

مَجَالِسُ الشُّوَرِ فِي عَهْرِ لَاطِينَ الْمَمَالِكِ

(٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)

الدكتور عثمان علي عطّار

الدار الثقافية للنشر

مَجَالِسُ الشُّعْرَى

عَصْرُ لَاطِينَ الْمَمَالِكِ

(٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)

الدكتور عثمان علي عطية

الدار الثقافية للنشر

عطا، عثمان علي .
مجالس الشورى في عصر سلاطين المماليك (٦٤٨ - ٩٢٣هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧م)
د . عثمان علي عطا - ط ١ - القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٨ .
٣٥٢ ص ، ٢٤ سم
تدمك ٨ - ٢٥٣ - ٣٣٩ - ٩٧٧
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ١١٤٦٣ / ٢٠٠٨
١ - دولة المماليك
٢ - الهيئات التشريعية
٣ - مجلس الشورى
أ - مجالس الشورى في عصر سلاطين المماليك (٦٤٨ - ٩٢٣هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧م)
٩٥٣, ٠٨٢

الطبعة الأولى

١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨ م

كافة حقوق النشر والطبع محفوظة للناسر - الدار الثقافية للنشر - القاهرة

صندوق بريد ١٣٤ بانوراما ١١٨١١

تليفاكس ٢٤٠٢٠٥١٥ - ٢٤١٧٢٧٦٩

www.dar-althakafia.com

Email: info@dar-althakafia.com

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿فِيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ

حَوْلِكَ فَأَعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾

سورة آل عمران، آية : (١٥٩) .

إهداء

إلى والديَّ الكريمين ... تحيةً وإعزازاً وتقديراً

عثمان

مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله الذى علم الإنسان ما لم يعلم، وأسبغ على عباده نعمه ظاهرة وباطنة، واستخلفهم فى الأرض، ووضع لهم دستوراً يسرون على هديه، والصلاة والسلام على خير البرية سيدنا محمد ﷺ أرسله الله ليخرج الناس من الظلمات إلى النور، ويهتدى به أفئدة الحائرين فى غياهب الطرق إلى الطريق المستقيم .

وبعد

فهذا بحث يتناول " مجالس الشورى فى عصر سلاطين المماليك "؛ حفزنى على تناوله بالدراسة ما رأيته من تعرض الدولة المملوكية لكثير من الاتهامات التى وجهها إليها بعض الباحثين، وكان من أهمها: أنها دولة عسكرية استبدادية، وكان المستشرق الإنجليزى وليم موير أول من ادعى هذا من المستشرقين فى كتابه "دولة المماليك فى مصر"، وتابعه فى ذلك بعض الباحثين العرب، منهم: " أنور زقلمة " فى كتابه " المماليك فى مصر"، زعم فيه أن سلاطين المماليك كانوا يعاملون الشعب المصرى معاملة استبدادية، مما جعل الشعب المصرى يعيش فى خضوع واستكانة، وسلّم بعض الباحثين بهذا الادعاء، ونظروا إليه على أنه حقيقة مسلمة لا مجال للشك فيها، ولم يحاول أحد منهم دراسة نظام الشورى بخصائصه وقواعده الأساسية فى هذا العصر لاستجلاء حقيقة هذا الادعاء وتفنيده والرد عليه.

وفى المقابل كان هناك قليل من الباحثين أشاروا إلى وجود مجالس الشورى فى هذا العصر، ورأوا أن وجود هذه المجالس لم يكن ملزماً لسلاطين المماليك، وكان الرجوع إليها متروكاً لرغبة هؤلاء السلاطين، وكان وجودها للاستئناس بها فقط لا للإلزام ؛ ولهذا رأيت أنه من الواجب على أن أجلى هذه المسألة بنظرة منصفة توضح حقيقة هذا الأمر، ووجدت نفسى مضطراً لمراجعة كثير من المصادر والمراجع التى تناولت الجوانب المختلفة لهذا العصر، وكذلك لما يكتنف هذا الموضوع من غموض شديد، وافتقار المكتبة التاريخية المملوكية - على الرغم من كثرة الدراسات بها - إلى دراسة جادة توضح موضوع

مجالس الشورى، وتبين معالنه، وتظهر الجوانب الإيجابية فى نظم الحكم فى العصر المملوكى ؛ لمواجهة النظرة السلبية التى حاول بعض الكتّاب إلصاقها بالدولة المملوكية ونظمها .

وينقسم هذا البحث إلى تمهيد، وستة فصول يتصدرها مقدمة، وتعقبها خاتمة تتضمن أهم النتائج التى توصل إليها البحث، ثم أتبعها بعلّة ملاحق وثيقة الصلة بالموضوع، ثم تّبت بالمصادر والمراجع التى اعتمدتُ عليها خلال هذه الدراسة، وجاء التخطيط على النحو التالى:

فقد تناولتُ فى التمهيد تعريف الشورى لغة واصطلاحاً، ثم عرضتُ لمبدأ الشورى فى الإسلام وتطبيقاته فى عهد الرسول ﷺ ثم فى عهد الخلفاء الراشدين، كما تعرضتُ لبعض القضايا حول الشورى فى الفقه الإسلامى، وهل هى ملزمة للحاكم أم لا ؟، ومجل الموضوعات التى يمكن إجراء الشورى فيها، والصفات التى يجب أن يتصف بها أهل الحل والعقد (أعضاء مجالس الشورى)، ثم تناولتُ تطبيقات الشورى فى مصر قبيل العصر المملوكى .

وخصّصت **الفصل الأول** للحديث عن الهيكل التنظيمى لمجالس الشورى فى هذا العصر، وبينتُ عوامل نشأتها، وأصحاب الحق فى دعوة المجالس للانعقاد ومن يقوم برئاستها، والمواعيد التى يتم عقد المجالس فيها، وأماكن عقدها، وأعضاء المجالس ووظائفهم، وأعدادهم، وهيئة المجلس أثناء الانعقاد ومكان جلوس كل عضو فيه، ومواضع وقوف الموظفين ودورهم فى المجلس، وبرنامج المجالس ومن الذى يجلده، ومن الذى يقوم بعرض الموضوعات على الأعضاء لمناقشتها، وكيفية تسجيل القرارات وإعلانها للشعب.

أما الفصل الثانى؛ فقد اقتصر على تحليل مجالس الشورى السياسية، مثل: مجالس تولية الخلفاء العباسيين فى مصر، وكيفية اختيار الخليفة، والمجالس التى قامت باختيار السلاطين وتوليّتهم، والمجالس التى قامت بعزل بعض السلاطين، وأسباب ذلك، وكيفية اختيار السلاطين الجدد، ومجالس ولاية العهد، ومدى صوريّتها، كما تعرض هذا الفصل لمجالس الحرب والصلح، ثم تعرض للمجالس التى عقدت لمواجهة الفتن والاضطرابات الداخلية، وبيان الدور المهم الذى لعبته فى القضاء على هذه الاضطرابات، كما وضع مدى تأثير بعض طوائف الشعب المصرى وجنود الممالك فى قرارات المجالس السياسية، ومدى استجابة الحكام لذلك.

أما الفصل الثالث: فقد اختُص بالحديث عن "مجالس الشورى الإدارية والاقتصادية"، والمجالس الإدارية تنحصر فى مجالس اختيار الولاة والموظفين، ومجالس اختيار قضية المذاهب الأربعة وتعيينهم، ومجالس محاسبة الموظفين الذين ثارت حولهم الشكوك وتورطوا فى اختلاس الأموال .

أما المجالس الاقتصادية فقد كانت تهتم بمناقشة إقامة بعض المشروعات الاقتصادية، كما كانت تنعقد لتحديد أسعار العملة وسكها، أو سحب بعض العملات من الأسواق وإعادة سكها بعد تحسينها، وكذلك تعرض لموقف مجالس الشورى من محاولات بعض السلاطين فرض ضرائب جديدة، أو الاستيلاء على الأوقاف، أو مصادرة أموال التجار والأغنياء، وتأثير قرارات المجالس الإدارية والاقتصادية على المجتمع المصرى.

أما الفصل الرابع: فتحدثت فيه عن " مجالس الشورى الدينية"، مثل: مجالس الدعاوى، ووضحت أهم النظم المتبعة لإقامتها وكيفية الحكم فيها، والمجالس التى كانت تعقد لمناقشة المنازعات بين الأفراد حول العقارات أو الأوقاف، ومجالس الفتاوى الدينية التى عقدها سلاطين المماليك للاسترشاد بها فى بعض الموضوعات المهمة، ومنها - أيضاً - مجالس استئناف أحكام القضية، ومجالس شورى المظالم التى كان يعقدها السلاطين لمناقشة الشكاوى التى يرفعها إليهم أفراد الشعب ضد الأمراء والموظفين.

أما الفصل الخامس: فتناولت فيه " مجالس الشورى الخاصة"، وفيه تعرضت لموضوعات تتعلق بالسلاطين، كما تعرضت للمجالس التى كانت تناقش أحوال أهل اللفة، ومجالس المناظرات الدينية ومجالس تعيين مدرسى المدارس الدينية ومناقشة مدى صلاحيتهم لهذه الوظيفة.

أما الفصل السادس: فهو "دراسة نقدية لمجالس الشورى فى العصر المملوكى"، إذ احتوى على دراسة نقدية توضح الإيجابيات التى نتجت عن مجالس الشورى، وأهم السلبيات التى شابتها عند التطبيق وأسبابها، كما تعرض للمجالس الصورية (الشكلية) والحقيقية، وقرارات المجالس ومدى إلزامها للحكام، وطرق سيطرة الحكام على قرارات المجالس، وموقف الحكام من أعضاء المجالس بعد عقدها، وإيجابية أعضاء المجالس أو سلبيتهم تجاه ما يريده السلاطين بغض النظر عن أضرار هذه القرارات، كما تعرض لهروب العلماء من حضور هذه المجالس أو التأخر عن حضورها، وأظهرت الدراسة أسلوب الحوار بين أعضائها.

أما الخاتمة: فقد وضحتُ فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

أما الملاحق: فقد تضمنت عدة موضوعات، منها: جدول عن مجالس الشورى السياسية فى الملحق الأول، و جدول عن مجالس الشورى الإدارية والاقتصادية فى الملحق الثانى، و جدول عن مجالس الشورى الدينية فى الملحق الثالث.

ثم أعقبت ذلك بقائمة لأهم المخطوطات والمصادر والمراجع التى اعتمد عليها البحث.

وقد اعتمد البحث على عدد من المصادر الأصلية التى ألت بجوانب الموضوع، وقدمت المعلومات الأساسية لبنائه وتطوير فكرته، وعلى رأسها بعض المخطوطات التى كان من أهمها:

- **"كتاب فى التاريخ"**^(١) وهى مخطوطة مجهولة المؤلف وكان صاحبها معاصراً لخشقدم وقايتبلى، ويبدو أنه كان أحد رجال الفقه، ويظهر ذلك من خلال تعقيبه على فتاوى الفقهاء، والإكثار من ذكر المسائل الفقهية وشرحها، وهذه المخطوطة تقع فى ٢٢٤ ورقة، وتتراوح سطور الصفحة ما بين ٣٠ إلى ٣٤ سطراً، بكل سطر ١٨ كلمة، وهى بخط فارسى، وأعتقد أن هذه النسخة مسودة بخط المؤلف، بدليل كثرة الشطب فى المخطوط حتى إنه قد شطب ورقة كاملة أكثر من مرة، كما كان يترك مساحات خالية بعد أن يذكر أسماء الشهور فقط، كما كان يكثر من التعليقات، والإضافات على أطراف المخطوط، هذا بالإضافة إلى أن صفحاتها لم تكن مرتبة ترتيباً سليماً، وتفتقد الحوادث من عام ٨٨٤ هـ : ٨٨٨ هـ غير أن الرطوبة قد أثرت فيها وطمست منها أجزاء من وسط بعض الصفحات. وكان المؤلف قد اتبع الطريقة الحولية فى ترتيب الأحداث، والترتيب الشهرى فى ترتيب حوادث كل عام، ثم يقوم بسرد أحداث كل الشهر يوماً بيوم، مع الإسهاب فى ذكر الأحداث، وذكر الوفيات يوم وقوعها، وقد أفدت من هذه المخطوطة إفادات كثيرة، وبخاصة فيما يتعلق بالمجالس الدينية التى كان يذكرها بالتفصيل ويعلق على ما انتهت إليه، وبخاصة تلك المجالس التى كانت تعقد فى أول الشهور الهجرية، حتى وإن لم يتم فيها أى حوار، ويعلق عليها قائلاً: "ولم يحصل إلا خيراً".

(١) مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٥٦٣١ تاريخ، ميكرو فيلم ١٤٦١٨.

- "إظهار العصر لأسرار أهل العصر" أو تاريخ البقاعى^(١) لإبراهيم بن عمر البقاعى المتوفى عام (٨٨٥ هـ / ١٤٨٠ م)، ويتناول هذا المخطوط أحداث الفترة من عام (٨٥٥: ٨٧٠ هـ)، وتوجد هذه النسخة بمكتبة عارف حكمت بخط البقاعى نفسه، ولذا فهى النسخة الأصلية، وقد أفدت منها كثيراً، حيث كان البقاعى يطنب فى ذكر المجالس، ويورد المجلس كاملاً كأنه محضر تفصيلى للاجتماع، ويركز على الخلافات التى كانت تحدث بين القضاة والعلماء والموظفين، ثم يعقب عليها، ويسهب فى ذكر الأحكام الفقهية، ويدلى برأيه الفقهى فى الموضوعات الفقهية التى كان يناقشها المجلس، ويرجح رأياً على آخر ويذكر الدلائل على صحة كلامه من القرآن الكريم والأحاديث النبوية، وقد يصبوب رأى الفقهاء أو يخطوهم، ويذكر الأسباب التى جعلتهم يجيدون عن الصواب، غير أنه كان يتجنب على بعض القضاة والعلماء بعض الشئ، وذلك لأن علاقته بهم كانت غير طيبة.

وقد قام "محمد بن سالم بن شديد العوفى" بتحقيق الجزء الخاص بالفترة من (٨٥٥: ٨٦٥ هـ) وطبع بدار هجر للطباعة والنشر.

- "نثر الجمان فى وفيات الأعيان"^(٢) لعلى بن محمد بن على المقرئ، المعروف بالفيومى المتوفى عام (٨٧١ هـ / ١٣٥٩ م) تقريباً، وهو مخطوط فى ثلاثة أجزاء بخط نسخ جميل فى معظمها، وقليلاً منها كتب بخط الرقعة، وهو كتاب حوادث ووفيات، ورتبه مؤلفه على النظام الحولى، غير أنه لم يلتزم بترتيب أحداث الشهر، فكان يذكر الأيام الأخيرة من الشهر قبل أولها، وربما كان دافعه إلى ذلك اهتمامه بذكر الأحداث المهمة أولاً، وبحسب للفيومى أنه كان ينص على من نقل عنهم، وكان يربط أحداث التاريخ بعضها ببعض، ويحاول استنباط نتائج ويدلل عليها، ولكن يؤخذ عليه أنه كان يذكر المجالس ويوضح سبب عقدها، ثم يغفل ما انتهت إليه، أو الحوار الذى تم فيها^(٣).

وقد اعتمد البحث على عدد من المصادر المطبوعة التى أفاد منها، ومن أهمها:

(١) مخطوط بمكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة رقم ٨٩ تاريخ .

(٢) انظر نثر الجمان ج ٣ ق ٢٨٠ .

(٣) انظر: السابق ج ٣ ق ٣٩٣، ٣٧٦، ٤٠٩، ٤٠٣، ٤١٦، ٤٢١ .

- "تاريخ ابن قاضي شهاب" لمؤلفه "تقى الدين أبو بكر بن أحمد بن قاضي شهاب"، المتوفى عام (٧٧٩هـ/١٣٧٧م)، وقام بتحقيقه الدكتور: عدنان درويش، وقد أفدت من هذا الكتاب إفادات كثيرة، حيث كان يذكر بالتفصيل الحوادث ويربط بينها، ويذكر مقدمة المجالس، وأسباب عقدها، والحوار التي تم فيها، والنتيجة التي انتهى إليها، وهل نفذ رأى المجلس أم لا^(١)، وقد ركز - بالطبع - على المجالس التي عقدت ببلاد الشام؛ حيث مقر إقامته، فذكرها بالتفصيل، وما حدث فيها، ويذكر المؤامرات التي أحاطت بها، ويتابعها عندما ترفع إلى القاهرة ليتم الفصل فيها، ولم يقتصر على ذكر المجالس التي عاصرها فقط، أو التي حدثت بالشام فحسب، بل ذكر بعض المجالس التي لم يعاصرها، أو التي حدثت بالقاهرة بالتفصيل، ويذكر أنه نقلها، وأحياناً يذكر من نقل عنه.

- "كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك" لتقى الدين أحمد بن علي المقرئ الذي ذكر بعض مجالس الشورى بالتفصيل، ووضح أسباب عقدها^(٢)، وقد تميز المقرئ عن غيره من المؤرخين بأنه كان أثناء عرضه لبعض هذه المجالس يذكر ما شابهها في الماضي، ويوضح الفروق بينهما، غير أنه اهتم بالمجالس السياسية أكثر من غيرها.

- "النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة" لجمل الدين أبي الحسن يوسف بن تغري بردي، فقد اهتم بذكر المجالس، رغم تركيزه على المجالس السياسية، ويتميز ابن تغري بردي بأنه كان يذكر المجالس ويعقب على قراراتها، ويبين إيجابياتها وسلبياتها، كما أنه أثناء تعليقه لبعض الحوادث يبين أهمية الشورى فيها، ويذكر آراء المؤرخين السابقين، وقد يرد عليهم.

- "بدائع الزهور في وقائع الدهور" لابن إياس الحنفى، كان يذكر المجالس التي لم يعاصرها بإيجاز شديد، ولا يوضح نتائجها^(٣)، وكان نادراً ما يعلق على قرارات المجالس، أما المجالس الدينية فكان يذكرها بالتفصيل، ويذكر نتائجها وأسلوب الحوار الذي تم فيها، ويذكر آراء الفقهاء ورد بعضهم على بعض^(٤).

(١) انظر : ابن قاضي شهاب : تاريخه مجلد ٢ ص ٢٠٩ .

(٢) انظر : المقرئ : السلوك ج ٢ ص ٧٥١ .

(٣) انظر : ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ٣٠٦ ، ج ٤ ص ١٢١ .

(٤) انظر : السابق ج ١ ص ٢٣٦ ، ص ٣٢٤ .

وأخيرا لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص شكرى وتقديرى إلى أستاذى الجليل الأستاذ الدكتور حسن على حسن، لما أحاطنى به من الرعاية والتوجيه السديد، كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذى العزيز الأستاذ الدكتور / عبد الله جبل الدين وأرفع خالص شكرى إلى الأستاذ الدكتور / عبد المجيد أبو الفتوح بدوى، كما أتوجه بخالص امتنانى إلى زميلى العزيزين الدكتور / عيد فتحى عبد اللطيف، والدكتور محمد على دبور فجزاهما الله عنى خير الجزاء .

وبعد ... فأرجو أن أكون قد وفقت فى دراسة هذا الموضوع، وبينت أركانه ونظمه، وأزلت الشكوك التى أثرت حوله، وإن كان به خير وجه فهو توفيق من الله تعالى، وإن كان به عيب أو نقص، فمن نفسى ومن الشيطان، وأسأل الله أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.

الدكتور عثمان على عطا

Email :osman_atta@yahoo.com

القاهرة فى ٢١ من جمادى الآخر ١٤٢٩ هـ
الموافق ٢٥ من يونيو ٢٠٠٨ م

التمهيد

- الشورى لغة واصطلاحاً .
- مبدأ الشورى في الإسلام .
- الشورى قبيل العصر المملوكى .

الشورى لغة واصطلاحاً :

بالعودة إلى معجم اللغة^(١)، نجد أن كلمة الشورى مشتقة من مادة [شور]، ويقول ابن فارس : " الشين، والواو، والراء أصلان مطردان، الأول منهما : إبداء شىء وإظهاره وعرضه، والآخر: أخذ شىء " . فالأول من قول العرب : شُرَّت الدابة شُوراً . إذا عرضتها، والمكان الذى يعرض فيه الدواب هو المشوار.

والثاني من قولهم : شُرَّت العسل، وأشوره فهو مشور، ومشتار إذا أخذته من موضعه، وقد أجاز أناس أشرت العسل، واحتجوا بقوله:

وسماع يَأْذَنُ الشَّيْخُ لَهُ وحديثٌ مِثْلُ مَاذَى مُشَارٍ^(٢)

أما شاورَ مشاورةً، وشوارا، واستشارة بمعنى طلب منه المشورة، وفلان خير شير . أى يصلح للمشاورة. وأشار يشير إذا ما وجه رأى، ويقال : فلان جيد المشورة. والمشورة، والمَشُورَة لغتان، قل الفراء : " المشورة أصلها مَشُورَة، ثم نقلت إلى مشُورَة لخفتها " . والمشورة : ما ينصح به من رأى وغيره، أما المستشار : فهو الذى يأخذ الرأى من غيره، والمستشار: هو العليم الذى يؤخذ رأيه فى أمر مهم علمي أو فني أو سياسي أو قضائي أو نحوه، وهي لفظة محدثة.

والشورى والمشاورة والمشورة مصادر للفعل شاور، فيقل : شاورته فى الأمر . أى طلبت رأيه واستخرجت ما عنده وأظهرته، فأصل المشاورة الاستخراج والإظهار، وبالمشاورة يعلم خير الأمور وشرها^(٣).

ولقد استخدم مؤرخو العصر المملوكي معظم هذه الألفاظ ليعبروا بها عن معنى الشورى ومشتقاتها، مثل: لفظة " اشتوروا "^(٤)، و" تشاوروا "، وأيضاً أضافوا للفظـة "مشير" كلمة الدولة، مثل " مشير الدولة "، واتخذوه لقباً لبعض الأمراء مقدمي

(١) ابن فارس : مقاييس اللغة ج ٣ ص ٢٢٦، ابن منظور : لسان العرب : ج ٣ ص ٣٨١، الفيروزآبادى : القاموس المحيط ج ٢ ص ٦٤، الزبيدي : تاج العروس ج ١٢ ص ٢٥٧، المعجم الوسيط ج ١ ص ٥١٩ .

(٢) البيت لعدى بن زيد، كما فى اللسان، مادة : ش ور، أذن . يأذن : يستمع، الماذى : العسل الأبيض، المشار : المجتنى . أى حديث جميل مثل العسل الأبيض المصفى .

(٣) الفخر الرازي : التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب ج ٩ ص ٦٥ .

(٤) ابن تفرى بردى : النجوم الزاهرة ج ١١ ص ١٥٩ .

الألوف^(١)، وأطلق أيضاً على بعض المدنيين ؛ نظراً إلى دلالة على أصالة الرأي والحكمة^(٢)، واشتقوا من لفظة مشير صفة " المشيري "، وأطلقوه على بعض الأمراء^(٣) دلالة على مكانتهم في الدولة وحصافة رأيهم .

ونلاحظ أن المصادر المملوكية - التي اطلعت عليها - لم تستخدم كلمة الشورى بمعنى التشاور على الرغم من فصاحتها . وقد أوردها الفيروزآبادي في قاموسه^(٤) وهو معاصر للدولة المملوكية، وقد يرجع ذلك إلى استخدامهم لألفاظ أخرى مثل: المشورة، والتشاور للتعبير عن معناها .

وإذا أردنا تحديد معنى الشورى في الاصطلاح فنجد أن العلماء القدامى والباحثين المعاصرين اختلفوا في تعريفها . فعرفها الراغب الأصفهاني بأنها : " استخراج الرأي بمراجعة البعض إلى البعض " ^(٥) .

ويعرفها ابن العربي بأنها : " الاجتماع على الأمر ليستشير كل واحد منهم صاحبه ويستخرج ما عنده " ^(٦) .

وعرفها بعض الباحثين المعاصرين بأنها : " استطلاع رأي الأمة أو من ينوب عنها في الأمور العامة المتعلقة بها " ^(٧) .

أما الأستاذ : سيد قطب فيقول : " هي تقليب أوجه الرأي، واختيار اتجاه من الاتجاهات المعروضة " ^(٨) .

ويعرفها الدكتور سليم العوا بأنها : " اتخاذ القرارات في ضوء آراء المختصين في

(١) أمير مائة مقدم ألف : أعلى مراتب الأمراء في عصر المماليك . وهذه المرتبة خاصة بأرباب السيوف ، ويكون في خدمة صاحبها مائة مملوك وهو في نفس الوقت مقدم على ألف جندي من أجناد الحلقة في وقت الحرب . (انظر : محمد مصطفى زيادة : السلوك ج ١ ص ٢٣٩ هامش ١) .

(٢) محمد أحمد دهمان : معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي ص ١٤٠ .

(٣) الصفدي : أعيان العصر وأعيان النصر ج ٥ ص ٥٨٧ .

(٤) الفيروزآبادي : القاموس المحيط ج ٢ ص ٦٤ .

(٥) الألوسي : روح المعاني في تفسير القرآن العظيم ج ١٣ ص ٤٦ .

(٦) ابن العربي : أحكام القرآن ج ١ ص ٣٨٩ ، ت محمد عبد القادر عطا ، دار الفكر ، بيروت لبنان .

(٧) عبد الحميد الأنصاري : الشورى وأثرها في الديمقراطية ص ٤ ، المطبعة المصرية ، بيروت ١٩٨٠ م .

(٨) سيد قطب في ظلال القرآن : مجلد ١ ج ٤ ص ٥٠٢ ، ط السابعة عشر ١٩٩٠ م .

موضوع القرار في كل شأن من الشئون العامة للأمة^(١).

أما الدكتور توفيق الشاوي فقد فرق بين الشورى والاستشارة فيعرف الاستشارة أو المشورة بأنها: مجرد الرأي الذي يطلبه صاحب الاختصاص للاستشارة به، أما الشورى فهي التشاور الذي يؤدي إلى قرار صادر من الجماعة بالإجماع أو الأغلبية في شئونها العامة^(٢).

ونستنتج مما سبق أن الشورى تقوم على الحوار والمناقشة بين المختصين ؛ لاستخراج الآراء التي قد تعود بالنفع على الفرد أو الأمة .

أما إذا أردنا تحديد المصطلح الذي سنسير على هديه في هذا البحث فإننا نقصد بمجالس الشورى تلك المجالس التي يأمر الحاكم أو من ينوب عنه أو أحد الأمراء أو الولاة بعقدتها لمناقشة أمر يخص الدولة من الناحية السياسية أو الإدارية أو الاقتصادية أو الدينية، أو مناقشة أمر يخص السلطان أو أحد الأمراء الكبار؛ وبذلك يخرج عن نطاق البحث أي مجالس أخرى لم يأمر الحاكم أو من ينوب عنه أو أحد الأمراء بعقدتها، أو المجالس التي تناقش أموراً مهنية أو قبائلية.

* * *

(١) محمد سليم العوا : في النظام السياسي للدولة الإسلامية ص ١٧٩ .

(٢) توفيق الشاوي : فقه الشورى والاستشارة، ص ١٠٢ ، ١٠٣ .

مبدأ الشورى في الإسلام :

لقد أوجب الله - سبحانه وتعالى - الشورى على المسلمين في آيتين ؛ الأولى في قوله تعالى : ﴿ فِيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ 》^(١).

يقول الحسن البصري والضحاك : " ما أمر الله تعالى نبيه بالمشاورة لحاجة منه إلى رأيهم، وإنما أراد أن يعلمهم ما في المشاورة من الفضل ولتقتدي به أمته من بعده " ^(٢).

وقد لفت الإمام الرازي الانتباه إلى أن هذه الآية نزلت بعد غزوة أحد وبعد أن ظهر أن رأي الرسول ﷺ هو الصواب حين أشار عليهم بعدم الخروج والبقاء في المدينة والدفاع عنها^(٣).

فقد أمر الله نبيه أن يستغفر لهم وأن يستمر في مشاورتهم، " وهذا نص قاطع لا يدع مجالاً للشك في أن الشورى مبدأ أساسي من مبادئ نظام الحكم " ^(٤).

أما الآية الثانية ففي قول الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ 》^(٥).

ويقول أحد الباحثين : " إن الله سبحانه وتعالى قد بين الصفات الأساسية التي تميز المؤمنين، ومن هذه الصفات أن ﴿ أَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ 》， وقد ذكرت عقب الصلاة وقبل الزكاة، مما يدل على بالغ أهميتها، فهذه من الصفات الأساسية الكبرى التي بها يتميز مجتمع المؤمنين " ^(٦). وقد قرر الفقهاء والمفسرون أن الشورى من عزائم الأحكام التي لا بد من نفلها ورتبوا على ذلك أن من ترك الشورى من الأحكام فعزله واجب دون خلاف^(٧)، ولقد طبق الرسول ﷺ هذا المبدأ في سيرته المليئة بالشواهد العملية التي تدل على كراهيته للاستبداد بالرأي، وحرصه على مشاورة أصحابه، هذا مع علو قدره، وعظم

(١) سورة آل عمران : آية، (١٥٩) .

(٢) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن، ج ٤ ص ٢٦٢ .

(٣) الفخر الرازي : التفسير الكبير، أو مفاتيح الغيب، ج ٩ ص ٦٠ .

(٤) محمد سليم العوا : في النظام السياسي للدولة الإسلامية، ص ١٨١ .

(٥) سورة الشورى، آية : (٣٨) .

(٦) محمد ضياء الدين الريس : النظريات السياسية الإسلامية، ص ٣٨٩ .

(٧) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن، ص ٢٦١ ، محمد سليم العوا : في النظام السياسي للدولة ص ١٨٤ .

فصاحته^(١)، ففي حديث أبي هريرة: «ما رأيت أحداً أكثر مشورة لأصحابه من النبي ﷺ»^(٢). فكثيراً ما كان ينزل على رأي أصحابه؛ مثل اختيار موقع الجيش يوم بدر ونزوله على رأي الحباب بن المنذر^(٣)، ونزوله على رأي الأكثرية في غزوة أحد وخروجه بالجيش^(٤)، وعمله بمشورة سعد بن معاذ^(٥)، وسعد بن عباد^(٦) عندما أشارا عليه ﷺ بعدم مصلحة رؤساء غطفان أثناء غزوة الخندق مقابل التنازل لهم عن ثلث ثمار المدينة^(٧)، ومثل استشارته علياً^(٨) وأسامه بن زيد^(٩) فيما رمى به أهل الإفك عائشة، فسمع لهما^(١٠). هذا كله مع علو قدر الرسول ﷺ وعظمته.

أما الخلفاء الراشدون فقد ساروا على منهج الرسول ﷺ واتبعوا سنته ونفذوا مبدأ الشورى، واعتبروها حقاً من حقوق الأمة، فكان الخليفة أبو بكر^(١١) يجمع كبار الصحابة ويستشيرهم في الأمور المهمة؛ مثل جمع القرآن^(١٢)، واستخلاف عمر بن الخطاب^(١٣). وكذلك كان عمر بن الخطاب^(١٤) يستشير كبار الصحابة في كل أمر يهم المسلمين، مثلما حدث عام (٢١هـ/٦٤١م) قبل موقعة نهاوند^(١٥)، واستشارته الصحابة عند ذهابه على رأس جيش لفتح بلاد الشام عام (١٧هـ/٦٤٢م)، فعلم بوقوع الطاعون فيها، فأشار صحابته بالرجوع، فنزل على رأيهم^(١٦)، وأيضاً عند ذهابه لفتح بيت المقدس^(١٧). وكذلك في أمر تقسيم الخراج بعد فتح العراق والشام، وكان رأي حبسها ووقفها على المسلمين وعدم قسمتها بين المقاتلين^(١٨).

-
- (١) مؤلف مجهول : تذكرة الملوك إلى أحسن السلوك ق ٣٠ معهد المخطوطات العربية رقم ١٦٢ .
(٢) ابن حجر : فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج ١٣ ص ٤٢٠ .
(٣) ابن هشام : السيرة النبوية، ج ٢ ص ٢٥٩، الطبري : تاريخ الرسل والملوك ج ٤ ص ٤٤٠ .
(٤) ابن هشام : السيرة ج ٣ ص ٧، الطبري : تاريخ الرسل والملوك ج ٢ ص ٥٠٣ .
(٥) الواقدي : المغازي ج ٢ ص ٤٧٨، ابن هشام : السيرة ج ٣ ص ٢٣٩، علي محمد لاغا : الشورى والديمقراطية ص ٢٥ .
(٦) ابن حجر : فتح الباري ج ١٣ ص ٤١٩ .
(٧) الذهبي : تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ج ٣ ص ٧٩، ابن كثير : البداية والنهاية ج ٩ ص ٥٣٦ .
(٨) الطبري : تاريخ الرسل والملوك ج ٣ ص ٤٢٨، ٤٢٩ .
(٩) الطبري : السابق ج ٤ ص ١١٧، ابن الأثير : الكامل ج ٣ ص ٧، دار صادر بيروت، ١٩٦٢ م .
(١٠) ابن حجر : فتح الباري، ج ١٣ ص ٤٢٣، والطبري : تاريخ الرسل والملوك ج ٤ ص ٥٧ .
(١١) ابن عساكر : تاريخ دمشق ج ٢ ص ١٦٧، ابن الأثير : الكامل ج ٣ ص ٥٦١ .
(١٢) عبد المجيد أبو الفتوح بدوي : الدور السياسي لجماعة الشورى في عصر النبوة ص ٢٠٥، وانظر هذه المسألة بالتفصيل في محمد يوسف موسى، نظم الحكم في الإسلام، ص ١٨٦، ص ١٩٠ .

وكان آخر مجالس الشورى التى أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعقدتها، هو ذلك المجلس الذي حدد موضوعه وعدد أعضائه، ووضع جدول أعماله بعد أن طعنه أبو لؤلؤة المجوسي لاختيار الخليفة من بعده^(١).

أما الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه فقد استشار الصحابة في جمع الناس على مصحف واحد، فوافقه جمهورهم على ذلك^(٢).

وأيضاً استشار الصحابة في تنفيذ القصاص على "عبيد الله بن عمر" عندما قتل الهرمزان، فأشار عليه طائفة من الصحابة أن لا يقتله؛ فإن أباه قتل بالأمس ويقتل هو اليوم فيكون في هذا فساد في الإسلام^(٣).

أما أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه فعلى الرغم من الاضطرابات والفتن التي صحبت خلافته فإنه كان يطبق الشورى، وقد ظهر ذلك جلياً في موقعة صفين عندما رفع معاوية المصالحف ودعا إلى التحاكم إلى كتاب الله، لما رأى ضعف جيشه وقرب هزيمته، ونزل الإمام علي رضي الله عنه على رأي أصحابه، وقبل التحكيم على الرغم من عدم موافقته عليه^(٤)، وكذلك بعد أن طعنه ابن ملجم سأله أصحابه في مبايعة الحسن من بعده، فقل لهم: «لا آمركم ولا أنهاركم، أنتم أبصر»^(٥). أي أنه ترك الأمر بينهم شورى من بعده.

* * *

(١) الطبري: تاريخ الرسل والملوك ج ٤ ص ٢٢٧، ابن الأثير: الكامل ج ٣ ص ٦٥، ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ج ٣ ص ١٥٨.

(٢) ابن كثير: البداية والنهاية ج ١٠ ص ٣٩٣، الذهبي: تاريخ الإسلام ج ٣ ص ٤٧٤.

(٣) ابن الأثير: الكامل، ج ٣ ص ٧٥، ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ج ٣ ص ٢٠٠.

(٤) الطبري: تاريخ الرسل والملوك ج ٥ ص ٤٨، ابن الأثير: الكامل، ج ٣ ص ٣١٦، ابن كثير: البداية ج ١٠ ص ٥٤٥.

(٥) الطبري: تاريخ الرسل والملوك ج ٥ ص ١٤٦، ابن الأثير: الكامل ج ٣ ص ٣٩١، ابن كثير: البداية ج ١١ ص ١٥.

نطاق الشورى ومجالاتها :

رأينا - فيما سبق - وجوب مبدأ الشورى وتطبيقه في المجتمع الإسلامي، فما هو نطق الشورى؟ وما هي الموضوعات التي يجب أن تكون موضع الشورى؟
في الحقيقة إننا لا نجد نصوصاً تحدد موضوعات الشورى تحديداً قاطعاً، فقد ورد الأمر بالشورى في القرآن الكريم في (الأمر)، حيث قل تعالى : ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ . وفي هذه الكلمة من العموم والإطلاق ما يجعلها تشمل كل شئون الجماعة المسلمة في كل نواحي حياتها^(١).

ويحدد الإمام القرطبي موضوعات الشورى قائلاً : «واجب على الولاة مشاورة العلماء فيما لا يعلمون وفيما أشكل عليهم من أمور الدين، ووجوه الجيش فيما يتعلق بالحرب، ووجوه الناس فيما يتعلق بمصالح البلاد وعمارتها»^(٢). ونستنتج من هذا النص أن موضوعات الشورى شاملة لكل أمر من أمور الجماعة المسلمة ما دام يتعلق بمسألة تعد من الشئون العامة، أو للمصلحة العامة، طالما أنه لم يرد فيه نص من القرآن الكريم أو السنة المطهرة، أو في أمر ديني أشكل على الحكماء، أو ورد فيه نص غير قطعي الدلالة .
وعدم تحديد موضوعات الشورى تحديداً قاطعاً يتفق مع طبيعة شريعة لها صبغة الخلود والعموم ؛ حتى تستطيع أن تتلاءم مع مختلف البيئات والأزمنة^(٣).

(١) عبد الروبي هامي : الشورى ونظامها واختصاصاتها في الشريعة الإسلامية، ص ١٢٦ ، رسالة ماجستير جامعة الأزهر .

(٢) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ج ٤ ص ٢٦١ .

(٣) عبد الحميد متولي : مبادئ نظم الحكم في الإسلام ص ٦٧٥ ، دار المعارف ، ط الأولى .

صفات أهل الشورى :

إننا لا نجد في آيات القرآن ولا في أحاديث السنة النبوية نصاً يحدد من هم أهل الشورى وما صفاتهم بصورة مفصلة، أو حتى يشير إليهم إشارة عامة مجملة، وبالرجوع إلى علماء الفقه نجدهم وضعوا بعض الشروط والصفات لأهل الشورى أو أهل الحل والعقد.

فيشترط " القرطبي " فى المستشار - إن كان فى الأحكام الشرعية - أن يكون عالماً بأمور الدين وأحكامه وأن يكون ديناً، أما المستشار فى أمور الدنيا فيكون عاقلاً مجرباً مخلصاً فى المستشار^(١)، و يكون عادلاً مدبراً^(٢)، ولا يكثر القعود مع النساء ولا صاحب حاجة يريد قضاءها ولا خائفاً^(٣).

أما الإمام " الشيرازي " فيضع سبعة شروط لأهل المشورة هي : الفطنة، والذكاء، والأمانة، وصدق اللهجة، وأن يسلموا فيما بينهم من التحاسد، وأن يسلموا فيما بينهم وبين الناس من العداوة والشحناء، وأن لا يكونوا من أهل الأهواء، وأن يكونوا من كبار الدولة وأصحاب التجارب^(٤).

وزاد " ابن منكلي بغا " على هذه الشروط شروطاً أخرى، جعلها أحد عشر شرطاً؛ وهي أن يكون متقياً لله عز وجل، وأن لا يكون طماعاً، وأن يكون محباً صادقاً لمن استشاره، وأن لا يذيع سر من استشاره، وأن لا يحدث نفسه بإعجاب؛ لكونه صار ممن يُستشار، ولا يتدلل على من استشاره^(٥).

وأهل الشورى هم أهل الاختصاص فى الرأي، لقوله تعالى: ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾^(٦)، وأهل الذكر هم أهل الرأي والاختصاص والخبرة، كلٌّ فى مجاله؛ إذ

(١) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن، ج ٤ ص ٢٦٢، فوزي علي خليل : دور أهل الحل والعقد فى النموذج الإسلامى ص ١٨.

(٢) الفراء أبو يعلى محمد بن الحسين : الأحكام السلطانية ص ١٩.

(٣) الطرطوشي : سراج الملوك ص ٣٢٤.

(٤) الشيرازي : المنهج السلوك فى سياسة الملوك ص ٤٨٤ : ٤٨٦.

(٥) ابن منكلي : الأدلة الرسمية فى التعامى الحربية ص ١٥٩.

(٦) سورة الأنبياء، الآية : (٧) .

لا فائدة من التماس الرأي والمشورة في أمرٍ من لا يستطيع أن يدلي فيه برأي لأنه لا يعرفه .

إذا فإن أهل الذكر يشمل الفقهاء والعلماء في استنباط الأحكام وتطبيقها، والسياسيين في المجال السياسي، والعسكريين في مجال الحرب، والأطباء في مجال الصحة، والمهندسين في مجال العمارة وهكذا .

ويرى الدكتور "سليم العوا": أن أهل الشورى فريقان لا غنى لأحدهما عن الآخر : أولهما المختصون في الموضوع الذي يكون محلاً للشورى، وثانيهما : المفوضون بإبدائه في الأمة^(١) .

أما إذا أردنا أن نتعرف على عدد أعضاء الشورى^(٢)، فإنه كان محدوداً في عهد الرسول ﷺ أما في عهد الخلفاء الراشدين فقد زاد عددهم، ولقبهم الفقهاء بأهل الحل والعقد استجابة للظروف والأوضاع الجديدة^(٣) .

(١) محمد سليم العوا : في النظام السياسي ص ٢٠٣ .

(٢) بالنسبة إلى تحديد عدد أعضاء أهل الشورى أو أهل الاختيار فقد فصل ذلك د: محمد ضياء الرئيس في كتابه النظريات السياسية ص ١٧٧ : ص ١٨٤ .

(٣) عبد المجيد أبو الفتوح بدوي : الدور السياسي لجماعة الشورى في عهد النبوة والخلافة الراشدة ص ٢٠١ ، عبد الحميد أحمد سليمان : الحكومة والقضاء في الإسلام ص ١٦٥ مكتبة التراث بدون تاريخ .

الشورى ملزمة أم مُعلّمة :

اختلف العلماء قديماً وحديثاً حول كون الشورى ملزمة أم معلّمة، فمنهم من قل إنها ملزمة في حالة العرض على أهل الشورى لقوله تعالى : ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾^(١). أي : إلزام الحاكم بعرض الأمر على أهل الشورى، ويجمع الفقهاء والعلماء على ذلك .

ولكن هل يلتزم الحاكم بالقرار الصادر من أهل الشورى وينفذه ؟ لقد اختلف الفقهاء والعلماء في الإجابة عن هذا السؤال، ففريق يرى: أن من حق الحاكم أن يأخذ برأي أهل الشورى ويستمع إلى آرائهم وينتفع بها، ولا يلزمه تنفيذها، والفريق الآخر يرى: ضرورة التزام الحاكم برأي أهل الشورى وتنفيذ ما اتفقوا عليه^(٢).

ونرى الباحثين المعاصرين قد اختلفوا - أيضاً - في هذه القضية، فبعضهم يرى أن القرار الناتج عن الشورى ليس ملزماً للحاكم^(٣)، والبعض الآخر يرى أن القرار الناتج عن الشورى ملزم للحاكم^(٤).

ويرجع الدكتور توفيق الشاوي هذا الخلاف إلى تجاهل الطرفين لاتساع نطاق المشورة الإسلامية وشمولها أنواعاً تختلف أحكامها، وأن الشورى الملزمة ليست إلا نوعاً واحداً منها، يتميز بأنه واجب ابتداءً، وملزم انتهاءً مثل الشورى من أجل قرار سياسي ؛ مثل : اختيار الحاكم، أو وضع نظام دستوري أو اجتماعي، أو سن قوانين، أو قرار المجتهدين وأهل العلم باستنباط حكم شرعي فيما لم يرد فيه نص إذا صدر بالإجماع وأقرته الأمة. أما الشورى غير الملزمة فهي الاستشارة أو المشورة الاختيارية، مثل طلب أحد الناس مشورة غيره للاستئانة بها، أو طلب مسئول رأي الخبراء، والمختصين ليستعين به في اتخاذ القرار، أو طلب القاضي من العلماء أو المجتهدين رأيهم في حكم شرعي ليستنير به^(٥).

(١) سورة آل عمران، آية : (١٥٩) .

(٢) انظر : هذه القضية بالتفصيل في (الشورى وكيفية ومدى إلزامها، ص ١١٢ : ١٢٨)، رسالة ماجستير لأحمد عبد الحفيظ، كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر .

(٣) انظر : د : محمد سعيد رمضان البوطي، الشورى في الإسلام ليست ملزمة دائماً، مجلة العربي عدد ٢٦٢ سبتمبر ١٩٨٠م، الشيخ محمد متولي الشعراوي، الشورى غير ملزمة، جريدة مايو عدد ٧ يونيو ١٩٨٢م .

(٤) انظر : د : أحمد كمال أبو المجد : قضية الشورى بحاجة كلها إلى رؤية جديدة مجلة العربي عدد ٢٦٢ سبتمبر ١٩٨٠م، محمد سعاد جلال : الشورى ملزمة، جريدة مايو عدد ١٤ يونيو ١٩٨٢م .

(٥) توفيق الشاوي : فقه الشورى والاستشارة ص ١٠٤، ص ١٠١ .

وهكذا يتضح : أن الشورى ملزمة للحاكم في الأمور التي تقوم عليها الدولة، وتكون بمثابة العمود الفقري لها، كاختيار الحاكم أو وضع النظام الجوهري للدولة، وتكون غير ملزمة إذا كانت استشارة في أمور خاصة بالحاكم ولا تمس نظام الدولة .

أما عن كيفية أداء الشورى وطريقة اختيار أعضائها ونظمها، فإن الشارع قد أوجب مبدأ الشورى دون أن يحدد شكلاً معيناً لها، ومن هنا اكتفت الشريعة بتقرير الشورى كمبدأ عام وتركت لولي الأمر وضع القواعد اللازمة لتنفيذه تبعاً لاختلاف الأمكنة والجماعات والأوقات^(١).

وقد ترك الرسول ﷺ مبدأ الشورى دون أن يحدد له قواعد يسير عليها المسلمون من بعده، وذلك لأن الشورى من الأمور التي يتعذر وضع قواعد مفصلة لها تصلح لكل زمان ومكان، بل ينبغي تجديد وسائلها وأساليبها لملائمة التطور الدائم وملاحقة عجلة الزمن والرسول ﷺ كان يعلم بما ستؤول إليه الدولة الإسلامية من اتساع وفتوحات، ومن استيعاب لأجناس وشعوب متباينة ومتفاوتة في الطبيعة والتكوين^(٢).



(١) محمد فتحي الشاذلي : أهل الحل والعقد من هم وما وظيفتهم ص ١٩ ، مجلة العربي عدد ٢٦٠ يوليو ١٩٨٠م ، محمد علي دبور : فقه النظام السياسي في الإسلام ص ٧٣ .

(٢) محمد يوسف موسى : نظام الحكم في الإسلام ص ١٣٠ ، أحمد عبد الفتاح جاد رسلان : الشورى في الإسلام والفكر السياسي المعاصر، ص ٣١ ، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر .

الشورى قبيل العصر المملوكي :

كان للدولة الأيوبية طبيعة خاصة من حيث نشأتها ودورها الحربي الواسع أثناء فترة الحروب الصليبية، وكان لهذه الطبيعة أثر في التوسع في تطبيق مبدأ الشورى، فكوّن " صلاح الدين الأيوبي " مجلساً للشورى ينعقد عند الضرورة، خصوصاً في الأمور الحربية، وكان هذا المجلس يتكون من صلاح الدين رئيساً، وعضوية إخوته وأولاده، وأولاد أخيه، وابن عمه، والقاضي الفاضل، والعماد الكاتب، وابن شداد، ورفاقه القدامى^(١)، وأمراء جيشه .

ونلاحظ أن هذا المجلس كان يتكون معظمه من أفراد أسرة صلاح الدين، وبخاصة أخيه العادل^(٢)، وذلك لاعتماده عليهم في مساعدته على إقامة الدولة الجديدة، وقد وُفق صلاح الدين في حسن اختيار رجاله ومستشاريه والاستماع إلى آرائهم^(٣)، فعندما طلب " نور الدين محمود " من " صلاح الدين " قطع الخطبة للفاطميين في مصر عام (٥٦٧هـ / ١١٧٨م) عُقد اجتماع لهذا المجلس لاستشارته في كيفية الإقدام على هذه الخطوة تنفيذاً لرغبة نور الدين^(٤)، ونجح صلاح الدين في ذلك .

ونظراً لطبيعة الدولة الأيوبية الحربية فقد كثرت المجالس التي عقدت في عهد صلاح الدين لمناقشة أمور الحرب، مثلما حدث عام (٥٨٣هـ / ١١٨٧م) عندما حاصر صلاح الدين مدينة صور واستعصت عليه، فعقد مجلس الشورى الذي تقرر فيه رفع الحصار عن المدينة لكثرة القتلى والجرحى، ولدخول فصل الشتاء، وكان هذا الرأي مخالفاً لرأي صلاح الدين، ولكنه وافق على ذلك نزولاً لرأي الأغلبية من أعضاء المجلس.

ونلاحظ أن صلاح الدين كثيراً ما تنازل عن رأيه خضوعاً لرأي أغلبية المجلس، فعندما عقد مجلس الشورى في رجب عام (٥٨٥هـ / ١١٨٩م)، لمناقشة كيفية التصدي للقوات الصليبية بعد خروجها من " صور " للاستيلاء على " عكا "، وكان رأي صلاح الدين مهاجمة الصليبيين قبل اقترابهم من " عكا "، ولكن أعضاء المجلس رفضوا ذلك، وفضلوا

(١) نعمان الطيب : منهج صلاح الدين في الحكم والقيادة ص ٣٦١، ط الأولى ١٩٩١م مطبعة الحسين .

(٢) أبو شامة : الروضتين في أخبار الدولتين، ج ٢، ق ١، ص ١٦٧ .

(٣) بول كازانوف : تاريخ ووصف قلعة القاهرة، ص ٢٩ ترجمة أحمد دراج، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤م .

(٤) أبو شامة : الروضتين ج ١، ق ٢، ص ٤٩٣ .

مهاجمتهم تحت أسوار عكا^(١)، واتضح خطأ هذا الرأي بعد أن ضاعت عكا، واستولى عليها الصليبيون .

ومثل ذلك حدث مع مدينة عسقلان التي قرر مجلس الشورى تدميرها في رمضان عام (٥٨٧هـ/١١٩١م) ؛ خوفاً من استيلاء الصليبيين عليها مع أن صلاح الدين كان يرى دخولها وحفظها والدفاع عنها^(٢)، ولكنه اضطر لتدميرها رضوخاً لرأي أمرائه، ومثل ذلك ما حدث عندما قرر الصليبيون الاستيلاء على " بيت المقدس " عام (٥٨٨هـ/١١٩٢م)، فشاور صلاح الدين المجلس الاستشاري في ذلك، وكان رأيه الإقامة بالقدس والدفاع عنها بنفسه - لعلمه أنه إن لم يقم فلن يثبت أحد، ولكن أعضاء المجلس أصرّوا على أنه لا مصلحة في إقامته بنفسه ؛ فإن في ذلك مخاطرة بحياته، وانتهى الرأي على أن يدخل الملك "الأبجد" نائباً عن السلطان بجانب من الجيش للدفاع عن المدينة، ورضخ صلاح الدين لرأيهم مع عدم اقتناعه به، وكان من حسن الحظ أن اختلف الصليبيون على أنفسهم ورحلوا عن القدس^(٣).

واستمر الأمر على هذا المنوال في مرحلة الصلح بين صلاح الدين والصليبيين، فعندما أرسل " ريتشارد قلب الأسد " في طلب الصلح في شعبان عام (٥٨٨هـ/١١٩٢م) عقد مجلس الشورى وكان من رأي صلاح الدين أن يستمروا في الجهاد حتى يطهروا أرض المسلمين نهائياً من الصليبيين، ولكن أعضاء المجلس ألحوا عليه في قبول الصلح، فوافق نزولاً على رأيهم^(٤)، ولكن بعد أن بدأت المفاوضات من أجل الصلح ترك صلاح الدين وحيداً من قبل أمرائه ليتحمل المسئولية وحده في حل القبول أو الرفض^(٥).

ولم يكن صلاح الدين يعقد مجالس الشورى من أجل مناقشة أمور الحرب والصلح فقط، بل كان يعقد مجالس للتشاور أيضاً في النواحي الاقتصادية الخاصة بالبلاد ففي عام (٥٧٧هـ / ١١٨١م) نزل لمشاهدة ساحل النيل الذي بعد عن السور والقلعة، فأشار

(١) نعمان الطيب : منهج صلاح الدين في الحكم والقيادة، ص ٣٦١ ص ٣٦٣ .

(٢) الأصفهاني : الفتح القسي في الفتح القدسي ص ٥٥٠ .

(٣) ابن شداد : النواذر السلطانية والمحاسن اليوسفية، ص ١١ ، نعمان الطيب : منهج صلاح الدين ص ٣٦٢ .

(٤) نعمان الطيب : السابق ص ٣٦٣ .

(٥) مصطفى الحيارى : صلاح الدين القائد وعصره، ص ٤٤٧ .

الأعضاء بتجريف الرمل التي أوقفت تدفق الماء^(١)، فنفذ ذلك ووصل ماء النيل بالقرب من السور وعم النفع .

وهكذا يظهر حرص صلاح الدين على تطبيق مبدأ الشورى، وتنفيذ ما ينتهي إليه رأي مجلس الشورى حتى لو كان هذا الرأي مخالفاً لرأيه، وكثيراً ما حدث ذلك .

ونعتقد أن السبب في رضوخ صلاح الدين لأراء المجلس مع اقتناعه التام بعدم صحتها يرجع إلى تنوع فرق جيشه، ووجود أمراء هذه الفرق في مجلس الشورى، فكان يضطر لتنفيذ آرائهم خوفاً من تفرقهم وخروجهم عن الجيش، وعن طاعته، فيضعف جيشه ولا يستطيع الصمود أمام الصليبيين.

وبعد وفاة صلاح الدين لم يطبق خلفاؤه مبدأ الشورى على نطاق واسع كما كان يفعل، وأعتقد أن ذلك يرجع لعدم استقرار الدولة بعد وفاته وكثرة النزاعات بين أولاده وعمهم العادل، والنزاع بين أولاد العادل بعضهم البعض .

ولكن بعد أن هدأت الأمور نوعاً ما طبق الأيوبيون مبدأ الشورى مثلما حدث عام (٦٣٥هـ/١٢٣٧م) بعد وفاة الملك الكامل بدمشق، حيث اتفق رأي الأمراء على تحليف العساكر لابنه العادل أبي بكر^(٢) . ووافق الجميع على ذلك.

وأيضاً عندما استولى الصليبيون على دمياط عام (٦٤٧هـ/١٢٤٩م) في عهد الملك الصالح نجم الدين أيوب، غضب الملك الصالح على الأمراء الذين خرجوا من دمياط دون إذنه ولم يثبتوا للدفاع عنها، فاستفتى الملك الصالح الفقهاء، فأفتوه بقتلهم، فشنق أكثر من خمسين أميراً^(٣).

وبعد هذا الموقف من الملك الصالح تجاه الأمراء خاف كثير من الأمراء من غضب السلطان عليهم فتشاوروا في قتله، فأشار عليهم الأمير فخر الدين بالصبر وعدم التعجل، خاصة أن السلطان مريض فإن مات استراحوا منه وإن شفى فهو بين أيديهم^(٤)، يستطيعون التخلص منه، وكان هذا المجلس - حسب ظني - هو بداية تحكم أمراء

(١) الفيومي : أحمد بن محمد المقرئ، نثر الجمان، ج ٢ ق ٢٢، معهد المخطوطات العربية برقم (٢١١٣) .

(٢) الفيومي، نثر الجمان ج ٢ ق ٨٦، ابن دقماق : نزهة الأنام في تاريخ الإسلام، ص ٩٧ .

(٣) المقرئزي : السلوك لمعرفة دول الملوك ج ١ ق ٢ ص ٣٣٦

(٤) المقرئزي : السابق ج ١ ق ٢ ص ٣٣٦ .

الممالك في شئون الحكم، وبداية لقيام الدولة المملوكية .
ونلاحظ من خلال ما سبق أن الدولة الأيوبية قد طبقت مبدأ الشورى لا سيما في عهد مؤسسها صلاح الدين، الذي حرص كل الحرص على عقد مجلس المشورة الذي كان يضم أهل بيته وكبار أمراء جيشه الذين كان لهم ثقل كبير في هذا المجلس، وكان صلاح الدين - غالبا - ما ينزل على رأى الأغلبية حتى وإن خالف رأيه .
كما نلاحظ أن خلفاء صلاح الدين قد طبقوا مبدأ الشورى، ولكن بصورة أضيق ؛ نظراً لكثرة الصراعات بينهم من ناحية، وقلة حروبهم مع الصليبيين من ناحية أخرى .

الفصل الأول

الهيكل التنظيمي لمجالس الشورى

- **نشأة مجالس الشورى.**
- **أوامر انعقاد المجالس ورؤساؤها .**
- **مواعيد انعقاد المجالس.**
- **أماكن انعقاد المجالس.**
- **أعضاء المجالس (وظائفهم وأعدادهم) .**
- **هيئة المجلس.**
- **برنامج المجالس وطرق عرض الموضوعات وإعلام قراراتها.**

نشأة مجالس الشورى:

ارتبطت مجالس الشورى بالدولة المملوكية منذ نشأتها، فبعد وفاة الصالح نجم الدين أيوب، تحكم أمراء المماليك في مقاليد الأمور، وكان لهم دور كبير في مواجهة الحملة الصليبية السابعة^(١)، وتحقيق النصر في معركة المنصورة التي ظهرت فيها بسالة المماليك، ومن ثم أدركوا مكانتهم السياسية بعد انتصارهم على الصليبيين^(٢)، فأخذوا يفكرون في حكم البلاد وإقامة دولة لهم.

وكانت هناك عدة عوامل جعلت أمراء المماليك يلتزمون بالشورى فيما بينهم التزاماً صارماً في بداية نشأة الدولة، مما ساعد على نمو مجالس الشورى في هذا العصر واتساعها.

العامل الأول: وجود فراغ سياسي في البلاد:

فبعد موقعة المنصورة لم يحسن توران شاه تقدير الأمور جيداً، إذ تجاهل أمراء المماليك، ولم يراع قوتهم ودورهم في هذه الموقعة، فأخذ يهمل شأنهم بإبعادهم عن الحكم ويسئ معاملتهم^(٣)، ويتوعددهم بالقتل، ويتصرف في أمور البلاد دون مشورتهم^(٤)، وعزم على التخلص منهم^(٥) فبادروا هم بالتخلص منه سنة (٦٤٨هـ / ١٢٥٠م)^(٦) في الوقت الذي افتقر فيه البيت الأيوبي - في مصر - إلى شخصية أيوبية تستطيع السيطرة على البلاد وكبح جماح أمراء المماليك، وبذلك أصبحوا القوة المسيطرة على البلاد دون منازع.

وبعد أن قتلوا توران شاه فوجئوا بخلو منصب السلطنة، فأخذوا يتشاورون فيمن ينصبونه سلطاناً، ولم يكن من اليسير تعيين أحدهم في هذا المنصب حينئذ، فبحثوا عن شخصية يرضى عنها الجميع، فعينوا شجر الدر باعتبارها زوجة الملك الصالح ووالدة ابنه

(١) قادها الملك لويس التاسع ملك فرنسا قاصداً مصر عام (٦٤٧هـ / ١٢٤٩م)، واحتل دمياط، ولكن المماليك استطاعوا هزيمته في موقعة المنصورة، وأسروا لويس التاسع نفسه، ومجموعة من كبار أمرائه، ثم عقد صلحاً مع الأمراء المماليك وأطلقوا سراحه. (انظر: سعيد عاشور: الظاهر بيبرس ص ٢٥).

(٢) العيني: عقد الجمان ج ١ ص ١٩، قاسم عبده قاسم: عصر سلاطين المماليك التاريخ السياسي والاجتماعي ص ٢١.

(٣) الذهبي: العبر في خبر من خبر ج ٥ ص ٤٤٤، القدسي: دولة الإسلام الشريفة البهية ص ٢٦.

(٤) الذهبي: تاريخ الإسلام ج ٤٧ ص ٥٥، ابن تغري بردي: المنهل ج ٤ ص ١٨٤.

(٥) ابن كثير: البداية ج ١٢ ص ١٨٠، العيني: عقد الجمان ج ١ ص ٢٣، ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة ج ٦ ص ٣٧١.

(٦) الياقني: جامع التواريخ المصرية ق ١١٤، ابن العديم: بغية الطلب في تاريخ حلب ج ٧ ص ٣٤٥٤.

خليل^(١)، ولخبرتها بشئون الحكم، حيث كان لها دور فى إدارة معركة المنصورة، وهذا قد يجعلها مقبولة من الشعب المصرى ويرضى عنها من هذه الناحية، ومن ناحية أخرى باعتبارها جارية تنتمى إلى المماليك حيث يسهل عليهم عزلها عندما تستقر الأمور، ولذلك يقرر ابن تغرى بردى أنها تسلطت باتفاق الأمراء المماليك، وخشداشيتها^(٢) من المماليك البحرية^(٣).

العامل الثانى: محاولة البيت الأيوبي فى الشام استعادة السلطة فى مصر:

وهذه المحاولات جعلت أمراء المماليك يشعرون بخطر القضاء على دولتهم الوليلة؛ لذا كانوا يحرصون على التماسك والتشاور فيما بينهم لمواجهة ذلك الخطر الداهم، وحاولوا تفادى ذلك بشتى الطرق السياسية والحربية.

وعندما جاءت الأخبار إلى أمراء المماليك فى مصر بأن الملك المغيث عمر^(٤) استولى على الشَّوْبَك^(٥) وأن الملك السعيد ابن الملك العزيز^(٦) استولى على الصُّبِّيَّة^(٧) اجتمع أمراء المماليك وحاولوا مواجهة ذلك الخطر بالطرق السياسية، فتشاوروا فيما بينهم وقالوا: "لا يستقيم لنا الأمر إلا أن نُملِّك أحداً من بنى أيوب"^(٨)، واتفقوا على خلع المعز من السلطنة وتولية الأشرف موسى ابن المسعود ابن الكامل ابن العادل ابن أيوب،

(١) يذكر ابن تغرى بردى : أن خليلاً كان مع شجر الدر والصالح نجم الدين أيوب عندما كانا محبوسين بالكرك ولما قدما إلى مصر وتسلطن الصالح كان معهما ولدهما خليل ولكنه توفى صغيراً فى حياة أبيه . (انظر : النجوم الزاهرة ج ٦ ص ٣٧٣)
(٢) خشداش : زميل فى الخدمة، والخشداشية هى : رابطة الزمالة بين الأمراء الذين نشأوا بمماليك عند أستاذ أو سيد واحد . (انظر مصطفى زيادة : السلوك ج ١ ص ٣٨٨ ، حاشية ٣) .

(٣) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ج ٦ ص ٣٧٢ ، المنهل ج ٦ ص ٢٢٠ ، ابن إياس بدائع ج ١ ق ١ ص ٢٨٦ .
(٤) هو : فتح الدين عمر بن الملك العادل سيف الدين أبى بكر بن الملك الكامل مات فى ذى الحجة عام ٦٧١ هـ / ١٢٧٢ م) . (انظر : الصفدى : الوافى بالوفيات ج ٢٢ ص ٤١١ ، ابن تغرى بردى : المنهل الصافى ج ٨ ص ٢٥٩) .
(٥) الشَّوْبَك : قلعة حصينة فى أطراف الشام بين عمان وأيلة والقلزم قرب الكرك ، (معجم البلدان ، ج ٣ ص ٣٧٠) ، ويذكر العيني أنه تملك قلعتى الشويك والكرك ، (العيني : عقد الجمان ج ١ ص ٣٢) .

(٦) هو : الحسن بن عثمان ابن العزيز ابن العادل أبى بكر بن أيوب ، صاحب الصُّبِّيَّة ، وبانياس ، تولى الحكم عام ٦٣١ هـ / ١٢٣٣ م) ، ومال إلى التار وقاتل معهم فى معركة عين جالوت ، فلما انهزم التار أحضر بين يدى قطز ، فأمر بقتله فى عام ٦٥٨ هـ / ١٢٦٠ م) . (انظر : ابن أيبك : كنز الدرر ج ٨ ص ٥١ ، ابن تغرى بردى : المنهل ج ٥ ص ٩٠) .

(٧) الصُّبِّيَّة : اسم لقلعة بانياس وهى من الحصون المنيع (زيادة - السلوك ج ١ ق ١ ص ٣٢٩ حاشية ١) .

(٨) ابن أيبك : كنز الدرر ، ج ٨ ص ١٣ ، الحنبلى : الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل ج ٢ ص ٨٥ .

وكان عمره حوالي ست سنوات^(١)، وقيل: عشر^(٢)، وجعلوا المعز أتابكا له^(٣) لامتناسص غضب الأيوبيين، ولكن هذا الإجراء لم يسكن غضبة الملوك الأيوبيين فى الشام، فلتجه الملك الناصر^(٤) صاحب حلب نحو مصر بجيش كبير، لتأديب المماليك واستعادة مصر منهم، وفشلت الحلول السياسية، لإدراك البيت الأيوبى بأن تولية الأشرف ما هى إلا حيلة، وأن الأمور لا تزال كلها بأيدي المماليك، وسلطنة الأشرف لن تستمر كثيراً، وأن المماليك سيضعون نهاية لها عندما يشعرون بتحكمهم الكامل فى مقاليد الأمور، فاجتمع الأمراء المماليك عند المعز أيك، واتفقوا على مواجهة الملك الناصر بالقوة، وبعد عدة معارك بينهما استطاع المماليك هزيمة الناصر^(٥)، وبهذا تخلص المماليك من مناوأة البيت الأيوبى فى الشام لهم، وأخذوا ينظمون دولتهم الجديدة، وانفرد المعز أيك بالسلطة^(٦). ونلاحظ أنهم فى هذه الفترة، من مقتل توران شه (٦٤٨هـ/١٢٥٠م) وحتى انفراد المعز أيك بالسلطنة، كانت كل خطواتهم يقومون بها بعد التشاور والاتفاق عليها، ولا يستطيع أحد منهم الاعتراض على القرار المتفق عليه.

العامل الثالث: أصل المماليك وشعورهم بالمساواة فى بداية الدولة؛

لما كان المماليك قد جلبوا جميعاً عن طريق الشراء من بلدان مختلفة، وانضموا إلى مدارس السلاطين وتلقوا تعليماً واحداً، وتربية واحدة، فقد أحسوا بأنهم جميعاً متساوون ولا يفضل أحدهم الآخر؛ ولهذا فقد كانوا لا يتصرفون فى أمر من أمور الدولة إلا بعد موافقة معظمهم، وأخذ رأيهم، ويظهر ذلك واضحاً عند اختيارهم لشجر الدر لتولى السلطنة^(٧) بعد مقتل توران شه عام (٦٤٨هـ/١٢٥٠م) كحل مؤقت حتى يستطيعوا تمهيد

(١) الذهبى : تاريخ الإسلام ج ٤٧ ص ٥٨، جمال الدين الشيال : تاريخ مصر الإسلامية ج ٢ ص ١١٥ .

(٢) ابن بهادر : فتوح النصر ج ١ ق ٧٤، ابن دقماق : الجوهر الثمين ص ٢٥٧، ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ج ٧ ص ٥

(٣) ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ج ٧ ص ٦، أحمد مختار العبادى : قيام دولة المماليك الأولى ص ١٢٤ .

(٤) هو: الملك الناصر يوسف بن الملك العزيز ابن الملك الظاهر، توجه - أثناء هجوم التار على بلاد الشام - إلى هولاكو وأخذ يشجعه على أخذ مصر، ولكن قتله هولاكو بعد هزيمته فى عين جالوت وهزيمة بيدرا قائده فى حمص عام (٦٥٩هـ/

١٢٦١م). (انظر : الذهبى : العبر فى خبر من خبر ج ٥ ص ٢٥٦، العينى : عقد الجمان ج ١ ص ٢٢) .

(٥) بيبرس المنصورى : التحفة المملوكية ص ٢٨، ابن كثير : البداية والنهاية ج ١٣ ص ١٧٩ .

(٦) بيبرس المنصورى : زبدة الفكرة فى تاريخ الهجرة ج ٩ ص ٦، ابن دقماق : نزهة الأنام فى تاريخ الإسلام ص ٢٠ .

(٧) الخزر جى : تاريخ دولة الأكراد والأثراك ج ٢ ق ٨٤، ابن سباط : صدق الأخبار ج ١ ص ٣٥١ .

الأمور لتوليهم السلطنة. ويتضح هذا الشعور أيضاً عندما اتفقوا على تولية المعز أيك السلطنة^(١) - بعد أن واجهتهم اعتراضات على سلطنة شجر الدر من الخليفة العباسي^(٢) والشعب المصري^(٣) - ولكنهم قاموا بعزله بعد خمسة أيام فقط من سلطنته الأولى، فلم يبد المعز أى رفض لهذا القرار، ونفذ رغبتهم، وأصبح أتابكا لحفيد الملك الكامل الأشرف موسى ابن الملك المسعود^(٤) بعد أن كان سلطاناً.

العامل الرابع: هجوم التتار على البلاد:

بعد أن استقرت الأمور في مصر قليلاً لأمرأ المماليك؛ ظهر عامل جديد قوى مبدأ الشورى، ألا وهو هجوم التتار على البلاد وإدراك المماليك أنهم لن يستطيعوا التصدي لهم بمفردهم، فعملوا على إشراك الشعب المصري في الأمور، فأدخلوا في مجلس الشورى القضاة وعلماء الدين بعد أن كانت عضوية مجلس الشورى مقتصرة على الأمراء المماليك فقط، ويتضح ذلك عندما علم قطز^(٥) بهجوم التتار على البلاد الشامية عام (٦٥٧هـ - ١٢٥٨م)، فجمع الأمراء والقضاة والعلماء وتشاوروا في كيفية مواجهة التتار، خلاصة مع عدم وجود الأموال اللازمة في خزانة الدولة للإنفاق على الجيش، فأجاز الشيخ عز الدين بن عبد السلام^(٦) فرض ضريبة على الشعب بشرط أن يتجرد الأمراء المماليك من أموالهم أولاً، واستغل قطز هذا المجلس وهذه الظروف المحيطة بالبلاد فقام بخلع المنصور على^(٧) ابن أيك من السلطنة، وتسلمن مكانه، ووافق الأمراء، والشيخ عز الدين بن عبد السلام على ذلك^(٨). وهكذا دخلت الشورى مرحلة جديدة بمشاركة علماء الدين والقضاة في اتخاذ قراراتها، وكان لهذا أثره في زيادة عدد أعضاء مجالس الشورى.

(١) لم يكن المعز أيك حيثئذ من كبار الأمراء وكان سبب اختيار المماليك له لمنصب الأتابكية والسلطنة أنهم قالوا: " متى

أردنا صرفه أمكننا ذلك بسرعة ". (انظر ابن تغرى بردى: المنهل ج ١ ص ٢٠).

(٢) ابن إياس: نزهة الأمم في العجائب والحكم ص ٢١٢.

(٣) ابن أيك الدواداري: كنز الدرر وجامع الغرر ج ٨ ص ١٣.

(٤) اليافعي: جامع التواريخ ق ١١٥، أحمد مختار العبادي: قيام دولة المماليك الأولى ص ١٢٤، محمد عامر: المماليك

المصريون الذين لمعوا في ميدان الفكر والثقافة ص ٥٢ رسالة دكتوراه كلية دار العلوم ١٩٧٩ م.

(٥) انظر في ترجمته: الذهبي: العبر ج ٥ ص ٢٤٧، العيني: عقد الجمان ج ١ ص ٢٥٤، ابن تغرى بردى: المنهل

ج ٩ ص ٧٤.

(٦) توفى عام (٦٦٠هـ / ١٢٦١م). (انظر: السبكي: طبقات الشافعية الكبرى ج ٨ ص ٢٠٩).

(٧) هو: المنصور على بن السلطان المعز أيك (انظر: ابن تغرى بردى: المنهل ج ٨ ص ٤٥١).

(٨) ابن أيك الدوادار: درر التيجان وغرر تواريخ الأزمان ق ٤٣٧.

العامل الخامس : حاجة الممالك لإضفاء الشرعية على حكمهم :

عمل الظاهر بيبرس^(١) على إضفاء الشرعية على حكم الممالك بإحياء الخلافة العباسية في القاهرة بعد سقوطها في بغداد وبالفعل نجح الظاهر في ذلك، عندما أحضر شخصاً من بنى العباس^(٢)، هو أبو القاسم أحمد في رجب عام (٦٥٩هـ/١٢٦٠م)، وبعد أن عقد مجلساً أثبت فيه صحة نسبه إلى بنى العباس، بويع له بالخلافة ولقب بالمستنصر^(٣) الذي حاول استعادة العراق من التتار ولكنه قتل^(٤)، فاستقدم الظاهر شخصاً^(٥) آخر من بنى العباس، وعقد مجلساً للتثبيت من نسبه، وتمت مبايعته بالخلافة ولقب بالحاكم بأمر الله^(٦)، وهذا يدل على تصميم بيبرس على استمرار الخلافة في القاهرة، ومنذ ذلك اليوم أصبحت القاهرة مقراً للخلافة العباسية، وأصبح حكم السلاطين الممالك حكماً شرعياً بعد تفويضهم بالسلطنة من الخلفاء العباسيين.

وبإقامة الخلافة في القاهرة، أصبح للخليفة العباسي مكانة عظيمة لدى الشعب المصري، وصار سلاطين الممالك يحرصون على الحصول على تفويض منه عند توليهم السلطنة وموافقة^(٧)، وأصبح حضور الخليفة مجالس تولية السلاطين وولاية العهد قاعدة متبعة منذ عهد بيبرس، وحتى آخر سلاطين الدولة المملوكية طومان باي (٩٢٢:٩٢٣هـ/١٥١٦:١٥١٧م)، ويتضح ذلك عند مبايعة طومان باي بالسلطنة عام (٩٢٢هـ/١٢٥٠م)، وكان الخليفة في ذلك الوقت - المتوكل على الله - أسيراً عند العثمانيين بعد موقعة مرج دابق^(٨) عام (٩٢٢هـ/١٥١٦م)، وكان لابد من موافقته، ولكي يخرج أمراء الممالك من هذا

(١) توفي في المحرم عام (٦٧٦هـ/١٢٧٧م). (انظر : ابن تغري بردى : ، المنهل ج ٣ ص ٤٤٧، سعيد عاشور : الظاهر بيبرس ص ٢٣).

(٢) هو : أحمد بن الإمام الظاهر بالله بن الإمام الناصر لدين الله توفي عام (٦٦٠هـ/١٢٦٢م). (انظر : ابن تغري برى : المنهل ج ٢ ص ٧٢).

(٣) ابن دكين : روضة الأعيان ق ١٤٣ ، حسن إبراهيم حسن ، على إبراهيم حسن : النظم الإسلامية ص ٩٩).

(٤) المقرئ : السلوك ج ١ ق ١ ص ٤٦٧ ، ابن تغري بردى : النجوم الزاهرة ج ٧ ص ١١٧ .

(٥) هو : أحمد بن محمد بن الحسن بن أبي بكر توفي في جمادى الأول عام (٧٠١هـ/١٣٠١م) (انظر : السيوطي : تاريخ الخلفاء ج ١/ ٤٧٨).

(٦) العيني : عقد الجمان ج ١ ص ٣٤٦ ، ابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب ج ٥ ص ٣٠٤ .

(٧) القلقشندي : مآثر الإنافة في معالم الخلافة ، ج ١ ص ٨٠ .

(٨) مرج دابق : قرية قرب حلب بالشام تبعد عنها بمقدار أربعة أميال (٨ كيلو متراً تقريباً). (انظر ياقوت : معجم البلدان ج ٢ ص ٤١٦ ، ابن إياس : بدائع ج ٥ ص ٦٨ ، فالتر هتس : الأوزان والمكاييل الإسلامية ص ٩٥).

المأزق قاموا باستدعاء أبيه يعقوب^(١)، وكان بالقاهرة، وقد كتب له ابنه توكيلاً يفوضه فيه بالتصرف فى جميع أمور الخلافة، وحضر معه أخوه وأولاد عمومته ليشهدوا على صحة توكيل المتوكل لأبيه، فأثبت صحة هذا التوكيل على يد أحد القضاة، وكتب يعقوب تفويضاً لطومان بلى بالسلطنة^(٢). وبهذا الإجراء صارت سلطنة طومان بلى صحيحة من الوجهة الشرعية. وهذا يدل على أن وجود الخليفة العباسى فى مجالس الشورى خاصة أثناء تولية السلاطين كان ركناً من أركان صحة المجالس التى يمنح فيها السلطان الجديد تفويضاً منه حتى يصبح حكمه شرعياً^(٣).

العامل السادس : استحداث وظائف جديدة:

أدى استحداث بعض الوظائف الجديدة فى الدولة إلى زيادة أعضاء مجالس الشورى، ومن ذلك ما قام به الظاهر بيبرس عام (٦٦٣هـ/١٢٦٥م)^(٤) من تطوير النظام القضائى حين عيّن أربعة^(٥) من القضاة يمثلون المذاهب الأربعة بعد أن كان الوضع منذ أيام صلاح الدين أن يقتصر ذلك المنصب على قاضٍ شافعى المذهب^(٦)، وأصبح القضاة الأربعة منذ ذلك القرار يحضرون مجالس الشورى، وأصبح لهم دور مؤثر فى قرارات المجالس خاصة تولية السلاطين أو عزلهم، أو فرض ضريبة جديدة، أو التصرف فى أموال الأوقاف.

(١) هو : الخليفة يعقوب أبو الصبر يعقوب بن المتوكل على الله عبد العزيز . (انظر : السيوطى : تاريخ الخلفاء ج ١ ص ٥١٦)

(٢) ابن إياس : بدائع ج ٥ ص ١٠٤ ، ١٠٥ ، عبد المنعم ماجد : طومان باى آخر السلاطين المماليك ص ٤٣ .

(٣) خليل بن شاهين الظاهري : زبدة كشف الممالك ص ٨٩ ، اليوسفى ، نزهة الناظر فى سيرة الملك الناصر ص ٨٧ .

(٤) يذكر الدكتور سعيد عاشور : أن هذا التطور حدث عام (٦٦٥هـ/١٢٦٦م) . (مصر والشام فى عصر الأيوبيين

والمماليك ص ٤٢٩ ، ، مصر فى عصر الأيوبيين والمماليك ص ٤٢٩) . والصحيح أنه حدث عام (٦٦٣هـ/١٢٦٤م) ،

(انظر : ابن بهادر المؤمنى : فتوح النصر فى تاريخ ملوك مصر ق ١٠٨ ، الذهبى : تاريخ الإسلام ج ٤٩ ص ٢١ ، ابن تغرى

بردى المنهل الصافى ج ٣ ص ٤٦٦ ، النجوم الزاهرة ج ٧ ص ٢١٨ ، ابن الملقن ، نزهة النظر فى قضاة الأمصار ص ١٤ .

(٥) يذكر بعض المؤرخين أن سبب تعيين القضاة الأربعة ، توقف قاضى القضاة الشافعى تاج الدين ابن بنت الأعز عن تنفيذ

كثير من الأحكام فاقترح الأمير جمال الدين أيدغدى العزيزى على الظاهر بيبرس تولية أربعة قضاة ، لكل مذهب قاضى

قضاة بالديار المصرية ، ثم نفذ بدمشق بعد ذلك . (انظر : اليونينى : ذيل مرآة الزمان ج ٢ ص ٣٢٤ ، الذهبى : تاريخ

الإسلام ج ٤٩ ص ٢١ ، ابن الوردي : تاريخه ج ٢ ص ٣١٠ ، السيوطى : حسن المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة ج ٢

ص ١٦٥ .

(٦) سعيد عاشور : مصر والشام فى عصر الأيوبيين ص ٣٠٢ .

وفى عهد المنصور قلاوون^(١) (٦٧٨ : ٦٨٩ هـ / ١٢٧٩ : ١٢٩٣ م) استحدث وظيفة كاتب السر^(٢) فى رمضان عام (٦٧٨ هـ / ١٢٧٩ م)^(٣)، وكان يحضر مجالس الشورى لأنه كان له دور فيها^(٤). وكانت المجالس تعقد فى بداية الدولة بطريقة عفوية أى دون نظم ورسوم، ولكن مع نمو الشورى فى الدولة المملوكية كانت تنمو معها نظمها ورسومها كما سنذكر ذلك فى الصفحات التالية إن شاء الله.

(١) قلاوون بن عبدالله الأسنقرى الكاملى الصالحى النجمى توفى عام (٦٨٩ هـ / ١٢٩٣ م) (ابن تغرى بردى : المنهل ج ٩ ص ٩١).

(٢) كاتب السر : هو الذى يقرأ الكتب الواردة على السلطان ويكتب أجوبتها، ويأخذ توقيعه عليها، وقراءة التظلمات على السلطان أثناء مجلس النظر فى المظالم، وهو المتحدث فى مجلس المشورة بلسان السلطان. (المقريزى : الخطط ج ٣ ص ٣٦٧)

(٣) هناك خلاف حول نشأة هذه الوظيفة، فىرى أبو المحاسن أن وظيفة كاتب السر استحدثت فى عهد المنصور قلاوون عام ٦٧٨ هـ، أما المقريزى فىرى أن وظيفة الكاتب قديمة من أيام الرسول ﷺ. (المقريزى : الخطط ج ٣ ص ٣٦٧، ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة ج ٧ ص ٢٩٥)، والذى نراه أن هذا الخلاف حول الاسم فقط أما من حيث المضمون فإن وظيفة الكاتب قديمة، ولكن حدث لها تطور وأضيفت إليها مهام جديدة فى عهد المماليك، ولم تسم بوظيفة كاتب السر إلا فى عهد المنصور قلاوون.

(٤) ستحدث عن هذا الدور عند الحديث عن وظائف أعضاء المجلس.

أوامر انعقاد المجالس ورؤساؤها :

كان من نظم مجالس الشورى فى العصر المملوكى أن جلساتها تعقد بعد توجيه الدعوة أو الأمر بعقدتها لأعضاء المجالس، بأمر من السلطان أو نظام الملك^(١) أو الأتابك^(٢) أو الأمراء المماليك، ونادرا من الخلفاء العباسيين وقضاة القضاة.

أما صدور مرسوم من السلطان بعقد مجلس الشورى فكان يصدر منه إذا كان السلطان راشداً قوياً ماسكاً بزمام الأمور، ولا يسيطر الأمراء على قراراته، والأمر مستقرة فى البلاد ومن أمثلة ذلك المجلس السياسى الذى أمر السلطان الظاهر بيبرس بعقد عام (٦٥٩هـ/١٢٦١م) لإثبات نسب الإمام أحمد بن الظاهر بن الناصر العباسى، وترأس بيبرس هذا المجلس^(٣).

وأيضاً المجلس الذى عقده الأشرف خليل^(٤) عام (٦٩١هـ/١٢٩٢م) لمناقشة أمر قطع التتار - المسيطرين على قلعة الروم^(٥) - الطريق على المسلمين، وترأس الأشرف هذا المجلس^(٦) والمجلس الذى أمر بعقدته وترأسه برقوق^(٧) عام (٧٨٩هـ/١٣٨٧م) عندما علم بتحرك التتار ووصولهم إلى مَلْطِيَّة^(٨)، وتشاور مع أعضاء المجلس من القضاة والأمراء والخليفة العباسى فى كيفية التصدى لتيمر لنك^(٩)، وكيفية توفير الأموال من أجل ذلك.

(١) هو الذى يقوم بتنظيم أمور الملك إذا كان السلطان صغيراً غير راشد، وله التصرف فى كل أمور السلطنة ما عدا التصرف فى الأموال فإنه يراجع فيها السلطان. (انظر: خليل بن شاهين، زبدة كشف الممالك ق ١٠١ معهد المخطوطات رقم ٢٧٧).

(٢) أتابك العسكر هو القائد العام للجيش المملوكى، (القلقشندي : صبح الأعشى ج ٤ ص ١٨، سعيد عاشور : العصر المملوكى ص ٣٨٧).

(٣) شافع بن على : حسن المناقب السرية المنتزعة من السيرة الظاهرية ص ٧٩، النويرى نهاية الأرب ج ٣٠، ص ٢٩.

(٤) الأشرف خليل بن المنصور قلاوون قتل فى محرم عام (٦٩٣هـ/١٢٩٣م) (انظر: ابن تغرى بردى : المنهل ج ٥ ص ٢٧١)

(٥) قلعة حصينة فى غربى الفرات مقابله لقلعة ألبيرة بينها وبين سميساط. (ياقوت : معجم البلدان ج ٤ ص ٣٩٠).

(٦) العيني : عقد الجمان ج ٣ ص ١١ .

(٧) هو: برقوق الملك الظاهر أبو سعيد الجركسى، واسمه أَلْطَنْبَا، توفى عام (٨٠١هـ/١٣٩٨م). (انظر ابن تغرى بردى : المنهل ج ٣).

(٨) مَلْطِيَّة : بلدة من بلاد الروم تناخم الشام، أخذها عمر بن عبد العزيز من الروم مقابل الإفراج عن مائة ألف أسير رومى وبنائها . (انظر: ياقوت : معجم البلدان ج ٥ ص ١٩٢).

(٩) تيمور لنك : قبل تمر بن أيتمش، توفى فى شعبان عام (٨٠٧هـ/١٤٠٤م). (انظر: السخاوى : الضوء اللامع ج ٣ ص ٤٦).

والمجلس الذى أمر بعقله وترأسه برقوق أيضاً عام (٧٩٧هـ/١٣٩٤م)^(١)، لمناقشة النزاع الذى وقع بين أحد نواب الحنفية^(٢) من القضية والأمير يلبغا السالى^(٣)؛ بسبب قطع مقررات هذا القاضى من خانقاه سعيد السعداء^(٤) باعتباره من الأثرياء ومن أصحاب الوظائف، منفذاً بذلك شرط الواقع^(٥).

و المجلس الذى أمر السلطان الظاهر جقمق^(٦) بعقله وترأسه عام (٨٤٩هـ/١٤٤٥م) بسبب ارتفاع الكنائس بالطور^(٧) على الجامع القديم بها، وناقشوا ذلك الأمر^(٨). وأحياناً كان يأمر السلطان بعقد المجلس لمناقشة أمر ما، ويفوض أحد الأمراء رئاسة المجلس نيابة عنه، مثل المجلس الذى أمر السلطان جقمق بعقله لمناقشة أحوال المجاورين^(٩) عام (٨٥٥هـ/١٤٥١م)^(١٠)، بعد أن زادت الشكوى من تصرفاتهم، فاجتمع القضية الأربعة وكاتب السر وناظر الجامع الأزهر الدويدار الكبير^(١١) الذى ترأس المجلس. وقد يصدر السلطان أمراً بعقد مجلس فى إحدى الولايات التابعة له، ويفوض أمر رئاسته إلى نائب السلطنة، كما حدث عام (٨٩٩هـ/١٤٩٤م) عندما أصدر السلطان الأشرف

(١) المقرئى : سلوك ج ٣ ق ٢ ص ٥٦٣ ، ابن إياس : بدائع ج ١ ق ٢ ص ٣٨٦ .

(٢) هو : شهاب الدين أحمد بن أبى بكر بن محمد توفى عام (٨٠١هـ/١٣٩٨م) (انظر : ابن نغرى بردى : المنهل ج ١ ص ٢٢١)

(٣) هو : يلبغا بن عبد الله السالى الظاهرى ، قتل عام (٨١١هـ/١٤٠٨م) . (انظر : السخاوى : الضوء ج ١ ص ٢٨٩) .

(٤) هى : دار سعيد السعداء خادم الخليفة المستنصر ، ثم صارت سكن الوزير طلائع بن رزك ، جعلها صلاح الدين خانقاه للصوفية ، ووقف عليها وقفاً طائلاً ، فكانت أول خانقاه أقيمت بمصر وبلغ عدد الصوفية بها ما يقرب من سبعمائة صوفى .

(انظر : المقرئى : خطط ج ٤ ص ٢٧٣ ، ابن خلكان : وفيات الأعيان ج ٧ ص ٢٠٦ ، ابن ظهيرة : فضائل مصر ص ١٨٨) .

(٥) المقرئى : سلوك ج ٣ ق ٢ ص ٨٣٦ ، الخطط ج ٤ ص ٢٧٤ ، الصيرفى : نزعة النفوس والأبدان ج ١ ص ٤٠٧ .

(٦) جقمق بن عبد الله العلانى الظاهرى توفى عام (٨٥٧هـ/١٤٥٣م) . (انظر : السخاوى : الضوء ج ٣ ص ٧١) .

(٧) طور سيناء : دير طور سيناء ، ويقال كنيسة الطور ، والطور هو الجبل الذى تجلى فيه النور لموسى عليه السلام وهو فى أعلى الجبل ، وله ثلاثة أبواب حديد (انظر : ياقوت : معجم البلدان ج ٢ ص ٥٢٠) .

(٨) الصيرفى : نزعة ج ٤ ص ٣٢٦ ، محمد بن عبد الرحمن السخاوى ، التبر المسبوك فى ذيل السلوك ج ١ ص ٢٦٤ .

(٩) المجاورون : مجموعة من طلاب العلم الفقراء ، وكانوا ما بين عجم ، وزبالعة ، ومن ريف مصر ، ومغاربة ، ولكل طائفة رواق يعرف بهم ، وكان أصحاب الأموال يتصدقون من أموالهم للمجاورين ؛ إعانة لهم ، (المقرئى : الخطط ج ٤ ص ٥٤)

(١٠) إبراهيم بن عمر البقاعى : إظهار العصر لأسرار أهل العصر ص ١٣٨ ، ١٤٠ .

(١١) الدوادار : هو من يقوم بتبليغ الرسائل عن السلطان وتقديم البريد المناشير والتواقيع والكتب للسلطان للتوقيع عليها ، وكان يلى هذه الوظيفة أمير عشرة ، أو أمير طبلخاناه حتى أصبح من يلى هذه الوظيفة فى أواخر دولة المماليك البحرية أمراء الألوف ، وأصبح الدوادار الكبير له مكانة عظيمة فى الدولة تضارع مكانة نائب السلطنة . (المقرئى : الخطط ج ٣ ص ٣٦١)

قايتبلى مرسومًا بعقد مجلس بلمشق بين حاجب ثانى^(١) تنم، وبين أركماس دوادار السلطان بسبب قتل الأول أحد موظفى الثانى أثناء فتنة حدثت بينهما^(٢).

أما إذا كان السلطان صغير السن لم يبلغ سن الرشد فكان نظام الملك- والذى يلقب أحيانًا بالأمير الكبير نظام الملك^(٣) وأحيانًا بمدير المملكة^(٤)- هو الذى يصدر الأمر بدعوة المجلس للانعقاد وكان يرأسه - باعتباره وصيًا على السلطان الصغير - مثل: المجلس الذى أمر الأمير سيف الدين قُبلاى^(٥) ابن عبد الله نائب السلطنة بعقدته عام (٧٥٤ هـ/١٣٥٣م) بعد موت الخليفة الحاكم بأمر الله العباسى^(٦)، وذلك لاختيار خليفة من بنى العباس مكانه، وتم عقد المجلس واتفق الأعضاء على اختيار أبى الفتح المعتضد بالله^(٧) للخلافة وقاموا بمبايعته^(٨).

وأيضًا المجلس الذى عقده الأمير الكبير يلبغا^(٩) العمرى الناصرى فى عهد السلطان المنصور^(١٠) محمد بن المظفر حلاجى عام (٧٦٢ هـ/١٣٦١م)، لمناقشة أمر خروج بيدمر^(١١) نائب الشام عن الطاعة، واتفق أعضاء المجلس من الأمراء على تجهيز حملة يكون السلطان على رأسها لمحاربته، والقضاء على هذه الفتنة^(١٢).

(١) الحاجب : هو من يقوم بالحكم فى المنازعات التى تقع بين الأمراء والجند تارة بنفسه وتارة بمشاوره السلطان، وتارة بمشاوره النائب، وكان من مهمته القيام بعرض الجند . (المقريزى : الخطط ج ٣ ص ٣٥٦) .

(٢) ابن طولون : مفاكهة الخلان ق ١ ص ١٥٥ ، ابن الحمصى : حوادث الزمان ج ١ ص ٣٥٤ .

(٣) ابن حجر : إنباء ج ٤ ص ٨٩ .

(٤) ابن تغرى بردى : النجوم ج ١١ ص ٤ .

(٥) توفى فى عام (٧٥٦ هـ/١٣٥٥م) . (انظر : الصفدى : الوافى ج ٢٤ ص ١٨٥) .

(٦) توفى فى عام (٧٥٣ هـ/١٣٥٢م) (انظر : السيوطى : تاريخ الخلفاء ص ٤٩٠) .

(٧) هو : أبو الفتح أبو بكر بن المستكفى، توفى فى (عام ٧٦٣ هـ/١٣٦٢م) . (انظر : القلقشندي : مآثر الإنافة ج ٢ ص ١٥٤) .

(٨) ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٠ ص ٢٩١ ، القلقشندي : مآثر الإنافة ج ٢ ص ١٤٥ ، السيوطى : تاريخ الخلفاء ص ٤٩٠ .

(٩) هو : يلبغا بن عبد الله الخاصكى الناصرى قتل فى ربيع الآخر عام (٧٦٨ هـ/١٣٦٦م) . (انظر : ابن حجر : الدرر ج ٦ ص ٢٠٨) .

(١٠) توفى فى المحرم عام (٨٠١ هـ/١٣٩٨م) . (انظر : ابن تغرى بردى : المنهل ج ١٠ ص ١٣) .

(١١) هو : سيف الدين بيد مر بن عبد الله الخوارزمى، توفى فى صفر عام (٧٨٩ هـ/١٣٨٧م) . (انظر : ابن تغرى بردى : المنهل ج ٣ ص ٤٩٨) .

(١٢) ابن حجر : إنباء ج ٢ ص ٨٣ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١١ ص ٤ ، الصيرفى : نزهة ج ٢ ص ٢ .

وكذلك استدعى الأمير الكبير برقوق أعضاء المجلس فى عهد السلطان المنصور^(١) على ابن الأشرف شعبان عام (٧٨٠هـ/١٣٧٩م)، وعرض عليهم فكرة حل أوقاف المساجد والجوامع، ولكن الأعضاء من القضية رفضوا ذلك العرض^(٢).

وكان نظام الملك يتصدر حضور مجلس النظر فى المظالم، مثل الأمير نظام الملك جقمق، الذى وصفه ابن حجر بأنه كان يجلس عام (٨٤٢هـ/١٤٣٨م) للحكم بين الناس فى كل يوم فنشر العدل^(٣).

ومن المفارقات التى حدثت فى الدولة المملوكية أن نظام الملك بعد أن استقرت له الأمور، وأصبح الحاكم الفعلى بعد التخلص من منافسيه، كان يستغل صغر سن السلطان، ويأمر بدعوة المجلس للانعقاد لعزله، معللاً ذلك بحجج واهية ويتولى السلطنة بدلاً منه، رغم أنه من أهم واجباته أن يحمى عرش هذا السلطان الصغير من الطامعين حتى يشتد عوده ويستطيع السيطرة والتحكم فى إدارة سلطنته.

فمثلاً قام الأمير الكبير برقوق بعد أن استقرت له أمور البلاد بدعوة المجلس إلى الانعقاد عام (٧٨٤هـ/١٣٨٢م)، وعرض عليهم أن حالة البلاد مضطربة؛ بسبب صغر سن السلطان حاجى الذى لا يستطيع القيام بمهام السلطنة، فاتفق الأعضاء على خلعه، وتولية برقوق السلطنة^(٤) مكانه باعتباره الحاكم الفعلى للبلاد.

وكذلك الأمير الكبير ططر^(٥) الذى عقد مجلساً عام (٨٢٤هـ/١٣٨٢م) وخلع فيه المظفر أحمد بن المؤيد من السلطنة، وتولى هو بدلاً منه ولقب بالظاهر ططر^(٦).

وأيضاً فعل مثل ذلك نظام الملك جقمق عام (٨٤٢هـ/١٤٣٨م) بعد أن أمر بعقد المجلس، وعرض على أعضائه أن الملك العزيز يوسف بن برسبى^(٧) لا يحسن التصرف

(١) المنصور على ابن الأشرف شعبان، توفى عام (٧٨٣هـ/١٣٨١م). (انظر: ابن حجر: إنباء ج ١ ص ٢٣٢).

(٢) المقرئى: السلوك ج ٣ ق ١ ص ٣٤٥، ابن تغرى بردى: النجوم ج ١١ ص ١٦٦.

(٣) ابن حجر: إنباء ج ٤ ص ٨٩.

(٤) المقرئى: السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٤٧٤، على محمد عمر: دولة الظاهر برقوق ص ٢١ رسالة دكتوراه كلية دار العلوم جامعة القاهرة.

(٥) الملك الظاهر ططر. (انظر: السخاوى: الضوء ج ٤ ص ٧).

(٦) المقرئى: السلوك ج ٤ ق ٢ ص ٥٦٩، الصيرفى: نزهة ج ٢ ص ٥٠٩.

(٧) يوسف ابن السلطان الملك الأشرف برسبى الدقماقى. (انظر: السخاوى: الضوء ج ١٠ ص ٣٠٣).

فى أمور البلاد وأنه غير مؤهل لذلك فخلعه الخليفة، وفوض أمر السلطنة لجقمق ولقب بالظاهر^(١).

وفى بعض الأوقات كان يقوم أتابك العسكر، أو الأمير الكبير بإصدار أمر لانعقاد المجلس وكان يتولى رئاسته، وغالبًا ما كان يستغل الأتابك الظروف المناسبة، ويقوم بعقد مجلس الشورى لعزل السلطان، ويتولى هو مكانه مثلما فعل قطز عام (٦٥٦هـ/١٢٥٨م) عندما دعا إلى عقد مجلس، وعرض فيه على الأعضاء خطر التتار، وتهديدهم للبلاد، وأن الملك المنصور عليًا صبي لا يحسن التدبير، ولا بد من إقامة رجل قوى يستطيع التصدى للتتار ومواجهة زحفهم، فاختاره أعضاء المجلس ليكون سلطانًا بدلاً من المنصور على بن المعز أيبك^(٢).

وأيضًا قام الأتابك قلاوون، بعد أن استطاع تهيئة الأمور واستقرارها - بدعوة المجلس لانعقاد الذى قرر عزل بدر الدين سلامش بن الظاهر بيبرس، وتولية قلاوون السلطنة فى رجب عام (٦٧٨هـ/١٢٧٩م) وبايعه المجلس على ذلك^(٣).

وقام الأتابك يبلغا العمرى الناصرى، بعقد مجلس عام (٧٦٤هـ/١٣٦٣م)، وعرض على أعضائه اختلال عقل السلطان المنصور صلاح الدين محمد بن حلاجى، وضرورة عزله من السلطنة، وتعيين ابن عمه الأشرف شعبان ابن الملك الأجد حسين^(٤) سلطانًا للبلاد بدلاً منه، وكانت حجتهم فى ذلك اختلال عقل المنصور وعدم أهليته للحكم^(٥).

وأيضًا قام الأتابك شيخ فى رجب عام (٨١٥هـ/١٤١٢م)، بدعوة المجلس لانعقاد وتعلل للأعضاء بانتشار الفساد وطغيان العربان أثناء سلطنة الخليفة المستعين بالله^(٦)، وأنه لا بد أن يتولى السلطنة أحد من الأتراك حتى يستطيع أن يمسك بزمام الأمور، ولم تكن هذه سوى حجة واهية يبرر بها المؤيد شيخ عزل الخليفة المستعين من السلطنة؛ لأنه كان المتصرف الفعلى فى الأمور. والحقيقة أنه قام بعزله بعد أن مهد لنفسه الطريق إلى

(١) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ٣ ص ١٠٨٨ ، الصيرفى : نزهة ج ٤ ص ١٨ .

(٢) شافع بن على : الفضل المأثور من سيرة السلطان الملك المنصور ص ٢٦ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ٧ ص ٥٥ .

(٣) شافع بن على : الفضل المأثور ص ٥١ ، العبنى : عقد الجمان ج ١ ص ٢٢٦ .

(٤) قتل فى ذى القعدة عام (٧٧٨هـ) . (انظر : ابن تغرى بردى : المنهل ج ٦ ص ٢٣٣) .

(٥) المقرئى : السلوك ج ٣ ق ١ ص ٨٣ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١١ ص ٢٤ ، السخاوى : وجيز الكلام ج ١ ص ٥٦ .

(٦) توفى عام (٨٣٣هـ/١٤٣٠م) . (انظر : السيوطى : تاريخ الخلفاء ص ٥٠٥) .

السلطنة، وانتهى هذا المجلس بأن عزل الخليفة نفسه من السلطنة وبايع المؤيد شيخ ليتولاها^(١).

وقام الأتابك إينال^(٢) فى عام (١٤٥٣هـ/١٤٥٣م) بدعوة المجلس للانعقاد وحضر الخليفة العباسى القائم بأمر الله حمزة، والقضاة وناقشوا خلع المنصور عثمان بن جقمق^(٣) من السلطنة ونفذوا ذلك^(٤).

ونلاحظ أن أتابك العسكر كان يحاول فى بعض الأوقات التخلص من السلطان عندما يجد الفرصة مهيأة لذلك، مثلما فعل منطاش^(٥) عام (٧٩١هـ/١٣٨٩م) إذ استدعى أعضاء المجلس الخليفة المتوكل والقضاة الأربعة، وذكر لهم ما فعله السلطان الظاهر برقوق بدمشق وأهلها من الحرق والقتل^(٦)، وأراد بذلك إصدار فتوى تبيح له إهدار دم برقوق، حتى يتخلص منه ويقوى من موقف منطاش فى قتاله ضد برقوق بعد هروبه من سجنه. ومع ذلك فإن الأتابك كان له دور فى إدارة أمور البلاد فى النواحي المختلفة، وكان يأمر بعقد المجالس لمناقشة هذه الأمور، مثل الأتابك ألبلى^(٧) اليوسفى الذى دعا إلى عقد مجلس بقضاة القضاة الأربعة (٧٧٤هـ/١٣٧٣-١٣٧٣م) لمناقشة صحة إقامة صلاة الجمعة بالمدرسة المنصورية^(٨)، مع أنها كانت تقام بالمدرسة الصالحية^(٩) وهما متجاورتان، وانتهى المجلس إلى عدم صحة إقامة صلاة الجمعة بالمدرسة المنصورية^(١٠).

(١) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ١ ص ٢٤٤، ابن تغرى بردى : المنهل ج ٥ ص ٣٠٣، ابن إياس : بدائع ج ١ ق ٢ ص ٨٢٨.
(٢) هو : إينال بن عبد الله العلانى المعروف بالأجروود، توفى فى جمادى الأولى عام (٨٦٥هـ/١٤٦٠م). (السخاوى : الضوء ج ٢ ص ٣٢٨).

(٣) توفى بدمياط فى محرم عام (٨٩٢هـ/١٤٨٦م). (انظر : السخاوى : الضوء ج ٥ ص ١٢٨).

(٤) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور ج ١ ص ٣٥١، النجوم ج ١٦ ص ٤٦، السخاوى : الضوء ج ٥ ص ١٢٨.

(٥) هو : ثمرى بن عبد الله الأفضلى، قتل عام (٧٩٥هـ/١٣٩٢م). (انظر : ابن تغرى بردى : المنهل ج ٤ ص ٩٤).

(٦) المقرئى : السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٦٦٩. الصيرفى : نزهة ج ١ ص ٢٦٢، ابن إياس : بدائع ج ١ ق ٢ ص ٤١٨.

(٧) توفى فى المحرم عام (٧٧٥هـ/١٣٧٣م). (انظر : ابن تغرى بردى : المنهل ج ٣ ص ٤٠).

(٨) المدرسة المنصورية : أنشأها المنصور قلاوون، ورتب بها دروساً للفقهاء الأربعة ودرساً للطب، وكان لا يتولى التدريس فيها إلا أجل الفقهاء. (المقرئى : الخطط ج ٤ ص ٢١٨).

(٩) المدرسة الصالحية : أنشأها الملك الصالح نجم الدين أيوب بين القصرين بالقاهرة عام (٦٤٠هـ/١٢٤٢م)، ورتب فيها أربعة دروس للفقهاء الأربعة وهو أول من فعل ذلك بديار مصر. (المقرئى : الخطط ج ٤ ص ٢٠).

(١٠) المقرئى : السلوك ج ٣ ق ١ ص ٢٠٦، ابن إياس : بدائع الزهور ج ١ ق ٢ ص ١١٣.

وأيضاً قام الأتابك أيتمش^(١) فى ذى القعدة عام (٨٠١هـ/١٣٩٩م) بدعوة المجلس للانعقاد لمناقشة أمر الأموال التى تركها الظاهر برقوق بعد وفاته، وهل تقسم بين ورثته أم ترد إلى بيت المال؟، فاتفق الأعضاء على أن يفرق السدس فى ورثته الشرعيين، ويرد الباقى لبيت المال^(٢).

ونجد الأتابك شيخ فى عام (٨١٥هـ/١٤١٢م)، يأمر بعقد مجلس لمناقشة إعادة المدرسة الجمالية^(٣) إلى وقف جمال الدين^(٤) الأستاذار^(٥)، وكان الملك الناصر فرج قد أضافها إليه وسماها الناصرية، وبالفعل أعيدت المدرسة إلى وقف جمال الدين مرة أخرى^(٦).

وهكذا يتضح لنا مدى تحكم الأتابك فى أمور الدولة عندما يكون السلطان صغير السن فكان هو الذى يصدر الأمر بعقد مجالس الشورى وطرح الموضوعات لمناقشتها، وكان يتصرف كأنه السلطان الفعلى، وذلك تمهيداً لإقصاء السلطان الصغير السن، حتى يتولى زمام السلطنة بدلاً منه.

وكان الأمراء فى بعض الأحيان يقومون بدعوة المجالس للانعقاد فى حالات طارئة، منها: خلو منصب السلطنة، وعدم وجود الشخصية القوية المسكة بزمام الأمور فى البلاد، مثلما حدث بعد مقتل توران شاه عام (٦٤٨هـ/١٢٥٠م) حين اجتمع الأمراء وقرروا تعيين شجر الدر سلطنة للبلاد^(٧).

وكذلك عندما سافر الناصر محمد بن قلاوون^(٨) أثناء سلطنته الثانية إلى الكرك^(٩) عام (٧٠٨هـ/١٣٠٩م)، وأرسل إلى الأمراء فى مصر يخبرهم بتنازله عن الملك

(١) هو: أيتمش بن عبد الله الأسندمرى البجاشى الجرجاوى، قتل فى شعبان عام (٨٠٢هـ/١٤٠٠م). (انظر: ابن تغرى بردى: المنهل ج ٣ ص ١٤٣، السخاوى: الضوء اللامع ج ٢ ص ٣٢٤).

(٢) ابن حجر: إنباء ج ٢ ص ٥٣، المقرئى: السلوك ج ٣ ق ٣ ص ٩٦٩، ابن تغرى بردى: النجوم ج ١٢ ص ١٧٨.

(٣) المدرسة الجمالية: أنشأها الأمير الوزير علاء الدين مغلطى الجمالى عام (٧٣٠هـ/١٣٢٩م) بدرب سيف الدولة بالقاهرة، وجعلها مدرسة للحنفية وخانقاه للصوفية. (المقرئى: الخطط ج ٤ ص ٢٣٨).

(٤) هو: جمال الدين محمود بن على، توفى عام (٧٩٩هـ). (انظر المقرئى: السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٨٨٥).

(٥) الأستاذار: هو من يتولى الإشراف على البيوت السلطانية والمطابخ والماشية. (المقرئى: خطط ج ٣ ص ٣٦١).

(٦) المقرئى: السلوك ج ٤ ق ١ ص ٢٤١، ابن إياس: بدائع ج ١ ق ٢ ص ٨٢٧.

(٧) العينى: عقد الجمان ج ١ ص ٢٩، ابن تغرى بردى: النجوم ج ٦ ص ٣٧٢، ابن إياس: بدائع ج ١ ق ١ ص ٢٨٦.

(٨) توفى فى ذى الحجة عام (٧٤١هـ/١٣٤١م). (انظر: ابن حبيب: تذكرة النبى ٢/٣٢٥، ابن تغرى بردى: المنهل ج ١٠ ص ٢٦٨).

(٩) كرك: بفتح الكاف وسكون الراء قرية فى جبل لبنان أما الكرك بفتح الراء فهى قلعة بجوارها. (ياقوت: معجم ج ٤ ص ٤٥٢).

فَعَقَدَ الْأُمَرَاءُ مَجْلِسَ الشُّورَى، وَاتَّفَقُوا عَلَى اخْتِيَارِ بَيْرُسِ الْجَاشَنْكِيرِ^(١) سُلْطَانًا لِلْبِلَادِ، وَأَنْ يَكُونَ الْأَمِيرُ سَلَارُ نَائِبًا لَهُ^(٢).

وَأَيْضًا عِنْدَمَا أَرَادَ النَّاصِرُ أَحْمَدُ ابْنُ النَّاصِرِ مُحَمَّدٌ أَنْ يَقِيمَ فِي الْكَرْكِ عَامَ (٧٤٢هـ / ١٣٤٢م)، وَيَتْرَكَ الْقَاهِرَةَ، رَفَضَ الْأُمَرَاءُ ذَلِكَ، وَقَامُوا بِعَقْدِ مَجْلِسٍ عَامَ (٧٤٣هـ / ١٣٤٢م) وَاتَّفَقُوا فِيهِ عَلَى خَلْعِهِ وَتَعْيِينِ أَخِيهِ إِسْمَاعِيلَ مَكَانَهُ^(٣).

وعندما اختفى الناصر فرج بن برقوق^(٤)، لاستبداد الأمراء بالأمر دونه، واستيلاء تيمور لَنَكِ عَلَى حَلَبٍ، ودمشق عام (٨٠٨هـ / ١٤٠٥م)، فعقد الأمراء مجلسًا لمناقشة ذلك الأمر، واتفقوا على تعيين أخيه عبد العزيز^(٥) ابن الظاهر برقوق بدلًا منه^(٦).

وقد يقوم الأمراء بدعوة المجالس للانعقاد واتخاذ القرارات مع وجود السلطان، وذلك إذا كان السلطان ضعيف الشخصية، أو مريضًا، ولا يستطيع تدبير أمور المملكة بنفسه، وحدث هذا مع السلطان أبي النصر يلبى المؤيدى^(٧) عام (٨٧٢هـ / ١٤٦٧م) إذ دعا الأمراء إلى انعقاد المجلس، وقرروا خلع يلبى وتعيين الأمير تمربغا^(٨) بدلًا منه^(٩).

وكما حدث مع الأشرف قايتبى^(١٠) عام (٩٠١هـ / ١٤٩٦م) حين قام الأمير قانصوه خمسمائة^(١١) بدعوة المجلس لمناقشة عجز قايتبى عن تدبير المملكة بسبب مرضه، واتفق الأعضاء على خلعهِ، وتولية ولده الناصر محمد السلطنة عوضًا عن أبيه^(١٢).

(١) قتل في شوال عام (٧٠٩هـ / ١٣١٠م). (انظر: ابن كثير: البداية ج ١٤ ص ٥٥، ابن حبيب: تذكرة النبى ج ٢ ص ٣٢٥ (٢٥) المقرئى: السلوك ج ٢ ق ١ ص ٤٥، السلامى: مختصر التواريخ ج ٧٢.

(٣) العراقى: الذيل على العبر ج ١ ص ٢٣١، المقرئى: السلوك ج ٢ ق ٣ ص ٦١٨.

(٤) قتل بدمشق في صفر عام (٨١٥هـ / ١٤١٢م). (انظر: ابن تغرى بردى: المنهل ج ٨ ص ٣٧٩).

(٥) هو: عبد العزيز بن برقوق بن أنص توفى في ربيع الآخر عام (٨٠٩هـ / ١٤٠٦م). (انظر: ابن تغرى بردى: المنهل ج ٧ ص ٢٧٢).

(٦) المقرئى: السلوك ج ٤ ق ١ ص ٢، ابن تغرى بردى: النجوم ج ١٣ ص ٤١، الصيرفى: نزهة ج ٢ ص ٢١٢.

(٧) توفى بالطاعون في ربيع الأول عام (٨٧٣هـ). (انظر: ابن تغرى بردى: النجوم ج ١٦ ص ٣٥٦).

(٨) تمربغا أبو سعيد الرومى الظاهرى جقمق، توفى في ذى الحجة عام (٨٧٩هـ / ١٤٧٤م) (انظر: السخاوى: الضوء ج ٣ ص ٤٠).

(٩) ابن تغرى بردى: النجوم ج ١٦ ص ٣٧٣، ابن طولون: مفاكهة الخلان ق ١ ص ١٦٧، الحنبلى: شذرات الذهب ج ٧ ص ٣١٥.

(١٠) توفى في ذى القعدة عام (٩٠١هـ / ١٤٩٦م). (انظر: السخاوى: الضوء ج ٦ ص ٢٠١).

(١١) سُمى بخمسمائة لأنه اشترى بخمسمائة دينار. (انظر: السخاوى: الضوء ج ٦ ص ١٩٩).

(١٢) ابن الشحنة: البدر الزاهر في نصرة الملك الناصر محمد بن قايتبى ص ٤٣، البصروى: تاريخ البصروى ج ١ ص

والواقع أن الأمراء كثيراً ما كانوا يتحكمون في أمور البلاد فكانوا يعقدون المجالس ويدعون الخليفة والقضاة للحضور، وغالباً ما كانوا يوافقون على آراء الأمراء، مثلما حدث عام (٧٥٥هـ/١٣٥٤م) عندما خلع الأمراء الملك الصالح صلاح الدين، وبعد خلعه استدعوا القضاة والخليفة وعقدوا مجلساً اتفقوا فيه على عودة الناصر حسن إلى السلطنة مرة ثانية^(١).

ومثلما حدث في عام (٧٧٨هـ/١٣٧٧م)، حين قاموا بخلع الأشرف شعبان، وسلطنوا ولده المنصور علياً بدلاً منه^(٢). ومثل ذلك أيضاً في عام (٨٢٤هـ/١٤٢١م) بعد وفاة الظاهر ططر، فعقدوا مجلساً حضره الخليفة وقضاة القضاة، واتفقوا على تولية ابنه محمد السلطنة ولقبوه بالملك الصالح^(٣)، أي أن المجلس أقر رأي الأمراء.

وقد يقوم أحد الأمراء من أصحاب الوظائف بدعوة المجلس للانعقاد وبتأسيه وذلك في الحالات الطارئة، كما فعل الأمير ططر أمير المجلس^(٤) حين دعا لانعقاد المجلس عام (٨٢٤هـ/١٤٢١م) بعد وفاة المؤيد شيخ، وحضر الخليفة، وقضاة القضاة الأربعة وباقي الأعضاء، وولوا السلطنة لأحمد بن المؤيد بدلاً من أبيه، وكان عمره في ذلك الحين سنة وثمانية أشهر^(٥).

وأحياناً يقوم الدواوادر بإصدار أمر بعقد مجلس وبتأسيه، وذلك في الأحوال العادية، وذلك مع وجود السلطان وسيطرته على الأمور كما فعل الدواوادر الكبير يشبك الصغير^(٦) عام (٨٧٥هـ/١٤٧٠م)، فقد عقد مجلساً في بيته وحضره قضاة القضاة الأربعة،

(١) المقرئزي : السلوك ج ٣ ق ١ ص ١، ابن سباط : صدق الأخبار ج ٢ ص ٧١١، ابن إياس : بدائع ج ١ ق ١ ص ٥٥٣.

(٢) الحسيني : ذيل العبر ج ٢ ص ٤٣٠، المقرئزي : السلوك ج ٣ ق ١ ص ٢٨٧، السخاوي : وجيز الكلام ج ١ ص ٢٢٤.

(٣) العيني : عقد الجمان ص ١٥٩، الصيرفي : نزهة ج ٢ ص ٥١٦.

(٤) أمير مجلس : منصب استحدثه الظاهر بيبرس عام ٦٦٢هـ/١٢٦٤م، ووظيفته حراسة مجلس السلطان والتحدث مع الأطباء والكحالين ونحو ذلك . (انظر القلقشندي : صبح الأعشى ج ٥ ص ٤٥٥، ابن إياس : بدائع الزهور ج ١ ق ١ ص ٣٢٣).

(٥) ابن حجر : إنباء ج ٣ ص ٢٣٧، العيني : عقد الجمان ص ١١٧، الصيرفي : نزهة ج ٢ ص ٤٩٤.

(٦) قتل في رمضان عام ٨٨٥هـ/١٤٨٠م، (انظر: السخاوي : الضوء ج ١٠ ص ٢٧٢).

بسبب نزاع نشب على حمام قام صاحبه برهنه مرتين^(١)، وقد نال هذا المجلس استنكار أحد المؤرخين المعاصرين؛ لأنه من غير المعتاد أن يدعو أحد الأمراء من أصحاب الوظائف القضاة فى ظل وجود السلطان وسيطرته على الأمور^(٢)، وأعتقد أن ذلك بسبب المكانة العظيمة التى وصل إليها الأمير يشبك الصغير فى بداية عصر قايتباى^(٣).

ولكن هذا الأمر أصبح من الأمور العادية بعد ذلك؛ إذ دعا الأمير أزدمر الدوادار الكبير القضية الأربعة، وجمعاً من العلماء لاختيار شيخ للمدرسة المؤيدية^(٤) وذلك عام (٩٠٧هـ/١٥٠١م)^(٥). وكرر الأمير أزدمر الدوادار دعوة مثل هذا المجلس فى صفر عام (٩١٢هـ/١٥٠٦م) فدعا القضية الأربعة لمناقشة أمر خزانة الكتب (المكتبة) التى بالمدرسة الحمودية^(٦) وترأسه^(٧).

أما الخليفة العباسى بمصر - فى ظل الدولة المملوكية - فنادرًا ما كان يصدر أمرًا بانعقاد المجالس أو يترأسها، ومن المرات القليلة التى حدث فيها ذلك ما كان فى عام (٨١٥هـ/١٤١٢م) عندما اشتعلت الفتن والقلاقل بين الناصر فرج والأمراء بدمشق، فقام الخليفة المستعين بعقد مجلس بالقضاة والأمراء، واتفقوا على خلع الناصر فرج من السلطنة وتولية الخليفة المستعين بالله السلطنة^(٨).

وما حدث فى عام (٨٥٧هـ/١٤٥٣م) حين قام الخليفة القائم بأمر الله أبو البقاء حمزة^(٩) بعقد مجلس حضره القضية الأربعة، وخلع فيه عثمان بن جقمق من السلطنة بعد أن اتهم بالفساد وقبضه على الأمراء^(١٠)، وتم تولية الأمير الكبير إينل العلائى السلطنة،

(١) الصيرفى : أنباء الهصر بآباء العصر ص ١٩٠.

(٢) مؤلف مجهول : كتاب فى التاريخ ق ٥٨ مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٥٦٣١ تاريخ .

(٣) الصيرفى : أنباء الهصر ص ١٨٤ ، ١٨٦ .

(٤) المدرسة المؤيدية أنشأها المؤيد شيخ الحمودى فى جمادى الآخر عام (٨١٨هـ/١٤١٥م) بالقرب من باب زويلة بالقاهرة (العينى : السيف المهند فى سيرة الملك المؤيد ص ٢٧٢).

(٥) ابن الحمصى ، حوادث الزمان ج ٢ ص ١٥١ .

(٦) المدرسة الحمودية : أنشأها جمال الدين محمود بن على الأستاذ عام (٧٦٧هـ/١٣٦٥م) ورتب بها درسًا وعمل فيها خزانة كتب عظيمة وموضعها خارج باب زويلة (المقرئى : الخطط ج ٤ ص ٢٤٢).

(٧) ابن إياس : بدائع ج ٤ ص ٩٥ .

(٨) العينى : عقد الجمان ص ١٠٩ ، المقرئى : السلوك ج ٤ ق ١ ص ٢١٣ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٣ ص ١٤٦ .

(٩) توفى فى شوال عام (٨٦٢هـ/١٤٥٧م) . (انظر : السيوطى : تاريخ الخلفاء ص ٥١٣).

(١٠) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور ص ٣٥٧ ، إبراهيم بن عمر البقاعى ، إظهار العصر لأسرار أهل العصر ج ١

وأعتقد أن الخليفة حمزة لم يجرؤ على ذلك إلا بعد أن رأى ضعف عثمان وقوة الأمير إينال، وكراهية كثير من الأمراء لعثمان، أى أنه كان يضمن عدم اعتراض أحد على هذا القرار .

وكان بعض أعضاء مجلس الشورى يبادرون الصعود إلى السلطان عندما يحدث أمر يخص عامة الشعب، ويجلسون معه ويناقشون هذا الأمر، وغالبًا ما كان ينزل السلطان على رأيهم، مثلما حدث فى صفر عام (١٣٧٥هـ/١٣٧٣م) عندما اجتمع القاضى برهان الدين بن جماعة^(١)، والشيخ سراج الدين عمر^(٢) البلقينى بالسلطان الأشرف شعبان^(٣)، وعرفه ما فى ضمان المغانى^(٤) من المفاصد والقبائح، وما فى مكس القراريط^(٥) من المظالم فوافق على إبطالهما، وأصدر مرسومًا بذلك^(٦) .

وأيضًا ما حدث فى عام (٨١٤هـ/١٤١١م) حين قام السلطان فرج بن برقوق بتغيير أسعار النقود فحدث خلل فى الأسواق، أشعل غضب عامة الشعب، فدخل بعض أعضاء مجلس الشورى على السلطان وأخبروه بتأثير ذلك القرار على الشعب، فأمر بإعادة أسعار النقود إلى ما كانت عليه من قبل^(٧) .

ونلاحظ فى آخر العصر المملوكى أن أحد كبار الصوفية قد ترأس مجلس الشورى، وانصاع الأمراء لرأيه، فعندما مات قانصوه الغورى عام (٩٢٢هـ/١٥١٦م) فى موقعة مرج دابق، رشح الأمراء طومان باى للسلطنة ولكنه رفض ؛ فذهبوا إلى شيخ المتصوفين أبى السعود الجارحى، وعرضوا عليه هذا الأمر فأشار بتولى طومان باى السلطنة، بعد أن جعل

(١) هو : إبراهيم بن عبد الرحمن محمد بن إبراهيم توفى فى شعبان عام (٧٩٠هـ/١٣٨٨م) . (ابن تغرى بردى : المنهل ج ١ ص ٩٧) .

(٢) هو : عمر بن رسلان بن نصير بن صالح، توفى فى ذى القعدة عام (٨٠٥هـ/١٤٠٢م) . (انظر : ابن تغرى بردى : المنهل ج ٨ ص ٢٨٥)

(٣) هو الأشرف شعبان بن حسين بن الناصر بن قلاوون، كانت سلطنته من عام (٧٦٤هـ : ٧٧٨هـ/١٣٦٢م) .

(٤) ضمان المغانى : ضريبة تفرضها الدولة على كل من يريد إقامة حفلة زواج أو طهور، وكانت حوالى خمسمائة درهم وتقوم ضامنة المغانى بتحصيلها . (انظر : عثمان على عطا : الأزمات الاقتصادية ص ٢٣٤) .

(٥) مكس القراريط : هو ما يؤخذ من العقارات عند بيعها، (ابن حجر : إنباء ج ١ ص ٥٨ حاشية ٥) .

(٦) المقرئى : السلوك ج ٣ ق ١ ص ٢١٧، ابن حجر : إنباء ج ١ ص ٥٨، ابن إياس : بدائع ج ١ ق ٢ ص ١٢٣

(٧) ابن حجر إنباء ج ٢ ص ٤٨٧، الصيرفى : نزهة ج ٢ ص ٢٩٢ .

الأمراء يقسمون على عدم خيانتهم، فوافقوا على ذلك^(١)، وأعتقد أن ذلك يدل على عدم وجود شخصية مؤثرة تسيطر على جميع الأمراء، ولذا رضخوا لحكم الشيخ ووافقوا على رأيه .

مواعيد انعقاد المجالس :

لم تكن مجالس الشورى فى العصر المملوكى لها مواعيد محددة تعقد فيها، اللهم إلا فى بعض أوائل الشهور الهجرية، إذ كان من المعتاد أن يصعد قضية القضاء الأربعة إلى القلعة لتهنئة السلطان بالشهر الجديد، وفى أول شهر المحرم لتهنئته بالعام الجديد، فإذا كان هناك أمر ما عرضه السلطان على القضية لأخذ رأيهم فيه، مثلما حدث فى ربيع الآخر عام (٨٧٣هـ/١٤٦٨م) عندما صعد القضية لتهنئة السلطان الأشرف قايتباى، فشكا السلطان للقضية خراب البلاد وقلة الأموال التى بيت المل، فاستشارهم فى قطع رواتب الجنود المتقاعدین، ومعاش نساء الجند اللاتى تُوفى أزواجهن^(٢)، ولكن القضية رفضوا ذلك .

وأيضاً ما حدث فى شهر ذى القعدة عام (٨٧٣هـ/١٤٧٩م)، حين ناقش السلطان قايتباى أمر جماعة الاتحادية^(٣)، وكيفية مواجهتهم^(٤)، وأيضاً حدث مثل ذلك فى عام (٩٠٣هـ/١٤٩٧م)، عندما صعد القضية لتهنئة السلطان محمد بن قايتباى بحلول شهر المحرم، فطلب منهم اختيار أحد علماء الحنفية لتعيينه فى منصب قاضى القضية الحنفية^(٥) .

(١) ابن إياس : بدائع ج ٥ ص ١٠٣ ، عمار على حسن : دور الطرق الصوفية ص ٦٣ .

(٢) الصيرفى : إنباء الهصر ص ٣٣ ، ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ٢٤ .

(٣) يقصد بها الجماعة التى تؤمن باتحاد الوجود، حيث يرون أن الإنسان خليفة الله فى الأرض، كما أن الله يظهر فى صورة البشر وأن جميع الأضداد والأشياء المتعارضة فى الكون بأسره على اختلاف أنواعها تتقابل وتتحد _ تعالى الله سبحانه عما يصفون _ وقالوا أيضاً: إن كل كلام فى الوجود نثر أو نظم هو كلامه . ومن أعلامهم عيسى الدين بن العربى الطائى صاحب كتاب فصوص الحكم، ولقد عملوا على نشر هذا الفكر المخالف لمقتضى الشرع، مما جعل بعض العلماء يقومون بالرد عليهم وتفنيد حججهم وآرائهم كابن تيمية . (انظر: ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ج ٧ ص ٣٥٣، العقيدة الأصفهانية ج ١ ص ٧٧، ١٦٢، الذهبى : سير أعلام النبلاء ج ٢٣ ص ٤٨، الهروى: الرد على القائلين بوحدة الوجود ج ١ ص ٤٤، محمد على التهانوى : كشف اصطلاحات الفنون والعلوم ج ١ ص ٩١، جميل صليبا : المعجم الفلسفى ص ٣٥) .

(٤) مؤلف مجهول : كتاب فى التاريخ ق ٣ .

(٥) ابن الحمصى : حوادث الزمان ج ٢ ص ١٦ ، ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ٣٧٦ .

وأيضاً ما حدث فى بداية شهر صفر عام (٩٠٣هـ/١٤٩٧م) حين طلب السلطان من القضاة اختيار من يصلح للخلافة، وشرح لهم اثنين من البيت العباسى ؛ ليختاروا واحدا منهما وهما: يعقوب ابن الخليفة عبد العزيز يعقوب بن محمد المتوكل على الله، أو ابن أخيه خليل فاختاروا يعقوب^(١) للخلافة .

وفى بعض الأوقات كان يصعد القضاة للقلعة للتهنئة بحلول الشهر الهجرى، ولا يدور أى حوار بين القضاة والسلطان ويقتصر على قراءة الفاتحة، وقد حدث ذلك عدة مرات منها فى شهرى المحرم وصفر عام (٨٧٤هـ/١٤٦٩م)^(٢)، وفى شهر رجب من العام نفسه حدث مثل ذلك، ويعبر الصيرفى عن ذلك بقوله : (لم يتكلم السلطان مع أحد ببنت شفة)^(٣)، أى أنه لم يكن هناك أى أمر لدى السلطان حتى يتشاور فيه مع القضاة .

أما فى شهر جمادى الأولى عام (٩٠٣هـ/١٤٩٧م) وفى شهر رجب عام (٩٠٤هـ/١٤٩٩م) فقد طلع القضاة للقلعة ولم يتم فيه سوى قراءة الفاتحة^(٤)، وحدث مثل ذلك فى ذى الحجة عام (٩٠٥هـ/١٥٠٠م)^(٥) .

وكان القضاة فى بعض الأحيان يصعدون إلى القلعة فى أوقات غير محددة وينتهزون الفرصة بوجودهم مع السلطان ويعرضون عليه قضايا تهم عامة الشعب، مثلما حدث فى صفر عام (٧٧٥هـ/١٣٧٣م) عندما تحدث بعض القضاة مع السلطان الأشرف شعبان فى إلغاء ضمان المغانى ومكس القراريط، فوافقهم على ذلك^(٦) .

ومثل القضية التى أثارها القاضى ابن حجر مع السلطان فى آخر شعبان عام (٨٣٠هـ/١٤٢٧م) وهى رغبته فى إبقاء المصاييح مشتعلة فى شهر رمضان حتى قبيل طلوع الفجر؛ ليعلم الناس أن آذان الفجر لم يؤذن بعد، فيتناولون الطعام^(٧)، ولكن القضاة رفضوا ذلك حتى لا يخطئ الناس لأنهم قد تعودوا على إطفاء القناديل قبل آذان الفجر بوقت كاف .

(١) ابن الحمصى : السابق ص ٢١ ، ابن إياس : السابق نفسه .

(٢) الصيرفى : إنباء الهصر ص ١١٧ ، ١٢٦ .

(٣) المرجع السابق ص ١٥٨ .

(٤) ابن الحمصى : حوادث الزمان ج ٢ ص ٣٣ ، ٦٨ .

(٥) المرجع السابق ج ٢ ص ٨٢ .

(٦) المقرئى : سلوك ج ٣ ق ١ ص ٢١٧ ، ابن حجر : إنباء ج ١ ص ٨٥ ، ابن إياس : ج ١ ق ٢ ص ١٢٣ .

(٧) ابن حجر : إنباء ج ٣ ص ٣٨٣ .

ويتضح لنا أن أوائل الشهور الهجرية هي التي نستطيع أن نجعلها موعداً ثابتاً لعقد المجالس في العصر المملوكي، إذ إن غالبية المجالس كانت تعقد حسب الحاجة دون مواعيد ثابتة حتى لو كان موضوع المناقشة من الأمور التي لا تحتاج إلى السرعة في عرضها والبت فيها، مثل المجلس الذي دعا السلطان المؤيد شيخ بعقله في المحرم عام (٨١٩هـ/١٤١٦م) لمناقشة أمر عمارة الجامع المؤيدي، وما يقوم به مباشر العمارة من تسخير الناس في بنائه وهو ما يخالف الشرع، فقرر القضاة بأن يلتزم مباشرو العمارة بأحكام الشرع في عمارة الجامع^(١). ومثل المجلس الذي عقد في رجب عام (٨٢٢هـ/١٤١٩م) لمناقشة أمر كسوة الكعبة وهل يجوز أن تزين بالذهب^(٢)، وأقر القاضي الشافعي بأنه يجوز أن تزين بالذهب.

والجلس الذي عقد في جمادى الآخرة عام (٨٢٧هـ/١٤٢٤م) بهدف قيام الدولة بتحصيل الزكاة من التجار، وتقوم هي بتوزيعها بنفسها، ولكن القضاة رفضوا ذلك، ورأوا أنه من الأفضل أن يقوم التجار بإخراج زكاة أموالهم بأنفسهم^(٣).

وأحياناً كانت تعقد المجالس عند نزول السلطان من القلعة وزيارته لأحد الأماكن مثل المساجد أو المدارس، فمثلاً عندما نزل المؤيد شيخ عام (٨٢٢هـ/١٤١٩م) إلى مدرسته المؤيدية، استدعى القضاة ومشايخ العلم والمباشرين فسألهم في عمارة الحرم بمكة وما يتعلق به^(٤) من إصلاح ما تهدم من أروقة المسجد الحرام وتشقق الكعبة.

وأيضاً عندما نزل السلطان الأشرف قايتباي إلى الجامع الأزهر في ذي الحجة عام (٨١١هـ/١٤٧٧م)، واجتمع مع القضاة الذين قرروا هدم الحجرات المتجلدة بسطحه^(٥).

وأحياناً كان يحضر السلطان مجلس سماع الحديث الشريف بالقلعة، فإن كان ثمة موضوع ما عرضه السلطان على القضاة، مثلما حدث في رمضان عام (٨١٩هـ/١٤١٦م)، عندما حضر السلطان المؤيد شيخ هذا المجلس وعرض على القضاة أن شخصاً يزعم أنه

(١) ابن حجر : إنباء ج ٣ ص ٨٩، العيني : السيف الهند ص ١٧٢، المقرئ : الخطط ج ٤ ص ١٣٦ .

(٢) ابن حجر : إنباء ج ٣ ص ٢٠٠ .

(٣) ابن حجر : إنباء ج ٣ ص ٣٢٧ . المقرئ : السلوك ج ٤ ص ٦٦٣، ابن إياس : بدائع ج ٢ ص ٩٢ .

(٤) ابن حجر : إنباء ج ٣ ص ١٩٠، العيني : عقد الجمان ص ٣٥٢، المقرئ : السلوك ج ٤ ق ١ ص ٤٧٩، الصيرفي : نزهة ٢ / ٤٤٤ .

(٥) السخاوي : وجيز الكلام ج ٢ ص ٩٩، المقرئ : السلوك ج ٤ ق ١ ص ١٧، ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ٢٤ .

يصعد إلى السماء، ويشاهد الله تعالى، فحكم القضية باستتابته إن كان عاقلاً، فلما تبين اختلال عقله أمر بإيداعه البيمارستان^(١) - المستشفى - المنصوري^(٢).

وكثيراً ما كانت تعقد المجالس بدون موعد لمناقشة الموضوعات الطارئة كحدوث فتن واضطرابات أو الاستعداد لحرب، مثلما حدث عام (٨٢٥هـ/١٤٢٢م) عندما وقعت الفتنة بسبب سعى الأمير طرباي^(٣) لتولي السلطنة، فعقد الأمراء مجلساً وقرروا فيه تعيين برسبای في السلطنة بدلاً من السلطان الصغير محمد بن ططر^(٤)؛ ليستطيع القضاء على هذه الفتن^(٥).

وكذلك المجلس الذي عقد في صفر (٨٢٦هـ/١٤٢٣م) لمناقشة حالة النقود وما حدث بها من غش لخلطها بقطع الحديد والرصاص، حتى يزداد وزنها لأن المعاملة كانت تتم وزناً لا عدّاً، فبحثوا إمكانية إصدار عملة جديدة^(٦).

وأيضاً المجلس الذي عقده الظاهر ططر عام (٨٢٤هـ/١٤٢١م) عندما اشتد المرض عليه وازداد ضعفاً حتى يعهد بالسلطنة لولده من بعده^(٧). والمجلس الذي عقد في رمضان (٨٤٣هـ/١٤٣٩م) لمناقشة أمر هجوم عامة دمشق على نائبها وضربه؛ بسبب ارتفاع أسعار اللحوم^(٨)، والمجلس الذي عقد في المحرم (٩٠٧هـ/١٥٠١م) لمناقشة ثورة المماليك على السلطان^(٩) الذي لم يقدّر بصرف النفقة^(١٠) على الجنود.

(١) البيمارستان المنصوري أنشأ المنصور قلاوون عام (٦٨٣هـ/١٢٨٤م) بين القصرين بالقاهرة - شارع المعز حالياً - وكان منظماً به قسم لمرضى الحميات وقسم للجراحة وقسم للنساء، ورتب فيه الأطباء في مختلف التخصصات والفراشين، وجهزه بالأسرة، ووفر فيه الأدوية والحمامات، وأوقف عليه أوقافاً كثيرة لتفني نفقات علاج المرضى ومرتبات الموظفين. (انظر: النويري نهاية الأرب ج ٣١ ص ١٠٦، ابن عبد الظاهر: تشریف الأيام والعصور ص ٥٥، ابن حبيب: تذكرة النبيه ج ١ ص ٢٥٥، حياة الحجى: البيمارستان المنصوري ج ٧ المجلة العربية للعلوم الإنسانية الكويت عدد ٢٩ عام ١٩٨٨م).

(٢) ابن حجر: إنباء ج ٣ ص ٩٩، المقریزی: السلوك ج ٤ ق ١ ص ١٧، ابن إياس: بدائع ج ٢ ص ٢٨.

(٣) هو: طربای بن عبد الله الظاهري، توفي في رجب عام (٨٣٣هـ/١٤٣٠م). (انظر: ابن تغري بردی، المنهل ج ٦ ص ٢٧٣).

(٤) توفي بالطاعون في جمادى الآخر عام (٨٣٣هـ/١٤٢٩م). (انظر، ابن تغري بردی، المنهل ج ١ ص ٨٩).

(٥) العيني: عقد الجمان ص ١٨٠، الصيرفي: نزهة ج ٣ ص ٥، ابن تغري بردی: النجوم ج ١٤ ص ٢٣٢.

(٦) ابن حجر: إنباء ج ٣ ص ٢١٩، المقریزی: السلوك ج ٤ ق ٢ ص ٦٢٩، الصيرفي: نزهة ج ٣ ص ٢٣.

(٧) المقریزی: السلوك ج ٤ ث ٢ ص ٥٨٧، ابن تغري بردی: النجوم ج ١٤ ص ٣٠٦، ابن إياس: بدائع ج ٢ ص ٧٤.

(٨) ابن حجر: إنباء ج ٤ ص ١٤٣، العيني: عقد الجمان ص ٥٥١، المقریزی: السلوك ج ٤ ق ٣ ص ١١٨٢.

(٩) ابن الحمصي: حوادث الزمان ج ٢ ص ٩٠٧، ابن إياس: بدائع ج ٤ ص ١٦.

وأحياناً كان يستغل الأمراء الوقت المناسب لعقد المجلس حتى ينفذوا ما يريدون،
مثلاً حدث عام (٧٥٥هـ/١٣٥٤م) عندما خرج الأمير طاز للصيد؛ فاجتمع الأمراء مع الأمير
شيخون واتفقوا على خلع السلطان الصالح صلاح الدين، وإعلاء الناصر حسن
للسلطنة^(٢).

(١) النفقة مبلغ من المال كان يوزع على الجنود المماليك عند ولاية سلطان جديد، وكانت تسمى نفقة البيعة، ولم تقل هذه النفقة عن مليون دينار. (انظر: ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٥ ص ٤٢٦).

(٢) ابن سباط : صدق الأخبار ج ٢ ص ٧١١، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٠ ص ٢٨٦.

أماكن عقد المجالس :

تفاوت اهتمام مؤرخى العصر المملوكى بذكر أماكن انعقاد المجالس، فمنهم من كان يذكر مكان عقد المجلس كمكان عام ولم يُخصَّص قاعة أو قصرًا معينًا مثل ابن تغرى بردى والصيرفى، فكثيرًا ما يذكرون عقد مجلس بالقلعة^(١) دون تحديد، مثل المجلس الذى عقد لتولية المنصور على بن أيبك السلطنة عام (٦٥٥هـ/١٢٥٧م)^(٢) والمجلس الذى عقد فى صفر (٨٧٤هـ/١٤٦٩م)^(٣).

وبعضهم كان يذكر المكان دون تعريفه مثل السخاوى وابن الحمصى، فيقول مثلاً : عقد مجلس بالقصر ولم يحدد أى القصور، ومكان وجوده مثل المجلس الذى عقد عام (٨٤٢هـ/١٤٣٩م) للحكم على قرقماس الشعبانى^(٤) بسبب ثورته على السلطان^(٥) والمجلس الذى عقد لبيعة السلطان العادل طومان باى^(٦) عام (٩٠٦هـ/١٥٠٠م)^(٧).

وبعضهم كان يذكر المكان العام ثم يخصصه بالمكان المحدد الذى عقد فيه المجلس، فمثلاً يذكر ابن إياس^(٨) عن المجلس الذى عقد فى شهر ذى القعدة عام (٨٧٢هـ/١٤٦٧م)، بأنه عقد بالقلعة ثم يخصص قائلاً بالحوش السلطانى، ومنهم من يعن فى التخصيص مثل أبى المحاسن^(٩) الذى يقول : " عُقِدَ مجلس عام (٨٦٥هـ/١٤٦٠-١٤٦١م) بالإسطبل^(١٠) بباب السلسلة^(١١) بالحراقة"، أى عقد هذا المجلس بقاعة الحراقة المقامة على أرض

(١) هى قلعة الجبل التى أنشأها صلاح الدين الأيوبي عام (٥٧٢هـ/١١٧٦م) على جبل المقطم وصارت بعده داراً للملك حتى نهاية العصر المملوكى، وهى تحتوى على مجموعة من القصور والقاعات والمساجد . (المقريزى : الخطط ج ٣ ص ٣٢٧)

(٢) ابن تغرى بردى : المنهل ج ١ ص ٢٧ .

(٣) الصيرفى : إنباء الهصر ص ١٤١ .

(٤) قتل فى جمادى الآخر عام (٨٤٢هـ/١٤٣٨) . (انظر : ابن تغرى بردى : المنهل ٩ / ٥٧) .

(٥) السخاوى : الضوء الامع ج ٦ ص ٢٢٠ .

(٦) العادل طومان باى الأشرفى كان من عماليك قايتباى توفى ٤ ذى الحجة عام (٩٠٦هـ/١٥٠٠م) .

(٧) ابن الحمصى : حوادث الزمان ج ٢ ص ١١٠ .

(٨) ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ١٣ .

(٩) ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٦ ص ٢٥٣ .

(١٠) الإسطبلات : كانت الإسطبلات بالقلعة تقع فى الجهة الجنوبية الغربية منها وكان يتوصل منها إلى القصور الموجودة بالقلعة . كازانوف - قلعة ص ٢٢ ، ١٤٢ .

(١١) باب السلسلة : هو أحد أبواب قلعة الجبل، ويعرف الآن بباب العزب، بميدان محمد على بالقاهرة . (انظر : ابن تغرى بردى : النجوم ج ٨ ص ١٦٥ حاشية ٥) .

الإسطبل بالقرب من باب السلسلة، وبعضهم كان لا يذكر مكان انعقاد المجلس .
ونلاحظ أن معظم المؤرخين فى العصر المملوكى قد قاموا بكل الوجوه السابقة ويرجع ذلك إلى دقة المؤرخين، وأمانتهم، وحسب توافر المعلومات لديهم، فلا يسجلون شيئاً إلا بعد أن يتيقنوا من صحته .

أما بالنسبة إلى أهم أماكن انعقاد المجالس فتصدرها بالطبع قلعة الجبل باعتبارها مقر حكم الدولة المملوكية ؛ ولذا عقد فيها الكثير من المجالس، مثل المجلس الذى عقد عام (٦٥٥هـ / ١٢٥٧م) ^(١) لتولية المنصور على بن المعز أيبك، وعام (٦٥٧هـ / ١٢٥٨م) ^(٢) لعزل المنصور على وتولية قطز، وعام (٦٥٨هـ / ١٢٦٠م) ^(٣) لمناقشة كيفية مواجهة التتار. وعام (٦٧٨هـ / ١٢٧٩م) ^(٤) لعزل سلامش وتولية المنصور قلاوون، وعام (٦٩٨هـ / ١٢٩٩م) ^(٥) لتولية الناصر محمد، وعام (٧٤٢هـ / ١٣٤١م) ^(٦) لعزل المنصور أبو بكر، وعام (٨٠٢هـ / ١٣٩٩ - ١٤٠٠م) ^(٧) لترشيد الناصر فرج، وعام (٨٦٥هـ / ١٤٦١م) ^(٨) لعزل أحمد بن إينل وتولية خشقدم ^(٩) .

وهذه المجالس قد عقدت بالقلعة، ولم يحدد المؤرخون الأماكن التى عقدت بها تحديداً دقيقاً، إلا أن هناك مجالس أخرى ذكر المؤرخون أماكن عقدها بالقلعة، ومن أهم الأماكن التى عقدت بها المجالس بالقلعة هى :

القاعة الصالحية :

وهى قاعة أنشأها الملك الصالح نجم الدين أيوب، وكانت سكن السلاطين المماليك إلى أن احترقت فى ذى الحجة عام (٦٨٤هـ / ١٢٨٥م)، فتم بناء القصر الأبلق ليسكنه السلاطين مكانها ^(١٠)، وعقدت بهذه القاعة بعض المجالس لمناقشة موضوعات مختلفة، مثل

(١) النويرى : نهاية الأرب ج ٢٩ ص ٤٥٩ ، ابن بهادر : فتوح النصر ق ٨٦ ، المقرئى : السلوك ج ١ ص ٤٠٥

(٢) ابن أيبك : درر التيجان ق ٤٣٧ ، المقرئى : السلوك ج ١ ص ٣٦٩ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ٧ ص ٧٢ .

(٣) الذهبى : تاريخ الإسلام ج ٤٨ ص ٤٥ . المقرئى : السلوك : ج ١ ق ٢ ص ٣٦٩ .

(٤) ابن أيبك : كنز الدرر ج ٨ ص ٢٢٨ ، درر التيجان ق ٤٣٧ ، ابن عبد الظاهر : تشرىف الأيام والعصور ص ٥٦ .

(٥) ابن الوردى : تاريخه ج ٢ ص ٣٤١ ، النويرى : نهاية الأرب ج ٣١ ص ٣٧١ ، ابن دقماق : الجواهر ص ٣٢٨ .

(٦) الفسانى : المسجد المسبوك ق ١٠٤ ، ابن سباط : صدق الأخبار ج ٢ ص ٦٦٩ .

(٧) المقرئى : السلوك ج ٣ ق ٣ ص ٩٨٥ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٢ ص ١٨٢ ، ابن إياس : جواهر السلوك ق ٩٦

(٨) القرمانى : أخبار الدول ج ٢ ص ٣١٥ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٦ ص ٢٤١ ، ابن إياس : بدائع ج ٢ ص ٣٧٨ .

(٩) هو : خشقدم بن عبد الله الناصرى توفى فى ربيع الأول (٨٧٢هـ / ١٤٦٧م) . (انظر : السخاوى : الضوء ج ٣ ص ١)

(١٠) خليل بن شاهين : زبدة ص ٨٦ ، المقرئى : الخطط ج ٣ ص ٣٤٥ ، السلوك ج ١ ص ٨٣٥ .

مناقشة موضوعات سياسية وحربية، وحدث ذلك فى أعوام مختلفة منها عام (٦٥٨هـ / ١٢٦٠م) ^(١) لمناقشة كيفية مواجهة المغول قبل موقعة عين جالوت، وقد نوقشت فيها بعض الموضوعات الاقتصادية مثل عام (٨٢٧هـ / ١٤٢٤م) ^(٢) لمناقشة جواز تحصيل الدولة الزكاة من التجار فى جمادى الآخرة، ومجالس المنازعات مثل مجلس عام (٨٥٢هـ / ١٤٤٨م) ^(٣) لمناقشة النزاع حول وقف، ومجلس دينى عام (٨٥٨هـ / ١٤٥٤م) ^(٤) لقيام قاضى حلب بقتل أحد المدعين عليهم بالكفر بنفسه .

القصر الأبلق :

هذا القصر كان بالقلعة وقد أنشأه الناصر محمد بن قلاوون وابتدأت عمارته فى شعبان عام (٧١٣هـ / ١٣١٣م) وانتهت فى سنة (٧١٤هـ / ١٣١٤م)، وكان يشرف على الإسطبلات السلطانية فى أسفل القلعة، وكان عبارة عن ثلاثة قصور متداخلة فى بعضها، وفيه خمس قاعات وثلاثة مراقد (أماكن النوم)، وقصد الناصر محمد أن يحاكي القصر الأبلق ^(٥) الذى بناه الظاهر بيبرس فى دمشق عام (٦٦٨هـ / ١٢٦٩م) ^(٦) وسمى بالأبلق لأن جدرانها الخارجية بنيت وجهاتها بحجر أبيض وأسود وحجر أصفر، وظل هذا القصر موجوداً حتى العصر العثماني إذ تحول إلى مكان لصناعة كسوة الكعبة المشرفة ثم أصبح يشغل موقعه فى العصر الحديث سجن مصر الذى تحول الآن إلى متحف للشرطة ^(٧)، وكان من العادة أن يجلس السلطان كل يوم فيه لمباشرة أمور الدولة، ما عدا يومى الإثنين والخميس .

-
- (١) النويرى : نهاية الأرب ج ٢٩ ص ٤٧٤ ، ابن دقماق : الجوهر ص ٢٦٥ .
(٢) ابن حجر : إنباء ج ٣ ص ٣٢٧ ، المقرئى : السلوك ج ٤ ق ٢ ص ٦٣٣ .
(٣) السخاوى : الضوء الامع ج ٧ ص ١٢٢ .
(٤) البقاعى : إظهار العصر ج ٢ ص ٢٩ ، ابن تغرى بردى : حوادث الدهور ص ٤١٤ .
(٥) لقد ظل هذا القصر قائماً بدمشق حتى بداية العصر العثماني ، ثم بنيت على أطلاله التكية السليمانية التى ما تزال قائمة حتى الآن . (أكرم حسن العلبى : نيابة دمشق فى نهاية عهد المماليك ص ٣١) .
(٦) يذكر النويرى أن هذا القصر قد تم إنشاؤه عام (٦٦٥هـ / ١٢٦٦-١٢٦٧م) فى حين يذكر ابن طولون أنه رآه، وقرأ عليه أن تاريخ بنائه كان عام (٦٦٨هـ / ١٢٦٩م)، والراجح من ذلك أنه قد بدأ فى بنائه عام (٦٦٥هـ / ١٢٦٦-١٢٦٧م) حسب رواية النويرى ، المقرئى ، وتم الانتهاء من تشييده عام (٦٦٨هـ / ١٢٦٩م) حسب رواية ابن طولون . (انظر : ابن طولون : ذخائر القصر فى تراجم نبلاء العصر ص ٢٥ ، تاريخ ، النويرى : نهاية الأرب ج ٣ ص ١٣٦ ، المقرئى : السلوك ج ١ ص ٥٦١ ابن تغرى بردى : النجوم ج ٧ ص ٢٧٨ هامش ٤ ، محمد كرد على : خطط الشام ج ٤ ص ١٢٢ ، ج ٥ ص ٢٨٥) .
(٧) الشجاعى : تاريخ الملك الناصر ص ١١٣ ، المقرئى : الخطط ج ٣ ص ٦٦٩ الفرقان ٢٠٠٢م ، كازانوف : تاريخ ووصف قلعة القاهرة ص ٢٢

وكان هذا القصر غالباً ما تعقد فيه مجالس مبايعة السلطان الجديد وتوليته^(١) أو بعض المجالس السياسية، مثل مجلس عام (٧٤٣هـ/١٣٤٣م) في رمضان^(٢) لمناقشة كيفية استخلاص الأموال من الناصر أحمد بعد أن خلع من السلطنة وأقام بالكرك .

الميدان :

ويوجد بالقلعة، أنشأه الناصر محمد عام (٧١٠هـ/١٣١٠م) مكان ميدان أحمد بن طولون الذى هدمه المعز أيك عام (٦٥١هـ/١٢٥٣م)^(٣)، فزرعه وحفر به الآبار وبنى حوله سوراً وأخذ يلعب فيه الكرة مع أمرائه يومى الثلاثاء والسبت من كل أسبوع ، وموضع هذا الميدان الآن المنطقة الممتدة جنوب باب العزب حتى باب القرافة بسور مجرى العيون بميدان السيلة عائشة الواقع أسفل كوبرى السيلة عائشة الآن^(٤) .

ولقد عقدت فيه بعض المجالس، مثل المجلس السياسى الذى عقد فى صفر عام (٩٢٢هـ/١٥١٧م)^(٥) لمناقشة أمر هجوم الشه إسماعيل الصفوى على آمد، وانتزاعها من الدولة العثمانية، وكيفية الاستعداد لحماية البلاد.

جامع القلعة :

هو الجامع الذى شيده الناصر محمد على أنقاض جامع القلعة القديم عام (٧١٨هـ/١٣١٨م)، ثم هدمه مرة أخرى، وبنى جامعاً آخر مكانه عام (٧٣٥هـ/١٣٣٤، ١٣٣٥م)، وكان السلاطين يصلون فيه الجمعة مع خاصتهم من الأمراء، وما زال موجوداً حتى اليوم، ويشرف على الحوش الذى فيه جامع محمد على باشا، وباب القلعة المؤدى إلى المتحف الحربى^(٦) . وكان غالباً ما يعقد فيه المجالس لمناقشة الأمور الدينية مثل المجلس الذى عقد عام (٦٨٢هـ/١٢٨٣م)^(٧) لمناقشة الادعاء على أحد القضاة بأن شهوده يشهدون على القضايا زوراً، وهو يعلم ذلك، ومع ذلك يأخذ بشهادتهم .

(١) خليل بن شاهين : زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك ص ٨٤ ، تصحيح بولس راويس ط باريس .

(٢) الفيومى : نثر الجمان ج ٣ ق ٣٩٣ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٠ ص ١٩ .

(٣) خليل بن شاهين : زبدة ص ٨٦ ، المقرئى : الخطط ج ٣ ص ٣٤٥ ، السلوك ج ١ ص ٨٣٥ .

(٤) ابن أيك : كنز الدرر ج ٩ ص ٢٤٥ ، المقرئى : الخطط ج ٣ ص ٧٣٩ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ٩ ص ١١١ ، ص ١٧٩ .

(٥) ابن إياس : بدائع ج ٥ ص ٢٢ .

(٦) المقرئى : الخطط ج ٣ ص ٦٨١ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ٩ ص ٥٦ هامش ٣ .

(٧) ابن شاعر الكتبى : عيون التواريخ ج ٢١ ص ٣٢٤ .

دار النيابة :

بناها المنصور قلاوون عام (٦٨٧هـ/١٢٨٧م) ليسكنها نائب السلطنة، وأول من سكنها من النواب الأمير حسام الدين طرُتْطاي، ومن بعده نواب السلطنة، وكانوا يمارسون فيها مهام وظيفتهم، واستمرت حتى أبطل الناصر محمد وظيفة النيابة، وهدمها في عام (٧٣٧هـ/١٣٣٧م)^(١)، وأعتقد أن السبب في إلغاء الناصر لهذه الوظيفة ما قاساه من نواب السلطنة أثناء فترة ولايته الأولى، والثانية بمنعه من التصرف في أمور الدولة والتحكم في تصرفاته ؛ مما ترك أثراً دفيناً بكرهه لذلك المنصب، فلما أصبح متحكماً في الأمور في فترة ولايته الثالثة ألغى هذا المنصب، وهدم مقرها حتى لا تذكره بمن أساء إليه ممن تولوا هذه الوظيفة .

وأعتقد أيضاً أنه قام بهدم هذه الدار وإلغاء وظيفة النيابة حتى لا يتكرر ما حدث معه ويتكرر مرة أخرى مع أولاده وأحفاده، ولكن أمله لم يتحقق ؛ فقد جددت هذه الدار مرة أخرى في أيام الملك الصالح إسماعيل بن الناصر محمد، والذي سعى في إقامتها وأشرف على بنائها هو الأمير قوصون؛ وذلك بعد أن تولى منصب نائب السلطنة، ولكنه لم يهنأ بالإقامة فيها إذ قبض عليه وأودع في السجن، وكان أول من سكنها من النواب بعد تجديدها الأمير شمس الدين آق سنقر، وظل نواب السلطنة يتوارثون تدبير أمور الدولة بها، وآخر من سكن بها من النواب الأمير سودون الشيخى . وكانت هذه الدار تقع في القلعة بجوار باب القلعة أمام الإيوان الذي حل محله الآن جامع محمد علي^(٢) . وكانت تعقد فيها المجالس المختلفة، مثل مجلس خلع الناصر محمد عام (٦٩٤هـ/١٢٩٤م)^(٣) .

قاعة الدهيشة :

قاعة كبيرة بالقلعة بدأ الناصر محمد في بنائها، ولكنه مات قبل إتمامها فأكملها ابنه الملك الصالح عماد الدين إسماعيل عام (٧٤٥هـ/١٣٤٤م)، وبلغ مصروفها خمسمائة ألف درهم، وسميت بالدهيشة أو الدهيشة، لأنها تدهش كل من ينظر إليها لفخامة بنائها وزخرفتها وفرشها الفاخر وكانت ملاصقة للدور السلطانية، ومطلّة على الحوش

(١) المقرئى : الخطط ج ٣ ص ٣٤٩، كازانوف : تاريخ ووصف قلعة الجبل ص ١٣٧ .

(٢) اليوسفى : نزهة الناظر ص ٣٤٩، المقرئى : السلوك ج ٢ ص ٤١٠، كازانوف : تاريخ ووصف قلعة الجبل ص ١٣٧ .

(٣) النويرى : نهاية الأرب ج ٣١ ص ٢٨٢ . المقرئى : السلوك ج ١ ق ٣ ص ٨٠٦ .

السلطاني وبذلك فإنها كانت تقع في الجهة الشرقية القبلية من جامع محمد علي بالقلعة وقد اندثرت الآن^(١).

وعقد فيها عدة مجالس لمناقشة موضوعات مختلفة منها السياسي في عام (٨٠٥هـ/ ١٤٠٢م)^(٢) لمناقشة عرض تيمور لنك الصلح على السلطان فرج بن برقوق، وعام (٨٥٧هـ/ ١٤٥٣م)^(٣) لعزل السلطان جقمق لنفسه من السلطنة، وسلطنة ولده عثمان بدلاً منه، وعام (٩٠٦هـ/ ١٥٠٠م)^(٤) لعزل العادل طومان باي من السلطنة، وتولية قانصوه الغوري، وعام (٩٢١هـ/ ١٥١٥م)^(٥)، ومجلس ديني عام (٨٥٥هـ/ ١٤٥١م)^(٦) لمناقشة عزل بعض قضاة الشام.

قاعة الحراقة :

لم يذكر المقرئ في هذه القاعة في خطته، ولكن يستفاد مما ذكره في السلوك أنها كانت قاعة تشبه القصر حيث سكنها بعض الأمراء^(٧) وكان بها مقعد معد لجلوس السلاطين وبنيت على أرض الإسطبل السلطاني بالقلعة، وكانت قريبة من باب السلسلة أي أن موضعها الحالي ميدان صلاح الدين^(٨). وأعتقد أنها سميت بالحراقة لأنها أقيمت مكان خزانة الكتب التي احترقت عام (٦٩١هـ/ ١٢٩٢م)^(٩).

وعقدت فيها المجالس لمناقشة موضوعات مختلفة مثل المجالس السياسية عام (٧٨٤هـ/ ١٣٨٢م)^(١٠) لعزل المنصور حاجي، وتولية برقوق السلطنة، والمجلس الذي عقد عام (٨٤٢هـ/

(١) المقرئ : خطط ج ٣ ص ٦٨٠ ت أبين فؤاد، ابن تغري بردي : النجوم ج ١٠ ص ٨٩ حاشية ٤، كازانوف : تاريخ ووصف قلعة القاهرة ص ١٥٣ .

(٢) الصيرفي : نزهة ج ٢ ص ١٥٩ ، ابن إياس : بدائع ج ١ ق ٢ ص ٦٦٥ .

(٣) ابن تغري بردي : النجوم ج ١٦ ص ٢٣ ، البقاعي : إظهار المصير ج ١ ص ٣٢٩ .

(٤) ابن إياس : بدائع ج ٤ ص ١٤ ، الحمصي : حوادث الزمان ج ٢ ص ١٢٢ ، الحنبلي : شذرات الذهب ج ٨ ص ١١٣ .

(٥) ابن إياس : السابق ص ٤٩٦ .

(٦) ابن تغري بردي : حوادث الدهور ج ١ ص ٢٨٣ .

(٧) المقرئ : السلوك ج ٣ ق ١ ص ٣٦٥ ، ابن تغري بردي : النجوم ج ١٤ ص ٢ ، ص ٣٠ و ص ٢١١ .

(٨) ابن تغري بردي : النجوم ج ١٢ ص ٢٨٧ هامش ٢ ، ج ١٤ ص ٢ .

(٩) النويري : نهاية الأرب ج ٣١ ص ٢٢٥ ، ابن الفرات تاريخ الدول والملوك ج ٨ ص ١٣٥ ، العيني : عقد الجمان ج ٣ ص ١١٠ .

(١٠) الذهبي : العبر ج ٥ ص ٥٦٤ ، ، الصيرفي : نزهة ج ١ ص ٣٦ ، المقرئ : السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٤٧٤ .

١٤٣٨م^(١) ؛ لعزل يوسف بن برسباي، وتولية جقمق السلطنة، وعام (٨٦٥هـ/١٤٦١م)^(٢) لعزل أحمد بن إينال وتولية خشقدم، وعام (٩٠٥هـ/١٤٩٩، ١٥٠٠م)^(٣) لتولية جان بلاط السلطنة .

الإسْطَبِل :

وهو ما كان يعرف بالإسْطَبِل السلطاني، وكان يقع بالجهة الجنوبية الغربية أسفل القصر السلطاني، وكان يطل على باب السلسلة الذي كان يسمى قديماً بباب الإسْطَبِل، ويُدل على مكانه الآن مجموعة المباني التي كان بها - حتى منتصف القرن العشرين - مخازن ورش الجيش المصري بالقلعة الواقعة على يمين الداخل من باب العزب (الذي كان يسمى قديماً بباب الإسْطَبِل)^(٤) في المسافة الممتدة بين جامع أحمد أغا قيوجي إلى نهاية الورش من جهاتها الغربية والقبلية والشرقية، وكان يحيط به السور الأسفل الغربي للقلعة المشرف على ميدان صلاح الدين الآن^(٥)، ولكن لم يذكر لنا أحد من المؤرخين كيف كان يتم عقد المجالس في الإسْطَبِل لأنه من المعروف أنه مكان مخصص لإقامة الخيول، وأعتقد أنه كانت به قاعة، أو استراحة مجهزة لعقد هذه المجالس. وقد عقدت فيه عدة مجالس لمناقشة موضوعات مختلفة، منها ما هو سياسي مثل عام (٨٠١هـ/١٣٩٩م)^(٦) لتولية فرج بن برقوق السلطنة، ومنها ما هو اقتصادي مثل عام (٨١٨هـ/١٤١٥م)^(٧) لتحديد أسعار العملات، وعام (٨٢٥هـ/١٤٢٢م)^(٨) لمناقشة أمر غش الدراهم المؤيدية، وعام (٨٠١هـ/١٣٩٩م) لمناقشة أمر تركة الظاهر برقوق^(٩).

-
- (١) العيني : عقد الجمان ص ٥١٥ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٥ ص ٢٥٦ ، السخاوي : وجيز الكلام ج ٢ ص ٥٦٢ .
 - (٢) ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٦ ص ٢٥٣ ، ابن إياس : بدائع ج ٢ ص ٣٧٨ ، القرمانى . أخبار الدول ج ٢ ص ٣١٥ .
 - (٣) ابن الحمصى : حوادث الزمان ج ٢ ص ١٠٤ ، ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ٤١٩ .
 - (٤) ابن تغرى بردى : النجوم ج ٩ ص ٣٦ .
 - (٥) ابن تغرى بردى : النجوم ج ٩ ص ٣٦ هامش ٤ ، ج ١٢ ص ٤ هامش ١ ، كازانوف : تاريخ ووصف قلعة القاهرة ص ٢٢ .
 - (٦) المقرئى : السلوك ج ٣ ق ٣ ص ٩٥٩ ، الصيرفى : نزهة ج ٢ ص ٥ .
 - (٧) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ١ ص ٣٠٧ ، الصيرفى : نزهة ج ٢ ص ٣٤٩ .
 - (٨) المرجع السابق ج ٤ ق ٢ ص ٦٠٣ .
 - (٩) ابن قاضى شعبة مجلد ٤ ص ٢٥ ، ابن حجر : إنباء ج ٢ ص ٥٣ .

الحوش السلطاني :

وهو بقلعة الجبل أنشأه السلطان الناصر محمد عام (١٣٣٧هـ/١٣٣٨م) على مساحة أربعة أفدنة (أى ما يوازي ٤٧٢ ، ٢٥ مترًا مربعًا تقريبًا^(١))، وجلب إليه أفضل أنواع الأبقار والأغنام من كل مكان، وأجرى الماء إليه وكثرت به الحيوانات حتى بلغ عددها بعد وفاة الناصر ما يقرب من ثلاثين ألف رأس من الأبقار والأغنام، وبعد وفاته أهملت تربية الحيوانات فيه^(٢)، وأعتقد أنه لم تكن تعقد فيه المجالس فى عصر الناصر محمد وأولاده وإنما عقدت فيه المجالس بعد عصر الظاهر برقوق إذ تغير حال الحوش السلطاني، ولم يصبح مكانًا لتربية الحيوانات ؛ ففي أيام الظاهر برقوق وابنه الناصر فرج كانت تقام عليه خيمة كبيرة يجلس فيها السلطان والقضاة والأمراء للاحتفال بالمولد النبوى فى أول ليلة الجمعة من شهر ربيع الأول من كل عام، فأتخذ مكانًا لإقامة المولد النبوى، واستمر ذلك طوال عصره وعصر ابنه الناصر فرج، وأصبح مقر إقامة السلاطين بعد أن أهملت القصور السلطانية^(٣)، ومكان هذا الحوش الآن القسم المنخفض من مباني القلعة فى الجهة القبلىة الشرقية منها، حيث موضع قاعة دار العدل التى أنشأها محمد على باشا عام (١٢٢٩هـ/١٨١٤م)، والمعروفة أيضًا بديوان كتخدا، وكان يجلس فيها الكتخدا (أى وكيل الوالى) لنظر أمور الدولة ومصالح الناس ، ويوجد أيضًا فى ذلك الحوش دار الضرب القديمة التى حلت محلها الآن دار المحفوظات بالقلعة^(٤).

وقد عقد فيه مجلس سياسى عام (٨٤١هـ/١٤٣٨م)^(٥)، وعام (٨٧٢هـ/١٤٦٧-١٤٦٨م)^(٦)، ومجلس نزاع فتن واضطرابات عام (٨٧٧هـ/١٤٧٣م) وعام (٨٧٣هـ/١٤٦٧م)^(٧) لمناقشة رواتب المماليك .

(١) انظر : القلقشندي : صبح الأعشى ج٣ ص٤٤٦ ، هتس فالتر : المكايل والأوزان ص٩٧ ترجمة كامل العسلى .

(٢) المقرئزى : الخطط ج٣ ص٣٧٣ ، كازانوف - تاريخ ووصف قلعة الجبل ص١٤٢ .

(٣) المقرئزى : السلوك ج٢ ص٤٣٣ ، الخطط : ج٣ ص٧٤٢ ، ت : أيمن فؤاد، كازانوف : تاريخ ووصف قلعة الجبل ص١٤٢ .

(٤) ابن تغرى بردى : النجوم ج٩ ص١١٩ هامش ٣

(٥) العبنى : عقد الجمان ص٤٩٨ ، ابن حجر : إنباء ج٤ ص٧٣ ، المقرئزى : السلوك ج٤ ق٣ ص١٠٥٣ .

(٦) عبد الباسط الحنفى : الروض الباسم ج٤ ق١٨٣ ، معهد المخطوطات ، ابن إياس : بدائع ج٣ ص١٣ .

(٧) الصيرفى : إنباء الهصر ص٤٧١ ، ص٣٣ .

دار العدل :

أنشأها الظاهر بيبرس البندقدارى عام (٦٦١هـ/١٢٦٢م) واعتاد على الجلوس بها يومى الاثنين والخميس من كل أسبوع للنظر فى مظالم الناس، وظلت كذلك من بعده حتى استجد المنصور قلاوون الإيوان فهجرت، ثم هدمها الناصر محمد بن قلاوون عام (٧٢٢هـ/١٣٢٢م)، وبني مكانها الطبلخانة^(١) ويسل على موقع دار العدل الآن القاعات الواقعة على يسار الداخل من باب العزب متجهاً إلى الشرق نحو الباب الجديد الذى أنشأه محمد على باشا، ويحدها من الغرب سكة المحجر التى كانت تشرف عليها دار العدل، ومن الشمال شارع الدفترخانة^(٢).

وعقدت فيها عدة مجالس لمناقشة موضوعات، مختلفة مثل المجلس الذى عقد لمناقشة حل أوقاف ابن زنبور فى صفر عام (٧٥٤هـ/١٣٥٣م) وأيضاً المجلس الذى عُقد فى ذى الحجة عام (٦٦٣هـ/١٢٦٥م) لمناقشة قاضى القضاة تاج الدين ابن بنت الأعز وتوقفه فى الأحكام^(٣).

الإيوان الكبير^(٤) :

كان هذا الإيوان موجوداً بالقلعة منذ عهد الكامل محمد بن أيوب، ثم قام المنصور قلاوون بعمل بعض الإصلاحات فيه، ثم هدمه الناصر محمد بن قلاوون، وأعاد بناءه بعد أن زاد فيه قبة جليلة وجَمَلَةً، وأقام به أعملة عظيمة، وأقام فى صدره سرير الملك (مجلس السلطان) وأنشأ أمام الإيوان دركه^(٥)، وجعل بالإيوان باب سر يدخل منه إلى القصر السلطاني^(٦)، وظل مجلس السلاطين من بعده^(٧) ومحل اهتمامهم، فقد قام الأشرف شعبان بفرشه ببسط جديدة صُنعت بالكرك عام (٧٧٨هـ/١٣٨٦م)^(٨)، ولكن هجره

(١) المقرئى : الخطط ج ٢ ص ٣٣٣ ، ٣٣٥ .

(٢) ابن تغرى بردى : النجوم ج ٧ ص ١٦٣ هامش ١ ، ج ٩ ص ٧٤ هامش ١ .

(٣) المقرئى : سلوك ج ٢ ق ٣ ص ٨٨٨ ، ج ١ ق ٢ ص ٥٣٨ .

(٤) المقرئى : الخطط ج ٢ ص ٣٣٥ ، ٣٣٦ .

(٥) الدركاء ، جمعها دركاوات وهى الفضاء أو المر المؤدى لدخل بناء كبير كان ينتظر فيه الأمراء ، حتى يؤخذ لهم الإذن بالدخول على السلطان (القلقشندي : صبح الأعشى ج ٣ ص ٣٧٥ ، سعيد عاشور : العصر المالكي ص ٤١٦ .

(٦) القلقشندي : صبح الأعشى ج ٣ ص ٣٧٣ ، ص ٣٧٤ .

(٧) ابن أبيك : كنز الدرر ج ٩ ص ٣٢٨ ، ص ٣٧٢ ، كازانوف : تاريخ ووصف قلعة الجبل ص ١٢٣ .

(٨) ابن إياس : بدائع ج ١ ق ٢ ص ٣٥٨ .

السلطين من أيام برقوق، وظل من بقايا الرسوم المملوكية لا غير، وهُدِمَ هذا الإيوان فى عهد محمد على باشا، وأقام مكانه جامع المعروف الذى مازال موجوداً حتى الآن^(١)، وعُقد فيه مجلس لإثبات نسب الخليفة المستنصر بالله أبى القاسم أحمد الأسمر ابن الظاهر لبني العباس عام (٦٦١هـ/١٢٦٢م)^(٢)، وعقد فيه مجلس سياسى فى جمادى الثانى عام (٩٠٥هـ/١٥٠٠م)^(٣) لمناقشة أمر خروج قصره على السلطان.

قاعة البحرة (القبة) :

لم يذكر المقرئى فى خطته هذه القلعة ؛ ويبدو أنه انتهى من كتابتها قبل بنائها، فقد شرع المؤيد شيخ فى بنائها فى صفر عام (٨٢٢هـ) = يناير عام (١٤١٩م)، وذكر لنا ابن تغرى بردى إشارات سريعة عن هذه القاعة فقال : " شرع المؤيد فى بناء القبة بالحوش السلطانى من قلعة الجبل المعروفة الآن بالبحرة المطلة على القرافة وجاءت فى غاية الحسن "^(٤)، ويستفاد مما سبق أن هذه القاعة عبارة عن قبة مقامة بالحوش السلطانى بقلعة الجبل، أما ابن إياس فقد ذكر: أن هذه القاعة مقامة بالميدان بالقلعة الذى كان يلعب فيه السلطان بضرب الكرة، وهو على ظهر الخيل مع أمرائه، فيبدو أن هذه القاعة كانت تطل على الحوش السلطانى، والميدان، وكانت معدة لاستراحة السلطان بعد لعبه^(٥)، وكانت هذه القاعة تطل على باب القرافة بالقرب من سور مجرى العيون بميدان السيدة عائشة الآن.

وعقدت فيها عدة مجالس، كان غالبيتها لمناقشة كيفية مواجهة الفتن و الاضطرابات، مثل المجلس الذى عقد عام (٨٥٧هـ/١٤٥٣م)^(٦) من أجل تدبير أمر نفقة الممالك حتى لا يثوروا على السلطان، أو أثناء الحروب مثل مجلس عام (٩٢٠هـ/١٥١٤م) لمواجهة العثمانيين فى الشام، والمجلس الذى عقد عام (٩٠٤هـ/١٤٩٧-١٤٩٩م)^(٧) لتعيين نائب

(١) ابن تغرى بردى : النجوم ج ٩ ص ٥١ هامش ١ .

(٢) ابن بهادر : فتوح النصر ج ١ ق ١٠٤ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ٧ ص ١٠٩ .

(٣) ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ٤٣٢ .

(٤) ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٣ ص ٧٧ ، الصيرفى : نزهة ج ٢ ص ٤٧٨ .

(٥) ابن إياس : بدائع ج ٤ ص ٣٧٦ .

(٦) ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٦ ص ٢٦ ، ابن إياس : بدائع ج ٢ ص ٣٠٢ .

(٧) ابن إياس : بدائع ج ٤ ص ٣٧٦ ، ج ٣ ص ٤١١ .

طرابلس وأتابك العسكر بالقاهرة، وعقد فيها مجلس تولية العهد لأحمد بن المؤيد عام (٨٢٣هـ/١٤٢٠م)^(١).

قاعة الرّحبة :

إحدى قاعات القلعة، وكانت تقع فى مواجهة القصور القديمة بالقلعة، وكان يجلس بها خواص الأمراء قبل دخولهم إلى خدمة القصر، ويدخل إليها من باب النحاس^(٢) وهذا الباب كان من أجل أبواب القصور السلطانية أنشأه الملك الناصر محمد، ويبدو أن هذا الباب كان من أبواب القصور السلطانية، وقد زال بزوالها، وأعتقد أن هذه القاعة كانت من ضمن القاعات السبع التى كانت تشرف على الميدان، وباب القرافة وكانت تقع بالركن الجنوبى من القلعة المشرف على ميدان صلاح الدين وباب القرافة، ولقد حل محل القاعات السبع الآن قصر الجوهرة الذى أنشأه محمد على باشا عام (١٢٢٩هـ/١٨١٤م)^(٣)، وعقد فيها مجلس تولية الملك الصالح عام (٧٥٢هـ/١٣٥١م)^(٤).

الأشرفية :

وهو قصر بالقلعة معروف بالأشرفية ؛ لأن الذى أنشأه الأشرف خليل عام (٦٩٢هـ/١٢٩٣م)، وعمل فيه احتفالاً عظيماً بعد انتهائه، وختن فيه أخاه الناصر محمد^(٥) وكان هذا القصر يقع فى الجهة الجنوبية الغربية للقلعة فى مواجهة جامع السلطان حسن^(٦) وتنسب أيضاً إلى الأشرف شعبان قاعة بنفس الاسم^(٧)، وعقد فيه مجلس سياسى عام (٨٢٤هـ/١٤٢١م)^(٨) لعزل أحمد بن المؤيد، وتولية ططر السلطنة.

-
- (١) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ١ ص ٥٣٩، العيى : عقد الجمان ص ٣٨٥ ت : القرموط، الصيرفى : نزهة ج ٢ ص ٤٧٨ .
(٢) المقرئى : الخطط ج ٣ ص ٣٤١، كازانوف : تاريخ قلعة القاهرة ص ٢٢ .
(٣) المقرئى : الخطط ج ٣ ص ٦٨١، ت : أيمن فؤاد، ابن تغرى بردى : النجوم ج ٩ ص ١٨١ هامش ١ .
(٤) ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٠ ص ٢٥٤ .
(٥) المقرئى : الخطط ج ٣ ص ٣٤٣ .
(٦) ابن إياس : بدائع ج ٢ ص ١٠٥ .
(٧) المقرئى : الخطط ج ٣ ص ٦٧٦ ت : أيمن فؤاد، ابن إياس : بدائع ج ١ ق ٢ ص ١٨٣ .
(٨) ابن حجر : إنباء ج ٣ ص ٢٤٦، المقرئى : سلوك ج ٤ ق ٢ ص ٥٦٩، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٤ ص ١٩٨ .

باب القلة :

أحد أبواب القلعة، وعرف بذلك لأن به برجاً عرف بالقلعة بناه الملك الظاهر بيبرس وأزاله المنصور قلاوون فى رجب عام (٦٨٥هـ/١٢٨٦م)، وبنى مكانه قبة ثم جدد باب القلة الناصر محمد^(١) وكان يقع هذا الباب فى أحد الأسوار الداخلية للقلعة الواقعة فى الجزء الشمالى تجاه جامع الناصر محمد، وكان السور الذى يفتح فيه هذا الباب يفصل بين الساحة التى كانت خلف باب القلعة العمومى وبين الدور السلطانية، وقد زال كل أثر لباب القلة القديم وحل محله الآن باب شيد فى عصر محمد على عام (١٢٤٢هـ/١٨٢٦م) فى مواجهة الباب البحرى الشرقى لجامع الناصر محمد ويؤدى إلى ساحة بجهتها الشمالية الغربية، وكانت تشغله إلى وقت قريب دار الوثائق القومية^(٢). وعقدت فيه بعض المجالس منها السياسية، مثل المجلس الذى عقد بها عام (٦٩٨هـ/١٢٩٩م)^(٣) لتولية الناصر محمد السلطنة للمرة الثانية، ومجلس عام (٧٤٦هـ/١٣٤٥م)^(٤) لسلطنة الكامل شعبان بن الناصر قلاوون .

باب السلسلة :

كان هذا الباب بالقلعة يؤدى إلى المنشآت الملحقة بالقلعة، وإلى الإسطبلات السلطانية، وظل موجوداً حتى بداية العصر العثمانى تجاه جامع السلطان حسن، ثم عمر مكانه باب آخر للقلعة سمي بباب العزب ؛ نسبة إلى طائفة من العسكر العثمانى كانت تسمى عزبان وكانت مهمتهم المحافظة على القلاع، وشيد بموقع باب السلسلة أو إلى الجنوب منه بمسافة قليلة، وما يزال باب العزب قائماً حتى الآن فى ميدان صلاح الدين تجاه جامع السلطان حسن^(٥)، ويبدو أنه كان بجواره قاعة أو مكان معد للجلوس كانت تعقد فيه المجالس .

(١) المقرئى : الخطط ج ٣ ص ٣٤٥، كازانوف : تاريخ ووصف قلعة القاهرة ص ٢٢ .

(٢) القلقشندي : صبح الأعشى ج ٣ ص ٣٧٤، ابن تغرى بردى : النجوم ج ٨ ص ٤٥ هامش ١، ج ٩ ص ١٨٠ هامش ٥ .

(٣) ابن دقماق : الجوهر الثمين ص ٣٢٨، النويرى : نهاية الأرب ج ٣١ ص ٣٧١ .

(٤) ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٠ ص ٩٤، ١١٧، ابن إياس : بدائع ج ١ ق ١ ص ٥٠٦ .

(٥) ابن تغرى بردى : النجوم ج ٧ ص ١٦٣، ج ٨ ص ١٦٥ .

وعقدت فيه بعض المجالس السياسية مثل مجلس عام (٨٠٨هـ/١٤٠٥م)^(١) لسلطنة عبد العزيز بن برقوق بعد اختفاء الناصر فرج، وعام (٨١٥هـ/١٤١٢م)^(٢) لسلطنة المؤيد شيخ وعزل المستعين بالله من السلطنة، وعام (٨٧٢هـ/١٤٦٧-١٤٦٨م)^(٣) لتولية يلباي السلطنة، وعام (٩٠١هـ/١٤٩٥-١٤٩٦م) لخلع الأشرف قايتبای وتعيين ابنه محمد فى السلطنة، وعام (٩٠٢هـ/١٤٩٧م)^(٤) وعام (٩٠٤هـ/١٤٩٧م)^(٥) لمناقشة أمر من يتولى السلطنة بعد مقتل الناصر محمد بن قايتبای، وعام (٩٠٥هـ/١٤٩٩-١٥٠٠م)^(٦) لمناقشة أمر من يلى السلطنة بعد هروب قانصوه خمسمائة .

سوق الخيل :

كانت هذه السوق واقعةً تحت قلعة الجبل فى الجهة التى كانت تعرف قديماً بالرميلة، والآن بالمنشية بقسم الخليفة بالقاهرة، ومكانها اليوم المنطقة الواقعة بميدان محمد على وصلاح الدين^(٧)، وعقدت فيها بعض المجالس السياسية، مثل مجلس ولاية بيبرس الجاشنكير عام (٧٠٨هـ/١٣٠٩م)^(٨) .

الدركاه :

الدركاه وجمعها دركاوات وهى الفضاء أو الممر المؤدى للدخل بناء كبير كان ينتظر فيه الأمراء حتى يؤخذ لهم الإذن بالدخول على السلطان^(٩)، وكانت هذه الدركاه تقع أمام الإيوان الكبير الذى سبق الحديث عنه . وعقدت فيها بعض المجالس منها السياسية مثل مجلس عام (٧٤٣هـ/١٣٤٢م)^(١٠) لخلع الناصر أحمد ابن الناصر محمد وتولية أخيه الصالح إسماعيل.

-
- (١) العيني : عقد الجمان ق ٧٢، الصيرفى : نزهة ج ٢ ص ٢١٣، ابن إياس : جواهر السلوك ق ١٠٦ .
(٢) ابن حجر : إنباء ج ٢ ص ٥١٦، العيني : السيف الهند ص ٣٥، عقد الجمان ق ١٢٤، الصيرفى : نزهة ج ٢ ص ٣١٧ .
(٣) ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٦ ص ٣٥٦، ابن إياس : بدائع ج ٢ ص ٤٥٤، القرمانى : أخبار الدول ج ٢ ص ٣١٧ .
(٤) ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ٣٢٤، ص ٣٤٢ .
(٥) ابن الحمصى : حوادث الزمان ج ٢ ص ٣٣، ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ٤٠٤ .
(٦) ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ٤٣٩، ابن الحمصى : حوادث الزمان ج ٢ ص ١٠٤ .
(٧) ابن تغرى بردى : النجوم ج ٨ ص ٤٢ هامش ٢ .
(٨) بيبرس المنصورى : زبدة ج ٩ ص ٤٠٦، المقرئى : السلوك ج ٢ ق ١ ص ٤٨، السلامى : مختصر التواريخ ق ٧٢ .
(٩) القلقشندى : صبح الأعشى ج ٣ ص ٣٧٤، سعيد عاشور : العصر المالكي ص ٤١٦ .
(١٠) الفيومى : نثر الجمان ج ٣ ق ٣٨٩، ابن قاضى شعبة، تاريخه مجلد ٢ ص ٢٩٥، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٠ ص ٧٨ .

منازل الأمراء بالقاهرة :

لم تكن المجالس تتم فى القصور والقاعات الموجودة بداخل القلعة فحسب وإنما كانت هناك مجالس تعقد خارج القلعة مثل سوق الخيل، أو فى منازل الأمراء وغالبا ما يكون ذلك فى أثناء الفتن أو الاضطرابات، وكان معظمها مجالس سياسية فمثلاً فى عام (٦٩٨هـ/١٢٩٩م)، عقد مجلس بمنزل الأمير بدر الدين^(١) أمير سلاح - وكانت هذه الدار تقع فى حارة زويلة^(٢) - واتفق الأمراء فيه على عودة الناصر محمد إلى السلطنة^(٣)، وأيضاً فى عام (٧٠٨هـ/١٣٠٩م) .

وعقد مجلس مبايعة بيبرس الجاشنكير بالسلطنة بمنزل الأمير سلار^(٤)، ومجلس تنصيب الناصر فرج بن برقوق عام (٨٠١هـ/١٣٩٩م) فى بيت الأمير أيتمش^(٥)، ومجلس عزل قانصوه خمسمائة فى منزل الأتابك جان بلاط، وعام (٩٠٥هـ/١٥٠٠م)^(٦)، ومجلس تجديد البيعة ليوسف بن برسباى فى بيت الأمير الكبير جقمق عام (٨٤١هـ/١٤٣٨م)، ومجلس خلع المنصور عثمان بن جقمق وتولية الأمير إينل، عام (٨٥٧هـ/١٤٥٣م)، وعقد مجلس تولية خشقدم السلطنة ببيته عام (٨٦٥هـ/١٤٦١م)^(٧)، ومجلس ولاية قانصوة خمسمائة عام (٩٠٤هـ/١٤٩٧م)، فى بيت الأمير تمتاز^(٨) ومجلس دينى عقد عام (٨٧٩هـ/١٤٧٤-١٤٧٥م) بمنزل الأمير يشبك الدوادار^(٩) .

المدارس الدينية :

وأحياناً كان يأمر السلطان بعقد بعض المجالس فى المدارس، ولاشك أن هذه المجالس كانت مجالس دينية بحكم أن هذه المدارس كانت تدرس العلوم الشرعية، ولقد حرص

(١) هو : بكتاش بن عبد الله الفخرى، توفى عام (٧٠٦هـ/١٣٠٦م). (انظر : ابن حجر : إنباء ج ٢ ص ١٤ ، العيني : عقد الجمان ٤ / ٤٤٥) .

(٢) المقرئى : الخطط ج ٣ ص ١٩٢ .

(٣) النويرى : نهاية الأرب ج ٣١ ص ٣٦٦ ، ابن حجر : إنباء ج ٢ ص ١٤ ، العيني : عقد الجمان ج ٣ ص ٤٤٩ .

(٤) ابن كثير : البداية والنهاية ج ١٨ ص ٨٠ .

(٥) العيني : عقد الجمان ق ٢٠ .

(٦) ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ٤٣٥ ، الشوكانى : البدر الطالع ج ٢ ص ٥٥ .

(٧) ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٥ ص ٢٤٠ ، ج ١٦ ص ٤٦ ، ص ٢٤٠ ، المنهل ج ٥ ص ٢١١ .

(٨) ابن الحمصى : حوادث الزمان ج ٢ ص ٥٩ ، البصروى : تاريخ البصروى ج ١ ص ٢٣٤ .

(٩) ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ١٠٢ .

السلطين الممالك، ومن قبلهم الأيوبيون على إقامة المدارس الدينية، ورعايتها، وتوفير سبل العيش لمدرسيها وطلابها ؛ وذلك بتخصيص مرتبات يومية لهم وجرايات (أطعمة) تكفيهم^(١) ؛ ليتفرغوا لتحصيل العلم ولا ينشغلوا بغيره ولتحفيزهم على طلب العلم ومن هذه المدارس :

المدرسة المنصورية :

أنشأها المنصور قلاوون فى جمادى الأولى عام (٦٨٤هـ) = يوليو (١٢٨٥م)، ورتب بها دروساً للفقهاء الأربعة، ودرساً لتفسير القرآن، وكان يُدخل إليها من داخل البيمارستان المنصورى بشارع بين القصرين بالقاهرة، وما زالت هذه المدرسة والبيمارستان والقبة قائمة حتى اليوم فى شارع المعز لدين الله الفاطمى فى مواجهة شارع بيت القاضى^(٢). وقد عُقدت بها عدة مجالس لمناقشة موضوعات دينية مثل المجلس الذى الذى أمر السلطان الناصر محمد بعقله فى عام (٧٣٨هـ/ ١٣٣٧-١٣٣٨م)^(٣)، وفى رجب عام (٧٧٤هـ/ ١٣٧٣م)، عقد بها مجلس لمناقشة جواز إقامة خطبة الجمعة بها^(٤).

المدرسة الصالحية :

بناها الملك الصالح نجم الدين أيوب بن الكامل بن العادل الأيوبي، وتم إنشاؤها عام (٦٤١هـ/ ١٢٤٣م)، وقرر فيها أربعة دروس لتدريس الفقه على المذاهب الأربعة، وهو أول من قرر تدريس الفقه على المذاهب الأربعة فى مدرسة واحدة بمصر، وما زالت بقايا هذه المدرسة موجودة فى شارع المعز لدين الله الفاطمى فى مواجهة مجموعة قلاوون الأثرية^(٥) (القبة والمدرسة والبيمارستان)، وعقد بها مجلس لمناقشة أمر وقف فى رجب عام (٧٩١هـ/ ١٣٨٩م)^(٦).

(١) أبو شامة : الروضتين ج ١ ق ٢ ص ٦ ، سعيد عاشور : الأيوبيون والممالك ص ٣٢٧ ، أيمن فؤاد سيد : المدارس فى مصر ص ٩٩ .

(٢) المقرئى : الخطط ج ٤ ق ٢ ص ٥١٣ ت أيمن فؤاد .

(٣) الحريرى : تاريخه ج ٢ ق ٥٢ مخطوطة .

(٤) ابن حجر : إنباء ج ١ ص ٣٥ ، المقرئى : السلوك ج ٢ ص ٢٠٦ ، ابن إياس : بدائع ج ١ ق ٢ ص ١١٣ .

(٥) المقرئى : الخطط ج ٤ ق ٢ ص ٤٨٥ ، سعيد عاشور : العلم بين المسجد والمدرسة ص ٢٦ .

(٦) الصيرفى : نزهة ج ١ ص ٢٢٩ .

المدرسة المؤيدية :

وسميت بهذا الاسم نسبة إلى المؤيد شيخ النى شرع فى بنائها فى ربيع الآخر عام (٨١٨هـ) = يونيو عام (١٤١٥م)، ولقد أقامها مكان سجن خزانة شمائل بعد أن هدمه وكان سجنًا يحبس فيه أصحاب الجرائم، وينسب إلى الأمير علم الدين شمائل والى القاهرة فى عصر الملك الكامل الأيوبي، وكان المؤيد من جملة من حبس فى هذا السجن أيام الناصر فرج بن برقوق وقاسى به شدائد عظيمة ؛ فنذر إن خلص من هذا السجن وصار سلطانا أن يهدمه ويبنى مكانه جامعاً ؛ فلما تحققت أمنيته وتولى ملك مصر هدمه، وبنى مكانه مدرسته وجامعه، وانتهى من البناء عام (٨٢٢هـ/١٤١٩م)، وهذه المدرسة موقعها الآن بشارع المعز لدين الله وكانت فى القسم الجنوبى من المسجد بجوار سور القاهرة القديم^(١). وعقد بها مجلس لمناقشة أمر المسجد الحرام وحاجته إلى الترميم، وكيفية عمارته، وكان ذلك يوم افتتاحها عام (٨٢٢هـ/١٤١٩م)^(٢).

المدرسة السيفية :

هذه المدرسة بالقاهرة أوقفها الناصر صلاح الدين يوسف بن أيوب على المذهب الحنفى، وهى أول مدرسة وقفت على الحنفية بديار مصر، وكانت تقع قرب سوق البندقانيين النى نسب إلى صناع قسى البندق^(٣) ولقد عُقد بها مجلس برئاسة السلطان عام (٨٧٤هـ/١٤٦٩م) لمناقشة أمر وقفها^(٤).

المجالس فى بلاد الشام :

ولم يقتصر عقد المجالس التى يعقدها السلاطين والأمراء المماليك على القاهرة فحسب، بل كانت تعقد أحياناً فى بلاد الشام وكانت هذه المجالس - بالطبع - سياسية، منها: المجالس التى كانت تعقد أثناء الحروب التى خاضتها الدولة المملوكية فى بلاد الشام، فكانوا يعقدون المجالس فى مواقع الحروب للتشاور، مثل: مجلس عام (٦٧٦هـ/١٢٧٧م)، النى عقده الظاهر بيبرس بدمشق^(٥) والمجلس النى عقده الأشرف خليل عام (٦٩٠هـ/١٢٩١م) عند حصاره لعكا^(٦). ومجلس فى عام (٦٩٢هـ/١٢٩٣م) لعقد صلح^(٧).

(١) العيني : السيف المهند ص ٢٧٢، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٠ ص ١٦ هامش ١.

(٢) العيني : عقد الجمان ص ٣٥٢ ت : القرموط، ابن حجر : إنباء ج ٣ ص ١٩٠، الصيرفى : نزهة ج ٢ ص ٤٤٤.

(٣) المقرئى : الخطط ج ٤ ص ١٩٦، ج ٣ ص ١٧٠.

(٤) الصيرفى : إنباء ص ٣٨٠، ٣٨٦.

(٥) ابن شداد : تاريخ الملك الظاهر ص ٢٢١، ت : اليونى : مرآة الزمان ج ٣ ص ٩٥.

(٦) ابن أبيك : درر التيجان ق ٤٥١، النويرى : نهاية الأرب ج ٣١ ص ١٩٨.

(٧) النويرى : نهاية الأرب ج ٣١ ص ٢٥٠، الجزرى : تاريخ حوادث الزمان ج ١ ص ١٤٩.

وعقدت بدمشق أيضاً بعض مجالس عزل السلاطين أو توليتهم، مثل مجلس عام (٦٧٨هـ/١٢٧٩م) لخلع السعيد بركة خان^(١)، ومجلس تولية الخليفة المستعين عام (٨١٤هـ/١٤١٢م)^(٢).

دار العدل بدمشق :

بناها الشهيد نور الدين محمود^(٣)، وسماها دار العدل، وكانت بمثابة محكمة عليا يمثل أمامها الأمراء ومن دونهم، وأصبحت في العصر المملوكي مركزاً للسلطة، يجلس فيها النائب وأركان دولته لبحث أمور الدولة، وإدارة البلاد، ومحكمة كبار الموظفين كما كان ينزل فيها كبار الضيوف الرسميين، وكانت تقع بجوار دار السعادة التي يحتل مكانها الآن جامع سوق الحميدية^(٤) وعقد السلطان الظاهر بيبرس مجلساً بها عام (٦٦٦هـ/١٢٦٧-١٢٦٨م) عندما صادر قرى وبساتين دمشق بعد تحريرها من أيدي التتار^(٥).

وهكذا نجد أن أماكن انعقاد المجالس في العصر المملوكي كانت متعددة، ولم يكن لها مكان ثابت محدد تعقد فيه، وكان ذلك يرجع إلى طبيعة ذلك العصر التي كثرت فيه الصراعات، واتسعت فيه الدولة، واحتاج السلاطين إلى عقد مثل هذه المجالس؛ للتشاور في القضايا والمسائل التي تفرضها الأحداث المتلاحقة التي قد تكون في القاهرة أو في غيرها من مدن الدولة.

* * *

(١) ابن بهادر : فتوح النصر ج ١ ق ١٣٨ ، ابن أيبك : درر التيجان ق ٤٣٧ ، ابن عبد الظاهر : تشریف الأيام والعصور ص ٥٦ .

(٢) ابن إياس جواهر السلوك ق ١٠٩ ، ابن حجر : إنباء ج ٣ ص ٤٤٥ ، الفلقشندي : مآثر الإنافة ج ٢ ص ٢٠٢ .

(٣) هو : نور الدين محمود بن زنكي بن آق سنقر توفي في شوال عام (٥٦٩هـ/١١٧٣م) . (انظر : أبو شامة : الروضتين ج ١ ق ٢ ص ٥٨٣) .

(٤) أكرم حسن العلي : نيابة دمشق في نهاية عهد المماليك ص ٣٠ ، ص ٣١ .

(٥) النويري : نهاية الأرب ج ٣ ص ١٥٢ ، اليونيني : ذيل مرآة الزمان ج ٢ ص ٣٨٦ ، العيني : عقد الجمان ج ٢ ص ٣٠ .

أعضاء المجالس (وظائفهم وأعدادهم) :

يقصر أحد الباحثين المعاصرين ^(١) أعضاء مجالس الشورى فى العصر المملوكى على أمراء المشورة فقط، ويتجاهل باقى الأعضاء، ولعل ذلك يرجع - حسب ظنى - إلى أنه لم يفرق بين مجالس الشورى، والمجلس التنفيذى الذى يساعد السلطان على تدبير أمور المملكة .

والواقع أن مجالس الشورى فى العصر المملوكى قد تنوع أعضاؤها من حيث وظائفهم وأعدادهم، وذلك باختلاف أنواعها، وحسب الموضوعات المراد مناقشتها . ويأتى فى مقدمة الأعضاء بالطبع السلطان المملوكى أو من ينوب عنه ثم الخليفة العباسى الذى كان يمثل أحد الأركان الأساسية فى مجلس الشورى، إذ كان لابد أن يوافق على قرارات المجالس كى يتم تنفيذها، وبخاصة قرارات عزل السلاطين وتولييتهم، كما حدث فى عام (٨٢٥هـ / ١٤٢٢م) ^(٢) وفى ربيع الأول عام (٨٤٢هـ / ١٤٣٧م) ^(٣)، ثم يأتى بعد ذلك قضاة القضاة الأربعة، وكان أكثرهم مكانة الشافعى ثم يليه الحنفى ثم المالكى ثم الحنبلى ^(٤)، وكان وجود القضاة الأربعة أمراً ضرورياً لإضفاء الشكل الشرعى على قرارات المجالس، خاصة أنهم كانوا لسان حال الشعب المصرى ^(٥) ونستطيع أن نضع القضاة - نظرياً - فى المرتبة الثانية بعد الخليفة العباسى، أما من الناحية العملية فقد كان القضاة أكثر تأثيراً فى المجالس من الخلفاء العباسيين خاصة فى المجالس التى كان سلاطين المماليك يريدون فيها فرض ضرائب إضافية لمواجهة العجز فى خزانة الدولة، مثل : المجلس الذى عقد لمناقشة تدبير الأموال اللازمة، لمواجهة تيمورلنك عام (٧٨٩هـ / ١٣٨٧م) ^(٦)، والمجلس الذى عقد عام (٨٧٢هـ / ١٤٦٧م - ١٤٦٨م) ^(٧)، وكذلك المجلس الذى عقد فى ربيع الأول عام (٨٩٤هـ / ١٤٨٩م) ^(٨).

(١) انظر حياة ناصر الحجى - السلطة والمجتمع (ص ١٣١) .

(٢) ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٤ ص ٢٣٢، ابن إياس : بدائع ج ٢ ص ٧٩، الصيرفى : نزهة النفوس ج ٣ ص ٥ .

(٣) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ٣ ص ١٠٨٨، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٥ ص ٢٥٦، السخاوى : وجيز الكلام ج ٢ ص ٥٦٢ .

(٤) خليل بن شاهين : زبدة كشف الممالك ص ٩٤ .

(٥) عبد المنعم ماجد : التاريخ السياسى للدولة سلاطين المماليك ص ١٢٨، موقف المصريين من حكم المماليك ص ٤٩ .

(٦) ابن قاضى شهاب : تاريخه ج ١ ص ٢١٨، ابن إياس : بدائع ج ١ ق ٢ ص ٣٨٦ .

(٧) عبد الباسط الحنفى : الروض الباسم ق ١٨٣ .

(٨) السخاوى : وجيز الكلام فى الذيل على دول الإسلام ج ٣ ص ١٠٨٤، ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ٢٦٠ .

ويتضح قوة تأثير القضية فى قرارات المجالس، عندما كان يعزل الخليفة السلطان المملوكى - إذا أراد الأمر ذلك - كان لابد من موافقة القضية، وأن يحكموا بخلعه أيضاً، كما حدث فى ربيع الأول عام (٨٥٧هـ/١٤٥٣م) عندما حكم الخليفة العباسى بخلع "عثمان ابن جقمق" من السلطنة فحكم القضية بخلعه بعد حكم الخليفة^(١).

وكان تأثير قرارات القضية تفوق أحياناً سلطة الخليفة إذ كانوا يستطيعون خلع الخليفة وتولية آخر مكانه، كما فعل القاضى "جلال الدين البلقينى"^(٢) فى ذى الحجة عام (٨١٦هـ/١٤١٤م) عندما عزل الخليفة العباسى المستعين بالله بعد أن أحضر القضية الأربعة وأقام دعوة شرعية، وحكم البلقينى بخلع الخليفة المستعين بالله وبتولية أخيه أبى الفتح^(٣) داود بن المتوكل^(٤)؛ وذلك لخوف المؤيد شيخ من محاولة المستعين العودة إلى السلطنة مرة أخرى خاصة بعد أن ثار الأمير نوروز الحافظى نائب الشام على المؤيد شيخ، وأخذ يدعو بسلطنة الخليفة المستعين وسعى البلقينى فى خلعه، لأن المستعين كان قد خلعه من القضاء فى بداية سلطنته.

وهكذا يتضح لنا من الناحية العملية أن القضية كانوا أكثر تأثيراً فى قرارات مجالس الشورى من الخلفاء العباسيين.

ومن الأعضاء الأكثر تأثيراً من القضية فى قرارات المجالس شيخ الإسلام^(٥)، مع أن حضوره المجالس لم يكن منتظماً مثل القضية، ولكنه غالباً ما كان يحضر المجالس المهمة التى ستؤثر قراراتها على الشعب المصرى، كالمجالس التى تناقش فرض ضرائب إضافية للإعداد للحملات العسكرية الخارجية، مثل مجلس عام (٦٥٧هـ/١٢٥٨م) الذى كانت

(١) البقاعى : إظهار العصر ج ١ ص ٣٢٩.

(٢) هو : عبد الرحمن بن عمر بن رسلان بن نصير توفى فى شوال عام (٨٢٤هـ/١٤٢١م) (انظر : ابن تغرى بردى : المنهل ج ٧ ص ١٩٧ ، السخاوى : الضوء ج ٤ ص ١٠٤).

(٣) هو : داود بن الخليفة المتوكل على الله محمد توفى فى ربيع الأول عام (٨٤٥هـ/١٤٤١م). (انظر : المنهل ج ٥ ص ٣٠١)

(٤) البينى : عقد الجمان ص ١٨١ ، ابن حجر : إنباء ج ٣ ص ١٥ ، المقرئ : السلوك ج ٤ ق ١ ص ٢٧٣.

(٥) شيخ الإسلام : كان منصبا تشريعياً، وكان يطلق على العالم الذى تبحر فى الاطلاع على قواعد العلوم الدينية، واجتمعت فيه شروط الاجتهاد، وكان يتولى الإفتاء ولم ينل هذا اللقب إلا قاضى القضاة الشافعى، كابن عبد السلام وابن حجر وسراج الدين البلقينى وأمين الدين الإقصرائى والشيخ زكريا الأنصارى، وكان السلطان بخلع تشريعاً على من يتصف بهذا اللقب. (انظر : السخاوى : الجواهر والدرر فى ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر ص ١٤ ، السيوطى : نظم العقيان ص ٧٧، ١١٣، ١١٩).

الكلمة العليا فيه لشيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام، الذى حكم فيه بتجريد أمراء الممالك من أموالهم قبل فرض ضرائب جديدة على الشعب^(١) لمواجهة المغول .

وحدث مثل ذلك عام (٧٨٩هـ/١٣٨٧م) لمناقشة كيفية مواجهة تيمورلنك عند هجومه على بلاد الشام، ورغبة السلطان برقوق فى الاستيلاء على أموال الأوقاف، ولكن شيخ الإسلام سراج الدين عمر البلقينى^(٢) رفض ذلك؛ حتى لا يستولى الحكام على أموال الأوقاف المخصصة للمساجد والمدارس، والمفترض أن ينفق على الجيش من بيت المال، وتكرر هذا الأمر عام (٨٠١هـ/١٣٩٩م)، لمواجهة الدولة العثمانية، ورغبة السلطان فى الاستيلاء على أموال الأوقاف، ورفض شيخ الإسلام البلقينى ذلك^(٣)، وحدث مثل ذلك أيضاً عام (٨٧٢هـ/١٤٦٨م)، وكان السلطان المملوكى يريد فرض ضرائب إضافية لمواجهة شاه سوار ولكن شيخ الإسلام أمين الدين الأقصرائى رفض ذلك^(٤).

وهكذا يتضح لنا قوة شخصية شيخ الإسلام، وحرصه على مصالح الشعب المصرى غير عابئ برضا الحكام أو سخطهم عليه .

أما أعضاء المجالس من أمراء الممالك فلا نستطيع حصر أعدادهم فى معظم المجالس، وذلك لصمت المصادر عن ذكر أسمائهم تفصيلاً، وكانت تذكر لنا عبارات مبهمة عن أعدادهم، مثل: حضر أمراء الدولة^(٥) أو سائر الأمراء^(٦) أو أمراء الشورى^(٧).

ولكننا نستطيع أن نقرب من تحديد أعدادهم إذ أخبرنا القلقشندى^(٨) أن أعلى مراتب الأمراء هى طبقة أمراء المثني مقدمى الألف^(٩)، ومنهم يكون أكابر أصحاب الوظائف، وكان عدد هذه الطبقة من الأمراء أربعة وعشرين أميراً^(١٠) ولكن هذا العدد لم

(١) ابن بهادر المؤمنى : فتوح النصر ق ٨٩، العيني : عقد الجمان ج ١ ص ٢١٨، ابن تغرى بردى : النجوم ج ٧ ص ٧٢ .

(٢) ابن تغرى بردى : النجوم ج ١١ ص ٢٤٧، ابن إياس : بدائع ج ١ ق ٢ ص ٣٨٦ .

(٣) المقرئى : السلوك ج ٣ ق ٣ ص ٩٧١، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٢ ص ١٧٩، ابن إياس : بدائع ج ١ ق ٢ ص ٥٤٧ .

(٤) عبد الباسط الحنفى : الروض الباسم ج ٤ ق ١٨٣ .

(٥) الصيرفى : نزهة ج ٤ ص ١٦٩ .

(٦) ابن إياس : بدائع ج ١ ق ٢ ص ٣٨٦، عبد المنعم ماجد : نظم دولة الممالك ص ١٠٩ .

(٧) المقرئى : سلوك ج ٢ ق ٣ ص ٧٤٦ .

(٨) القلقشندى : صبح الأعشى ج ٤ ص ١٤ .

(٩) أمير مائة مقدم ألف أى بخدمته مائة مملوك، وفى أثناء الحرب يرأس ألفاً من أجناد الحلقة . خليل بن شاهين : زبدة ص ١١٣ .

(١٠) خليل بن شاهين : زبدة كشف المالك ص ١١٣، الخالدى : المقصد الرفيع ق ١٢٣ .

يكن ثابتاً طوال العصر المملوكي فمن عهد الناصر محمد، وحتى آخر عهد الأشرف شعبان كان عدد الأمراء مقلّمى الألوف أربعة وعشرين أميراً^(١) وفى عهد يوسف بن برسبلى وصل عددهم فى عام (٨٤١هـ/١٤٣٧م) إلى ثلاثة عشر أميراً، كذلك فى عام (٨٧٧هـ/١٤٧٣م) كان عددهم ثلاثة عشر أميراً أيضاً، أما فى عهد الأشرف إينال فى عام (٨٥٨هـ/١٤٥٤م) وصل عددهم إلى اثنى عشر أميراً^(٢)، أما فى عهد الأشرف قايتبلى وصل عددهم فى عام (٨٩١هـ/١٤٨٦م) إلى خمسة عشر أميراً، أما بعد استقرار الأمور فى عهد السلطان قانصوه الغورى عام (٩٠٨هـ/١٥٠٢، ١٥٠٣م) عادوا إلى أربعة وعشرين أميراً مرة أخرى^(٣).

ويرجع القلقشندى هذا التفاوت فى عدد الأمراء بعد الأشرف شعبان إلى إنشاء الظاهر برقوق ديوان المفرد السلطاني^(٤) الذى ضم عدداً كبيراً من الممالك السلطانية له^(٥)، مما أدى إلى نقص أعداد جنود الممالك لدى أمراء المائة فتراوح عددهم ما بين اثنى عشر أميراً وأربعة وعشرين أميراً. وكان يطلق على هؤلاء الأمراء أمراء المشورة^(٦)، وكان منهم أصحاب الوظائف ومنهم من ليست له وظيفة^(٧).

أما الوظائف التى كان يشغلها هؤلاء الأمراء فبعضهم كان من الأمراء الذين يشغلون وظائف مهمة فى الدولة، وهى: نائب السلطنة^(٨) والأتابك^(٩) وأمير سلاح^(٩)

(١) الصيرفى : إنباء الهصر ص ٣، سعيد عاشور : مصر والشام فى عصر الأيوبيين ص ٢٩٩ .

(٢) ابن تغرى بردى : : النجوم ج ١٥ ص ٢٢٣، ج ١٦ ص ٧٤، الصيرفى : إنباء الهصر ص ٤٧٩ .

(٣) ابن إياس : : بدائع ج ٣ ص ٢٢٢، ج ٥ ص ٣٠ .

(٤) ديوان المفرد أحدثه الظاهر برقوق فى سلطته وأفرد له بلاداً، وكانت تخرج منه نفقة الممالك السلطانية من جامكيات (رواتب) وعليق وكسوة وغير ذلك. (انظر: خليل بن شاهين : زبدة ص ١٠٧، القلقشندى : صبح الأعشى

ج ٣ ص ٤٥٣) .

(٥) القلقشندى : صبح الأعشى ج ٤ ص ١٤، عصام محمد شبارو : السلاطين فى المشرق العربى ص ١٢٨ .

(٦) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٢ ص ٣١٨، المقرئى : المقفى ج ٢ ص ٢٧٨ .

(٧) خليل بن شاهين : زبدة كشف الممالك ص ١١٣ .

(٨) نائب السلطنة : ويسمى النائب الكافل وكان يحكم فى كل ما يحكم فيه السلطان، ويخرج الإقطاعات، ويعين الأمراء بمشاورة السلطان وظل هذا المنصب طوال العصر المملوكى البحرى، إلا فى عهد الناصر محمد الذى أبطله وأعيد بعد وفاته وظل هذا المنصب حتى عهد الناصر فرج بن برقوق ثم أبطل بعد ذلك، وكان آخر من تولى هذا المنصب فى عهد فرج الأمير تمراز . (انظر: القلقشندى : صبح الأعشى ج ٤ ص ١٦، المقرئى : الخطط ج ٣ ص ٣٤٩، سعيد عاشور : العصر المالكي ص ٤١١) .

(٩) أمير سلاح : هو المتولى حمل سلاح السلطان والمتحدث عن مخازن السلاح وما يستعمل منها، وما يقدم إليها من أسلحة

(انظر: المقرئى : الخطط ج ٣ ص ٣٦١)

وأمر مجلس، وأمر آخور^(١) ورأس نوبة^(٢) ودوادار كبير، وحاجب الحجاب، وهؤلاء الأمراء أصحاب الوظائف كانوا من الأعضاء الدائمين لحضور المجالس بصفاتهم الوظيفية. وبعضهم من الأمراء ممن لا يتقلدون وظائف محددة، وكان يطلق عليهم الأمراء الكبار^(٣) أو أمراء الحل والعقد^(٤) أو رءوس مشايخ المشورة^(٥)، وكان يتقدمهم أكبرهم مكانة وسناً، وكان يطلق عليه رأس مشورة، ومدبر المملكة، وكافل السلطنة^(٦) ورأس ميسرة^(٧) لأنه كان يجلس على يسار السلطان أثناء انعقاد المجالس. ولم يكن كل هؤلاء الأمراء يحضرون المجالس إلا في بعض المجالس السياسية العامة، مثل مجلس مبايعة الخليفة المستنصر عام (٦٥٩هـ/١٢٦١م)^(٨)، ومجلس تنصيب الخليفة الحاكم بأمر الله في (الحرم عام ٦٦١هـ/١٢٦٢م)^(٩)، ومجلس تولية الخليفة زكريا بن المعتصم بالله أبي إسحاق الخلافة في شوال عام (٧٨٨هـ/١٣٨٦م)^(١٠)، ومجلس ولاية العهد لأحمد بن المؤيد شيخ في شوال عام (٨٢٣هـ/١٤٢٠م)^(١١)، وكان هؤلاء الأمراء يحضرون المجالس بصفاتهم الشخصية، وذلك لمكانتهم وقوة شخصيتهم وخبرتهم بالأمور فضلاً عن عظم شوكتهم.

وكان هناك من يحضر مثل هذه المجالس من الأمراء، أو الكتاب من أصحاب الوظائف، مثل، مشير الدولة، وهذه الوظيفة جعلها القلقشندي في الترتيب بعد نيابة

(١) أمير آخور : يقوم صاحبها بالإشراف على إسطنبول السلطان ورعاية ما فيها من خيول (انظر سعيد عاشور : العصر المالكي ص ٣٩٢)

(٢) رأس نوبة : يقوم صاحبها بالحكم على الماليك السلطانية والأخذ على أيديهم . (انظر : القلقشندي : صبح الأعشى ج ٤ / ١٨).

(٣) ابن أبيك : كنز الدرر ج ٩ ص ٨٧ .

(٤) شافع بن علي : الفضل المأثور ص ٤٩ .

(٥) ابن حجر : الدرر الكامنة ج ٢ ص ٣٨٥ ، البقاعي : إظهار العصر ج ١ ص ٦١٨ .

(٦) المقریزی : سلوك ج ٢ ق ٣ ص ٦٢٠ ، ج ٣ ق ٣ ص ١٠٥٣ .

(٧) ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٢ ص ٢٤٧ .

(٨) ابن تغرى بردى : النجوم ج ٧ ص ١٠٩ ، محمود رزق سليم : موسوعة عصر سلاطين الماليك ج ١ ق ٢ ص ١١ .

(٩) ابن بهادر : فتوح النصر ج ١ ق ١٠٤ .

(١٠) المقریزی : السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٥٥١ ، الصيرفي : نزهة ج ١ ص ١٤١ .

(١١) الصيرفي : السابق ج ٢ ص ٤٧٨ .

السلطنة والوزارة^(١). وقد اختلف المؤرخون المعاصرون للعصر المملوكى فى تحديد اختصاص صاحب هذه الوظيفة فيعرفها خليل بن شاهين^(٢): بأنه المتكلم بلسان السلطان فى مجلس الشورى مع وجود السلطان فى المجلس، ويعلل ابن شاهين ذلك بأنه إذا تكلم السلطان برأى وعارضه أعضاء المجلس فيه كان فى هذا إساءة لمكانة السلطان، وإن سكت الأعضاء ولم يبينوا رأيهم يحدث الخلل فى الدولة .

أما الخالدى^(٣) وابن كنان^(٤) : فيعرفانها بأنها: وظيفة حديثة لم تعهد قديماً وأن صاحبها كان يشرف على الدواوين السلطانية، ويحاسب موظفيها، ولا يتصرفون فى الأمور المهمة المتعلقة بالمال إلا برأيه ومشورته .

أما القلقشندى^(٥): فيعرفها بأنها من ألقاب الوزراء وكانت من الألقاب التى تمنح لبعض الأمراء وكتاب السر .

ونتيجة لهذا الخلاف لم يستطع أحد من الباحثين المعاصرين تحديد اختصاص صاحب هذه الوظيفة ؛ فأخذ كل من عرفها منهم أحد التعريفات السابقة واكتفى به، ظناً أن هذا هو التعريف الصحيح^(٦)، ولعل الأقرب إلى الصواب هو ما ذهب إليه الدكتور سعيد عاشور: من أنه لا يوجد تحديد ثابت فى المصادر المملوكية لاختصاص صاحب هذه الوظيفة^(٧) .

وأعتقد أن هذا الاختلاف فى تحديد اختصاص صاحب هذه الوظيفة يرجع إلى سببين : الأول : أن هذه الوظيفة استحدثت فى أوائل العصر المملوكى فى عام (٧٠٦هـ/ ١٣٠٦م) ولم تستمر طوال العصر، فكانت (تعمل أحياناً وتبطل أحياناً)^(٨) ؛ لهذا لم يستطع المؤرخون تحديد اختصاصها تحديداً دقيقاً .

(١) القلقشندى : صبح الأعشى ج ١١ ص ١٥٣ ، ١٥٥ .

(٢) خليل بن شاهين : زبدة كشف الممالك ص ١٠٦ .

(٣) الخالدى : المقصد الرفيع المنشأ الحاوى لصناعة الإنشاق ١١٩ مخطوط بجامعة القاهرة رقم ٢٤٠٤٥ .

(٤) ابن كنان : حقائق الياسمين فى ذكر قوانين الخلفاء والسلاطين ص ١١٩ .

(٥) القلقشندى : صبح الأعشى ج ٦ ص ١٣٩ ، ١٤٧ .

(٦) انظر : أحمد دهمان : معجم الألفاظ التاريخية ص ١٤ ، محمد عبد الغنى الأشقر : نائب السلطنة فى مصر المملوكية ص ١٢٢ .

(٧) سعيد عاشور : العصر الممالكي فى مصر والشام ص ٣٩٠ .

(٨) الخالدى : المقصد الرفيع ق ١٢٥ ، حسن الباشا : الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية ج ٢ ص ١١٢ .

والآخر : تعدد مهام صاحب هذه الوظيفة فى أحيان كثيرة وتوليه أكثر من منصب فى وقت واحد، مثل: التاج ابن سعيد الدولة (ت٧٠٩هـ/١٣٠٩م) الذى كان يتولى منصب مشير الدولة، وناظر الوزراء بديار مصر وسائر بلاد الشام^(١)، وكذلك شمس الدين أبو الفرج المقسى الذى جمع بين الوزارة ونظارة الخاص عام (٧٧٧هـ/١٣٧٥م)^(٢).

وكذلك الأمير محمود الأستادار الذى تولى فى جمادى الآخرة عام (٧٩٠هـ/١٣٨٧م) منصب المشير، وأشرف على الديوان الخاص^(٣)، والديوان المفرد^(٤). وأيضاً الأمير جاركس الخليلى الذى تولى عام (٧٨٣هـ/١٣٨١م) منصب المشير، والإشراف على الوزير الذى كان لا يتصرف فى الأمور إلا بعد مراجعته^(٥)، وتولى فخر الدين بن غراب منصب المشير، والوزير، وناظر الخاص فى ذى الحجة عام (٨٠٨هـ/١٤٠٦م)^(٦)، وجمع ابن أبى الفرج بين منصب المشير والوزير، والأستادار، وكاشف الشرقية والغربية عام (٨٢٠هـ/١٤١٧م)^(٧).

ويتضح لنا مما سبق أن المشير غالباً ما كان يتولى أكثر من منصب وغالباً ما كان يجمع بين المشير والوزارة، أو يشرف على أعمال الوزير مما جعل بعض المؤرخين يعرفون المشير بأنه لقب من ألقاب الوزارة^(٨)، وهذا غير صحيح لوجود نصوص للمؤرخين المعاصرين للدولة المملوكية تؤكد أن وظيفة المشير كانت منصباً مستقلاً، فمثلاً : يذكر ابن حجر^(٩) فى حوادث شهر رمضان عام (٨٠٧هـ/١٤٠٥م) أن يلبغا السالى قد استقر فى منصب مشير الدولة، وكذلك ذكر فى حوادث ذى الحجة من العام نفسه أن "سعد الدين بن غراب" استقر مشيراً .

(١) المقرئى : المقفى ج ١ ص ٥١٤ ، السلوك ج ٢ ق ١ ص ٢٧ .

(٢) ابن إياس : بدائع ج ١ ق ٢ ص ١٦٠ .

(٣) استحدثه الناصر محمد بن قلاوون حين أبطل الوزارة وهو الديوان السلطاني الخاص بالنظر فى أموال السلطان والتحدث فى جهاته ومضافاته . (القلقشندي : صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٥٢ ، سعيد عاشور : العصر المالكي ص ٤١٧) .

(٤) المقرئى : السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٥٨٠ .

(٥) ابن نغرى بردى : النجوم ج ١١ ص ٢٠٩ .

(٦) المقرئى : السلوك ج ٣ ق ٣ ص ١١٦٤ ، ابن إياس : بدائع ج ١ ق ٢ ص ٧٥١ .

(٧) الصيرفى : نزهة ج ٢ ص ٣٨٢ .

(٨) القلقشندي : صبح الأعشى ج ٦ ص ٧٠ ، ١٥١ ، المقرئى : السلوك ج ٢ ق ١ ص ٢٧ حاشية ٤ .

(٩) ابن حجر : إنباء ج ٢ ص ٢٩٢ ، ٢٩٧ .

وأيضاً يذكر المقرئى^(١) فى حوادث شهر ذى الحجة عام (٨٠٧هـ/١٤٠٥م) أن السلطان عيّن سعد الدين بن غراب مشيراً، وعين أخاه فخر الدين وزيراً، وأيضاً يذكر فى حوادث جمادى الآخرة عام (٨١٩هـ/١٤١٦م) أن السلطان المؤيد شيخ عيّن الأمير فخر الدين عبد الغنى بن أبى الفرج مشير الدولة ؛ بالإضافة إلى منصبى الأستادارية، وكشف الوجه البحرى^(٢). وهكذا يتجلى لنا أن منصب المشير كانت وظيفة مستقلة ولم تكن مجرد لقب للوزير، ولكن قد يجمع المشير عدة وظائف بيده فى وقت واحد .

ونستطيع أن نحدد وظيفة المشير بأنه المتكلم بلسان السلطان فى مجالس الشورى وكان يقوم بالإشراف على الدواوين السلطانية ويراقب أعمالها، وقد يكون صاحبها من الأمراء أو الكتاب .

أما عن كيفية اختيار صاحب هذه الوظيفة فى العصر المملوكى البحرى فكان يختار لها صاحب الكفاءة الإدارية بالإضافة إلى قوة شخصيته، وإخلاصه للسلطان مثل الأمير جاركس الخليلى، الذى بلغ من قوة تحكمه فى الأمور أن الوزراء كانوا يرجعون إليه فى كل الأمور ولا يستطيعون اتخاذ أى قرار إلا بعد مراجعته^(٣)، وأيضاً كان يقوم بتنفيذ بعض مشروعات للدولة^(٤) وقد ينفرد فى إصدار بعض القرارات^(٥) الخاصة بالدولة .

أما فى العصر المملوكى الجركسى فيذكر المؤرخون : أن هذه الوظيفة كانت تتولى بالبذل (الرشوة) كبقية الوظائف فى ذلك العصر^(٦) فيذكر ابن تغرى بردى^(٧) أن سعد الدين بن غراب استقر مشيراً عام (٨٠٧هـ/١٤٠٤-١٤٠٥م) بعد أن وعد السلطان بدفع ستين ألف دينار، أما أخوه فخر الدين بن غراب فقد تولى هذا المنصب بعدما قدم عشرين ألف دينار عام (٨٠٨هـ/١٤٠٥، ١٤٠٦م)^(٨)

(١) المقرئى : السلوك ج٣ ق٣ ص ١١٦٤ ، ابن إياس : بدائع ج١ ق٢ ص ٧٢٢ .

(٢) المقرئى : السلوك ج٤ ق١ ص ٣٥٩ .

(٣) المقرئى : درر العقود الفريدة ج١ ص ١٦٦ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج١١ ص ٢٠٩ .

(٤) المقرئى : السلوك ج٣ ق٢ ص ٤٦٩ ، ٤٧٢ .

(٥) انظر المقرئى : السلوك ج٣ ق٢ ص ٤٥٣ .

(٦) لمزيد من التفاصيل (انظر : أحمد عبد الرازق : البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك ، دراسة عن الرشوة) .

(٧) ابن تغرى بردى : المنهل ج١ ص ١١١ .

(٨) ابن إياس : بدائع ج١ ق٢ ص ٧٥١ .

ومن أصحاب الوظائف الذين كانوا يحضرون مجالس الشورى من غير الأمراء كاتب السر الذى كانت له مهام متعددة : منها قراءة الرسائل الواردة على السلطان وكتابة أجوبتها، وقراءة التظلمات أمام السلطان أثناء انعقاد مجلس النظر فى المظالم، وكانت مرتبته فى المعتاد تأتى بعد مرتبة الوزير^(١)، ونلاحظ أن كاتب السر قد ارتفعت منزلته وأخذ يقوم بمهمة المشير، ويتكلم على لسان السلطان فى المجالس، مثل المجلس الذى عقد فى رمضان (٨٧٤هـ/١٣٨٢م)^(٢) وكان كاتب السر فيه القاضى "بدر الدين محمد بن فضل الله العمرى"، وأيضاً المجلس الذى عقد فى شعبان عام (٨١٥هـ/١٤١٢م)، وكان كاتب السر فيه القاضى "فتح الدين فتح الله"^(٣). والمجلس الذى عقد فى ذى القعدة عام (٨٧٢هـ/١٤٦٨م) وكان كاتب السر فيه القاضى "زين الدين أبو بكر بن مزهر"^(٤).

وهناك بعض كتاب السر من عظمت منزلته فى الدولة المملوكية مثل فتح الدين فتح الله الذى استطاع أن يجعل هذه الوظيفة أعظم منزلة من منزلة الوزير، وصار يجلس فى مكانة أعلى منه^(٥)، واستمر هذا الوضع لمن جاء بعده.

ونلاحظ أن هذه الوظيفة كانت تزدهر عندما تختفى وظيفة المشير والعكس، وذلك تبعاً لقوة شخصية متولى إحدى الوظيفتين وسيطرته.

أما عن أعضاء المجالس الآخرين فكانوا يُستدعون حسب موضوع المجلس، فمثلاً فى المجالس الدينية يُستدعى العلماء والمفتون وأعيان الفقهاء^(٦)، كما حدث فى مجلس (جمادى الأولى عام ٨٢٢هـ/١٤١٩م)^(٧)، وحضره من الفقهاء ابن حجر العسقلانى، والشيخ ابن يحيى بن محمد البجا، وأيضاً مجلس عام (٨٧٢هـ/١٤٦٧م)، وحضره القضاة الأربعة والشيخ أمين الدين الأقصرائى شيخ الإسلام فى ذلك الوقت^(٨).

(١) المقرئى : الخطط ج ٣ ص ٣٦٧ .

(٢) ابن إياس : بدائع ج ١ ق ٢ ص ٣٠٩ .

(٣) ابن تفرى بردى : النجوم ج ١٣ ص ١٤٦ ، المنهل ج ٦ ص ٢٨٧ ، ابن إياس : بدائع ج ١ ق ٢ ص ٨٢٨ .

(٤) عبد الباسط بن خليل الحنفى : الروض الباسم ج ٤ ص ١٨٣ ، ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ١٣ .

(٥) المقرئى : الخطط ج ٣ ص ٣٦٧ .

(٦) هكذا ذكر المؤرخون هذه الألقاب ولم يذكروا أسماء أصحابها .

(٧) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ١ ص ٤٩٣ ابن تفرى بردى : النجوم ج ١٤ ص ٨١ ، عبد المنعم ماجد : نظم دولة المماليك ص ١٠٩ .

(٨) عبد الباسط الحنفى : الروض الباسم ج ٤ ق ١٨٣ ، ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ٣ .

وفى المجالس الاقتصادية كان يستدعى بعض الخبراء فى هذا الجانب، مثل استدعاء المهندسين لمشاورتهم فى بناء بعض الجسور لينتفع العامة بماء النيل، مثل المجلس الذى عقد فى عام (١٣٣٧هـ/١٣٣٨م)^(١)، و المجلس الذى عقد فى صفر عام (٨١٨هـ/١٤١٥م) لمناقشة تحديد سعر العملة، فاستدعى كبار الصيارفة وكبار التجار^(٢) لحضورهم والإدلاء برأيهم، والمجلس الذى عقد فى رمضان عام (٨٢٦هـ/١٤٢٣م)^(٣) و المجلس الذى عقد فى صفر عام (٨٢٩هـ/١٤٢٥م)^(٤).

أما بالنسبة إلى أعداد أعضاء المجالس، فنستطيع أن نحدد أعداد الأعضاء أصحاب الوظائف فالأمراء أصحاب الوظائف ثمانية، وأمراء المشورة كان يتراوح أعدادهم ما بين اثنى عشر و ستة عشر، هذا فى الدولة المملوكية الأولى أما فى الثانية فقد نقص هذا العدد وتراوح ما بين سبعة إلى عشرة أمراء .

أما باقى الأعضاء فشيخ الإسلام والقضاة الأربعة والمشير وكاتب السر والأستادار والوزير، وهؤلاء من غير الأمراء وعددهم تسعة، وغالبًا ما كان يتولى المشير وظيفة الوزير والأستادار .

إذن فعلى الأعضاء كان فى المتوسط خمسة وعشرين عضوًا فى الدولة المملوكية الأولى أما فى الثانية فقل عن ذلك وقد يقترب العدد من العشرين، هذا عن الأعضاء الدائمين، أما عن الاستعانة ببعض الشخصيات للاستفادة من خبرتهم فأعتقد أنهم يخرجون عن عضوية المجالس لأنهم كانوا أشبه بالخبراء الذين يتم انتدابهم فى العصر الحديث لأخذ آرائهم فى موضوع مهنتهم، لذلك كانوا لا يعدون من أعضاء المجالس .

* * *

(١) ابن تغرى بردى : النجوم ج ٩ ص ١٢٤ ، ١٢٧ .

(٢) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ١ ص ٣٠٧ ، حياة ناصر الحجى : أنماط من الحياة السياسية ص ٨٠ .

(٣) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ٢ ص ٦٤١ ، حسين مصطفى حسين : طوائف الحرفيين ص ١٦٨ رسالة دكتوراه بكلية الآثار جامعة القاهرة .

(٤) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ٢ ص ٧٠٩ ، ابن حجر : إنباء ج ٣ ص ٣٦٤ .

هيئة المجالس :

كان جلوس أعضاء المجالس يتم وفق نظام دقيق محكم، وكان لكل عضو مكانه المعروف لجلوسه حسب رتبته.

أما عن هيئة مجلس الشورى فلم يوضحها المؤرخون المعاصرون للعصر المملوكي، ولكنهم أوردوا بعض إشارات قد تقربنا إلى هيئة انعقاد المجلس عندما تحدثوا عن جلوس السلطان للنظر في المظالم، أو وصفهم لبعض المجالس .

وكان السلطان المملوكي يتصدر المجلس ويجلس الخليفة عن يمينه^(١) ثم يليه شيخ الإسلام وقضاة القضاة الأربع، يتقدمهم الشافعي ثم الحنفي ثم المالكي ثم الحنبلي^(٢) . ويجلس على يسار السلطان كاتب السر، أو المشير إن وجد، وأمامه ناظر الجيش^(٣) وكاتب الدست^(٤)، وإن كان الوزير من أرباب الأقلام كان يجلس بين السلطان وكاتب السر، وإن كان من أرباب السيوف يقف على مسافة مع أرباب الوظائف، وإن كان هناك منصب نائب السلطنة فإنه يقف مع أرباب الوظائف^(٥) ثم يجلس على مسافة خمس عشرة ذراعاً (أى ٨٢٥ م تقريباً^(٦)) عن يمين السلطان ويساره ذو السن والقدر من أكابر الأمراء (أمراء المشورة) يتقدمهم أكبرهم، وكان يطلق عليه رأس ميسرة^(٧)، ويليهم أكابر الأمراء أصحاب الوظائف وهم وقوف، ويقف باقى الأمراء خلف أمراء المشورة، ويقف خلف هذه الحلقة المحيطة بالسلطان الحجاب والدوادرية^(٨) ويقف خلف السلطان عن يمينه ويساره صفان من السلاحدارية^(٩) والجمدارية^(١٠) والخاصكية^(١١) . فيتضح لنا أن المجلس

(١) عبد الباسط الحنفى : الروض الباسم ق ١٨٣ .

(٢) خليل بن شاهين : زبدة كشف الممالك ص ٩٤ ، المقرئى : الخطط ج ٣ ص ٣٣٩ .

(٣) ناظر الجيش يتحدث فى أموال الجيوش وحساباتها ، ويكون معه من المستوفين من يضبط كليات المملكة وإقطاعاتها (القلقشندي : صبح الأعشى ج ٥ ص ٤٦٥ ، المقرئى : الخطط ج ٣ ص ٣٦٨) .

(٤) كتاب ديوان الإنشاء ويطلق عليهم موقى الدست .

(٥) المقرئى : الخطط ج ٣ ص ٣٣٩ ، ابن كنان : حقائق الياسمين ص ٨٠ ، السيوطى : حسن المحاضرة ج ٢ ص ١٢٧ .

(٦) فالتر هنتس : المكايل والأوزان الإسلامية ص ٨٣ .

(٧) ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٢ ص ٢٤٧ .

(٨) المقرئى : الخطط ج ٣ ص ٣٣٩ ، ابن كنان : حقائق الياسمين ص ٨٠ .

(٩) السلاحدارية : هم المسئولون عن أسلحة السلطان وحملها له . (انظر : المقرئى : الخطط ج ٣ ص ٣٦١) .

(١٠) الجمدارية : هم المسئولون عن ملابس السلطان (انظر خليل بن شاهين : زبدة كشف الممالك ص ١١٥ ، القلقشندي : صبح الأعشى ج ٥ ص ٤٩٥) .

(١١) الخاصكية : من حاشية السلطان ، ومكانتهم بعد الأمراء المقدمين ، وكان يتولون حراسة السلطان ويحق لهم الدخول عليه فى أى وقت بغير إذن ، وتميزوا بحسن المنظر وكانت لهم مخصصات مالية كبيرة . (انظر : خليل بن شاهين : زبدة كشف الممالك ص ١١٥ ، القلقشندي : صبح الأعشى ج ٥ ص ٤٥٩ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ٧ ص ١٧٩ ، سعيد عاشور : العصر المماليكى ص ٤٠٠) .

كان عبارة عن دائرة حول السلطان المملوكى لكل فرد فيها مهمته التى يقوم بها . فالسلطان هو حاكم البلاد والمتصرف فى أمورها بعد أن أعطاه الخليفة تفويضاً بذلك وهو رئيس المجلس، أما الخليفة فيمثل السلطة الدينية الروحية، وكذلك شيخ الإسلام، أما القضاة الأربعة فيمثلون الناحية الشرعية، ويظهرون أحكام الدين الإسلامى فيما يتخذ من قرارات .

أما أصحاب الوظائف فالمشير أو كاتب السر كان يقوم بعرض الأمور التى يريد السلطان عرضها على المجلس، ويتحدث بلسان السلطان فى المجلس، ويقوم بقراءة القصص والرسائل ويأخذ توقيع السلطان على الرسائل والأوامر التى تصدر منه ويساعده فى ذلك كتاب الدست، وناظر الجيش المسئول عن ضبط أموال الجيش وإقطاعاته .

أما أمراء المشورة فكانوا يمثلون جانب الخبرة السياسية والإدارية وكان السلطان يحرص على مشاركتهم فى سياسة أمور البلاد لعظم شوكتهم .

أما بقية أعضاء المجلس من الأتابك والنائب والوزير وأمير سلاح وأمير مجلس وأمير آخور ورأس نوبه... إلخ، فهؤلاء كانوا يقومون بإبداء الرأى والمشورة، وفى الوقت نفسه كانوا يقومون بتنفيذ قرارات المجالس أى أنهم كانوا أشبه بالوزراء فى العصر الحديث . ونلاحظ أن هناك بعض الجنود الموظفين القائمين على خدمة السلطان، مثل: السلاحدارية المنوطين بحمل أسلحة السلطان، والجمدارية المتصددين لإلباس السلطان والخاصكية الذين يقومون بحراسة السلطان وهم أشبه بالحرس الجمهورى فى العصر الحديث، والدوادارية وهم الذين يقومون بإبلاغ الرسائل عن السلطان وإبلاغ عامة الأمور عنه^(١)، أى كانوا يقومون بدور المتحدث الرسمى عن السلطنة، وهؤلاء الجنود والموظفون كانت مهمتهم العمل على خدمة السلطان، أى أنهم لم يكونوا من أعضاء المجالس فلا يحق لهم الإدلاء برآئهم أثناء انعقاد المجلس .

ولقد استمر هذا النظام فى العصر المملوكى إلا أنه لم يستكمل جميع أعضائه فى أواخر العصر المملوكى^(٢) ؛ بسبب الانهيار العام الذى حدث فى أواخر الدولة

(١) خليل بن شاهين : زبدة كشف الممالك ص ١١٥ ، ص ٣٦١ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ٧ ص ١٧٩ .

(٢) محمود رزق سليم : الأشرف قانصوه الغورى ص ١٨٧ .

المملوكية، ولهذا كان يعقد بدون ترتيب ونظام فى مرات قليلة، ولهذا استنكر أحد مؤرخى ذلك العصر، عندما جلس القضاة والمفتون والمشايخ بدون ترتيب ونظام فى المجلس الدينى الذى عقد فى رجب عام (١١٧٧هـ / ١٤٧٢م)^(١).

(١) مؤرخ مجهول : كتاب فى التاريخ ق ١١٠.

برنامج المجالس وطرق عرض الموضوعات وإعلام قراراتها :

أما عن برامج المجالس فقد كانت محددة - غالباً - بموضوع واحد، فكان لا يتم دعوة المجلس للانعقاد إلا لمناقشة أمر ما، غالباً ما يكون طارئاً لاسيما عند تعرض البلاد لهجوم الأعداء، مثلما حدث في شعبان عام (٨٢١هـ/١٤١٨م) عندما هجم قرا يوسف^(١) على بلاد الشام، وأصدر المجلس فتوى بمساوئه ووجوب قتاله^(٢)، وكذلك عند وقوع فتنة في البلاد كما حدث في (المحرم عام ٩٠٧هـ/١٥٠١م) عندما ثار المماليك على السلطان قانصوه الغوري بسبب عدم صرف نفقتهم^(٣).

وقد يدعى المجلس للانعقاد لمناقشة موضوعات غير طارئة، مثل: المجلس الذي عقد في ذي القعدة عام (٨٠١هـ/١٣٩٩م) لمناقشة تركة الظاهر برقوق^(٤)، والمجلس الذي عقد في رجب عام (٨٣٦هـ/١٤٢٨م) لمناقشة أمر كسوة الكعبة وتطبيق شروط الواقف عليها^(٥)، وكذلك المجلس الذي عقد في رجب عام (٨٣٦هـ/١٤٢٨م) لمناقشة إبطال دوران الحمل^(٦)، وأيضاً المجلس الذي عقد في رجب عام (٨٧٤هـ/١٤٧٠م) لمناقشة أمر إيوان المدرسة السيفية^(٧) بعد الاستيلاء عليه وفصله عنها^(٨)، وأيضاً المجلس الديني الذي عقد في ذي القعدة عام (٩٠٧هـ/١٥٠٢م) لمناقشة مشيخة المدرسة المؤيدية^(٩).

ونلاحظ أن معظم موضوعات المجالس غير الطارئة مجالس دينية، أي أنه كان من الممكن ترك هذه الموضوعات إلى المجالس العادية التي كانت تعقد في أول كل شهر عربي، ولكن ذلك لم يحدث.

-
- (١) هو: قرا يوسف بن قرا محمد بن بريم، توفي في ذي القعدة عام (٨٢٣هـ/١٤٢٠م). (انظر: ابن حجر: إنباء ٣ / ٢٣١، المعنى: عقد الجمان ص ٣٩٢، الصيرفي: نزهة ٢ / ٤٨٤).
 - (٢) ابن حجر: إنباء ج ٣ ص ١٦٨، المقرئ: ج ٤ ق ١ ص ٤٥٩، ابن تغري بردي: النجوم ج ١٤ ص ٦٨.
 - (٣) ابن الحمصي: حوادث الزمان ج ٢ ص ١٣١.
 - (٤) ابن حجر: إنباء ج ٢ ص ٥٣، المقرئ: السلوك ج ٣ ق ٣ ص ٩٦٩، ابن تغري بردي ج ١٢ ص ١٧٨.
 - (٥) ابن حجر: السابق ج ٣ ص ٢٠٠.
 - (٦) ابن حجر: السابق ص ٤٠٢، السخاوي: الضوء اللامع ج ٩ ص ٢٩٢.
 - (٧) أنشأها طفتكين بن أيوب أخو صلاح الدين وهي بالقاهرة. (انظر: المقرئ: الخطط ج ٤ ص ١٩٩).
 - (٨) الصيرفي: إنباء ص ٣٨٦.
 - (٩) ابن الحمصي: حوادث الزمان ج ٢ ص ١٥١.

أما المجالس التي كانت تعقد في أوائل الشهور العربية فلم تكن تحدد موضوعاتها، فإذا كان لدى السلطان موضوع ما عرضه على القضاة، مثلما حدث في (ربيع الآخر عام ٨٥٨هـ/ ١٤٥٤م) عندما طلع القضاة إلى القلعة، فعاتبهم السلطان لأخذهم المتخاصمين من عند الحكام السياسيين (الأمراء) ^(١) للحكم بينهم .

وأيضاً في (ربيع الآخر عام ٨٧٣هـ/ ١٤٦٧م) عندما صعد القضاة للتهنئة بالشهر عرض عليهم السلطان قطع مرتبات الجنود المتقاعدين من الجند ونساء الجنود الذين توفوا؛ بسبب قلة الأموال بالديوان، وانفض المجلس بدون الوصول إلى قرار في ذلك ^(٢)، وكذلك في (ذي الحجة عام ٩٠٤هـ/ ١٤٩٩م) عرض السلطان على القضاة أمر نفي بعض الأمراء وإعادة آخرين من منفيهم ^(٣) .

وكثيراً ما كان القضاة يصعدون في أول الشهر ولا يتم طرح أي موضوع للمناقشة مثلما حدث في (غرة رجب ٨٧٤هـ/ ١٤٧٠م) مع وجود الغلاء ^(٤)، ومثل ذلك حدث في ربيع الأول، وجمادى الأولى، وجمادى الآخرة عام (٩٠٥هـ/ ١٤٩٩-١٥٠٠م) ^(٥)، وقد يكون السبب في ذلك عدم رغبة السلطان في عرض أمر ما للمناقشة، أو عدم إثارة القضاة أي موضوع يهم الشعب .

أما عن طرق عرض الموضوعات أثناء انعقاد المجالس فأحياناً كان السلطان يعرض الموضوع بنفسه على أعضاء المجلس، كما حدث في المجلس الذي عقد عام (٧٣٨هـ/ ١٣٣٧م) حين عرض السلطان الناصر محمد على أعضاء المجلس ترشيح أحد الفقهاء لتوليته منصب قاضي قضاة الشافعية ^(٦)، واستقروا على تولية "عز الدين بن جماعة" ^(٧)، وكذلك ما حدث في المجلس الذي عقد في محرم عام (٩٠٧هـ/ ١٥٠١م) عندما عرض السلطان الغوري على أعضاء المجلس ثورة المماليك عليه بسبب عدم صرف نفقاتهم ^(٨) .

(١) البقاعي : إظهار العصر قسم ٢ ص ٢٩ .

(٢) الصيرفي : إنباء الهصر ص ٣٤، ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ١٨ .

(٣) ابن الحمصي : حوادث الزمان ج ٢ ص ٧٨ .

(٤) الصيرفي : إنباء الهصر ص ١٥٨ .

(٥) ابن الحمصي : حوادث الزمان ص ٨٢، ٨٨، ٩٠ .

(٦) علي بن أحمد الحريري : تاريخ الحريري ج ٢ ق ٥٠ .

(٧) توفى بمكة في جمادى الآخرة عام (٧٦٧هـ) (انظر : ابن حجر : الدرر ج ٢ ص ٤٨٩) .

(٨) ابن الحمصي : حوادث الزمان ج ٢ ص ١٣١ .

وأحياناً كان السلطان يعرض الرأى على المجلس بصيغة السؤال خاصة فى المجالس الدينية، مثل المجلس الذى عقد عام (٧٢٠هـ/١٣٢٠م)، وسئل فيه السلطان عن الحكم فىمن يتناول على الأنبياء بسوء^(١)، وكذلك فى المجلس الذى عقد فى رمضان عام (٨١٩هـ/١٤١٦م) عندما سأل السلطان القضية عن حكم الشرع فىمن يزعم أنه يصعد إلى السماء ويشاهد الله سبحانه وتعالى، وأيضاً فى المجلس الذى عقد فى رجب عام (٨٣٢هـ/١٤١٩م) عندما سأل السلطان القضية فى حكم تزيين كسوة الكعبة المشرفة بالذهب^(٢).

وغالباً ما كان يقوم كاتب السر أو المشير بعرض الموضوع على المجلس بلسان السلطان، وحدث مثل ذلك فى (رمضان عام ٧٨٤هـ/١٣٨٢م)^(٣) وفى (رمضان عام ٨٠١هـ/١٣٩٩م)^(٤)، وفى (شعبان عام ٨١٥هـ/١٤١٢م)^(٥)، وفى رمضان عام (٨٤٣هـ/١٤٤٠م)^(٦)، وفى (ذى القعدة عام ٨٧٢هـ/١٤٦٧م)^(٧)، وفى (المحرم عام ٩٠٣هـ/١٤٩٧م)^(٨).

وأحياناً كان الأمراء هم الذين يعرضون الموضوع على السلطان، مثلما حدث فى المجلس الذى عقد فى (صفر عام ٧٤٠هـ/١٣٣٩م)، وعرض الأمراء على السلطان فساد ناظر الخاص شرف الدين عبد الوهاب ابن التاج فضل الله المعروف بالنشو، وضرورة التخلص منه وبالفعل تمت معاقبته حتى الموت^(٩)، وحدث مثل ذلك فى المجلس الذى عقد فى ذى الحجة عام (٧٨٠هـ/١٣٧٨م)، وعرض فيه الأمراء على السلطان إلغاء نظام الأوقاف من أرض مصر، واستغلال ريعها فى الصرف على الجيش وتسليحه، ولكن القضية لم يوافقوا على ذلك^(١٠).

ويتجلى لنا مما سبق أن برنامج المجالس الطارئة كان محدداً بموضوع واحد يدعى المجلس من أجل المناقشة فيه، وكان الأعضاء على علم بهذا الموضوع الذى سيعرض عليهم قبل انعقاد المجلس. أما فى المجالس العادية التى كانت تعقد فى أوائل الشهور العربية فلم

(١) الفيومى : نثر الجمان ج ٣ ق ١٢٩ .

(٢) ابن حجر : إنباء ج ٣ ص ٩٩ ، ص ٢٠٠ .

(٣) المقرئى : السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٤٧٦ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١١ ص ٢٢١ ، ابن إياس : بدائع ج ١ ق ٢ ص ٣٠٩ .

(٤) المقرئى : السلوك ج ٣ ق ٣ ص ٩٧١ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٢ ص ١٧٩ ، ابن إياس : بدائع ج ١ ق ٢ ص ٥٤٧ .

(٥) ابن حجر : إنباء ج ٢ ص ٥١٦ ، العيني : السيف المهند ص ٣٥ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٣ ص ١٤٦ .

(٦) ابن حجر : إنباء ج ٤ ص ١٤٤ ، المقرئى : السلوك ج ٤ ق ٣ ص ١١٨٢ ، الصيرفى : نزهة ج ٤ ص ١٨٩ .

(٧) عبد الباسط الحنفى : الروض الباسم ج ٤ ق ١٨٣ ، ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ٣٢٤ .

(٨) ابن الحمصى : حوادث الزمان ج ٢ ص ١٦ .

(٩) المقرئى : السلوك ج ٢ ق ٢ ص ٤٨٥ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ٩ ص ١٤١ ، ٣٢٣ .

(١٠) ابن حجر : إنباء الفرج ج ١ ص ١٧٨ ، ١٧٩ ، المقرئى : السلوك ج ٣ ق ١ ص ٣٤٥ .

يكن هناك موضوع محدد، بل يعرض السلطان على الأعضاء الموضوع الذى يشغله ليأخذ رأيهم، وغالبًا كان الأعضاء لا يعلمون بهذا الموضوع، وقد لا تعرض فيه موضوعات ويختتم المجلس دون مناقشة شىء .

أما عن طريقة عرض الموضوع على أعضاء المجالس : فالغالب أن كاتب السر أو المشير هو الذى يقوم بعرض الموضوع متحدثًا بلسان السلطان مع وجوده بالمجلس، وأحيانًا كان يقوم السلطان بعرض الموضوع بنفسه على الأعضاء خاصة فى المجالس الدينية التى كانت غالبًا ما تأخذ شكل الاستفهام من السلطان للقضاة عن حكم الشرع فى موضوع ما، وأحيانًا كان الأمراء هم الذين يقومون بعرض الموضوع على المجلس .

هذا عن المجالس التى كان يحضرها السلطان، أما المجالس التى لم يحضرها السلطان فلم تراعى فيها هذه الرسوم، وغالبًا ما يحدث فيها النقاش بين أعضاء المجلس^(١).

أما عن كيفية إعلام قرارات المجالس فقد تعددت طرقها، فمنها : تسجيلها فى محاضر، أو إذاعتها. وفى بعض المجالس كان يتم تسجيل القرارات عن طريق كُتّاب الديوان الذين كان يرأسهم كاتب السر، الذى كان يتولى مهمة عرض محاضر الجلسات على السلطان، وأخذ توقيعه عليها، أو يقوم هو بالتوقيع عليها نيابة عنه، أى كان هناك ما يشبه المضبطة فى العصر الحديث، ويظهر ذلك من خلال تعليق المقرئى على ترجمة أحد العلماء، وهو "الخطيب القزوينى"^(٢) فيذكر عنه أنه كان يوقع على محاضر الجلسات نيابة عن السلطان^(٣)، وأيضًا فى مجالس المنازعات كان يحتفظ الأشخاص بنسخة من محاضر الجلسات التى تُثبت حقوقهم، أى ما يشبه صورة من حكم المحكمة فى العصر الحديث، ووضح ذلك فى المجلس الذى عقد عام (١٤٤٢هـ/١٤٣٨م) فتم تسجيل قراره فى محضر، واحتفظ من ظهر حقهم فيه بمحضر المجلس^(٤)؛ ليكون إثباتًا لحقهم .

ولكن علينا أن نتساءل هل كان هناك أرشيف تحتفظ الدولة فيه بهذه المحاضر ؟ أظن أنه كان هناك ما يشبه ذلك وهو ديوان الإنشاء الذى كان يرأسه كاتب السر، ولكن لم تكن تحتفظ فيه سوى المحاضر الخاصة بأمور الدولة فقط، أما المحاضر الخاصة بالطوائف

(١) ستعرض لذلك بالتفصيل فى الفصل السادس إن شاء الله .

(٢) هو : جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر، توفى بدمشق فى (جمادى الآخرة عام ٧٣٩هـ / ١٣٣٨م) .

(انظر : المقرئى : المقتضى ج٦ ص ١٣٤ ، ابن تغرى بردى ، النهل ج ١٠ ص ١٠٤) .

(٣) المقرئى : المقتضى ج٦ ص ٤١ ، علاء طه : السجون والعقوبات ص ١٣٤ .

(٤) ابن حجر : إنباء ج ٤ ص ١٠٢ .

والأشخاص، فلم تكن تحفظ فيه، وكانت تسلم لأصحابها، فمثلا عندما عقد مجلس لأهل
الذمة عام (٧٥٥هـ / ١٣٥٤م) ألزمت السلطة أهل الذمة بإحضار محضر المجلس الذى عقد
لهم عام (٧٠٠هـ / ١٣٠٠م)، وتم قراءته فى هذا المجلس، وأمر أهل الذمة بالالتزام
مافيه^(١)، ونستفيد من ذلك أن المحضر لم يكن محفوظا فى الأرشيف الخاص بالدولة، إذ لو
كان موجودا بها؛ لتم إحضاره بسهولة، وواضح أن أهل الذمة قد أنكروا وجوده فى
البداية؛ لذا تم إجبارهم على إحضاره.

وهناك طريقة أخرى للإعلام عن قرارات المجالس وهى : إشهار النداء بها فى
الأسواق والشوارع، والمساجد، بعد أن يشهد القضية عليها، ولا يتم تسجيلها، وكان ذلك
يحدث مع قرارات المجالس التى تخص الشعب كله، فمثلا : تم إعلان قرار المجلس الذى
عقد (فى صفر عام ٨٢٩هـ / ١٤٢٥م) عن طريق المنادين الذين كانوا يتجولون فى
الشوارع، وإخبار الناس بها، أى كانوا يقومون بما تقوم به وسائل الإعلام فى العصر
الحديث، وكان هذا القرار هو: اتفاق المجلس على إصدار أمر بإلزام عامة الشعب بالمحافظة
على الصلاة فى أوقاتها، وعدم التكاسل عنها^(٢). وكذلك المجلس الذى عقد فى (ربيع
الآخر عام ٨٧٥هـ / ١٤٧٠م) الذى تقرر فيه إلغاء بعض الضرائب عن الشعب، فقد خرج
المنادون يعلنون عن ذلك بعد أن شهد القضية على هذا القرار حتى يلتزم به الموظفون
المختصون بجمع تلك الضرائب .

* * *

(١) المقرئى : السلوك ج ٢ ق ٣ ص ٩٢٤ : ٩٢٢ .

(٢) ابن إياس : بدائع ج ٢ ص ١٠٣ .

الخلاصة :

كثرت انعقاد مجالس الشورى مع ميلاد الدولة المملوكية، لعدة عوامل هي: وجود فراغ سياسى فى البلاد بعد مقتل توران شاه، وأيضاً شعور الأمراء بالمساواة وعدم تميز أحدهم على الآخر، مما جعلهم لا يتصرفون فى أى أمر من الأمور إلا بعد موافقة معظم الأمراء عليه، وكذلك محاولات البيت الأيوبى بالشام استعادة السلطنة الأيوبية بمصر؛ لذا حرص أمراء المماليك على التماسك والتشاور فيما بينهم لمواجهة ذلك الخطر، ومن هذه العوامل - أيضاً - هجوم التتار على البلاد وشعور المماليك بأنهم لن يستطيعوا التصدي لهم بمفردهم فأشركوا معهم الشعب المصرى فأدخلوا ممثلى الشعب من القضاة وعلماء الدين فى مجلس الشورى، وأيضاً حاجة المماليك لإضفاء الشرعية على حكمهم فنقلوا الخلافة العباسية إلى القاهرة وأصبح الخليفة العباسى عضواً أساسياً فى مجالس الشورى وأيضاً استحداث بعض الوظائف الجديدة فى الدولة المملوكية مثل تعيين قاضى قضاة لكل مذهب من المذاهب الأربعة، وأيضاً استحداث وظيفة كاتب السر فى عهد المنصور قلاوون مما أدى إلى زيادة عدد أعضاء مجالس الشورى، بعد أن كانت المجالس فى بداية الدولة مقتصرة على الأمراء المماليك فقط، ولكن الظروف التى أحاطت ببداية الدولة المملوكية جعلتهم يضمون إلى هذه المجالس علماء الدين الإسلامى، والخليفة العباسى والقضاة الأربعة الذين يمثلون الناحية الشرعية والشعب المصرى فى هذه المجالس، وكان لذلك أثر فى إثراء هذه المجالس بالحوار والمناقشة .

كانت تعقد المجالس بعد توجيه الدعوة أو الأمر لعقدتها، وكان هذا الأمر يصدر عن السلطان إذا كان قوى الشخصية متحكماً فى أمور المملكة فى مجلس الشورى، أو كان يصدره نظام الملك إذا كان السلطان صغير السن، أو الأتابك الذى كان يسيطر على الأمور إذا كان السلطان ضعيفاً، وغير محنك فى إدارة أمور البلاد، وأحياناً كان يقوم الأمراء بدعوة المجلس للانعقاد ولكن فى الظروف الطارئة كخلو منصب السلطنة، أو كان السلطان ضعيف الشخصية، أو عجزه عن تدبير الأمور بسبب مرضه أما الخليفة العباسى فكان نادراً ما يدعو المجلس للانعقاد وأحياناً كان بعض أعضاء المجالس من القضاة وعلماء الدين يقومون بالذهاب إلى السلاطين ويتناقشون معهم فى أمور تهم الشعب .

أما عن مواعيد انعقاد المجالس، فكان معظمها فى أوائل الشهور الهجرية، وبخاصة المجالس الدينية، أما غالبية المجالس فلم يكن لها وقت محدد بل كانت تعقد حسب الحاجة أو عند حدوث أمر يستدعى ذلك حسب رؤية السلطان أو الأتابك أو الأمراء .

وكانت معظم المجالس تعقد في قلعة الجبل باعتبارها مقر الحكم في ذلك العصر غير أنه لم تكن هناك قاعة مخصصة لعقد مجالس الشورى، فكان السلطان أو من ينوب عنه من الأمراء يدعون أعضاء المجلس للاجتماع في أى قاعة من القاعات حسب تواجده، وحسبما يروق له، بيد أننا نستطيع أن نجزم بأن ذلك كان يتم في الأحوال العادية، ونقصد بذلك استتباب الأمن وعدم وجود ثورات أو حروب أو فتن وقلقل التى كانت كثيرة في ذلك العصر. أما المجالس التى كانت تعقد خارج مؤسسة الحكم (القلعة) - فى المدارس - مثلاً فكانت لمناقشة موضوعات دينية فقط، وكان أعضاؤها من القضاة والفقهاء فقط، وقد يرأسها السلطان أو ينيب أحداً عنه ولم يكن يحضرها الأمراء إلا نادراً .

أما فى الحالات الطارئة أثناء الفتن والاضطرابات التى كانت تقوم من الأمراء الساعين إلى السلطة، فكانوا يضطرون فى بعض الأوقات إلى عقد المجالس فى أماكن استثنائية، مثل سوق الخيل، أو منازل الأمراء هذا لعدم تمكنهم من القلعة والسيطرة عليها، أما فى حالة استيلائهم على القلعة فإنهم كانوا يعقدون المجالس بها .

أما عن أعضاء المجالس فكان منهم الأمراء أصحاب الوظائف، أو أمراء المشورة الذين كانوا بغير وظيفة، ولكنهم أصحاب شوكة وخبرة، وأيضاً الموظفون من الكتاب، أو الأمراء وكذلك الخليفة وشيخ الإسلام والقضاة الأربعة، وقد بلغ عدد أعضاء المجلس فى المتوسط خمسة وعشرين عضواً فى الدولة المملوكية الأولى، أما فى الثانية فقل عن ذلك وقد يقترب العدد من العشرين، هذا عن الأعضاء الدائمين، أما عن الاستعانة ببعض الشخصيات للاستفادة من خبرتهم فإنهم يخرجون عن العضوية فى المجالس، لأنهم كانوا أشبه بالخبراء الذين يتم انتدابهم فى العصر الحديث لأخذ آرائهم فى موضوع مهنتهم، ولا يعدون من أعضاء المجالس .

وكان للمجلس هيئة خاصة يعقد بها، وكان يتم فى ترتيب ونظام دقيق، وكان للمجالس الطارئة موضوع محدد يعلمه الأعضاء قبل انعقاد المجلس، أما المجالس العادية فلم تكن لها موضوعات محددة، وكان السلطان هو الذى يقوم أحياناً بعرض الموضوع على المجلس، أو يقوم المشير، أو كاتب السر بعرض الموضوع والتحدث بلسان السلطان، وكان للمجالس محضر يسجل بواسطة الكتاب - ما يشبه المضبطة فى العصر الحديث - ويوقع السلطان والقضاة عليه، وكانت قرارات المجالس تعلن عن طريق تسجيلها فى محضر، أو إذاعتها على العامة عن طريق المنادين .

الفصل الثانى

مجالس الشورى السياسية

- مجالس تولية الخلفاء .
- مجالس تولية السلاطين .
- مجالس عزل السلاطين وتولية آخرين .
- مجالس ولاية العهد .
- مجالس الحرب والصلح .
- مجالس التصدى للفتن والاضطرابات الداخلية .
- تأثير المجتمع المصرى وجنود المماليك فى قرارات المجالس السياسية .

مجالس تولية الخلفاء :

كان سلاطين المماليك قد أخذوا على عاتقهم مهمة إحياء الخلافة العباسية ونقلها إلى القاهرة، بعد أن استطاع التتار القضاء عليها باستيلائهم على بغداد عاصمة الخلافة العباسية عام (٦٥٦هـ/١٢٥٨م) وقتلهم الخليفة المستعصم^(١) بالله العباسي وولى عهده^(٢)؛ ولهذا أصبحت مدينة القاهرة مركزاً للعلم والعلماء، بعد أن استطاع جيش المماليك الوقوف أمام زحف التتار وهزيمتهم في عين جالوت عام (٦٥٨هـ/١٢٦٠م)^(٣) بقيادة المظفر قطز، وقد استطاع الظاهر بيبرس إحياء الخلافة العباسية في مصر بعد ثلاث سنوات ونصف من زوالها في بغداد .

وقد فسر بعض الباحثين عمل بيبرس على إحياء الخلافة العباسية بحرصه على مصلحته الشخصية وحسب، فمثلاً يقول بعض الباحثين : إن بيبرس كان يهدف من إقامة الخلافة (تقوية عرشه والقضاء على أطماع منافسيه وجعل حكمه شرعياً)^(٤)، وقد يكون هذا السبب من جملة الأسباب التي دفعته إلى ذلك، ولكن لماذا يستبعدون سبباً آخر أعتقد أنه أولها وأقواها جميعاً وهو أن إحياء الخلافة أو إعادتها كانت مطلباً جماهيرياً للمسلمين بأسرهم في جميع البلاد الإسلامية في ذلك الوقت ؛ خاصة أنهم لم يعتادوا منذ أيام الرسول ﷺ أن يكونوا بلا خليفة، وكانت هذه هي المرة الأولى في تاريخهم التي حدث فيها ذلك.

ولذلك عندما تهيأت الظروف لبيبرس بعد أن ثبت أركان دولته وظهر أحد الأفراد من سلالة بنى العباس، أقام الخلافة العباسية في القاهرة وكانت هذه كما قل أول الخلفاء العباسيين في القاهرة : (منقبة أبي الله إلا أن يخلدها في صحيفة صنعه)^(٥).

أما عن مجالس تولية الخلفاء العباسيين في العصر المملوكي، فكان أولها : المجلس الذي عقد في رجب عام (٦٥٩هـ/١٢٦١م) لإثبات نسب أبي القاسم أحمد، بأنه ابن الخليفة الظاهر العباسي، وفي هذا المجلس نفسه تمت بيعته وأصبح أول الخلفاء العباسيين

(١) هو : عبد الله بن المستنصر بالله آخر الخلفاء العباسيين في العراق، قتله التتار عام (٦٥٦هـ/١٢٥٨م). (انظر : القلقشندي : مآثر الإنافة ج ٢ ص ٨٩، السيوطي : تاريخ الخلفاء ص ٤٦٤) .

(٢) الخالدي : المقصد الرفيع ق ٦٦، ابن أبيك : كنز الدرر ج ٨ ص ٣٦، ابن دقماق : الجواهر الثمين ص ٢٦٣ .

(٣) بيبرس المنصوري : التحفة المملوكية ص ٤٣، ابن دقماق : الجواهر الثمين ص ٢٦٦، العيني : عقد الجمان ج ١ ص ٢٤٣

(٤) انظر : حسن إبراهيم حسن : النظم الإسلامية ص ٩٩، سعيد عاشور : الأيوبيون والمماليك في مصر والشام ص ٢٠٤ .

(٥) العيني عقد الجمان ج ١ ص ٣٠٠، ابن تغري بردي : النجوم ج ٧ ص ١١٣ .

بالقاهرة، وكان هذا المجلس مجلساً عاماً حضره السلطان، والفقهاء، والقضاة، والعلماء، والأمراء والصوفية، وكبار التجار، وشيخ الإسلام "العز بن عبد السلام"، وسائر عظماء الدولة ولقب الخليفة الجديد الإمام أحمد بالمستنصر^(١).

ومن ذلك يتضح لنا أهمية هذا المجلس الذي شهد إحياء الخلافة العباسية بالقاهرة، لأنها أعطت الدولة المملوكية الصفة الشرعية بوجودها، فنالت احترام الجميع لها باعتبارها حامية الخلافة الإسلامية وبذلك ثبتت الممالك أركان دولتهم في مصر والشام. أما المجلس الثاني : فقد عقد بعد مقتل الخليفة "المستنصر" على أيدي التتار أثناء محاولته استرداد بغداد^(٢) في المحرم عام (٦٦١هـ/١٢٦٢م)، وعقد هذا المجلس لإثبات نسب الإمام "أبي العباس أحمد بن الأمير علي ابن المسترشد بالله" إلى العباسيين، وبعد أن تم توثيق نسبه تم مبايعته بالخلافة^(٣)، ولقب بـ "الحاكم بأمر الله"، وهذا يؤكد إصرار المماليك على إقامة الخلافة العباسية مرة أخرى واستمرارها، وأن تكون الدولة المملوكية حاضنة لها وبأن تستمر الخلافة العباسية تحت ظلها.

واستقرت الخلافة العباسية بالقاهرة بمبايعة "الحاكم بأمر الله" الذي احتفظ ببعض الامتيازات التي يستوجبها منصبه، كمبايعته للسلطان وحضور مجالسه، وبالرغم من ذلك

(١) ابن دكين : روضة الأعيان في أخبار مشاهير الزمان ق ١٤٣، أبو الفداء : المختصر ج ٣ ص ٢١٣، العيني : الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر ططر ص ٨٤، ٨٥.

(٢) يتعجب بعض المؤرخين القدامى من إرسال الخليفة لمحاربة التتار بهذا العدد القليل مثل (شافع بن علي : حسن المناقب السرية ص ٩٦)، ويفسر بعض الباحثين المعاصرين ذلك برغبة بيبرس في التخلص من الخليفة لخوفه من التفاف الناس حوله واجتماعهم عليه مما يقلل من نفوذه في السلطنة، وأعتقد أن هذا التفسير بعيد عن الحقيقة وذلك لعدة أسباب أولها : أن الخليفة المستنصر هو الذي ألح على بيبرس في ذهابه إلى بغداد وصمم على ذلك . ثانيها : أن المدة التي قضاها المستنصر في الخلافة أقل من ستة أشهر لم يذكر فيها أن المستنصر حاول أثناءها تقليص نفوذ بيبرس أو القيام بأي عمل محاولاً به السيطرة على الأمور في البلاد . ثالثها : أن المستنصر علم برحيل هولاكو عن بغداد وأنه ترك عليها أحد أمرائه وبعض جنوده فظن المستنصر أنه من اليسير عليه إعادتها وطرده هذه القلة من التتار منها . رابعها : إذا كان بيبرس يريد التخلص من المستنصر - على حد قولهم - فلماذا سعى إلى إقامة خليفة آخر مكانه، وأظن أن بيبرس قد يكون انتابه الخوف من احتمال تمكن المستنصر من القضاء على المغول وإعادة الخلافة مرة ثانية إلى بغداد، ولعل ذلك هو الذي أدى إلى تقاعس بيبرس بعض الشيء عن مساندة الخليفة لاستعادة بغداد (القلقشندي : صبح الأعشى ج ٣ ص ٢٦٣، المقرئ : السلوك ج ١ ص ٤٦٢، العيني : عقد الجمان ج ١ ص ٣٢٨، ابن إياس : بدائع ج ١ ق ١ ص ٣١٦، محمود رزق سليم : عصر سلاطين المماليك ج ١ ق ٢ ص ١٨).

(٣) ابن أبيك : كنز الدرر ج ٨ ص ٣٠٦، الذهبي : تاريخ الإسلام ج ٢ ص ١٨٢، ابن تغري بردي : النجوم ج ٧ ص ١١٩.

لم تتدخل الخلافة الجديدة فى شئون الدولة المملوكية إلا نادراً^(١)، ولم يكن للخلفاء أدنى تأثير على سياسة سلاطين الممالك فى الداخل، أو فى الخارج، وبالنسبة للأمير قد اقتصر على ذلك بل إن سلاطين الممالك قد حددوا إقامتهم، ولم يستطع الخليفة التحرك دون إذن من السلطان أو من ينوب عنه، بل إن السلاطين أمعنوا فى التضييق عليهم حتى إنهم كانوا يختارون لهم موظفيهم^(٢)، ووصل الأمر إلى استحداث وظيفة أمير خليفة كان جل عمله هو مصاحبة الخليفة فى جميع تحركاته، ومراقبته ومنع أى شخص من الاجتماع به؛ خوفاً أن يقر بالعهد بالسلطنة لغير السلطان^(٣)، أو يستطيع الأمراء الثائرون على السلطان جذب الخليفة لهم فيقوى من موقفهم؛ لما للخليفة من تأثير روحى على عامة الشعب.

ونلاحظ أن بعض الباحثين المعاصرين^(٤) قد حملوا حملة شديدة على سلاطين الممالك والخلفاء العباسيين معاً بسبب هذا الوضع، مع أنه ليس بجديد على الخلافة العباسية، فقد كانت فى تلك الحال قبل سقوط بغداد وبخاصة فى فترة النفوذ التركى (٢٣٢-٢٣٤هـ/٨٤٦-٩٤٥م)، إذ كان الخليفة العباسى كالشبح بجانب أمير الأمراء الذى كان صاحب السلطان الفعلى فى تدبير أمور المملكة، وليس للخليفة معه سوى الاسم، وأصبح هو الذى يحدد نخصات الخليفة، وأيضاً كان يقوم بعزل الخلفاء العباسيين فى هذا العصر وتوليبتهم^(٥).

ومنذ أن أصبحت القاهرة مقراً للخلافة العباسية، أصبحت مجالس تولية الخلفاء تعقد بعد صدور مرسوم من السلطان المملوكى بذلك، وكان السلطان فى بعض الأوقات هو المتحكم فى اختيار الخليفة، مثلما فعل الناصر محمد بعد موت الخليفة المستكفى بالله أبو الربيع سليمان^(٦) فى جمادى الأولى عام (٧٤٠هـ/١٣٤٠م)، وكان قد عهد بالخلافة لولده

(١) اليوسفى : نزهة الناظر ص ٨٧، المقرئى : السلوك ج ١ ص ٥٤٠ .

(٢) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ١ ص ٢٣٤ .

(٣) ابن كنان : حدائق الياستين ص ١٣٣ . ابن إياس : بدائع ج ١ ق ٢ ص ٨٢٨ .

(٤) حسن إبراهيم حسن : النظم الإسلامية ص ١٠٢، قاسم عبده قاسم : عصر سلاطين الممالك ص ٩٠ .

(٥) انظر : ابن خلكان : وفيات الأعيان ٥ / ٢٨٨، ابن تغرى بردى : المنهل ١ / ٣٠٨، الدورى : النظم الإسلامية ص ٥٢ .

(٦) هو : سليمان بن أحمد بن الحسين توفى فى عام (٧٤٠هـ/١٣٤٠م) (انظر : القلقشندى : مآثر الإنافة ج ٢ ص ١٣٢،

ابن تغرى بردى : المنهل ج ٦ ص ١٨، السيوطى : تاريخ الخلفاء ج ١ ص ٤٨٤) .

أحمد^(١)، فأمر الناصر بعقد مجلس بالقضلة لتولية الخليفة، وأخبر الأعضاء بأنه لا يريد تولية "أحمد بن المستكفي" الخلافة وإنما يريد أن يقيم "إبراهيم"^(٢) ابن أخى "أحمد بن المستكفي" فرفض القضية ذلك؛ لسوء سيرته، وعدم أهليته للخلافة، ولوجود عهد "المستكفي"^(٣) لولده "أحمد"، فأصر الناصر على موقفه، وبالرغم من استمرار هذا الخلاف لأربعة أشهر، فقد عقد مجلساً آخر فى رمضان عام (٧٤١هـ/١٣٤١م) فرض فيه رأيه وتعلل بأن "إبراهيم" قد تاب عن ذنوبه، وبالفعل تولى "إبراهيم بن محمد بن المستكفي" الخلافة ولقب بالوائق^(٤).

وكان سبب تصميم الناصر على ذلك كما يقول "ابن إياس"^(٥): (لما فى نفسه^(٦) من الخليفة المستكفي)، وهذا يدل على أن الكلمة العليا لاختيار الخلفاء كانت للسلطين إذا توفرت لهم قوة الشخصية، والسيطرة على الأمور كـ "الناصر محمد" فى سلطنته الثالثة، ولم يستطع القضية فرض رأيهم، وكذلك الأمراء المماليك لم يوافقوا على ذلك، ولكنهم لم يجابهوا الناصر بهذا الأمر فانتظروا حتى توفى الناصر؛ فعقدوا مجلساً فى ذى الحجة عام (٧٤١هـ/١٣٤١م)، لمناقشة من يستحق الخلافة، وبعد مناقشات انتهوا إلى أن "أحمد بن المستكفي" هو أحق بها من غيره لعهد أبيه له فخلعوا "الوائق إبراهيم" وبايعوا

(١) هو: الحاكم بأمر الله العباسى أحمد بن سليمان بن أحمد بن محمد ابن الخليفة المستكفي بالله أبى الربيع سليمان مات بالطاعون عام (٧٥٣هـ/١٣٥٢م). (انظر: القلقشندي: مآثر الإنافة ج ٢ ص ١٤٥، السيوطي: تاريخ الخلفاء ص ٤٩٠)
(٢) هو: الوائق بالله إبراهيم بن محمد بن أحمد بن أبى المجد العباسى بن المستمك. (انظر: السيوطي: تاريخ الخلفاء ص ٤٨٨).

(٣) يذكر القلقشندي: أن أحمد تولى الخلافة بهذا العهد وأن الناصر خلعه من الخلافة وولى الوائق، ويبدو أن القلقشندي قد ذكر ذلك باعتبار وجوب تنفيذ ذلك العهد وأنه أصبح خليفة به، ولكن فى الواقع لم يتول أحمد الخلافة ولم يعقد مجلساً لتوليته إذ كان لابد من موافقة القضاة على ذلك؛ والدليل على ذلك أن الخطباء فى المساجد ظلوا أربعة أشهر فترة الخلاف بين الناصر والقضاة لا يذكرون اسم الخليفة فى خطبهم. (انظر: الحريرى: تاريخه ق ٦٦، القلقشندي: صبح الأعشى ج ٣ ص ٢٦٥، ابن تغرى بردى: النجوم ج ٩ ص ١٥١).

(٤) الحريرى: تاريخه ق ٦٦، القلقشندي: مآثر الإنافة ج ٢ ص ١٤٥، المقرئى: المقفى ج ١ ص ٢٨٩.

(٥) ابن تغرى بردى: النجوم ج ١ ص ٢٩١، ابن إياس: بدائع ج ١ ق ١ ص ٤٧٤.

(٦) يذكر بعض المؤرخين أن تغير الناصر على المستكفي كان ليله مع بيبرس الجاشنكير ضده وقام بتقليده السلطنة عندما عزل الناصر نفسه وذهب إلى الكرك، وأيضاً هناك سبب آخر يذكره ابن حجر وهو أن الخليفة المستكفي قد استدعى الناصر لحضور مجلس قضائى لمناقشة دعوى قضائية ضده فغضب الناصر من ذلك واعتقله. (انظر: ابن حجر الدرر ج ٢ ص ٢٧٩، ابن تغرى بردى: النجوم ج ٩ ص ٣٢٢، ج ١٠ ص ٢٩١).

"الحاكم بأمر الله أحمد بن المستكفي"^(١) بالخلافة، وبذلك عاد الحق لأصحابه ولكن بعد وفاة الناصر، ولم يستطع الأمراء تنفيذ ذلك إلا بعد وفاته ؛ لقوة شخصيته وقوة تحكمه فى الأمور، ويدل - أيضاً - على وضوح القضية لرأى الناصر، وضعف الخلفاء العباسيين فى ظل دولة المماليك .

وهناك مثل آخر يدل على تحكم السلاطين، وأمراء المماليك فى اختيار الخليفة وعزله وتوليته حسب هواهم، ففى عهد السلطان "المنصور على بن الأشرف شعبان" كان الذى يدبر أمور المملكة الأتابك "أينبك البدرى"^(٢) جرت بينه وبين "الخليفة المتوكل على الله" بعض الخلافات^(٣) أدت إلى ظهور كراهية شديدة بينهما ؛ فما كان من الأتابك "أينبك" إلا أن خلع الخليفة "المتوكل" بالقوة عام (٧٧٩هـ/١٣٧٧م) وأقام مكانه "زكريا"^(٤) بن إبراهيم الواصل بالله"، ولقبه بالمعتصم^(٥) . ولكن الأمراء لم يوافقوا على هذا التغيير، ولم يبايعوا الخليفة الجديد، فلم يبايع الناس ؛ فاضطر الأتابك "أينبك" إلى إعادة "المتوكل" بعد خمسة عشر يوماً^(٦) . وأعتقد أن اعتراض الأمراء فى هذه المرة، وتصميمهم على الرفض، وعدم المبايعه لم يكن لأجل الخليفة "المتوكل"، أو لأنه الخليفة الشرعى، ولكنهم كانوا يعلمون أن هذه الخطوة من "أينبك" بداية للاستيلاء على السلطنة، ولذا صمموا على عدم مبايعتهم لزكريا ؛ حتى يفسدوا عليه خطه.

وخُلع الخليفة "المتوكل" من الخلافة للمرة الثانية فى عهد السلطان "برقوق" فى رجب عام (٧٨٥هـ/١٣٨٣م)، وكان سبب خلعه فى هذه المرة بعد أن علم برقوق بأن المتوكل يريد أن يستولى على السلطنة، ويستبد بالملك دونه، وأنه يرأسل الأمراء والعربان بذلك

(١) مؤلف مجهول : رسالة فى تاريخ سلاطين المماليك ص ٢٢٥ ، القلقشندي : مآثر الإنافة ج ٢ ص ١٤٥ .

(٢) أينبك بن عبد الله البدرى ، توفى فى المحرم عام (٧٨٠هـ/١٣٧٨م) . (انظر : ابن تغرى بردى : المنهل ج ٣ ص ٢٢١)

(٣) هذه الخلافات هى : أن الخليفة المتوكل رفض طلب أينبك بعزل السلطان الأشرف شعبان وتعيين أحمد بن يلبغا بدلاً منه وقال المتوكل : (أنا ما أعزل ملكاً ابن ملك وأولى ابن أمير) . (ابن حجر : إنباء ج ١ ص ١٥١) .

(٤) هو : زكريا بن الواصل بالله إبراهيم . (انظر : القلقشندي : مآثر الإنافة ج ٢ ص ١٨٠ ، السيوطى : تاريخ الخلفاء ج ١ ص ٥٠٣) .

(٥) القلقشندي : مآثر الإنافة ج ٢ ص ١٨٠ ، ابن حجر : إنباء ج ١ ص ١٥١ ، السيوطى : تاريخ الخلفاء ج ١ ص ٥٠٣ .

(٦) القلقشندي : صبح الأعشى ج ٣ ص ٢٦٢ ، مآثر الإنافة ج ٢ ص ١٨١ ، ابن حجر : إنباء ج ١ ص ١٥١ .

وأنه يدبر مؤامرة لاغتياله^(١)، فعقد "برقوق" تحقيقاً حول هذه المؤامرة، ولكن "المتوكل" أنكر ذلك على الرغم من أن شخصين اعترفا بصحة ذلك، ونعتقد أن هناك بعض المبالغة في هذه الحادثة، إذ إننا نستبعد أن يكون المتوكل هو المدبر لها فقد يكون أحد أطرافها، ونستبعد - أيضاً - طمع "المتوكل" في السلطنة؛ لأنه يعلم جيداً أن أمراء المماليك لن يوافقوا على ذلك، فمن المحتمل أنه أراد إعادة "حاجي" مرة أخرى لأنه عزل بغير حق، وعموماً فقد استغل "برقوق" هذه الحادثة، وأراد أن يتخلص من "المتوكل" بقتله؛ فعقد مجلساً من القضاة ليفتوه بقتل الخليفة وأفراد المؤامرة، ولكن القضاة لم يحققوا بغيته فأمر بسجن الخليفة، وعقد مجلساً بالقضاة عرض عليهم فيه خلع "المتوكل" من الخلافة، وتولية "الوائثق"^(٢) بالله عمر ابن الخليفة إبراهيم^(٣) بدلاً منه، فتم له ما أراد، فظل الخليفة الجديد في الخلافة حتى توفي عام (٧٨٨هـ/١٣٨٦م)، فتولى بعده "المعتصم بالله زكريا بن إبراهيم" فظل في الخلافة حتى عام (٧٩١هـ/١٣٨٩م)، فاتجه "برقوق" مرة أخرى إلى الخليفة "المتوكل"؛ فأخرجه من سجنه بعد أن ظل فيه نحو ست سنوات واعتذر إليه وأعادته إلى الخلافة بعد أن خلع منها "المعتصم بالله"، فكانت هذه المرة الثالثة التي يتولى فيها "المتوكل" الخلافة^(٤)، وهذا يؤكد براءة المتوكل من اشتراكه في مؤامرة قتل برقوق.

ولم يعلق أحد من مؤرخي العصر المملوكي على سبب إعادة "برقوق" للمتوكل بعد الاعتذار إليه سوى "السخاوي"^(٥) إذ يقول: (لكون يلبغا الناصري جعل حبس المتوكل من جملة الأسباب المقتضية لخروجه عليه)، وهذا يدل على مدى تحكم "برقوق" في عزل، وتولية الخلفاء العباسيين، فنجد يولى من يشاء، ويعزل من يشاء ويسجن من يشاء، ولم

(١) المقرئى: السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٤٩٤، ابن حجر: إنباء ج ١ ص ٢٧٥، السيوطى: تاريخ الخلفاء ص ٥٠٤.

(٢) هو: الوائثق بالله عمر بن الخليفة الوائثق بالله توفى في شوال عام (٧٨٨هـ/١٣٨٦م)، ويذكر ابن تغرى بردى أن الوائثق بالله تولى الخلافة بعد وفاة المتوكل في رجب عام (٧٨٥هـ/١٣٨٣م)، وهذا غير صحيح لأن المتوكل خلع من الخلافة للمرة الأولى في هذا العام وتولى الخلافة للمرة الثانية عام (٧٩١هـ/١٣٨٩م). (انظر: ابن قاضى شهبه: تاريخه ج ٣ ص ٢٠١،

القلقشندي: مآثر الإنافة ج ٢ ص ٧٧، ابن تغرى بردى: المنهل ج ٨ ص ٢٦٢، السيوطى: تاريخ الخلفاء ص ٥٠٥)

(٣) القلقشندي: مآثر الإنافة ج ٢ ص ١٨٧، المقرئى: السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٤٩٣، ابن حجر إنباء ج ١ ص ٢٧٥.

(٤) المقرئى: السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٥٥٢، ٥٩٥، ابن حجر: إنباء ج ١ ص ٣٢٦، ٣٦٦.

(٥) السخاوي: الضوء ج ٧ ص ١٦٨.

يحرك أحد الخلفاء ساكنًا، وعلى الرغم من ضعفهم وعدم امتلاكهم القوة التي تمكنهم من مجابهة السلاطين المماليك، فإنهم كانوا يستطيعون إجبار سلاطين المماليك على احترامهم بأبسط الوسائل منها: أن يرفضوا تولي هذا المنصب بهذه الطريقة المهينة؛ فيضعوا بذلك الحكام المماليك في مأزق، ولكن تكالبهم على المنصب جعل الحكام المماليك يتلاعبون بهم غير عابئين بمهابة ذلك المنصب، وأيضًا لم نجد أى اعتراض من القضاة، أو الأمراء على هذا التلاعب بالخلفاء. وهكذا نجد مدى تحكم السلاطين والأمراء المماليك فى تولية الخلفاء العباسيين وخلعهم وأنهم كانوا يفرضون رأيهم على مجالس تولية الخلفاء.

وبلغ من درجة تحكم الأمراء المماليك فى الخلفاء العباسيين ما فعلوه بالخليفة "المستعين بالله" إذ تولى السلطنة بمباركتهم بعد أن استطاع الأميران: "المؤيد شيخ"، "ونوروز"^(١) هزيمة "الناصر فرج"، وقتله عام (٨١٥هـ/١٤١٢م)، ولما كانت الكفة راجحة بينهما فقد استقر رأيهما على أن يكون الخليفة "المستعين بالله" هو السلطان؛ وذلك كحل مؤقت حتى يستطيع أحدهما التخلص من الآخر، وكان المستعين يشعر بذلك، ولذا فإنه امتنع فى بداية الأمر، ولكنه قبل بعد أن فرض عليهما عدة شروط^(٢)، منها: أن يحتفظ بمنصب الخلافة إذا خلع من السلطنة، وهذا يدل على أن "المستعين" كان متيقنًا من أن وجوده فى السلطنة لن يدوم، وبالفعل بعد أن استطاع "المؤيد شيخ" تهيئة الأمور، وسيطر على مقاليد الحكم فى البلاد، وساعده على ذلك الخليفة "المستعين" إذ فوض إليه الحكم بالديار المصرية فى جميع الأمور، وأن يولى، ويعزل دون الرجوع إليه، فما كانت مكافأة المؤيد للمستعين على ذلك إلا أنه أمعن فى مضايقته، والتضييق عليه وذلك بأن عين له الأمير "جقمق" ليكون دوادار الخليفة وأسكنه معه بقلعة الجبل، وكان هدف المؤيد من ذلك؛ ألا يتمكن الخليفة من التوقيع على أى أمر أو قرار إلا عن طريق "جقمق"، وأيضًا حتى لا يجتمع أحد مع الخليفة إلا وكان "جقمق" ثالثهما^(٣)، وبالطبع أدى ذلك إلى تضاييق الخليفة وتضجره من هذا الوضع، ولم يكتف "المؤيد" بذلك بل

(١) هو: نوروز بن عبد الله الحافظى قتل فى ربيع الآخر عام (٨١٧هـ/١٤١٤م). (انظر: ابن حجر: إنباء ج ٣ ص ٥٠، العيني: عقد الجمان ص ٢١٦).

(٢) البكرى: عيون الأخبار ق ١٦٠، القلقشندي: صبح الأعشى ج ٣ ص ٢٦٣، الصيرفى: نزهة ج ٢ ص ٣٠٦.

(٣) المقرئى: السلوك ج ٤ ق ١ ص ٢٣٣، ص ٢٣٤.

عقد مجلساً فى شعبان عام (٨١٥هـ/١٤١٢م) أعلن فيه خلع الخليفة "المستعين" من السلطنة، وعندما أراد "المستعين" العودة إلى منصب الخليفة رفض المؤيد ذلك، وسجنه بالقلعة، وتمادى فى ذلك بأن عقد مجلساً فى ذى الحجة عام (٨١٦هـ/١٤١٣م) خلع فيه "المستعين" من الخلافة، وباع أخاه "داود" بالخلافة، ولقب بالمعتضد^(١) أى أن المؤيد لم ينفذ الشرط الذى اشترطه عليه "المستعين" قبل أن يتولى السلطنة، وذلك خوفاً منه حتى لا يتصل بـ "نوروز"، ويتآمر معه عليه ولذلك سجنه بسجن الإسكندرية^(٢).

ووصل الأمر بالخلفاء العباسيين إلى أنهم لم يستطيعوا عزل السلطان ما لم يوافق الأمراء على ذلك، ويتضح هذا عندما أراد الخليفة "القائم بأمر الله حمزة" خلع "إينال" من السلطنة عام (٨٥٩هـ/١٤٥٥م) عندما قام بعض الأمراء المماليك بالثورة على "إينال"، وموافقة القائم لهم وانضمامه إليهم، وبعد أن استطاع "إينال" القضاء على هذه الثورة توجس الخليفة من "إينال" وتوقع منه السخط والغضب، وعندما استدعاه "إينال" تأكد من عقابه له فأراد أن ينجو من ذلك فخلع الخليفة نفسه من الخلافة، وخلع "إينال" من السلطنة، وهذا ما لم يحدث طوال العصر المملوكى - على حد علمى - أن يخلع الخليفة نفسه من الخلافة، وأعتقد أن الذى جعله يقدم على ذلك أنه تأكد من قيام "إينال" بخلعه وسجنه فأراد أن يقى نفسه من السجن، والتعذيب على الأقل . وأيضاً كان يعتقد - على حد زعمى - أنه بخلعه لـ "إينال" قد يقوى من موقف معارضيه، ويستطيعون الاستيلاء على السلطة؛ فيعيدونه للخلافة مرة أخرى، ولكن لم تنجح هذه المحاولة من جانب الخليفة؛ إذ وجد إينال من يخرج من هذا الموقف الحرج؛ فقام أحد القضاة بإصدار فتوى قلبت الأمور رأساً على عقب، وهو القاضى "صالح الدين البلقينى"^(٣) الذى أفتى السلطان بأن خلع الخليفة ينطبق عليه فقط لأنه خلع نفسه أولاً فأصبح لا يملك خلع سواه^(٤) فثبت بذلك "إينال" فى السلطنة رغم أنف الخليفة.

(١) ابن حجر : إنباء ج ٣ ص ١٥ ، ابن تغرى بردى : المنهل ج ٣ ص ٣٠٣ ، الصيرفى : نزهة ج ٣ ص ٢٠٨ .

(٢) ابن حجر : إنباء ج ٣ ص ٣٧ ، جلال الدين السيوطى : تاريخ الخلفاء ص ٥٠٥ ، ابن إياس : بدائع ج ٢ ص ١٢ .

(٣) هو : صالح بن عمر بن رسلان بن نصير بن صالح قاضى القضاة علم الدين البلقينى توفى عام (٨٦٨هـ/١٤٦٣م) .

(انظر ابن تغرى بردى : المنهل ج ٦ ص ٣٢٧ ، البقاعى : عنوان العنوان ص ١٢٨ ، السخاوى : الضوء ج ٣ ص ٣١٢) .

(٤) ابن تغرى بردى : حوادث ص ٤٥٩ ، النجوم ج ١٦ ص ٩٠ ، السيوطى : تاريخ الخلفاء ص ٥١٣ .

ثم قام "إينل" بعقد مجلس فى رجب عام (١٤٥٥هـ/١٤٥٥م) أقر فيه خلع الخليفة "القائم بأمر الله حمزة" ومبايعة أخيه "المستنجد" بالله يوسف ابن الخليفة المتوكل^(٢)، ولم تفلح محاولات "القائم" فى النجاة من الخلع، واستطاع "إينل" أن يحقق ما أراد. وليس معنى ذلك أن كل مجالس تولية الخلفاء فى العصر المملوكى كانت الكلمة العليا فيها للسلطين والأمراء، فقد عقدت عدة مجالس لتولية الخلفاء، ولم يتدخل سلاطين الممالىك فى اختيار الخليفة، وكان العامل الأساسى فى تولية هؤلاء الخلفاء هو حصولهم على العهد من الخليفة السابق قبل موته مثل تولية الخليفة "المستكفى أبو الربيع سليمان ابن الحاكم بأمر الله"، فقد ولى الخلافة بعهد من أبيه، وعقد مجلساً فى جمادى الأولى عام (٧٠١هـ/١٣٠٢م)، فأقر السلطان والقضاة صحة هذا العهد وأهلية "سليمان" للخلافة^(٣)، أى لم يتدخل أحد فى تعيين الخليفة، واحترم الجميع العهد الذى حصل عليه من الخليفة السابق.

كما عقدت عدة مجالس لتولية الخلفاء، وكانت مجالس تتسم بالإيجابية، وذلك بأنها كانت تختار الشخصية التى تستحق هذا المنصب الجليل، ومن هذه المجالس، مجلس تولية الخليفة "المتوكل على الله محمد بن أبى بكر"^(٤) بن الخليفة المعتضد بالله"، فقد عُقد له مجلس وتولى الخلافة، وكان الامتياز الذى جعله يتولى ذلك المنصب أن أباه قد سجل له عهداً لتوليته الخلافة من بعده، ولذا أقر جميع الأعضاء من القضاة على أحقيته فى هذا المنصب وكان ذلك فى جمادى الآخرة عام (٧١٣هـ/١٣١٢م)^(٥)، وكذلك مجلس تولية الخليفة المستعين بالله "أبى الفضل العباسى" ابن الخليفة "المتوكل على الله محمد" فقد عقد له مجلس تولى فيه الخلافة فى شعبان عام (٨٠٨هـ/١٤٠٧م) وكان أبوه قد عهد له بها قبل موته^(٦).

(١) توفى فى المحرم عام (٨٨٤هـ/١٤٧٩م). (انظر: السيوطى: تاريخ الخلفاء ج ١ ص ٥١٣).

(٢) ابن تفرى بردى: حوادث الدهور ج ١ ص ٤٥٧، ٤٥٩، النجوم ج ١٦ ص ٩٠، ابن إياس بدائع ج ٢ ص ٣٢٨.

(٣) النويرى: نهاية الأرب ج ٣٢ ص ١٨، ابن حبيب: تذكرة النبى ج ١ ص ٢٤٠، ابن أيبك: كنز الدرر ج ٨ ص ٣٠٦.

(٤) توفى فى رجب عام (٨٠٨هـ/١٤٠٥م). (انظر: القلقشندي: مآثر الإنافة ج ٢ ص ١٦٧، السيوطى: تاريخ الخلفاء ص ٥٠١).

(٥) القلقشندي: مآثر الإنافة ج ٢ ص ١٦٣، المقرئى: السلوك ج ٣ ق ١ ص ٧٦، السيوطى: تاريخ الخلفاء ص ٥٠١.

(٦) ابن حجر إنباء ج ٣ ص ٤٤٥، المقرئى: السلوك ج ٤ ق ١ ص ١٤، الصيرفى: نزهة ج ٢ ص ٢١٧.

ونلاحظ أن السلاطين لم يتدخلوا فى تولية هؤلاء الخلفاء، ولعل السبب أن الأمور كانت مستقرة فى عهد هؤلاء السلاطين، من ناحية الخلفاء أو بمعنى آخر أن الخلفاء لم يثيروا أى مشاكل للسلطنة فى هذه الأوقات، ولذلك لم يحاولوا فرض شخص بعينه طالما أن الأمور مستقرة، ويتضح لنا هذا الأمر من خلال المجالس الآتية :

- مجلس تولية الخليفة "المستكفى بالله الثانى أبى الربيع سليمان^(١)" ابن الخليفة المتوكل على الله محمد" فقد عقد فى ربيع الأول عام (٨٤٥هـ / ١٤٤١م)، وتولى فيه الخلافة، ولم يعترض عليه أحد، أو نازعه فيها ؛ لأنه كان معه عهد من أخيه الخليفة "المعتضد بالله"^(٢).

- ومجلس تولية الخليفة "المتوكل على الله الثانى أبى العز عبد العزيز^(٣)" بن يعقوب بن المتوكل على الله محمد"، ببيع بالخلافة فى المحرم عام (٨٨٤هـ / ١٤٧٩م) بعد وفاة عمه الخليفة " المستنجد بالله " بعد أن عهد إليه بالخلافة^(٤)، وأقر القضية هذا العهد، وتولى الخلافة.

ومجلس تولية الخليفة " المستمسك بالله أبى الصبر يعقوب " تولى الخلافة فى المحرم عام (٩٠٣هـ / ١٤٩٧م) بعهد من أبيه له^(٥)، وأقر القضية ذلك، ووافقهم السلطان .
أما آخر الخلفاء العباسيين فى ظل دولة المماليك فقد كان " المتوكل على الله الثالث أبو عبد الله الناصر محمد^(٦) ابن الخليفة المستمسك بالله يعقوب " الذى تولى الخلافة بعد تنازل أبيه له عنها ؛ بحجة ضعف بصره، فكانت هذه هى المرة الأولى التى يتنازل فيها خليفة عن منصبه برضاه لأحد أبنائه فى العصر المملوكى^(٧).

(١) توفى فى المحرم عام (٨٥٥هـ / ١٤٥١م) . (انظر : ابن تغرى بردى : المنهل ج ٦ ص ٥١ ، السيوطى : تاريخ الخلفاء ص ٥١١) .

(٢) ابن حجر : إنباء ج ٤ ص ١٨٩ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٥ ص ٣٤٩ ، السخاوى : التبر المسبوك ج ١ ص ٥٤ .

(٣) توفى عام (٩٠٣هـ / ١٤٩٧م) . (انظر : السخاوى : الضوء ج ٤ ص ٢٣٦ ، السيوطى : تاريخ الخلفاء ص ٥١٤) .

(٤) السيوطى : تاريخ الخلفاء ص ٥١٤ ، ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ٣٧٩ .

(٥) السيوطى : السابق ص ٥١٦ ، ابن إياس : بدائع ج ٥ ص ١٠٤ .

(٦) هو : المتوكل على الله محمد ابن المستمسك بالله يعقوب بن المتوكل تولى الخلافة فى حياة أبيه فى شعبان عام (٩١٤هـ / ١٥٠٨م)، أسر المتوكل فى موقعة مرج دابق، ثم عاد إلى مصر بصحبة السلطان سليم الأول، ثم أخذه معه إلى اسطنبول وعاد فى أواخر حياته إلى مصر ودفن بها . (انظر : ابن إياس : بدائع ج ٤ ص ١٤٠ ، ج ٥ ص ١٠٤ ، ص ١٥٨ ، ١٨٣ .

(٧) السيوطى : تاريخ الخلفاء ص ٥١٦ ، ابن إياس : بدائع ج ٤ ص ١٣٩ .

وهناك من الخلفاء من تولوا الخلافة دون الحصول على عهد من الخليفة السابق فكان المجلس هو الذى يقوم باختيار الخليفة دون تدخل السلطان والأمراء، وكان المجلس يختار الشخصية المناسبة حتى توليه ذلك المنصب مثل الخليفة "المعتضد بالله أبو بكر بن المستكفى" فعقد مجلس بعد وفاة الخليفة الحاكم بأمر الله عام (٧٥٤هـ/١٣٥٣م)، وتم اختيار "المعتضد بالله"^(١)، وأيضاً حدث مثل ذلك مع الخليفة "القائم بأمر الله أبى البقاء حمزة" الذى عقد الظاهر "جقمق" مجلساً لاختيار خليفة بعد موت الخليفة "المستكفى بالله" فى المحرم عام (٨٥٥هـ/١٤٥١م)، ووقع اختيار المجلس على أبى البقاء "حمزة" فتولى الخلافة فى المحرم (٨٥٥هـ/١٤٥١م)^(٢).

ونلاحظ أنه قد حدث فى بعض الأحيان تنافس داخل البيت العباسى على من يتولى الخلافة، والحق أن سلاطين المماليك لم يتدخلوا فى هذا النزاع، فى بعض الحالات، مثل المنازعة التى وقعت بين "إبراهيم ابن أخى الخليفة المستكفى بالله"، وعمه "المستكفى" فقد نازعه على الخلافة لأنه كان أكبر سنّاً من عمه فى جمادى الأولى عام (٧٠١هـ/١٣٠٢م)، ولكن المجلس فضّل "سليمان" لوجود عهد له بالخلافة من أبيه^(٣).

وأيضاً حدث مثل ذلك عام (٩٠٣هـ/١٤٩٧م) فى مجلس مبايعة الخليفة "المستمسك بالله"، فقد قام ابن عمه "خليل" بمنازعته على تولى الخلافة، ولكن السلطان لم يهتم به لوجود عهد مع "المستمسك"^(٤)، وعاود "خليل" هذا الكرة مرة أخرى فى شعبان عام (٩١٤هـ/١٥٠٧م) منتهزاً فرصة إصابة الخليفة "المستمسك" بضعف بصره فأمر السلطان "الغورى" بعقد مجلس فى شعبان عام (٩١٤هـ/١٥٠٧م)؛ لاختيار من يصلح للخلافة^(٥) ففوت الخليفة "المستمسك" الفرصة على ابن عمه "خليل"، وأعلن فى هذا المجلس خلع نفسه من الخلافة، وعهد بها إلى ابنه محمد وأقر المجلس ذلك.

* * *

(١) القلقشندي : مآثر الإنافة ج ٢ ص ١٥٤ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٠ ص ٢٩١ .

(٢) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور ج ١ ص ٢٥٩ ، السيوطى : تاريخ الخلفاء ص ٥١٣ ، نظم العقيان ص ١٠٧ .

(٣) ابن حبيب : تذكرة النبىه ج ٢ ص ٣١٥ ، القلقشندي : مآثر الإنافة ج ٢ ص ١٣٣ ، المقرئى : السلوك ج ٢ ص ٧٢٠ .

(٤) ابن الحمصى : حوادث الزمان ج ٢ ص ١٦ ، ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ٣٨٠ .

(٥) السيوطى : تاريخ الخلفاء ص ٥١٦ ، ابن إياس : بدائع ج ٤ ص ١٤٠ ، ١٣٩ .

مجالس تولية السلاطين :

لقد لعبت مجالس الشورى دوراً مؤثراً عند خلو منصب السلطنة، فكان اختيار السلطان الجديد لا بد أن يتم تنصيبه بعد موافقة مجلس الشورى عليه، ويتضح ذلك بعد مقتل " توران شاه"^(١) عام (٦٤٨هـ / ١٢٥٠م) إذ اجتمع أمراء المماليك البحرية وأعيان الدولة، وأهل المشورة، واتفقوا على تولية " شجر الدر"^(٢) السلطنة، و" عز الدين أيبك " أتابك العسكر^(٣)، وكان لاختيارهم لهاتين الشخصيتين أسباب سبق ذكرها.

وبعد مقتل " المعز أيبك " عام (٦٥٥هـ / ١٢٥٧م) اتفق أمراء الدولة على أن يتولى ابنه " نور الدين " على السلطنة، وأقاموا " قطز " نائباً للسلطنة^(٤)، وكان هذا الاتفاق كحل مؤقت حتى يتسنى لأحد الأمراء المماليك السيطرة على البلاد وعزله وهذا ما قام به " قطز " بعد ذلك .

ولما خلا منصب السلطنة - أيضاً - عام (٦٥٨هـ / ١٢٦٠م) بمقتل " قطز " وهو فى طريق عودته إلى القاهرة ؛ تشاور الأمراء الذين قتلوه فيمن يقيمونه فى السلطنة ؛ وبعد عدة مشاورات اتفقوا على تولية " بيبرس البندقدارى"^(٥) " السلطنة"^(٦).

كما يتضح دور مجلس الشورى فى الفترة من (٦٩٣هـ / ١٢٩٤م) : (٧٠٩هـ / ١٣٠٩م) عندما خلا منصب السلطنة ثلاث مرات: الأولى عام (٦٩٣هـ / ١٢٩٤م) بمقتل الأشرف " خليل " ؛ فاتفق الأمراء على سلطنة أخيه " الناصر محمد"^(٧) للمرة الأولى، ولما خلا

(١) توران شاه ابن الملك الصالح نجم الدين أيوب، استدعاه أمراء المماليك من حصن كيفا بعد موت والده بالمنصورة وملكوه، وبعد أن انتصروا على الصليبيين قتلوه . (انظر : ابن بهادر : فتوح النصر ج ١ ق ٧٢، ابن تغرى بردى : المنهل ج ٤ ص ١٨٤) .

(٢) قتلت عام (٦٥٥هـ / ١٢٥٧م) . (انظر ابن تغرى بردى : المنهل ج ٦ ص ٢٢٠)

(٣) ابن دقماق : نزهة الأنام ق ٨٢، ابن بهادر : فتوح النصر ج ١ ق ٧٣، ابن خلدون : العبر ج ٥ ص ٤٤٤ .

(٤) ابن بهادر : فتوح النصر ج ١ ق ٨٦، الخالدي : المقصد الرفيع ق ٦٦ .

(٥) ابن أيبك : كنز الدرر ج ٨ ص ٦٢، بيبرس المنصورى : زبدة الفكر ج ٩ ص ٥٤، حنفى محمود : الحركات الداخلية ص ١٢٨ رسالة ماجستير آداب القاهرة .

(٦) يعلق ابن بهادر على ذلك قائلاً : إن الأمراء ظلوا مترددين فيمن يولونه عليهم وبقي كل واحد منهم يخشى القتل إذا تولى السلطنة ؛ فإنهم ولوا سلطانين منهم فقُتلا، ثم اتفقوا على تولية بيبرس مع أنه لم يكن يومئذٍ من أكابر الأمراء، ولكنهم أرادوا أن يجربوا فيه، (فتوح النصر ج ١ ق ٨٩) .

(٧) الخالدي : كتاب المقصد الرفيع ق ٦٦، السلامى : مختصر التواريخ ق ٧٠، أبو الفدا : المختصر فى أخبار البشر

المنصب للمرة الثانية عام (٦٩٨هـ / ١٢٩٩م) بعد مقتل "المنصور لاجين"^(١) أجمع رأى الأمراء على سلطنة "الناصر" للمرة الثانية^(٢)، وأعيد للسلطنة، لكن "الناصر محمداً" لما شعر بالضيق من سيطرة الأمير "بيبرس الجاشنكير"، والأمير "سلار" عليه، ومنعه من التصرف فى أمور السلطنة^(٣)؛ خدعهم وتظاهر بأنه يريد الحج عام (٧٠٨هـ / ١٣٠٧م)، ولكنه توجه إلى الكرك^(٤)، وأقام بها وأرسل إلى الأمراء فى مصر بأنه يرغب فى البقاء بالكرك، وأنه تنازل عن حكم مصر^(٥). فلختاروا "بيبرس الجاشنكير" سلطاناً، مما يوضح أنهم كانوا يولونه السلطنة حتى يحكموا سيطرتهم على البلاد من خلاله، ثم يعزلونه ويولون غيره، وهذا ما قام به العادل "كتبغا" عندما عزل الناصر فى المرة الأولى وتولى مكانه وعمل ذلك أيضاً "بيبرس الجاشنكير" عندما عزل الناصر للمرة الثانية وتولى السلطنة بدلاً منه بمباركة وموافقة أعضاء مجلس الشورى من الأمراء والقضاة، والخليفة العباسى؛ وذلك لأنهم كانوا يوافقون على ذلك خضوعاً لمبدأ القوة، وكانوا على قناعة بأن عدم موافقتهم لن يغير من الأمر شيئاً، وإنما سيصبحون من أعداء السلطان الجديد الذى استطاع الوصول للحكم بالقوة؛ ولذلك كانوا يؤثرون السلامة وعدم استجلاب عداوة الحكام المماليك دون فائدة تعود على الشعب المصرى .

وفى جمادى الآخرة عام (٧٥٢هـ / ١٣٥١م) خلا منصب السلطنة عندما خلع "الناصر حسن"^(٦) نفسه؛ احتجاجاً على قبض نائب السلطنة على أربعة من الأمراء المماليك المقربين إليه، وسجنهم . وأعتقد أن النائب قد أقدم على ذلك حفاظاً على منصبه، ولهذا أراد أن يتخلص من هؤلاء الأمراء حتى لا يتقوى بهم السلطان، ويقوم بعزله، وهذا يدل على ضعف السلطان، وأنه لا يستطيع حتى حماية المقربين إليه من

(١) هو: حسام الدين لاجين بن عبد الله المنصورى قُتل عام (٦٩٨هـ / ١٢٩٨م). (انظر: ابن تغرى بردى : المنهل ج ٩ ص ١٦٦) .

(٢) ابن بهادر : فتوح النصر ج ٢ ق ١٩٢، القرمانى : أخبار الدول ج ٢ ص ٢٦٨ .

(٣) الغسانى : المسجد المسبوك حوادث ٧٠٨هـ ق ١٣٠، ابن تغرى بردى : النجوم ج ٨ ص ١٧٠ .

(٤) الكرك : بفتح الكاف وسكون الراء قرية فى جبل لبنان، أما الكرك بفتح الراء فهى قلعة بجوارها. (ياقوت : معجم ج ٤ ص ٤٥٢) .

(٥) ابن شاکر : عيون التواريخ حوادث ٧٠٨هـ، الفيومى : نثر الحمان ج ٣ ق ٨٣، ابن دقماق : الجواهر ص ٣٣٧ .

(٦) هو: حسن بن محمد بن قلاوون قتل فى جمادى الأولى عام (٧٦٢هـ / ١٣٦١م). (انظر: ابن تغرى بردى : المنهل ج ٥ ص ١٢٥) .

الاعتقال؛ فاجتمع الأمراء والقضاة واتفقوا على تولية "الصلاح صالح"^(١) بن الناصر محمد" السلطنة"^(٢) وكان هذا التغيير نتاجاً طبيعياً لتنازع الأمراء على التحكم فى السلطنة؛ ولهذا لم يستمر "الصلاح" طويلاً؛ إذ سرعان ما عُزِلَ وعاد "الناصر حسن" إلى السلطنة مرة أخرى، وهذا يظهر لنا مدى ضعف سلاطين المماليك وتحكم الأمراء فى توليتهم وعزلهم، وبخاصة فى الفترة التى تولى فيها أولاد "الناصر محمد" وأحفاده.

وبعد مقتل "الأشرف شعبان" عام (٧٧٨هـ/١٣٧٧م)، حدثت فتنة بين الأمراء، استطاع مجلس الشورى التصدى لها والقضاء عليها؛ إذ اجتمع المجلس وقرر البيعة"^(٣) للمنصور "على بن الأشرف شعبان"^(٤)، حتى لا يُترك منصب السلطنة خالياً، فتم تنصيبه سلطاناً بدلاً من أبيه.

ولما خلا منصب السلطنة مرة أخرى عام (٧٨٣هـ/١٣٨١م) بعد موت "المنصور على ابن الأشرف شعبان"؛ استدعى الأمير "برقوق" الأمراء وأعضاء المجلس من القضاة - وكان يستطيع إعلان سلطنته فى ذلك الوقت - وعرض عليهم تولية سلطان آخر خلفاً "للمنصور"، وبعد مشاورات بينهم اتفقوا على الشخصية التى كان يريدونها "برقوق" وتوفرت فيها المواصفات التى يرغبها حتى يسهل له عزله فيما بعد، ليتولى السلطنة مكانه، وبالفعل تم تنصيب أخيه "أمير حاجى"^(٥) بن الأشرف شعبان"^(٦).

ولما خلا منصب السلطنة أيضاً عام (٧٩١هـ/١٣٨٩م) بعد الفتنة التى حدثت فى عهد "برقوق" وانتصر عليه "يلبغا بن عبد الله الناصرى"، هرب "برقوق"، فاجتمع عند الناصرى جماعة من الأمراء لتدبير أمرهم وإقامة أحدهم فى السلطنة فمنهم من أشار بسلطنة الناصرى نفسه، ولكنه رفض واستدعى الأمراء وشاورهم فىمن يصلح لهذا الأمر

(١) توفى فى ذى الحجة عام (٧٦١هـ/١٣٦٠م). (انظر: ابن تغرى بردى : المنهل ج ٦ ص ٣٣٠، الشوكانى : البدر الطالع ج ١ ص ٢٨٧).

(٢) ابن كثير : البداية ج ١٤ ص ٢٣٩، ابن حبيب : تذكرة النبى ج ٣ ص ١٤٦، ١٤٧، ابن حجر : الدرر ج ٢ ص ٣٦٠.

(٣) يذكر ابن تغرى بردى أنه تم تنصيب المنصور على سلطاناً فى حياة أبيه، وتم تجديد البيعة له بعد مقتل أبيه بحضور القضاة والخليفة والأمراء. (ابن تغرى بردى : النجوم ج ١١ ص ١٤٨).

(٤) الحسينى : ذيل العبر ج ٢ ص ٤٣٠، ابن حجر : إنباء ج ١ ص ١٢٩، السخاوى وجيز الكلام ج ١ ص ٢٢٤.

(٥) توفى عام (٨١٤هـ/١٤١٢م). (انظر: ابن تغرى بردى : المنهل ٥ / ٤٨، السخاوى : الضوء ٣ / ٨٧).

(٦) الذهبى : العبر ج ٥ ص ٥٦١، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١١ ص ٢٠٧، الصيرفى : نزهة ج ٢ ص ٢٩٥.

حتى استقر الرأي على إقامة الملك "الصلاح حلجى ابن الأشرف شعبان"^(١). وأعتقد أن "يلبغا" لم يرفض تولي السلطنة زهداً في هذا المنصب، ولكنه كان يرى أن أتباع برقوق ما زالوا في مناصبهم، وأنهم لن يتركوه يهنأ بهذا المنصب؛ ولذا فضل أن يعيد "حلجى" مرة أخرى إلى أن يستطيع التخلص من أتباع "برقوق" ويصفو له الأمر، وعندئذ يعزل "حلجى" ويتولى هو السلطنة، ولكن حلمه لم يتحقق إذ استطاع "برقوق" الهروب من سجنه وعاد إلى منصبه مرة ثانية.

وخلا المنصب مرة أخرى عام (٨٠٨هـ/١٤٠٥م) بعد أن اختفى "الناصر فرج" فلجتمع الأمراء وأحضروا الخليفة وتشاوروا فيمن يولونه السلطنة، حتى اتفق رأيهم على سلطنة أخيه "عبد العزيز" فسلطوه ولقبوه بالمنصور^(٢).

وبعد عودة الناصر فرج للسلطنة مرة ثانية تم قتله عام (٨١٥هـ/١٤١٢م) اجتمع رأي الأمراء المماليك المقيمين في الشام ومصر على سلطنة الخليفة "المستعين بالله" لخمود الفتنة فبايعوه^(٣). وكان ذلك مرحلة انتقالية حتى يستطيع الأمير "المؤيد شيخ" تدبير أموره وتسلطه وهو ما حدث فعلاً، وخلا منصب السلطنة بعد مقتل "محمد بن قايتباي" عام (٩٠٤هـ/١٤٩٧م)؛ فوقع الاضطراب فيمن يلي السلطنة، وحدثت مناقشات انتهت بتولية "قانسوه خمسمائة"^(٤).

وخلا المنصب أيضاً عام (٩٠٥هـ = ١٤٩٩/١٥٠٠م) بعد هروب "قانسوه خمسمائة" فتشاور الأمراء واختاروا "جان بلاط"^(٥).

وخلا المنصب أيضاً عام (٩٢٢هـ/١٥١٦م) بمقتل "قانسوه الغورى" فاتفق الأمراء على تولية "طومان باي"^(٦)، وتسلطن بعد تمنعه^(٧)، وألزموه بالسلطنة.

ونلاحظ أن مجلس الشورى كان يحرص في بعض الأوقات على انتقال السلطة دون

(١) ابن حجر : إنباء ج ١ ص ٣٦٨، المقرئى : السلوك ج ٣ ق ٣ ص ٦٢١، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١١ ص ٢٨٩.

(٢) العيني : عقد الجمان ق ٧٢، ابن إياس : جواهر السلوك ق ١٠٦.

(٣) العيني : عقد الجمان ق ١٢٤، المقرئى : السلوك ج ٤ ق ١ ص ٢١٤.

(٤) على بن يوسف بن أحمد البصروى : تاريخ البصروى ص ٢٣٤، ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ٤٠٤.

(٥) ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ٤٣٩، ابن طولون : مفاكهة الخلان ج ١ ص ٢٢٨.

(٦) شُنُق على باب زويلة في ربيع الأول عام (٩٢٣هـ/١٥١٧م) وبهذا انتهت الدولة المملوكية. انظر : ابن إياس : بدائع ١٠٢/٥، ١٧٦.

(٧) ابن إياس : بدائع ج ٥ ص ٨٥، ١٠٣، الحمصى : حوادث الزمان ج ٢ ص ٢٩١.

حدوث اضطرابات وفتن، ولذلك نجده يسرع فى تعيين سلطان جديد إذا شعر بأن المنصب سوف يخلو بسبب مرض السلطان وعجزه عن تدبير السلطنة، فمثلا فى ربيع الأول عام (٨٧٢هـ / ١٤٦٧م) تحقق الأمراء أن السلطان الظاهر خشقدم فى النزاع الأخير؛ واجتمعوا برئاسة الأمير خاير بك^(١) الدوادار الثانى، وحضر جماعة من الأمراء المقدمين وتشاوروا فيمن يلى السلطنة، فاقترح "تمربغا" تولية يلباى السلطنة فوافقه سائر الأمراء على ذلك^(٢)، وكان هذا الاقتراح من "تمربغا" خطوة لتحقيق هدفه فى تولي السلطنة، إذ اختار "يلبغا" لسبيين : الأول أنه بذلك يفوت الفرصة على خاير بك فى تولية السلطنة . والثانى لعلمه بضعف يلباى وعدم مقدرته على تدبير أمور السلطنة؛ مما يسهل له عزله عندما تحين الفرصة كى يعتلى العرش، وهو ما حدث بعد ذلك .

وحدث مثل ذلك أيضاً عام (٩٠١هـ / ١٤٩٦م) عندما اجتمع الأمراء والعساكر والقضاة والخليفة وتكلموا فى خلع الأشرف قايتباى ؛ لأنه كان قد أشرف على الموت، وبايعوا ولده "الناصر محمداً" بالسلطنة عوضاً عن أبيه^(٣).

ونستنتج مما سبق أن مجلس الشورى كان يجتمع عندما يخلو منصب السلطنة نتيجة وفاة السلطان، أو تنازله عن العرش بنفسه أو مرضه، وكان لابد من موافقة المجلس على السلطان الجديد، وإن كانت هذه الموافقة مجرد إجراء روتينى لإضفاء الشرعية على السلطان الجديد.

ونلاحظ أن الكلمة العليا فى المجالس السياسية كانت للأمراء المماليك، الذين كانوا يختارون السلطان الجديد حسب رغبتهم - وكان على باقى أعضاء المجلس من الخليفة والقضاة الموافقة على هذا السلطان دون مناقشة أو حتى إبداء رأيهم ؛ خضوعاً منهم لمبدأ إمارة التغلب والتغلب الأكبر هو الاستيلاء على السلطة والاستحواذ عليها باستخدام كل وسائل القوة المتاحة^(٤). وكان أمراء المماليك هم الذين يملكون وسائل القوة ؛ لذا كانت لهم الكلمة العليا فى اختيار السلطان الجديد، وكان الخلفاء لا يبدون رأيهم فى السلطان المرشح بل كان الخليفة يولى السلطان الذى وافق الأمراء عليه ويتضح ذلك

(١) خاير بك الظاهري خشقدم توفى فى ربيع الآخر عام (٨٧٩هـ / ١٤٧٤م). (انظر : السخاوى : الضوء ج ٣ ص ٢٠٨) .

(٢) ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٦ ص ٣٠٦، ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ٤٠٤، ابن الحمصى : حوادث الزمان ج ٢ ص ٣٣ .

(٣) ابن إياس : بدائع ج ٣، ص ٣٢٤ .

(٤) عبد اللطيف المتدين : إمارة التغلب فى الفكر السياسى الإسلامى ص ١٢٤ .

عندما هرب الأشرف شعبان أثناء وجوده بعقبة أيلة^(١) عرض الأمير طشتمر^(٢) على الخليفة المتوكل أن يتولى السلطنة فرفض الخليفة ذلك وقال له : " بل اختاروا من شئتم وأنا أوليه"^(٣). وتظهر هذه الحادثة مدى ضعف الخلفاء العباسيين بالقاهرة ومدى استسلامهم لسلطين المماليك . وأعتقد أن المتوكل رفض تولى هذا المنصب لتيقنه أن أمراء المماليك لن يتركوه طويلاً في هذا المنصب وأنهم سرعان ما سيقومون بعزله، عندما يستطيع أحد أمرائهم السيطرة على مقاليد الأمور في البلاد، ويتضح لنا من هذه العبارة أيضاً مدى سلبية الخلفاء، وعدم مشاركتهم حتى في اختيار السلاطين، فكانوا يتركون الاختيار لأمراء المماليك ثم يصدقون على هذا الاختيار دون مناقشة منهم أو اعتراض على شخص السلطان الذي اختاروه .

وكذلك كان القضية لا يملكون إلا الموافقة على السلطان الذي اختاره الأمراء، بل كان هؤلاء القضية يتعمدون التأخر عن مجالس الشورى حتى يتفق الأمراء على اختيار السلطان الجديد، مثلما حدث عام (٩٠٦هـ / ١٥٠١م) أثناء انعقاد مجلس الشورى لاختيار سلطان جديد بعد اختفاء السلطان العادل طومان باي ؛ فاختلف الأمراء المماليك - فيما بينهم - على تعيينهم لسلطان جديد ؛ فتعمد قاضيان من أعضاء المجلس التأخر عن موعد حضور المجلس وهما : قاضى القضية الشافعى زين الدين زكريا الأنصارى^(٤) وابن الكركى^(٥) الحنفى حتى يتفق رأى الأمراء على من يولونه السلطنة^(٦). ومع عظم مكانة هذين القاضيين فإنهما فضلاً عن عدم الحضور إلا بعد اتفاق الأمراء على شخصية تتولى منصب السلطنة، ويكون حضورهما المجلس للتصديق على اختيار الأمراء فقط ؛ وذلك لتيقنهما أنه لن يستطيع أحد من غير الأمراء اختيار السلطان الجديد .

(١) أيلة : مدينة بين الفسطاط ومكة على شاطئ البحر الأحمر، وتعد من بلاد الشام وهى مدينة عامرة . (ياقوت : معجم البلدان ج ١ ص ٢٩٢) . .

(٢) هو : طشتمر بن عبد الله المحمدى توفى فى الحرم (٧٧٩هـ / ١٣٧٧م) . (انظر : ابن تغرى بردى : المنهل ج ٦ ص ٣٩٤

(٣) ابن حجر : إنباء ج ٢ ص ٣٤٤ .

(٤) توفى فى ذى الحجة عام (٩٢٦هـ / ١٥٢٠م) . (انظر : ابن إياس : بدائع ج ٥ ص ٣٧٠ ، الغزى : الكواكب السائرة ج ١ ص ١٩٦) .

(٥) هو : إبراهيم بن عبد الرحمن بن محمد توفى فى شعبان عام (٩٢٢هـ) . (انظر : الغزى : الكواكب السائرة ج ١ ص ١١٢ ، العيدروسى : النور السافر ص ١٠١ ، التميمى : الطبقات السنية ج ١ ص ٢٠٤) .

(٦) ابن إياس : بدائع ج ٤ ، ص ٤ ، عدلى أحمد فريد : السلطان قانصوه الغورى وعصره ص ٤٦ ، رسالة ماجستير بكلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ١٩٧٠م .

وهكذا نجد أن الأمراء المماليك هم الذين كانوا يختارون السلطان، وما كان على الخليفة والقضاة الأربعة إلا إقرار هذا الاختيار دون اعتراض أو مناقشة كما سبق أن أوضحنا، ونستطيع الحكم على مجالس تولية السلاطين بأنها كانت مجالس شكلية تعقد لتضفي الشرعية على السلطان الذي يختاره الأمراء.

مجالس عزل السلاطين وتولية آخرين :

كان لمجالس الشورى مواقف حازمة عند تعرض البلاد لأخطار خارجية تستوجب عزل السلطان وتولية آخر يتصف بالقوة والقدرة على مواجهة هذه الأخطار والتصدي لها، وحماية البلاد من شرورها، والحق أن أمراء المماليك كانوا يتعاونون فيما بينهم عند تعرض البلاد لأخطار خارجية إذا استثنينا ما حدث فى أواخر العصر المملوكى من خيانة بعض الأمراء^(١) لقانصوه الغورى أثناء حربه مع السلطان سليم الأول العثمانى .

ففى عام (٦٤٨هـ/١٢٥٠م) حدث تولية وعزل أكثر من مرة تبعاً لتحركات القوى الأيوبية فى الشام، ومحاولتها استعادة الملك الأيوبى الذى انتزعه المماليك، فعندما علم أمراء المماليك باستيلاء الملك الناصر الأيوبى على دمشق؛ اجتمعوا للمشورة واتفقوا على إقامة الأمير عز الدين أيبك الجاشنكير^(٢) سلطاناً؛ رضوخاً لاستنكار الخليفة العباسى والشعب المصرى، وعزلوا شجر الدر من السلطنة^(٣) لأنها إن استمرت فى الحكم سيقع الخلخل فى السلطنة - على حد قولهم - ولا تقدر امرأة أن تقوم بسياسة الملك^(٤) هذا ما تعلل به الأمراء حتى يعزلوا شجر الدر، ولكنى أعتقد أن السبب الرئيس لعزلها، أنهم شعروا بأن بقاءها فى ذلك المنصب سيعرض الدولة الناشئة لعدم التأييد من الخلافة العباسية والشعب المصرى اللذين استنكرا أن تحكم مصر امرأة، فتزوجها المعز أيبك، وتولى السلطنة؛ كسباً لتأييد الخليفة العباسى، والشعب المصرى، خاصة فى هذا الوقت العصيب الذى تتعرض له الدولة لمحاولات الأيوبيين فى بلاد الشام لاستعادة ملكهم فى مصر، فكان من الواجب على أمراء المماليك توحيد صفوفهم لمواجهة هذا الخطر الدايم، وفى الوقت نفسه يكسبون تأييد الخليفة العباسى والشعب المصرى .

(١) مثل : الأمير خاير بك نائب حلب فى عهد الغورى والأمير جان بردى . (للمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع انظر : ابن إياس : بدائع ج ٥ ص ٧٦ ، ص ١٤١ ، ابن زنبيل أحمد الرمال : واقعة السلطان الغورى مع سليم العثمانى ص ٤٠ وما بعدها ، إبراهيم العدوى : مصر والشرق العربى درع الإسلام ص ١٧٧ ، عادل عبد الحافظ حمزة : دور خاير بك المملوكى فى موقعة مرج دابق ص ٢٤١ وما بعدها ، عدلى فريد : السلطان قانصوه الغورى وعصره ص ٢٤١) .

(٢) الجاشنكير : هو الأمير الذى يقوم بتذوق الطعام والشراب قبل السلطان أو الأمير خوفاً أن يفسد فيه سم أو نحوه . (القلقشندى . صبح الأعشى ج ٤ ص ٢١ ، سعيد عاشور : العصر المماليكى ص ٤٠٣) .

(٣) يذكر ابن إياس أن الأمراء المماليك عزلوا شجر الدر عندما استنكر الخليفة العباسى فى بغداد أنهم ولوا السلطة لامرأة (نزهة الأمم ق ١٩٢ ، بدائع ج ١ ق ١ ص ٢٨٧) . وأعتقد أن هذا من ضمن الأسباب التى جعلتهم يعزلون شجر الدر .

(٤) ابن بهادر : فتوح الناصر ج ١ ق ٧٤ ، ابن أيبك : كنز الدرر ج ٨ ص ١٣ ، المقرئى السلوك ج ١ ، ص ٣٦٩ .

وكان هذا التصرف منهم أملاً في أن تقف محاولات البيت الأيوبي في الشام، ولكن ذلك العزل والتولية لم يحقق الغاية منه، فقد وردت الأخبار بعد أيام من تولى المعز السلطنة باستيلاء الملك "المغيث عمر" على الكرك والشوبك وسيطرة "الملك السعيد"^(١) على قلعة الصببية^(٢). فرأى الأمراء اختلاف أهل المملكة وخرجت من تحت سيطرتها عدة بلاد فلجتمعوا واتفقوا على إقامة شخص من بنى أيوب في السلطنة؛ حتى يجتمع الكل على طاعته ويطيعه الملوك من أهله فخلعوا "المعز أيك" من السلطنة بعد خمسة أيام وولوا الملك الأشرف مظفر الدين موسى بن الملك المسعود سلطاناً على البلاد^(٣). وقد نجح هذا الإجراء في تهدئة الأمور فترة، ثم طمع ملوك الشام في الاستيلاء على مصر مرة أخرى، فلجتمعت آراء أمراء المماليك على إقامة المعز أيك سلطاناً وعزل الملك الأشرف^(٤)، وكان هذا القرار صائباً في هذا الوقت؛ ولهذا استطاع المماليك القضاء على أطماع الأيوبيين وهزيمتهم وكان نهايةً لتفكير الأيوبيين في استعادة مصر مرة أخرى.

وعندما تعرضت الديار المصرية لخطر التتار عام (٦٥٧هـ/١٢٥٩م) كان السلطان المنصور على بن المعز أيك في ذلك الوقت صبياً لا يحسن تدبير الأمور - اجتمع مجلس الشورى، وحضره أمراء المماليك، وأعيان العسكر، وبعض القضاة والفقهاء على رأسهم الشيخ عز الدين بن عبد السلام، واتفقوا على أنه لا بد من تولية سلطان يحسن تدبير الأمور لمواجهة التتار^(٥) فعزلوا المنصور وولوا قطز، وبالفعل استطاع قطز مواجهة ذلك الخطر وهزيمة التتار في موقعة عين جالوت، مما يؤكد على أن قرار المجلس بعزل المنصور على وتولية قطز كان قراراً صائباً.

(١) الملك السعيد بن العزيز فخر الدين عثمان بن العادل صاحب قلعة الصببية، تنازل عن قلعه للملك الصالح أيوب وصار في خدمته، وهرب من مصر بعد موته وتوجه إلى قلعة الصببية فسلمها له من كان فيها. (العيني . عقد الجمان ج ١ ص ٣٢).

(٢) ابن أيك كنز الدرر ج ٨ ص ١٣، والصببية : اسم لقلعة بانياس وهي من الحصون المنيعه (المقريزي - السلوك ج ١ ص ٣٢٩ ح ١).

(٣) ابن بهادر : فتوح النصر ج ١ ق ٧٤، ابن سباط : صدق الأخبار ج ١ ص ٣٥٦، المقريزي السلوك ج ١، ص ٣٦٩.

(٤) ابن دقماق : الجوهر الثمين ص ٢٥٧، المقريزي : الخطط ج ٣ ص ٣٨٦، سعيد عاشور : الأيوبيون والمماليك ص ١٨٧.

(٥) ابن بهادر : فتوح النصر ج ١ ق ٨٩، فايد حماد عاشور : العلاقات السياسية بين المماليك والمغول ص ٣٩.

وثمة ملاحظة عجيبة نجدها فى التاريخ المملوكى، وهى أن بعض السلاطين قد قاموا بخلع أنفسهم من السلطنة، عندما شعروا بدنو أجلهم وولوا أحد أبنائهم السلطنة مكانهم، ومن أمثلة ذلك ما حدث عام (٨٦٥هـ/١٤٦١م) فى جمادى الأولى، عندما ظهرت علامات الموت على الأشرف إينل تكلم جماعة من خواصه معه بأن يخلع نفسه من الملك ويولى ولده الأتابكى أحمد^(١) فجابهم على الفور وأحضر الخليفة والقضاة، ثم طلب أرباب الدولة من أهل الحل والعقد، فلما تكامل المجلس دخلوا على السلطان وشهدوا عليه بخلع نفسه وتولية ولده^(٢). ويبدو أن إينل قد أسرع بذلك حتى يطمئن على استمرار منصب السلطنة بيد ولده بعد وفاته، ولكن هيهات فسرعان ما عزل وتولى بعده خشقدم.

وحدث مثل ذلك عام (٨٥٧هـ/١٤٥٣م) فى عهد جقمق فعندما شعر بضعفه نتيجة المرض أمر بحضور الخليفة والقضاة وجميع الأمراء وأهل الحل والعقد، فلما حضروا أخبرهم بتنازله عن السلطنة وتولية ابنه^(٣) عثمان مكانه، وشهد المجلس على ذلك، وفوض الخليفة السلطنة لولده^(٤)؛ معتقداً أن ذلك يحقق الاستقرار لولده فى السلطنة، ولم يتعظ بما حدث لابن إينل بعد وفاة أبيه، وتغلبت عليه عاطفتا حب الجاه والأبوة. ولكننا نجد أن قرارات مجالس تولية السلاطين قد يتحكم فيها بعض الأمراء الكبار من أجل مصالحهم الشخصية كى يصلوا إلى السلطنة دون النظر إلى مصالح البلاد فيعزلون السلطان الشرعى بحجج كثيرة حتى يتولى أحدهم، وذلك مثل العادل كتبغا^(٥) والمنصور لاجين اللذين قاما بعزل الناصر محمد عام (٦٩٤هـ/١٢٩٤م) بحجة صغر سنه^(٦)، مع أن الأمور كانت مستقرة، أو بمعنى آخر كان الأمراء الكبار مثل العادل ولاجين يدبران

(١) هو: أحمد ابن الأشرف إينال، توفى فى صفر عام (٨٩٣هـ/١٤٨٨م). (انظر: السخاوى: الضوء ج ١ ص ٢٤٦).

(٢) ابن تغرى بردى: النجوم ج ١٦ ص ١٥٦، ابن إياس: بدائع ج ٢ ص ٣٦٧.

(٣) يذكر ابن تغرى بردى (أنه خلع نفسه ثم ترك أمر السلطنة لمن يختاره أعضاء المجلس، وذلك لعلمه أنهم لن يعدلوا عن ولده) (انظر النجوم ج ١٥، ص ٤٥٢).

(٤) البقاعى: إظهار العصر ج ١، ص ٢٨٦، السخاوى: وجيز الكلام ج ٢ ص ٦٧٤، ابن إياس: بدائع ج ٢، ص ٢٩٩.

(٥) توفى فى ذى الحجة عام (٧٠٢هـ/١٣٠٣م). (انظر: ابن أبيك: كنز الدرر ج ٩ ص ١٠٩، ابن تغرى بردى: المنهل ج ٩ ص ١١٥).

(٦) النويرى: نهاية الأرب ج ٣١، ص ٢٨٢، محمد عبد العزيز مرزوق: الناصر محمد بن قلاوون ص ١١٤.

أمور السلطنة بانتظام ثم لم تكن هناك أخطار خارجية، أو اضطرابات داخلية تستدعى ذلك العزل^(١) ولكنهما فعلاً ذلك طمعاً فى تولى السلطنة، وهذا ما تم بعد ذلك فقد تسلطن العادل، ومن بعده لاجين .

ونجد أيضاً بعض الأمراء خصوصاً فى عهد أولاد الناصر محمد وأحفاده، كانوا يتحكمون فى خلع السلاطين وتوليّتهم ؛ ليتمكنوا من السيطرة على الدولة وأحوالها ويتيسر لهم إزاحة المنافسين لهم عن مركز صنع القرار^(٢).

فمثلاً فى عام (٧٥٢هـ/١٣٥١م) خلع الأمير طاز^(٣) بن عبد الله الناصرى الناصر حسن وولى " الصالح صالح " مكانه وعندما خرج طاز للصيد عام (٧٥٥هـ/١٣٥٤م) اتفق جمهور الأمراء مع الأمير شيخو^(٤) الناصرى على عزل الصالح وإعادة أخيه الناصر حسن، فعاد وتولى السلطنة للمرة الثانية فى هذا العام^(٥) دون أن يدرى أحدهما لماذا عزل ؟ ولماذا أعيد ؟ وهذا يدل على أن سلاطين هذه الفترة لا حول لهم ولا قوة ؛ لصغر سنهم، وضعف شخصيتهم .

وأيضاً فى عام (٧٨٤هـ/١٣٨٢م) كان أمير حاج سلطاناً، وكان برقوق هو مدبر أمور السلطنة، فشعر بعض أمراء المماليك بأن برقوق يمهّد لنفسه ؛ ليتولى السلطنة ؛ فحاولوا منعه من ذلك بتدبير مؤامرة للتخلص منه، وإزاحته عن موقعه قبل أن يحقق ما يريد، ولكن برقوق علم بما دبّروه ، وقبض عليهم، وعقد مجلساً اتفق فيه على توليته السلطنة بعد عزل أمير حاج^(٦).

(١) على الرغم من حدوث بعض الفتن من جنود المماليك الأشرفية إلا أن ذلك كان بسبب الأمير الشجاعى - قاتل الأشرف خليل - ولكنهم كانوا يقرون بسلطنة الناصر، ونلاحظ أن كتبنا ولاجين لم يعزلا الناصر إلا بعد خمود الفتنة وهدوء الأحوال . (انظر : ابن تغرى بردى : النجوم ج ٨ ، ص ٤٥) .

(٢) انظر : الحسينى : ذيل العبر ص ٢٨٤ ، المقرئى : السلوك ج ٢ ، ق ٣ ، ص ٩٢٩ ، السخاوى : وجيز الكلام ج ١ ص ٣٠ .

(٣) توفى عام (٧٦٣هـ/١٣٦٢م) . (انظر : الصفدى : الوافى ج ١٦ ص ٣٨٣ ، ابن تغرى بردى : المنهل ج ٦ ص ٣٦٢) .

(٤) هو : شيخون بن عبد الله ، توفى عام (٧٥٨هـ/١٣٥٧م) . (انظر : الصفدى : الوافى ١٦ / ٢١١ ، ابن تغرى بردى : المنهل ٦ / ٢٥٧) .

(٥) ابن سباط : صدق الأخبار ج ٢ ص ٧١١ ، المقرئى : السلوك ج ٣ ق ١ ص ٤ ، ابن حجر : الدرر ج ٢ ص ٣٥٠ .

(٦) الذهبى : العبر ص ٥٦٤ ، المقرئى : السلوك ج ٣ ، ق ٢ ، ص ٤٧٤ ، الصيرفى : نزهة ج ١ ص ٣٦ .

كما يظهر تحكم الأمراء فى قرارات المجالس بصورة أوضح أثناء عام (٨١٥هـ/١٤١٢م) فنجد المجلس قد عين الخليفة المستعين بالله فى منصب السلطنة، بعد القبض على الناصر فرج وقتله؛ لكى تهدأ الأمور، ثم بعد أن هدأت جمع المؤيد شيخ^(١) الأمراء وكلمهم فى سلطنته فوافقوه طوعاً وكرهاً^(٢)، وواضح أن المؤيد لم يقدم على هذه الخطوة إلا بعد أن أحكم سيطرته على الأمور فى البلاد خاصة بعد نجاحه فى إبعاد منافسه على السلطنة إلى بلاد الشام وهو الأمير نوروز؛ ولهذا لم يستطع أحد من الأمراء الاعتراض أو الدفاع عن السلطان القائم وهو الخليفة المستعين بالله، فجمع القضية وخلعوا الخليفة وعينوا "المؤيد شيخاً" فى السلطنة^(٣).

وفى عام (٨٤٢هـ/١٤٣٨م)، استدعى جقمق الخليفة والقضاة وأمراء الدولة وعرض الأمير "قرقماس" بأن السلطان "العزیز يوسف بن برسبلى" صغير ولا يصلح لتدبير الأمور، ولا يصلح لهذا إلا الأمير جقمق، واشترط جقمق موافقة الأمراء والجماعة لتولى السلطنة فوافق الجميع على هذا^(٤). وتسلم جقمق؛ ولم يقدم على هذه الخطوة إلا بعد أن مهد الأمور لنفسه؛ ولهذا فإن الشرط الذى اشترطه لتولى السلطنة وهو موافقة مجلس الشورى على سلطنته كان متيقناً من تحقيقه.

وفى بعض الأوقات نجد المجلس بصورته الشرعية استغله أقوى الأمراء لصالحه، وكان المجلس يميل مع الأقوى، فمثلاً بعد انتصار قانصوه خمسمائة على الناصر محمد بن قايتبلى^(٥) فى جمادى الأولى عام (٩٠٢هـ/١٤٩٧م) عقد مجلس بالخليفة، والقضاة، وأربعة عشر أميراً من مقدمى الألف؛ فخلعوا الناصر وولوا قانصوه السلطنة^(٦)، ولكن قبل

(١) توفى عام (٨٢٤هـ/١٤٢١م). (انظر: الصيرفى: نزهة ج ٢ ص ٤٨٨، السخاوى: الضوء ج ٣ ص ٣٠٨)

(٢) يذكر العيني (أن الجميع من كبار الأمراء وأصاغرهم والعلماء والصلحاء والقضاة قد اتفقوا على تولية المؤيد)، ولكنى أعتقد أن هذه مبالغة من العيني لأنه يعلل هذا الإجماع بقوله: (لاحتياج البلاد لسلطان كبير لاضطراب البلاد) فهل كان الخليفة المستعين الذى كان يتولى منصب السلطنة صغير السن؟ أما بالنسبة إلى اضطراب البلاد، فقد هدأت الفتن التى أثارها المؤيد خصوصاً بعد مقتل الناصر فرج وسلطنة المستعين بالله، (العيني: السيف المهند ص ٣٥، عقد الجمان ص ١٤٤).

(٣) المقرئى: السلوك ج ٤ ق ١ ص ٢٤٣، السيد محمد عطا: إقليم الغربية فى عصر الأيوبيين والمماليك ص ٤٧.

(٤) المقرئى: السلوك ج ٤ ق ٣ ص ١٠٨٨، العيني: عقد الجمان ص ٥١١، ابن تغرى بردى: النجوم ج ١٥ ص ٢٥٦.

(٥) قتل فى ربيع الأول عام (٩٠٤هـ/١٤٩٧م) وكان عمره سبع عشرة سنة تقريباً (انظر: العبدروسى: النور السافر ص ٣٨).

(٦) ابن إياس: بدائع ج ١، ص ٣٤٢.

نهاية الشهر استطاع الناصر محمد أن ينتصر على قانصوه، فنجد نفس أعضاء المجلس الذى عزل الناصر وعين قانصوه - يصعدون القلعة للناصر ليهنؤوه بالشهر وبانتصاره، وأعاد الخليفة الناصر محمد بن قايتباى إلى السلطنة بعد أن خلعه منها لمدة ثلاثة أيام وحكم المجلس أيضاً برشه^(١)، وهذا يدل دلالة قاطعة على أن المجلس كان تابعاً للأقوى من الحكام والمسيطر على الأمور.

وفى عام (٩٠٦هـ / ١٥٠٠م) بعد أن استطاع العادل طومان باى^(٢) السيطرة على بلاد الشام وانتصاره على جان بلاط طلع إلى القلعة، والأمراء كلهم فى خدمته، وطلب القضية الأربعة، وجددوا له البيعة ثانية، زيادة على ما بيده من مبايعته بالشام، وأقر الخليفة تلك المبايعة^(٣)، وتعد هذه من النواذر أن يكون الاعتماد على تولية السلطان بمجلس يعقد بالشام من غير الخليفة^(٤)، ثم يقر الخليفة قرار المجلس ومن المفترض أن يحدث عكس ذلك، وهذا يدل على اختلال الأمور فى أواخر العصر المملوكى وتحكم الأقوى فى قرارات المجالس.

ومن الأمور التى تدعو إلى العجب أن المجلس الذى عين " العادل طومان باى " هو الذى خلعه فى العام نفسه (٩٠٦هـ / ١٥٠١م)، ووضح هذا الأمر فى مجالس الشورى فى أواخر العصر المملوكى الجركسى، حيث كانت مجرد مجالس صورية تخضع لرأى أقوى الأمراء، واتضح ذلك فى عام (٩٠٦هـ / ١٥٠١م) عندما اختار الأميران قيت الرجبى^(٥)، ومصرىباى^(٦) قانصوه الغورى لتولى منصب السلطنة، وعلى الرغم من تمنع الغورى ورفضه لهذا المنصب؛ حتى إنه بكى كما يذكر ابن إياس^(٧). وأعتقد أن هذه مبالغة تدل على مدى هروب الأمراء من تولى منصب السلطنة فى أواخر الدولة المملوكية وعدم

(١) ابن إياس : السابق ج ٣، ص ٣٤٤ .

(٢) قتل جمادى الآخرة عام (٩٠٦هـ / ١٥٠٠م) (انظر : ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ٤٦٣، الحنبلى : الشذرات ج ٨ ص ٢٧)

(٣) ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ٤٦٥، ابن الحمصى : حوادث الزمان ج ٢، ص ١١٠، الحنبلى : شذرات ج ٨ ص ٢٧ .

(٤) ابن إياس : بدائع ج ٣، ص ٤٥٣، ابن طولون : مفاكهة الخلان ج ١ ص ٢٣٠ .

(٥) تولى أتابكية المسكر فى عهد قانصوه الغورى سجن فى ذى القعدة عام (٩١٢هـ / ١٥٠٧م). (انظر : السخاوى : الضوء ج ٦ ص ٢٢٦).

(٦) مصرىباى الداوادر قتل عام (٩٠٧هـ / ١٥٠٢م) (انظر : ابن إياس : بدائع ج ٤ ص ٢٧، ابن طولون : مفاكهة الخلان ج ١ ص ٢٤٩) .

(٧) ابن إياس : بدائع ج ٤، ص ٤٥٣ .

استقرار الأمور وكثرة الفتن والمؤامرات بها، ولذا تمتنع الغورى عن تولي السلطنة، لعلمه أنه لن يستطيع أن يهنا بهذا المنصب كثيراً؛ لأنه توقع سرعة عزله أو قتله من الأمراء، وعموماً فقد عُقد المجلس وحضره الخليفة والقضاة وأقروا خلع العادل وسلطنة الغورى^(١)، أى أن المجلس كان مجرد الإقرار على رأى الأمراء فقط، وهذا يدل على أن المجالس السياسية فى هذا الوقت كانت مجالس صورية.

وعلى النقيض من ذلك فإننا قد نجد - أحياناً - دوراً إيجابياً لبعض المجالس السياسية؛ فكان مجلس السلطنة أو المشورة، عندما يرى فساد سلطان من السلاطين، أو سوء أخلاقه، أو عدم حسن تدبيره لأمر السلطنة، يسارع بعزله وتولية آخر مكانه، وبخاصة إذا كان صغير السن، لا يشاور كبار الأمراء فى أمور البلاد، وقد حدث ذلك فى عهد السعيد بركة^(٢) خان ابن الظاهر بيبرس عام (٦٧٨هـ/ ١٢٧٩م) عندما فسدت أحوال الدولة؛ لأنه قرب أصاغر المماليك وأراذلهم، وأبعد كبار الأمراء، وأهمل مشاورتهم، ولما تمالى فى ذلك، وأوشكت البلاد على الانهيار اجتمع المجلس، وأشار المنصور قلاوون على الأمراء بخلعه، وتولية أخيه "العادل بدر الدين سلامش"^(٣)، فوافق الجميع على هذا الرأى^(٤)؛ مما سهل للمنصور قلاوون تولي السلطنة بعد ذلك.

ومع ذلك فإن الأحوال لم تستقم فى عهد العادل إذ قام الأمير شمس الدين سنقر الأشقر^(٥) بتنصيب نفسه سلطاناً بدمشق وجعل مقر ملكه فى بلاد الشام، فاحتلت الأحوال، فلما رأى كبار الأمراء ذلك، خلعوا سلامش وولوا المنصور قلاوون الألفى^(٦) وهذا ما كان يصبو إليه، ولكنه كان ينتظر الوقت المناسب ليقوم بهذه الخطوة، ونلاحظ أن أمراء المماليك كانوا يسيطرون على السلاطين، ويتحكمون فى عزلهم وتولية غيرهم، ولم يكن للقضاة والخلفاء العباسيين دور حقيقى فى هذه المجالس سوى التصديق على رأى الأمراء.

(١) ابن إياس : بدائع ج ٤ ، ص ٤ ، ابن الحمصى : حوادث الزمان ج ٢ ص ١٢٢ ، ابن طولون : مفاكهة الخلان ص ٢٣٧

(٢) هو : محمد بن بيبرس بن عبد الله ، توفى عام (٦٧٨هـ / ١٢٨٠م) . (انظر : الصفدى : الوافى ج ٢ ص ٢٧٤ ، ابن تغرى بردى : المنهل : ج ٩ ص ٣٣٦) .

(٣) توفى عام (٦٩٠هـ / ١٢٩١م) . (انظر : الصفدى : الوافى ج ١٥ ص ٣٢٦ ، ابن تغرى بردى : المنهل ج ٦ ص ١٣) .

(٤) ابن أبيك : كنز الدرر ج ٨ ، ص ٢٨٨ ، درر التيجان ق ٤٧٧ ، ابن عبد الظاهر : تشریف الأيام والعصور ص ٥٦

(٥) قتل عام (٦٩٢هـ / ١٢٩٣م) . (انظر : الصفدى : الوافى ج ١٥ ص ٤٩٠ ، ابن تغرى بردى : المنهل ج ٦ ص ٨٧) .

(٦) ابن أبيك : درر التيجان ق ٤٣٧ ، المقرئى : السلوك ج ١ ، ص ٦٥٨ ، شافع ابن على : الفضل المأثور ص ٥٢ .

وأيضاً قام الأمراء عام (٦٩٥هـ/١٢٩٦م) بخلع السلطان العادل كتبغا، لعدم حرصه على مشورة كبار الأمراء ووقوع الغلاء وفساد ممالكه فخلعوه وولوا المنصور لاجين^(١) الذي كان يخطط لذلك منذ خلع الناصر محمد عام (٦٩٤هـ/١٢٩٤م).

وعندما علم أعضاء مجلس الشورى من الأمراء بسوء أخلاق السلطان الملك المنصور أبو بكر بن الناصر محمد بن قلاوون عام (٧٤٢هـ/١٣٤١م) فقد عرف عنه شربه الخمر؛ فقام الأمراء المماليك بعقد مجلس، وقرر هذا المجلس عزله وصدق الخليفة والقضاة على ذلك وفى نفس هذا المجلس تقرر أن يتولى السلطنة بدلاً منه أخوه الأشرف كجك ابن الناصر محمد^(٢) وأجلس على كرسى المملكة^(٣)، وأعتقد أن هذا التصرف من المجلس كان حفاظاً على هيبة السلطنة التى كان يحرص الأمراء على هيبتها خاصة فى العصر المملوكى البحرى، وأيضاً كان الأمراء هم المتحكمين فى عزله وتولية أخيه، وما كان من القضاة إلا أن صدقوا على قرار الأمراء.

وكذلك خلع مجلس الشورى الناصر أحمد بن الناصر محمد^(٤) عام (٧٤٣هـ/١٣٤٢م) عندما ظهر فساد واحتجابه عن الناس بعد ذهابه إلى الكرك، واستغراقه فى اللهو والشراب، وتركه تدبير الدولة لصغار موظفى الدولة؛ وأجمع القضاة والأمراء على تولية الصالح إسماعيل^(٥) بدلاً منه^(٦). وهذا يدل على حرص المماليك على أن تكون القاهرة مقر السلطنة المملوكية أو نقلها إلى أى مكان آخر، وعدم السماح لأى سلطان بتغيير هذه القاعدة؛ لإدراكهم خطورة نقل مقر السلطنة من القاهرة التى كانت تصطبغ بصبغة تاريخية جعلتها مقراً للحكم لدولة مصر والشام والحجاز فى عصر الفاطميين والأيوبيين ثم المماليك، ولاحتوائها على عدد كبير من المؤسسات العلمية والدينية والتاريخية، ومعظم كبار أمراء المماليك، ولأنها كانت موطن الخلافة العباسية بعد انتقالها من بغداد، فصارت قبلة المسلمين من كل حذب وصوب.

(١) العيني : عقد الجمان ج ٣ ص ٣١٢، الذهبى : تاريخ الإسلام ج ٥٢، ص ٤٩.

(٢) توفى عام (٧٤٦هـ/١٣٤٥م). (انظر : الصفدى : الوافى ج ٢٤ ص ٣٣٠، ابن تغرى بردى : المنهل ج ٩ ص ١٢١).

(٣) الفسائى : المسجد المسبوك حوادث ٧٤٢هـ، ابن سباط : صدق الأخبار ١ / ٣٥١.

(٤) قتل عام (٧٤٥هـ/١٣٤٤م). (انظر : ابن حبيب : تذكرة النبيه ج ٣ ص ١٥، ابن تغرى بردى : المنهل ج ٢ ص ١٥٨).

(٥) هو : إسماعيل بن الناصر محمد، توفى فى ربيع الأول عام (٧٤٦هـ/٣٤٥م). (انظر : الصفدى : الوافى ج ٩ ص ٢١٩).

ابن تغرى بردى : المنهل ج ٢ ص ٤٢٥.

(٦) ابن حبيب : درة الأسلاك ج ٢ ق ٣٣٠، الخالدى : المقصد الرفيع ق ٧٤، ابن قاضى شعبة ج ٢، ص ٢٩٥.

ونجد أن أعضاء المجلس من الأمراء كانوا يقفون أمام أى محاولة للسلطان للتخلص منهم أو تهميش دورهم فى إدارة البلاد فمثلاً اتفق الأمراء على خلع الملك الكامل شعبان بن الناصر محمد^(١) عام (٧٤٧هـ/١٣٤٦م) بسبب تفريقه الأمراء الكبار فى البلاد وتشيتهم وسفك دمائهم، وعدم مشاورتهم فى أمور الدولة ؛ فخلعوه وولوا أخاه المظفر حلاجى^(٢). ومن المفارقات أن المظفر فعل مثل ما فعله أخوه وزاد عليه لهُوه ومجالسته للأوباش^(٣)، وانتهى الأمر بمقتله وتولى الناصر حسن مكانه^(٤) عام (٧٤٨هـ/١٣٤٧م).

وفى عهد المنصور محمد بن المظفر حلاجى بلغ الأمراء عنه من سوء أخلاقه ولهُوه، وإخلاله بالصلوات ما جعلهم يتفقون على خلعه وتولية ابن عمه الأشرف شعبان عام (٧٦٤هـ/١٣٦٣م)^(٥)، على الرغم من أنه لم يكن له من السلطنة سوى الاسم^(٦)، وأعتقد أن هذا يدل على مدى فساد السلاطين من أولاد الناصر محمد وأحفاده مما يؤكد فساد النظام الوراثى للسلطنة ؛ لأنه كان يؤدى إلى صعود بعض الشخصيات التى لا تستحق هذا المنصب، ولا تستطيع تدبير أموره ؛ مما يوحى لنا بأن أمراء المماليك الأقوياء كانوا على صواب فى انتزاع هذا المنصب ممن لا يستحقه، وعلى الرغم من سلبات الصراع على السلطنة فى العصر المملوكى فإنه كان يحمل بين طياته بعض الإيجابيات، منها أنه كان يدفع بعض الدماء الجديدة التى كانت تعيد للدولة حيويتها ونشاطها بين حين وآخر؛ بدليل استمرار الدولة المملوكية ثلاثة قرون، وبعد هذا أمراً عجيباً إذا ما قارناه بالدولة الأيوبية التى التزمت بالنظام الوراثى فى تعاقب سلاطينها ؛ فلم تستمر أكثر من ثمانين^(٧) عاماً فقط .

وأيضاً كان أعضاء المجلس يقومون بعزل بعض السلاطين الصغار ؛ لأنهم كانوا غير قادرين على تدبير أمور السلطنة ؛ مما كان يسهم بشكل كبير فى قيام فتن داخلية، كانت تنتهى غالباً بخلع السلطان الصغير وتولية أحد الأمراء الأقوياء، للحفاظ على البلاد من

(١) توفى عام (٧٤٧هـ/١٣٤٦م) (انظر : ابن حبيب : تذكرة النبى ج ٣ ص ٩٠، ابن تغرى بردى : المنهل ج ٦ ص ٢٥٠) .

(٢) الحسينى : ذيل العبر ص ٢٥٤، المقرئى : السلوك ج ٢، ق ٣، ص ٧٠٨، السخاوى : وجيز الكلام ج ١ ص ٢١ .

(٣) الخالدى : المقصد الرفيع ق ٧٥، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٠ ص ١٥٦، ١٧٤ .

(٤) ابن حبيب : تذكرة النبى ج ٣ ص ١٠٤، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٠ ص ١٧٣، ص ١٨٧ .

(٥) ابن حبيب : تذكرة النبى ج ٣ ص ٢٥١، المقرئى : سلوك ج ٣ ق ١، ص ٨٣، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١١، ص ٦ .

(٦) المقرئى : سلوك ج ٣، ق ١، ص ٦٤ .

(٧) من المعلوم أن الدولة الأيوبية قد قامت فى مصر من عام (٥٦٧ : ٦٤٨ هـ / ١١٧١ : ١٢٥٠ م) .

الانهيار، ومن ذلك ما حدث فى عام (٨٢٥هـ/١٤٢٢م) عندما وقعت فتنة فى عهد محمد بن ططر؛ فاجتمع الخليفة، والقضاة، والأمراء وعزلوه لصغر سنه وعدم تدبيره للأمور وولوا الأشرف برسبى^(١) مكانه^(٢)، فاستطاع برسبى أن يسيطر على الأمور والقضاء على هذه الفتنة.

وفى عام (٨٤٢هـ/١٤٣٨م) اجتمع الخليفة والقضاة، واتفقوا على عزل العزيز يوسف ابن برسبى لعجزه عن تدبير المملكة وتولية الأتابك جقمق^(٣)، وقد أظهر جقمق مهارته فى تدبير أمور البلاد.

وكان أعضاء المجلس يتخذون بعض القرارات التى تجنب البلاد ويلات الحروب والفتن، وبخاصة عندما تصل الأمور إلى حد يصعب فيه استمرار السلطان؛ لكثرة التأثيرين عليه وقوتهم مع ظهور الفساد منه، فمثلاً قام المجلس الذى عقد فى المحرم عام (٨١٥هـ/١٤١٢م) بالخليفة المستعين بالله والقضاة والأمير نوروز والأمير المؤيد شيخ، لعزل الناصر فرج، بعد أن ثبت عندهم فساد أخلاقه؛ فخلعه الخليفة ووافق القضاة على ذلك، واتفقوا على سلطنة الخليفة المستعين بالله^(٤)، وحكم بقتله القاضى محمد بن عمر ابن العديم^(٥) الذى وصفه بعض المؤرخين المعاصرين له بالتهور فى أحكامه^(٦)، وامتنع باقى القضاة من الفتوى بقتله، وكان المؤيد شيخ يسعى لاستصدار هذا الحكم من القضاة بالرغم مما فيه جور؛ لأنه كان خطوة مهمة لوصوله إلى السلطنة بعد ذلك.

وقام مجلس الشورى برئاسة الخليفة القائم بأمر الله حمزة عام (٨٥٧هـ/١٤٥٣م) بخلع عثمان بن جقمق، عندما ظهر منه الفساد بالقبض على الأمراء وتقريبه لصغار المماليك، وعدم تقريبه للعقلاء ومشاورة ذوى التدبير. وأعتقد أن الخليفة - وهو صاحب القرار - قام بعزل عثمان بن جقمق لسببين الأول: أن عثمان قد عامل الخليفة معاملة سيئة؛ ولذا

(١) توفى فى ذى الحجة عام (٨٤١هـ/١٤٣٨م) (انظر: ابن تغرى بردى: المنهل ج ٣ ص ٢٥٥، السخاوى: الضوء ج ٣ ص ٨).

(٢) ابن تغرى بردى: النجوم ج ١٤، ص ٢٣٢، الصيرفى: نزهة ج ٣ ص ٥.

(٣) المينى: عقد الجمان ص ٥١٥، ابن تغرى بردى: المنهل ج ٤ ص ٢٨٣، الصيرفى: نزهة ج ٤، ص ١٨.

(٤) المينى: عقد الجمان ق ١٢٠، ابن تغرى بردى: المنهل ج ١٠ ص ٢٣٩، سعيد عاشور: الأيوبيون والمماليك ص ٢٧٣.

(٥) توفى عام (٨١٩ هـ = ١٤١٦م). (انظر: ابن تغرى بردى: المنهل ج ١٠ ص ٢٣٩، السخاوى: الذيل على رفع الإصر ص ٣٠٣).

(٦) ابن حجر: إنباء ج ٣ ص ١١٩، الصيرفى: نزهة ج ٢ ص ٣٧٣، السخاوى: الذيل على رفع الإصر ص ٣٠٣.

أراد الانتقام منه بعزله . والثاني : أنه رأى ضعف عثمان وقوة إينال وامتنع القضية من حضور المجلس^(١) فى بداية الثورة التى قام بها إينال، وعندما ظهرت بشائر انتصار إينال وتمكنه من هزيمة عثمان بن جقمق ومن معه ذهبوا إليه وحكموا بخلع عثمان وتولية إينال السلطنة . أى أنهم لم يحكموا بخلع عثمان إلا بعد تحققهم من هزيمته وقوة إينال وسيطرته على الأمور.

وكان المجلس يراعى مصالح البلاد فعندما يجد أن السلطان غير قادر على تدبير الأمور أو لا يستعين بأصحاب الخبرة ولا يستشيرهم، ويقرب من لا يعرف عنه خبرة فى تدبير الأمور، ويخالط المفسدين من الأمراء، فكان المجلس يحكم بخلعه ويعين سلطاناً آخر يتوسم فيه القدرة على تدبير الأمور، فمثلاً وقعت عام (٨٦٥هـ / ١٤٦١م) فتن بين الأمراء والسلطان أحمد ابن إينال مما اضطره للهرب، فاجتمع أهل الحل والعقد واتفقوا على عزله وتولية خشقدم ؛ لعدم مشاورته لأهل الحل والعقد وسماعه للمفسدين^(٢)، ومجرد هروب السلطان دليل قاطع على ضعفه وعدم سيطرته على الأمور فى البلاد .

ومن ذلك خلع يلباي فى عام (٨٧٢هـ / ١٤٦٧م) عندما اتضح عدم مقدرته على تدبير الأمور، وتولى تمرىغا السلطنة^(٣) مكانه، ولكنه لم يستمر طويلاً^(٤)، إذ سرعان ما تم خلعته وتولى قايتبای السلطنة^(٥).

(١) ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٦، ص ٣٦، ص ٤٥، ص ٤٦، البقاعى : إظهار العصر ج ١ ص ٣٢٩ .

(٢) ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٦ ص ٢٣٢، ٢٤٠، ابن إياس : بدائع ج ٢ ص ٣٧٨، القرمانى : أخبار الدول ج ٢ ص ٣١٥ .

(٣) ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٦ ص ٣٧٣، القرمانى : أخبار الدول ج ٢ ص ٣١٨ .

(٤) كانت مدة سلطنة تمرىغا شهرين إلا يوماً واحداً .

(٥) ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ٤، الحنبلى : شذرات الذهب ج ٧ ص ٣١٥، القرمانى : أخبار الدول ج ٢ ص ٣١٨ .

مجالس تولية العهد :

كانت مجالس تولية العهد من أهم أنواع مجالس الشورى السياسية التي بدأت نتيجة تطلع معظم سلاطين المماليك إلى تولية العهد لأحد أبنائهم ؛ فنجد المنصور قلاوون فى عام (٦٧٩هـ/١٢٨٠م) عرض على كبار الأمراء الذين كانوا أعضاء فى مجلس الشورى تفويض ولاية العهد لولده الأكبر الصالح على بن قلاوون^(١) فوافقوا على رأيه وبايعوه بذلك^(٢) وكذلك جمع الناصر محمد الأمراء عام (٧٤٠هـ/١٣٤٠م) وأخذ منهم العهد من بعده لولده الأمير أبى بكر^(٣) .

ونستطيع أن نقرر بأن مجالس تولية العهد كانت مجالس صورية، فلم نجد أحداً من أعضاء المجالس يعترض على ولى العهد حتى ولو كان صغير السن أو لا يصلح لهذا المنصب المهم، ولم تحدث أية مناقشات أو خلافات^(٤) على ولى العهد مهما كانت أحواله^(٥)، وكان أعضاء المجلس يوافقون على ولى العهد الذى يرشحه السلطان وغالباً ما يكون أحد أولاده .

فمن أمثلة صغر سن ولى العهد نجد المؤيد شيخاً يعقد مجلساً عام (٨٢٣هـ/١٤٢٠م) بالقضاة والأمراء وأعيان المماليك، وأخذ منهم العهد على أن يكون السلطان بعده هو ولده أحمد بالرغم من أن عمره فى ذلك الوقت لم يكن قد تجاوز سنة وثمانية أشهر^(٦)، وأقر المجلس ذلك ولم يعترض أحد من الأعضاء على صغر سن ولى العهد.

ومن الغريب أن نجد السلطان برقوق يعقد ولاية العهد لأبنائه الثلاثة فرج، وعبد العزيز، وإبراهيم عام (٨٠١هـ/١٣٩٩م) وهم صغار السن فلا يعترض عليه أعضاء المجلس،

(١) توفى فى حياة أبيه فى شعبان عام (٦٨٧هـ/١٢٨٨م) . (انظر : ابن حبيب : تذكرة النبى ١ / ١١٥ ، ابن نغرى بردى : المنهل ٨ / ١٤٤ .

(٢) بىبرس المنصورى : زبدة الفكرة ج ٩ ص ١٨٥ ، ابن دقماق . نزهة الأنام ج ١١ ق ١١١ ، ج ١٣ حوادث عام ٦٧٩ .

(٣) المقرئى : السلوك ج ٢ ق ٢ ص ٤٩٩ ، ابن قاضى شعبة : تاريخه ج ٢ ص ١٣٣ .

(٤) فمثلاً برسباى ولى العهد لابنه البدر الجمالى فكتب العهد وشهد قضاة القضاة عليه وهم ابن حجر الشافعى والعينى الحنفى والبساطى المالكى ومحب الدين البغدادى الحنبلى وسجل ذلك العهد، وهذا المجلس نفسه هو الذى خلع يوسف وولى جقمق السلطنة (العينى : عقد الجمان ق ٢٠) .

(٥) عندما أراد المنصور قلاوون تولية العهد لابنه الأشرف خليل لم يعترض أحد من الأمراء على ذلك بالرغم من كراهبتهم له (السلامى : مختصر التواريخ ق ٦٩) .

(٦) العينى : عقد الجمان ق ١٧٢ ، المقرئى : سلوك ج ٤ ق ١ ص ٥٣٩ ، الصيرفى : نزهة ج ٢ ص ٤٩٤ ، ٤٧٨ .

فتراه يعهد لابنه فرج، ثم لعبد العزيز إذا توفى فرج، ثم لإبراهيم^(١) بعد موت عبد العزيز، وجعل الأتابك أيتمش وصياً عليهم ومديراً لأموارهم^(٢)، ويعد هذا تصرفاً غريباً من برقوق ويبدو أنه قام بذلك أملاً في أن تستقر السلطنة في بيته، كما كانت في أسرة الناصر محمد بن قلاوون، ولكن لم يتحقق له ذلك، إذ تولى ابنه فرج وسط كثير من الفتن والمؤامرات التي انتهت بعزله، ثم تولى أخوه عبد العزيز فترة قصيرة انتهت بعودة فرج مرة ثانية، ولكن ما لبث المؤيد شيخ أن عزله وقتله وتولى مكانه عام (٨١٥هـ = ١٤١٢م).

وأيضاً نجد ططر عام (٨٢٤هـ/١٤٢١م) يعقد مجلساً ولى فيه العهد لابنه محمد، وكان صغيراً أبلاً، وكان لا يشبع ولا يرفع يده من الطعام إلا إذا حُمِلَ الطعام من أمامه، ولا يسمى قبل الأكل ولا يحمله بعده فعلمه الطواشي كيفية ذلك دون جدوى^(٣)، وعلى الرغم من كل ذلك لم يعترض أحد من أعضاء المجلس على توليته بعد وفاة أبيه.

ولكننا قد نرى رغبة أحد السلاطين في تولية ولاية العهد لأحد أولاده، ويعترض على آخر، كما فعل الناصر محمد عندما اعترض على اقتراح أحد الأمراء بتولية العهد لولده الناصر أحمد وقل^(٤): لا ذاك سيع التدبير أنا أعهد لولدى أبي بكر^(٥)، ويبدو أن وجهة نظر الناصر محمد كانت صحيحة في ولده الناصر أحمد؛ ويتضح ذلك عندما ظهر سوء تدبيره بعد توليه السلطنة ومحاولته نقل مقر السلطنة إلى الكرك وانغماسه في اللهو؛ مما أثار الأمراء ضده، وأرسلوا إليه عدة حملات عسكرية، انتهت بهزيمته وخلعه، وتولية أخيه الصالح إسماعيل.

وقد نجد في بعض مجالس تولية العهد أن السلطان لم يكن له أن يبدي رأيه في اختيار ولى العهد، بل كان الأمر في أيدي الأمراء، فمثلاً عندما مرض الصالح إسماعيل بن محمد بن قلاوون عام (٧٤٦هـ/١٣٤٥م) دخل الأمراء عليه وسألوه أن يولى العهد لأحد إخوته، ولكن بعض الأمراء رغب في إقامة أخيه شعبان، وبالرغم من رفض السلطان ونائب

(١) إبراهيم بن برقوق بن أنص نوفي (٨٠٨هـ/١٤٠٥م). (انظر ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٣ ص ٤٧).

(٢) ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٢ ص ١٠٢، ابن إياس : جواهر السلوك ق ٩٢ ب، بدائع ج ١ ق ٢ ص ٥٢٥.

(٣) المقريزى : السلوك ج ٤ ق ٢ ص ٥٨٧، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٤ ص ٢١١، الصيرفى : نزهة ج ٢ ص ٥٠١.

(٤) ابن حجر : الدرر ج ١ ص ٣٥٠، ابن إياس : بدائع ج ١ ق ١ ص ٤٨٦، سعيد عاشور الأيوبيون والمماليك ص ٢٥٣.

(٥) هو : أبو بكر ابن الناصر قتل في صفر عام (٧٤٢هـ/١٣٤١م)، (انظر : ابن حبيب : تذكرة النبى ٣ / ٢٤، ابن حجر : الدرر ١ / ٥٥٢).

السلطنة ذلك، فإن الأمر انتهى بتولية شعبان العهد^(١)، ولم يعتد برأى السلطان أو القضية .

وفى بعض الأحيان عندما يشعر السلطان بالمرض يسرع إلى عقد مجلس ليولى العهد لابنه كما فعل الظاهر ططر عام (٨٢٤هـ/١٤٢١م)^(٢) معتقداً أنه بذلك قد ثبت ابنه فى السلطنة، ولكن الأمراء كانوا يوافقون على ذلك حتى تهدأ الأمور، ويستطيع الأقوى منهم الاستيلاء على السلطة بعد السلطان الصغير. وأحياناً كان يشير بعض المقربين إلى السلطان عليه بتولية العهد لولده فكان يسرع فى تنفيذ هذا الأمر، وكأنه كان ينتظر ذلك ولم يأخذ العبرة والعظة مما حدث لكل من تولى العهد، وبخاصة فى الدولة المملوكية الثانية وبدلاً من حفاظه على ابنه بعيداً عن الصراعات السياسية تتغلب عليه عاطفة حب المنصب، ويسرع إلى توليته من بعده، كما فعل برسباى عام (٨٤١هـ/١٤٣٧م) عندما أشار عليه الأمير جوهر اللالا^(٣) والقاضى عبد الباسط^(٤) بتولية العهد لولده ؛ لمعرفتهما برغبته فى ذلك، تقرباً منه وبولده فيما بعد، فأصدر الأوامر بحضور الخليفة والقضية وعندما تكامل المجلس ولى العهد لابنه يوسف وشهد عليه الخليفة والقضية^(٥)، ولم يعترض أحد منهم على ذلك، فلم يستمر يوسف فى السلطنة أكثر من عام واحد من (٨٤١ : ٨٤٢هـ) = (١٤٣٧ : ١٤٣٨م).

(١) المقرئى : السلوك ج ٢ ص ٧١٢، ابن حجر : الدرر ج ٢ ص ٣٤٢، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٠ ص ٩٤، ص ١١٧ .

(٢) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ٢ ص ٥٨٧، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٤ ص ٢٠٦، الصيرفى : نزهة ج ٢ ص ٥١٦ .

(٣) هو : جوهر بن عبد الله الجلبانى الطواشى الحبشى، كان لالة (مرى) أولاد الأشرف برسباى توفى فى جمادى الأولى عام (٨٤٢هـ/١٤٣٨م) (انظر : ابن تغرى بردى : المنهل ج ٥ ص ٣٦، السخاوى : الضوء ج ٣ ص ٨٤ .

(٤) هو : القاضى زين الدين عبد الباسط بن خليل بن إبراهيم الدمشقى توفى فى شهر شوال عام (٨٥٤هـ/١٤٥٠م) . (انظر : ابن تغرى بردى : المنهل ج ٧ ص ١٣٦، السخاوى : الضوء ج ٤ ص ٢٤) .

(٥) ابن حجر : انباء ج ٤ ص ٧٣، العيى : عقد الجمان ص ٤٩٨، ابن إياس : بدائع ج ٢ ص ١٨٧ .

مجالس الحرب والصلح :

كان مجلس الجيش أو مجلس الحرب من نظم الدولة، وكان يجتمع برئاسة السلطان وأتابك العسكر ويحضره الخليفة وقضاة المذاهب الأربعة والأمراء^(١).

وكان سلاطين المماليك يحرصون على عقد هذا المجلس للتشاور فيما بين كبار رجال الدولة من الأمراء والساسة وعلماء الدين في مسائل الإقدام على الحرب ؛ لجعل إعلان الحرب أمراً مشروعاً قبل الإقدام عليها، أو عند سماعهم بتحريك الأعداء نحو بلادهم، لاتخاذ إجراءات وقائية قوية، تعوق العدو قبل أن يتمكن من الاقتراب من بلادهم، فمثلاً في عام (٦٤٨هـ/١٢٥٠م) اجتمع رأى أمراء المماليك على ضرورة هدم أسوار مدينة دمياط، ومحو آثار المدينة نفسها وتخريبها، عندما علموا بتحريك الملك الناصر يوسف بن الملك العزيز ابن الظاهر غازي بن صلاح الدين الأيوبي بجيشه تجاه مصر لاستعادة ملك الأيوبيين منتهزاً فرصة اختلاف أمراء المماليك حول تولى شجر الدر السلطنة، وامتنع الأمير جمال الدين بن يغمور^(٢) - نائب السلطنة بدمشق - عن الاعتراف بشجر الدر، وامتنع كذلك المماليك القيمرية^(٣)؛ فخاف الأمراء أن يغتنم الصليبيون الفرصة ويستولوا على دمياط^(٤)، لذا عملوا على ارتكاب أخف الضررين وهدموا المدينة وأسوارها، وبنوا مدينة أخرى بالقرب منها بعيداً عن شاطئ البحر المتوسط ؛ حتى لا تكون عرضة لهجوم الصليبيين عليها، وسموها المنشية ؛ لأنها في عرفهم حديثة بالنسبة إلى دمياط القديمة، وأصبحت هذه المدينة بديلة عن دمياط في العصر المملوكي، إلى نهاية القرن التاسع الهجري^(٥)، وأخذت في النمو والانتساع، وأصبحت الآن أحد أحياء مدينة دمياط .

(١) انظر . السلامي : مختصر التواريخ ق ٦٨ ، البويني : ذيل مرآة الزمان ج ٣ ص ٢٢٣ ، عصام محمد شبارو : السلاطين في المشرق ص ١٣٧ ، محمود نديم أحمد : الفن الحربي للجيش المصري في العصر المملوكي البحري ص ١٣٧ .

Ayalon, Studies of the Structures of the Mamlouk Army, ١١, B S O A VOL ١٥ p ٤٢٨

(٢) كان جمال الدين بن يغمور قد تولى نيابة دمشق للملك الصالح نجم الدين أيوب . (العيني : عقد الجمان ج ١ ص ٣٣)

(٣) هم طائفة من أمراء الجند الأكراد نسبة إلى قلعة قيصر وهي قلعة في الجبال بين الموصل وخلاط ببلاد الأكراد . (انظر :

النويري : نهاية الأرب ج ٢٩ ص ٣٦٧ ، المقريزي : السلوك ج ١ ص ٣٦٦ ، ياقوت : معجم البلدان ج ٤ ص ٤٢٤) .

(٤) ابن بهادر المؤمني : فتوح النصر ج ١ ق ٧٦ ، ابن أبيك : كنز الدرر ٨ / ١٥ ، الذهبي : تاريخ الإسلام ٤٧ / ٦٢ .

(٥) العيني : عقد الجمان ج ١ ص ٣٧

ولما وصلت أخبار التتار إلى مسامع قطز عام (٦٥٨هـ / ١٢٦٠م) جمع الأمراء والقضاة والفقهاء لاستشارتهم في الأمر، إذ وجد نفسه في موقف لا يُحسدُ عليه، وبخاصة بعد أن أرسل إليه هولاكو يهدده ويتوعده ؛ إذ كانت الدولة المملوكية في بدايتها ولم تثبت قواعدها بعد، ف شعر أنه في حاجة إلى التدعيم والمؤازرة من كافة القوى العسكرية المتمثلة في أمراء المماليك، والقوى الشعبية المتمثلة في علماء الدين والقضاة ؛ فعقد مجلساً استشار فيه الأمراء في هذا الأمر، محاولة منه استكشاف نواياهم، وتحديد حجم قوته ومدى استعداداته، فاجتمع الرأي على عدم التسليم ومواجهة التتار^(١) ؛ فكان هذا الإجماع دافعاً ومشجعاً له في المضي قدماً في مواجهة التتار، كما ساعده على جمع شمل أمراء المماليك ونبذ خلافاتهم فيما بينهم، وعندما ظهر العجز المالي في خزائن الدولة عقد مجلساً، جمع فيه القضاة والفقهاء لأخذ رأيهم في فرض ضريبة على الشعب المصري لإعداد الجيش فوافق القضاة بشرط اشترطه الشيخ ابن عبد السلام^(٢) .

وعندما وضع خطة الحرب عقد مجلساً استشار فيه الأمراء في مكان لقاء التتار، فاتفقوا على ملاقاتهم على حدود مصر في الصالحية، فتظاهر بالموافقة، ولكنه عندما وصل إلى الصالحية وضعهم أمام الأمر الواقع فاضطروا إلى الموافقة على الذهاب معه إلى عين جالوت التي كانت تقع بين بيسان ونابلس بفلسطين^(٣)، والتقى مع التتار هناك، أي أن قطز أراد أن يحقق المفاجأة للتتار ويبدأ هو بالهجوم ولا ينتظر في الأراضي المصرية حتى يأتي إليها التتار فيكون في موقف الدفاع لا الهجوم، وهذا هو الذي كان يتوقعه التتار خاصة أنهم اعتادوا على الهجوم فقط، وكان هذا الرأي أحد أهم أسباب النصر في عين جالوت^(٤)، وهكذا نجد أن قطز استطاع تحقيق نصر كبير بفضل تطبيقه لمبدأ الشورى وعقله للمجالس في كل مرحلة من مراحل الحرب، وبعد توحيد كلمة الأمراء، ومساندة الشعب له.

(١) بيبرس المنصوري : التحفة المملوكية ص ٤٣، ابن دقماق : الجواهر الثمين ص ٢٥٧، المقرئزي : السلوك ج ١ ص ٢٩٤.

(٢) الشرط : هو عدم وجود شيء في بيت المال وأن يتجرد المماليك من أموالهم وذهبهم ويقتصروا على السلاح والفرس (الذهبي : تاريخ الإسلام ج ٤٨ ص ٤٥، ابن تغري بردي : النجوم ج ٧ ص ٧٣) .

(٣) النويري : نهاية الأرب ص ٢٩، بيبرس المنصوري : التحفة المملوكية ص ٤٣، ابن دقماق : الجواهر ص ٢٦٥.

(٤) محمود نديم : الفن الحربي للجيش المصري في العصر المملوكي ص ١٣٨.

وأيضاً كان الظاهر بيبرس حريصاً على استشارة الأمراء قبل الدخول فى أى موقعة، فمثلاً عندما ذهب إلى دمشق عام (٦٧٥هـ/ ١٢٧٦م) قدم عليه بعض أمراء الروم وأخبروه بخروجهم على حاكمهم، فوجد أن هذه فرصة للهجوم على بلاد الروم، ومع أن معظم الأمراء كانوا بمصر أرسل يستشيرهم فى هذا الأمر، وعندما وافقوا على ذلك أخذ يستعد للهجوم على بلاد الروم^(١)، وعندما وصل بيبرس إلى دمشق عام (٦٧٦هـ/ ١٢٧٧م)، سمع باقتراب أبغا^(٢) ملك التتار، فجمع الأمراء وشاورهم، فاتفقوا على الخروج من دمشق وملاقاته^(٣) فنفذ بيبرس رأيهم . وهذا يدل على حرصه على استشارة الأمراء فى أمر الحروب.

وكذلك عقد المنصور قلاوون عام (٦٧٩هـ/ ١٢٨٠م) مجلساً لاستشارة الأمراء فى أمر مهاجمة التتار لبلاد الشام؛ فاتفق رأى الأمراء على أن يكون اللقاء بمرج حمص فلما علم التتار بتحرك جيش المماليك وخروجه إليهم فروا وخرجوا من بلاد الشام، فكان من أسباب فرارهم اتحاد المماليك واتفاقهم على قتالهم كما يذكر المؤرخ ابن عبد الظاهر^(٤) . ومن الإجراءات الوقائية التى اقترحتها المجالس عند تعرض البلاد لأخطار خارجية ما حدث فى عهد بيبرس الجاشنكير، فعندما علم بتحرك الفرنج لغزو دمياط عام (٧٠٨هـ/ ١٣٠٨م) جمع الأمراء وشاورهم فى الأمر؛ فاتفقوا على عمل طريق مرتفع من القاهرة إلى دمياط خوفاً من هجوم الفرنج أيام فيضان النيل فتقطع الطرق^(٥)؛ مما يمنع القوات المملوكية من الوصول إلى دمياط فى الوقت المناسب؛ وبالفعل تم تنفيذ هذا الطريق الذى يبدأ من قليوب وينتهى بدمياط، مما ساعد على سرعة التحرك إلى دمياط. ومن المجالس التى عقدت لمواجهة الأخطار الخارجية المجلس الذى عقد عام (٧٨٩هـ/ ١٣٨٧م) عندما دعا برقوق مجلس الجيش للتشاور عقب تأكله من خبر تحرك تيمورلنك إلى

(١) المقرئى : السلوك ج ١ ق ٢ ص ٦٢٥ .

(٢) هو : أبغا بن هولاكو بن جنكيز خان ملك التتار، استولى على الملك بعد موت أبيه، هاجم بلاد الشام عام (٦٧٥هـ/ ١٢٧٦م)، وكانت وفاته عام (٦٨٠هـ/ ١٢٨١م). (انظر : الصفدى : الوافى ج ٦ ص ١٨٧ ، ابن تغرى بردى : المنهل ج ١ ص ١٩٨) .

(٣) شافع بن على الفضل المأثور ص ٦٨ ، البونينى : ذيل مرآة الزمان ج ٣ ص ٢٣٣ ، العينى : عقد الجمان ج ٢ ص ١٧٤ .

(٤) محبى الدين بن عبد الظاهر : تشرىف الأيام والعصور ص ٧٨ .

(٥) المقرئى : السلوك ج ٢ ق ١ ص ٤٨ .

بلاد الشام، واتخذ هذا المجلس قراراً بإرسال جيش لمواجهة تيمور عند حلب^(١)، وبالفعل استطاع هذا الجيش وقف زحف تيمورلنك .

وكذلك كانت مجالس الشورى حريصة على استتباب الأمن في أطراف البلاد وكانت تتخذ الإجراءات المناسبة لمواجهة أى عدوان على المناطق التابعة لها أو عند إغارة الدول التركمانية بعضها على بعض، حيث كانت الدولة المملوكية تتدخل في الوقت المناسب للحفاظ على هذه الدول ؛ لأنها كانت صمام الأمان للدولة المملوكية، فمثلاً : عندما علم السلطان برسبلى عام (٨٤٠هـ/١٤٣٧م) بزحف ناصر الدين محمد بن دلغادر^(٢) على بلاد قرمان^(٣) عقد مجلساً قرر أن يتوجه نواب الشام بقواتهم لنجدة إبراهيم بن قرمان^(٤) ويطالعون السلطان بالأخبار^(٥) ليستطيع متابعة الأمور واتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب. وأعتقد أن هذا القرار قد وفر على الخزانة المملوكية أموالاً طائلة كانت ستنفق على الحملة العسكرية التي كانت ستخرج من القاهرة، فضلاً عن سرعة توجه الحملات العسكرية من نيابات الشام في وقت قصير.

كما كان مجلس الجيش يتخذ قرارات مناسبة للحفاظ على حالة البلاد وحالة الجيش تبعاً للموقف نفسه، فمثلاً : في عام (٧٩٦هـ/١٣٩٤م) خرج برقوق لقتل تيمورلنك الذي انسحب سريعاً عندما علم بوصول برقوق إلى حلب، فأشار الأمراء على برقوق بالعودة إلى مصر^(٦) ؛ لأنه لا داعى لوجوده بجيشه بعد رجوع تيمورلنك عن البلاد، وأنه من

(١) المقرئى : السلوك ج٣ ق٢ ص ٥٦٣ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١١ ص ٢٤٧ ، على محمد عمر : دولة الظاهر برقوق ص ٤٨ .

(٢) هو : محمد بك بن خليل بن قراجا بن دلغادر ناصر الدين أمير التركمان بالأبلستين ونحوها صهر السلطان جقمق ، توفى في جمادى الأولى عام (٨٤٦هـ / ١٤٤٢م) . (انظر : الصيرفى : نزهة ج ٤ ص ٢٦٤ ، السخاوى : التبر المسبوك ج ١ ص ١٤٦ الضوء اللامع ج ٧ ص ٢٤١) .

(٣) قرمان : إحدى الدول التركمانية المعاصرة للدولة المملوكية وكانت تقع في شمال سوريا وأعلى الفرات وشرق آسيا الصغرى ، وكانت هذه الدول في نزاع دائم فيما بينهم ، وكانوا خاضعين لسلطة الممالك وكثيراً ما تمردوا عليها وفي أوقات كثيرة قنعت الدولة المملوكية بالسيادة الاسمية فقط عليها . (إبراهيم طرخان : مصر في عصر الدولة المماليك الجراكسة ص ١١٦) .

(٤) هو : إبراهيم بك بن محمد بك بن علاء الدين على بن قرمان حاكم قونية ولارندة وقيسارية من بلاد الروم ، توفى في ذى القعدة عام (٨٦٨هـ / ١٤٦٤م) . (السخاوى : الضوء ج ١ ص ١٥٥) .

(٥) ابن حجر : إنباء ج ٤ ص ٤٨ ، المقرئى : السلوك ج ٤ ق ٢ ص ٩٩٦ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٥ ص ٦٢ .

(٦) ابن تغرى بردى : المنهل ج ٣ ص ٣٢٦ .

الأفضل التوجه إلى القاهرة وتدبير أمورها، ذلك بالرغم من أنهم لم يتخذوا إجراءات وقائية تحسباً لهجوم تيمورلنك على البلاد مرة أخرى .

وعندما علم سلطان مصر عام (٨٦٥هـ/١٤٦١م) بتحرك السلطان محمد الفاتح^(١) لمحاربة ابن قرمان أثناء مروره على ملطية^(٢) ؛ انزعج السلطان وعقد مجلساً، استشار فيه الأمراء حول هذا الأمر ؛ فاستقروا على إرسال هدية له ؛ لرغبتهم فى تجنب المواجهة مع العثمانيين الذين كانوا فى أوج قوتهم بعد فتح القسطنطينية ؛ وبخاصة أن الدولة المملوكية كانت تعيش فى هذا الوقت فى خلافات واضطرابات شديدة^(٣) .

وكان مجلس الشورى الحربى يتسم بالإيجابية، وكثرة الآراء المطروحة فيه، ومناقشتها والاعتراض على آراء السلاطين، واتخاذ القرارات التى تلائم مصالح البلاد، وكانت هذه المناقشات غالباً ما تصدر من القضاة، وفى ذى الحجة عام (٩٠٦هـ/١٥٠٠م) عقد الأشرف قانصوه الغورى^(٤) مجلساً، كان يريد منه الموافقة على مصادرة أوقاف الجوامع، والمدارس للصرف منها على تجهيز الجيش، ولكن القضاة لم يوافقوا على هذا الاقتراح فترك الغورى المجلس، وهو فى أشد حالات الغضب، وأعيد الاجتماع عدة مرات حتى تم الاتفاق على عدم المساس بأعيان الوقف، ووافقوا على أن تحصل أجرة عشرة شهور كاملة مقدماً^(٥) .

وواضح أن القضاة قد اضطروا للموافقة على هذا الحل للتدهور المالى فى خزانة الدولة، مع ضرورة التحرك لمواجهة العدو.

وبلغ من حرص سلاطين المماليك على اتخاذ قرارات سليمة تفيد مصالح البلاد، أنهم كانوا يعقدون مجالس لمناقشة كل أمور الدولة، حتى تلك التى تبدو غير مؤثرة، ولكنها

(١) هو : محمد بن مراد بك بن محمد بك بن بايزيد بن مراد بن أرخان بن عثمان فاتح القسطنطينية، توفى فى ربيع الأول عام (٨٨٦هـ/١٤٨١م). (انظر: السخاوى : الضوء اللامع ج ١٠ ص ٤٧ ، الشوكانى : البدر الطالع ج ٢ ص ٢٦٩) .

(٢) مَلْطِيَّة : بلدة من بلاد الروم تتاخم الشام وهى للمسلمين، أمر بينائها أبو جعفر المنصور عام (١٤٠هـ/ ٧٥٩م). (انظر : ياقوت الحموى : معجم البلدان ج ٥ ص ١٩٢) .

(٣) البقاعى : إظهار العصر ج ٣ ص ٣٧٥ .

(٤) قانصوه الغورى بن عبد الله الجركسى ، والغورى نسبة إلى طبقة الغور التى وفدت من بلاد الغور ، إحدى الطبقات التى كانت بمصر مدة تعليم المؤدين قتل فى معركة مرج دابق عام (٩٢٢هـ/١٥١٦م). (انظر : الغزى : الكواكب السائرة ج ١ ص ٢٩٤ ، العيدروسى : النور السافر ص ١٠٠ ، ابن العماد : شذرات ج ٨ ص ١١٣) .

(٥) ابن إياس : بدائع ج ٤ ص ١٤ ، محمود رزق سليم : الأشرف قانصوه الغورى ص ٧١ .

فى حقيقة الأمر خطيرة قد تجر الحروب على البلاد فمثلاً : عندما أرسل أحمد بن أويس^(١) عام (٧٩٥هـ/١٣٠٣م) إلى الظاهر برقوق يستأذنه فى الحضور إلى القاهرة، جمع السلطان الأمراء وأعيان الدولة وشاورهم فى هذا الأمر فوافقوا على ذلك^(٢)؛ لأنهم رأوا أن حضور ابن أويس إلى القاهرة لن يؤثر على موقف تيمورلنك ويجعله يرجع عن مهاجمة البلاد .

وكذلك كان الحكام يعقدون مجالس شورى ؛ لاستشارة الأمراء فى طلبات صلح يعرضها بعض قادة الدول المعادية، كما حدث عام (٦٨٠هـ/١٢٨١م) عندما أرسل بقايا الصليبيين يعرضون الصلح على المنصور قلاوون، فجمع أعضاء المجلس واستشارهم فى ذلك، فوافق الجميع على عقد هدنة مع الصليبيين بشرط إطلاقهم سراح أسرى المسلمين^(٣) . واعتقد أنهم رأوا ذلك ؛ ليعطى الدولة المملوكية الوقت الكافى لالتقاط الأنفاس من الحروب المتتابعة .

وعندما توجه الأشرف خليل عام (٦٩٢هـ/١٢٩٣م) إلى دمشق شرع فى تجهيز الجيش إلى بلاد سيس^(٤)، فجاءه رسل صاحبها، يطلبون رضا السلطان ويعرضون عليه الصلح ؛ فجمع أعضاء المجلس واستشارهم فى ذلك ؛ فاتفقوا على هذا الصلح^(٥)، مقابل تسليم ثلاث قلاع كان ملك سيس استولى عليها من قبل، هى : قلعة بهسنا^(٦) وقلعة مرعش^(٧)

(١) هو: أحمد بن أويس بن الشيخ حسن بن حسين بن آقبا بن إيلكان صاحب بغداد وتبريز وغيرها من بلاد العراق، توفى فى جمادى الأولى عام (٨١٣هـ/١٤١٠م) (انظر ابن حجر : ابن تفرى بردى : المنهل ج ١ ص ٢٤٨، السخاوى : الضوء ج ١ ص ٢٤٤).

(٢) المقرئى : السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٧٨٩، الصيرفى : نزهة ج ١ ص ٣٦٥، ابن تفرى بردى : النجوم ج ١٢ ص ٤٥ .

(٣) بيبرس المنصورى : التحفة المملوكية ص ١٠٦، العبنى : عقد الجمان ج ٢ ص ٢٦٢، ابن تفرى بردى : النجوم ج ٧ ص ٣٠٠ .

(٤) سيس : أعظم مدن الثغور الشمالية بين أنطاكية وطرسوس تشتهر بالبساتين والأشجار ولها قلعة حصينة، وهى الآن بلدة فى جنوب آسيا الصغرى (ياقوت معجم البلدان ج ٣ ص ٢٩٧، ابن تفرى بردى : النجوم ج ٧ ص ١٣٩ هامش ٣) .

(٥) النويرى : نهاية الأرب ج ٣١ ص ٢٥٠، ابن تفرى بردى : النجوم ج ٨ ص ١٤، ابن الحمصى : التاريخ ج ١ ص ١٤٩ .

(٦) قلعة حصينة شمال حلب، تقع الآن داخل حدود تركيا، وتعرف الآن باسم بسنى . (انظر : ياقوت : معجم ج ١ ص ٥١٦، المقرئى : الخطط ج ٣ ص ٦٤، ت أيمن فؤاد سيد، ابن تفرى بردى : النجوم ج ٨ ص ١٤ هامش ٣) .

(٧) مرعش مدينة الثغور بين الشام وبلاد الروم لها سوران وخندق وفى وسطها حصن عليه سور يعرف بالمروانى بناء محمد

بن مروان الشهير بالحمار . (انظر : البكرى : معجم ما استعجم ج ٤ ص ١٢١٥، ابن تفرى بردى : النجوم ج ٨ ص ١٤ هامش ٤) .

وتل حمدون^(١) . وبذلك استطاع الأشرف الحصول على ما يريد دون الدخول فى حرب ؛ مما يؤكد فضل تنفيذ ما أجمع عليه أعضاء المجلس .

وكان بعض السلاطين يدعون لاجتماع المجلس ؛ لمناقشة الرسائل التى ترد إليهم من أعداء الدولة ؛ ويدرسونها جيداً قبل اتخاذ القرار المناسب، فمثلاً : عندما أرسل تيمورلنك رسالة إلى الناصر فرج عام (٨٠٥هـ / ١٤٠٢م) يعتذر فيها عما وقع منه^(٢) ويطلب قريبه أطلمش^(٣) الذى أسرف فى أيام الملك الظاهر برقوق - وكان مسجوناً فى خزانة شمائل^(٤)، وظل بها ما يقرب من عشرين سنة - وتعهد تيمور بأنه سوف يرجع إلى سمرقند إذا وصله أطلمش^(٥) . فجمع الناصر فرج أعضاء المجلس واستشارهم حول إمكانية إطلاق أطلمش، فأشاروا عليه بإطلاقه^(٦) . فأطلقه وأرسله إلى تيمورلنك حتى تتجنب البلاد ويلات الحرب .

وفى عام (٨٣٦هـ / ١٤٣٣م) توجه السلطان الأشرف برسبای إلى بلاد الشام ورحل بجيشه إلى آمد^(٧) لمحاربة قرايلك^(٨) ؛ لخروجه على الدولة المملوكية، وحاصر الأشرف برسبای آمد ما يزيد على شهر، استطاع فى نهايته هزيمة قرايلك بعد مقتل عدد كبير من قواته، فعرض قرايلك الصلح^(٩) ؛ فعقد الأشرف برسبای مجلس الشورى الذى وافق على

(١) تل حمدون : قلعة حصينة ببلاد الأرمن، وهى قريبة من بلاد سبیس . (انظر : القلقشندي : صبح الأعشى ج ٤ ص ١٣٦ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ٨ ص ١٤ هامش ٥) .

(٢) لقد قام تيمورلنك بالغارة على البلاد المملوكية واستولى على حلب .

(٣) كان أطلمش أميراً على إحدى القلاع التابعة لتيمورلنك، فحاربه قرا محمد فأسره وأرسله إلى القاهرة فحبس بها، وعندما دخل تيمورلنك إلى بلاد الشام أرسل فى طلبه مقابل خروجه من بلاد الشام (انظر : ابن حجر : إنباء ج ٢ ص ٢٢٩ ، ٢٣٠) .

(٤) خزانة شمائل . كانت من أشنع السجون وأقبحها منظراً، وكان يحبس فيها من وجب عليه القتل وقطاع الطريق ومن يريد السلطان إهلاكه من المماليك . وأنشأها الأمير علم الدين شمائل والى القاهرة أيام الملك الكامل محمد بن العادل أبى بكر بن أبوب وهدمها المؤيد شيخ عام (٨١٥هـ / ١٤١٢م)، وعمر مكانها مدرسة عرفت باسمه . (المقريزى : الخطط ج ٣ ، ص ٣٠٥) .

(٥) سمرقند : ويقال لها بالعربية سمران وهى بلد معروف، قيل إنها من أبنية ذى القرنين، وهى من بلاد ما وراء نهر جيحون، وفيها بساتين ومزارع ولها اثنا عشر باباً والمسافة بين كل باب وآخر فرسخ (أى حوالى ٦ كم) . (انظر : ياقوت : معجم البلدان ج ٣ ص ٢٤٦ ، فالتر هنتس : المكاييل والأوزان ص ٩٤) .

(٦) المقريزى : السلوك ج ٣ ق ٣ ص ١٠٩٩ ، الصيرفى : نزهة ج ٢ ص ١٥٩ ، ابن إياس - بدائع ج ١ ق ٢ ص ٦٦٥ .

(٧) آمد . من أعظم ديار بكر وهى بلد قديم حصين وفتحها المسلمون عام ٢٠هـ . (ياقوت : معجم البلدان ج ١ ص ٥٦) .

(٨) عثمان ابن قطلوبك ابن طور على ، الشهير بقرايلك ، التركمانى صاحب آمد وماردين ومعظم ديار بكر بن وائل ، توفى فى صفر عام (٨٣٩هـ / ١٤٣٥م) . (انظر : ابن تغرى بردى : المنهل ج ٧ ص ٤٢٤ ، السخاوى : الضوء ج ٥ ص ١٣٥) .

(٩) ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٥ ص ٢٦ ، الصيرفى : نزهة ج ٣ ص ٢٦٢ ، ابن إياس : بدائع ج ٢ ص ١٤٩ .

الصلح بشرط أن يخطب قرايلك باسم السلطان في بلاده، ويضرب السكة باسمه، وأن ينفذ ما يرد إليه من أوامر السلطان فوافق قرايلك على ذلك^(١).

وبلغ من حرص بعض سلاطين المماليك على مبدأ الشورى أنهم كانوا يعقدون مجالس الشورى في أمور قد تبدو غير ذات شأن مثل استقبال رسول أحد أعداء الدولة، فإن السلطان كان يشاور أعضاء المجلس في الموافقة على استقباله أم لا، وحتى في اختيار مكان الاجتماع به، ويتضح ذلك عندما أرسل أحمد بن هولاكو^(٢) رسولاً إلى السلطان المنصور قلاوون في عام (٦٨١هـ/ ١٢٨٢م) عقد المنصور مجلس مشورة مع بعض أمرائه واتفقوا على استقبال هذا الرسول وأن يكون الاجتماع به بدمشق؛ حتى يعلم ابن هولاكو أن بلاد السلطان لم تخل منه^(٣) يذهب إلى أي بلدة في أي وقت يريد بسهولة ويسر، ويتضح من خلال ذلك أن المجلس أراد من هذه المقابلة أن تكون بمثابة حرب إعلامية ومعنوية يظهر من خلالها مدى قوة الدولة وتماسكها وسهولة وسرعة التحرك بين بلدانها. وقد نجد النقيض من ذلك فقد يعقد السلطان مجلساً للتشاور في فسخ هدنة والبحث عن ثغرات بها لفسخها، وحدث مثل ذلك عام (٦٨٩هـ/ ١٢٩٠م) في عهد المنصور قلاوون فقد حضرت رسل عكا^(٤) إلى قلاوون وسألوه في إبرام هدنة كما فعل معهم الظاهر بيبرس فكتبت الهدنة، فحدث في أثنائها أن هجم جماعة من الفرنج على بعض المسلمين وقتلوه في عكا؛ فأمر المنصور بعقد مجلس واقترح قصد عكا وفتحها، وتجهز المنصور لغزوها ولكنه مات قبل خروجه^(٥)، ونلاحظ من خلال ذلك التزام الدولة المملوكية بمعاهداتها وعدم نقضها إلا إذا أقدم الأعداء على أمر يخالف نصوصها.

* * *

(١) المقرئ: السلوك ج ٤ ق ٢ ص ٨٩٧، ابن حجر: إنباء ج ٣ ص ٤٩٨، ابن تغري بردي: النجوم ج ١٥ ص ٢٦.

(٢) أحمد توكدار بن هولاكو بن باطو بن جنكزخان ملك التار، تولى الملك بعد موت أخيه أبغا عام (٦٨١هـ/ ١٢٨٢م)،

وقد أسلم أحمد وانتشر الإسلام في بلاده توفي في جمادى الأولى في عام (٦٨٣هـ/ ١٢٨٤م). (انظر: ابن حبيب: ابن

الفرات: تاريخه ج ٨ ص ٣، الصفدي: الوافي ج ٨ ص ٢٢٧، الذهبي: العبر ج ٥ ص ٣٤٢، ابن تغري بردي: المنهل ج ٢

ص ٢٥٤).

(٣) شافع بن علي: الفضل المأثور ص ١١٤، ابن تغري بردي: النجوم ج ٧، ص ٣٦٢.

(٤) عكا أو عكة: بلد على ساحل البحر المتوسط بالأردن وهي من أحسن بلاد الساحل وأحصنها. (ياقوت: معجم

البلدان ج ٤ ص ١٤٣).

(٥) شافع بن علي: حسن المناقب السرية ص ٢٨٤، ٢٨٦.

مجالس التصدي للفتن والاضطرابات الداخلية :

شهدت الدولة المملوكية الكثير من الفتن والمؤامرات الداخلية، وذلك لطبيعة العصر وعدم قبول أمراء الممالك مبدأ وراثته السلطة في كثير من الأحيان ؛ فهم يرفضون أن يكون ابن أحدهم سلطاناً عليهم خاصة أنه لم تحنكه التجارب ولم يشاركهم الحن التي مروا بها^(١)، على الرغم من قسمهم يمين الولاء لأبناء هؤلاء السلاطين، ولكنهم كانوا يعتبرون ذلك مرحلة مؤقتة ريثما تهدأ الأمور ويستطيع أحدهم التخلص من منافسيه على السلطة بعد عزل السلطان الصغير ؛ ولذا كثيراً ما كان يطمع نواب الشام في السلطنة ؛ فيعلنون العصيان والخروج على السلطان بالقاهرة ؛ وكان يساعدهم على ذلك قوتهم وتحصينات بلاد الشام بالإضافة إلى بعدهم عن السلطة المركزية بالقاهرة ؛ ولذا كانت بلاد الشام ميداناً للعديد من الثورات والفتن والمحاولات الانفصالية ؛ فإذا قام أحد هؤلاء النواب بمحاولة انفصالية يأمر السلطان بعقد مجلس للتشاور في كيفية مواجهة هذه الفتنة، وكانت بعض قرارات هذه المجالس تنجح في وأد هذه الفتنة وتجنّب البلاد ويلات الحروب الداخلية، كما حدث عام (٨٤٢هـ/١٤٣٩م) عندما أعلن تغرى برمش^(٢) التركمانى نائب حلب الثورة على السلطان بالقاهرة، فلما وصل نبأ عصيانه إلى السلطان الظاهر جقمق عقد مجلساً، اجتمعت الآراء فيه على عزل هذا النائب عن ولاية حلب وتولية غيره^(٣).

وفى العام نفسه خرج نائب الشام إينال الجكمى^(٤) على السلطان وأظهر العصيان ؛ فعقد جقمق مجلساً لمناقشة ذلك الأمر ؛ فاتفق الأعضاء على مواجهة هذه الثورة من خلال محورين : الأول استخدام القوة العسكرية، بإرسال حملة عسكرية إلى الشام للتصدي له . والثانى : تجريد من قوته بعزله عن نيابة حلب وتعيين شخصية تتميز بالقوة والإخلاص للسلطان ؛ فوقع الاختيار على أتابك العسكر آقبغا التمرازى^(٥) بدلاً منه^(٦)، وقد نجحت هذه الإجراءات إلى حد ما فى وأد هذه الفتنة .

(١) لبية إبراهيم مصطفى . الفتن والقلاقل الداخلية فى دولة سلاطين الممالك ص ٨٧

(٢) تغرى برمش اسمه الأصلى حسين بن أحمد أصله من بهنسا، قتل فى ذى الحجة عام (٨٤٢هـ/١٤٣٩م) . (انظر : ابن

تغرى بردى : المنهل ج ٤ ص ٥٨ ، الصيرفى : نزهة ج ٤ ص ١٣٣ ، السخاوى : الضوء ج ٣ ص ٣٥) .

(٣) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ٣ ص ١١٤٠ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٥ ص ٢٨٦ ، الصيرفى : نزهة ج ٤ ص ١١١ .

(٤) قتل عام (٨٤٢هـ = ١٤٣٩م) . (انظر : ابن تغرى بردى : المنهل ج ٣ ص ١٩٦ ، السخاوى : الضوء ج ٢ ص ٣٢٧) .

(٥) هو : آقبغا بن عبد الله الظاهرى ، توفى عام (٨٤٣هـ = ١٤٣٩م) . (انظر : ابن تغرى بردى : المنهل ج ٢ ص ٤٧٦) .

(٦) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ٣ ص ١١١٢ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٥ ص ٢٨٨ ، الصيرفى : نزهة ج ٤ ص ٦٨ .

وإذا كانت هذه المجالس قد نجحت فى القضاء على الثورات التى قامت فى بلاد الشام فى أوائل العصر المملوكى، فقد فشلت فى القضاء على الثورات التى قامت فى أواخره، على الرغم من أنها حاولت استخدام الحيلة والخديعة للقضاء على هذه الثورات، فمثلاً عندما أعلن آقبردى الدوادار^(١) ثورته على السلطان وخرج إلى بلاد الشام ليجمع الأمراء حوله فى ربيع الأول عام (٩٠٢هـ) = نوفمبر (١٤٩٦م)، اجتمع المجلس واتفق الأعضاء على محاولة استدراجه إلى القاهرة بكتابة عهد أمان^(٢) له، ولكنه لم ينخدع بهذه الحيلة، واستمر فى ثورته ما يقرب من ثلاث سنوات، ولم تستطع جيوش المماليك القضاء عليه خلال هذه الفترة؛ ولذا عندما جاء نبأ وفاته إلى القاهرة عمت الأفراح فى مقر السلطنة، وكوفى حامل الخبر^(٣).

وقد يتخذ المجلس قراراً للقضاء على الفتنة ولكن هذا القرار قد لا يحقق الهدف منه مثلما حدث عام (٩٠٥هـ/١٤٩٩م) عندما خرج نائب الشام قصره عن الطاعة، فقرر المجلس استرضاءه بأن يرسلوا إليه بتولى نيابة الشام^(٤)، ولكن هذا القرار لم ينجح فى القضاء على هذه الفتنة، فاضطر السلطان إلى إرسال حملة عسكرية لمواجهة^(٥).

ونستطيع أن نقرر أن أعضاء المجالس كثيراً ما مالوا مع أصحاب القوة ووافقوا على رأيهم أثناء الفتن خضوعاً للأمر الواقع، كما حدث عام (٧٩١هـ/١٣٨٩م) عندما خرج السلطان برقوق للقضاء على الفتنة التى نشبت فى بلاد الشام ونال أهل دمشق الأذى من برقوق، قام الأمير الكبير منطاش أتابك العسكر منتهزاً فرصة عدم وجود برقوق بالقاهرة بدعوة المجلس للانعقاد وحضر الخليفة المتوكل على الله وقضاة القضاة وشيخ الإسلام البلقينى، وقرر هذا المجلس خلع برقوق وعودة الملك المنصور إلى السلطنة^(٦)، مع أن هذا المجلس هو الذى عزل المنصور من قبل وعين برقوق وهو الذى أقسم لبرقوق على عدم خيانتة قبل خروجه إلى الشام^(٧)، وهو الذى أقر عودة برقوق للسلطة مرة أخرى بعد نجاحه فى السيطرة على الأمور وعزل المنصور للمرة الثانية.

(١) توفى فى ذى القعدة عام (٩٠٤هـ/١٤٩٩م) (ابن إياس: بدائع ج ٣ ص ٤٢١، ابن طولون: مفاكهة الخلان: ق ١ ص ٢١٨، ٢١٩).

(٢) ابن إياس: بدائع: ج ٣ ص ٣٤١، ابن طولون: مفاكهة الخلان ق ١ ص ١٨٦.

(٣) ابن طولون: مفاكهة الخلان ق ١ ص ٢١٨.

(٤) ابن إياس: بدائع ج ٣ ص ٤٢٦، ابن طولون: مفاكهة الخلان ج ١، ص ٢٢٩.

(٥) ابن إياس: بدائع ج ٣، ص ٤٣٣.

(٦) ابن حجر: إنباء ج ١ ص ٣٦٨، ابن تغرى بردى: النجوم ج ١١، ص ٣٦٠، الصيرفى: نزهة ج ١، ص ٢٦٢.

(٧) المقرئى: السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٦٠٢، ابن تغرى بردى: النجوم ج ١١، ص ٢٦٨.

وعندما استولى العادل طومان باي على الشام عام (٩٠٦هـ/١٥٠٠م)، عقد السلطان جان بلاط مجلساً حضره الخليفة والقضاة، وتعهد أمراء المماليك فيه بعدم الخيانة أو الوقوف بجانب العادل^(١)، ولكن ما إن وصل العادل إلى القاهرة وانتصر على جان بلاط^(٢) حتى مال معظم أعضاء هذا المجلس معه، وأقروا سلطنته على البلاد.

وقد تسببت قرارات المجلس التي يوافق عليها الأعضاء استجابة إلى رغبة السلطان والأمراء، دون النظر لمصالح البلاد في حدوث كثير من الفتن والاضطرابات، مثل ما حدث في عهد الناصر فرج بن برقوق عام (٨٠٢هـ/١٤٠٠م) عندما كان الأتابك أيتمش يقوم بتدبير أمور الدولة - لصغر سن السلطان - خير قيام فأراد الأمراء المماليك إبعاده عن مجريات الأمور، وشجعوا الناصر فرجاً على أن يطلب شهادة المجلس ببلوغه سن الرشد؛ حتى يتولى الأمور بنفسه، وبالفعل عُقد مجلس الشورى الذي حكم برشده وأهليته في التصرف في أمور البلاد^(٣)؛ مما أدى إلى ابتعاد الأمير أيتمش عن تدبير الأمور، ومن ثم وقعت فتن وثورات كثيرة، ولو تمهل المجلس قبل أن يصدر هذا الحكم لجنب البلاد ويلات هذه الفتن، إذ سرعان ما قامت ثورة في بلاد الشام في العام نفسه، وعقد فرج مجلس الشورى لمناقشة كيفية التصدي لها، فاختلفت آراء الأعضاء وانفض المجلس دون أن يتخذ أى إجراء للقضاء عليها^(٤) لعدم وجود الشخصية القوية التي تحزم الأمور وتسيطر عليها.

واستمرت هذه الفتن معظم عهد فرج مما جعله يضجر من هذا الوضع وندب حظه لأنه أصبح سلطاناً وتمنى أن لو كان مثل أى شخص من عامة الشعب^(٥)، وانتهت هذه الثورات عام (٨١٥هـ/١٤١٢م) بثورة الأمير شيخ ونوروز بالشام واستطاع الانتصار على فرج وعقداً مجلساً بالخليفة المستعين بالله والقضاة، وقرر هذا المجلس خلع فرج من السلطنة بحجة فساد عقيدته، وحكم القاضي ابن العديم بقتله وأجمعوا على أن يتولى الخليفة المستعين بالله السلطنة^(٦).

(١) ابن إياس : بدائع ج ٣، ص ٤٥٤ .

(٢) ابن إياس : السابق ص ٤٥٨، ابن طولون : مفاكهة الخلان ج ١ ص ٢٣٧، إبراهيم طرخان : مصر في عصر الجراكسة ص ٤٦ .

(٣) ابن إياس : جواهر السلوك ق ٩٦ المقرئى : السلوك ج ٣ ق ٣ ص ٩٨٥، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٢، ص ١٨٢ .

(٤) المقرئى : السلوك ج ٣ ق ٣ ص ٩٩٩، الصيرفى : نزهة ج ٢ ص ٣٩، إبراهيم طرخان : مصر في عصر الجراكسة ص ٢٦ .

(٥) ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٢ ص ٢٢٥ .

(٦) العيني : عقد الجمان ص ١٠٠، ت : القرموط، إياس : بدائع ج ١ ق ٢، ص ٨٢٣ .

وهكذا يتضح أن مجالس الشورى فى بعض أوقات الفتن لم تكن قراراتها تنبع من مصلحة البلاد ولكن كانت تخضع لمبدأ القوة فكانت توافق على ما يريده الأقوى والمتحكم فى الأمور خضوعاً لمبدأ الأمر الواقع .

وكان لمجالس الشورى دور إيجابى أثناء الاضطرابات الداخلية فكثيراً ما قام جنود المماليك بالثورة فى العصر المملوكى الجركسى وأفسدوا فى البلاد فمثلاً فى عام (٧٧٧ هـ/١٣٧٥م) طغى المماليك الأجلاب^(١) على العامة وكثر عبثهم وفسادهم فى البلاد فعقد الأشرف شعبان مجلساً بالأمرأ فأشاروا عليه بضرورة التصدى لهم بكل حزم وقوة حتى يتخلص من شرهم^(٢) .

وحدث مثل ذلك عام (٨٣٢ هـ/١٤٢٨م) عندما عقد الأشرف برسبى مجلساً بالأمرأ لمناقشة كيفية القضاء على هذا الاضطراب الذى أثاره الجنود المماليك فأشاروا بالقبض عليهم وحبسهم ومعاقبتهم أشد العقاب وبالفعل أذعن الجنود للصالح وخمدت ثورتهم^(٣) .

وكثيراً ما ثار جنود المماليك إذا تأخر صرف نفقتهم، وكان هذا الأمر يثير مشاكل للسلطان الجديد إذا تأخر فى توزيع النفقة على الجنود فكانوا يثيرون القلاقل فكان السلطان يلجأ إلى عقد مجلس الشورى ليدبر أمر هذه النفقة التى كثيراً ما كان المجلس ينجح فى تدبيرها، فمثلاً فى عام (٨٥٧ هـ/١٤٥٣م) استدعى المنصور عثمان بن جقمق أعضاء المجلس وعرض عليهم أمر النفقة، وذكر لهم أن الظاهر جقمق لم يترك فى خزينة الدولة شيئاً من المال فدار الحوار بين الأعضاء وانتهى الأمر بأن التزم بعض أعضاء المجلس بمساعدة السلطان بجزء من المال^(٤)؛ حتى تنتهى هذه الفتنة^(٥)، ولكن مع ذلك لم تنته هذه الفتنة إلا بخلعه من السلطنة .

(١) كان يطلق هذا الاسم على المماليك الذين تم جلبهم من بلادهم وهم فى سن الرجولة، وكان يطلق عليهم فى العصر المملوكى البحرى اسم المشتروات أما فى العصر الجركسى وأطلق عليهم لفظ الأجلاب بدلاً من المشتروات وهو اللفظ السائد فى مصادر هذا العصر أما كلمة جلبان فقد أطلقها ابن خلدون وابن الفرات .

(David Ayalon : Studies of The Structure of The Mamluk I . P ٢٠٧) .

(٢) الذهبى : العبرج ٥، ص ٥٤٤ .

(٣) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ٢ ص ٨٠٢، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٤ ص ٣٢٩ .

(٤) أبو المحاسن حوادث الدهور ج ١، ص ٣٣٧ .

(٥) ابن تغرى بردى : حوادث ج ١، ص ٣٣٧، ابن إياس : بدائع ج ٢ ص ٣٠٢ .

وكذلك تعرض السلطان الغورى لهذا الموقف عام (٩٠٦هـ/١٥٠٠م) فعقد مجلس الشورى لمناقشة الأمر، فاقترح بعض الأمراء الاستيلاء على بعض أوقاف المساجد والمدارس ولكن الخليفة والقضاة رفضوا ذلك^(١)، وانتهى الأمر بأن تظل الأوقاف على حالها ويؤخذ من ريعها سنة مقدماً، وكذلك أجرة العقارات فى القاهرة^(٢).

وقد يقف المجلس بجانب عامة الشعب عندما يثور على أحد الولاة مثلما حدث عام (٨٤٣هـ/١٤٣٩م) عندما ثار أهل دمشق على الأمير جلبان^(٣)؛ لارتفاع أسعار اللحوم، وعندما طلبوا منه التصدى لهذا الارتفاع غير المبرر فى الأسعار والعمل على عودة الأسعار إلى ما كانت عليه؛ رد عليهم هذا الوالى ردًا خالف ظنهم، حيث أمر جنوده بضربهم فاضطر العامة للدفاع عن أنفسهم، فهجموا على الوالى وجنوده، وضربوهم فأرسل الوالى إلى السلطان الظاهر جقمق ليخبره بذلك فأصدر السلطان أمرًا بعقد مجلس الشورى لمناقشة هذا الأمر؛ فاقترح على أعضاء المجلس عقاب عامة دمشق بقتلهم عن آخرهم؛ فأخذ أعضاء المجلس فى تهدئته، واتفقوا على العفو عنهم مع إصدار مرسوم من السلطان باستنكار ما فعلوا وإرسال خلعة للوالى حتى يستعيد هيئته مرة أخرى أمام العامة^(٤).

وهناك أمر لاف للنظر وهو استغلال أعضاء المجالس - دون أن يشعروا - أثناء الفتن، فقد يقوم أحد الطرفين المتصارعين بإيهام الشعب المصرى أن أعضاء مجلس الشورى يؤيده حتى يقوى جانبه وحدث ذلك عام (٨٥٧هـ/١٤٥٣م)، عندما وقعت الفتنة بين السلطان عثمان بن جقمق والأمير إينال الذى أرسل إلى قضاة القضاة يطلب منهم الحضور عند الخليفة الذى كان بصحبته، فلما حضروا وجلسوا لم يتكلم أحد معهم فى شىء، فسألهم إينال هل من حاجة تريدونها؟ فقالوا: لا. وقرأوا الفاتحة ودعوا وانصرفوا، فانزعجت العامة بسبب طلبهم للقضاة، وبعد خروج القضاة مباشرة أرسلوا منادياً ينادى فى القاهرة بأن القضاة قد حكموا بضرب رقاب أهل القلعة (يقصد عثمان بن جقمق

(١) ابن إياس : بدائع ج ٤ ص ١٤ .

(٢) ابن إياس : السابق ج ٤ ص ١٥ .

(٣) هو جلبان بن عبد الله، توفى عام (٨٥٩هـ / ١٤٥٥م) . (انظر: ابن تغرى بردى : المنهل ج ٥ ص ١٠ ، السخاوى :

الضوء ج ٣ ص ٧٧) .

(٤) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ٣ ص ١١٨٢ ، العيني : عقد الجمان ص ٥٥١ ، ابن إياس : بدائع ج ٢ ص ٢٢٢ .

ومن معه) لعصيانهم خليفة المسلمين، ومن ساعدتهم فإنه عاصٍ لأمر المؤمنين . فانتشر الخبر بين الناس وقبلوه، وكان ذلك هدف إينك وجماعته ؛ ليوهموا الناس أن هذا هو حكم القضية^(١)، فضعف جانب عثمان بن جقمق وانفض عنه الكثيرون حتى انهزم، وهذا يدل على شدة تأثير العامة بقرارات المجالس عندما يحضرها القضية ويلتزمون بتنفيذ قراراتها .

(١) البقاعي : إظهار المصرج ١ ص ٣٢٨ .

تأثير المجتمع المصرى وجنود المماليك فى قرارات المجالس السياسية :

لقد أثر الشعب المصرى تأثيراً ما فى قرارات بعض المجالس السياسية، وكان لهم دور - وإن كان قليلاً - فى اختيار السلاطين فكانت رغبتهم توضع فى الاعتبار لدى أعضاء مجالس الشورى السياسية فمثلاً، عندما عبر الشعب المصرى عن غضبه لتولى شجر الدر السلطنة^(١) عقد الأمراء المماليك مجلساً قرروا فيه عزل شجر الدر من السلطنة وتولية المعز أيبك^(٢)، وكان من أحد أهم العوامل فى اتخاذ ذلك القرار هو عدم تقبل الشعب المصرى تسلطن امرأة عليه .

ويتضح مدى تأثير الشعب المصرى فى اختيار السلاطين عام (٧٠٩هـ/١٣٠٩م)، فى ثورة الشعب على بيبرس الجاشنكير مطالبين بعودة الناصر محمد إلى السلطنة ؛ فحاول بيبرس تثبيت ملكه، وعقد مجلساً لتجديد البيعة له^(٣) ليحبر الشعب على طاعته باعتبار أن سلطنته شرعية بإقرار أعضاء المجلس بذلك، وكتبت نسخة البيعة وأمر الخطباء بقراءتها بالمساجد يوم الجمعة بعد الصلاة، وعندما هم الخطباء بتنفيذ ذلك ثار عامة الشعب عليهم وكادوا يرجعونهم، فلما تحقق بيبرس من اجتماع الشعب على الناصر خلع نفسه من السلطنة وهرب إلى الصعيد^(٤) ثم قتل فى ذى القعدة (٧٠٩هـ/١٣٠٩م)، وعقد أمراء المماليك مجلساً قرروا فيه عودة الناصر محمد إلى السلطنة مرة ثالثة عام (٧٠٩هـ/١٣٠٩م)^(٥) استجابة لرغبة الشعب المصرى العارمة لعودته ولا استمرار الملك فى بيت قلاوون .

وحدث مثل هذا فى عام (٩٠٦هـ/١٥٠٠م) عندما تسلطن العادل طومان باى بالشام ؛ فعقد الأشرف جان بلاط مجلساً حلف فيه الأمراء على عدم الخيانة وأن لا يميلوا مع العادل، وعندما حضر العادل إلى القاهرة رحب به عامة الشعب وارتفعت الأصوات بالدعاء له، وقامت علة حروب بين الطرفين انتهت بانتصار العادل بعد أن قوى جانبه

(١) ابن أيبك الدوادارى : كنز الدرر ص ٨ ص ١٣ ، العيني : عقد الجمان ج ١ ص ١٤ .

(٢) ابن تغرى بردى : النجوم ج ٧ ص ٤ ، المنهل الصافى ج ١ ص ٢٠ .

(٣) بيبرس المنصورى : التحفة الملوكة فى الدولة التركية ص ١٩٩ ، على إبراهيم حسن : مصرفى العصور الوسطى ص ٣٤٣ .

(٤) بيبرس المنصورى : زبدة الفكرة ص ٤٢٣ ، ابن حبيب : تذكرة النبيه ج ٣ ص ١٧ ، المقرئى : المقفى ج ٢ ص ٥٥١ .

(٥) ابن إياس : بدائع ج ١ ق ١ ص ٤٣٣ .

بعامّة الشعب وتولى السلطنة وخطب باسمه قبل أن يخلع جان بلاط^(١)، أى أن إرادة الشعب قد ساعدت العادل على الوصول إلى السلطة .

وكان للجنود المماليك أثر أيضاً على المجالس فى اختيار السلاطين، فمثلاً عندما خلع الناصر محمد نفسه من السلطنة عقد مجلساً لاختيار من يخلفه فاختار الأمراء سلال ليخلفه، وعندما أشار سلال بعرضها على بيبرس الجاشنكير، وافق جنود المماليك البرجية سريعاً، وأقاموا بيبرس فى السلطنة على كره منه، وقاموا بعمل رسوم توليته السلطنة^(٢) رغبة منهم فى توليته .

وعندما توفى المؤيد شيخ فى محرم عام (٨٢٤هـ/١٤٢١م) عقد الأمير ططر مجلساً لاختيار من يخلفه، فاختار المماليك المؤيدية أحمد بن المؤيد على الرغم من أنه لم يكن يتجاوز العامين ؛ تعصباً لابن أستاذهم وبالفعل بويع أحمد بالسلطنة^(٣) تحقيقاً لرغبتهم وأقر المجلس ذلك .

وهكذا فإننا نجد تأثيراً - وإن كان قليلاً - للشعب المصرى والجنود المماليك على مجالس الشورى السياسية فى اختيار السلاطين .

وكان الشعب المصرى وجنود المماليك يغيرون أحياناً من قرارات المجالس بعد الثورة عليها فمثلاً فى عام (٩٠٧هـ/١٥٠١م)، عقد الغورى مجلساً قرر فيه أخذ عشرة أشهر مقدماً من أجرة أملاك القاهرة من بيوت وربوع وحوانيت وحمامات، حتى يتم تدبير الأموال اللازمة لتوفير نفقة جنود المماليك، ولكن العامة رفضت ذلك وقدموا شكواهم من ذلك للسلطان الغورى ؛ ولكنه لم يهتم بشكواهم ؛ فما كان من العامة إلا أن رجموه بالحجارة؛ ثم ذهبوا إلى الأمير أزدمر، وتحدثوا معه فى ذلك فصعد إلى القلعة واجتمع بالسلطان وتحدث معه من أجل هذا الأمر؛ فتم تغيير القرار من عشرة أشهر إلى سبعة أشهر فقط^(٤) مما خفف عن كاهل عامة الشعب .

وقد يغير المماليك بعض قرارات المجالس السياسية مثلما حدث فى ذى الحجة عام (٨٠١هـ/١٣٩٩م) عندما ورد خبر استيلاء السلطان العثمانى على بعض البلاد التركمانية

(١) ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ٤٥٨ ، ابن طولون : مفاكهة الخلان ج ١ ص ٢٣٠ .

(٢) ابن شاطر الكتبى : عيون التواريخ ج ١٢ ق ١٣ معهد المخطوطات رقم ٣٤٠ ، المقريزى : سلوك ج ٢ ق ١ ص ٤٠ .

(٣) ابن إياس : بدائع ج ٢ ص ٦٣ .

(٤) السابق : بدائع ج ٤ ص ١٤ ، ١٧ .

الأبلستين^(١) وملطية، فقرر المجلس تجهيز حملة لقتاله، ولكن جنود المماليك رفضوا ذلك زاعمين أن هذا الخبر ما هو إلا مكيلة، فغير المجلس قراره^(٢) وأرسل الأمير سودون^(٣) للتأكد من صحة هذا الخبر .

وهكذا نرى الشعب المصرى قد خفف من حدة قرارات المجالس السياسية عليه مع قلة حدوث مثل هذا الأمر . وكان جنود المماليك أكثر قدرة على تغيير قرارات المجالس من الشعب المصرى بحكم امتلاكهم للقوة المادية، وإن كان لكثرة تغيير السلاطين فى الدولة المملوكية له آثار سلبية بكثرة الفتن والمنازعات فكانت له آثار إيجابية أيضاً تتمثل فى دفع دماء جديدة كانت تنشط من قوة الدولة وتتخلص من السلاطين الضعاف مما أدى إلى استمرار الدولة المملوكية فترة تناهز الثلاثة قرون على الرغم من كثرة الحروب التى خاضتها مع القوى الخارجية كالمغول والتتار والصليبيين والعثمانيين .

* * *

(١) الأبلستين : مدينة مشهورة ببلاد الروم، وسلطانها من أبناء قلع أرسلان السلجوقى، وهى عاصمة دلفادر وهى إحدى الدول التركمانية التى كانت تابعة للدولة المملوكية وكانت تقع فى شمال بلاد الشام، (انظر : ياقوت : معجم البلدان ج ١ ص ٩٣، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٢ ص ١٧٩، إبراهيم طرخان : مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة ص ١٢١) .

(٢) المقرئى : سلوك ج ٣ ق ٣ ص ٩٧١، ٩٧٢، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٢ ص ١٧٩ .

(٣) هو : سودون بن عبد الله الظاهرى، توفى بالقاهرة فى شوال عام (٨١٠هـ) = فبراير (١٤٠٨م) . (انظر : ابن تغرى

بردى : المنهل ج ٦ ص ١١٥، السخاوى : الضوء ج ٣ ص ٢٨١)

الخلاصة :

حرص سلاطين المماليك على إحياء الخلافة العباسية وإقامتها بالقاهرة، وقد نجح الظاهر " بيبرس " فى ذلك وأصبحت القاهرة مركزاً لها، و استقر الخلفاء العباسيون بالقاهرة فى ظل دولة المماليك ، وأصبحت تعقد لهم مجالس شورى لاختيارهم ، وكان بعض سلاطين المماليك يتدخلون - أحياناً - فى اختيار الخليفة، ويفرضون رأيهم على المجلس الذى كان يخضع - فى بعض المجالس - لرأى السلطان، وكانت أولوية اختيار الخليفة لمن يحصل على العهد من الخليفة السابق، وإن لم يكن هناك عهد؛ كان المجلس يختار من أبناء البيت العباسى من يصلح، و حدثت فى بعض الأحيان منافسات بين أبناء البيت العباسى على توليها، وكان الذى يحسم هذا النزاع هو مجلس الشورى الذى يختار صاحب العهد، والأصلح منهم .

وبالنسبة لمجالس تولية السلاطين، فكان الأمراء المماليك هم الذين يختارون السلطان وما كان على الخليفة والقضاة الأربعة إلا أن يقرروا هذا الاختيار دون أى اعتراض، ونستطيع الحكم على مجالس تولية السلاطين بأنها كانت مجالس شكلية تعقد لتضفى الشرعية على السلطان الذى يختاره الأمراء. وكانت مجالس الشورى تسرع باختيار السلطان الجديد عندما يخلو منصب السلطنة بسبب وفاة السلطان أو عزله أو شدة مرضه.

أما عن مجالس تولية العهد، فنستطيع الحكم عليها بأنها كانت مجالس صورية وشكلية بمعنى أننا لم نجد أحداً من أعضاء المجلس من الخليفة، والقضاة، والأمراء يعترض على السلطان القادم مهما كانت أحواله، حتى لو كان صغير السن، أو ضعيف الشخصية، وكانت الكلمة العليا فيها للسلاطين الذين كانوا يحرصون على تولية العهد لأحد أبنائهم ؛ لتستمر السلطنة فى ذريتهم، ولم يتحقق أملهم فى ذلك سوى الناصر محمد بن قلاوون، الذى استمرت السلطنة فى ذريته لمدة واحد أربعين عاماً تقريباً من (٧٤١: ٧٨٤هـ) = (١٣٤١: ١٣٨٢م). أما باقى السلاطين الذين تولوا السلطنة عن طريق تولي العهد، فكان سرعان ما يقوم أحد الأمراء الأقوياء بعزلهم، وتولى السلطنة مكانهم، وكان الأمراء المماليك - أحياناً - هم الذين يختارون ولى العهد فى حالة مرض السلطان، وغالباً ما يكون أحد أبناء السلطان أو إخوته، ولم يكن ذلك حرصاً منهم على استمرار السلطنة فى ذرية السلطان المتوفى، ولكن يقدمون على ذلك ريثما تستقر الأمور،

ويستطيع أحدهم التخلص من منافسيه، ويتولى السلطنة، ويعزل هذا السلطان الذى لاحول له ولا قوة. ولم تكن هناك مواعيد ثابتة لعقد مجالس تولية العهد، فقد يأمر السلطان بعقدها وهو فى كامل صحته، وقد يأمر بعقدها عندما يشعر بدنو أجله، وهو على فراش المرض، وقد يقوم الأمراء بإصدار الأمر بعقد المجلس إذا كان مرض السلطان شديداً، لدرجة أنه لا يدرى بما يدور حوله.

أما عن مجالس الشورى التى كانت تعقد من أجل الاستعداد للحرب أو لإبرام صلح، فنستطيع أن نقول أنها كانت مجالس تتسم بالإيجابية لمشاركة جميع الأعضاء بأرائهم، وقد يعترضون على رأى السلطان، وينفذ السلطان رأيهم طالما أنه متفق مع مصلحة البلاد.

وكان السلاطين يلزمون أنفسهم بعقد تلك المجالس وقت الحرب؛ حرصاً منهم على وحدة الصف والتكاتف مع كبار الأمراء؛ الذين كانوا يلتزمون بتقديم عدد من الجنود فى وقت الحرب^(١)؛ ولذا لم يكن السلطان يقدم على حرب إلا إذا أبدى الأمراء موافقتهم على الحرب وتقديم العدد المحدد لكل منهم من الجنود حسب حجم إقطاع كل منهم. وكانت موافقة الخليفة والقضاة على دخول الدولة فى حرب من الأمور الأساسية والضرورية؛ لاكتساب تلك الحرب الشرعية. وكذلك كانت تعقد المجالس لمناقشة طلبات الصلح عندما تعرضها إحدى الدول المتنازعة مع الدولة المملوكية، وكانت المجالس تدرس هذه الطلبات وتوافق على ما يتمشى منها مع مصلحة الدولة المملوكية.

وكان لمجالس الشورى دور مهم أثناء وقوع الفتن والمؤامرات، إذ نجحت فى مواجهة بعض هذه الثورات والتخلص منها بحكمة جنبت البلاد شر الحروب الداخلية، وفى بعضها الآخر اتخذت إجراءات عسكرية للقضاء على هذه الثورات، ولم يستمر هذا الدور الإيجابى طوال العصر المملوكى، إذ أصبحت هذه المجالس ذا دور هزيل فى مواجهة هذه الفتن، فى آخر العصر الجركسى، بل إنها كانت فى بعض الأحيان من عوامل قيام الفتن والمنازعات؛ وذلك باتخاذها قرارات غير صحيحة لمصلحة السلطان أو بعض الأمراء؛ مما أعطى الفرصة لقيام هذه الثورات.

* * *

(١) انظر: القلقشندي - صبح الأعشى ج ٤ ص ٥٠، إبراهيم طرخان: مضر فى عصر دولة المماليك الجراكسة ص ٢٢٨، سعيد عاشور: الأيوبيون والمماليك فى مصر والشام ص ٣٣٤.

الفصل الثالث

مجالس الشورى الإدارية والاقتصادية

- مجالس تعيين الولاة والموظفين .
- مجالس تعيين القضاة .
- مجالس محاسبة الموظفين المختلسين .
- مجالس المشروعات الاقتصادية .
- مجالس تحديد أسعار العملة .
- موقف مجالس الشورى من فرض الضرائب والاستيلاء على الأوقاف والمصادرات .
- أثر قرارات المجالس الإدارية والاقتصادية على المجتمع المصرى .

٢٠ مجالس تعيين الولاة والموظفين :

عقدت بعض مجالس الشورى الإدارية، وهى مجالس تعيين نواب السلطنة، ونواب الولايات التابعة للدولة، ومجالس اختيار الموظفين ومحاسبة المختلسين منهم، بأمر من السلاطين أو الأمراء .

ولم يكن السلطان ملزماً بعقد مجلس الشورى الإدارى، ولكن الأصل هو اختيار السلطان من يراه مناسباً ليعينه فى وظيفة ما، فكانت هذه هى القاعدة، أما الاستثناء فهو أن يعقد السلطان مجلساً لاستشارة الأعضاء فى شخصية من يوليه إحدى المناصب وكان هذا الأمر الاستثنائى يتم فى حالتين :

الأولى : عندما يكون السلطان صغير السن غير متحكم فى الأمور، مع وجود منافسة بين أكثر من أمير للتحكم فى شئون الحكم .

الثانية : إذا كان السلطان كبير السن، ولكنه ضعيف الشخصية ؛ لذا نرى أن مجالس تعيين الولاة والموظفين كانت قليلة إذا ما قورنت بالمجالس السياسية والدينية التى كان يعقدها السلطان.

ومن هذه المجالس الإدارية مجالس اختيار نائب السلطنة ^(١)، وقد صنف " القلقشندى " هذه الوظيفة فى المرتبة الأولى من الوظائف التى يتولاها أرباب السيوف، فقد كان نائب السلطنة يقوم مقام السلطان أثناء غيابه فى السفر أو الحروب الخارجية، ويشترك معه فى توزيع الإقطاعات، وتعيين الموظفين وكان يطلق عليها النيابة العظمى وعلى متوليها كافل المملكة، ونائب الحضرة ^(٢)، وكان الذى يتولاها لابد أن يتصف بعدة صفات من أهمها : أن يكون من الأمراء المقدمين، وهم أكبر أمراء المئين، ويتولاها أوسع الأمراء جاهاً وأشدهم دهاء وأفضلهم ذكاء، وأكثرهم حنكة ودراية ^(٣).

(١) كانت نيابة السلطنة على نوعين فى العصر المملوكى، الأول : النائب الكافل، أو نائب الحضرة، وهو الذى ينوب عن السلطان أثناء وجوده وإقامته فى مصر، وقد أطلق عليه القلقشندى السلطان الثانى أو السلطان المختصر، وهذه الألقاب تدل على عظم مكانته، وأهميته فى الدولة، وهذه الوظيفة هى التى عُقدت المجالس لاختيار من يتولاها نظراً لأهميتها، والثانى : نائب الغيبة، وهو أقل درجة من سابقه وينوب عن السلطان أثناء غيبته فقط فى حرب أو حج أو غير ذلك، وأيضاً أثناء غياب النائب الكافل، ويتضح لنا أنه أقل شأنًا من نائب الحضرة، ولذا لم تُعقد له مجالس لاختيار من يتولاها (انظر : القلقشندى : صبح الأعشى ج ٤ ص ١٧، ١٦، سعيد عاشور : العصر المماليكى ص ٣٦٦)

(٢) القلقشندى : صبح الأعشى ج ٥ ص ٤٥٣، ابن دقماق : الجواهر الثمين ج ٢ ص ٦٦، محمد عبد الغنى : نائب السلطنة ص ٦٧ .

(٣) الخالدى : المقصد الرقيق ق ١٢٣، سعيد عاشور : العصر المماليكى ص ٣٦٦، محمد عبد الغنى : نائب السلطنة ص ٦٨

وكانت هذه الوظيفة تلى السلطان مباشرة فى العصر المملوكى البحرى، وكانت لمن يتولاها مكانة عظيمة، وظلت هذه الوظيفة طوال العصر المملوكى البحرى ماعدا سنوات قليلة ألغى فيها " الناصر محمد بن قلاوون " هذه الوظيفة، وقد تولاها فى هذا العصر ما يقرب من ثلاثة وأربعين نائبا، ولكنها فقدت هذه المكانة فى العصر المملوكى الجركسى حتى ألغيت فى عهد الناصر " فرج " ؛ لأن أتابك العسكر أصبحت له مكانة أعظم من النائب، وأخذ كثيراً من اختصاصاته، وكان عدد النواب فى هذا العصر قليلا جداً، إذ لم يتعد عددهم ثلاثة نواب^(١)، وكان آخر من وليها هو الأمير " تمتاز " ولم يتول أحد من بعده هذه الوظيفة^(٢) خلافاً لما يذكره أحد الباحثين المعاصرين^(٣) : " بأنه تم تعيين الأمير " آقبغا التمرازى " نائبا للسلطنة فى جمادى الآخرة عام (٨٤٢هـ / ١٤٣٨م) نائبا للسلطان " جقمق " ولكنه لم يمكث فيها كثيراً ؛ إذ عزل منها بعد بضعة أشهر فى رمضان من نفس العام، والصواب أن " آقبغا " لم يتول وظيفة النيابة منفردة بل تولاها بجانب وظيفة أتابك العسكر، وقد انفرد " ابن إياس " بذكر ذلك^(٤) أما باقى مؤرخي العصر المملوكى فلم يذكر أحد منهم أن " آقبغا " قد تولى وظيفة النيابة^(٥)، وهذا دليل على أنها لم تعد من الوظائف الرفيعة فى الدولة كما كانت فى العصر المملوكى البحرى، أى أنها أصبحت وظيفة ثانوية عندما تولاها " آقبغا " بعد اثنتين وثلاثين سنة تقريباً منذ عزل آخر نائب للسلطنة وهو الأمير " تمتاز " فى عهد " الناصر فرج " .

وقد عقدت علة مجالس لاختيار من يتولى هذه الوظيفة منها المجلس الذى دعا " الناصر محمد " إلى غقله، أثناء فترة ولايته الثانية، فى جمادى الأولى عام (٦٩٨هـ / ١٢٩٧م) واستشار الأمراء فىمن يوليه نيابة السلطنة فاتفق الأمراء على اختيار الأمير " سلار " ^(٦)،

(١) هناك من النواب من تولى هذه الوظيفة أكثر من مرة، انظر (ليلى عبد الجواد إسماعيل : نائب السلطنة فى القاهرة فى عصر دولة المماليك البحرية ص ٢١٦ ، ٢١٨ ، محمد عبد الغنى الأشقر : نائب السلطنة المملوكية فى مصر ص ٣٦٣) .
(٢) هو : تمتاز بن عبد الله الناصرى قتل عام (٨١٤هـ / ١٤١٢م) . (انظر : ابن تغرى بردى : المنهل ٤ / ١٤٣ ، الصيرفى : نزهة ٢ / ٢٩٦) .

(٣) المقرئى : الخطط ج ٣ ص ٣٤٩ ، الصيرفى : نزهة ج ٢ ص ٢٩٦ .

(٤) انظر : محمد عبد الغنى الأشقر : نائب السلطنة المملوكية فى مصر ص ٣٨٧ .

(٥) ابن إياس : بدائع ج ٢ ص ٢٠٣ .

(٦) انظر : المقرئى : السلوك ج ٤ ق ٣ ص ١١٢ ، ابن تغرى بردى النجوم ج ١٥ ص ٤٧٥ ، الصيرفى : نزهة ج ٤ ص ١٨٢ .

(٧) بيبس المنصورى : التحفة المملوكية ص ١٥٥ ، زبدة الفكرة ج ٩ ص ٣٢٦ ، ابن حبيب : تذكرة النبى ج ١ ص ٢١٤ .

وبالطبع لم يكن للناصر رأى فى هذا المجلس ؛ لصغر سنه، وكان الأمراء الأقوياء مسيطرين على القرار فى هذا المجلس .

وأيضاً عقد مجلس عام (٧٤٢هـ / ١٣٤١م) لاختيار نائب السلطنة بعد أن تسلطن الأشرف "علاء الدين كجك" فتشاور الأمراء حتى اتفقوا على تولية الأمير "أيدُغُمُش" ^(١)، ولكنه رفض تولى ذلك المنصب ؛ وأعتقد أن سبب رفضه لوجود الأمير "قوصون" وتيقنه أنه لن يتركه فى هذا المنصب ؛ فاختار المجلس الأمير "قوصون الناصرى" فوافق بعد أن فرض شروطه، ومنها: أن يظل مقيماً فى القلعة ولا يخرج منها إلى دار النيابة ^(٢) التى كانت مخصصة لإقامة نائب السلطنة، وأعتقد أن هذا الشرط الذى اشترطه حتى لا يترك القلعة مقر الحكم، ويتمكن أحد الأمراء المنافسين له من الاستيلاء عليها، وعزله من وظيفته أو القبض عليه، فوافق الأعضاء على شروطه وتولى النيابة، وهذا المجلس يشبه المجلس السابق من حيث تحكم الأمراء فى قراراته، لضعف السلطان وعدم تحكمه فى الأمور.

وَحَدَّثَ مجلس آخر يؤكد أن مجالس اختيار النواب كانت تعقد أثناء ولاية السلطان الضعيف فقط فى الغالب ، وكان الأمراء يتحكمون فى قراراتها، وكان الاختيار يتم عن طريقهم وكانت لهم الكلمة العليا فى هذه المجالس، وكان على بقية الأعضاء حتى السلاطين أن يوافقوا على ما يقررونه ؛ وذلك لأنهم كانوا مصدر القوة والتحكم فى شئون الدولة، مثل المجلس الذى عقد فى رمضان عام (٧٤٦هـ / ١٣٤٥م) ^(٣)، واتفق فيه الأمراء على تولية الأمير "أرقطاي" ^(٤) نيابة السلطنة وكان ذلك فى عهد "الكامل شعبان" ^(٥).

(١) أيدغُمُش بن عبد الله الناصرى، توفى عام (٧٤٣هـ / ١٣٤٢م) (ابن حجر: الدرر / ٤٥٥، ابن تغرى بردى : المنهل / ١٦٥ / ٣).

(٢) ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٠ ص ٢١.

(٣) يذكر ابن تغرى بردى أن هذا المجلس عقد فى رجب عام (٧٤٧هـ / ١٣٤٦م) (ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٠ ص ١٥٢).

(٤) هو: سيف الدين أرقطاي بن عبد الله، توفى فى جمادى الأولى عام (٧٥٠هـ / ١٣٤٩م). (انظر الصفدى : الوافى / ٣٦١ / ٨).

(٥) ابن حبيب: تذكرة النبیه ج ٣ ص ٨٣، المقريزى : السلوك ج ٢ ق ٣ ص ٧١٨، ابن إياس : بدائع ج ١ ص ٥٠٧.

ونلاحظ أن مجالس الشورى التى عقدت لاختيار نائب السلطنة قليلة، وأن معظمها عقد فى عهد "الناصر محمد" فى فترتى ولايته الأولى والثانية فقط، أما فى فترة ولايته الثالثة فلم يعقد المجالس لاختيار نوابه، لأنه ألغى هذه الوظيفة وهدم دار النيابة فى عام (٧٣٧هـ/١٣٣٦م)^(١) فترة كما أنه كان يعين من يريده دون عقد المجلس، وذلك بعد أن كبر فى السن واستطاع التحكم فى أمور الدولة.

ونلاحظ أيضاً أنه قد عقدت مجالس لاختيار النائب فى عهد أولاد "الناصر محمد" وأحفاده، وكانت هذه الفترة تتسم بضعف السلاطين وتحكم الأمراء فيهم، وكان الأمراء يعقدون المجالس لاختيار النواب عندما يكون هناك أكثر من أمير يحاول السيطرة على مقاليد الحكم، فيعقدون المجلس للقضاء على الصراع الذى قد ينشأ بينهم، أما عندما تكون الأمور مستقرة وأمير واحد هو المسيطر على الأمور فإنه كان هو المدبر للأمور يختار من يريد ويشير به على السلطان الذى يبادر بتعيينه، وكان ذلك مجرد تصديق من السلطان الصغير السن، أو السلطان الضعيف العاجز عن تدبير الأمور فى البلاد.

وينطبق هذا الأمر أيضاً على مجالس اختيار نواب السلطنة للولايات المختلفة فى بلاد الشام وقد وصل عدد هذه النيابات إلى ست ولايات وهى: ولاية دمشق، وكانت كبرى الولايات المملوكية فى الشام ووصفها القلقشندي بأنها "أجل نيابات المملكة الشامية وأرفعها فى الرتبة"^(٢)، وكانت نيابة حلب تقع فى المرتبة الثانية بعد دمشق^(٣)؛ نظراً إلى خطورة موقعها على الأطراف الشمالية للدولة؛ فكانت بمثابة خط الدفاع الأول للدولة، ونيابة طرابلس، ونيابة حماة، ونيابة صفد، ونيابة الكرك، يضاف إليهم - أحياناً - ولاية سابعة وهى نيابة غزة التى كانت تستقل كنيابة مستقلة فى بعض الأوقات^(٤).

وكان السلطان يدقق فى اختيار نواب الولايات؛ ليضمن ولاءهم له، فلا ينتهز أحد منهم فرصة بُعد الولاية عن العاصمة ويحاول الخروج عليه، أو يعلن استقلاله عن الدولة، وكثيراً ما حدث ذلك وبخاصة فى العصر المملوكى الجركسى، ولهذا كان السلطان يعقد المجالس ليتشاور مع الأمراء فيمن يصلح لتولى نيابة هذه الولايات، وكانت هذه

(١) المقرئى : الخطط ج ٣ ص ٣٤٩، كازانوف : تاريخ ووصف قلعة الجبل ص ١٣٧ .

(٢) القلقشندي : صبح الأعشى ج ٤ ص ١٨٤ ، سعيد عاشور : العصر المماليكى فى مصر والشام ص ٢١٠ .

(٣) القلقشندي : السابق ج ٤ ص ٢١٧ ، عادل عبد الحافظ : نيابة حلب فى عصر سلاطين المماليك ص ٧ .

(٤) القلقشندي : السابق ج ٤ ص ٢٢٣ ، ٢٤١ ، سعيد عاشور : العصر المماليكى فى مصر والشام ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

المجالس نادرة الحدوث ؛ لأن سلاطين المماليك كانوا - غالباً - ما يعينون النواب دون عقدها، وأعتقد أن ذلك يرجع إلى كثرة الحركات الثورية التى نشبت فى هذه الولايات ضد سلطتهم، فكان السلطان يسرع بإصدار مرسوم بعزل النائب الثائر، وتعيين أحد الأمراء الذين يثق فيهم بدلاً منه ؛ حتى يستطيع القضاء على هذه الثورة، أى أن عنصر الوقت لم يكن يسمح للسلطان - فى بعض الأحيان - بعقد المجلس لاستشارة الأمراء فيمن يختاره لتوليته إحدى النيابات فى الشام، بالإضافة إلى أن السلطة المملوكية كانت كثيراً تقوم بحركة تنقلات بين نواب الشام ؛ حتى لا يتمكن أحد النواب من تقوية مركزه فى نيابته، ويعلن استقلاله عن السلطة المملوكية فى القاهرة، مثلما حدث فى شوال عام (٧١٠هـ/١٣١١م) فقد قام السلطان "الناصر محمد" بحركة تعيينات وتنقلات واسعة بين نواب الولايات فى بلاد الشام^(١)، وأيضاً فى ربيع الآخر عام (٨٤٣هـ/١٤٣٩م) فقد قام السلطان "جقمق" بحركة تنقلات بين نواب الولايات الشامية^(٢).

وعلى الرغم من ذلك فقد عقدت بعض المجالس أثناء وقوع هذه الفتن لاختيار نائب للولاية التى ثار نائبها ضد السلطة المركزية فى القاهرة ؛ ليتشاور السلطان مع أعضاء المجلس من الأمراء فى كيفية التصدى لهذه الفتنة، وأيضاً ليأخذ الفتوى من الأعضاء من القضاة بأن هذا الوالى قد خالف الشرع، حتى يضعف من جانبه وينفض عنه أتباعه قدر الإمكان فضلاً عن كراهية الشعب له وعدم مساندته أثناء ثورته.

ففى عام (٨٤٢هـ/١٤٣٨م) وصل نبأ عصيان "تغرى برمش" التركمانى نائب حلب إلى السلطان الظاهر "جقمق" الذى عقد مجلساً، قرر عزل هذا الوالى عن ولاية حلب، وتولية غيره^(٣) فكان ذلك سبباً فى هزيمة "تغرى برمش" التركمانى.

وفى العام نفسه خرج نائب الشام "إينل الحكمى" على السلطان "جقمق" وأظهر العصيان، فعقد السلطان مجلساً لمناقشة ذلك الأمر فاتفق الأعضاء على عزل "إينل" عن نيابة حلب وتعيين شخصية تتميز بالقوة والإخلاص للسلطان بدلاً منه فوق الاختيار على أتابك العسكر "آقبا التمرازى"^(٤) وقد نجحت هذه الإجراءات إلى

(١) النويرى : نهاية الأرب ج ٣٢ ص ١٧٠، ابن تغرى بردى : النجوم ج ٩ ص ١١، ص ١٢.

(٢) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ٣ ص ١١٧٢، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٥ ص ٣٣٥، ابن إياس : بدائع ج ١ ق ١ ص ٢٢١.

(٣) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ٣ ص ١١٤٠، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٥ ص ٢٨٦، الصيرفى : نزهة ج ٤ ص ١١١.

(٤) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ٣ ص ١١١٢، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٥ ص ٢٨٨، ابن إياس : بدائع ج ٢ ص ٤٥٤.

حد ما فى وأد هذه الفتنة. وليس معنى هذا أن السلطان لم يكن يدعو المجلس للانعقاد لاختيار نائب للسلطنة إلا فى الحالات الطارئة فحسب، بل عقدت بعض المجالس لاختيار نواب هذه الولايات عندما تكون الأمور مستقرة والأوضاع هادئة مثل مجلس تولية نائب حلب "يلبغا اليحياوى" ^(١) الذى عقد فى المحرم عام (٧٤٤هـ/١٣٤٣م)، وكان هذا المجلس فى عهد "الصالح إسماعيل".

وكان السلطان يستشير الأمراء - أحياناً - فيمن يوليه إحدى النيابات، ولا يأخذ برأيهم، ففى (رجب عام ٨٣٧هـ = فبراير عام ١٤٣٤م) استشار "الأشرف برسبلى" الأمراء فيمن يوليه نيابة دمشق فأشار الأمراء بتولية الأمير "سودون الظاهرى" ^(٢)، ولكن "برسبلى" استبعد ذلك لعلمه بمرض "سودون" وضعفه، وأنه لن يستطيع تحمل مهام ذلك المنصب، فطلب الأمراء منه أن يأخذ رأيهم، فوافق، فتأكد "برسبلى" من أن "سودون" لم يضعفه المرض، وأنه يتظاهر بذلك، فأوجس خيفة منه، وعلم أنه ما زال يمثل خطورة عليه، وبدلاً من أن يوليه نيابة دمشق أمر بنفيه إلى دمياط ^(٣)، وعين بدلاً منه الأمير "قصوره" ^(٤) بن تمرار الظاهرى ^(٥)، ومن هنا يتضح أن السلطان لم يكن ملزماً بتنفيذ رأى الأعضاء فى المجالس الإدارية.

أما عن منصب الوزير فيعرفه ابن الطقطقى ^(٦) بأنه : "وسيط بين الملك ورعيته، ووصفه بالكفاءة والشهامة والفطنة والتيقظ والحزم والرفق والأنفة والتثبت فى الأمور، والحلم والوقار والتمكن ونفاذ القول"، ومعنى الوزارة المعاونة وشد الأزر، وقد عرفت الدولة الإسلامية منذ بدايتها، وكان للخلفاء وزراء يعاونونهم فى تنظيم أمور الدولة وتدبير المال وترتيب الجيوش ونحو ذلك، ولكن لم يطلق على أحدهم كلمة وزير وكان

(١) توفى فى جمادى الأولى عام (٧٤٨هـ/١٣٤٧م) (انظر: ابن حجر: الدرر ج ٥ ص ٢١٢، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٠ ص ١٨٥).

(٢) هو: سودون بن عبد الله بن عبد الرحمن الظاهرى، توفى بدمياط فى ذى الحجة عام (٨٤١هـ/ عام ١٤٣٨م) (السخاوى : الضوء ٣/ ٢٧٥).

(٣) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ٢ ص ٩١١، الصيرفى : نزهة ج ٣ ص ٢٨٣، ابن إياس : بدائع ج ٢ ص ١٥٤.

(٤) توفى فى ربيع الآخر عام (٨٣٩هـ/ أكتوبر عام ١٤٣٥م). (انظر: ابن تغرى بردى : المنهل ٩/ ٦٩، السخاوى : الضوء ٦/ ٢٢٢).

(٥) ابن تغرى بردى : النجوم ١٥/ ٣٨، السخاوى : الضوء ج ٦ ص ٢٢٢، ابن إياس : بدائع ج ٢ ص ١٥٤.

(٦) ابن الطقطقى : الفخرى فى الآداب السلطانية ص ١٣٤.

يسمى كاتباً أو مشيراً، ولم يصبح لها اختصاصات محددة وديوان مخصص إلا فى أوائل العصر العباسى، حيث تقررت قواعدها وقوانينها، وأول من أطلق عليه لقب وزير هو " أبو سلمة حفص ابن سليمان الخلال " عام (١٣٢هـ/ ٧٤٩ م)، وكان يطلق عليه وزير آل محمد^(١). واستمر هذا المنصب فى العصر الفاطمى وفوض الخلفاء الفاطميون بعض الوزراء فى التصرف فى شئون الدولة؛ فأتسع نفوذ الوزراء حتى تلقبوا بألقاب الملوك، واتخذ الفاطميون - أحياناً - وزراء من غير المسلمين، أما فى العصر الأيوبي فقد كان الوزراء من العلماء والكتاب، كالقاضى الفاضل^(٢).

أما فى العصر المملوكى فقد كان الوزير هو المسئول عن جمع الضرائب والإشراف على بعض الدواوين، والتوقيع على الشكاوى بدار العدل، ويتولى مصاريف المطبخ السلطاني^(٣)، واستمر الوزير يباشر هذه المهام حتى عهد " الناصر محمد بن قلاوون ". وضعف هذا المنصب فى عهد الناصر محمد بعد أن ألغى هذه الوظيفة عام (٧٢٩هـ/ ١٣٢٩م)^(٤)، ووزع مهامها على ثلاثة مناصب أخرى، هى: ناظر المال الذى يتولى تحصيل الضرائب، وصرف النفقات، وناظر الخاص الذى يتولى تدبير الأمور المالية الخاصة بالسلطين، وكاتب السر الذى يتولى التوقيع على الشكاوى بدار العدل^(٥)، وعندما عادت وظيفة الوزارة مرة أخرى - بعد وفاة " الناصر محمد " - اقتصرت مهام صاحبها على تدبير الشئون المالية فقط^(٦)، وهو ما يشبه عمل وزير المالية فى العصر الحديث، ومن هنا فقدت بعض أهميتها.

(١) السعوى : مروج الذهب ج٣ ص٢٨٤، الجهشيارى : كتاب الوزراء ص٨٤ .

(٢) هو : محى الدين عبد الرحيم البيسانى، كان وزيراً للسلطان صلاح الدين الأيوبي، توفى عام (٥٩٦هـ/ ١١٩٩م) انظر : ابن خلكان : وفيات الأعيان ج٣ ص١٥٨، العيني : عقد الجمان ج٢ ص٢٨٨ .

(٣) القلقشندي : صبح الأعشى ج٤ ص٢٨، المقرئى : الخطط ج٣ ص٣٦٣ .

(٤) كان سبب إلغائها أن الوزير الأمير مغلطاي بن عبد الله الجمالى لم يحسن التصرف فى شئونها، بالإضافة لكثرة أعدائه الذين كانوا يكيدون له عند السلطان الناصر محمد ويتهمونونه بالتقصير فى تحصيل الأموال، فألغى الناصر هذه الوظيفة ووزع مهامها على ثلاثة مناصب، وأظن أنه قام بذلك حتى يضمن تدبير الأمور بدقة، وقيام كل صاحب منصب بمهام وظيفته على أكمل وجه (ابن حبيب : تذكرة النبى ج٢ ص٢٢٦، ابن تغرى بردى : النجوم ج٩ ص٢٩٢) .

(٥) القلقشندي : السابق ج٤ ص٢٩، المقرئى : الخطط ج٣ ص٣٦٣، محمود رزق سليم : عصر سلاطين المماليك ج١ ص٢٤٢ .

(٦) القلقشندي : السابق ج٤ ص٢٩، المقرئى : الخطط ج٣ ص٣٦٣ .

وما ذكرناه من أسباب ندرة مجالس تعيين نواب السلطنة تنطبق أيضاً على مجالس تولية الوزراء، فقليلاً ما كانت تعقد المجالس لاختيار من يتولى الوزارة فمثلاً في (صفر عام ٦٩٣هـ = يناير ١٢٩٤م) عقد مجلس لاختيار وزير يدبر أمور الدولة بعد موت " سنجر الشجاعى " ^(١) فاتفق رأى الأمراء مع السلطان " الناصر محمد " على تولية " تاج الدين بن حنا " ^(٢)، فطلب إلى مجلس السلطان، وعرض عليه المنصب ؛ ولكنه رفضه، فلم يقبل الأمراء رفضه وخلعوا عليه خلعة الوزارة ^(٣) وتولواها رغم أنفه ^(٤)، ونجد أن الأمراء هم الذين قاموا باقتراح الشخصية وقاموا بتوليبتها رغماً عنها، ولم يكن هناك دور للسلطان " الناصر محمد " في هذا المجلس، لصغر سنه، وعدم تحكمه في الأمور بعد.

وفى (رمضان عام ٧٠٤هـ = مارس ١٣٠٥م) عقد مجلس لاختيار شخصية تتولى منصب الوزارة بعد أن عُزِلَ " ناصر الدين الشينخى " ^(٥) عنها وبعد أن تشاور الأمراء اتفقوا على تولية القاضى " سعد الدين بن عطايا " ^(٦)، وكانت خبرته بمهام تلك الوظيفة إحدى مبرراتهم لاختياره؛ حيث كان ناظراً بديوان البيوت السلطانية ^(٧) مما قد يساعده كثيراً على تحمل مهام هذا المنصب، وبالفعل تولاه ^(٨) ونفذ رأيهم.

(١) قُتل في صفر عام ٦٩٣هـ = يناير ١٢٩٤م). (انظر: ، الصفدى : الوافى ج ١ ص ٤٧٥ ، ابن تغرى بردى : المنهل ج ٦ ص ٨٠).

(٢) محمد بن محمد بن على بن محمد بن سليم المعروف بالصاحب تاج الدين بن حنا، توفى جمادى الآخرة عام ٧٠٧هـ / ١٣٠٧م) (انظر: ابن حبيب : درة الأسلاك ق ١٧٨ ، الصفدى : الوافى ج ١ ص ٢١٧).

(٣) خلعة الوزارة : كانت تتكون من الطرحة وهى الطيلسان المقور، و القُنع الزركش والقلادة وكانت عبارة من عقد جواهر يساوى خمسة آلاف مثقال ذهباً، وفى أواخر الدولة المملوكية وتدهور أحوالها المادية صنعت من عنبر مغشوش وكان يطلق عليها العنبرية ويتميز بها الوزير عن سائر الموظفين (انظر: المقرئى: الخطط ج ٢ ص ٣٠٥ ، ابن تغرى بردى : حوادث الدهور ص ٣٨٣).

(٤) النويرى : نهاية الأرب ج ٣١ ص ٢٧٧ ، العينى : عقد الجمان ج ٣ ص ٢٤٤ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ٨ ص ٤٨ .

(٥) هو: ذبيان بن عبد الله الشينخى، توفى عام (٧٠٤هـ / ١٣٠٥م) (انظر: الصفدى : الوافى ١٤ / ٣٧ ، ابن تغرى بردى : المنهل ٥ / ٣٣٤).

(٦) توفى عام (٧٣٠هـ = ١٣٣٠م). (انظر: النويرى : نهاية الأرب ج ٣٣ ص ٣١٧ ، ابن حجر : إنباء ج ٤ ص ١٨٧).

(٧) من الوظائف الديوانية التى يتولاها أحد أرباب القلم، ليقوم بمشاركة الاستادار فى إدارة بيوت السلطان من المطابخ والشراب خاناء، والحاشية والفلمان (انظر: القلقشندى : صبح الأعشى ٤ / ٢٠ ، ٣١).

(٨) النويرى : نهاية الأرب ج ٣٢ ص ٩٠ ، العينى : عقد الجمان ج ٤ ص ٣٦٢.

وقد نجد أن بعض مجالس تولية الوزراء كان يحدث فيها اتفاقات بين الأعضاء قبل عقدها على من يتولى هذا المنصب، وبالرغم من ذلك رأينا بعض الشخصيات تهرب من توليه، فمثلاً في عام (٧٥٥هـ = ١٣٥٤م) في عهد السلطان "صالح بن الناصر محمد بن قلاوون" بعد موت الوزير "موفق الدين"^(١) في ربيع الآخر من العام نفسه، تم عقد مجلس حضره السلطان وبعض الأمراء، وذكر اسم الأمير "ناصر الدين محمد بن بيلبك" لتولى منصب الوزارة، ولكنه رفض وامتنع، فأراد ناظر الخاص توريطه وإقناعه بقبوله فقل له: "ما يصلح لها إلا أنت" فغضب منه الأمير "ناصر الدين" ورد عليه قائلاً: "ما يصلح إلا أنت فتكون الوزارة مضافة للخاص كما كان من قبلك"، فرفض ناظر الخاص "تاج الدين"^(٢) تولى المنصب^(٣)، وبعد انتهاء المجلس أخذ الأمير "طاز" يشجع ناظر الخاص "تاج الدين" على قبوله منصب الوزارة ويعده بمساعدته، ولكنه رفض، وظل المنصب خالياً لا يجد من يشغله لمدة ثلاثة أعوام تقريباً حتى تولاه الأمير "قشتمر" عام (٧٥٨هـ / ١٣٥٧م)^(٤) وأعتقد أن السبب في هروب هذه الشخصيات من تولى منصب الوزارة؛ أنها كانت من الوظائف المرهقة في ذلك الوقت الذي اتسم بعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وحاجة من يتولاه إلى القوة ليستطيع جمع الضرائب، بالإضافة إلى كثرة ما يطالب به من مصروفات.

أما في العصر المملوكي الجركسي فلا تحدثنا المصادر عن عقد مجالس لاختيار من يتولى منصب الوزارة، وأعتقد أن سبب ذلك انتشار ظاهرة تولى الوظائف عن طريق البذل والبرطلة - الرشوة - وكان هذا المنصب من الوظائف التي يتم الحصول عليها عن طريق الرشوة، مما كان له أثر سيئ على هذه الوظيفة؛ نتيجة لتوليها بعض الشخصيات غير المؤهلة لها، وغير قادرة على تحمل أعبائها، فمثلاً نجد أن أحد الطبائخين أو القصابين (الجزارين) أصبح وزيراً.

(١) هو: هبة الله بن سعيد الدولة إبراهيم، توفي في ربيع الآخر عام (٧٥٥هـ / ١٣٥٤م). (انظر: ابن حجر: الدرر ٤٠٠/٤).

(٢) هو: أحمد بن الصاحب أمين الملك عبد الله بن الغنام، توفي في شوال عام (٧٥٥هـ / ١٣٥٤م) (المقريزي: السلوك ج ٣ ق ١ ص ٤).

(٣) المقريزي: السلوك ج ٢ ق ٣ ص ٩١٩.

(٤) السيوطي: حسن المحاضرة ج ٢ ص ١٩٥، محمود رزق سليم: عصر سلاطين المماليك ج ١ ص ٢٤٣.

ففى عام (٨٦٨هـ/١٤٦٣م)، اختار السلطان " خشقدم "، أحد الطبائخين وهو " محمد البباوى" ^(١) وولاه الوزارة، وكانت كل مؤهلاته لهذا المنصب ما دفعه من مال لتوليته فقط، على الرغم من كونه أميًا، وبالطبع اشتهز الناس من هذا التعيين، وانحطت الوزارة فى نظريهم وعدّ هذا من مساوئ الظاهر " خشقدم " ^(٢)، وبالطبع لم يحسن "محمد البباوى" مباشرة مهام وظيفته، التى كانت " من غلطات الزمان " حسب تعبير " ابن إياس " ؛ ولهذا استنكر بعض شعراء هذا العصر تولية " البباوى " الوزارة وعبروا عن ذلك فى شعرهم فقال أحدهم ^(٣):

قالوا البباوى قد وزر فقلت كلا لا وزر

الدهر كالدولاب لا يدور إلا بالبقر

وتكرر هذا الأمر لما تولى " زين الدين قاسم " ^(٤) عام (٨٧٠هـ/١٤٦٦م) الوزارة للسلطان " خشقدم " ؛ فازداد المخطط هذا المنصب ؛ لأنه كان قصابًا (جزارًا) ^(٥).

ومن هذا يتضح لنا أهمية مجلس الشورى الإدارى الذى كان يختار الشخصيات التى كانت تتولى منصب الوزارة ، وأن اختياراتها كانت أفضل بكثير من اختيار السلطان الذى كان لا يدقق فى مؤهلات من يعينه فى المنصب سوى قدرته على بذل الأموال ؛ مما عاد بالضرر على هذا المنصب وعامة الشعب وعلى الدولة نفسها.

(١) توفى غريقًا فى ذى الحجة عام (٨٦٩هـ/١٤٦٤م) وفرح الناس بموته (انظر : ابن إياس : بدائع ٢ / ٤١٥، ٤١٤، ص ٤٣١).

(٢) ابن إياس : بدائع ج ٢ ص ٤١٤، ص ٤١٥ ، محاسن محمد الوقاد : الطبقات الشعبية فى القاهرة المملوكية ص ١٣٠.

(٣) ابن إياس : بدائع ج ٢ ص ٤٣٢، ص ٤١٦.

(٤) هو زين الدين قاسم بن أحمد القرافى، توفى عام (٩٠٠هـ/١٤٩٥م) (انظر : السخاوى : الضوء ح ٦ ص ١٨١).

(٥) السخاوى : الضوء ح ٦ ص ١٨١، ابن إياس : بدائع ج ٢ ص ٤٣٦.

مجالس تعيين قاضى القضاة :

كان لقب قاضى القضاة يطلق على رئيس القضاة وكبيرهم، وكان " أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب " ^(١) هو أول من أطلق عليه هذا اللقب فى القضاء الإسلامى فى العصر العباسى ^(٢).

ولم تعرف وظيفة قاضى القضاة فى مصر إلا فى العصر الفاطمى، بعد أن أصبحت مقرراً للخلافة الفاطمية، وكان القاضى " على بن النعمان " هو أول من شغل هذا المنصب وأطلق عليه هذا اللقب فى مصر، ولكن لم يكتب له فى سجل توليته، أما ابنه " الحسين بن على " ^(٣) فهو أول من كتب له هذا اللقب.

وحافظت الدولة الأيوبية على وظيفة قاضى القضاة، حتى إنه كان من أجل الوظائف الدينية بها، ثم انتقلت أهمية هذه الوظيفة إلى الدولة المملوكية، كأكثر وظيفة دينية تعطى صاحبها كثيراً من المهام والأعباء، كما تعطيه قدراً كبيراً من الإجلال والتقدير ^(٤)، ومن هذه المنزلة العالية، استمد منصب قاضى القضاة قدره ومكانته، حتى نظر الحكام والمجتمع إلى من تولوه على أنهم " أعظم الأركان وقعاً، وأعمهم نفعا، وعليهم مدار الأمة عقلاً وشرعاً " ^(٥)، لأن بهم تقضى على الخصومة، وتتحقق العدالة، ويأمن المجتمع على سلامة أفراد وأموالهم، وأعراضهم ^(٦).

وكان منصب قاضى القضاة فى مصر منذ العصر الأيوبي مقتصرًا على قاضٍ واحد هو الشافعى ^(٧)، ولكن فى عهد الظاهر " بيبرس " عام (٦٦٣هـ/١٢٦٥م) تم استحداث وظيفة قاضى قضاة لكل مذهب من المذاهب الثلاثة الأخرى المالكية والحنبلية والحنفية ^(٨) وقد اهتم علماء هذا العصر بوضع الشروط التى يجب أن تتوفر فى من يلى هذا المنصب.

(١) تولى قاضى القضاة فى عهد المهدي والهادي والرشيد، توفى سنة ١٨٢هـ / ٧٩٩م (ابن خلكان : وفيات الأعيان ٤٠٠/٢).

(٢) ابن تغرى بردى : النجوم ج ٢ ص ١٠٨، ابن خلكان : وفيات الأعيان ج ٢ ص ٤٠١.

(٣) ابن حجر : رفع الإصر رفع الإصر ج ٢ ص ٤٠٩، ج ١ ص ٣٠٧، ٣١٠.

(٤) عبد الخالق حسين : النظم القضائية بمصر ص ٦٢.

(٥) خليل ابن شاهين : زبدة كشف الممالك ص ٩٠.

(٦) عبد الخالق حسين : النظم القضائية بمصر ص ٦٢.

(٧) سعيد عاشور : مصر والشام فى عصر الأيوبيين ص ٣٠٢.

(٨) ابن بهادر المؤمنى : فتوح النصر فى تاريخ ملوك مصر ق ١٠٨، الذهبى : تاريخ الإسلام ج ٤٩ ص ٢١.

حتى ييسروا للحكام اختيار الشخصيات المناسبة له، ومن أهم هذه الشروط أن يختار له من العلماء من هو " أجلمهم علمًا، وأعدلهم حكمًا، وأنفذهم في الحق سهمًا، وأضواهم حسًا، وأشرفهم نفسًا، وأصلحهم يومًا وأمسًا، وأظهرهم وأورعهم، وأجداهم للإسلام وأنفعهم"^(١).

ولهذا حرص سلاطين المماليك على التدقيق في اختيار قضاة القضاة للمذاهب الأربعة^(٢)، لا سيما في العصر المملوكي البحري، وكان اختيارهم يتم - أحيانًا - عن طريق عقد مجلس الشورى لاختيار أحد العلماء أو الفقهاء لتولى هذا المنصب، أو يقوم السلطان باستشارة أحد العلماء المشهود لهم بالصالح والتقوى والعلم فيمن يختاره لتولى هذا المنصب، وقد يعقد مجلس الشورى ويعرض عليه ترشيح هذا العالم، وكان المجلس - غالبًا - يوافق على هذا الترشيح، وقد يقوم السلطان بتعيين القاضى الذى أشار به هذا العالم دون عقد المجلس، وعموما فقد تعددت طرق تعيين قاضى القضاة لأحد المذاهب الأربعة كما يلى:

كان السلطان فى بعض الأحيان يستشير القاضى القائم فيمن يخلفه بعد وفاته، وكان هذا الأمر لا يحدث إلا إذا كان القاضى من الشخصيات المعروفة بالعلم والمشهورة بالعدل وحسن السيرة، ولا عجب من أن القاضى كان لا يحزن لذلك وكان يشير بالشخصية المناسبة، فمثلا عندما أشرف قاضى القضاة الحنفى " شمس الدين ابن الحريرى"^(٣) على الموت؛ استشاره " الناصر محمد" فيمن يصلح لتولى منصبه من بعده فأشار ببرهان الدين بن عبد الحق^(٤). وبالفعل عندما توفى عقد " الناصر محمد" مجلسًا فى جمادى الآخرة عام (٧٢٨هـ - أبريل ١٣٢٧م) بقضاة القضاة الثلاثة واستشارهم فيمن يوليه منصب قاضى القضاة الحنفى فلم يتفقوا على شخصية محددة؛ إذ عرض كل منهم شخصية مختلفة؛ فأخبرهم السلطان باختيار " شمس الدين الحريرى" للقاضى " برهان الدين بن عبد الحق" فوافق الجميع على ذلك^(٥).

(١) انظر : النويرى : نهاية الأرب ج ٢٩ ص ٤٤٦ .

(٢) الحنبلى : شذرات ج ٨ ص ٧ .

(٣) هو : محمد بن صفى الدين عثمان، توفى فى جمادى الآخرة عام (٧٢٨هـ / ١٣٢٧م) (انظر : الصفدى : الوافى ٩٠ / ٤).

(٤) هو : إبراهيم بن على بن أحمد بن على بن يوسف توفى فى ذى الحجة عام (٧٤٤هـ / ١٣٤٤م). (انظر : ابن تغرى بردى . المنهل ١ / ١٢٧).

(٥) الجزرى : تاريخ حوادث الزمان ج ٢ ص ٢٦٢، ابن حبيب : تذكرة النبى ج ٢ ص ١٨٢ .

ونلاحظ أن الناصر لم يكتف بذلك، بل قام بعقد مجلس ليقر القضية على هذا الترشيح، وأعتقد أن الدافع لعقد هذا المجلس إقرار ترشيح هذا العالم ؛ ليكتسب الترشيح صفة الشرعية والتأييد من أعضاء المجلس من الأمراء وقضاة القضية الآخرين .

وأحياناً كان قاضى القضية يزهد فى هذا المنصب - خاصة عندما يُعزل ويُعاد أكثر من مرة - ويرفض توليه فيستشير الحكام بعد تصميمه على عدم العودة ليرشح شخصاً ليتولاه بدلاً منه، وقد حدث ذلك مع القاضى "عز الدين بن جماعة" عندما عزل من منصب قاضى القضية الشافعى، وحاول الأتابك "يلبغا" إعادته مرة أخرى فى جمادى الأولى عام (٧٦٦هـ/١٣٦٥م) ولكنه رفض ؛ فاستشاره "يلبغا" فيمن يتولى مكانه فرشح "أبا البقاء السبكى" ^(١) وبالفعل تم تعيينه فى هذا المنصب ^(٢) وقد اكتفى السلطان بهذا الترشيح ولم يستدع المجلس للموافقة على هذا التعيين ؛ إذ استدعى "أبا البقاء" فى اليوم التالى وفوض إليه منصب قاضى قضية الشافعية ؛ ولجد أن الذى قام بالاستشارة هو أتابك العسكر الذى كان متحكماً فى تدبير الأمور لصغر سن السلطان، ويبدو أنه لم يعقد مجلساً لاختيار القاضى لاعتماده على ترشيح "ابن جماعة" لثقة الجميع به، ولأنه لن يعترض أحد على الشخص الذى رشحه.

وقد يطلب السلطان من قاضى القضية - الذى يريد الاستعفاء من منصبه - أن يرشح له أحد العلماء يصلح ليتولى مكانه، وللقاضى أن يرفض ترشيح أحد ويعتذر عن هذه المهمة أيضاً، مثلما حدث مع القاضى "بدر الدين بن جماعة" الذى تقدم بطلب الاستقالة من منصبه للسلطان "الناصر محمد بن قلاوون" عام (٧٢٧هـ/١٣٢٧م)، فطلب الناصر منه ترشيح أحد العلماء ليعينه السلطان مكانه، ولكنه اعتذر ولم يرشح أحداً ^(٣)، وقد يكون اعتذاره عن عدم ترشيح أحدٍ ليتولى المنصب من بعده أنه كان لا يرى شخصية مناسبة لتحمل تبعات هذا المنصب، أو أنه كان لا يريد تحمل تبعات ترشيحه لأحد الشخصيات التى ربما لا تطبق أحكام الشرع .

(١) هو: محمد بن عبد البر بن صدر الدين توفى فى ربيع الآخر عام (٧٧٧هـ/١٣٧٥م). (انظر : ابن تغرى بردى : المنهل ج ١٠ ص ٩٢).

(٢) ابن حبيب : تذكرة النبى ج ٣ ص ٢٨١ ، الحسينى : الذيل على العبرج ١ ص ١٧٧ ، المقرئى : السلوك ج ٣ ق ١ ص ٩٨ .

(٣) الفيومى : نثر الجمان ج ٣ ق ٢١٨ .

وأحياناً كان السلطان يستشير شخصية من العلماء لها مكانتها وقدرها، ومعروفة بعلمها، ولها شعبيتها، ولها موضع القبول عند العلماء والخاصة والعامة، فيطلب منه ترشيح أحد العلماء لتعيينه فى هذا المنصب . كالشيخ " ضياء الدين المعبدى الصوفى " المتوفى عام (٧١٩هـ/ ١٣١٩م) الذى أشار على السلطان " حسام الدين لاجين " بتعيين " ابن دقيق العيد " فى القضاء، فنفذ " لاجين " مشورته^(١) وكان اختياراً موفقاً من الشيخ يدل على إخلاصه للسلطان، وورعه فى اختيار شخصية تنفذ أوامر الشريعة الإسلامية، وهذا ما نفذه ابن دقيق العيد وأيضاً اكتفى السلطان بهذا الترشيح ولم يعقد مجلس الشورى، لأنه لن يجد أفضل من هذه الشخصية لتولى ذلك المنصب ؛ لمكانة ابن دقيق العلمية، وشلة ورعه، فضلاً عن محبة الجميع له، ولعدم وجود اعتراض على من يرشحه الشيخ "ضياء الدين " ؛ لعظم مكانته لدى الجميع .

وتكرر مثل ذلك فى عام (٨٥٣هـ/ ١٤٤٩م) عندما أشار الشيخ "الكمل بن الهمام"^(٢) على السلطان الظاهر " جقمق " - الذى كان يجله - بتولية الشيخ "يحيى بن مخلوف المناوى"^(٣) القضاء وأثنى عليه، وبعد أن شغل منصب قاضى قضاة الشافعية، اختار "المناوى" بعد أن استدعى عدداً من العلماء ليختار منهم قاضياً للشافعية ؛ لترشيح " الكمل " له^(٤) أى أن العامل الأول لاختيار " المناوى " هو الترشيح من الشيخ " الكمل بن الهمام".

وحدث مثل هذا مع الشيخ "أمين الدين يحيى بن محمد بن إبراهيم الأقصرائى"^(٥) الذى استشاره السلطان " خشقدم " فيمن يصلح لتولى القضاء عوضاً عن القاضى "البدرى أبى السعادات محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن البلقينى"^(٦) لعزله من منصبه، وكان ذلك فى (جمادى الأولى عام ٨٧١هـ = ديسمبر ١٤٦٦م) فأشار عليه بتعيين

(١) ابن حجر : الدرر ج ٢ ص ٢١٢ ، عبد الخالق حسين : النظم القضائية ص ٧٧ .

(٢) هو : محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد توفى فى رمضان عام (٨٦١هـ = ١٤٥٧م) (انظر : ابن تغرى بردى : المنهل ج ١٠ ص ١٧٥) .

(٣) توفى فى جمادى الآخرة عام (٨٧١هـ/ ١٤٦٧م) . (انظر : البقاعى : عنوان العنوان ص ٣٥٨) .

(٤) ابن تغرى بردى : حوادث ص ١٦٤ ، السخاوى : التبر المسبوك ج ٢ ص ١٧٣ ، ذيل رفع الإصر ص ٤٤٧ .

(٥) توفى فى المحرم عام (٨٨٠هـ/ ١٤٧٥م) . (انظر : السيوطى : نظم العقيان ص ١٧ ، السخاوى : ذيل رفع الإصر ص ٤٤٧) .

(٦) توفى فى ربيع الأول عام (٨٩٠هـ/ ١٤٨٥م) (انظر : البقاعى : عنوان العنوان ص ٣١٤ ، السخاوى : الضوء ج ٩ ص ٩٥) .

" أحمد الأسيوطى " ^(١) فتم تعيينه بالفعل ^(٢)، وقد تكرر هذا الأمر مع الشيخ " الأقصرائى " عام (١٨٧٧هـ/١٤٧٣م) عندما رشح لقضاء الحنفية " ابن الأمشاطى محمد بن أحمد بن حسن " ^(٣) فولاه السلطان الأشرف " قايتباى "، وسار فى القضاء سيرة حسنة وصمم على عدم حل الأوقاف فى أيام ولايته ^(٤)، ونلاحظ أن السلطان قد اكتفى بترشيح هذا العالم ولم يعقد مجلسا ليستشير أعضائه فى الشخصية المناسبة لتولى القضاء؛ وذلك ثقة منه فى هذا العالم، وحتى يكسب حب الشعب والعلماء، ويظهر حرصه على الاختيار السليم لرجل القضاء، وواضح أن الشيخ " الأقصرائى " كانت له مكانة عظيمة، ورفيعة لدى السلاطين المماليك؛ ولذا استشاره سلطانان منهما فىمن يصلح لتولى منصب قاضى القضاة، وهذا يدل على شدة ثقة الحكام فى هذا الشيخ الجليل.

وقد يقوم فقهاء أحد المذاهب الأربعة باختيار قاضٍ يمثل مذهبهم، ثم يطلبون من الحكام تعيينه، ويوافق الحكام على هذا الترشيح ويعينونه، كما حدث عام (٧٥٠هـ/١٣٤٩م) بعد موت قاضى القضاة الحنفى " علاء الدين على بن عثمان التركمانى " ^(٥) عندما اجتمع فقهاء الحنفية، واتفق رأيهم على أن يتولى ابنه " جمال الدين عبد الله بن على " ^(٦) القضاء من بعده، وعرضوا على الأمراء رأيهم ورغبتهم؛ فتمت الاستجابة لهم، وتم تعيينه، ولم يكن قد بلغ الثلاثين من عمره ^(٧)، وأعتقد أن الأمراء نفذوا رغبتهم لما رأوا من الإجماع عليه من فقهاء مذهب، مع عدم وجود ما يمنع من توليه بالنسبة لهم، مع العلم بأن هذه الطريقة كانت هى الأصل من الناحية النظرية التى لم تطبق فى كثير من الأحيان. وقد ذكر " الطرسوسى " المتوفى عام (٧٥٨هـ/١٣٥٧م) بأن هذه الطريقة هى التى يجب أن يتبعها السلطان عند تعيين أحد القضاة ^(٨).

-
- (١) توفى عام (٨٩١هـ/١٤٨٦م). (انظر: السخاوى: الضوء ج ١ ص ٢١٠، ابن إياس: بدائع ج ٣ ص ٢٢٥).
- (٢) السخاوى: الضوء ج ١ ص ٢١٢، ابن إياس: بدائع ج ٢ ص ٤٤٦.
- (٣) توفى فى رمضان عام (٨٨٥هـ/١٤٨٠م). (انظر: السخاوى: الضوء ج ٦ ص ٣٠١، ذيل رفع الإصر ٢١١).
- (٤) السخاوى: الضوء ج ٦ ص ٣٠٣، ذيل رفع الإصر ص ٢١١، ابن إياس: بدائع ج ٣ ص ٧٩.
- (٥) توفى عام (٧٥٠هـ/١٣٤٩م). (انظر: ابن حبيب: تذكرة النبى ج ٣ ص ١٣٤، ابن تغرى بردى: المنهل ج ٨ ص ١٢).
- (٦) توفى فى شعبان عام (٧٦٩هـ/١٣٦٨م). (انظر: ابن حبيب: تذكرة النبى ج ٣ ص ٣١٦، ابن تغرى بردى: المنهل ج ٧ ص ١٠٦).
- (٧) المقرئى: السلوك ج ٢ ق ٣ ص ٧٩٧، ابن تغرى بردى: المنهل ج ٧ ص ١٠٧.
- (٨) الطرسوسى: كتاب تحفة الترك ص ١٦.

وأحياناً كان يحدث عكس ذلك ؛ فكان يقوم بالترشيح بعض شخصيات ليسوا من فقهاء المذهب، وإنما كانت لهم أغراض دنيوية يريدون تحقيقها، ففي بعض المواقف كان يعرض بعض المقربين من السلطان شخصية لتولى القضاء، ولكنه كان يعرض عنهم ويولى أحد العلماء الذين عهد فيهم الصلاح والتقوى والتمسك بأحكام الشرع، فنجد الأشرف " قايتباي " فى عام (٨٨٥هـ/١٤٨٠م) بعد وفاة قاضى القضاة الحنفى " ابن الأمشاطى " عرض بعض المقربين له بعض الشخصيات لتولى المنصب، ولكنه رفض ولم يجد فى القاهرة الشخصية المناسبة، فاستشار العلماء فيمن يصلح لذلك المنصب من علماء دمشق ؛ فأشاروا عليه بالقاضى " شرف الدين موسى بن عيد " ^(١) فأرسل فى استدعائه وولاه قضاء الحنفية ^(٢) أى أنه لم يقتنع برأى رجل حاشيته، وفضل رأى العلماء ؛ لأنه يعلم أن رأيهم هو الصواب، أما حاشيته فيريدون تحقيق مصالحهم فقط .

وفى بعض الأحيان نجد السلطان عندما يريد تعيين أحد العلماء فى منصب قاضى القضاة، كان يعقد مجلس الشورى، فيحضره الأعضاء من القضاة والعلماء، فإن وافقوا عليه قام بتعيينه . وذلك مثلما حدث عام (٧٣٨هـ/١٣٣٧م) حيث رسم " الناصر محمد " يعقد مجلس بالقضاة والفقهاء لاختيار قاضى قضاة للشافعية فرشحوا " شمس الدين محمد بن أحمد بن عدلان " ^(٣) ولكن الناصر لم يمل إليه، فعرض عليهم " عز الدين بن جماعة " ؛ فآثروا عليه ؛ فقام بتوليته منصب قاضى قضاة الشافعية ويذكر " الحريرى " : أن الناصر كان يريد توليته منذ وفاة أبيه ولكن لم يمنعه من ذلك إلا صغر سنه ^(٤) .

وهل يعنى هذا أنه كان من شروط تولى منصب قاضى القضاة أن يتعدى متوليها مرحلة الشباب ؟ أعتقد أن هذا كان يوضع فى الاعتبار خاصة فى العصر المملوكى البحرى، أما فى العصر المملوكى الجركسى فلم يراع ذلك، والدليل على ذلك أن ناصر الدين ابن العديم " قد تولى منصب قاضى القضاة فى جمادى الآخرة عام (٨١١هـ/١٤٠٨م) وعمره لم يتجاوز عشرين عاماً ^(٥) ، وعموماً يبدو أن الناصر لم يقدم على تعيين

(١) توفى عام (٨٨٦هـ=١٤٨١م) . (انظر : ابن إياس بدائع ج٣ ص١٧٨ ، السخاوى : الضوء ج١٠ ص١٧٩) .

(٢) الصيرفى : إنباء الهصر ص٤٩١ ، السخاوى : الضوء ج١٠ ص١٨٠ ، ابن إياس بدائع ج٣ ص١٧٠ .

(٣) توفى فى ذى القعدة عام (٧٤٩هـ/١٤٤٥م) (انظر : ابن حجر الدرر ج٣ ص٣٣٣ ، الحنبلى : شذرات ج٦ ص١٦٤) .

(٤) الحريرى : تاريخه ج٢ ق ٥٠ .

(٥) المقرئى : السلوك ج٤ ق ١ ص ٣٧٧ ، ابن حجر : إنباء ج٣ ص ١١٨ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٤ ص ١٤٣ .

"عز الدين بن جماعة" وهو فى مرحلة الشباب حتى لا يعترض عليه أحد من القضاة بحجة صغر سنه ، أو حفاظاً على هيبة هذا المنصب.

ونلاحظ أن الأمراء المماليك كانوا فى بعض الأوقات يدعون المجلس للانعقاد والتشاور فى اختيار شخصية تتولى القضاء، وكان هذا الأمر لا يتم إلا فى حالة صغر سن السلطان كما حدث فى عام (٧٨٢هـ/١٣٨٠م) عندما عقد الأمير "برقوق" مجلساً حضره القضاة والعلماء، واستشارهم فىمن يصلح ليتولى منصب قاضى القضاة الحنفية، فأشار القاضى "برهان الدين بن جماعة"، بأن يستدعى القاضى "صدر الدين محمد بن على بن منصور"^(١) من دمشق وكان مقيماً بها؛ ليتولى ذلك المنصب^(٢) ونفذ "برقوق" قرار المجلس، ونستنتج مما سبق أن تعيين قضاة القضاة للمذاهب الأربعة فى العصر المملوكى كان يتم بثلاث طرق :

الأولى : عقد السلاطين شورى فردية ثم إقرارها من مجلس الشورى، فكان السلاطين - أحياناً - يستشيرون القاضى القائم فى المنصب - فى حالة مرضه وإشرافه على الموت، أو تصميمه على الاستقالة من منصبه - فىمن يخلفه فى منصبه، وكان هذا لا يحدث إلا إذا كان القاضى من الشخصيات المعروفة بالعلم المشهورة بالعدل وحسن السيرة، أو يستشيرون أحد العلماء المعروفين بالتقوى والورع والعلم لدى عامة الشعب والحكام، وبعد أن يعرفوا رأى هؤلاء العلماء قد يعقدون مجلس الشورى ويعرضون عليه هذا الترشيح، وغالباً ما كان المجلس يوافق عليه، وقد يكتفون بذلك ويعينون الشخصية المرشحة دون عقد المجلس مكتفين بتزكية هذا العالم.

الثانية: عقد مجالس الشورى لاختيار القاضى، وكان ذلك قليلاً ما يحدث إذا كان السلطان كبيراً متحكماً فى أمور دولته، وغالباً ما كان يحدث إذا كان السلطان صغير السن، أو ضعيفاً غير المسيطر على الأمور، فكان يعقد المجلس لاختيار القاضى حسماً للخلاف الذى قد ينشأ بين الأمراء، حول الشخصية المرشحة، وكان يقوم نائب السلطنة، أو الأتابك بدعوة المجلس للانعقاد وبعد انتهائه يتولون استدعاء الشخصية التى رشحت، ويقدمونها للسلطان ليقلده المنصب .

(١) توفى عام (٧٨٦هـ = ١٣٨٤م). (ابن حجر : ابن تغرى بردى : المنهل ١٠ - ٢٠، الصيرفى : نزهة ١/١٠٨)

(٢) ابن قاضى شعبة : تاريخه ج ١ / ٣٥، المقرئى : السلوك ج ٣ ص ٣٩٩ - إياس : بدائع ج ١ ص ٢٧٢.

الثالثة: تعيين السلطان للقاضى دون عقد المجلس ودون استشارة أحد من العلماء، وذلك لمعرفة السلطان بالقاضى قبل توليه السلطنة، ولوجود صلة بينهما، فحيثما كان وقوف شخصية ما من العلماء مع سلطان فى محنته، أو مع أمير يتطلع إلى تولي السلطنة، وبعد نجاة السلطان من محنته، أو وصول الأمير إلى السلطنة، كان يولى هذه الشخصية القضاء ؛ كرد للجميل^(١) .

(١) عبد الخالق حسين : النظم القضائية ص ٧٨ .

٠ مجالس محاسبة الموظفين المختلسين :

عقدت عدة مجالس فى العصر المملوكى لمحاسبة الموظفين الذين حامت حولهم الشبهات بعد أن تضخمت أموالهم بصورة كبيرة، وإجراء تحقيقات حول هذه الشبهات ومدى صدقها، بل حدث فى بعض الأحيان أن أعضاء مجالس الشورى كانوا يقومون بواجبهم ويقدمون النصيح للسلطين^(١) عندما يعلمون بجور أحد هؤلاء الموظفين الذين يقومون باختلاس الأموال، سواء من عامة الشعب أو من الأمراء أو من أموال السلطان والدولة، مثلما حدث فى (ربيع الأول عام ٧٤٠هـ = سبتمبر ١٣٣٩م) فقد تحدث أمراء المشورة مع السلطان " الناصر محمد بن قلاوون " عن شدة جور ناظر الخاص^(٢) " تاج الدين عبد الوهاب بن فضل الله المعروف بالنشؤ " ^(٣) للعامه والخاصة وإثارة الشكوك حول تضخم أمواله من الاختلاسات، وأجمع الأعضاء على وجوب التخلص منه، وبعد تحقق الناصر من صحة ذلك ؛ أمر بالقبض عليه ومصادرة أمواله^(٤)، ومن خلال قائمة أمواله المصادرة ثبت صحة رأى أعضاء المجلس فيما عرضه، وفرح عامة الشعب بعد عزله ومصادرة أمواله، وموته من شدة العقاب^(٥)، ونلاحظ أن الناصر محمد بن قلاوون لم يكتشف أمره إلا بعد أن رأى إجماع الأعضاء على سوء سيرته، وضرورة التخلص منه، فاضطر إلى إصدار أمر بالقبض عليه ومصادرة أمواله.

وتكرر ذلك فى عهد السلطان المظفر " حلبى " عام (٧٤٨هـ/١٤٤٤م) فقد تحدث أمراء المشورة مع السلطان وأخبروه بفساد وظلم الأمير " غرلؤ بن عبد الله " ^(٦) الذى كان يشغل منصب أمير سلاح^(٧) ؛ فأخذ السلطان يتشاور مع بعض الأمراء عن صحة ذلك

(١) الأسدى : التيسير والاعتبار ص ٢٠ .

(٢) كانت وظيفة ناظر الخاص هى : النظر فى خاص أموال السلطان وكان يرأس الديوان الخاص ويتحدث فى جهاته ومضافاته (القلقشندي : صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٥٦ ، ج ٥ ص ٤٦٥ ، سعيد عاشور : العصر المماليكى ص ٤١٧) .

(٣) توفى فى ربيع الآخر عام (٧٤٠هـ/١٣٣٩م) (انظر : الشجاعى : تاريخ الملك الناصر ص ٥٨ ، ابن تغرى بردى : المنهل ج ٧ ص ٣٩٠ .

(٤) ابن دقماق : الجوهر الثمين ج ٢ ص ١٦٧ ، المقرئى : السلوك ج ٢ ق ٢ ص ٤٨٥ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ٩ ص ١٤٢ .

(٥) الشجاعى : السابق ص ٦٣ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ٩ ص ٣٢٣ .

(٦) أطلقت عليه بعض المصادر أغزلو، قتل فى جمادى الآخرة عام (٧٤٨هـ/١٤٤٤م) . (انظر : الصفدى : الوافى ج ٩ ص ٢٩٤) .

(٧) هو الذى يتولى أمر سلاح السلطان أو الأمير (القلقشندي : صبح الأعشى ج ٥ ص ٤٥٦) .

وعندما تأكد من صحته استشار نائبه الأمير " أرقطاي بن عبد الله " ^(١) في كيفية التخلص منه ؛ فأشار عليه بتوليته نيابة غزة، غير أن الأمراء المماليك أسرعوا في القبض عليه وقتلوه، وفرح الأمراء والعامّة بالتخلص منه، لدرجة أنهم أخرجوا جثته من قبره وأرادوا حرقها ^(٢)، فلما علم السلطان بذلك أنقذ جثته منهم ودفنها في مكان لا يعلمونه. ولما وجد الحكام بعض القضية قد ظهر منهم الفساد لم يتوانوا في محاسبتهم، وعقابهم، فمثلا في عام (١٢٣هـ/١٤٢٠م) عُقد مجلس بالمدرسة الصالحية، حضره شيخ الإسلام وقاضى القضية الشافعى " جلال الدين البلقينى "، وباقي قضية القضية، للتحقيق مع قاضى القضية " شمس الدين محمد بن عطاء الله الهروى " ^(٣) ومحاسبته فيما اتهم به من الاستيلاء على أموال وقف الخليل بالقدس عندما كان ناظر وقفها، وقد ثبتت صحة هذا الاتهام، فحكم القضية برد هذه الأموال من ماله ومصادرة أمواله وسجنه ^(٤)، ويبدو أن هذا القاضى كان سيء السيرة، لفرح عامة الشعب بالقبض عليه، وأثناء ترحيله إلى مكان اعتقاله، تجمعت العامة، وارتفعت أصواتهم بسبه ولعنه، حتى امتدت أيديهم إليه بالرجم.

ونجد أيضاً وظيفة الأستاذار ^(٥)، قد وليها بعض الموظفين الذين أساءوا استخدامها مثل " زين الدين عبد الباسط "، الذى اشتهر بظلمه للفقراء والعامّة، وأصحاب المهن باستيلائه على ممتلكاتهم وبيعها بأضعاف أثمانها وضمها إلى أمواله، وكان يستولى على إقطاعات بعض أمراء المماليك، ويضمها إلى الديوان المفرد؛ ولهذا قرر المجلس الذى عقد فى محرم عام (٨٥٧هـ/١٤٥٣م) عزله ومصادرة أمواله ^(٦)؛ وفرح الشعب المصرى بجميع طوائفه والمماليك والأمراء بذلك، ولم يكتف المجلس بذلك بل عقد مجلسا آخر فى شهر

(١) توفى فى جمادى الآخرة عام (٧٥٠هـ/١٣٤٩م) (انظر : الصفدى : الوافى ج ٨ ص ٣٦١، ابن حجر : الدرر ج ١ ص ٣٧٦ .

(٢) الصفدى : الوافى ج ٩ ص ٢٩٥، المقرئى : السلوك ج ٢ ق ٣ ص ٧٦٧، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٠ ص ١٦٥، ١٦٧ (٣) توفى فى ذى الحجة عام (٨٢٩هـ/١٤٢٦م) (انظر : ابن تغرى بردى : المنهل ج ١٠ ص ١٩١، السخاوى : الضوء ج ٨ ص ٥١) .

(٤) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ١ ص ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٩١، العينى : عقد الجمان ص ٣٥٢، السخاوى : الضوء ج ٨ ص ١٥٣ .

(٥) الأستاذار : إحدى الوظائف الكبرى، وعملها التحدث فى أمر بيوت السلطان من المطابخ والشراب خاناء والحاشية والغلمان، وتوزيع الجوامك والعليق والكسوة وغيرها من الرواتب السلطانية على مستحقيها من المماليك السلطانية . (انظر : صبح الأعشى ج ٤ ص ٢٠، ج ٥ ص ٤٥٧، ابن تغرى بردى : النجوم ج ٨ ص ٢٣٢، ج ١٦ ص ٢٨ .

(٦) ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٦ ص ٢٨، حوادث ص ٣٣٨ .

صفر من العام نفسه لمنقشة أوقافه التى وقفها وهل هى صحيحة أم لا ؟، وكان أعضاء المجلس من القضية هم الذين تناقشوا فى هذا الموضوع، وفى النهاية حكموا بحل أوقافه ؛ لأن أصول هذه الأموال اكتسبها من طريق غير شرعى^(١) .

ويتضح لنا من ذلك أن أعضاء المجالس من الأمراء هم الذين أشاروا على السلطان بعزله، بغض النظر عن كرههم له، فإنهم بذلك قد خففوا الآلام عن عامة الشعب، واستكمل أعضاء المجلس من القضية هذا الموضوع بلتحكم بحل أوقافه التى أوقفها من اختلاساته .

ونستنتج مما سبق أنه كان لمجالس الشورى دور كبير فى ملاحقة بعض الموظفين الذين استغلوا وظائفهم فى الاختلاسات سواء أكان هذا الاختلاس من أموال السلطان أم من أموال الدولة أم من أموال الشعب بمختلف طوائفه .

وكان بعض السلاطين يثقون بموظفيهم ولا يصدقون ما يقل عنهم من سوء السيرة، وكان أمراء المشورة يحاولون إثبات صحة كلامهم للسلطان من خلال كشف تضخم أموالهم. وكان دور المجلس فى كشف هؤلاء الموظفين واضحاً فى أوائل العصر المملوكى البحرى، ولكن لا نجده فى أواخره، أو فى العصر الجركسى ؛ وكان السبب فى ذلك هو تولى الوظائف بالرشوة منذ عهد "الكامل شعبان" الذى أنشأ عام (٧٤٦هـ/١٣٤٥م) ديوان البذل - الرشوة - لتولى الوظائف^(٢) ومن هنا فسدت الوظائف وأصبح السلطان على علم باختلاسات الموظفين، لذا فقد المجلس دوره فى محاسبة الموظفين ومراقبتهم .

* * *

(١) البقاعى : إظهار المصرج ١ ص ٣١٩، ابن تغرى بردى : حوادث ص ٣٤٥، النجوم ج ١٦ ص ٣٣ .

(٢) ديوان البذل (البراطيل والرشاوى) أنشأ فى عهد الكامل " شعبان بن قلاوون " ، والذى أنشأه الأمير أغرلو، وكان من يريد أن يتولى وظيفة من وظائف الدولة، يذهب إلى مسئول هذا الديوان ويدفع المال مقابل ما يريده من وظائف . (انظر فى تعريفه : الصفدى : الوافى ج ٩ ص ٢٩٥، ابن حجر : الدرر ج ١ ص ٣٩٠، ابن تغرى بردى : المنهل ج ٢ ص ٤٦١، النجوم ج ١٠ ص ١٦٨، وانظر عن هذا الموضوع بالتفصيل : (أحمد عبد الرازق : البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك) دراسة عن الرشوة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩م) .

مجالس المشروعات الاقتصادية والمنشآت:

شهدت مصر نشاطاً اقتصادياً كبيراً فى عصر المماليك، بفضل تشجيع السلاطين على النهوض بالاقتصاد المصرى، وتنمية موارد الثروة للبلاد وبخاصة فى الناحية الزراعية التى اهتم سلاطين المماليك بها اهتماماً كبيراً، حيث إن الزراعة فى تلك العصور كانت الحرفة الأولى لغالبية السكان والمورد الأول الذى عاش عليه معظم الأهالى^(١)، وكان نهر النيل العمود الأساسى لاقتصاديات البلاد فاحتل مكانة بارزة فى مصر؛ لاعتماد المصريين عليه فى حياتهم الزراعية؛ لذا نل الكثير من الاهتمام وإقامة المشروعات عليه من أجل التحكم فى مائه والانتفاع بها، مثل إنشاء الجسور، وشق الترع؛ لتوفير مياه الري للأراضى التى يتعذر وصول الماء إليها^(٢).

وكانت مصر تسعد بخيرات النيل فى الفيضان السنوى الذى كان يناسب العملية الزراعية، على حين كانت تنزعج وتضطرب منه فى حالتين: "إذا فاض فأغرق، أو إذا غاض فأعطش"^(٣)، وكان المصريون وحكامهم يحاولون التغلب والتحكم فى نهر النيل فى كلتا الحالتين للاستفادة منه قدر الإمكان، ولتلافي أضراره أيضاً.

ففى أثناء فيضان النيل كان بعض السلاطين يحاولون إقامة المنشآت التى تحمى المدن من أخطار الفيضان العالى، ويعد الناصر "محمد" من أكثر سلاطين المماليك اهتماماً بالنيل ومحاولة استغلال مائه، لتستفيد مصر قدر الإمكان منه، وتلافي أضراره إن وقعت، ففى عام (٧٣٨هـ/١٣٣٧م) علم الناصر أن ماء النيل قد قوى اندفاعه على ناحية بولاق (بولاق أبو العلا) وأصبح يهدد القاهرة، فأمر باستدعاء المهندسين من بلاد الوجه البحرى، والقبلى، وعقد مجلساً، واستشارهم فى كيفية التصدى لهذا الخطر، ولم يكتف بالمناقشة النظرية، وهو جالس فى قصره؛ بل خرج معهم، ونزل إلى النيل، وركب حراقة^(٤) وسار إلى المكان المذكور؛ حتى يعاينوا المشكلة على الطبيعة، وبعد استجلاء

(١) سعيد عاشور: العصر الممالىكى ص ٢٨٣ .

(٢) سعيد عاشور: الأيوبيون والمماليك فى مصر والشام ص ٣١١ .

(٣) قاسم عبده قاسم: النيل والمجتمع المصرى عصر سلاطين المماليك ص ٨ .

(٤) نوع من أنواع المراكب استخدمت فى العصر المملوكى لنزهة الأمراء والسلاطين فى النيل، ولقضاء أعمالهم، ومهامهم (انظر: القلقشندى: صبح الأعشى ج ٤ ص ٤٧، أحمد مختار العبادى: البحرية المصرية زمن الأيوبيين والمماليك ص ٥٦١).

الموقف، اتفق رأى المهندسين على أن يحفر خليج^(١) فى الجزيرة الوسطى المعروفة بجزيرة أروى^(٢) حتى يدخل إليه الماء، ويقام جسر فى وسط النيل ؛ ليكون بمثابة سد يمتد من جزيرة الروضة^(٣) إلى الجزيرة الوسطى ؛ حتى إذا فاض النيل وارتفع ماؤه جرى الماء إلى الخليج المحفور فى الجزيرة ويمنع السد - المقترح عمله - اندفاع الماء إلى بولاق، وبالتالي يمنع غرق القاهرة بالماء وقت الفيضان^(٤)، وبعد انتهاء المجلس أمر الناصر محمد بتنفيذ هذا الاقتراح، وتم تنفيذه خلال شهر تقريبا، ونجح فى الغرض الذى نفذ من أجله، وسعد الناصر بهذه النتيجة سعادة بالغة ؛ وأعتقد أن سبب هذا النجاح يكمن فى مشاوره الناصر للخبراء فى هذا المجال، وحرصه على الاستعانة بهم، ولم يُلْ جهداً لإحضارهم من أقاليم مصر.

وأظن أن هذا المشروع لو لم يستشر الناصر فيه الخبراء لأصبح مصيره الفشل، والدليل على ذلك أنه حاول أن يتصلبى لهذا الخطر - دون عقد مجلس شورى - فأمر بأن يقيم كل صاحب دار بناء زريبة (ما يشبه السور المنخفض)، أمام داره ؛ ولكن ذلك لم يفد شيئا، فاضطر لدعوة أهل الاختصاص لمشاورتهم والانتفاع بخبرتهم، وعندئذ نجح فى التصلى لهذه المشكلة.

أما فى حالة التحريق (انخفاض منسوب ماء النيل) فكان النهر يجف ماؤه تحت شاطئ القاهرة، وبخاصة فى المسافة الواقعة بين مصر القديمة وبولاق، ويصبح الماء بعيدا عن سكان القاهرة، تحت شاطئ الجزيرة ؛ مما يصعب من عملية نقل الماء إلى سكان القاهرة ويرفع السقاءون ثمن الماء، فكان السلاطين يعقدون المجالس للتشاور مع أرباب الخبرة، لمواجهة هذه المشكلة، وكانوا غالباً ما يقترحون إنشاء جسر ؛ ليرد الماء إلى شاطئ القاهرة، ومن ذلك ما حدث فى ربيع الأول عام (٧٤٦هـ/١٣٤٥م) حيث انحسر ماء النيل

(١) الخليج هو نهر صغير يقطع من نهر كبير أو من بحر إلى جهة ؛ ليتفج به (انظر : المعجم الوسيط مادة خليج ج ١ ص ٢٥٧)

(٢) موقع هذه الجزيرة فى وسط نهر النيل بين بولاق وبر القاهرة وجزيرة الروضة وبر الجزيرة، انحسر عنها الماء حوالى سنة

(٧٠٠هـ / ١٣٠٠م) ؛ وبنى الناس فيها الدور والأسواق والمساجد والأفران، وصارت من أجمل المتزهات، وازدادت اتساعاً

بعد انخفاض ماء النيل وحدوث الشراقي عام (٨٠٦هـ / ١٤٠٣م)، وتعرف هذه الجزيرة اليوم باسم الجزيرة، أو الجزيرة

الكبيرة، أو جزيرة الزمالك بالقاهرة. (انظر : المقرئى : الخطط ج ٣ ص ٣٠٢، ابن تغرى بردى : النجوم ج ٩ ص ١٢٦ هامش ٢)

(٣) تقع بين مصر القديمة ومدينة الجزيرة، وكانت تسمى بالجزيرة، أو جزيرة مصر، وتقع الآن بين كوبرى الملك الصالح،

وكوبرى عباس الثانى. (انظر : المقرئى : الخطط ج ٣ ص ٢٨٩، ابن تغرى بردى : النجوم ج ٥ ص ١٧٢ هامش ٢).

(٤) الشجاعى : تاريخ الملك الناصر ص ٣١، ابن تغرى بردى : النجوم ج ٩ ص ١٢٥

عن شاطئ القاهرة ؛ مما أدى إلى ارتفاع أسعار الماء الذى يجلبه السقاءون ؛ فشكا عامة الشعب إلى الأمير " أرغون بن عبد الله العلانى " ^(١)، الذى بدوره أخبر السلطان الكامل " شعبان "، فاستدعى المهندسين وخبراء شطوط النيل ^(٢)، وبعض أمراء المشورة، ونزلوا جميعاً لمعاينة الموقع على الطبيعة وبعد مناقشات جرت بين السلطان والمهندسين وباقي الأعضاء اتفق الرأى على إقامة جسر يمتد من شاطئ الجزيرة إلى مقياس النيل ؛ حتى يدفع الماء ناحية ساحل القاهرة ^(٣)، وتم تنفيذ ذلك ونجح فى رد الماء إلى ناحية شاطئ القاهرة، وعم النفع به.

وفى المحرم عام (٧٤٨هـ/١٣٤٧م) شكَا عامة الشعب للسلطان من انحسار ماء النيل من ناحية القاهرة مما أدى إلى ارتفاع ثمنه ؛ فأمر السلطان بإرسال بعثة هندسية لدراسة ذلك، واقترح الحل المناسب وحساب التكلفة، فاتفق المهندسون على إقامة جسر يرد الماء تجله القاهرة، وقدروا تكاليف ذلك الجسر بمبلغ مائة وعشرين ألف درهم ^(٤)، ولما لم تتحمل خزانة الدولة تكاليف هذا المشروع، أصدر السلطان أمراً بفرض ضريبة على أصحاب الأملاك المطلة على شاطئ النيل، وتم تجميع المبلغ ونفذ المشروع.

واعتقد بعض الحكام من السلاطين والأمراء خاصة فى العصر المملوكى الجركسى أنهم يمكنهم مواجهة مثل هذه المشكلة بمفردهم، ودون عقد مجالس الشورى التى يعرض فيها الخبراء رأيهم ويقترحون الحلول المناسبة، فكانت النتيجة الفشل لهذا المشروع الذى لم يأخذ حقه من المناقشة والدراسة من أصحاب الخبرة، ومن أمثلة ذلك ما حدث فى عام (٧٨٤هـ/١٣٨٢م) حيث انحسر ماء النيل عن شاطئ القاهرة ؛ فارتفعت أسعار روايا الماء التى يجلبها السقاءون، وبعد مرسى المراكب عن القاهرة ؛ فحاول الأمير " جاركس بن عبد الله الخليلي " ^(٥) إقامة جسر بين جزيرة الروضة وجزيرة أروى ؛ ليعود الماء إلى الناحية الشرقية (ناحية القاهرة) ويستمر طول السنة، فنفذ المشروع دون عقد مجلس الشورى، ولم

(١) قتل عام (٧٤٨هـ/١٣٤٧م) (انظر : الصفدى : الوافى ج ٨ ص ٣٥٥، ابن حجر : الدرر ج ١ ص ٣٧٦).

(٢) وكان يطلق عليهم اسم (كشافو الجسور)، وكانوا من أمراء الطليخانات (القلقشندي : صبح الأعشى ج ٨ ص ٢٢١).

(٣) المقرئى : السلوك ج ٢ ق ٣ ص ٧٠٤، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٠ ص ١٣٠.

(٤) المقرئى : السلوك ج ٢ ق ٣ ص ٧٢٤، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٠ ص ١٥٥.

(٥) قتل فى (ربيع الآخر عام ٧٩١هـ/١٣٨٩م). (انظر : المقرئى : السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٦٨٥، ابن تغرى بردى : المنهل

ج ٤ ص ٢٠٥).

يستشر فى ذلك أحدًا من الخبراء، أو المهندسين ؛ فكانت النتيجة الفشل، وعدم فائدته مما دعا أدباء العصر من السخرية منه بأشعارهم اللاذعة^(١).

وفى عهد المؤيد " شيخ " عام (٨١٨هـ/١٤١٥م) حدث ما يشبه ذلك، حيث لم يعد ماء النيل يصل إلى عدة أماكن بالقاهرة^(٢) مما أدى إلى خرابها ؛ فأصدر المؤيد " شيخ " أمرًا بحفر الرمل فى المنطقة الكائنة بين جامع الخطيرى^(٣)، والجامع الناصرى^(٤) ونفذ الأمر واستمر العمل فى هذا المشروع ما يقرب من شهرين وسخر فيه عدد كبير من الناس وبعد الانتهاء منه ثبت فشله ولم يفد شيئًا^(٥) ؛ وذلك لأن المؤيد لم يستشر أصحاب الخبرة كما فعل السلاطين من قبله.

وأعتقد أن السبب فى عدم دعوة هؤلاء الحكام لعقد مجلس الشورى للمناقشة واستجلاء رأيهم فى هذه الموضوعات : هو استهتارهم وظنهم أن الحلول التى وضعت لهذه المشكلات فى المرات الماضية، من الممكن تنفيذها مرة أخرى، وأنها ستقضى على المشكلة كما حدث سابقًا، ولم يدركوا التغيرات التى تتجدد فى مسيرة النهر، مما يترتب عليه ضرورة التغيير والتعديل فى هذه الحلول لتتناسب مع الوضع الجديد.

وقد واجهت بعض البلاد مشكلة عدم وصول ماء النيل إليها فى بعض السنوات ؛ مما أدى إلى عدم استغلال أراضيها فى الزراعة، وخرابها بعد أن كانت عامرة، فكان بعض سلاطين المماليك يهتمون بذلك خاصة السلاطين العظام مثل " بيبرس " و " قلاوون " و " الناصر محمد " و " قايتباي "، وكانوا يدعون مجلس الشورى للانعقاد وتدارس الأمر وكان الأعضاء فى هذه المجالس من أهل الاختصاص، وبعض الأمراء الذين سيقومون

(١) المقرئى : السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٤٦٩ ، ابن حجر : إنباء ج ١ ص ٢٥٣ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١١ ص ٢١٣ .

(٢) من هذه الأماكن " منشأة المهرانى " وكانت تقع بين النيل والخليج الغربى بآخر جزيرة الروضة ، و " منشأة الكتبة أو الكتاب " ، و " موردة الجبس أو موردة البلاط " وتشمل حاليًا منطقة " جاردن سيني " بالقاهرة . (انظر : المقرئى : الخط ج ٢ ص ١٥٤ ، السلوك ج ٤ ق ١ ص ٣٠٢ ، العيني : عقد الجمان ص ٢٢٢ ، ت القرموط ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ٧ ص ٣٨٨) .

(٣) بناء الأمير عز الدين أزدمر الخطيرى المتوفى عام (٧٣٧هـ/١٣٣٦م) ، وكان بناحية بولاق أبو العلا (المقرئى : الخط ج ٤ ص ١١١) .

(٤) بناء الناصر محمد بن قلاوون بساحل النيل ، وانتهت عمارته فى صفر سنة (٧١٢هـ/ ١٣١٢م) ، وقد اندثر الآن (المقرئى : الخط ج ٤ ص ٩٨ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ٩ ص ٣٣) .

(٥) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ١ ص ٣٠٢ ، ابن حجر : إنباء ج ٣ ص ٥٤ ، العيني : عقد الجمان ص ٢٢٢ ، السيف المهند ص ٣٣٢ .

بتنفيذ ما يتم اقتراحه من موضوعات، فمثلاً في عام (٧٣٩هـ/١٣٣٩م) كان ماء النيل لا يصل إلى بعض البلاد بمحافظة الشرقية؛ لارتفاعها، فأخبر الأمير " بشتك بن عبد الله الناصري " ^(١) - وكانت هذه المنطقة جزء من إقطاعه - السلطان " الناصر محمد " بذلك، فاستدعى بدوره المهندسين، وذهب معهم إلى هذه البلاد، واتفقوا على إقامة جسر من شبين ^(٢) إلى بنها ^(٣)، وتم تنفيذه في خلال ثلاثة أشهر ^(٤) وعم به النفع إذ وصل الماء إلى هذه المنطقة وأصبحت عامرة، وتحولت الأراضي البور إلى أراضٍ زراعية.

ومن الملاحظ أنه في بعض الأوقات كان السلاطين يكلفون بعض الأمراء بتنفيذ أحد المشروعات، فكان الأمير يلجأ إلى استشارة أصحاب الخبرة حتى يضمن نجاح المشروع، وينال الرضا من السلطان، لأنه لو حدث عكس ذلك وفشل المشروع سوف يتعرض للسخط والغضب من السلطان، وربما يعاقبه ويغرمه تكاليف المشروع من ماله الخاص، فمثلاً في عام (٧٢٥هـ/١٣٢٥م) فوض السلطان " الناصر محمد " الأمير " أرغون شاه بن عبد الله " ^(٥) نائب السلطنة بإنشاء الخليج الناصري الذي يصل ماء النيل إلى الخليج الكبير (الخليج المصري) لزيادة الماء فيه، وبدأ الأمير " أرغون " بتنفيذ الفكرة فاستدعى المهندسين والخبراء، وعقد مجلساً بهم ونزل معهم إلى نهر النيل لاختيار مكان بدأ الحفر والطريق الذي سيمر من خلاله الخليج، وبعد مناقشات اتفقوا على بدء حفر الخليج من موضع يسمى مودة البلاط وكان رأيهم في اختيار هذا المكان لانخفاضه عن باقي الأماكن ثم يمر هذا الخليج على بركة قُرموط ^(٦)، ثم إلى باب البحر ^(٧) ثم إلى أرض الطباله ^(٨) ثم

(١) قتل عام (٧٤٢هـ/١٣٤١م). (انظر: الشجاعى : تاريخ الملك الناصر ص ٢١٩، الصفدى الوافى ج ١٠ ص ٤٢).

(٢) كانت تسمى بشين القصر، وتسمى اليوم بشين القناطر قاعدة مركز شبين القناطر بمديرية القليوبية (ابن تغرى بردى :

النجوم ج ٩ ص ١٩١ هامش ٣)

(٣) بنها هي الآن عاصمة محافظة القليوبية بمصر. (ابن تغرى بردى : النجوم ج ٩ ص ١٩١، هامش ٣)

(٤) الحريرى : تاريخه ج ٢ ق ٥٧، الشجاعى : تاريخ الملك الناصر ص ٤٧، المقرئى : السلوك ج ٢ ق ١ ص ١٧٠.

(٥) توفى في ربيع الآخر عام (٧٣١هـ/٣٢٥م). (انظر: الصفدى : الوافى ج ٨ ص ٣٥٨، ابن تغرى بردى : المنهل ج ٢

ص ٣٠٦.

(٦) تنسب هذه المنطقة إلى أمين الدين قرموط مستوفى الخزانة السلطانية (ابن تغرى بردى : النجوم ج ٩ ص ٨١ هامش ٤)

(٧) كان هذا الباب يقع في نهاية السور الشمالى لمدينة القاهرة، وعرف بعد ذلك باسم باب الحديد وينسب إليه ميدان باب

الحديد الواقع بجوار محطة مصر الآن (ابن تغرى بردى : النجوم ج ٧ ص ١٩٦ هامش ٥)

(٨) وهذه المنطقة تقع اليوم في المنطقة التي تحد من الشرق بشارع الخليج المصري (شارع بورسعيد حالياً) (ابن تغرى

بردى : النجوم ج ٥ ص ١٢ هامش ٥، ج ٧ ص ٣٨٩).

يتصل بالخليج الكبير^(١)، وبعد الاتفاق على هذه الخطة، صعد الأمير " أرغون " إلى السلطان ؛ ليطلعه على ما تم الاتفاق عليه، فأمر الناصر أمراء الدولة بإحضار الفلاحين من البلاد التي تجرى فيها إقطاعاتهم ؛ لتنفيذ المشروع، ولم يستغرق تنفيذه سوى شهرين فقط هما: جمادى الأولى وجمادى الآخرة من عام (٧٢٥هـ/١٣٢٥م)^(٢)، وبعد الانتهاء ظهر نجاح هذا المشروع فتم زراعة أراضٍ كثيرة لم يكن يصلها الماء وعمرت المناطق التي مر منها الخليج وسعد الناس بهذه الأماكن الجديدة وتنافسوا على الشراء فيها، وكثرت إقامة المتنزهات، وصارت فيه السفن حتى وصلت إلى سرياقوس فعمرت هناك القصور، وأصبحت من أحسن الأماكن والمتنزهات، ولعل من أسباب نجاح هذا استشارة أصحاب الخبرة في كل خطوات تنفيذه، وعمل الناصر محمد على توفير الأيدي العاملة التي قامت بالتنفيذ.

وكان مجلس الشورى الذى يعقد لمناقشة موضوعات اقتصادية يتسم بالإيجابية، ويذكر بعض الأعضاء الرأى السليم حتى لو كان مخالفاً لرغبة السلطان، ففي عام (٧٢٨هـ/١٣٢٨م) أراد " الناصر محمد " أن يقيم مشروعاً ؛ ليصل الماء إلى قلعة الجبل، وذلك بأن يشق فرع من النيل من ناحية حلوان وينتهى إلى القلعة، فأرسل المهندسين ؛ ليقوموا بدراساتهم، ويحددوا تكاليف المشروع، وبعد أن انتهوا، اقتنع الناصر بإمكانية تنفيذه، ثم عرض الناصر الأمر على مجلس الشورى الذى اقتنع معظم أعضائه بإمكانية تنفيذه إلا عضواً واحداً هو الفخر محمد بن فضل الله^(٣) ناظر الجيش الذى أقنع السلطان بالمصاريف الباهظة التى سيتكلفها هذا المشروع، وبحاجته إلى أيدٍ عاملة كثيرة، وبطول الزمن الذى من الممكن أن ينفذ فيه، مع إمكانية فشله وعدم فائدته، أى وضع الفخر الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع بكل أمانة وشجاعة وإخلاص، فاقنع الناصر بكلامه؛ وانصرف عن تنفيذه^(٤)؛ لعدم فائدته .

(١) الخليج المصرى، أو الخليج الكبير موقعه اليوم هو شارع بورسعيد بالقاهرة.

(٢) النويرى : نهاية الأرب ج ٣٣ ص ١٨٢، المقرئى : السلوك ج ٢ ق ١ ص ٢٦١ الخطط ج ٣ ص ٢٣٦، ابن تغرى بردى : النجوم ج ٩ ص ٨١

(٣) توفى عام (٧٣٢هـ/١٤٢٩م). (انظر : الصفدى : الوافى ج ٤ ص ٣٣٥، ابن حجر : الدرر ج ٤ ص ١٣٨).

(٤) المقرئى : السلوك ج ٢ ق ١ ص ٣٠٢، ابن تغرى بردى : النجوم ج ٩ ص ٩٠، عبد العزيز مرزوق : الناصر محمد ص ٣١٧ .

وقام سلاطين دولة الماليك الجراكسة بعلقة مشروعات منها ما قام به السلطان " قايتباي "، فقد نزل إلى الجامع الأزهر في ذي الحجة عام (٨٨١هـ = مارس ١٤٧٧م)، فلما دخله لم يعجبه الفساد الذي رآه في عمارته فطلب القضية، وصعد بهم إلى سطح الجامع وهاله ما رأى من خلاوى^(١) قد استحدثت فوق السطح بطريقة عشوائية، فأخذ رأى القضية في هدمها فحكم القاضي المالكي بهدم جميع الخلاوى، ورسم بترميم ما فسد من عمارة الجامع وصرف على ذلك نحواً من عشرة آلاف دينار^(٢)، ويتضح أن السلطان لم يستطع إصدار أمر بهدم هذه الخلاوى من أجل إصلاح عمارة المسجد إلا بعد موافقة القضية على ذلك. وأيضاً ما قام به " الغورى " في (ذي الحجة عام ٩١٢هـ = أبريل ١٥٠٧م) فقد أراد عمل مجراة لتوصيل ماء النيل إلى القلعة لتوفير احتياجاتها من الماء، وذلك بعد أن تهدمت المجراة التى أنشأها " الناصر محمد بن قلاوون "، وقبل بداية مشروعه، استدعى المهندسين وكلفهم بالبحث فى هذا المشروع وفى إمكانية تنفيذه، وبعدما تباحثوا فى مدى جدوى هذا المشروع وافقوا على تنفيذه^(٣)، وهو ما يعرف اليوم بسور مجرى العيون، ووصل الماء إلى القلعة فعلاً.

(١) الخلاوى مفرداً خلوة، ومعناها مكان الانفراد بالنفس (المعجم الوسيط مادة خلو ص ٢٦٣).

(٢) ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ١٢٤.

(٣) ابن إياس : بدائع ج ٤ ص ١١٠ على أحمد : السلطان قانصوه الغورى ص ١٨١.

٠ مجالس تحديد أسعار العملة :

لقد تألفت النقود المملوكية كغيرها من النقود العربية من دنانير ذهبية ودرهم فضة وفلوس نحاس، وظل الذهب هو قاعدة النقد حتى أوائل العصر المملوكى البحرى، وعلى أساسه قدرت وحدات النقود الأخرى^(١)، أما بعد ذلك فقد تغيرت هذه القاعدة وأصبحت الدراهم والفلوس هى القاعدة ؛ وذلك لأن العملة الذهبية (الدنانير) قد خضعت لعدة تغييرات من حيث العيار، والوزن، والحجم فضلا عن تحديد سعرها تبعاً لرغبة السلطان فى الكسب، والإثراء عن طريق ضرب النقود الذهبية لحسابه الخاص، أو لمحاولة سد العجز فى ميزانية الدولة عن طريق ضرب نقود جديدة يحدد سعرها تبعاً لمصلحته^(٢).

وكثيراً ما عقدت مجالس فى العصر المملوكى لمناقشة أسعار العملة، فلم تعرف النقود العربية فترة من الاضطراب كتلك الفترة التى شملت العصر المملوكى كله^(٣) ؛ وذلك نتيجة لتوالى الأزمات الاقتصادية والأوبئة التى حدثت فيه.

وكان أول تغيير فى سعر العملة - على حد علمى - بعد الأزمة الاقتصادية التى حدثت عام (٦٩٥هـ/١٢٩٥م)، حيث تمّ التلاعب فى وزن الفلوس وكثر ضربها من جانب بعض الصيارفة بغية تحقيق الربح ؛ ونتج عن ذلك تضخم مالى شديد حيث ارتفع سعر صرفها بأكثر من قيمتها الفعلية، وظهر ذلك واضحاً فى قلة قيمتها الشرائية^(٤)، وكان هذا التغيير بداية للتلاعب فى أسعار العملات من وقت لآخر فى العصر المملوكى.

وتعددت الأسباب التى دعت سلاطين المماليك لعقد مجالس لمناقشة تحديد أسعار العملة، فقد يصدر السلطان عملة جديدة ويريد تحديد سعرها بالنسبة إلى أسعار العملات الأخرى أو محاولة إلغاء العملات التى صدرت قبلها فمثلاً فى (صفر عام ٨١٨ هـ = أبريل ١٤١٥م) عقد المؤيد " شيخ " مجلساً حضره قضاة القضاة الأربعة، وكبار

(١) القلقشندى : صبح الأعشى ج٣ ص٤٤٠ : ص٤٤٤، المقرئى : إغاثة الأمة بكشف الغمة ص ٨٠.

(٢) عبد الرحمن فهمى : النقود العربية ماضيها وحاضرها ص٧١، عثمان على عطا : الأزمات الاقتصادية فى مصر ص٢٤٠.

(٣) عبد الرحمن فهمى : النقود العربية ماضيها وحاضرها ص٨٤،

A.S.E Hrenkrutr- contrifutions to the Knouledge of the knouledge of the Eiscal A dministration of Egyptin the middle A Ges P.٥٠٥.

(٤) المقرئى : إغاثة الأمة بكشف الغمة ص٣٧، حياة الحجى : المجاعة والطاعون ص ١٦٠.

الصيارفة، وعرض عليهم رغبته فى إلغاء الدينار الناصرية^(١)، فاعترض الأعضاء على ذلك ؛ لأن هذا يؤدى إلى خسارة كبيرة فى أموال الشعب، فشكل لجنة للنظر فى هذا الأمر يرأسها قاضى القضاة "جلال الدين البلقىنى"، ووكّل إليها تسعير العملة بما فى ذلك العملة الفضية الجديدة التى سكها ووسمها بالدرهم المؤيدية^(٢)، وقد استطاع هذا المجلس تحديد أسعار العملات بمصر، بما يتمشى مع مصالح الناس وتقليل خسائرهم قدر الإمكان، وبالفعل انتفع الناس بذلك كما يقول العيني^(٣)، ونلاحظ أن هذا المجلس قد اعترض على رأى المؤيد عندما أراد أن يلغى الدينار الناصرية، ولو تركه ينفذ ذلك لحدثت خسائر كبيرة لعدد كبير من أفراد الشعب.

وفى بعض الأوقات كان السلاطين يأمرّون بعقد المجالس للتشاور فى أمر العملة، عندما يعلمون بتزييف بعضها، أو التلاعب فى وزنها، ففى (صفر عام ٨٢٥هـ = يناير ١٤٢٢م) عُقد مجلس حضره القضاة وكبار الصيارفة، لمناقشة كيفية مواجهة تزييف الدرهم المؤيدية^(٤) حيث قام بعض الناس بهرش (أى برد الدرهم ؛ فيخف وزنه) الجيد منها؛ فتصير قيمته نحو ربع درهم^(٥) فقرر هذا المجلس أن يتعامل بها بالوزن لا بالعد ؛ لإيقاف هذا التزييف، وقد أضر هذا القرار بعض الناس، وشكوا إلى الأمير "برسبلى" ذلك ولكنه لم يعبأ بشكواهم، بل هدد من يمتنع عن تنفيذ هذا القرار، فكثر اختلاف الناس فى أسعار المبيعات، وخسر كثير من الناس أموالهم^(٦).

ونلاحظ أن هذا القرار قد أضر فئة من الشعب، و لكن هذا الضرر كان مؤقتاً، أى مرحلة انتقالية من أجل الإصلاح وقع أثرها السيئ عليهم، وأعتقد أنه كان لابد من قيام الدولة بتعويض هؤلاء المتضررين، لأنها هى المسئولة عن حدوث ذلك بعدم الرقابة على العملة بصفة دورية، فقد قصّرت فى دورها حتى انتشر هذا التزييف .

(١) الدينار الناصرية نسبة إلى ناصر فرج بن برفوق الذى أمر بسك هذا الدينار عام (٨١١هـ / ١٤٠٨م) .
(انظر : القلقشندي : صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٤١ ، رأفت النبراوى : النقود الإسلامية فى مصر عصر دولة المماليك الجراكسة ص ٣٤٥) .

(٢) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ١ ص ٣٠٧ ، ابن حجر : إنباء ج ٣ ص ٥٤ ، العيني : عقد الجمان ص ٢٢١

(٣) العيني : عقد الجمان ص ٢٢١ ت القرموط .

(٤) هى عملة فضية سكت فى عهد المؤيد شيخ (عام ٨١٨هـ = ١٤١٥م) ؛ وقد حرف العامة لفظ المؤيدى إلى المييدى ، وجمعوها على ميايدة . (انظر : العيني : عقد الجمان ص ٢٢١ ، رأفت النبراوى : النقود الإسلامية ص ٣٤٤) .

(٥) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ٢ ص ٦٠٣ ، حسين مصطفى : طوائف الحرفين ص ١٦٧ ، رسالة دكتوراه ، كلية الآثار ١٩٨٧ م .

(٦) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ٢ ص ٦٠٣ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٤ ص ٢٢٦ .

وقد تكرر ما يشبه ذلك فى (صفر عام ٨٢٦هـ = يناير ١٤٢٣م) حيث كثر الغش فى الفلوس النحاسية، حيث كان البعض يخلط فيها قطع الحديد وقطع النحاس وقطع الرصاص ؛ لأنه كان يتعامل بها وزناً، والذي انتفع من ذلك هم الصيارفة ؛ فإنهم كانوا يجمعون العملة الخالية من التزييف، ويبيعونها بأسعار مرتفعة وقد يقومون ببيعها ونقلها خارج القاهرة إلى بلاد الحجاز واليمن، وبلاد المغرب^(١) ؛ فقرر المجلس الذى عقد لمناقشة ذلك - وكان يحضره القضاة - تسعير الفلوس السليمة كل رطل^(٢) بسبعة دراهم، والمغشوشة بخمسة دراهم، فحدثت منازعات بين الناس بسبب تنوع سعر العملة الواحدة، وأصبح السليم منها نادراً ؛ فاجتمع المجلس مرة أخرى فى رمضان من نفس العام وقرر منع التعامل بالمغشوش منها، وحدد سعر السليمة^(٣)، ولما كان هذا القرار صواباً ؛ انتعشت الحياة الاقتصادية، وراجت التجارة .

كما عقدت بعض المجالس لإلغاء التعامل ببعض العملات، لأسباب دينية، أو اقتصادية أو سياسية، ومن ذلك ما حدث فى (صفر عام ٨٢٩هـ = ديسمبر ١٤٢٥م)، عندما عقد الأشرف "برسبلى" مجلساً حضره الأمراء والقضاة الأربعة، وكبار التجار، وعرض عليهم رغبته فى إلغاء التعامل بالدينار الإفرنتى^(٤) ؛ لأنه من ضرب الفرنج، وعليه شعار دينهم، الذى لا تجيزه الشريعة الإسلامية، ولإصدار عملة ذهبية بدلاً منها عليها شعار الإسلام^(٥) وهو "لا إله إلا الله محمد رسول الله" ؛ فصوب جميع الأعضاء رأى السلطان، ووافقوا عليه، وفرح العامة بذلك، وكثر ثنائهم على السلطان^(٦)، وبالفعل تم تنفيذ هذا القرار، الذى أنعش الاقتصاد المصرى قليلاً.

-
- (١) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ٢ ص ٦٣١ ، ابن حجر : إنباء ج ٣ ص ٢٩٩ ، العينى : عقد الجمان ص ١٩٨ .
(٢) الرطل يساوى اثنتا عشرة أوقية ، والأوقية اثنا عشر درهماً فيكون الرطل ١٤٤ درهماً ، أى أن الرطل يزن ٤٥٠ جم ،
(انظر : المقرئى : إغاثة الأمة ص ٧٦ ، فالترهتس : المكايل والأوزان الإسلامية ص ٣٢) .
(٣) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ٢ ص ٦٤١ ، ابن حجر : إنباء ج ٣ ص ٢٩٩ .
(٤) الدينار الإفرنتى ، وهو البندقى نسبة إلى البندقية ، والدوكة نسبة إلى الدوك حاكم البندقية ، والمشخصة ، لأنه رسم على أحد وجهيه صورة المسيح ، وعلى الوجه الآخر صورة الملك الذى تضرب فى عهده ، ومنذ عام (٨٠٠هـ / ١٣٩٧م) كثر تداولها فى مصر وغيرها ، وأصبحت هى النقد المرغوب فيه فى التجارة الدولية ؛ بسبب دقة سكها ووزنها الثابت ٤٥ ، ٣ ، جرام ، وعيارها المرتفع . (انظر : القلقشندي : صبح الأعشى ج ٣ ص ٤٤١ ، رأفت النبراوى : النقود الإسلامية ص ٣٣٩) .
(٥) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ٢ ص ٧٠٩ ، ابن إياس : بدائع ج ٢ ص ١٠٣ ، رأفت النبراوى : النقود الإسلامية ص ٧٥ .
(٦) ابن تفرى بردى : النجوم ج ١٤ ص ٢٨٣ ، فايد حماد عاشور : الجهاد الإسلامى ضد الصليبيين والمغول ص ٢٤٧ .

وقد يصدر السلطان قراراً بتغيير سعر إحدى العملات، ويتضرر العامة من ذلك، فيبادر أعضاء المجلس بمراجعة السلطان في هذا الأمر، وغالباً ما كان يستجيب لهم مثلما حدث في (نوى القعدة عام ٨١٤هـ = فبراير ١٤١٢م)، عندما أصدر الناصر " فرج " قراراً بتغيير أسعار الفلوس فجعل كل رطل باثنى عشر درهماً، فغلقت الأسواق وتوقفت عن البيع والشراء، وحاول " فرج " فرض أمره بالقوة، فصعد إليه بعض أعضاء المجلس وتحدثوا معه في أضرار هذا القرار، فاقنع برأيهم وأصدر أمراً آخر بعودة أسعار الفلوس على ما كانت عليه، كل رطل بستة دراهم^(١)، فعادت الأحوال إلى طبيعتها، ونشطت الحيلة الاقتصادية في الأسواق.

ولم يكن أعضاء المجالس الاقتصادية يتسمون بالإيجابية ومراعاة مصالح الشعب طوال العصر المملوكي، فنجد بعض المجالس التي عقدت لمناقشة أسعار العملة، لم تشهد اعتراض أحد من الأعضاء على رأى السلطان حتى ولو كان ضاراً بمصالح الشعب كما حدث في (ربيع الآخر عام ٨٥٩هـ = مارس ١٤٥٥م)، عندما دعا السلطان الأشرف " إينال " قضية المذاهب الأربعة، وتحدث معهم في ارتفاع سعر الدينار، وكيفية تخفيضه، فما كان من الأعضاء إلا أن تركوا الأمر للسلطان، ولم يدلوا برأيهم، فأصدر السلطان أمراً بتخفيض الدينار ليصبح بثلاثمائة درهم، بعد أن وصل سعره إلى ثلاثمائة وسبعين درهماً^(٢)، وكان هذا التخفيض المفاجئ مضرراً بالفقراء، ولو راعى القضية والسلطان هذا الضرر، لكان القرار أفضل من ذلك بلا شك.

ونجد أيضاً سلبية أعضاء المجالس، فعندما كان يتحايل السلاطين من أجل إنعاش خزانة الدولة لم نجد لهم دوراً بمنعه من هذا التحايل، وكان التلاعب بأسعار العملة من الحيل التي لجأ إليها السلاطين؛ فمثلاً قام السلطان " قايتباي " عام (٨٧٩هـ / ١٤٧٤م) بتحديد سعر الفلوس العتق - الخالية من الرصاص والحديد - بأربعة وعشرين درهماً للرطل، ثم ضرب فلوساً جديدة أخرجها للناس بسعر ستة وثلاثين درهماً للرطل، مما أدى إلى ضياع ثلث أموال الناس في هذه الحركة^(٣)، واستفادت خزانة الدولة بالفرق بين السعرين، ولم يتحرك أحد من الأعضاء لوقف هذه الحيلة، وأعتقد أنه من الممكن أن

(١) ابن حجر: إنباء ج ٢ ص ٤٨٧، الصيرفي: نزهة ج ٢ ص ٢٩٢ .

(٢) ابن نغرى بردى: حوادث الدهور ص ٤٤٧، ابن إياس: بدائع ج ٢ ص ٣٢٢ .

(٣) ابن إياس: بدائع ج ٣ ص ١٠٥، سعيد عاشور: التدهور الاقتصادي في ضوء كتابات ابن إياس ص ٨٢ .

يكون السلطان قد فاجأ الأعضاء بذلك كما فاجأ الشعب، ولكن هذا لا يعفيهم من تحمل مسئولياتهم ومواجهة السلطان بذلك حتى يغير قراره من أجل عامة الشعب وحتى لا يكرره مرة أخرى .

وتكرر ذلك فى عهد السلطان " الغورى " عام (٩٠٧هـ/١٥٠١م) عندما اشتدت حاجته للأموال للنفقة على الجنود ؛ فقام بضرب فلوس جديدة خفيفة تستخدم عداً لا وزناً ؛ مما أدى إلى خسارة الناس لثالث أموالهم^(١) واستفلات خزينة الدولة من الفارق بين العملة الجديدة والقديمة، ولم يعترض أحد من القضاة على هذا القرار، ولعل ذلك نتيجة شدة احتياج الدولة للأموال، وسوء الأحوال الاقتصادية، مع كثرة حروب الدولة الخارجية، بالإضافة إلى مطالبة الجنود المماليك بنفقتهم بصفة مستمرة، وإثارتهم القلاقل بسبب ذلك، كل هذه العوامل جعلت أعضاء المجالس من القضاة - من وجهة نظرى - لا يعترضون على هذا القرار.

ونجد فى أواخر العصر المملوكى عامة الشعب تعترض على بعض قرارات المجالس الاقتصادية، فيضطر السلطان لتغييرها، مع أنها فى صالحهم، مثلما حدث فى (صفر عام ٨٦١هـ = ديسمبر ١٤٥٦م) عندما عقد مجلسا حضره السلطان " إينل " والقضاة الأربعة وبعض العلماء وعرض السلطان على الأعضاء موضوع تزييف العملة الفضية (الدراهم)، ففحصوا هذه العملة ؛ فوجدوا أن الدراهم الأكثر غشاً وفسلاً هى التى سكها " إينل " ؛ فأصدر أمراً بإبطال التعامل بها ؛ فثارت العامة، وأرادوا ضرب ناظر الخاص " الجمالى يوسف " ^(٢)، لأنه كان المتحدث فى هذا المجلس باسم السلطان، وأيضاً اتهموا القاضى " صالح البلقينى " فى التقصير فى مصالحهم وساءت العلاقة بينه وبين العامة بسبب ذلك^(٣)، واضطربت الأحوال، وعندما علم السلطان بأن جنود المماليك يريدون إقامة فتنة بسبب ذلك، خاف من انضمام العامة لهم ؛ فأصدر أمراً بإلغاء القرار الذى اتخذته المجلس^(٤) مع أنه كان قراراً سليماً، وهذا يدل على عدم خبرة العامة بعواقب الأمور كما يقول: " ابن تغرى بردى " و " البقاعى " ^(٥)، ومع هذا لم تستقم الأحوال،

(١) ابن إياس : بدائع عبد الرحمن فهمى : النقود العربية ص ١٠٩ .

(٢) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور ص ٤٤٧ ، ابن إياس : بدائع ج ٢ ص ٣٢٢ .

(٣) السخاوى : الذيل على رفع الإصر ص ١٦٦ .

(٤) ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٦ ص ١٠٢ ، ابن إياس : بدائع ج ٢ ص ٣٣٧ .

(٥) ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٦ ص ١٠٣ ، البقاعى : إظهار العصر ج ٢ ص ٢٥١ .

فاضطر السلطان إلى تصحيح ذلك الوضع، فأمر بتحديد أسعار العملة فحدد سعر الدراهم الفضية المغشوشة كل رطل بستة عشر درهماً، أما الدراهم السليمة فيكون سعرها بأربعة وعشرين درهماً للرطل، وتم تنفيذ ذلك في (ربيع الأول عام ٨٦٢هـ = يناير ١٤٥٨م)، ووافق القضاة على ذلك، وفرح الناس بهذا ولكن بعد أن خسروا الكثير من أموالهم^(١)، وواضح أن العامة كانت لا تملك النظرة الثابتة مثل أعضاء المجلس، ويتضح أيضاً صحة القرار الذي اتخذته المجلس، ونرى السلطان تراجع عن قراره عندما شعر بتحالف الجنود مع الشعب ضده، منتهزة فرصة غضب الشعب؛ فأثر إخماد غضب العامة بإلغاء هذا القرار مع اقتناعه بصحته.

واتسمت المجالس الاقتصادية بعدم المركزية، فقد كانت السلطة في القاهرة تطلب من ولايتها على الأقاليم المختلفة، بعقد مجالس يحضرها القضاة والأمراء بهذا الإقليم، من أجل التشاور في تحديد أسعار العملات بها، وألزمت الولاى بتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه من قرارات، ففي عام (٨٦٠هـ/١٤٥٦م) أصدر نائب حلب "جانم الأشرفى"^(٢) قراراً بتحديد سعر الدينار بها على أن يكون بثمانين درهماً، وكان قد ارتفع إلى مائة درهم، وعندما سمع الناس ذلك اضطربت الأحوال الاقتصادية بها، وقل الخبز، وهجمت العامة على النائب ورجمته، وعندما علم السلطان "إينل" بذلك كتب مرسوماً إلى أهل حلب يلومهم فيه على ذلك، ويخبرهم بأنه كان من الأولى أن يرفعوا شكواهم إليه، وأمر النائب بأنه إذا اعترضه أمر؛ فليجمع القضاة والأمراء ويشاورهم فيه، وينفذ ما يتفق عليه الرأي، وإذا أشكل عليهم الأمر؛ فليرجعوا إلى السلطان ليستشيروه فيه^(٣).

ونلاحظ أيضاً أن السلطة المركزية في القاهرة، قد سمحت لكل ولاية بمناقشة، ودراسة مشاكلها وحلها، أى ما يشبه المجالس المحلية في العصر الحديث، وكان هذا لا يحدث في بداية الدولة المملوكية، إذ كان تحديد أسعار العملات أو القرارات المهمة تصدر دائماً من القاهرة، وأظن أن ذلك يرجع إلى سوء الأحوال الاقتصادية في أواخر العصر المملوكى والتغير الكثير في أسعار العملات.

* * *

(١) ابن تغرى بردى: النجوم ج ١٦ ص ١١٦، البقاعى: إظهار المعرج ج ٢ ص ٣٤٩، ابن إياس: بدائع ج ٢ ص ٣٤٤.

(٢) قتل في ربيع الأول عام (٨٦٧هـ/١٤٦٣م) (السخاوى: الضوء ج ٣ ص ٦٣).

(٣) البقاعى: إظهار المعرج ج ٢ ص ٢٦١.

٠ موقف مجالس الشورى من فرض الضرائب والاستيلاء على الأوقاف

والمصادرات :

واجهت الدولة المملوكية العديد من الأزمات الاقتصادية^(١) مما أدى إلى التدهور المالى فى خزانة الدولة، وحاجتها إلى الأموال، وكان الحكام يلجئون إلى اختراع طرق للاستيلاء على بعض أموال الناس، وحاولوا إشراك القضاة فى تقريرها حتى تكتسب صفة الشرعية، ومن هذه الطرق : محاولة فرض ضرائب على الشعب، بطريقة استثنائية، فضلاً عن الضرائب الثابتة^(٢) ؛ مما أدى إلى إرهاب الشعب بهذه الضرائب، وكانوا أيضاً يلجئون إلى الاستيلاء على أموال الأوقاف^(٣)، أو اللجوء للمصادرات^(٤) وكان مجلس الشورى له مواقف مختلفة تجاه هذه الطرق الملتوية وغير الشرعية.

وكان للمجلس مواقف إيجابية، حيث كان يتصدى لهذه المحاولات التى كانت ترهق الشعب المصرى، ففى بعض الأوقات كان يرفض إفتاء السلطان بالاستيلاء على الأوقاف رفضاً مطلقاً، وكان الحكام يلتزمون بآرائهم، ولا يتعرضون للأوقاف مثلما حدث عام (٧٨٩هـ/١٣٨٧م) عندما دعا السلطان برقوق المجلس للاجتماع وحضر القضاة الأربعة والأمراء، ودار النقاش حول كيفية تدبير الملك اللازم لمواجهة خطر تيمورلنك، بهجومه على البلاد، واقترح السلطان الاستيلاء على بعض الأوقاف : وهى الأراضى الخراجية (الزراعية) وإعادتها للدولة وفك وقفها، ولكن المجلس لم يوافق على ذلك، وبعد مناقشات ومنازعات وافق المجلس على أن يأخذ محصول الأراضى الخراجية لمدة عام فقط ؛ فالتزم برقوق بالرأى ولم يقترب من أصول الأوقاف^(٥)، ويبدو أن المجلس اضطر للموافقة

(١) للمزيد من التفاصيل عن هذه الأزمات انظر : عثمان على عطا : الأزمات الاقتصادية فى مصر فى العصر المملوكى .

(٢) حسين مؤنس : سفارة بدرومارتيرد ص ٤٤٨ ، إبراهيم ابدوس : مدن إسلامية فى عصر المماليك ص ٨٠ .

(٣) الوقف هو ، حبس العين عن البيع أو الرهن أو الهبة ، ولانتقل بالميراث والتصدق بمنفعتها ، والمنفعة منها أو ريعها فتصرف الجهات البر حسب شرط الواقف (محمد محمد أمين : الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر ص ٢٢) .

(٤) المصادرة : عقوبة مقررة واجبة النفاذ هدفها المال سواء كان بالضمان أو بالمطالبة أو بالاستيلاء عليه بالقوة لصالح الدولة دون أن يكون للشخص المعاقب حق الاعتراض ، ورادف لفظ المصادرة فى العصر المملوكى ألفاظ أخرى هى ، الغرامة ، الحوطة ، العقوبة ، الجنابة ، الترسيم . (البيومى إسماعيل الشربىنى : مصادرة الأملاك فى الدولة الإسلامية ص ٢٣) .

(٥) المقربرى : السلوك ج ٣ ص ٥٦٣ ، ابن حجر : إنباء ج ١ ص ٣٣٥ ، على محمد عمر : دولة الظاهر برقوق وأسرته ص ١٨٩ .

على أخذ المحصول لمدة عام فقط ؛ نظراً لما يحيط الدولة من أخطار خارجية مع عدم وجود الأموال فى خزائن الدولة، وأعتقد أن هذا الحل يعد مكسباً للقضية ؛ فذلك أفضل من الاستيلاء على الأراضى وإعادتها للدولة .

كما حاول الظاهر " بيبرس " مصادرة بساتين دمشق وأملاكها، وعقد مجلساً بدار العدل بدمشق عام (٦٦٦هـ/١٢٦٧م) بحضور القضية الأربعة، وطلب منهم إجازة ذلك، فظهر ميل بعض القضية لموافقته، ولكن القاضى شمس الدين عبد الله بن شرف الأذرعى^(١) عارض ذلك؛ بحجة أن هذه الأملاك بيد أصحابها ولا يحل التعرض لها^(٢)، فغضب الظاهر من كلام القاضى وبعد أن هدأ تبين له أنه على صواب فلم ينفذ ما عزم عليه من مصادرة أملاك الناس، وإن حصل منهم مالا مقابل تركها لهم.

وكذلك حاول " بيبرس " أن يكرر هذه المحاولة مرة أخرى، ولكن شيخ الإسلام محبى الدين محبى بن شرف النووى^(٣) تصلى لهذه المحاولة، عندما عقد " بيبرس " مجلساً بالقضية والعلماء بدمشق عام (٦٧٥هـ/١٢٧٦م)، ودعا الشيخ " محبى الدين " وتجاوز معه فى هذا الأمر، ويبدو أنه قد أغلظ فى كلامه للظاهر فطرده من مجلسه، ومع ذلك لم يستطع " بيبرس " تنفيذ ما أراد، وأعاد الأرض لأهلها ؛ خوفاً من ثورة العامة^(٤) عليه إذا صادر أرضهم، خاصة أنه لم يستطع أخذ فتوى من الفقهاء بشرعية ذلك.

وقد تكررت هذه المحاولة فى (المحرم عام ٨٠٣هـ = أغسطس ١٤٠٠م)، عندما أمر الأمير " يلبغا السالى " بعقد مجلس فى عهد " فرج بن برقوق"، وحضره الخليفة والقضية والأمراء وعرض على المجلس أن يفتوه بأخذ بعض الأموال من التجار ؛ ليستعين بها على النفقة على الجنود فرفض القضية الإفتاء بذلك، فحاول محاولة أخرى واقترح إعادة بعض الأوقاف للدولة حتى تقطعها للأجناد البطالين^(٥) لينضموا إلى الجيش المملوكى،

(١) توفى بها عام (٦٧٣هـ/١٢٧٤م). (انظر : الصفدى : الوافى ج ١٧ ص ٥٨٢، الكتبى : فوات الوفيات ج ١ ص ٢٤٦).

(٢) المقرئى : سلوك ج ١ ص ٦٤٠، العينى : عقد الجمان ج ٢ ص ٣٠، ابن تغرى بردى : النجوم ج ٧ ص ٢٤٦ .

(٣) توفى فى (عام ٦٧٦هـ = ١٢٧٧م). (انظر : اليونينى : ذيل مرآة الزمان ج ٣ ص ٢٨٣، الكتبى : فوات الوفيات ج ٤ ص ٢٦٤).

(٤) السيوطى : حسن المحاضرة ج ٢ ص ٧١، البيومى إسماعيل الشربىنى : مصادرة الأملاك فى الدولة الإسلامية ص ٣١٦.

(٥) الجنود والأمراء العاطلون من أعمال الدولة، ووظائفها وإقطاعاتها ؛ نتيجة غضب السلطان أو كبر السن، أو الاضطرار إلى الاعتكاف والاختفاء، أو لمجرد حب الانزواء والابتعاد، سعيد عاشور : العصر المماليكى ص ٣٩٧.

لمحاربة تيمورلنك ولكن المجلس رفض هذا الاقتراح^(١)، والحق أن الأعضاء - معظمهم - لم يظهروا رفضهم الصريح ولم يعلنوه أمام السلطان، وكان العضو الذي أظهر رفضه وأعلنه وتمسك به، ولم يعبأ بغضب السلطان عليه في هذا المجلس هو القاضي الحنفى "جمال الدين يوسف بن موسى المالطى"^(٢) الذى استطاع إقناعهم بعدم قدرة الجنود البطالين على القتل وسيكونون من نقاط الضعف فى الجيش، وأنهم لو فعلوا ذلك سيستجلبون دعاء الشعب عليهم وهم فى حاجة إلى مؤازرته .

وحاول السلطان الأشرف "برسبلى" عام (٨٣٩هـ/١٤٣٥م) أن يستولى على بعض أموال الأوقاف ومصادرة بعض أموال الأغنياء والناس؛ وذلك لتجهيز جيشه وتسليحه؛ لمحاربة "شاه رخ"^(٣) بن تيمورلنك؛ فعقد مجلساً ليأخذ فتوى من القضاة بجواز ذلك وشرعيته، وكثر الحوار والمناقشة فى هذا المجلس، وانتهى برفض القضاة طلب "برسبلى"^(٤) الذى التزم بقرار المجلس، وهذا يدل على عدم مخالفة السلاطين لقرارات المجالس فى بعض الأوقات، حتى لا يقوم الشعب بالثورة عليه، والتزاماً منه بأحكام الشرع .

وفى عام (٨٧٣هـ/١٤٦٧م) أمر السلطان "قايتبلى" بعقد مجلس بالقضاة الأربعة، وشيخ الإسلام "أمين الدين الأقصرائى"، وشكا من عجز خزانة الدولة لدرجة أنه لا يستطيع دفع مرتبات الجنود الشهرية، واقترح عليهم أن يأخذ فائض أموال الأوقاف، لسد العجز فى الخزانة، والوفاء بمرتبات الجند، فكثرت الحوار فى ذلك وانتهى المجلس بعدم الموافقة على رأى السلطان^(٥) والتزم السلطان بذلك ولم يقترب من أموال الأوقاف، وبعد هذا نجاحاً للمجلس فى المحافظة على أموال الأوقاف، وسدًا لباب أخذ أمواله بحجة زيادتها عن مصروفها.

وفى جمادى الآخرة عام (٨٢٧هـ = ١٤٢٤م) عقد السلطان "برسبلى" مجلساً أراد فيه أخذ موافقة القضاة على جمع أموال الزكاة من التجار، ولكن القضاة رفضوا الإقرار على

(١) العيني: عقد الجمان ق ٤٣، ابن حجر: إنباء ج ٢ ص ١٣٤، ص ١٩٧، ابن تغرى بردى: النجوم ج ١٢ ص ٢١٨ .

(٢) توفى عام (٨٠٣هـ = ١٤٠٠م). (ابن حجر: إنباء ج ٢ ص ١٩٦، السخاوى: الضوء ج ١٠ ص ٣٣٥).

(٣) توفى عام (٨٥١هـ/١٤٤٧م). (انظر: ابن تغرى بردى: المنهل ج ٦ ص ١٩٩، السيوطى: نظم العقيان ص ١١٨).

(٤) المقريزى: السلوك ج ٤ ق ٢ ص ٩٦٢، ابن حجر: إنباء ج ٤ ص ١٤، الصيرفى: نزهة ج ٣ ص ٣٣٥ .

(٥) الصيرفى: إنباء الهصر ص ٣٣، ابن إياس: بدائع ج ٣ ص ٢٤، السخاوى: وجيز الكلام ج ٣ ص ١٠٨٤ .

رغبة "برسبلى"، وحاول أحد أعضاء المجلس وهو قاضى القضاة الحنفى "زين الدين عبد الرحمن بن على التفهنى"^(١) أن يفتيه بجواز ذلك، ولكن قضية المذاهب الثلاثة الشافعى والمالكي والحنبلية أجمعوا على عدم الجواز^(٢)، وبالفعل التزم السلطان بهذا الإجماع.

وحدث ما يشبه ذلك عندما أمر السلطان "قايتباى" بعقد مجلس فى (ذى القعدة عام ٨٧٢هـ = مايو ١٤٦٨م)؛ للموافقة على استيلاء الدولة على بعض أموال الأوقاف الزائدة عن مصروفاتها، ومصادرة بعض الأغنياء؛ مبيحاً الظروف التى اضطرت له لذلك، وهى تجهيز الجيش لمحاربة شاه سوار الذى بدأ يهجم على أطراف البلاد، وعجز خزانة الدولة عن توفير تلك النفقة، ولكن المجلس رفض اقتراح "قايتباى"، وتشدد فى ذلك الشيخ "أمين الدين الأقصرائى"، الذى لفت نظر "قايتباى"، وأمرائه، إلى ما بأيديهم من أموال، وحلى نسائهم، وأنه من الأولى أخذها أولاً فإن لم تف بحاجة الجيش، فمن الممكن عندئذ أن ينظر فى هذا الأمر^(٣)، ولم يستطع السلطان وأمرأؤه الرد على حجج وبراهين الشيخ القوية التى أفحمتهم، ولم يستطع الحكام تنفيذ ما أرادوه؛ لأنهم لم يأخذوا الفتوى بها.

وتكررت هذه المحاولة من "قايتباى" فى (ذى القعدة عام ٨٧٧هـ = مارس ١٤٧٣م) فقد انتهز السلطان فرصة صعود القضية لتهنتته بالشهر على العادة فى هذا العصر، وعقد مجلساً وتحدث معهم فى هذا المجلس فى تعيين قاضٍ للنظر فى أمور حل الأوقاف واستبدالاتها فرفض قاضى القضية الحنفى "شمس الدين الأمشاطى" هذا الاقتراح وتشدد فى ذلك مع السلطان وقام من المجلس غاضباً، كما تغير عليه السلطان فى الباطن^(٤)، وكل ذلك لم يؤثر فى موقفه.

ونجد فى بعض الحالات أن المجلس كان يتخذ حلاً وسطاً، فيحافظ على أصول الوقف، ويجوز أخذ حصيلته لمدة محددة، وكان يفتى بذلك عندما يجد الوضع متأزماً ولا بد من مساعدة السلطان لدفع العدو عن البلاد أو لإيقاف فتنة من قبل الجنود المماليك لأخذ

(١) توفى عام (٨٣٥هـ / ١٤٣٢م). (انظر: ابن حجر: إنباء ج ٢ ص ٤٨٦، السخاوى: الضوء ج ٤ ص ٩٨.

(٢) ابن إياس: بدائع ج ٢ ص ٩٢، حسن حبشى: الاحتكار المملوكى وعلاقته بالحالة الصحية ص ١٣٦.

(٣) الصيرفى: إنباء الهصر ص ٣٤، السخاوى: الضوء ج ١٠ ص ٢٤٢، ابن إياس: بدائع ج ٣ ص ١٤.

(٤) السخاوى: الضوء ج ٦ ص ٣٠٣، ابن إياس: بدائع ج ٣ ص ٨٥، محمد محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية

مرتباتهم، ففي (ربيع الأول ٨٩٤هـ = فبراير ١٤٨٩م) اجتمع السلطان الأشرف " قايتباي " بالقضلة الأربعة، وأخبرهم بعجز خزانة الدولة الشديد، وحذرهم من جنود الممالك الذين لم يأخذوا مرتباتهم، وعندما وجد القضلة تأزم الموقف، عملوا على ارتكاب أخف الضررين، وأفتوا بجواز فرض ضريبة على العقارات والأوقاف تعادل أجرة شهرين^(١) وذلك كحل وسط لهذه المشكلة، وأعتقد أن هذا أفضل من وقوع ثورة من الجنود الممالك.

كما حاول " قايتباي " تكرار محاولته في (ربيع الأول ٨٩٦هـ = يناير ١٤٩١م) فعقد مجلساً بالقضلة الأربعة وعرض عليهم خطورة الموقف العسكري للبلاد وسوء حالتها الاقتصادية، مع توقع مهاجمة العثمانيين لأطراف البلاد عند حلب، واقترح عليهم أخذ أجرة العقارات والأموال والأراضي الموقوفة لمدة سنة مقدماً ليستعين بها على إعداد قواته والاستعداد لمواجهة العثمانيين، فتمهل الأعضاء في الرد ثم قل قاضي القضلة المالكى "عبد الغنى بن أحمد بن تقى"^(٢) : " إن كان ولا بد من ذلك فليُفرض أجرة خمسة أشهر... وما يطيق الحل أكثر من ذلك "، وانتهى الأمر إلى الموافقة على اقتراح القاضي "ابن تقى"^(٣)، ويتضح لنا من خلال هذا المجلس أن " قايتباي " لم يقترح حل بعض الأوقاف وردها للدولة، كما حاول في المجلس السابق لتيقنه أن الأعضاء لن يوافقوا على ذلك، ولهذا أثر عرض هذا الاقتراح حتى يوافق الأعضاء عليه، وعموماً فإنه قد استفاد من المجلس السابق وعرف كيف يحصل على موافقة القضلة.

وتكرر ذلك مرة أخرى في ذي الحجة عام (٩٠٦هـ = يونيو ١٥٠١م) عندما اجتمع المجلس برئاسة السلطان "الغورى"، وحضره الأمراء فقط، وقرر أن ترد بعض أوقاف الجوامع والمدارس إلى الدولة، وأن يترك منها ما يعين على إقامة الشعائر الدينية فقط، على أن تفرق الأوقاف المستعادة إقطاعات على الأمراء والجنود، ولما كان لا بد من موافقة القضلة على هذا الاقتراح فقد استدعاهم السلطان في محرم عام (٩٠٧هـ = أغسطس ١٥٠١م) ليقرروا بهذا الرأي، ولكنهم رفضوا، وأعيدت الاجتماعات عدة مرات لإيجاد حل لهذه المشكلة، حتى قرر المجلس بحضور القضلة ترك أصول الأوقاف، وأخذ ريعها لمدة سنة

(١) ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ٢٦١، عبد الرحمن عبد التواب : قايتباي المحمودى ص ١٠٥ .

(٢)، توفى عام (٩٠٧هـ = ١٥٠١م) (انظر : السخاوى : الضوء ج ٤ ص ٢٤٦، ابن إياس : بدائع ج ٤ ص ٢١) .

(٣) ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ٢٧٨، عبد الرحمن محمود عبد التواب : قايتباي المحمودى ص ١٠٦ .

كاملة، وأن يؤخذ أجرة عشرة أشهر كاملة من العقارات الموقوفة^(١). ومن ذلك يتضح تصميم القضاة على عدم التفريط فى أصول الأوقاف، ولذا كانوا يقترحون على السلاطين حلولاً، لتسد حاجتهم إلى المال دون حل الأوقاف.

وكان المجلس فى بعض الأوقات يوافق على فرض ضرائب استثنائية عندما يجد أن الموقف بحاجة إلى ذلك، ولكن بعد أن يشترط شروطاً على الحكام عليهم أن ينفذوها أولاً ففى عام (٦٥٨هـ/١٥٦٠م) عقد "قطز" مجلساً جمع فيه القضاة والفقهاء لأخذ رأيهم فى فرض ضريبة على الشعب لإعداد الجيش لحرب المغول؛ فوافق القضاة بشرط اشتراطه الشيخ "عز الدين بن عبد السلام"، وهو عدم وجود شىء فى بيت المال وأن يتجرد المماليك من أموالهم وذهبهم ويقتصروا على السلاح والفرس^(٢)، وبالفعل نفذ المماليك ذلك الشرط.

وحاول بعض الحكام استغلال هذه الفتوى فى فرض ضريبة استثنائية أثناء سلطنة الناصر "محمد بن قلاوون" الثانية فى عام (٦٩٩هـ-١٣٠٠م) فعقد مجلساً لتوفير نفقة الجنود؛ لخروجهم لمحاربة "غازان بن أرغون بن هولاكو"^(٣) ملك التتار، فقرروا فرض ضريبة مقدارها دينار عن كل إنسان قادر على العمل، وأرادوا أن يحصلوا على الفتوى من القضاة، ولكن "ابن دقيق العيد محمد بن على بن وهب"^(٤) رفض، فاحتجوا عليه بفتوى "عز الدين بن عبد السلام" السابقة، فذكرهم بالشرط الذى اشتراطه، فعدلوا عن قرارهم^(٥).

وكان المجلس فى بعض المواقف يرفض الاستيلاء على الأوقاف، وإعادتها للدولة لتقطعها للجند، أو لتسد بها العجز فى خزانة الدولة وعلى الرغم من عدم موافقة

*

(١) ابن إياس : بدائع ج ٤ ص ١٤ ، ولیم مویر : تاریخ دولة الممالیک ص ١٨٢

(٢) الذهبی : تاریخ الإسلام ج ٤٨ ص ٤٥ ، ابن تغرى بردی : النجوم ج ٧ ص ٧٣ ، فاید عاشور : العلاقات السياسية ص ١٨ .

(٣) ورد فى المصادر المملوکیة باسم قازان، سلطان التتار ببلاد الشرق، تولى الملك عام (٦٩٣هـ/١٢٩٤م) وأعلن إسلامه فى العام نفسه بخراسان، توفى عام (٧٠٣هـ/١٣٠٣م) (انظر: ابن حبيب : درة الأسلاك ق ١٦٥ ، ابن تغرى بردی : المنهل ج ٨ ص ٣٥٧ ، الشوکانی : البدر الطالع ج ٢ ص ٢) .

(٤) توفى فى (صفر عام ٧٠٢هـ/١٣٠٢م) . (انظر : الکتبی : فوات ج ٣ ص ٤٤٢ ، السبکی : طبقات الشافعية ج ٩ ص ٢٠٧) .

(٥) العینی : عقد الجمان ج ٤ ص ٧٢ ، الیومی إسماعیل الشربینی : مصادرة الأملاك ج ١ ص ٢١٨ .

المجلس، وبخاصة القضية، كان الحكام يستولون على بعض الأوقاف أو يفرضون ضريبة، كما حدث في (نقطة القضية عام ٧٨٠هـ = فبراير ١٣٧٩م) عندما عقد الأتابك "برقوق" مجلساً حضره الأمراء والقضاة، وعرض ظاهرة تناقص أعداد الجنود المماليك، وخطورة هذا على الدولة، واقترح لعلاج تلك الظاهرة استرجاع الأوقاف التي أوقفت بعد عهد الناصر "محمد بن قلاوون"، ولكن القضية لم يوافقوا على هذا الاقتراح، ومع ذلك حل "برقوق" والأمراء بعض الأوقاف وجعلوها إقطاعات وبقواها^(١).

وأعتقد أن هذه جراءة من برقوق أن يقوم بحل وقف دون فتوى من القضية، وأعتقد أن الذي ساعده على ذلك أنه لم يتول السلطنة بعد، ومن ثم فإن الناس ينتقدون السلطان الذي حدث في عهده هذا الأمر، أي أن برقوق كان متخفياً وراء السلطان القائم وينفذ ما يريد، والدليل على ذلك أن برقوق لم يتخذ مثل هذا القرار أثناء سلطنته دون فتوى من العلماء، فلم يستطع مخالفة رأى المجلس الذي عقده أثناء سلطنته في (جمادى الآخرة عام ٧٨٩هـ = يونيو ١٣٨٧م) الذي حاول فيه إقناع أعضائه بالاستيلاء على بعض أراضي الأوقاف الزراعية، وإعادتها للدولة وفك وقفها، ولكن المجلس لم يوافق على ذلك؛ فالتزم برقوق بالرأى ولم يقترب من أصول الأوقاف^(٢).

ونستطيع أن نلخص المواقف المختلفة لمجالس الشورى تجاه هذه المحاولات في ثلاثة اتجاهات:

الأول: الرفض المطلق لاقتراح الحكام في الاستيلاء على الأوقاف أو عائدها، أو فرض ضريبة استثنائية، أو مصادرة بعض الأموال، أو التحايل لأخذها، وكان أعضاء المجلس من القضية يرفضون رفضاً قاطعاً إفتاء السلاطين بما يريدون، محافظة منهم على أموال الناس والأوقاف، وكف أنى الحكام عن عامة الشعب، وكان الحكام يلتزمون برأى الأعضاء ولا يحاولون تنفيذه رغم أنف القضية؛ وذلك خوفاً من غضبهم وإثارة العامة عليهم خاصة إذا كانوا يستعدون لحرب خارجية أو لوأد فتنة داخلية.

الثاني: الرفض مع اقتراح حلٍ وسط، فكان القضية يرفضون اقتراح الحكام باستيلائهم على الأوقاف، ولكنهم عندما يجدون أن الأمور متأزمة، مع عجز السلاطين عن توفير الأموال اللازمة، خاصة عند تعرض البلاد لهجوم خارجي، أو قيام فتنة من قبل

(١) الحسيني: ذيل العبر ج ٢ ص ٤٧٥، ابن حجر: إنباء ١/ ١٧٨، ابن تغرى بردى: النجوم ج ١١ ص ١٦٦.

(٢) ابن الفرات: تاريخه ج ٩ ص ١٠ ابن قاضي شهاب: تاريخه ج ١ ص ٢١٨، على محمد عمر: دولة الظاهر برقوق ص ١٨٩.

جنود الممالك لأخذ نفقاتهم، وفي كلتا الحالتين ستعرض عامة الشعب للأذى من قبل الأعداء إذا احتلوا بعض البلاد المملوكية، أو من الجنود الممالك الذين إذا قاموا بفتنة فإنهم سوف يستولون على أموال عامة الشعب بالقوة ؛ فكان القضية يقترحون حلولاً وسطاً تحافظ على أصول الوقف، ويقترحون أخذ ريعها لفترة محددة، أو يجوزون فرض ضريبة استثنائية على العقارات بالقاهرة، وأعتقد أن هذه الاقتراحات كانت حلولاً واقعية على الرغم من أنها كانت ظالة بعض الشيء لعامة الشعب، ولكن هذا أفضل من استيلاء الأعداء على البلاد المملوكية أو هجوم الجنود على عامة الشعب وأخذهم كل ممتلكاتهم قسراً.

الثالث : الموافقة المشروطة: وتتمثل في موافقة أعضاء المجلس من القضية على فرض ضريبة استثنائية، ويشترطون على الأمراء التجرد من أموالهم وذهبهم وممتلكاتهم، وحتى من حلى نسائهم وأولادهم، ويضعونه في بيت المال، فإن لم تكف هذه الأموال - بعد تجميعها - مصاريف إعداد الجيش، أو نفقة الجنود الممالك، يتم فرض ضريبة على الشعب .

والحق أن هذه الموافقة المشروطة لم تنفذ إلا مرة واحدة فقط في عهد " قطز"، عند تجهيزه للجيش لصد الزحف المغولي، وبإفتاء الشيخ "العز بن عبد السلام" بذلك، وبالفعل تجرد الأمراء من أموالهم، وبعدها وافق الشيخ على فرض ضريبة استثنائية لمواجهة الأعداء، وأعتقد أن ذلك بسبب شعور الأمراء الممالك بخطورة الموقف، إذا لم ينفذوا فتوى الشيخ، ولكن بعد ذلك عندما يفتى القضية بمثل فتوى الشيخ "العز" السابقة فإنهم لم ينفذوها وكانوا يتجهون لإعداد الجيش من موارد أخرى، لأنهم كانوا يرفضون التخلي عن أموالهم، ومعنى ذلك أنه كان من الممكن تجهيز الجيش دون فرض ضرائب استثنائية وكان هذا يحدث فعلاً.

ونلاحظ أنه قد حدث في مرات قليلة وبخاصة في العصر المملوكى الجركسى أن الحكام خالفوا فتوى أعضاء المجلس من القضية بعدم شرعية الاستيلاء على الأوقاف، وقاموا بالاستيلاء عليها فعلاً وفرقوها على أنفسهم، بحجة أن الجيش بحاجة إليها، ونرى أن القضية لم يحاولوا مراجعة الحكام في ذلك مكتفين بفتواهم السابقة .

* * *

١٠- أثر قرارات المجالس الإدارية والاقتصادية على المجتمع المصري :

اختلف موقف الشعب المصرى من المجالس الإدارية، فبعضها لم يعبأ به الشعب ولم يهتم به ولا بقراراته مثل مجالس تولية نواب السلطنة؛ والسبب في ذلك يعود إلى أن قرارات هذه المجالس لم تكن تؤثر على المجتمع المصري، لذلك لم يهتم بها المصريون في حين نجد أن هناك مجالس إدارية أخرى اهتم بها الشعب المصرى اهتماماً كبيراً ومن هذه المجالس: مجالس محاسبة الموظفين، فعندما كان الشعب يعلم بعزل أحد الموظفين الذين قاموا بالتعرض لبعضهم بالظلم، يظهر الفرح والسرور ويخرج لرؤيته أثناء تعذيبه، وقد يشاركون فى تعذيبه وإهانته للتشفى منه، حتى يكون عبرة لغيره من الموظفين، وقد حدث هذا عندما تم القبض على " النشو " الذى كان يشغل منصب ناظر الخاص، عام (٧٤٠هـ / ١٣٣٩م) حيث أظهر الشعب الفرح والسعادة أثناء تعذيبه واشتد فرحه بعد موته وهم بعض العوام بنش قبره، وإخراج جثته للتمثيل بها، فتم وضع حراسة عليها لمنع العامة من ذلك^(١)، وتكرر هذا مع الأمير " غرُلو " الذى كان يشغل منصب أمير سلاح عام (٧٤٨هـ / ١٤٤٤م) فبعد أن تم القبض عليه؛ فرحت العامة بمقتله، للدرجة أنهم أخرجوه من قبره وأرادوا حرقه^(٢) ولما علم السلطان بذلك أنقذ جثته منهم ودفنها فى مكان لا يعلمونه .

ولم يكن الشعب يظهر سعادته بنتائج المجالس الإدارية التى يتم فيها عزل ومعاقبة الموظفين الذين ظلموا أبناء الشعب فقط، بل كانوا يظهرُونَ فرحهم عندما يتم القبض على أحد الموظفين الفاسدين حتى ولو لم يصبهم أذى منه، فقد عقد مجلس عام (٨٣٣هـ/١٤٢٠م) للتحقيق مع قاضى القضاة شمس الدين الهروى ومحاسبته، فى استيلائه على أموال وقف الخليل بالقدس، عندما كان يشغل منصب ناظر الوقف بها، ويعد أن ثبت للمجلس صحة ما اتهم به، حكم القضاة برد هذه الأموال من ماله ومصادرة أمواله وسجنه^(٣)، وتم تنفيذ هذا الحكم، ومع أنه ارتكب جريمته خارج القاهرة، إلا أن عامة

(١) الشجاعى : تاريخ الملك الناصر ص ٦٣ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ٩ ص ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٤٢ .

(٢) الصفدى: الوافى ج ٩ ص ٢٩٥، المقرئى: السلوك ج ٢ ق ٣ ص ٧٦٧، ابن تغرى بردى: النجوم ج ١٠ ص ١٦٥، ١٦٧

(٣) العيني : عقد الجمان ص ٣٥٢ ، الصيرفي : تزهج ص ٤٤٤ ، السخاوي : الضوء ج ٨ ص ١٥٣ .

الشعب قد ظهر منه السعادة ، والفرح بالقبض عليه، وتجمع العامة أثناء ترحيله إلى مكان اعتقاله، وارتفعت أصواتهم بسبه، وامتدت أيديهم إليه بالضرب، بالرغم أنه لم يَنَلْهُمُ بشر، وذلك لعدم رضا الشعب عن فساد الموظفين في أى مكان من بلاد الدولة كمبدأ عام لهم .

أما بالنسبة إلى قرارات المجالس الاقتصادية فكان لها تأثير كبير على الشعب المصرى ؛ فنجد عامة الشعب يظهرون الفرح والسعادة عندما يعلمون بأن المجلس قد استطاع إيقاف السلطان عن الاستيلاء على الأوقاف أو منعه من فرض ضرائب إضافية، فمثلا عندما علم الشعب بما قاله شيخ الإسلام أمين الدين " الأقصرائى " فى المجلس الذى عقده السلطان " قايتباى " فى (نقى القعدة عام ٨٧٢هـ - مايو ١٤٦٨م) عندما أراد أخذ الموافقة من القضاة على استرجاع بعض أموال الأوقاف ومصادرة بعض الأغنياء، وعرفوا تمسكه بمنعه، وتشده معه، شكره الأمراء بعد انتهاء المجلس، وأكثر الشعب الدعاء له وزادت محبته فى قلوبهم^(١).

وعلى العكس من ذلك عندما علم الشعب أن أحد العلماء أفتى السلطان بجل ما يجبى من الأملاك والأوقاف، ثاروا عليه، ومن ذلك ما قام به العامة عام (٨٩٤هـ/١٤٨٩م) عندما قرر السلطان " قايتباى " أخذ أجرة شهرين من الأملاك والأوقاف بالقاهرة، وعندما علم عامة الشعب أن الشيخ أحمد بن على الشيشينى^(٢) - الذى تولى القضاء فيما بعد - هو الذى أفتى السلطان بذلك، وألف مؤلفاً يؤيد فيه السلطان ؛ ثاروا عليه، وأطلقوا ألسنتهم فيه نظماً ونثراً، وأرادوا قتله، وإشعل النار فى بيته لولا أنه اختفى مدة طويلة، ثم توجه إلى مكة وجاور بها مدة^(٣) ولم يرجع إلى مصر إلا بعد أن هدا الناس، ويبدو أنه قد استفاد من هذا الموقف فنجلده يقف موقفاً مغايراً للسلطان " الغورى " عندما أراد الاستيلاء على الأوقاف فى المحرم عام (٩٠٧هـ/١٥٠٠م)، فرفض ذلك رفضاً مطلقاً وأغلظ فى الرد على السلطان، وكان يشغل منصب قاضى القضاة الحنابلة فى ذلك الوقت^(٤)، ويتضح لنا من ذلك وعى العامة بما يدور فى أروقة الحكم ومعرفتهم بمن

(١) الصيرفى : إنباء الهصر ص ٣٤، السخاوى : الضوء ج ١٠ ص ٢٤٢، ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ١٤ .

(٢) توفى عام (٩١٧هـ/١٥١١م) (انظر: السخاوى : الضوء ج ٢ ص ٩، الغزى : الكواكب السائرة ج ١ ص ١٥١) .

(٣) السخاوى : الضوء ج ٢ ص ١٠، ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ٢٦٢، عبد الرحمن عبد التواب : قايتباى المحمودى ص ١٠٥ .

(٤) ابن إياس : بدائع ج ٤ ص ١٤ .

يساعد السلطان على ظلمهم، ويحاولون الانتقام منه ؛ لأنهم كانوا يرون أن العلماء هم السلاح الوحيد للدفاع عن حقوقهم^(١)، ويدل أيضاً على مدى تأثير العامة على العلماء، وأنهم كانوا يمتنعون من إفتاء السلاطين بالاستيلاء على الأوقاف ؛ خوفاً من غضبهم - فى بعض الأحيان - أى أنهم كانوا يضعون فى اعتبارهم موقف عامة الشعب منهم.

ومن المواقف التى ثار فيها الشعب ثورة عارمة ثورته فى عهد السلطان " الغورى "، فى (الثامن من المحرم عام ٩٠٧هـ = ٢٤ يوليو عام ١٥٠١م) وذلك عندما فرض أجرة عشرة أشهر مقدماً على الأملاك والأوقاف، وأغلقوا المحلات ومنعوا إقامة خطبة الجمعة فى بعض المساجد، وتوجهوا حيث يصلى الأمراء، وحاولوا التحدث معهم فى إقناع السلطان بالعدول عن هذا القرار وكان حديثهم مع الأمير قيت الرجبى الذى لم يهتم بشكواهم وانصرف عنهم، فلما بعد عن القلعة واقترب من باب زويلة، هجموا عليه ورجموه بالحجارة، وكان إلى جانبه الأمير طرابلى رأس نوبة النوب فجاءته ضربة فى جبهته فجرح وشل الدم منه، ولجأ جنود المماليك إلى استخدام السيوف لتفريق العامة، وعلى الرغم من مقتل ثلاثة من العامة وجرح عدد كبير منهم فإنهم لم يكفوا عن المطالبة بتغيير هذا القرار، وفى اليوم التالى توجهت جموعهم إلى الأمير أزدمر على بلى وعرضوا عليه شكواهم، ونجح هذا الأمير فى إقناع " الغورى " بتعديل القرار حتى تهدأ العامة، فأعلن " الغورى " تعديل القرار وأمر بتحصيل الضريبة المقدمة أجرة سبعة أشهر فقط بدلاً من عشرة ؛ فهدأت الثورة حينئذ^(٢).

ويتضح من هذه الحادثة أن الشعب المصرى لم يكن سلبياً عندما وقع عليه الظلم من حكامه فى هذا العصر، بل كان يثور ويضحي لرفع الظلم عنه مهما كانت التضحيات، واستخدمه الأساليب الدبلوماسية أولاً لمحاولة عرض وجهة نظره، ويلجأ إلى استخدام القوة فى حالة فشلها، ونجد أنه نجح فى تغيير بعض قرارات الحكام عندما يجدون تصميمه على ذلك، مع عدم التعرض للقضية أثناء هذه الثورة، واعتقد أن سبب ذلك معرفتهم بمحاولات منع هذا القرار، ولكنهم فشلوا، واضطروا إلى الموافقة، أى أنهم قد أدوا ما عليهم من وجهة نظر العامة.

(١) محمد محمد أمين : الأوقاف والحياة الاجتماعية ص ٣٧٠ .

(٢) ابن إياس : بدائع ج ٤ ص ١٦ .

وتباينت ردود الفعل من الشعب المصرى، عندما قرر المجلس الذى عقده إينال عام (٨٦٠هـ/١٤٥٦م) إبطال العملة التى كان قد أصدرها، وعُد هذا شجاعة منه ؛ لأنه يعترف بفساد العملة التى قام هو بإصدارها، محاولة منه فى الإصلاح، وفى الوقت نفسه أخذ البعض يعيب عليه ؛ لأنه وافق على إلغاء العملة التى قام هو بإصدارها، فقالوا : (إينال من عكسه أبطل نصفه) ^(١)، وأخذوا يلقون باللوم على أعضاء المجلس من القضية على موافقتهم على ذلك - واتهموا قاضى القضية صالح بن عمر البلقينى بالتقصير فى عدم النظر فى مصالحهم، وساءت العلاقة بينه وبينهم ؛ بدلاً من الحب الشديد له، والثقة الزائلة فيه ^(٢).

وسعد العامة بنتائج بعض قرارات هذه المجالس مثل المشروعات التى كان يقيمها سلاطين المماليك على نهر النيل بعد إقرار المجالس لها لتوفير الماء وتسهيل الحصول عليه لأهل القاهرة ^(٣)، وأيضاً إقامة المشروعات التى تحمى البلاد من خطر فيضان النيل، وإقامة المشروعات التى تؤدى إلى زيادة الرقعة الزراعية بمصر وإنعاش الحياة التجارية مثل حفر الخليج الناصرى الذى قرر الناصر محمد حفره بعد موافقة مجلس الشورى عليه، فبعد الانتهاء منه فى (جمادى الآخرة عام ٧٢٥هـ = مايو ١٣٢٥م) عمرت كل المنطقة التى مر عليها هذا الخليج وأصبحت من أجمل الأماكن فى القاهرة، فضلاً عن زراعة الكثير من الأراضى التى كانت لا تزرع من قبل ؛ مما عاد بالفائدة على عامة الشعب وسعدوا بهذا الخليج ^(٤)، ولاشك أن هذا المشروع قد أنعش الحياة الاقتصادية بمصر مما انعكس على الشعب المصرى ولهذا فرحوا بهذا المشروع.

ونلاحظ أن قرارات المجالس كانت - فى كثير من الأحيان - تضع مصالح عامة الشعب فى حساباتها وخاصة إذا كان الأعضاء من القضاة، متواجدين فى المجلس، وبخاصة مجالس فرض الضرائب أو الاستيلاء على الأوقاف، أو مجالس تغيير أسعار العملة التى كانت تؤثر على الشعب تأثيراً كبيراً.

* * *

(١) البقاعى : إظهار المعصر ج ٢ ص ٢٥١.

(٢) السخاوى : الذيل على رفع الإصر ص ١٦٦.

(٣) ابن تغرى بردى : النجوم ج ٩ ص ١٢٨.

(٤) النويرى : نهاية الأرب ج ٣٣ ص ١٨٢، المقريزى : السلوك ج ٢ ق ١ ص ٢٦١، قاسم عبده قاسم : النيل ص ٣٢.

الخلاصة :

كانت مجالس الشورى التى تعقد لاختيار الولاة والموظفين قليلة جدًا فى العصر المملوكى البحرى، وتكاد تكون نادرة فى العصر المملوكى الجركسى ؛ ذلك لأنها لم تكن تعقد إلا إذا كان السلطان صغير السن أو ضعيفاً لا يستطيع السيطرة على الأمور، أما إذا كان السلطان قوياً فإنه كان يولى النائب، أو الموظف دون عقد مجلس الشورى، وكانت الكلمة العليا فى مجالس اختيار النائب للأمراء المماليك، ولم يشارك باقى الأعضاء من القضاة فيها، وذلك لأن مجالس اختيار النائب كانت تخضع لمعيار قوة الأمير المرشح لها لا لمعيار الأصلح، ومن ثم لم يكن هناك فرصة للقضاة لعرض آرائهم . وينطبق الأمر نفسه على مجالس اختيار نواب البلاد التابعة للدولة المملوكية، وكذلك منصب الوزير، الذى كان يتهرب البعض من توليه فى العصر المملوكى البحرى، أما فى العصر الجركسى فكان السلطان هو الذى يعين الوزير دون عقد مجلس الشورى، مما كان له الأثر السيئ فى اختيار شخصيات لا تصلح لتولى هذا المنصب، وانتشار أمر تولى الوظائف بالبذل والبرطلة - الرشوة - وشرائها بالملك ؛ مما عاد بالأثر السيئ على البلاد وأدى إلى انتشار الفساد الإدارى فى دواوينها، وحياتها الاقتصادية .

وكان السلاطين يعقدون مجالس الشورى لاختيار قضاة القضاة للمذاهب الأربعة، وكان يتم ذلك بثلاث طرق، وهى : طلب السلاطين من أحد العلماء الثقات ترشيح أحد الفقهاء ؛ ليعينه، ثم يقر ذلك الترشيح من المجلس، أو عقد مجلس الشورى لاختيار القاضى، أو يقوم السلطان بتعيين القاضى دون عقد مجلس الشورى.

قد اهتم سلاطين المماليك باستغلال الموارد الطبيعية للبلاد، ومن ثم حرصوا على إقامة المشروعات التى تساعدهم على تنمية اقتصاديات البلاد، وكان نهر النيل عماد الاقتصاد المصرى، فتعددت المشروعات التى أقاموها من أجل الاستفادة من النهر قدر الإمكان، وحرص سلاطين المماليك البحرية على عقد مجالس الشورى الاقتصادية، ودعوة أصحاب الخبرة لعرض المشكلات التى تنتج بسبب فيضان النيل، أو انخفاض مائه، وكان الأعضاء يتناقشون، ويقترحون الحلول الصحيحة التى يعم النفع بها، وكانت معظم المشروعات مرتبطة بنهر النيل أو متصلة به، أما المشروعات المعمارية فلم يكن السلاطين يعقدون المجالس للتشاور بشأنها، فكان السلطان يصدر أمراً بإقامة مسجد أو

خانقاه أو قصر، أو قلعة ثم يكلف أحد المهندسين أو الأمراء بتنفيذه، ونرى أن سلاطين العصر الجركسى، كانوا قليلاً ما يعقدون المجالس لمناقشة إقامة المشروعات سواء أكانت خاصة بالنهر، أم بغيره من المشروعات، وأعتقد أن ذلك يرجع إلى أن معظم المشروعات التى أقيمت على نهر النيل فى العصر الجركسى كان أغلبها مجرد عمليات تجديد أو ترميم لمشروع نفذ فى العصر المملوكى البحرى، ومن ثم لم يكونوا بحاجة لاستشارة أصحاب الخبرة لأن المشروعات لم تكن جديدة بل مجرد إصلاحات.

وعقدت مجالس الشورى لمناقشة أسعار العملات، حيث كانت النقود طوال العصر المملوكى غير ثابتة الأسعار، كما كانت تشهد تغيرات كثيرة فى أسعارها، وفى طريقة التعامل بها إما وزناً أو عدداً، وحاول السلاطين إصدار عملات جديدة لأسباب دينية، أو اقتصادية لإنعاش خزينة الدولة بالفرق بين العملة الجديدة والقديمة، وكان لابد من أخذ رأى أعضاء المجلس فى ذلك، لاسيما القضية، لأن العملة وضبط وزنها وسلامة مادتها من الغش والتزييف أمر لابد أن يقف عليه القضية؛ لأن من أموال هذه العملة كانت تدفع الصدقات والزكاة والمهور والديون، ويتم بها أمر البيع والشراء، فلا بد أن تسير هذه الأموال حسب تقديرات شرعية بعيلة عن الغش والتزييف.

وغالباً ما كان أعضاء المجلس، وبخاصة القضية لا يوافقون على رأى السلطان إذا حاول إجراء تغيير فى أسعار العملة لإنعاش خزينة الدولة على حساب الشعب، وكان السلطان ينفذ رأيهم فى كثير من الأوقات. وقد نجد العامة تعترض على أحد قرارات المجالس الاقتصادية فيضطر السلطان إلى دعوة المجلس مرة أخرى وتغيير القرار السابق له وحاول السلاطين المماليك - كلما تعرضوا لأزمة مالية - سد العجز فى خزانة الدولة بالاستيلاء على الأوقاف المخصصة للمساجد والجوامع والمدارس الدينية؛ بحجة أن هذه الأوقاف تزيد عن حاجة المساجد والمدارس، وأنه يجب استغلال الفائض منها فى تقوية الجيش، ولكن المجلس كانت له مواقف مختلفة تجاه ذلك، منها: الرفض المطلق، أو الرفض مع اقتراح حل وسط، أو الموافقة المشروطة.

ولم يكن الشعب المصرى بعيداً عن قرارات مجالس الشورى الإدارية والاقتصادية، فكان يعبر عن ذلك بإظهار فرحه وسعادته عندما يقرر المجلس عزل أحد الموظفين الذين كانوا يسيئون إليه، وكانوا يشاركون فى تعذيبه فى بعض الأوقات، ويحاولون التمثيل بحجته.

وكان الشعب عندما يرى أن قرارات المجالس الاقتصادية ستؤثر عليه بالسلب، كان يعبر عن غضبه ؛ بالاعتداء على بعض أعضاء المجلس، ولم يكتف بذلك وإنما كان يحاول تغييرها، بإظهار غضبه فى صورة مظاهرة يقوم بها أمام القلعة - مقر الحكم فى هذا العصر - أو فى الطريق الذى يسير فيه السلطان، أو يوسط أحد الأمراء فى التحدث مع السلطان من أجل إلغائها.

* * *

الفصل الرابع

مجالس الشورى الدينية

• مجالس الدعاوى والمنازعات .

• مجالس الفتاوى الدينية .

• مجالس استئناف أحكام القضاة .

• مجالس النظر فى المظالم .

ـ مجالس الدعاوى والمنازعات :

الدعوى فى اللغة : اسم من الادعاء، من الفعل ادعى، ومصدره ادعاء، وتجمع على دعاوى بكسر الواو وفتحها^(١) .

أما تعريفها فى الاصطلاح فقد عرفها الفقهاء بأنها : قول يطلب به الإنسان إثبات حق على الغير فى مجلس القاضى أو المحكم^(٢) وقد وضع الفقهاء أنواع الدعاوى وأركانها وشروطها^(٣)، وسوف نقتصر فى هذا البحث على الدعاوى التى عقدت بأمر من السلطان المملوكى أو من ينوب عنه.

ومن مجالس الدعاوى: دعوى الحسبة، وهى المتعلقة بالأمر التى تقع من بعض الأشخاص، وتخالف أحكام الشريعة الإسلامية، فعندما تثار قضية متعلقة بالأحكام الشرعية، فإن السلاطين كانوا يتركون هذا الأمر للقضاة والعلماء ؛ ليتناقشوا فيها ثم يصدرن الأحكام فيها، وكان السلاطين يلتزمون - غالباً - بالأحكام التى يصدرها المجلس .

وفى بعض الأحيان كانت تحدث خلافات شديدة بين العلماء ؛ بسبب الغيرة أو المنافسة على تولى بعض الوظائف (فى مجال التدريس أو القضاء)، وكانوا يستغلون أخطاء منافسيهم ويطلبون عقد مجلس دعوى ؛ للتحقيق معهم . فمثلاً فى (ربيع الأول عام ٧٩٧هـ = يناير ١٣٩٥م) وقع تنافس بين الشيخ "شرف الدين يعقوب بن جلال الدين التبانى"^(٤)، وبين الشيخ مصطفى بن زكريا القرمانى^(٥) على وظيفة التدريس فى المدرسة القمارية، وكان الشيخ يعقوب يريد أن يتولاها بعد وفاة والده، ولكن الشيخ "مصطفى" عُنِنَ فيها، فلأخذ الشيخ يعقوب يتلمس أخطاءه حتى وجد مقولة فى أحد مؤلفاته فيها ذكر: كراهية التوجه عند التبول تجاه الشمس والقمر؛ لأنهما معظمان، ولذلك قل

(١) مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط ج ١ ص ٢٩٧، مادة (دع و) .

(٢) السرخسى : المبسوط ج ١٧ ص ٢٨، الموسوعة الفقهية ج ٢٠ ص ٢٧٠، الجرجاني : التعريفات ص ١٠٩ .

(٣) لمزيد من التفاصيل (نظر : الموسوعة الفقهية ج ٢٠ ص ٢٧٠ : ص ٣١٩، نجيت على محمد على : الدعاوى وما يتعلق بها، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة، جامعة الأزهر ١٩٧٧م) .

(٤) ويسمى أيضاً أحمد، توفى فى صفر عام (٨٢٧هـ / ١٤٢٤م) (انظر : السخاوى : الضوء ج ١٠ ص ٢٨٢) .

(٥) توفى فى جمادى الآخرة سنة (٨٠٩هـ / ١٤٠٦م) (انظر : الصيرفى : نزهة ج ٢ ص ٢٣٥، السخاوى : الضوء ج ١٠ ص ١٦٠) .

إبراهيم الخليل - عليه السلام - لما رأى الشمس بازغة : ﴿ قل هذا ربي ﴾ ^(١) فأولَّ الشيخ يعقوب ذلك بأنه يقصد أن "الخليل إبراهيم" - عليه السلام - قد عبَدَ القمر، ثم أسرع إلى السلطان الظاهر "برقوق"، وطلب منه أن يعقد مجلس دعوى للتحقيق فيه مع الشيخ مصطفى القرماني، وكان موضوع الدعوى هو وقوعه في حق الخليل إبراهيم عليه السلام، وبالفعل أمر الظاهر "برقوق" بعقد مجلس حضره بعض القضاة والعلماء وعلى رأسهم شيخ الإسلام "سراج الدين البلقيني"، وبعد مناقشات حكم القاضي الحنفى بتعزيره، وسجنه ثلاثة أيام، ثم ضربه، وأخلى سبيله بعد أن حكم بصحة إسلامه ^(٢).

ومن خلال هذه الحادثة يتضح أن من حق أى شخص أن يطلب من السلطان عقد مجلس دعوى طالما أنه قد حدد موضوع الدعوى، والمدعى عليه، وأيضاً يظهر مدى استغلال قلة من العلماء دعوى الحسبة في الانتقام من منافسيهم، وكذلك ترك الحكام الأمر للقضاة؛ ليحكموا فيه بما تقتضيه أحكام الشريعة الإسلامية دون تدخل منهم. ونجد بعض مجالس الدعاوى قد عقدت في هذا العصر بسبب منازعات حدثت بين بعض العلماء؛ نتيجة للاختلافات العلمية التي جرت بينهم. فمثلاً في عام (٧٨٤هـ/ ١٣٨٢م) وقع بحث في مسألة فقهية بين شيخ الإسلام "سراج الدين البلقيني"، والشيخ "بدر الدين محمد ابن الصاحب" فل الأمر بينهما في الجدل إلى أن كفر الشيخ سراج الدين، ابن الصاحب، حيث كان يذكر أن الرسول ﷺ ليس مدفوناً بالمدينة المنورة، فطلبه إلى مجلس قاضى القضية المالكي "جمال الدين عبد الرحمن بن محمد ابن خير" ^(٣)، وأقاموا عليه الدعوى، وحضر هذا المجلس القضاة والفقهاء، وبعد المناقشة والتحقيق حكم القاضي بحقن دمه، والإفراج عنه، واستمر في وظائفه ^(٤). ويتضح لنا أن القاضي الذي حكم في الدعوى لم يفاضل الشيخ البلقيني رغم عظم مكانته العلمية في هذا الوقت، فقد رأى أن موضوع الدعوى لا يستحق العقوبة على المدعى عليه، وهذا يؤكد لنا نزاهة القضاة في مجالس الدعاوى.

(١) من الآية (٧٦) من سورة الأنعام.

(٢) المقرئى : السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٨٢٨، ابن حجر : إنباء ج ١ ص ٤٨٨، الصيرفى : نزهة ج ١ ص ٤٠١.

(٣) توفى في رمضان عام (٧٩١هـ/ ١٣٨٩م). (انظر : ابن حجر : إنباء ج ١ ص ٣٨٦، ابن تغرى بردى : المنهل

ج ٧ ص ٢٢٤)

(٤) المقرئى : سلوك ج ٣ ق ٢ ص ٤٨١، ابن حجر : إنباء ج ١ ص ٢٦٢، ابن إياس : بدائع ج ١ ق ٢ ص ٣٢٤.

وعقدت بعض مجالس الدعاوى التى ناقشت بعض الشخصيات التى وقعت فى حق الرسول ﷺ، أو بعض أئمة المذاهب الأربعة، أو ادعت النسب إليهم، ففى شهر (ربيع الأول عام ٨٦٩هـ = نوفمبر ١٤٦٤م) ثبت أن شخصاً يدعى " ناصر الدين بن الأقالسى " كان من موظفى السلطان فى طرابلس، أنه قد ضبط بأمر يتعلق بالإساءة إلى الرسول ﷺ فاستدعاه السلطان إلى القاهرة، وأمر بعقد مجلس دعوى له عند القاضى المالكى، وعقد المجلس، وشهد الشهود بصحة ما ادعى عليه، ولكنه ادعى أن بينه وبين هؤلاء الشهود عداوة؛ فتوقف القاضى فى حكمه حتى يتأكد من ذلك فطالت الفترة ولم يستطع إثبات هذه العداوة؛ فأمر السلطان " خشقدم " بأن يحول هذا المجلس إلى القاضى الشافعى؛ ليتولى الحكم فى هذه القضية، ولكن القاضى المالكى رفض ذلك، وتكرر أمر السلطان، ولم ينفذه القاضى المالكى، فأمر السلطان بإخراجه من السجن، وإرساله إلى القاضى الشافعى، فتحقق من صحة ما ادعاه من عداوة وحكم ببراءته عما اتهم به، وأطلق سراحه^(١). فمن خلال هذا المجلس يتضح لنا عدة قواعد وآداب كانت متبعة فى مجالس الدعاوى فى هذا العصر منها: تقديم كل من تثار حوله الشبهات فى وقوعه فى حق الرسول ﷺ لمجلس الدعوى، حتى لو كان من ضمن أفراد الجهاز الحكومى أو من موظفى السلطان، ويتم استدعاء المتهم من أى بلد من الولايات التابعة للدولة، وعقد مجلس محاكمته فى القاهرة، وأيضاً تعدد دوائر للمحاكمة وتنوع اختصاصاتها وكان هذا النوع من القضايا من اختصاصات القضاة المالكية؛ لشدة العقوبة فى هذا المذهب على من يقع فى مثل هذه الأمور، وكذلك عدم التسرع فى إصدار الحكم، والتثبت من طعن المدعى عليه فىمن يشهد عليه، وعدم موافقة القاضى الواقع فى دائرته القضية بتحويلها من عنده حتى لو أمر السلطان بذلك، وقد يتدخل السلطان بالقوة لتنفيذ رغبته، وعدم مجاملة القضاة للسلطان عند إصدار حكمهم.

أما بالنسبة إلى مجالس الدعاوى التى عقدت من أجل وقوع بعض الأفراد فى حق الأئمة، فمنها تلك الحادثة التى وقعت فى جمادى الأولى عام (٨٤٤هـ / ١٤٤٠م) عندما أمر السلطان " الظاهر جقمق " بعقد مجلس دعوى، وأمر بحضور القضاة الأربعة وكبار فقهاء الحنفية، وحضر السلطان هذا المجلس بنفسه، وكان المدعى عليه فى هذا المجلس " أحمد بن

(١) البقالى : إظهار العصر، حوادث عام ٨٦٩هـ.

إسماعيل الكوراني^(١) والمدعى "حميد الدين ابن تلج الدين الحنفى"^(٢)، وموضوع الدعوى أن المدعى عليه قد تخاصم مع المدعى فسيبه، وسب آباءه، وأجداده، وكان المدعى يزعم أنه من ذرية الإمام أبى حنيفة، وبالتالي فإنه قد وقع فى حق الإمام أبى حنيفة، فأنكر "الكوراني" أن يكون المدعى من ذرية أبى حنيفة، ولكن "حميد الدين" استطاع إثبات نسبه بإحضاره شاهدين، فطعن الكوراني فى أحد الشاهدين بأنه شاهد زور، فتم تأجيل الحكم ثلاثة أيام، ثم عاد المجلس للانعقاد مرة أخرى، وكان المفوض بالحكم فى هذه الدعوى هو الشيخ "سعد الدين بن محمد بن عبد الله الديري"^(٣) الذى حكم بتعزيزه وضربه سبعين ضربة بالعصا، وتم تنفيذ الحكم فى الحال، وحضره السلطان الذى أخذ يعد الضربات التى نالها "الكوراني"، وأراد السلطان زيادة العقاب بتشهيره فى المدينة، ولكن "بدر الدين العيني" المؤرخ المعروف كان حاضراً المجلس؛ بصفته متولى وظيفة الحسبة، شفع فى التشهير به، فقبل السلطان ذلك^(٤). ويتضح لنا من المجلس السابق اهتمام السلاطين بالتحقيق مع كل من يصدر منه ما يسىء إلى أحد الأئمة، وأنهم كانوا يحضرون مجلس التحقيق (الدعوى)؛ حتى يطمئنوا على سير التحقيق سيراً سليماً، وقد يزيدون فى العقاب على ما قرره القاضى المفوض بالحكم، وقد يطعن المدعى عليه فى الشهود ويؤخذ بطعنه، ونجد بعض العلماء قد يتشفعون عند السلطان للتخفيف من العقاب.

وحدث ما يشبه المجلس السابق مرة أخرى، عندما أمر السلطان الظاهر جقمق بعقد مجلس دعوى فى ربيع الأول عام (٨٥٢هـ/١٤٤٨م)، وأمر بحضور "شمس الدين محمد الحنفى الكاتب"^(٥) إلى المدرسة الصالحية؛ ليدعى عليه بأنه وقع فى حق الإمام الشافعى رحمته الله، والإمام الغزالى رحمته الله، فأحضر وادعى عليه عند القاضى المالكى ناصر الدين ابن

(١) توفى فى رجب عام (٨٩٣هـ/١٤٨٦م). (انظر : البقاعى : عنوان الزمان ج ١ ص ٦٠، السخاوى : الضوء ج ١ ص ٢٤١).

(٢) قدم من دمشق للقاهرة ليطلب وظيفة، ولكنه لم يوفق وكانت بينه وبين بعض علماء عصره عداوة دعوى. (ابن حجر : إنباء ج ٤ ص ١٥٩)

(٣) توفى سنة (٨٦٧هـ/١٤٦٢م). (انظر : ابن تغرى بردى : المنهل ج ٥ ص ٣٨٧، البقاعى : عنوان العنوان ص ١٢٣).

(٤) العيني : عقد الجمان ق ٢٣٢، ابن حجر : إنباء ج ٤ ص ١٥٩، البقاعى : عنوان الزمان ج ١ ص ٦١.

(٥) توفى فى شهر ربيع الأول عام (٨٥٥هـ/١٤٥١م) (انظر : ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٦ ص ٤، السخاوى : الضوء ج ١٠ ص ١١٢).

المُخْلَطَةُ^(١)، وثبت عنده ما قاله شمس الدين الكاتب عن الإمامين، فأمر بتعزيره وسجنه^(٢)، ثم كتب محضر الدعوى؛ ليطلع السلطان عليه، فلم يُعجبه ما حكم به القاضي المالكي، فأمر بإعادة الدعوى مرة أخرى عند القاضي الحنفى الذى حكم بسجنه ثم نفى إلى حلب^(٣). وواضح أن السلطان جقمق لم يقتنع بالحكم الذى أصدره القاضي المالكي، فأمر بإعادة الدعوى مرة أخرى أمام القاضي الحنفى، وهو ما يشبه نظام القضاء فى العصر الحديث بالاستئناف أمام دائرة قضائية أخرى، وواضح أن السلطان كان له هذه السلطة، وهى إعادة استئناف الحكم إن رأى أنه غير كافٍ، غير أن هذا يعد تدخلا فى عمل القضاء فى ذلك العصر، إذا ما قسنه على النظم القضائية فى العصر الحديث.

وقد يقوم بعض العامة بدور شاهد الإثبات فى الدعوى على بعض الخارجين على أحكام الشريعة، ويظهرون ما يوجب عقد مجلس الدعوى لمحاكمتهم، ففى ربيع الأول عام (٨٤٤هـ / ١٤٤٠م) عقد مجلس لشخص يدعى "على بن أخى قطلونخجا"، وكان موضوع الدعوى استهتاره بالدين الإسلامى وسبه للرسول ﷺ، وكان الذى أثبت عليه ذلك وقدمه للقضاء بعض العوام حيث قاموا بالقبض عليه، وتقديمه لأحد نواب القضاة، وشهدوا عليه بما قل، وعلى الرغم من إعلان توبته، فإن القاضي الموكل بسماع الدعوى حكم بقتله، وذلك لما رأى من كثرة الشهود وصدقهم، وكثرة الألفاظ التى تلفظ بها والتى تدل على عدم انتمائه لملة من الملل^(٤)، وتم تنفيذ الحكم ورجع الفضل فى القبض على هذا الخارج عن أحكام الشرع إلى العامة، وهذا يدل على مدى الغيرة الدينية لدى العامة، واهتمامهم بتطبيق دعوى الحسبة كواجب دينى، وعدم التهاون فى ظهور مثل هؤلاء فى مجتمعهم.

وقد يستغل السلاطين مجالس الدعاوى للتخلص من الخارجين عليهم أو من منافسيهم، بصورة شرعية، ففى (رجب عام ٨٤٢هـ = ديسمبر ١٤٣٨م) أمر السلطان الظاهر جقمق بعقد مجلس بالقضاة الأربعة بسبب الأتابك "قرقماس الشعبانى"، عندما ادعى عليه بأنه قد ارتكب من الأمور ما يخرج عن الدين الإسلامى، ولم يحضر الظاهر هذا

(١) هو: الناصرى محمد بن المخلطة، توفى فى ربيع الآخر عام (٨٥٨هـ / ١٤٥٤م). (ابن إياس: بدائع ج ٢ ص ٣١٩).

(٢) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور ص ١٢٣، النجوم ج ١٥ ص ٣٨٢، السخاوى: التبرج ١ ص ٧٠.

(٣) السخاوى: التبرج ١ ص ٧٠.

(٤) ابن حجر: إنباء ج ٤ ص ١٥٤.

المجلس باعتباره المدعى، وإنما وكل أحد نواب القاضى الشافعى، وهو "نور الدين على بن محمد بن أقبرس" ^(١)؛ ليحضر هذا المجلس نيابة عنه، وقد جوز العلماء ذلك، وقد ادعى على قرقماس - الذى كان مسجوناً بسجن الإسكندرية - بأنه قد خرج على السلطان بعد أن بايعه وحلف له، ثم خرج عليه وشهر السلاح، وقد قتل بسببه جماعة من الجنود، فقامت البينة عليه، وحكم القاضى المالكى عليه - بعد سماعه للشهود - بجواز قتله، فأرسل السلطان من تولى تنفيذ الحكم على قرقماس بسجنه بالإسكندرية ^(٢).

ويتضح لنا أن السلطان لم يقدم على قتله، مع استطاعته ذلك، قبل أخذ الفتوى من القضاة، الذين درسوا الدعوى، وتأكدوا من صحتها؛ فحكموا بقتله، وبذلك استطاع جقمق التخلص من أحد الثائرين عليه بطريقة شرعية، وأظهر أنه يلتزم بأحكام الشرع، ولهذا لم ينتقده أحد فيما فعل.

وقد حاول السلطان "الغورى" أن يستغل مجالس الدعوى، ويتخلص من الشخصيات التى لا يرغب فيها مثلما فعل "الظاهر جقمق" من قبل ولكنه لم يفلح فى ذلك لعدم موافقة القضاة على ما يريده، ففى (صفر عام ٩١٩هـ / ١٥١٣م) أمر السلطان بعقد مجلس دعوى "لشرف الدين بن روق" وكان موضوع الدعوى هو استهزائه من قضية القضية فى عصره، والخط من مكانتهم العلمية، وذلك بأنه قل: "لم أستكمل الآن أحداً من القضية ولا غيرهم بأن أصلى خلفه" ^(٣). فعُد ذلك إساءة منه فى حق القضية، فحكم المجلس بتعزيره، وهذا الحكم لم يعجب السلطان؛ لأنه كان يريد أن يثبت على "ابن روق" أنه قد ارتكب ما يخرج به عن الإسلام، فيحكم القضية بضرب عنقه، ولكن القضية خاصة الشافعى لم يوافقوا على ذلك، مما أغضب السلطان من القاضى الشافعى "كمال الدين الطويل"، وكان السلطان يريد التخلص من "ابن روق"؛ لأنه كان ضامناً لأحد الموظفين الذين صادرهم - وكان بينهما صلة مصاهرة - وعندما مات طالبه السلطان بأداء المال الذى ضمنه، ولكنه لم يؤده ^(٤)، مما أغضبه منه، وكان يريد التخلص منه بطريقة شرعية، ولكنه لم يستطع لعدم موافقة القضاة على ذلك، ويبدو أن بعض عامة الشعب وقفت بجانب ابن روق؛ ولهذا لم يستطع السلطان قتله.

(١) توفى سنة (٨٦٢هـ / ١٤٥٨م). (انظر: البقاعى: عنوان العنوان ص ١٩١، السخاوى: الضوء ج ٥ ص ٢٩٢).

(٢) المقرئى: السلوك ج ٤ ق ٣ ص ١١٠٤، العينى: عقد الجمان ص ٥٣٩، الصيرفى: نزهة ج ٤ ص ٥٥.

(٣) ابن إياس: بدائع ج ٤ ص ٣٠٠.

(٤) ابن إياس: السابق ج ٤ ص ٣٠١.

أما عن مجالس المنازعات، فكانت تعقد بأمر من السلطان، أو من ينوب عنه، لتحكم فى المشكلات التى قد تقع بين بعض الأفراد أو يأمر السلطان بعقد المناقشة التعدى على وقف من الأوقاف، ففى عام (٨٤٢هـ / ١٤٣٨م) قام أحد الأشخاص، ويدعى " زين الدين عبد الرحمن بن محمد بن النقاش " ^(١) ببناء منزل له داخل سور الجامع الطولونى ^(٢)، مما يعد استيلاء على جزء من وقف الجامع، وعندما علم السلطان بذلك أرسل بعثة لتقصى الحقيقة على أرض الواقع، وكان أعضاء هذه البعثة من القضاة الأربعة، وبعدما قدمت البعثة تقريرها إلى السلطان، وأفادت أن المنزل المذكور فى حدود الجامع أمر السلطان بإقامة مجلس دعوى على أولاده، وكان المدعى السلطان الذى وكل عنه " ولى الدين محمد بن محمد السفطى " ^(٣)، والمدعى عليه هما ابنا " ابن النقاش "، وموضوع الدعوى الاعتداء على وقف الجامع الطولونى، واستطاع ابنا " ابن النقاش " إثبات أن والدهما قد استأجر الأرض التى بنى عليها، وبعد تحقيق وبحت كبير حكم القاضى " ناصر الدين عمر بن محمد الشنشى " ^(٤) بانتهاء مدة الإجارة وأن ناظر الوقف يريد هدم المنزل، وكان هذا الحكم هو الذى انتهى عليه المجلس وأمر السلطان بتنفيذ الحكم وأن يقوم القاضى المالكى بحضور تنفيذ حكم المجلس ^(٥)، ويتضح لنا مدى حرص السلاطين على المحافظة على الأوقاف من الاعتداء عليها ونجد أنه قد تم تشكيل لجنة تقصى الحقائق على الطبيعة، ثم عرضت تقريرها على أعضاء المجلس؛ لتيسر له اتخاذ الحكم السليم، وأصدر السلطان أمراً بحضور القاضى المالكى تنفيذ الحكم؛ وذلك للتأكد من تنفيذه.

وقد وقع ما يشبه المجلس السابق عام (٨٧٤هـ / ١٤٦٩م) عندما أمر السلطان بعقد مجلس لاستعادة جزء من المدرسة السيفية بعد أن استولى عليه الأمير " تغرى بردى بن عبد الله

(١) توفى عام (٨١٩هـ / ١٤١٦م). (انظر : ابن تغرى بردى : المنهل ج ٧ ص ٢٢٣ ، السخاوى : الضوء ج ٤ ص ١٤٠).

(٢) سمي بذلك لأن الذى بناه أحمد بن طولون عام (٢٦٣هـ / ٨٧٦م) على جبل يشكر، ومازال هذا المسجد قائماً حتى الآن وتقام به الشعائر الدينية . (المقرئى : الخطط ج ٤ ص ٣٦).

(٣) تولى شيخ الآثار النبوية بالقاهرة، توفى فى ذى القعدة عام (٨٤٥هـ / ١٤٤١م). (انظر : البقاصى : عنوان العنوان ص ٣٣٤).

(٤) توفى فى رمضان عام (٨٥١هـ / ١٤٤٧م). (انظر : السخاوى : التبر المسبوك ج ٢ ص ٥٣ ، الضوء ج ٦ ص ١٣٥).

(٥) ابن حجر : إنباء ج ٤ ص ١٠٢ ، ١٠٥ ، العيني : عقد الجمان ص ٥٢٠ ، الصيرفى : نزهة ج ٤ ص ٥٨ .

المحمودى " (١)، وأقام عليه بناء، واتخذ المجلس نفس الإجراءات التى تمت فى المجلس السابق، وعاد الجزء المغتصب من المدرسة إليها مرة أخرى، بعد أن حكم القضاة بهدم ما بنى عليها من مبان (٢).

وعقدت بعض المجالس التى ناقشت المنازعات بين الأفراد على أملاك شخصية مثل المجلس الذى عقد فى (المحرم عام ١٨٧٧هـ / ١٤٧٢م) لمناقشة النزاع الذى وقع بين الأمير " خير بك حديد الأشرفى " وبين " خوند شقرا بنت الناصر فرج "، وكان موضوع النزاع على قطعة أرض زراعية بالفيوم باعته له جزءاً منها، وأجرت له جزءاً آخر بجوارها، وبعد فترة رفض أن يجدد الإجارة؛ فلادعت أن قطعة الأرض التى اشتراها وقف، فأمر السلطان بعقد مجلس لهما ويحضره قضاة القضية الأربعة، وبعد أن تباحثوا حكموا بأن الأرض التى اشتراها ليست وقفاً (٣) وعلى ذلك انتهت المنازعة.

وقد يقوم أحد الأشخاص بإقامة دعوى على أحد الموظفين لدى الطبقة الحاكمة، ثم يتنازل عنها؛ خوفاً من غضب السلطان عليه، وقد يدفعه شدة الخوف إلى التنازل عن أملاكه محل الدعوى، مثلما حدث فى (ذى القعدة عام ١٤٤٥هـ = مارس ١٤٤٢م) أقام " تقى المصرى " - وكان تاجراً - دعوى على متولى ديوان " عثمان بن جقمق " ابن السلطان الظاهر جقمق، وكان يسمى " ناصر الدين إبراهيم ابن ظهيرة " (٤)، وكان موضوع الدعوى استيلاء ابن ظهيرة لجزء من مصنع سكر، وحوله إلى أملاك سيده، وبعد عقد المجلس خشى تقى على نفسه من غضب السلطان، فتنازل عن كل ما يملكه فى هذا المصنع لابن السلطان (٥)، ومن المفارقات أن الخبر وصل للسلطان بصورة خاطئة فقد وصله أن الحق مع ابنه، فأمر بمصادرة التقى.

ونجد بعض مجالس المنازعات قد تستغرق وقتاً طويلاً، ويستنكر الحكام ذلك (٦)، وقد يعاقبون القضاة على التباطؤ فى الحكم فى الدعوى، وإظهار الحق، وينتهز السلطان هذه

(١) توفى عام (٨٣٦هـ / ١٤٣٢م). (انظر: ابن حجر: إنباء ج ٣ ص ٥٠٤، ابن تغرى بردى: المنهل ج ٤ ص ٥١).

(٢) الصيرفى: إنباء الهصر ص ٣٨٠، ٣٨٦.

(٣) الصيرفى: السابق ص ٤٧١.

(٤) توفى بالطاعون عام (٨٥٣هـ / ١٤٤٩م) (انظر: ابن تغرى بردى: النجوم ج ١٥ ص ٥٣٥، السخاوى: الضوء ج ١ ص ١٢١).

(٥) ابن حجر: إنباء ج ٤ ص ١٨٤، السخاوى: التبرج ص ٦٥.

(٦) ابن حجر: السابق ص ٢٣٧.

الفرصة، ويعزل القاضى الموكل بالنظر فى القضية لتصفية حسابات قديمة، ففى جمادى الأولى عام (١٤٧٢هـ/١٩٥١م) وبخ السلطان القضية ؛ لأنهم يتأخرون فى الحكم فى القضايا المعروضة عليهم، وطالبهم بالإسراع فى أحكامهم ؛ ليربحوا الناس من طول فترة التقاضى، وكان ذلك فى معرض سؤاله عن قضية الخلاف الذى وقع بين ورثة الظاهر برقوق، بسبب الوقف الذى وقفه عليهم، فتعلل القاضى باختفاء أحد المتخاصمين وعدم استطاعته العثور عليه^(١)، وقام السلطان بعزل القاضى " ابن الشحنة " بسبب هذه القضية ؛ لأنه مل مع أحد المتخاصمين^(٢) .

ونستنتج مما سبق أن مجالس الدعاوى والمنازعات كانت أركانها المدعى، والمدعى عليه، وموضوع الدعوى، وكانت لها آليات لعقدها، وإصدار الحكم فيها، وتنفيذه، وتعددت أنواع مجالس الدعاوى، فكان منها دعوى الحسبة، أو المنازعات بين الأفراد على العقارات والأراضى، أو المنازعات بين الدولة وأحد الأفراد بسبب اعتدائه على أحد الأوقاف . وكانت هذه المجالس تعقد بأمر من السلطان، أو من ينوب عنه، والذى كان من حقه أن يحدد القاضى الذى سيقوم بالحكم فى موضوع الدعوى، وفى بعض الأوقات كان يأمر بتشكيل لجنة من القضية لتقصى الحقائق على الطبيعة خاصة فى مجالس المنازعات على الأراضى أو الأوقاف وكتابة تقرير مفصل بحقيقة الوضع ليسترشد به القاضى المفوض بالحكم فى هذه الدعوى.

وأحياناً كان بعض السلاطين لا يعجبهم الحكم فيأمرؤن باستئنافه، بتحويل الدعوى إلى قاضٍ آخر؛ ليعيد النظر فى القضية مرة أخرى، وقد يحضر السلطان مجلس الدعوى، ويدعى بنفسه على أحد الأشخاص الذين قد ارتكبوا جرماً بالنسبة إليه، أو إلى السلطنة، وقد يوكل عنه أحد العلماء لحضور المجلس نيابة عنه، أى ما يطابق عمل المحامى فى العصر الحديث، وقد يزيد فى العقاب الذى حكم به القضية على المدعى عليه، وقد استغل قلة من السلاطين بعض مجالس الدعوى للتخلص من منافسيهم، وأيضاً لعزل أحد القضية الذين لا يريدونهم، بحجة تأخره فى الحكم، وطول مدة التقاضى عنده، مما يعطل مصالح الناس حسب زعم السلطان .

(١) مؤلف مجهول : كتاب فى التاريخ ق ١٠٩ .

(٢) ابن: إياس : بدائع ج ٣ ص ٧٩ .

أما عن دور القضاة فى مجالس الدعاوى، فكانت بعض المجالس يحضرها القضاة الأربعة، ويتناقشون فى موضوع الدعوى، ويعرضون آراءهم، ثم يصدر الحكم عن القاضى المفوض من قبل السلطان بالحكم فيها، وقد لا يحضر المجلس سوى القاضى المنوط به إصدار الحكم، وقد يتشاور مع بعض نوابه، أو بعض العلماء ليستأنس برأيهم، وأحياناً لا يحدث ذلك، وفى بعض الأوقات التى يرى أن القضية لا تستحق اجتماع القضاة أو النظر هو فيها بنفسه؛ كان يحولها إلى أحد نوابه لدراستها وإصدار الحكم فيها. ونستطيع أن نقرر أن كثيراً من القضاة كانوا يتصفون بالنزاهة فى هذه المجالس، وكانوا لا يجاملون أحداً من الحكام، أو حتى من زملائهم، أو من العلماء، فكانوا يتحرون الحكم الشرعى الصحيح ويصدرونه؛ ولهذا وجدنا اتفاق القضاة فى أحكامهم، فى كثير من الدعاوى التى قام السلاطين باستئنافها، أو إعادة النظر فيها عند قاضٍ آخر، وأيضاً كانوا يتمهلون فى التثبت من صحة ادعاء أطراف القضية، سواء المدعى، أو المدعى عليه، ويتحرون عدالة الشهود فى القضية، وأحياناً كان القاضى يرفض طلب السلطان بزيادة العقاب على المدعى عليه، ويرفض كذلك طلبه بتحويل الدعوى من أمامه إلى قاضٍ آخر، فيضطر السلطان لتنفيذ ذلك بالقوة، فيأمر بأخذ المدعى عليه من سجن القاضى وتحويله إلى قاضٍ آخر.

وبالنسبة إلى المدعى عليه فكان من حقه أن يقدر فى شهود الإثبات، ويتهمهم بعدم العدول، أو يزعم بأن بينه وبينهم عداوة، وكان القضاة يأخذون بهذه الأمور، ويتثبتون منها قبل إصدار الحكم، كما كان من حقه - أيضاً - الاستعانة بشهود النفى؛ لإظهار براءته مما نسب إليه، وكان القضاة عندما يلاحظون أن المدعى عليه يبدو عليه اختلال عقله، يطلبون بتوقيع الكشف الطبى عليه، وكتابة تقرير يشهد عليه طبيبان على الأقل بمرضه أو سلامته، قبل إصدار الحكم عليه - وكان هذا يحدث فى مجالس الحسبة فقط - فإذا ثبت مرضه ألغيت الدعوى، ويوضع فى البيمارستان (المستشفى) للعلاج.

أما عن موقف عامة الشعب من مجالس الدعاوى، فكان من حق أى شخص أن يتقدم بطلب إلى السلطان أو من ينوب عنه، بعقد مجلس دعوى، وكان الحكام يوافقون عليه إذا رأوا أن موضوع الدعوى يستحق عقد المجلس لمناقشته، وقد تقوم مجموعة من العامة بالقبض على أحد الأشخاص الذين يظهر منهم الخروج على أحكام الشرع، ويقدمونه للقضاة ويدعون عليه بما تلفظ به أمامهم من ألفاظ تخرجه عن الدين الإسلامى، وكان

للعامة موقف من السلاطين عندما يريدون التخلص من أحد العلماء، مستغلين مجالس الدعوى، فإنهم كانوا يعلنون غضبهم فيضطر السلطان إلى العدول عن قراره، وقد يقوم أحد الأشخاص بطلب عقد مجلس دعوى ضد أحد أفراد الجهاز الحكومي، ثم يتنازل عنها خوفاً من غضب الطبقة الحاكمة عليه.

• مجالس الفتاوى الدينية :

الفتوى هى الإخبار بالحكم الشرعى الذى يستوعب جوانب الحياة الإنسانية، فقد يكون الحكم الشرعى المفتى به متعلقاً بعلاقة الإنسان بربه من اعتقاد وعبادة، أو علاقة الإنسان بأسرته، مما يطلق عليه فى العصر الحديث فقه الأحوال الشخصية، وعلاقة الإنسان بالمجتمع، أى فقه المعاملات، وعلاقة الإنسان بالسلطة الحاكمة أى فقه الأحكام السلطانية الذى يطلق عليه فى القانون الوضعى الفقه الدستورى، وعلاقة الدولة الإسلامية بغيرها المعروف فى القانون الوضعى بالعلاقات الدولية .

والفتوى نوعان : فتوى فردية : وهى إذا سأل مسلم أحد العلماء المؤهلين فى الإفتاء فى مسألة تتعلق بناحية من النواحي السابقة، وأفتاه فهذه فتوى فردية لا شورى فيها . والآخر : عندما يجتمع مجموعة من المفتين ثم يتشاورون فيما بينهم فى مسألة، ويتفقون فيها على حكم شرعى، أو تذهب غالبيتهم إلى ذلك الحكم، فهذه فتوى تمت عن طريق الشورى^(١)، وهذا النوع الأخير هو المتعلق بدراستنا.

ومن الملاحظ أن سلاطين الممالك اهتموا اهتماماً كبيراً بالناحية الشرعية، ولذا كانوا كثيراً ما يعقدون المجالس ويدعون القضاة والفقهاء لحضورها، ويستفتونهم فى بعض الموضوعات التى تظهر لهم ويحتاجون لرأى الشرع فيها .

وكان السلطان أو من ينوب عنه يأمر، بعقد مجلس يستفتى فيه القضاة والعلماء عن أمور جديدة يحتاج فيها للحكم الشرعى، مثلما حدث فى ذى القعدة عام (٨٠١هـ/١٣٩٩م) عندما استدعى الأمير " أيتمش " القضاة والفقهاء، وعرض عليهم مسألة الأموال التى تركها الظاهر برقوق: هل هى لبيت المال ؟ أم تقسم بين ورثته ؟. فقل شيخ الإسلام " البلقينى " : " ما كان متحصلاً له من إقطاعه ومن تجارته فهو لورثته، وما عدا ذلك فهو لبيت المال " ^(٢) . فأنخروه أن المال الذى تركه مختلط، وبعد مناقشات وحوارات بين الفقهاء اتفقوا على أن يكون لورثته السدس، والباقى لبيت المال ^(٣) . فأخذ الأمير بكلامهم ونفذه . ونلاحظ أن الذى دعا لعقد هذا المجلس هو الأمير " أيتمش " الذى كان

(١) محمد أبو فارس : ارتباط الشورى بالفتوى وقضايا الاجتهاد الجماعى ص ٩٩١، بحث ضمن كتاب الشورى فى الإسلام

ج ٣، المجمع الملكى لبحوث الحضارة الإسلامية ، عمان ١٩٨٩م .

(٢) ابن حجر : إنباء ج ٢ ص ٥٣ .

(٣) ابن قاضى شعبة : تاريخه ج ٤ ص ٢٥، المقرئى : السلوك ج ٣ ق ٣ ص ٩٦٩، ابن حجر : إنباء ج ٢ ص ٥٣ .

وصيًا على الناصر" فرج بن الظاهر " ؛ لأنه لم يبلغ سن الرشد في ذلك الوقت، ولهذا عقد المجلس لاستشارة الأمراء في هذا الأمر، وأعتقد أن الناصر لو كان كبيراً لأخذ هذه الأموال كلها وقسمها بينه وبين إخوته، واعتبرها ميراثاً له . ويتضح لنا مدى حرص الأمير " أيتمش " على المحافظة على أموال الدولة، وتحري العدل فيها، فلو أنه صمت عن ذلك ما لأمه أحد، وقد تكون هذه من الأمور التي أخذها بعض الأمراء عليه، وأوحوا للناصر فرج بأن يطلب منه أن يرشده، ليصرف أمور الحكم بنفسه، وهو ما حدث فعلاً، وبهذا استطاع أعداء " أيتمش " من الأمراء، أن يبعدوه عن مركز صنع القرار، وتحكموا في السلطان، ومن ثم انتشرت الفتن في معظم عهد " فرج " .

وقد يختلف الفقهاء في إحلى الفتاوى فيأمر السلطان أو أحد الأمراء بعقد مجلس بالقضاة والفقهاء للمناقشة، والاتفاق على فتوى لتنفيذها، مثلما حدث في رجب عام (٧٧٤هـ / ١٣٧٢م) عندما أراد الأتابك " أجلي اليوسفى " أن يقيم صلاة الجمعة بالمدرسة المنصورية، وكانت مقابلة للمدرسة الصلحية، فأفتاه الشيخ " سراج الدين عمر البلقينى " بجواز ذلك، ولكن خالفه في هذه الفتوى مجموعة من العلماء ؛ فأمر بعقد مجلس فاجتمع قضاة القضاة الأربعة وعدد من الفقهاء والعلماء وتناقشوا في ذلك، فجرى بينهم جدال طويل ونزاع انتهى بالمنع ؛ لأن هذه المدرسة قريبة من الصلحية^(١)، وعلى الرغم من انتهاء المجلس على ذلك، إلا أنه قد ترك الكراهية في نفوس من أفتى بالجواز على من أفتى بالمنع، مما دفع سراج الدين البلقينى إلى أن كتب كتاباً في الجواز، فرد عليه الشيخ زين الدين العراقي، بكتاب في المنع^(٢).

ومن هذا يتضح لنا مدى تمسك العلماء بأرائهم وتصميمهم عليها حتى بعد صدور فتوى من المجلس التي أعتقد أنها ملزمة للجميع، وواضح أن هناك خلافات في هذه المسألة ؛ لهذا تمسك كل فريق برأيه، ولهذا أمر أجلي بعقد مجلس ليتم التشاور والاتفاق على رأى من أغلبية العلماء، وبالفعل التزم بتنفيذه.

ولم يكن أعضاء المجالس الدينية يوافقون رغبة السلطان في كل ما يريد بل كانوا يلتزمون بأحكام الشرع، ولا يجاملون الحكام في ذلك، فقد حدث في جمادى الآخرة عام (٨٢٧هـ / ١٤٢٤م) أن السلطان " الأشرف برسبلى " أراد أخذ فتوى من القضاة بقيام

(١) ابن قاضى شهاب : تاريخه ج ٣ ص ٤١٢ ، المقرئى : السلوك ج ٣ ق ١ ص ١٩٥ .

(٢) المقرئى : السلوك ج ٣ ق ١ ص ١٩٥ ، ابن إياس : بدائع ج ١ ق ٢ ص ١١٣ .

الدولة بتحصيل أموال الزكاة من التجار، وعقد مجلساً بالقضية ليفتوه بذلك، ولكن جميع الأعضاء من القضية اتفقوا على أن ذلك لا يجوز، وكان أوضحهم في ذلك "ابن حجر" الذى كان قاضى القضية الشافعية حينئذٍ حيث قل: "أما التجار فإنهم يؤدون إلى السلطنة من المكوس أضعاف مقدار الزكاة، وهم مأمونون على ما تحت أيديهم من الزكاة" ^(١).

وبالطبع لم يستطع السلطان تنفيذ ما أراه، لأن القضية لم يوافقوا عليه، ويظهر لنا هذا المجلس التزام السلطان برأى المجلس الدينى، وعدم مخالفته على الرغم من مخالفته لغرضه. ولم يقتصر المجلس الدينى على مناقشة الأمور الخاصة بمصر وحدها، بل كانت تعقد المجالس لمناقشة بعض الأمور الخاصة ببعض الولايات التابعة للدولة مثلما حدث فى (المحرم عام ٨٢٢هـ / ١٤١٩م) حيث استدعى السلطان " المؤيد شيخ " القضية وبعض الفقهاء، وسألهم عن حكم إصلاح ما تشقق من الكعبة المشرفة، وأروقة المسجد الحرام، وعمارة الحجرة النبوية، ومن أين تكون النفقة على هذه الترميمات ^(٢)، ووضح أن المؤيد قد عقد هذا المجلس ليدبر القضية له أمر النفقة على هذه الإصلاحات، وأعتقد أنه كان يريد النفقة عليها من ريع بعض الأوقاف، وعموماً لم يتفق الأعضاء على شىء فى هذا المجلس لوقوع الخلافات بينهم.

وقد عقد أيضاً مجلس فى رجب من نفس العام، واستدعى السلطان القضية، وعرض عليهم كسوة الكعبة التى أشرف على صنعها ناظر الكسوة " زين الدين عبد الباسط بن خليل " ^(٣)، وسألهم هل يجوز أن تزخرف بالذهب، مع أن شرط واقف كسوة الكعبة أن ما فاض من المال بعد صناعتها ينفق فى وجوه البر، فقل القاضى الشافعى : " هذا من وجوه البر " ^(٤)، وأجيز زخرفتها بالذهب، بخلاف ما كان يريد السلطان، فأعتقد أنه كان يريد الاستيلاء على الأموال الزائدة، ويبدو أن القضية أدركوا ذلك، فسدوا هذا الباب على السلطان، حتى لا يتطلع إلى أخذ الأموال الزائدة من الأوقاف الأخرى.

وقد عقد بعض السلاطين المجالس الدينية ؛ للاستعانة بأعضائها من القضية والعلماء؛ ليخرجوهم من مأزق قد تعرضوا له، وبخاصة إذا كان هذا المأزق يمس سمعة

(١) ابن حجر : إنباء ج ٣ ص ٣٢٧، المقرئى : السلوك ج ٤ ق ٢ ص ٦٦٣، ابن إياس : بدائع ج ٢ ص ٩٢.

(٢) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ١ ص ٤٧٩، ابن حجر : إنباء ج ٣ ص ١٩٠، ابن إياس : بدائع ج ٢ ص ٤٢.

(٣) توفى عام (٨٥٤هـ / ١٤٥٠م). (انظر : ابن تغرى بردى : المنهل ج ٧ ص ١٣٦، السخاوى : الضوء ج ٤ ص ٢٤).

(٤) ابن حجر : إنباء ج ٣ ص ٢٠٠.

الدولة وهيبتها، فعندما طلب "شاه رخ بن تيمورلنك" من السلطان "الأشرف برسبای" أن يكسو الكعبة المشرفة، عقد الأشرف مجلساً فى (صفر عام ٨٣٨هـ/١٤٣٤م)، وأمر بحضور القضاة والفقهاء، وعرض عليهم هذا الأمر، ودار الكلام بينهم، وانتهى رأيهم برفض طلب شاه رخ، وكان تبريرهم للرفض هو "خشية أن يتطرق إلى ذلك غيره من الملوك" ^(١)، ونعتقد أن "برسبای" لم يكن موافقاً على إجابة طلب "شاه رخ"؛ ولهذا عقد مجلساً، وأحضر فيه القضاة والفقهاء؛ ليجدوا له تبريراً للرفض، ولهذا - أيضاً - دعا رسول "شاه رخ" لحضور المجلس حتى يسمع بنفسه رأى القضاة، وذلك حتى يبين له وينقل "لشاه رخ" بأن هذا رأى قضاة مصر، وليس الرفض من قبل برسبای؛ وحتى يحافظ على العلاقة الطيبة بينه وبين "شاه رخ".

وحدث ما يشبه هذا المجلس عام (٧١٨هـ/١٣١٧م) عندما استدعى الناصر محمد القضاة واستفتاهم فى حالة الأمير "شرف الدين بن أبى بكر حسين بن جندر" ^(٢) وكان من مماليك "غياث الدين الرومى" - هل هو حر أم مازال عبداً؟ فلجأ به أنه مازال على الرق لغياث الدين وذريته، فتحيل القضاة على كيفية إخراجه من الرق، وبالفعل اقترحوا طريقة تخلصه من الرق، حيث باعوه وجعلوا ثمن بيعه لورثة الملك "غياث الدين"، وأودعوا ثمنه وديعة لهم، ثم أعتقه من اشتراه، وجلد نكاحه، وأعتق عبيده الذين قد أعتقهم من قبل ^(٣). ويتضح لنا أن القضاة كانوا يفكرون فى خدمة السلطان طالما أن هذا الأمر لن يضر عامة الشعب.

وأحياناً كان السلاطين لا يوافقون على فتوى أحد القضاة عندما يصدرها بمفرده، ويأمرون بعقد المجالس ليتشاور القضاة فى الفتوى قبل إصدار حكمهم على من يخرج على أحكام الشريعة، ويأخذ بفتواهم وينفذها، فمثلاً فى (الحرم عام ٧٠١هـ/١٣٠١م) عرض القاضى المالكى "زين الدين على بن مخلوف" ^(٤) على السلطان "الناصر محمد" قضية شخص يدعى "أحمد بن محمد البقعى" ثبت عليه أنه استهزأ بالقرآن الكريم، وكان محل المحرمات كاللواط، وشرب الخمر، وأنه قد رأى الحكم بقتله، غير أن الناصر

(١) ابن حجر : إنباء ج ٣ ص ٥٣٥ ، العيني : عقد الجمان ص ٤٥٤ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٥ ص ٤٩ .

(٢) توفى عام (٧٢٩هـ/١٣٢٨م) . (انظر : الصفدى : الوافى ج ١٢ ص ٣٤٧ ، ابن تغرى بردى : المنهل ج ٥ ص ١٥٢) .

(٣) الفيومى : نثر الجمان ج ٣ ق ١٧١ .

(٤) توفى عام (٧١٨هـ/١٣١٨م) . (انظر : العيني : عقد الجمان ج ٤ ص ١٧٧ ، ابن تغرى بردى : المنهل ج ٨ ص ٢١٤) .

طلب من القاضى التمهّل، ثم طلب منه عقد مجلس بالقضّة الأربعة، ووتنفيذ الحكم الذي يتفقون عليه، فاجتمع القضّة وبعد مباحثات اتفقوا على إقامة الحد عليه بقتله، وتم تنفيذ الحكم بحضور القاضى المالكي^(١). ونلاحظ أن السلطان لم يقر رأى القاضى المالكي بمفرده، ورأى أنه من الأفضل أن يتشاور القضّة الأربعة فى أمره، وأعطاهم الموافقة مقدّمًا على ما سيحكمون به.

ونجد بعض المجالس عقدها السلاطين؛ لاستفتاء القضّة والعلماء فى بعض الطوائف الخارجة على أحكام الشريعة الإسلامية فى (شوال عام ٨٣٨هـ/١٤٣٥م) عقد السلطان الأشرف برسبلى مجلسًا لمناقشة أمر إحدى الطوائف المبتدعة المعروفة بالحروفية أو النسيمية^(٢)، وكان سبب ذلك اكتشاف أحد أتباع هذه الطائفة بالقاهرة، وضبط عنده مجموعة أوراق فيها شيء من تعاليم هذا المذهب، ولكنه أعلن أنه لا يعتقد شيئًا مما بها، فطلب منه القاضى الشافعى بأن يحرق هذه الأوراق بيده ففعل، ثم سأل السلطان القضّة قائلًا لهم: "هل على إثم إذا أخرجت هذا وأمثاله من بلادى؟" فأجابوه بالنفى؛ فحينئذ أصدر أمرًا بخروج أتباع هذا المذهب من القاهرة، وأنه من ضبط أحد أتباعه، وبَلَغَ السلطات عنه فله جائزة مقدارها مائة دينار^(٣). وهذا يدل على مدى حرص السلاطين على محاربة الفرق الخارجة عن الشريعة الإسلامية وحرصهم على مشاوره القضّة والعلماء فى أمرهم.

ولم تقتصر مجالس الفتاوى التى عقدها السلاطين على التعرف على الحكم على الطوائف الخارجة عن تعاليم الدين الإسلامى فقط، بل كانوا يعقدون المجالس عندما يظهر أحد الأشخاص الخارجين عن الشريعة الإسلامية، فى رمضان عام (٨١٩هـ/١٤١٦م) استفتى السلطان "المؤيد شيخ" القضّة والعلماء فى شخص زعم أنه يصعد إلى السماء، ويشاهد الله - سبحانه وتعالى - ويتكلم معه، فطلب القضّة إحضاره إلى المجلس لاستجوابه والتأكد من ذلك، فحضر وأعاد هذا الكلام مرة أخرى، فسأله القضّة عن

(١) النويرى: نهاية الأرب ج ٣٢ ص ١٤، المقرئى: كتاب المقفى الكبير ج ١ ص ٦٤١، العينى: عقد الجمان ج ٤ ص ١٧٧.

(٢) يعد الشاعر حماد الدين نسيم المتوفى (٨٢٠هـ/١٤١٧م) المولود بمنطقة نسيم بضواحي بغداد، المؤسس الحقيقى للمذهب (الحروفى) وهو مذهب صوفى ينادى بوحدة الوجود تعظم وتقدس الحروف والأرقام وتركيب الحروف فى الكلمات (انظر: ابن حجر: إنباء ج ٣ ص ١٣٦، ابن إياس: بدائع ج ٢ ص ٣٦، أحمد صبحى منصور: العقائد الدينية ص ١٩٧).

(٣) ابن حجر: إنباء ج ٣ ص ٥٤٨.

بعض الأمور الفقهية البسيطة المتعلقة بالصلاة والطهارة ؛ فظهر جهله بها، فاستفتى السلطان القضية في أمره فاتفق رأيهم على أنه إن كان عاقلاً تعرض عليه التوبة، فإن لم يعلنها يقتل، ولكنه رفضها، فلم يتسرع القضية بالحكم عليه، وطلبوا شاهدين كي يشهدا بسلامة عقله، فشهد جماعة من الأطباء باختلال عقله ؛ فأمر أن يودع في المارستان ويقيد^(١) ونلاحظ هنا عدم تسرع القضية في الحكم على هذا الشخص وأرادوا التأكد من سلامة عقله أولاً، وهذا يدل على دقة أحكام القضية وعدم تسرعهم في إصدار الحكم، مع أنهم لو حكموا عليه بالإعدام، ما لامهم أحد .

واستفتى السلاطين القضية أيضاً في أمر بعض من يوافق الصوفية الذين كانت لهم بعض الآراء التي تخالف العقيدة الإسلامية، حتى لو كان هذا الشخص الموافق لهم من القضية مثل القاضي المالكي " شمس الدين محمد بن أحمد البساطي " ^(٢) الذي دافع عن "ابن عربي" . وقل: إنما ينكر عليه ظاهر الألفاظ التي يقولها فقط، وأنه ليس في كلامه ما ينكر إذا حمل بضرب من التأويل، ولكن باقى القضية أنكروا ذلك، فعندما علم السلطان بما حدث أمر بعقد مجلس، وحينئذ تبرا القاضي " البساطي " من كلام " ابن عربي"، وكفر من يعتقده، فسأل السلطان القضية عن الحكم في أمر القاضي المالكي، وهل يستحق العزل أو التعزير فأجاب القاضي الشافعي "ابن حجر" : " بأنه لا يجب عليه شيء بعد اعترافه هذا " ^(٣) وواضح أن هذه القضية فيها وجهات نظر وخلافات، إلا أن القاضي البساطي عندما وجد أنه سيتعرض للعقاب تراجع عن كلامه .

وقد عقد السلاطين بعض المجالس أثناء وقوع الأوبئة، لاستشارة القضية في كيفية التصدي لها أو معرفة أسباب وقوعها، فمثلاً في جمادى الآخرة عام (٨٣٣هـ/١٤٣٠م) عندما اشتد انتشار وباء الطاعون، عقد السلطان " برسبلي " مجلساً بالقضية الأربعة وبعض الفقهاء واستفتاهم عن جواز الاجتماع والدعاء من أجل أن يرفع الله هذا البلاء، فاختلف الفقهاء في الإجابة فمنهم من أجاز، ومنهم من رفض^(٤)، واستغل القضية هذا

(١) ابن حجر : إنباء ج ٣ ص ٩٩ .

(٢) توفي في رمضان عام (٨٤٢هـ/١٤٣٩م) . (ابن حجر : إنباء ج ٤ ص ١٢ ، الصيرفي : نزهة ج ٤ ص ١٢٩ ، السخاوي : الضوء ج ٧ ص ٥) .

(٣) ابن حجر : إنباء ج ٣ ص ٤٠٣ ، السخاوي : الذيل على رفع الإصر ص ٢٢٩ ، الضوء ج ٩ ص ٢٩٢ .

(٤) ابن حجر : إنباء ج ٣ ص ٤٣٨ ، ابن إياس : بدائع ج ٢ ص ١٣١ .

الحدث وقالوا للسلطان : "ينبغي أن تمتنع المظالم، وتبطل المكوس، وتقل الظلم من يد الحكام، لعل الله يرفع الطاعون"^(١).

وهكذا استطاع القضية استغلال خوف السلطان، وحاولوا التخفيف من بعض المظالم التي كان يعاني منها الشعب.

وحدث ما يشبه المجلس السابق في رمضان عام (٨٤١هـ/١٤٣٧م) حيث انتشر الطاعون؛ وجمع السلطان "الأشرف برسبى" القضية والعلماء، وسألهم عن الذنوب التي إذا ارتكبتها الناس عاقبهم الله بالطاعون، فأخبروه بأنه إذا انتشر الزنا في الناس ظهر فيهم الطاعون، وأن النساء يخرجن إلى الشوارع ليلاً ونهاراً وهن متبهرجات. فاتفقوا على منع النساء من المشى في الأسواق، ما عدا العجائز، ومن ليس لها من يقوم بحاجاتها^(٢). وكان القضية يريدون من وراء ذلك، التقليل من المعاصي، وسد طرق الوصول إليها، ومل السلطان إلى رأيهم؛ ظناً منه أنه بمنعهن سوف يرتفع الطاعون، وبالفعل أصدر أمراً بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه، ونفذ هذا القرار طوال حياته، ولكنه أهمل بعد وفاته، وعادت النساء إلى عاداتهن.

وكان السلطان - أحياناً - يستغل صعود القضية لتهنته بأول الشهر، ويحاول أن يأخذ منهم فتوى ضد أحد العلماء الذين لا يتقربون إليه، مثل السلطان "الأشرف قايتباي" الذي غضب من عالم العصر الإمام "جلال الدين السيوطي" المتوفى عام (٩١١هـ/١٥٠٥م)؛ لأنه لم يقيم بزيارته أثناء مرضه في رمضان عام (٨٩٠هـ/١٤٨٥م)، فقد صعد إليه معظم العلماء لتهنته بالشفاء ما عدا السيوطي، ومع أن السلطان أرسل إليه يطلبه لزيارته؛ فإنه رفض، فأرسل إليه مرة أخرى يهدده إن لم يصدع لأمره، فلم يخضع السيوطي لتهديده، وعندما صعد القضية لتهنته السلطان، بأول ربيع الأول عام (٨٩١هـ/١٤٨٦م) استفتاهم في أمر رفض السيوطي الصعود إلى السلطان؛ فأفتوه بأن دخول العلماء للملوك سنة السلف الصالح^(٣)، مخالفين بذلك ما ذهب إليه السيوطي، ومع ذلك لم يخضع السيوطي لهم، وتمسك برأيه، وألف كتاباً في الرد على فتواهم، ووسمه بـ "رواية الأساطين في عدم المجيء للسلطين". فتحمل قايتباي منه ذلك وعامله بلطف؛ لأنه

(١) ابن إياس : بدائع ج ٢ ص ١٣٢ .

(٢) المقرئ : السلوك : ج ٤ ق ٢ ص ١٠٣٢ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٥ ص ٩٣ ، الصيرفي : نزهة ج ٣ ص ٤٠٤ .

(٣) السيوطي : كشف الصلصلة عن وصف الزلزلة ص ٥٢ ، مصطفى الشكعة : جلال الدين السيوطي ص ١٠٧ .

كان يعرف أقدار العلماء^(١) . ويتضح لنا محاولة السلطان إدانة السيوطي من خلال فتوى من العلماء حتى يستطيع إجبار السيوطي على الصعود إليه وزيارته، ويبدو أن السلطان قد استكثر أن يطلب من أحد أن يزوره، ويرفض، معتقداً بذلك أن هيئته أمام الناس قد تتلاشى، ولكن بحسب لقايتباي أنه لم يحاول إيذاء السيوطي لرفضه طلبه، وذلك يدل على مدى هيبة السلاطين للعلماء وخوفهم من إيذائهم خاصة العلماء العاملين الزاهدين المحبوبين من عامة الشعب.

ولم يكن كل العلماء كالسيوطي، فكان بعضهم عندما يعلم غضب السلطان عليه كان يسرع لاسترضائه بأية طريقة، ففي ربيع الآخر عام (٨٥٣هـ/١٤٤٩م) عندما صعد القضاة في أوله ؛ لتهنئة السلطان "الظاهر جقمق"، تحدث معهم فيما وقع فيه " محمد بن أحمد السفطي"^(٢) من الأيمان الحانثة، وذلك بأنه قد أقسم عندما صادر السلطان أمواله ، أنه لم يعد يمتلك مالا ثم ظهر له أموال بعد ذلك، واستفتاهم في أمره، وطلب منهم ضرورة معاقبته، وبعد أن نزلوا من عنده وعلم " السفطي" بذلك أسرع بعدة محاولات حتى يرضى السلطان عنه، فقدم له قماشاً بمبلغ كبير، فرضى عنه ولم يتم ما عزم عليه من إقامة مجلس لمعاقبته^(٣) ثم بعد فترة عاود السلطان الخط عليه مرة أخرى، ويتضح من هذا أن السلطان استطاع إرهاب " السفطي"، وهذا يوضح مدى استغلال السلاطين المجالس لتحقيق مآربهم في بعض الأحيان .

وفي بعض الأوقات كان بعض أعضاء المجالس الدينية من القضاة والفقهاء، لا ينتظرون موعد انعقاد المجلس الشهري، أو ينتظرون دعوة السلطان لعقد مجلس، ويقومون هم بالصعود إليه، ومناقشته في بعض الأمور الدينية التي لا تتحمل الانتظار مثلما حدث (في ٢٩ من رمضان عام ٩٠٢هـ/١٤٩٧م) عندما أمر السلطان " الناصر محمد بن قايتباي " بـ" بـلق الكوسات"^(٤) في القلعة، وقل : " أنا أعمل العيد في الغد - وكان يوم

(١) مصطفى الشكعة : السابق ص ١٠٨ .

(٢) توفى في (ذى الحجة عام ٨٥٤هـ/١٤٥١م) (انظر : ابن تغري بردي : المنهل ج ٩ ص ٢٩٩ ، السخاوي : الضوء ج ٧ ص ١١٨) .

(٣) ابن تغري بردي : حوادث ص ١٥٨ ، النجوم ج ١٥ ص ٣٩٣ ، السخاوي : التبرج ص ١٦٣ .

(٤) الكوسات : مفردا كومة وهي صنوجات تشبه الترس الصغير يدق بأحدها على الآخر، بإيقاع مخصوص ، وكان يدق بها مرتين في القلعة في كل ليلة مرة بعد العشاء ومرة قبيل آذان الفجر ، والكوسى هو الذى يضرب بالكوسات (انظر : القلقشندي : صبح الأعشى ج ٤ ص ٩ ، ص ١٣ ، سعيد عاشور : العصر المالكي ص ٤٤٥) .

الخميس - إن رأوا الهلال أو لم يروا"^(١) . فلما أشيع ذلك، وعلم به قاضى قضاة الشافعية "زين الدين زكريا الأنصارى" صعد إلى القلعة، واجتمع بالسلطان، وعرفه أن العيد لا يكون إلا إذا رأى الهلال . وبالطبع غضب السلطان من القاضى، وهم بعزله، وعند استطلاع رؤية الهلال لم يروه فجاء العيد يوم الجمعة، وكان الناصر لا يريد أن يكون العيد يوم الجمعة حتى لا تجتمع خطبتان فى يوم واحد ؛ لأنه كان هناك اعتقاد غير صحيح بين عامة الشعب بأن هذا نذير شؤم على السلطان^(٢)، ويتضح لنا من هذا الموقف جرأة الشيخ "زكريا"، وعدم خوفه من السلطان .

وحدث ما يشبه المجلس السابق فى صفر عام (٧٥٥هـ/١٣٧٣م) عندما صعد قاضى القضاة "برهان الدين بن جماعة"، والشيخ "سراج الدين البلقينى" إلى القلعة، وتحدثا مع السلطان "الأشرف شعبان بن حسين" فى ضريبة ضمان المغانى، ومكس القراريط، وفهمه ما فيهما من مفسد وقبائح ومظالم، وطلبا منه أن يأمر بإلغائهما، فاستجاب لهما وكتب مرسومين بإلغائهما، وأرسل واحداً منهما إلى الوجه القبلى، والآخر إلى الوجه البحرى^(٣)، ويتضح لنا من هذا حرص أعضاء المجلس من القضاة على إلغاء كل ما يضر بالمجتمع ويحاولون رفع الظلم عن عامة الشعب.

ويظهر لنا من خلال المجالس الدينية السابقة أن السلاطين المماليك كانوا لا يخالفون رأى أعضاء المجالس من القضاة والفقهاء، وكانوا ينفذون ما يشيرون به دون اعتراض أو مناقشة منهم - غالباً - ولكن وجدنا بعض المصادر ذكرت عدة مواقف تظهر اعتراض السلطان "الغورى" على قرارات المجالس الدينية، وهذا ما لم يحدث من أحد غيره من السلاطين فى هذا العصر - حسب اطلاعى - ويتضح لنا ذلك من خلال حادثتين هما :

الأولى : وقعت فى جمادى الأولى عام (٩١٣هـ/١٥٠٧م) عندما حكم المجلس المنعقد بحقن دم "عمر بن علاء الدين النقيب" بعد أن تاب مما نسب إليه من صدور كلام سيئ فى حق سيدنا إبراهيم، ولكن الغورى لم يعجبه هذا الحكم، وقل : " ما أرجع حتى أضرب عنق هذا القائل " . وأمر بعقد مجلس بالقضاة الأربعة، والقضاة السابقين، ومجموعة من الفقهاء، وتباحثوا فى هذه المسألة ؛ وقرروا سجنه مدة حتى يتوب، ولكن هذا الحكم لم

(١) ابن لياس : بدائع ج ٣ ص ٣٦٠ .

(٢) السيوطى : التبر المسبوك ص ١٨٦ ، يسرى أحمد زيدان : رؤى الهلال ومشاكلها عصر سلاطين المماليك ص ١١٨ .

(٣) المقرئى : السلوك ج ٣ ق ١ ص ٢١٧ ، ابن حجر : إنباء ج ١ ص ٥٨ ، ابن لياس : بدائع ج ١ ق ٢ ص ١٢٣ .

يعجب "الغورى" الذى صمم على ضرب عنقه^(١)، وتوجهوا به إلى السجن فسجن، وواضح أن الغورى لم يقتنع برأى القضاة والفقهاء فى المجلسين، وصمم على تنفيذ رأيه، وقتله .

الثانية: حدثت فى شوال عام ٩١٩هـ / ١٥١٣م) عندما وقعت حادثة زنا - رواها ابن إياس بالتفصيل^(٢) - وأقر الزانى بما فعل، وعندما علم " الغورى " بهذا أمر بعقد مجلس بالقضاة الأربعة، وحكموا برجم الزانيين، وانتهى المجلس على ذلك، ولكن تم تأجيل تنفيذ الحكم حتى ينتهى خروج ركب الحجاج من مصر، فتراجع الزانى عن اعترافه وأنكر ارتكابه هذه الجريمة، فأفتى كثير من العلماء بصحة رجوعه، وعدم تنفيذ الحكم بالرجم، ولما سمع السلطان بذلك ؛ غضب غضبا شديدا، وأمر بعقد مجلس موسع بالقضاة الأربعة، وكثير من الفقهاء وشيخ الإسلام " زكريا الأنصارى "، وسألهم مندهشا فى قول العلماء بصحة رجوع الزانى عن اعترافه، وعدم تنفيذ حكم الرجم عليه، فلجابه العلماء بأن هذا هو رأى الشرع، وأقر " الشيخ زكريا " بصحة رأى العلماء، ولكنه صمم على تنفيذ الرجم ؛ محتجا بأنه ولى الأمر، وله النظر فى مصالح الشعب، فرد عليه الشيخ "برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبى شريف "^(٣) بأن له ذلك، ولكن بشرط عدم مخالفة الشرع، ولو قام بقتل الزانيين فيجب عليه دية قتلهم، فغضب منه، ووجه السؤال نفسه للشيخ " زكريا الأنصارى " الذى وافق على ما قاله " ابن أبى شريف "، فحينئذ أعلن الغورى غضبه من القضاة الأربعة، وقام بعزلهم مرة واحدة، وظلت مناصبهم خالية لمدة خمسة أيام، وكانت هذه واقعة نادرة سجلها المؤرخون تعجبا منها، وعزل الشيخ " ابن أبى شريف " من مشيخة مدرسته^(٤).

ولم يمثل "الغورى" لرأى العلماء الذين أجمعوا على رأى واحد ؛ وأصدر قرارا بشنق الزانيين، وإمعانا فى النكاية من الشيخ " ابن أبى شريف " أمر بأن يتم تنفيذ الحكم أمام منزله، وبالفعل تم شنقهما أمام بيت الشيخ^(٥).

(١) ابن إياس : بدائع ج ٤ ص ١٢١ .

(٢) ابن إياس : بدائع ج ٤ ص ٣٤١ : ص ٣٤٩ .

(٣) توفى عام ٩٢٣هـ / ١٥١٧م). (انظر : ابن إياس : بدائع ج ٥ ص ١٦١ ، البورنى : تراجم الأعيان ج ٢ ص ٤) .

(٤) ابن إياس : السابق ص ٣٤٩ ، محمود رزق سليم : الأشرف قانصوه الغورى ص ١٨٨ .

(٥) ابن إياس : بدائع ج ٤ ص ٣٤٩ ، الحمصى : حوادث الزمان ج ٢ ص ٢١٢ ، البورنى : تراجم الأعيان ج ٢ ص ٥ .

وبالطبع لا بد أن نتساءل ما الذى دفع " الغورى " إلى مخالفة إجماع المجلس، وشنق المذنبين؟ . وممن رد على هذا السؤال الدكتور: "محمود رزق سليم" الذى أرجع ذلك إلى "غيرته على الشريعة الإسلامية، وحرصه على ما ينبغى لها من مظاهر"^(١) ولكننا نستبعد هذا التعليل، فإذا كان دافعه إلى ذلك حرصه على تطبيق مظاهر الشريعة، فإنه من الأولى تنفيذ ما أجمع عليه القضاة، والفقهاء الذين هم أعلم منه - بالطبع - بقواعد التشريع الإسلامى، ولكننا نرى أن دافعه إلى ذلك أمران هما:

الأول : أنه قد قاس هذه القضية بمنطق العقل، ويتضح ذلك من خلال مناقشته مع القضاة، ولذلك يقول لهم : "يا مسلمين، رجل يطلع إلى بيت رجل، ويفسق فى زوجته ويعترف بذلك ويكتب بخط يده بما وقع منه، يقولوا بعد ذلك له الرجوع " . أى أنه ينكر صحة رجوع المذنب بعد الاعتراف، والإقرار على جريمته كتابة، وحاول القاضى " ابن أبى شريف " إقناعه بأن أحضر له نصوصاً من أقوال أئمة الفقه الإسلامى التى ترى صحة الرجوع بعد الإقرار، ولكنه لم يلتفت إليها"^(٢)، وبذلك فإنه قدم العقل على الشرع فى هذه القضية.

الثانى : أنه كان لا يريد الرجوع عن رأيه الذى أعلنه قبل انعقاد المجلس الثانى الذى أقر بصحة الرجوع، ويتضح ذلك من خلال معاتبته للقاضى " عبد البر بن محمد بن الشحنة"^(٣)، قائلاً له : "أنت تقرر معى شيئاً وترجع عن ذلك، كنت قلت لى هذا من الأول حتى عرفت أمر الرجوع بعد الإقرار"^(٤) . وكان عبد البر من ندماء الغورى، وواضح أنه تناقش معه قبل انعقاد المجلس، فوافقه على الرجم، ولذلك تشجع السلطان على إعلان رأيه قبل انعقاد المجلس، وتجاوز مع القضية على هذا الأساس، وعندما رأى القاضى ابن الشحنة قد وافق القضية على صحة الرجوع تعجب من ذلك، وغضب عليه، ونرى أن هذا القاضى لو أوضح رأى الفقهى الصحيح ولم يجامل السلطان لما تمسك برأيه ومحاوراته مع القضية . ويتضح من خلال ذلك التزام العلماء بأحكام الشرع، وتصميمهم على إعلانها، وتمسكهم بها مهما حدث لهم من الحكام.

(١) محمود رزق سليم : الأشرف قانصوه الغورى ص ١٨٨ .

(٢) ابن إياس : بدائع ج ٤ ص ٣٤٤، ص ٣٤٥ .

(٣) توفى فى (شعبان عام ٩٢١ هـ / ١٥١٥ م). (الغزى : الكواكب ج ١ ص ٢١٩).

(٤) ابن إياس : بدائع ج ٤ ص ٣٤٦ .

ـ مجالس استئناف أحكام القضاة :

الأصل فى الأحكام القضائية أن يكون الحكم فيها قطعياً، وأن يكون ملزماً لطرفى الخصومة، ومع ذلك فقد حدث نقض لبعض أحكام القضاة^(١) حيث لا يرضى أحد الطرفين بحكم القاضى فيقوم باستئنافه أمام قاضٍ آخر.

وقد تعددت أنواع استئناف أحكام القضاة، فقد ينقض القاضى الحكم بنفسه، بعد أن تظهر له دلائل تستدعى نقض ذلك الحكم، وقد يلجأ أحد المتنازعين إلى قاضٍ آخر لنقض حكم صدر ضده، وقد يلجأ إلى السلطان أو من ينوب عنه، فيجد القضية تحتاج إلى عرضها على القضاة الأربعة فيأمر بعقد مجلس بهم لمناقشة هذه القضية، وتبيان الرأى الشرعى الصحيح فيها .

وكان أمر نقض الحكم لقاضٍ بسبب ظلمه أو عدم تحريه العذل فى حكمه ينل الاستنكار من عامة الشعب والحكام، يظهر ذلك من خلال تعليقات المؤرخين مثلما حدث فى (صفر عام ٨٢١هـ/١٤١٧م) عندما عقد مجلس لنقض حكم لأحد نواب القاضى الشافعى، وهو " سراج الدين الحمصى "^(٢) وكان قد حكم بإعادة وقف لأحد موظفى الدولة، وانتهى المجلس بنقض هذا الحكم^(٣)، وواضح أن هذا الحكم كان مجاملة من "ابن الحمصى" لهذا الموظف، وهو كاتب السر، مما يوحى بسوء سيرة هذا القاضى، ولذلك يعلق السخاوى على ابن الحمصى، قائلاً: " ولم يحمد على شىء من مباشراته "^(٤)، وكذلك ذكر بعض المؤرخين أن هذه كائنة قد حدثت للحمصى، وذكروا أيضاً أنه تغيب عن المجلس، مما يؤكد أنه قد جانبه الصواب فى حكمه ولهذا لم يحاول الدفاع عنه.

وقد تكررت مثل هذه القضية مع " ابن الحمصى " فى رجب عام (٨٥٧هـ/١٤٥٣م) فقد حكم بنقض حكم لأحد القضاة الحنابلة عندما كان قاضياً بحلب، ووصل خبر هذه القضية إلى القاهرة؛ فأمر السلطان بعقد مجلس لمناقشتها، وبعد مناقشات جرت حكم القضية بما حكم به القاضى الحنبلى فى أول الأمر، فاعترض ابن الحمصى على نقض

(١) عبد الخالق حسين : النظم القضائية ص ١٢٦ .

(٢) هو : عمر بن موسى الحمصى ، توفى فى (صفر عام ٨٦١هـ/١٤٥٦م) . (انظر : السخاوى : الضوء ج ٦ ص ١٣٩) .

(٣) ابن حجر : إنباء ج ٣ ص ١٥٧ ، العيني : عقد الجمان ص ٣٣٠ ، ت القرموط ، الصيرفى : نزهة ج ٢ ص ٤٢٥ .

(٤) السخاوى : الضوء ج ٦ ص ١٤١ .

حكمه قائلاً: " أينقض حكمي " فرد عليه القاضي الحنبلي : " أنت المتعرض لنقض حكم من تقلمك " ، فنفذ السلطان ما حكم به القضية^(١) . ولكن ابن الحمصي حاول الانتقام من القاضي الحنبلي بعد خروجهم من عند السلطان فكلمه بأسلوب سيئ، وضربه بيله، فتدخل بعض من يحبون القاضي الحنبلي ؛ فرجع ابن الحمصي إلى السلطان مستغيثاً به مدعياً أن القاضي الحنبلي نتف لحيته وضربه، فأمر السلطان برد القضية مرة أخرى، وسألهم في حقيقة ما حدث، فشهد القضية بأن ابن الحمصي لم يتعرض له أحد، ولم يروا أحداً فعل به شيئاً، فرضى السلطان بذلك، وانصرفوا^(٢) . ومن ذلك يتضح أن القضية قد تتعرض للنقض أكثر من مرة، حتى يظهر وجه الحقيقة فيها، وقد يقوم أحد القضية بنقض حكم صحيح، مجاملة لشخص ما، مع التزام السلطان بالحكم الذي اتفق عليه القضية .

ولم يكن كل القضية يجاملون الحكام كابن الحمصي، فقد وجدنا من القضية من تصدى للسلطين، وعرض رأيه صراحة مثل القاضي الحنفى والمؤرخ الشهير بدر الدين العيني^(٣) الذى أعلن رفضه لتنفيذ حكم حكم به القاضي الشافعى، وكان الموضوع الذى لم يوافق عليه هو إجازة القاضي الشافعى شراء السلطان أرض من وكيل بيت المال وقيامه بوقفها، وأعلن رأيه صراحة بأن هذا الحكم باطل، فما كان من السلطان الأشرف برسبلى إلا أن أمر بعقد مجلس بقضية القضية الأربعة لمناقشة هذه القضية، وبعد مناقشات علمية جرت بين القضية ثبت صحة حكم القاضي الشافعى، واقتنع القاضي الحنفى بذلك، ولكنه طلب عدم التنفيذ فى الحل حتى لا " يقل إنه غلب " ^(٤) . ويبدو أن كلام ابن حجر صحيح ؛ لأن العيني لم يرو هذه الحادثة فى تاريخه " عقد الجمان " ، حتى لا يظهر تسرعه فيما عارض فيه .

ومن خلال هذه الحادثة نجد التزام السلطان بما عارضه العيني، ولم يغض الطرف عن هذا الاعتراض، وطبق الحكم الذى حصل عليه، ولم يحاول إرغام العيني على السكوت بأية طريقة، ولم يقم بعزله، بل رحب به وأراد معرفة الحقيقة، ونجد " العيني " قد تقبل رأى الأغلبية من القضية بعد أن وضحوا وجهات النظر العلمية المختلفة .

(١) البقاعى : إظهار العصر ج ٢ ص ٣٨٠ .

(٢) البقاعى : السابق الصفحة نفسها .

(٣) توفى عام (٨٥٥هـ / ١٤٥١م) . (انظر : ابن تفرى بردى : المنهل ج ١١ ص ١٩٣ ، السخاوى : الضوء ج ١٠ ص ١٣١) .

(٤) ابن حجر : إنباء ج ٣ ص ٤٧٨ .

وقد يتدخل السلاطين عندما يكثر الخلاف على حكم حَكَمَ به أحد القضاة ونقض أكثر من مرة لإنهائه، مثلما حدث في رمضان عام (١٤٣٧هـ/١٤٣٧م) عندما حصل أحد الأشخاص، ويدعى "إبراهيم السفارى" على حكم القاضى الحنفى بأحقية فى قطعة أرض بالصعيد، ثم نقض القاضى الحنفى حكمه، ولما وصل خبر هذا الموضوع إلى السلطان؛ أمر بعقد مجلس للقضاة عنده، فلما ظهر سبب تناقض الحكم، وهو حصول "إبراهيم السفارى" على محضر من أحد نواب القضاة بالصعيد بأحقية فى هذه الأرض، قام السلطان "برسبلى" بتمزيق هذا المحضر، أمام القضاة^(١)، ولم يعترضوا على ذلك، ويبدو أن "برسبلى" أراد إنهاء هذا الموضوع، أو أنه شعر بعدم أحقية إبراهيم بهذا الوقف؛ ولهذا لم يعترض القضاة.

وقد يحدث نزاع بين قاضى القضاة وأحد نوابه حول حكم حَكَمَ به النائب، ويتمسك بصحته، وعندما تصل خبر هذه القضية للسلطان، يأمر بعقد مجلس لمناقشتها وإظهار وجه الحقيقة فيها، مثلما حدث فى (جمادى الأولى عام ١٨٩٨هـ/١٤٩٣م) عندما حكم نائب القاضى الشافعى "المحيوى عبد القادر بن محمد بن مظفر"^(٢) بإثبات النظر فى وقف لابن صاحبه واعتمد فى حكمه على شهود زور، مع ثبوت النظر فى هذا الوقف لزوجته الواقف، وعندما اعترض قاضى القضاة الشافعى "زين الدين زكريا الأنصارى" على هذا الحكم تلفظ النائب بالألفاظ غير لائقة فى حق قاضى القضاة، وزعم بأنه أعلم منه، وتدخل السلطان وأمر بعقد مجلس لمناقشة هذا الحكم فنقض القضاة ما حكم به النائب وقام قاضى القضاة الشافعى بعزل نائبه "المحيوى بن مظفر"^(٣). ونلاحظ أن هذه الحادثة لم تتكرر كثيرا فى ذلك العصر وهو وقوع نزاع بين قاضى القضاة ونائبه وتمسك كل منهما بحكمه، وتعدى النائب بالألفاظ الخارجة عن حدود الاحترام على رئيسه، ومع كل ذلك لم يقم قاضى القضاة الشافعى بعزل نائبه قبل عقد مجلس الاستئناف من قضية القضية الأربعة، واتفاقهم على نقض حكم النائب، وبذلك علت مكانته وكثر احترامه من عامة الشعب والقضاة والعلماء، ولو قام بعزله قبل انعقاد مجلس استئناف الحكم ما

(١) ابن حجر: إنباء ج ٤ ص ٤٩.

(٢) توفى فى جمادى الأولى عام (١٨٩٩هـ/١٤٣٠م). (انظر: السخاوى: الضوء ج ٤ ص ٢٨٥، ابن إياس: بدائع ج ٣ ص ٣٠٠)

(٣) السخاوى: الذيل التام على دول الإسلام ج ٣ ص ٥٠.

نل هذا التقدير، وأيضاً هذه الحادثة تدل على أن نواب القضاة لم يكونوا خاضعين لقضائهم خضوعاً تاماً، بل قد يعارضونهم في بعض الأحيان في الأحكام القضائية .

وقد نجد عكس المجلس السابق وهو أن يحدث خلاف حول حكم قضائي بين القاضي ونائبه ويظهر أن حكم النائب هو الصحيح وقد وقع ذلك في ربيع الأول عام (٨٦٠هـ/ ١٤٥٦م) فقد حكم نائب القاضي الشافعي وكان يدعى "البارع أبو البركات" في قضية ميراث، فقام بعض الورثة - حسب رواية البقاعي - بتقديم رشوة لقاضي القضاة العلم البلقيني، فطلب من نائبه إنكار حكمه أو الرجوع عنه، ولكنه رفض، فاستعان الورثة بأحد رجل الحكم وهو "يونس الأقبائي الدويدار"^(١) ليضغط على النائب بالتراجع عن حكمه، فطلب النائب عقد مجلس للقضاة الأربعة للحكم في هذه القضية، ولم تفلح محاولات "يونس" في منع عقد المجلس أو عقده بعيداً عن السلطان، وعقد المجلس بحضور السلطان؛ وظهر أن حكم النائب هو الصحيح، ولذلك ذم كل من حضر العلم البلقيني، وأسمعه ما يكره^(٢).

وكانت هذه حادثة شنيعة في ذلك الوقت غير أننا لا نستبعد المبالغة في روايتها بعض الشيء من جانب البقاعي الذي عُرِف عنه سخطه على بعض علماء عصره، ومع ذلك لا نستطيع إنكارها كلية، غير أننا نرجح أنه قد حدث تجاوز من قاضي القضاة علم الدين البلقيني، وطلب من نائبه التراجع عن حكمه، ولكن نائبه لم يوافق على ذلك .

والخلاصة:

ونستنتج مما سبق أن مجالس استئناف أحكام القضاة كانت تعقد بأمر من السلاطين، بعد اطلاعهم على القضية التي تحتاج إلى إعادة النظر فيها، وكان أعضاء مجالس الاستئناف هم القضاة الأربعة - غالباً - وقد يحضر شيخ الإسلام، وفي بعض المجالس كان السلطان يحضرها عندما يشعر بأهمية الموضوع ويتأكد من صحة الحكم فيه .

أما عن أسباب استئناف أحكام القضاة فذلك قد يرجع لعدم نزاهة القاضي في حكمه، وعدم تحريره العدل، أو يقوم بمعاملة أحد موظفي الدولة، وعندما يعلم السلطان بذلك كان يصدر أمراً بعقد مجلس لاستئناف حكم هذا القاضي، وتبيان وجه الحقيقة،

(١) توفي في رمضان عام (٨٦٥هـ/ ١٤٦١م). (انظر : السخاوي : الضوء ج ١٠ ص ٣٤٥، ابن إياس : بدائع ج ٢ ص ٣٨٠).

(٢) البقاعي : إظهار العصر ج ٢ ص ١٦١ .

وكان هذا القاضي غالباً ما يتم عزله عن طريق قاضى القضاة التابع له، الذى كان لا يستطيع عزله إلا بعد ثبوت بطلان حكمه .

وكان الأمر الطبيعى أن يتم استئناف أحكام نواب القضاة عن طريق قضاة قضاتهم، ونادراً ما كان يحدث عكس ذلك، وهو أن يطلب النائب عقد مجلس لإثبات صحة حكمه عندما يطلب منه قاضيه التراجع عنه مجاملة لأحد الحكام، وقد تتعرض إحدى القضايا للنقض أكثر من مرة حتى يتدخل السلطان ويأمر بعقد مجلس الاستئناف الأعلى بالقضاة الأربعة وينظرون فى القضية وينهونها بالحكم الصحيح، دون النظر إلى من أصدره .

أما عن موقف السلاطين فإنهم كانوا يلتزمون بأحكام مجلس الاستئناف وينفذون ما اتفق عليه القضاة، وكان الأعضاء من القضاة الأربعة لا يجاملون - غالباً - أحداً من الحكام ويتبعون تعاليم الأحكام، الشرعية عند إصدار أحكامهم .

ـ مجالس النظر فى المظالم :

المظالم مفردھا مَظْلَمَة، وهى مشتقة من الظلم بمعنى جار وجاوز الحد، وأيضاً من معانيها وضع الشئ فى غير موضعه^(١) ومن معانيها: الميل عن القصد والانحراف عن الصواب . وللمظالم ثلاثة أنواع: الأول ظلم يقع من المخلوق فى حق خالقه . والثانى: ظلم الإنسان لنفسه . والثالث: ظلم يقع من الإنسان على أخيه^(٢)، والنوع الأخير من المظالم هو المتعلق بدراستنا.

لقد وضع الإمام الماوردى الفرق بين نظر المظالم والقضاء من عدة أوجه قائلاً^(٣): " إن لناظر المظالم من فضل الهيبة وقوة اليد ما ليس للقضاة فى كف الخصوم عن التجلحد ومنع الظلمة من التغالب والتجاذب، وأن نظر المظالم يخرج من ضيق الوجوب إلى سعة الجواز فيكون الناظر فيه أفسح مجالا وأوسع مقالة " . ومن خلال هذا النص نفهم الفرق بين القضاء ونظر المظالم، فنظر المظالم يحتاج إلى أن يكون من يقوم به ذا هيبة تفوق هيبة المتخاصمين أو أحدهما، وأن يمتلك القوة اللازمة لتنفيذ ما يحكم به، ولا يستطيع أحد المتخاصمين الامتناع عن تنفيذ ما يتم الحكم به، ويكون حكمه غير قابل للنقض أو الطعن^(٤).

وبعد الإمام على بن أبى طالب ؑ أول من جلس للنظر فى المظالم من الخلفاء، وكان "عبد الملك بن مروان" هو أول من حدد يوماً خاصاً لانهقاده، واستمر الخلفاء الأمويون والعباسيون على إقامة هذا المجلس والجلوس بأنفسهم للحكم بين الناس^(٥).

وقد نشأت مجالس النظر فى المظالم بمصر فى عهد " أحمد بن طولون " الذى داوم على عقد هذا المجلس، وحدد موعداً ثابتاً لعقله، وكان يقيمه يومين فى الأسبوع، حتى كادت المشاكل بين العامة أن تختفى؛ حتى إن الناس قد استغنوا عن الشرطة وعن القاضى " بكار بن قتيبة " ^(٦)، ولم يلجأ إليه متخاصمان ليحكم بينهما^(٧). واستمر هذا

(١) المعجم الوسيط ج ٢ ص ٥٩٨، مادة (ظلم)، .

(٢) مسعد عواد حمدان: ولاية المظالم فى الشريعة الإسلامية ص ٣٩، رسالة دكتوراه كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر

(٣) الماوردى: الأحكام السلطانية ص ٢٦ .

(٤) علاء طه رزق: السجون والعقوبات فى مصر عصر سلاطين المماليك ص ١٠٥

(٥) المقرئى: الخطط ج ٣ ص ٣٣٧ .

(٦) هو: بكار بن قتيبة بن عبيد الله بن أبى بردعة، قاضى مصر فى عهد أحمد بن طولون، توفى عام (٢٧٠هـ/ ٨٨٣م)

(انظر: الكندى: الولاة والقضاة ص ٥٠٥، الذهبى: سير أعلام النبلاء ج ١٢ ص ٥٩٩، ابن خلكان: وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٨٠) .

(٧) ابن حجر: رفع الإصر ج ١ ص ١٥٢ .

الجلس في الانعقاد طوال العصر الإخشيدى، وإن كان قد فقد استمرارية انعقاده بعض الشيء، وفي العصر الفاطمى أسند رئاسة مجلس النظر فى المظالم إلى قاضى القضاة، وتارة إلى أحد وجهاء الدولة، أو الوزراء^(١).

أما فى العصر الأيوبرى فقد ذكر ابن شداد^(٢) أن السلطان الناصر صلاح الدين كان يجلس للحكم بالعدل بين الناس فى مجلس عام يحضره الفقهاء والقضاة والعلماء فى كل يوم اثنين وخميس، ويسر أمر الوصول إليه من المتظلمين حتى يصل إليه أى شخص، سواء كان كبيراً أو صغيراً، وكان يفعل ذلك فى أثناء سفره، أو إقامته، وكان يجمع الشكاوى كل يوم وينهى ما فيها من مظالم.

وفى العصر المملوكى حرص السلاطين الماليك على النظر فى مظالم الرعية، فمارسوه باهتمام؛ لأنه كان وسيلة للمحافظة على سمعتهم كطبقة حاكمة، كما أنه وسيلة لتطهير دولتهم من فساد بعض الموظفين، كما أرادوا أن يتشبهوا بالسلف الصالح وخلفاء المسلمين، على الرغم من الفارق الشاسع بينهم وبين السلف الصالح فى فهم الإسلام والعمل بقواعده، ولكنهم اعتصموا بفقهاء قضاة الشرع وأهل العلم^(٣)، فكانوا يستشيرون برأيهم فيما يعرض عليهم من شكاوى؛ ولهذا ظهرت أهمية الشورى فى مجلس النظر فى المظالم فى العصر المملوكى.

وقد خلط بعض الباحثين المعاصرين بين مجالس القضاء والنظر فى المظالم فى العصر المملوكى، فعدوا مجالس النظر فى المظالم نوعاً من أنواع مجالس استئناف أحكام القضاة^(٤)، ولعل السبب فى ذلك أنه كان من يتولى النظر فى المظالم قبل العصر المملوكى غالباً ما يكون أحد القضاة، أما فى العصر المملوكى فكان الذى يتولى النظر فى المظالم السلطان أو من ينوب عنه مثل نائب السلطنة أو حاجب الحجاب أو أتابك العسكر، ولم تذكر المصادر فى هذا العصر شيئاً عن تولى أحد القضاة رئاسة مجلس النظر فى المظالم، وإن كان لابد من حضورهم المجلس لاستشارتهم فى بعض الأمور الشرعية التى قد تثار فى المجلس، بل على العكس قد يقوم بتحويل بعض الشكاوى إلى القضاء^(٥).

(١) المقرئى : الخطط ج ٣ ص ٣٣٧ .

(٢) انظر ابن شداد : النوادر السلطانية ص ١٣ ، عبد الخالق حسين : النظم القضائية ص ٤٥٨ .

(٣) عبد الخالق حسين : السابق ص ٤٦٠ .

(٤) انظر : حسن إبراهيم حسن : النظم الإسلامية ص ٢٩٤ ، سعيد عاشور : مصر فى عصر الأيوبيين والماليك ص ٤٢٩ ،

سهام مصطفى أبو زيد : الحسبة فى مصر الإسلامية ص ٢٣١ ، محاسن محمد الوقاد : اليهود فى مصر المملوكية ص ٢٨١ .

(٥) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ١ ص ٢٨٨ .

والواقع أن البعض كانوا يلجأون لمجالس النظر فى المظالم لرد حقوقهم المسلوبة وليس معهم سند قانونى، أو معهم حججهم ولكن من يخاصمونهم كانوا من طبقة الحكام الذين يدركون أنهم لن يستطيعوا أخذ حقوقهم منهم من خلال المثل أمام القضاء العادى ؛ نظراً لسلطوتهم، وقدرتهم على تحويل القضية لصالحهم بطرق ملتوية، يعجز القضاة عن إثبات الحق لأهله، أو يكون محل النزاع بين موظفى الدولة وأحد أفراد الشعب .

وكان مجلس المظالم فى العصر المملوكى يتكون برئاسة السلطان، أو نائبه أو أتابك العسكر^(١)، وكان أعضاؤه من القضاة الأربعة، ووكيل بيت المال، وكاتب السر وناظر الجيش، والمحتسب، وأمراء المشورة، والأمراء أصحاب الوظائف، وكانت تقرأ الشكاوى على السلطان، فإذا كانت الشكاوى متعلقة بأمر شرعى، يقوم السلطان باستشارة القضاة فيها؛ ليستنير برأيهم ثم يصدر الحكم على أساسه . وإذا كانت الشكاوى متعلقة بجنود الممالك تحدث مع ناظر الجيش أو كاتب السر، أو الدوا دار الكبير، أو حجاب الحجاب^(٢)، وهكذا كانت تعد مجالس المظالم نوعاً من أنواع مجالس الشورى لاستشارة السلطان أهل الاختصاص فى الشكاوى التى تعرض عليه.

وأما عن أول مجالس النظر فى المظالم التى عقدت فى العصر المملوكى فقد ذكر المقرئى^(٣) : أن السلطان " عز الدين أيبك " كلف الأمير علاء الدين البندقدارى بالجلوس للنظر فى المظالم فى شوال عام (٦٤٨هـ / ١٢٥٠م) فواظب على الجلوس بالمدرسة الصالحية، وكان معه نواب دار العدل، لترتيب الأمور والتحقيق فى المظالم، ويبدو أن " عز الدين أيبك " لم يكن لديه فرصة للجلوس بنفسه ؛ لانشغاله بترتيب أمور السلطنة الناشئة، ومواجهة أعدائها الذين كانوا يتربصون بها، ولم تذكر المصادر على حد اطلاقى - شيئاً عن جلوس " قطز " للمظالم، وأعتقد أن ذلك يرجع لقصر الفترة التى تولى فيها السلطنة، والتى انشغل خلالها بالاستعداد لمواجهة المغول، وانتهت هذه الاستعدادات بالانتصار عليهم فى موقعة عين جالوت عام (٦٥٨هـ / ١٢٦٠م)، ومقتله بعد هذا الانتصار بفترة وجيزة فى نفس العام .

(١) المقرئى : سلوك ج ٤ ق ٢ ص ٥٦٧ ، ابن حجر : إنباء ج ٤ ص ٨٩ .

(٢) ابن كنان : حقائق الياسمين ص ٨٠ ، السيوطى : حسن المحاضرة ج ٢ ص ١٢٧ ، البيومى إسماعيل : النظم المالية ص ١٣٥ ، حسن عبد الجليل : المعمون ص ١٢٨ ، رسالة ماجستير بآداب القاهرة .

(٣) المقرئى : السلوك ج ١ ق ٢ ص ٣٧٣ .

ولقد كان السلطان " الظاهر بيبرس " أول من اهتم اهتماماً كبيراً بنظر المظالم، فأمر في عام (٦٦١هـ / ١٢٦٢م) ببناء دار العدل ؛ لتكون مقراً لمجالس النظر في المظالم، وكان يجلس بها يومى الاثنين والخميس من كل أسبوع، وحوله القضاة الأربعة، وكبار الموظفين الماليين والإداريين^(١) وجلس بها في مستهل رجب عام (٦٦٢هـ / ١٢٦٤م)، وتقدم أحد الجنود المماليك ومعه طفل صغير فقل للسلطان : " أنا وصى هذا الصغير " وشكا من قضية تتعلق به، وبعد أن حكم السلطان فيها فكر السلطان في أمر اليتامى وما يتعرضون له من استيلاء الأوصياء على أموالهم، فاقترح على قاضى القضية " ألا ينفرد أحد من الأوصياء بوصية، وأن يكون نظر الشرع شاملاً، وأموال اليتامى مضبوطة، وأمناء الحكم^(٢) يحققون (يحاسبون) على المصروف "^(٣) ووافق قاضى القضية على هذا الاقتراح فأصدر أمراً بتنفيذه، ويتضح من ذلك حرص بيبرس على أموال الأيتام لذا اقترح إشراف الجهاز القضائى على أموالهم، ليضمن الحفاظ عليها ووصولها إلى أصحابها بعد بلوغ سن الرشد، ولهذا وافق القاضى على هذا الاقتراح، مع أن موضوع الشكوى لم يكن يتضمن هذا الأمر، وإنما خطر على ذهن " بيبرس " عندما رأى الطفل اليتيم، فكان ذلك رفع مظلمة عامة قد يتكرر حدوثها دون أن يدرك أحد من المسئولين بها .

وقد يحدث أن يقوم البعض بتقديم شكوى ضد قاضى القضية فى مجلس المظالم، وقد حدث هذا فى عهد الظاهر بيبرس عندما جلس فى دار العدل، فى ذى القعدة عام (٦٦٣هـ / ١٢٦٥م)، وكان حاضراً قاضى القضية الشافعى " تاج الدين بن بنت الأعز " الذى عرف عنه تثبته فى الأحكام التى يصدرها، وتأنيه، وتشده فيها، وتوقفه فى القضايا التى تخالف مذهبه، مما جعل بعض الأمراء يكرهونه ويضعون من قدره عند السلطان مثل الأمير " جمال الدين أيدغلى العزيزى "^(٤) الذى انتهز هذا المجلس التى عرضت فيه

(١) النويرى : نهاية الأرب ج ٣٠ ص ٩٠، المقرئى : الخطط ج ٣ ص ٣٣٨، ابن تغرى بردى : النجوم ج ٧ ص ١٦٣ .

(٢) أمناء الحكم : هم أعوان القاضى ومساعدوه الذين يتولون ضبط أموال المحجور عليهم من المجانين، واليتامى وأموال الأموات الغرباء، وأموال الموارث المتنازع عليها، ويجمعونها فى بيت عرف باسم " مودع الحكم " وكان أمناء الحكم مسئولين عن تقديم كشف تام مضبوط للقاضى يوضح سيرهم فى تصريف هذه الأموال، وزيادة فى الضبط والدقة كان عليهم شهود عدول يشهدون على تصرفاتهم المالية . (القلقشندى : صبح الأعشى ج ١٠ ص ٢٧١، عبد الخالق حسين : النظم القضائية ص ٢٣٩) .

(٣) النويرى : نهاية الأرب ج ٣٠ ص ٩٨، المقرئى : السلوك ج ١ ص ٥١٢ .

(٤) ابن تغرى بردى : النجوم ج ٧ ص ١٢١ .

بعض القضايا، التي وضع فيها تشدد قاضى القضاة فى أحكامه : أما القضية الأولى : فكانت شكوى من بنات الملك الناصر تتضمن أنهم اشتروا داراً من القاضى " بدر الدين يوسف بن الحسن السنجارى " ^(١)، وبعد وفاته ادعى ورثته أنها وقفت قبل أن يشتروها، فاستشار الظاهر القاضى ابن بنت الأعز فى هذه القضية فقل : إذا ثبت الوقف يستعد الثمن من الورثة من مل مورثهم " . فقل له السلطان : " وإن عجزوا عن الثمن ؟ " . فأجاب بأن يظل الوقف باقياً على أصله، ولا يستعد الثمن " . فلم يعجب الظاهر هذا الحكم ^(٢).

ولم يكد ينتهى السلطان من كلامه حتى جاءتته شكوى أخرى ضد قاضى القضية " ابن بنت الأعز "، وكان الشاكى رسول أمير المدينة المنورة، الذى حضر لأخذ ريع الوقف المخصص لفقراء المدينة، وكان تحت إشراف " ابن بنت الأعز "، ولكنه رفض تسليمه له، فشكى السلطان ذلك، فاستفسر من القاضى عن السبب، فرد عليه قائلاً ^(٣) : " هذا الرجل لا أعرفه، ولا أسلم المال إلا لمن أعرفه وأثق بدينه وأمانته، فإن تسلمه السلطان أحضرته بين يديه " فرفض السلطان ذلك، وقل له : " لا تسلم المال إلا لمن تختاره وترضه " .

وفى هذا المجلس نفسه تقدم أحد الأمراء بشكوى ثالثة ضد القاضى نفسه، وكان مضمونها أنه شهد عنده فى قضية ملك لأولاد خوشداشيتة، ولكنه لم يقبل شهادته، وعندما سأله السلطان عن سبب ذلك رفض ذكر السبب ^(٤)، وحينئذ انتهر الأمير " جمال الدين أيدغدى " الفرصة وأشار على السلطان أن يولى من كل مذهب قاضياً، حتى يسهل إصدار الأحكام، وتحل مشاكل الشعب ؛ فوافق السلطان على هذا الاقتراح، وعين ثلاثة قضاة بجانب القاضى الشافعى فى نى القعلة عام (١٢٦٥/٦٦٣م) . ووضح أن السلطان تحمس لهذا الاقتراح عندما وجد كثرة الشكاوى من تشدد هذا القاضى فى أحكامه، وتوقف أحوال الناس بسبب ذلك، فوجد أن الحل فى تعدد القضاة ليحكم كل

(١) توفى فى رجب عام (٦٦٣هـ / ١٢٦٥م) . (انظر : العيني : عقد الجمان ج ١ ص ٤١١ ، ابن تغرى بردى : الدليل ج ٢ ص ٨٠٠) .

(٢) النويرى : السابق نفس الجزء والصفحة ، المقرئى : السلوك ج ١ ق ٢ ص ٥٣٨ .

(٣) النويرى : نهاية الأرب ج ٣ ص ١١٨ ، المقرئى : السلوك ج ١ ق ٢ ص ٥٣٩ .

(٤) النويرى : نهاية الأرب ج ٣ ص ٩٨ ، المقرئى : السلوك ج ١ ق ٢ ص ٥١٢ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ٧ ص ١٢١ .

قاضي بمقتضى مذهبه حتى تسهل عملية التقاضى، وتيسير أمور الشعب، ويدل هذا على سعة أفق بيبرس، ووضع الحل المناسب لهذه المشكلة، ولم يفكر فى عزل "ابن بنت الأعز" عن القضاء، لتيقنه من سعة علمه وأمانته ونزاهته .

وقد حدث ما يشبه ذلك المجلس فى عهد الناصر محمد بن قلاوون عام (٧٤٠هـ/ ١٣٣٩م)، حيث كان جالساً فى مجلس النظر فى المظالم بدار العدل، عرضت عليه رسالة وردت من نائب حلب تقدح فى " زين الدين عمر بن محمد البلفيائى " ^(١) قاضي الشافعية، فقرر السلطان عزله دون أن يتثبت من صحة ذلك، ودافع " الفيومى " عنه بأنه لم يثبت عليه ما يقدح فى دينه ولا فى علمه، وذكر أنه قد تولى نيابة الحكم بها فلم ير منه ما يقلل من علمه ولا أمانته ^(٢) . ولم يفعل الناصر مثلاً فعل بيبرس من قبله وتأكد من صحة هذا الاتهام، وأخذ بكلام نائبه .

ولقد شهدت هذه المجالس قمة الديمقراطية التى قد نراها فى بعض الدول التى تتباهى بتطبيقها للديمقراطية فى العصر الحديث، فأحياناً كان يقوم أحد العامة فى مجلس النظر فى المظالم بتقديم شكوى ضد السلطان، ويطلب بالتحقيق معه، وحينئذ يتنازل السلطان عن منصبه مؤقتاً، ويتساوى أمام خصمه، حتى ينتهى التحقيق . وقد حدث هذا مع السلطان الظاهر بيبرس عام (٦٥٩هـ/ ١٢٦١م) عندما كان يجلس بدار العدل للنظر فى المظالم، فإذا بأحد الجنود وكان يدعى " جمال الدين محمود " يتقدم بشكوى ضده بسبب استيلائه على بئر كان قد أنشأها، وحينئذ تولى الظاهر عن موقعه، وخلع سلاحه وترأس الأتابك المجلس، وامتلأ أمامه الظاهر متساوياً مع خصمه، وبعد التحقيق استشار الأتابك الفقهاء فقرروا أن الحق مع السلطان، وأن البئر له على أن يلتزم بدفع تعويض عن البناء الذى بناه خصمه على هذه البئر فالتزم بقيمة ذلك ^(٣) . ولم يكتف الظاهر بذلك بل كافأ رئيس المجلس فأرسل إليه هدية لمباشرته هذه القضية وحياده فيها، وكان من نتيجة انتشار خبر هذه الحادثة، وتأكد الجميع من عدل السلطان، والتزامه بحكم الشرع، أن أقلع الكثير عن ظلمهم ؛ لأنهم تأكدوا أن السلطان سوف يستخلص الحق منهم .

(١) توفى عام (٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م) . (انظر: المقرئى : السلوك ج ١ ق ٢ ص ٤٧٣ ، ٥٠٣ ، ق ٣ ص ٧٩٩) .

(٢) الفيومى : نثر الجمان ج ٣ ق ٣٣٦ .

(٣) ابن عبد الظاهر : الروض الزاهر ص ٨٤ ، ص ٨٥ ، شافع بن على : حسن المناقب السرية ص ٧٤ .

واستمر معظم سلاطين المماليك فى جلوسهم للنظر فى المظالم - ما عدا شهر رمضان^(١) - ولم يتركوا ذلك إلا لأمر يعوقهم، فمثلا السلطان برقوق لم يترك النظر فى المظالم إلا لمرضه، وعندما شفى فى ربيع الآخر عام (٨٠١هـ/١٣٩٧م) واظب على حضور مجالس النظر فى المظالم^(٢)، أما الأشرف برسباى فقد انقطع عن الحضور عندما خرج نائب صفد عن طاعته لانشغاله فى استعدادتها، وعندما نجح فى ذلك فى رجب عام (٨٢٥هـ/١٤٢١م)، انتظم فى حضوره مجالس المظالم^(٣).

ولكن هذا الانتظام تلاشى فى بعض الأوقات، منها الفترة التى حكم فيها أبناء الناصر محمد بن قلاوون، وأحفاده بعد وفاته عام (٧٤١هـ/١٣٤٠م)؛ وذلك لاضطراب أمور الدولة فى هذه الفترة؛ لصغر سن السلاطين، وكثرة الصراعات بين كبار الأمراء، وفى هذا الجو لا يهتم بالمصلحة العامة، ولا يعبأ كثيراً بتحقيق العدالة^(٤)، وهناك فترة أخرى لم تنتظم فيها عقد هذه المجالس، وهى فترة أواخر العصر المملوكى؛ نتيجة لكثرة تغير السلاطين، وقصر فترة حكمهم، وانتشار الفتن، ونجد السلطان الغورى (٩٠٦: ٩٢٢هـ/ ١٥١٧: ١٥٠٠م) الذى طالت فترة حكمه نوعاً ما بالنسبة إلى من سبقه من السلاطين، كان يجلس للنظر فى المظالم، ولكنه لم يكن ينتظم فى حضورها، بالإضافة إلى أن المجلس لم يكن مستكملاً لأعضائه كما كان يحدث فى عهد أسلافه^(٥)، وهذا دليل على تدهور أحوال الدولة فى أواخرها.

ونلاحظ أن المصادر المملوكية قد ذكرت مجالس النظر فى المظالم فى العصر الجركسى، ولكنها لم تفصل ما عرض فيها من شكاوى وكيفية حلها، والنقاش الذى دار بين الأعضاء، فكان المؤرخون يذكرون كلاماً عاماً عنها؛ وأعتقد أن ذلك لكثرة الشكاوى التى كانت تقدم فى هذا العصر، بدليل أن بعض السلاطين لما كثرت عليهم الشكاوى قرروا ألا تقدم إليهم مباشرة، حتى يمنع ذلك السيل العرم من الشكاوى^(٦). فمثلا يذكر ابن حجر فى حوادث عام (٧٨٩هـ/١٣٨٧م) أنه ابتداء بعقد مجلس المظالم يومى الأحد والأربعاء،

(١) البوسفى : نزهة الناظر ص ٢٢٢ .

(٢) المقرئى : السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٩٢٣ ، ابن حجر : إنباء ج ٢ ص ٤١

(٣) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ٢ ص ٦١٥ .

(٤) عبد الخالق حسين : النظم القضائية ص ٤٦٤ .

(٥) محمود رزق سليم : الأشرف قانصوه الغورى ١٨٧ .

(٦) محمود عبد التواب : قايتباى المحمودى ص ٣٥ .

"وصار من شاء من الأراذل أن يهين الكبار فعل"^(١)، ولم يفصل لنا كيفية إهانة العامة للمسئولين، ويبدو أن هذا المجلس قد شهد الكثير من الشكاوى ضد الموظفين، سواء أكانت حقيقية أم كيدية لا أساس لها من الصحة، وهذا ما استنكره ابن حجر، وهذه العبارة تظهر أيضاً استطاعة أى شخص من العامة تقديم مظلته للسلطان، وأخذ حقه من أى مسئول حتى لو كان من كبار الموظفين .

وفى حوادث عام (٨٤٠هـ/١٤٣٦م) ذكر ابن حجر^(٢) : أن السلطان أمر بحضور القضاة الأربعة بحضور مجلس المظالم "، وتكلم القاضى الشافعى معه فى عدة قضايا بين حكم الشرع فيها "، ووضح أن حضور القضاة المجالس كان أمراً ضرورياً ؛ لأن السلاطين كانوا لا يستطيعون الحكم فى الأمور الشرعية دون أخذ رأيهم، وكان حكم القضاة هو الذى يؤخذ به^(٣)، وفى نفس هذا المجلس عرض القضاة لقضية عامة لمناقشتها مع السلطان وهى : تعامل بعض الناس بالربا فى معاملاتهم المادية، فاتفق القضاة مع السلطان على تحويل هذه القضية إلى القاضى المالكى، والحنبلى ليحكمما بما يتفق وحكم الشرع، ويظهر أن هذه المجالس لم تكن مقصورة على مناقشة الشكاوى فقط، فكان القضاة يعرضون بعض القضايا العامة التى تهم عامة الشعب، أو عرض لأمر يقوم به بعض الأشخاص يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، على الرغم من عدم تقديم أحد شكوى بذلك .

ويذكر المقرئى^(٤) : فى حوادث عام (٨١٧هـ/١٤١٤م) أن السلطان المؤيد شيخ جلس للحكم بين الناس " ورد كثيراً من المحاكمات إلى القضاة، أى أن السلطان وجد هذه الشكاوى لا تحتاج إلى نظر المجلس فيها، وأن طريقها الطبيعى هو القضاء، وهذا يؤكد أن هذه المجالس لم تكن من أجل استئناف أحكام القضاة، بل كانت ترد بعض القضايا للقضاء لينظر فيها . وفى هذا المجلس تقدم البعض بشكاوى ضد بعض الموظفين من الأقباط، وبعد النظر فيها والتأكد من صحتها أمر بعقابهم، وقد أثر هذا العقاب على باقى الموظفين، فخافوا وأدوا عملهم بإتقان؛ خوفاً من تعرضهم لهذا العقاب.

(١) ابن حجر : إنباء ج ١ ص ٣٣١ .

(٢) ابن حجر : إنباء ج ٤ ص ٤٣ .

(٣) الفيومى : نثر الجمان ج ٣ ق ٣٥٦ .

(٤) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ١ ص ٢٨٨ .

ونجد القضية لم يحضروا بعض هذه المجالس ؛ ففي (جمادى الأولى عام ١٤٣٧/١٤٤٠م) ذكر بعض المؤرخين^(١) أن مجلس المظالم قد عقد دون حضور القضية الأربعة، ولما كان هذا أمراً غريباً فقد حرصوا على تسجيله، ولكن يبدو أن هذا المجلس كان خاصاً بمناقشة الشكاوى التى تعرض أصحابها لظلم من الموظفين، ولهذا كان فى الإعلان عن انعقاد المجلس الذى نودى به عبارة " من له ظلامة من قهر أو غبن عليه بالأبواب الشريفة "، أى أن هذا المجلس كان خاصاً بمناقشة قضايا محددة وهى الشكاوى من موظفى الدولة أو أحد أمرائها .

أما طريقة توثيق قرارات مجالس المظالم فكان يتم إثباتها بكتابتها بواسطة كاتب السر أو أحد مساعديه، ويشترط توقيع السلطان عليها أو من يرأس المجلس بواسطة كاتب السر، حتى يصبح الحكم قابلاً للتنفيذ، وقد يقوم أحد العلماء المعروفين بمهمة كاتب السر، وقد يذيل عليها بعد توقيع السلطان مثل الخطيب جلال الدين القزوينى^(٢) التى كانت له مكانة عالية عند الناصر محمد^(٣)، ويعد هذا أمراً يخالف التقاليد التى كانت متبعة فى هذه المجالس، ولم يتكرر ذلك خلال هذا العصر كثيراً .

ونستنتج مما سبق أن مجالس النظر فى الظالم قد نشأت بمصر منذ العصر الطولونى، واستمرت حتى العصر المملوكى، وأصبح لها نظم ورسوم وهيئة خاصة أثناء انعقادها، ويحضرها أعضاء محدون.

وهناك فرق بينها وبين مجالس استئناف أحكام القضية، فمجالس الاستئناف أعضاؤها من القضية فقط، وإن حضرها السلطان لا يكون له دور فيها ولا يدلى فيها برأيه، وإنما يكون متابِعاً لما يتفق عليه القضية من حكم، ثم يأمر بتنفيذه، أما مجالس النظر فى المظالم فكان يرأسها السلطان أو من ينوب عنه من الأمراء، وأعضاؤها من الأمراء أصحاب الوظائف، وأمراء المشورة، وكان لابد للقضية من حضورها لأخذ رأيهم فى الأمور الشرعية التى قد تثار فى المجلس، وقد تعقد بدون القضية إذا كان المجلس مخصصاً لمناقشة الشكاوى المرفوعة ضد موظفى الدولة أو الأمراء، وأيضاً الحكم الذى يُتفق عليه فيها

(١) المقرئى : السلوك ج٤ ق٢ ص ١٠٠٢ ، الصيرفى : نزهة ج٣ ص ٣٧٧ .

(٢) توفى بدمشق فى جمادى الآخرة عام (٧٣٩هـ / ١٣٣٨م) . (انظر : المقرئى : المقفى ج٦ ص ٤١ ، ابن تفرى بردى : المنهل ج ١٠ ص ١٠٤) .

(٣) المقرئى : المقفى ج٦ ص ٤١ ، ابن تفرى بردى : المنهل ج ١٠ ص ١٠٤ ، علاء طه : السجون والعقوبات ص ١٣٤ .

يكون حكمًا نهائيًا لا يقبل الطعن أو النقض، عكس مجالس استئناف أحكام القضاة، التي قد تُستأنف أحكامها أكثر من مرة .

وكان يعرض في مجالس النظر في المظالم موضوعات متعددة، وقد يقترح فيها السلطان أو أحد الأعضاء موضوعًا عامًا ويتخذ الموافقة عليه ويتم تنفيذه، بخلاف مجالس الاستئناف التي تكون مخصصة لمناقشة قضية واحدة فقط - غالبًا - صدر فيها حكم أحد القضاة .

ونلاحظ أن مجالس النظر في المظالم كانت موضع اهتمام سلاطين المماليك الذين حرصوا على المواظبة على حضورها، ولم يتخلفوا عنها إلا في شهر رمضان، أو لتعرضهم لظروف طارئة من مرض، أو قيام ثورة، أو فتنة ضدهم، من قبل الجنود المماليك أو نوابهم في الولايات المختلفة ، وقد توقف انعقاد هذه المجالس في فترة سلطنة أولاد الناصر محمد وأحفاده، وفي أواخر العصر المملوكي، وإن حاول السلطان قانصوه إعادتها ولكنه لم يواظب على حضورها، ولم يحضرها جميع الأعضاء كما كان يحدث من قبل .

* * *

الخلاصة :

عقدت المجالس الدينية المتنوعة، وكان منها: مجالس الدعاوى التى كانت لها أركان ونظم، وكان يستطيع أى شخص تقديم طلب للحكام بإقامة دعوى، وكان القضاة هم أعضاء هذه المجالس، وكانت هناك أنواع لمجالس الدعاوى، ولم يكن السلاطين يتدخلون فى أحكامها، ولكن كان من حقهم تعيين القضاة الذين ينظرون فيها، أو يستأنفون الحكم الصادر من المجلس أمام قاضٍ آخر عندما لا يعجبهم الحكم الذى صدر، وكان القضاة يتصفون بالنزاهة فى أحكامهم فى هذه المجالس، وكان من حق المدعى عليه أن يقدم فى شهود الإثبات، والاستعانة بشهود نفى ليظهر براءته مما نسب إليه .

وكان السلاطين يحرصون على عقد المجالس الدينية لاستفتاء العلماء والقضاة فى بعض الأمور الخاصة بشئون الدولة الداخلية، أو الخارجية التى تظهر أمامهم ويريدون معرفة حكم الشرع فيها، ليصدروا القرار الصائب بعد ذلك معتمدين على فتوى المجلس، والحق أن معظم السلاطين كانوا يلتزمون بفتاوى المجالس الدينية، ولا يخالفونها، ولم نجد من خالف هذه القاعدة سوى السلطان الغورى فى أواخر الدولة المملوكية .

وبالنسبة إلى أعضاء المجالس الدينية، فإنهم كانوا يلتزمون بأحكام الشرع ولا يجاملون الحكام فى الفتاوى التى تصدر عن المجلس، وإن حدث ووافق الأعضاء هوى السلطان فإنه يكون فى بعض الأمور التى فيها خلاف وتعدد الآراء بين العلماء، واستطاع الأعضاء استغلال حالة الهلع والخوف التى ظهرت على بعض السلاطين أثناء وقوع الأوبئة، ويشيرون عليهم بالقضاء على بعض المفسد وإلغاء بعض الضرائب والمظالم التى يتعرض لها الشعب، حتى يرفع الله - سبحانه وتعالى - البلاء عن البلاد، وكان السلاطين يستجيبون لهم، ويصدرون القرارات بإلغائها، وكان بعض أعضاء المجالس الدينية لا ينتظرون موعد عقد المجلس أو دعوة السلطان لانعقاده، ويبادرون بالصعود إلى السلطان ومناقشته فى أمر يريد تنفيذه وهو مخالف للشرع ، ويوضحون لهم الحكم الشرعى الصحيح، ويطلبون منهم عدم مخالفته، وكان السلاطين يلتزمون بذلك وينفذونه رغم أنفهم، ولا يستطيعون مخالفته .

وقد عقدت المجالس لاستئناف بعض أحكام القضاة التى تحتاج إلى إعادة النظر فيها، وكان صاحب الحق بإصدار الأمر بذلك هو السلطان أو من ينوب عنه ، وإذا ثبت تعمد القاضى مجاملته لأحد فى حكمه ؛ فإنه كان يعزل من منصبه، وكان هناك فرق بينها وبين مجالس النظر فى المظالم .

الفصل الخامس

مجالس الشورى الخاصة

- مجالس خاصة بالسلطين.
- مجالس المناظرات الدينية .
- مجالس تعيين مدرسى المدارس الدينية .
- مجالس مناقشة أحوال أهل الذمة .

نقصد بمجالس الشورى الخاصة أمرين : الأول المجالس التى كان يعقدها السلاطين لمناقشة أمور خاصة بهم وهى قليلة . الثانى : المجالس التى كان يأمر بعض السلاطين بعقدها لمناقشة أمور خاصة بطائفة معينة، أو أشخاص محددين، ولم يلتزم كل السلاطين بعقدها طوال العصر، أى لم تكن نظاماً ثابتاً التزم به كل السلاطين .

ـ مجالس خاصة بالسلاطين :

وهى المجالس التى كانت تعقد لمناقشة الأمور الخاصة بالسلاطين (علمية أو طبية)، وكان السلاطين يقومون باستفتاء القضاة فى أمور دينية من أجل الاستفادة بها وتنفيذها فى عبادتهم، فكانوا ينتهزون الموعد الثابت لاجتماع القضاة عندهم، وذلك فى أوائل الشهور الهجرية، عند صعودهم لتهنئتهم ببداية الشهر، فكان السلطان ينتهز هذه الفرصة، ويستفتى القضاة فى المسائل التى يحتاج لرأى الشرع فيها، مثلما حدث فى (جمادى الأولى عام ٨٢٢هـ/١٤١٩م) عندما مرض السلطان " المؤيد شيخ "، وأصابه ألم فى رجله، فسأل بعض الفقهاء فى جواز الجمع بين الصلاتين ؛ لعذر المرض، فأفتاه بعضهم بجواز ذلك، ورفض البعض الآخر^(١)، لاختلاف مذاهب الفقهاء: فالشافعية أجازوا الجمع بين الصلاتين للمرض أو السفر، أما الحنفية فلا يجيزون ذلك، وبالطبع استفاد " المؤيد " من النقاش الذى دار بين العلماء حول هذه المسألة.

وقد ينتهز السلطان فرصة صعود القضاة إليه، ويسألهم أسئلة دينية بغرض الاستفادة العلمية له، وفى (ذى الحجة عام ٨٧٠هـ/١٤٦٧م)، صعد القضاة إلى القلعة لتهنئة السلطان "الظاهر خشقدم " بأول الشهر، فسألهم السلطان: " أيهم أفضل ليلة القدر أو يوم عرفة ؟" ^(٢)، ويبدو أن السؤال كان مباغتاً للقضاة ؛ لذا لم يستطيعوا الإجابة عليه، وفى عصر ذلك اليوم طلع القاضى الحب بن الشحنة، فعرض عليه السلطان السؤال نفسه، فجاباه دون تردد، ذاكرًا آراء العلماء فى هذا الموضوع بأنهم على ثلاثة آراء، الأول : أن ليلة القدر أفضل، والثانى : أن يوم عرفة أفضل، والثالث: أن ليلة القدر أفضل من ليلة عرفة، ويوم عرفة أفضل من ليلة القدر^(٣)، وهذه الإجابة تدل على التعمق العلمى لابن

(١) المقرئى : السلوك ج٤ ق١ ص ٤٩٩ ، ابن حجر : إنباء ج٣ ص ١٩٥ ، العيني : عقد الجمان ص ٣٥٤ .

(٢) البقاعى : إظهار العصر حوادث ذى الحجة عام ٨٧٠هـ ،

(٣) البقاعى : السابق الصفحة نفسها .

الشحنة، وأظن أنه قد علم بما حدث فى المجلس صلباً؛ فاستحضر الإجابة مسبقاً؛ حتى إذا ما وجه إليه السلطان السؤال نفسه استطاع الإجابة عليه دون تردد.

وتكرر مثل ذلك فى أول ربيع الآخر عام (١٤٧٣هـ/١٤٧٣م) عندما صعد القضاة لتهنئة السلطان بالشهر كالعادة فسألهم عن قول المصلين فى صلاتهم "سمع الله لمن حمده" - وكان قد حدث خلاف حولها بين الفقهاء المالكية والشافعية - وهل يجهر بها المبلغ، فلجاب القضاة الشافعية بأن الإمام الشافعى قد أفتى بذلك، واتفقوا فى النهاية على أن يجهر بها الإمام إذا كان شافعيًا^(١).

وقد اشتهر بعض السلاطين والأمراء باهتماماتهم العلمية والفكرية، وشاركوا أرباب العلوم والفنون المختلفة عن بصر وفهم وإدراك، ولم يكونوا جميعاً بهذه الصورة التى تقدم عنهم من اتهامهم بالسطحية فى التفكير وضالة المعرفة، أو الوقوف عند حد تشجيع العلماء والرعاية فحسب^(٢)، ولذلك قاموا بعقد مثل هذه المجالس، فيذكر ابن تغرى بردى^(٣) عن " المؤيد شيخ " بأنه " كان فقيهاً بارعاً فى المذهب الحنفى يشارك الفقهاء فى أبحاثهم ويتصور أقوالهم وي طرح عليهم المسائل المشككة " ويذكر " ابن حجر " ^(٤) عنه: " أنه كان محباً للشرع، وأهله صحيح العقيدة كثير التعظيم لأهل العلم والإكرام لهم "، أما الظاهر جقمق فيذكر عنه ابن إياس بأنه: " لم ينقطع نسبه إلى العلم، بل ظل يواصل مجالسة الفقهاء والبحث معهم، وله فى الفقه مسائل عويصة، ترجع له فيها العلماء " ^(٥)، وكذلك الظاهر خشقدم الذى ذكر عنه ابن تغرى بردى^(٦) أنه: " كان له إلمام ببعض القراءات، ويبحث مع الفقهاء ".

ويروى ابن إياس^(٧) أن " الأشرف قايتبى " كان له اشتغل بالعلم، كثير المطالعات فى الكتب " وبالطبع كان للسلاطين مجالس مع العلماء يتناقشون فيها معهم المسائل العلمية، ولكن للأسف لم يسجل المؤرخون هذه المجالس - حسب اطلاعى - غير أن

(١) مؤلف مجهول : كتاب فى التاريخ ق ١٢٩ .

(٢) محمد محمد عامر : الممالك المصرية الذين لمعوا فى ميدان الفكر ص ١٦٨ .

(٣) ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٤ ص ١١١ .

(٤) ابن حجر : إنباء ج ٣ ص ٢٧٣ .

(٥) ابن إياس : بدائع ج ٢ ص ٣٠٠ ، محمد عامر : الممالك المصرية ص ١٧٣ .

(٦) ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٦ ص ٣٠٨ .

(٧) ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ٣٢٦ .

السلطان الغورى كان أكثرهم حظاً فى تسجيل مجالسه العلمية، وقد جمع الدكتور "عبد الوهاب عزام" هذه المجالس فى كتابه الموسوم بـ "مجالس السلطان الغورى" ^(١). وهذه المجالس تدل على سعة اطلاعه واتساع ثقافته، مثل المجلس الذى عقده فى التاسع من جمادى الأولى، وسأل الغورى العلماء قائلاً: "زكاة أربعين شاة، واحدة، فما زكاة ثمانين شاة" فاجاب بعض الحاضرين شاتان، فضحك وقل: "هذه مسألة تعبدية لا قياسية، حتى يبلغ مائة وإحدى وعشرين فشاتان" ^(٢) وهذا السؤال وإجابته تظهر مدى سعة علم الغورى.

وعقد بعض السلاطين مجالس طبية لمناقشة حالتهم الصحية، وبالطبع كان أعضاؤها من كبار الأطباء، ففي ربيع الآخر عام (٩١٩هـ/١٥١٣م) عقد السلطان الغورى مجلساً بالأطباء، وكان منهم عدد من الأطباء المتخصصين فى طب العيون (الكحالين) بسبب تزايد الرخو فى جفونه، وبعد فحصه تشاوروا فى كيفية علاجه، واتفقوا على إجراء عملية جراحية لقص جفنه، ولكن السلطان "الغورى" رفض ذلك ^(٣)؛ لخوفه من فشل هذه العملية وإصابته بالعمى، مما يفقده منصبه، ولهذا فضل العلاج الشعبى، فطلعت إليه امرأة تركية عرضت عليه معالجته بوصفة شعبية، ولكنها فشلت، وحاول الأطباء إقناعه مرة أخرى ولكنه صمم على الرفض، فقاموا بإقناعه بطريقة عملية، فلحضروا أمامه أربعة مرضى مصابين بنفس المرض، وأجروا لهم هذه العملية أمامه، وثبت نجاحها، ولكنه لم يقتنع أيضاً، فقاموا بعمل لزقة له ترفع جفنه عن عينه، واستمر يستخدمها فترة، وفى النهاية شعر أنه لا مفر من إجراء هذه العملية؛ وبخاصة بعد أن أشيع بين الناس أن السلطان أصيب بالعمى، فقام فريق من أطباء العيون بإجراء هذه العملية ونجحت، وبعد تأكله من شفاثه خلع على رئيس الفريق الطبى المعالج ^(٤) وكافأه مكافأة عظيمة، وهذا دليل على تقدم الطب فى مصر فى هذه الفترة.

(١) انظر تفاصيل هذه المجالس عند: (عبد الوهاب عزام: مجالس السلطان الغورى، ط لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٤١م).

(٢) عبد الوهاب عزام: مجالس السلطان الغورى ص ٧١.

(٣) ابن إياس: بدائع ج ٤ ص ٣١٠.

(٤) ابن إياس: السابق نفس الجزء ص ٣١٤، ٣١٥.

وهذا التصرف من قانصوه الغورى - بأنه جمع عدداً كبيراً من الأطباء وشاورهم فى حالته الصحية - عكس ما فعله الأشرف برسبى عام (٨٤١هـ/١٤٧٣م) عندما مرض ووصف له بعض الأطباء دواءً، ولكنه لم يأت بنتيجة؛ فشك فيهم وقام بقتلهم، واستدعى أطباء آخرين، ولكنهم تخوفوا من معالجته واعتذروا، واشترطوا تكوين مجلس طبي لمعالجته، واعتذر بعضهم عن حضور هذا المجلس أيضاً لخوفهم مما حدث لزملائهم^(١)، وأعتقد أن الأشرف برسبى قد أخطأ عندما أمر بقتل الأطباء المعالجين له، مما جعل زملاءهم يمتنعون عن معالجته، ولو أنه قام بتكوين مجلس طبي من البداية، لتجنب هذا الشك وتنافس الأطباء على معالجته.

(١) ابن نغرى بردى : النجوم ج ١٥ ص ١٠٢ .

ـ مجالس المناظرات الدينية :

المناظرات مأخوذة من نظر، ويقال نظر إلى الشيء أى أبصره وتأمله، ويقال : نظر فى الأمر . أى تدبر وفكر فيه، ويقال : فى هذا نظر . أى مجل للتفكير لعدم وضوحه، ويقال : ناظر فلاناً . أى بالحثه وباراه فى المحاجة، وتناظر القوم، أى تجادلوا، والمُناظر هو المجادل المحتاج^(١).

والمناظرة فى اللغة من النظر بالبصيرة، واصطلاحاً : هى النظر بالبصيرة بين الشيتين إظهاراً للصواب^(٢)، وأن تناظر أخاك فى أمر إذا نظرتما فيه معاً كيف تأتياه^(٣). وقد عقدت مجالس المناظرات فى العصر المملوكى بين علماء الدين ؛ للحوار والمناقشة حول قضية علمية مختلف عليها، وكانت هذه المجالس كثيرة غير أننا سوف نقتصر على المجالس التى عقدت بأمر من السلاطين أو من ينوب عنهم فقط التزاماً بخطة البحث، غير أن هذه المجالس التى عقدت بأمر من السلاطين تعد قليلة إذ لم تكن نظاماً عاماً التزم به كل السلاطين، فنجد هذه المجالس قد عقدت فى عهد القليل من السلاطين - حسب اطلاعى - منهم : "الناصر محمد بن قلاوون"، و"المؤيد شيخ" ؛ ولهذا أدرجناها تحت المجالس الخاصة، وأيضاً لأنها كانت خاصة بأشخاص محددين مثل "ابن تيمية"^(٤) الذى تكاد تقتصر مجالس المناظرات عليه فى هذا العصر .

لقد لعب ابن تيمية دوراً كبيراً فى الحياة السياسية والعلمية فى العصر المملوكى؛ ولهذا كانت له مكانة كبيرة عند الحكام والعامة، لمواقفه الشجاعة وعدم رهبته من الأعداء أو من الحكام المماليك، أو من العلماء الذين كانوا يخالفونه فى رأى .

وقد ارتفعت مكانته عند الحكام نظراً لما قام به من دور كبير فى عهد الناصر محمد بن قلاوون، عندما هجم التتار على بلاد الشام فى أواخر عام (٦٩٧هـ/١٢٩٧م)^(٥)، وتعرضت

(١) مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط ج١ ص٩٦٩ ، مادة (نظر) .

(٢) على بن محمد بن شريف الجرجاني : كتاب التعريفات ص٢٥٠ ، مكتبة لبنان ، ١٩٨٥م .

(٣) ابن منظور : لسان العرب ج٦ ص٤٤٦٦ ، مادة (نظر) ، دار المعارف ، القاهرة .

(٤) توفى بدمشق فى ذى القعدة عام (٧٢٨هـ/١٣٢٨م) . (انظر : الصفدى : النوائى ج٧ ص١٥ ، الكتبى : فوات الوفيات ج١ ص٧٤) .

(٥) انظر هذه الأحداث بالتفصيل فى (بىرس المنصورى : التحفة المملوكية ص ١٥٦ ، مختار الأخبار ص ١١٠ ، : : النويرى : نهاية الأرب ج٣١ ص ٣٨٠ ، ابن كثير : البداية ج١٧ ص ٧١٨ ، العيزر : عقد الجمان ج٣ ص ٤٦١) .

السلطة المملوكية لأزمة الشرعية بالنسبة إليها، عندما قام التتار بمنازعة الممالك في تلك الشرعية السياسية؛ حيث مل بعض أهل الشام إلى الدخول في طاعة التتار، نتيجة لعجز الممالك النسبي في مواجهتهم، فكان موقف ابن تيمية حاسماً، فأوضح لهؤلاء أن التتار من أشد أعداء الإسلام، وأنه يجب محاربتهم وليس الدخول في طاعتهم، بل أفتى أن من لحق بمعسكراتهم فهو منهم ويعد مرتدًا عن الإسلام^(١)، وبالفعل كان لهذه الفتوى أثرها العظيم على نتيجة المواجهة بين دولة الممالك والتتار، وأعادت جزءاً كبيراً من الشرعية السياسية للنظام المملوكي^(٢)، وقام بدور كبير في حث العامة على الجهاد وكذلك السلطة المملوكية^(٣)، ولهذا كانت له مكانة كبيرة عند "الناصر محمد بن قلاوون"^(٤).

غير أن هذا لا يعنى رضاه عن السلطة المملوكية كلية فقد عارضها لوجود بعض الفساد والمنكرات العقديّة والسياسية والاقتصادية فيها، ولهذا تصدى لإظهار هذه المفاصل، وحاول محاربتها والقضاء عليها، رغم تعرضه للسجن أكثر من مرة لمدة سبع سنين^(٥). وكانت معظم الموضوعات التي تم مناظرة ابن تيمية فيها موضوعات دينية في العقيدة والكلام، وكانت تتم بأمر السلطة السياسية - وقد قام أحد الباحثين المعاصرين بجمع معظم هذه المجالس^(٦) - وكانت بداية هذه المجالس في دمشق عام (٦٩٨هـ/١٢٩٧م)، فقد عقد نائبها "جمال الدين آقوش بن عبدالله الأفرم"^(٧) مجلساً لمناقشة "ابن تيمية" في العقيدة الحموية^(٨)، بعد أن طالبه بذلك جماعة من علماء الشافعية بدمشق، فأمر النائب بحضور قضاة دمشق وكبار فقهاءها، وتمت مناقشة ابن تيمية فيما قاله فأجاب بما

(١) ابن كثير: البداية ج ١٧ ص ٧٠٩، ص ٧٣٠، عزيز العظمة: ابن تيمية ص ٩٣، مكتبة ضياء الرئيس، ط الأولى ٢٠٠٠م

(٢) صالح سعيد: التجديد في الفكر السياسي لابن تيمية ص ٢٦٥.

(٣) ابن كثير: البداية ج ١٧ ص ٧٢٧ ص ٧٣٩، عزيز العظمة: ابن تيمية ص ٩٥.

(٤) ابن تغري بردي: المنهل ج ١ ص ٣٦٠.

(٥) ابن حجر إنباء ج ١ ص ١٥٩، ابن تغري بردي: المنهل ج ١ ص ٣٦٠.

(٦) أنظر: سيد الجميلي: مناظرات ابن تيمية مع فقهاء عصره.

(٧) توفي عام (٧١٦هـ/١٣١٦م) (انظر: الصفدي: الوافي ج ٩ ص ٣٢٦، ابن حجر: الدرر ج ١ ص ٣٩٦).

(٨) هي رسالة، كتبها رداً على سؤال ورد إليه من أهل حماة عن صفات الله عز وجل، فذكر مذهب السلف في هذه المسألة ورجحه على مذهب الفلاسفة، وشملت إجابته عن أسئلة في الاستواء والصفات الخيرية. (عزيز العظمة: مناظرات ابن تيمية ص ٧٣).

أسكتهم^(١). ويتضح لنا رغبة العلماء في مناقشة ابن تيمية في الفتاوى التي يصدرها، وتحالف آراءهم، فأرادوا أن تكون المناظرة رسمية حتى يلزموا ابن تيمية بالرجوع عن فتاويه عندما يظهروا عدم صحتها، ونلاحظ أن النائب كان في سلطته إعطاء الأمر بعقد هذه المناظرات، بل كان يحضرها بنفسه.

وتكرر مثل هذا المجلس في رجب عام (٧٠٥هـ/١٣٠٦م) بدمشق وحضره نائب السلطنة، وقضلة دمشق وعلماءؤها، وكان سبب عقد هذا المجلس هو مناقشة ابن تيمية في عقيدته الحموية، فأحضرت وقرئت وتباحث القضية في أجزاء منها^(٢)، ولما طل الوقت رفعت الجلسة على أن تستكمل بعد ثلاثة أيام، وتم استكمال المناظرة يوم الجمعة من شهر رجب، والذي ناظر ابن تيمية في هذا المجلس هو الشيخ "كمل الدين بن الزملكاني"^(٣) الذي استطاع مجازاة ابن تيمية في المناظرة، وانتهى هذا المجلس على قبول هذه العقيدة، وعاد ابن تيمية إلى منزله مكرماً^(٤)، ونلاحظ أنه من الممكن أن تتعدد جلسات المناظرة عندما يطول الحوار والمناقشة بين المتناظرين، وقد نجد بعض العامة يهتمون بمتابعة هذه المناظرات من خارج المجلس، وينتظرون نتيجتها، فبعد الانتهاء من المناظرة قام العامة بإيقاد الشموع والالتفاف حول ابن تيمية وأوصلوه إلى داره، وهذا يدل على اهتماماتهم العلمية، وتقديرهم للعلماء المخلصين.

وفي العام نفسه وردت رسالة من القاهرة باستدعاء "ابن تيمية" والقاضي "نجم الدين أحمد بن محمد بن صصري"^(٥) - وكان بينهما خلاف حول آراء ابن تيمية - ليتم عمل مجلس مناظرة لهما في القاهرة، وعندما وصلا عُقدَ لهما مجلس بالقلعة حضره القضاة والفقهاء وبعض الأمراء، وتكلم الشيخ "شمس الدين بن عدلان" وذكر بعض اتهامات

(١) ابن أبيك الدوادري : كنز الدرر ج ٩ ص ١٣٢ ، الصفدي : أعيان العصر وأعيان النصر ج ١ ص ٢٣٦ .

(٢) قد ادعوا على ابن تيمية أنه يقول فيها : إن الله سبحانه وتعالى يشار إليه بالإشارة الحسية، ونسبوه بذلك إلى التجسيم، وكان رأيه أن الله تعالى يصف نفسه بصفات لا يدرك كنهها المخلوق، وأنه يجب أن نؤمن بهذه الصفات كما وصف الله سبحانه وتعالى بها نفسه دون تأويل من المخلوق . (سليم الهلالي : ابن تيمية المقتري عليه ص ٥٠) .

(٣) هو : محمد بن علي بن عبد الواحد بن عبد الكريم، توفي في رمضان عام (٧٢٧هـ / ١٣٢٧م) . (انظر : الصفدي : الوافي ج ٤ ص ٢١٤ ، السبكي : طبقات الشافعية ج ٩ ص ١٩٠ ، ابن تغري بردي : المنهل ج ١٠ ص ٢١٨) .

(٤) الفيومي : نثر الجمان ج ٣ ق ٧٦ ، الغساني : المسجد المسبوك قسم ٢ ق ٤٥ ، ابن أبيك : كنز الدرر ج ٩ ص ١٤٠ .

(٥) توفي في ربيع الآخر عام (٧٢٣هـ / ١٣٢٣م) (انظر : ابن خلكان : فوات الوفيات ج ١ ص ١٢٥ ، السبكي : طبقات الشافعية ج ٩ ص ٢٠) .

لابن تيمية في بعض أجزاء من عقيدته الواسطية^(١)، وعندما أراد ابن تيمية الرد على ذلك، تمت مقاطعته أثناء المقدمة التي أراد أن يفتح حديثه بها؛ ليمنعوه من الدفاع عن نفسه وإظهار الحقيقة، وحكم القاضي المالكي بسجنه^(٢). ويتضح التعنت معه في عدم إتاحة الفرصة له للرد على النقد الموجه له، وأيضاً التسرع في الحكم بحبسه، وذلك يدل على شدة عداوتهم له.

وفي صفر عام (٧٠٧هـ/١٣٠٧م) خرج ابن تيمية من سجنه بالقاهرة بعد أن ألح عليه "مهنا بن عيسى" وعُقد له مجلس بأمر من السلطان لمناقشته في آرائه، ودعا القضاة لحضور هذا المجلس، ولكن لم يحضر منهم أحد، وحضر جماعة من الفقهاء، وتم استدعاء القضاة مرة أخرى، ولكنهم اعتذروا عن الحضور بأعذار مختلفة بعضهم بالمرض وبعضهم بغيره، فقبل نائب السلطنة الذي كان حاضراً المجلس نيابة عن السلطان عذرهم ولم يتشدد في حضورهم^(٣). وتعد هذه نادرة أن يعقد مجلس مناظرة في موضوع ديني ويتخلف عن حضوره القضاة الأربعة، وقد علل بعض المؤرخين ذلك لعلم القضاة بأنه لن يستطيع أحد مجازاة ابن تيمية في علمه وبجته، وعجزهم عن الرد عليه، وانتهى المجلس بالاتفاق على تغيير بعض الألفاظ في العقيدة، وامثل ابن تيمية لذلك، وأعجب نائب السلطنة الأمير سلار بابن تيمية وبعلمه وأخلاقه، فاقترح إقامته مدة بمصر حتى يرى الناس فضله ويستفيدوا من علمه^(٤).

وأظن أن القضاة لم يحضروا هذا المجلس لعلمهم أن ابن تيمية على صواب، وأنهم قد ظلموه بسجنه، وحتى لا يقارن الناس بينهم وبينه، فيظهر تفوقه عليهم علمياً، وخافوا أيضاً من اعتداء أحد من العامة عليهم، لظلمهم إياه، أو توبيخ أحد من الحكام لهم.

(١) سميت بذلك ؛ لأن أهل "واسط" طلبوا من ابن تيمية أن يكتب لهم عقيدة ؛ لمحاربة الجهل ، وتكون مرجعاً لهم ؛ فكتب لهم هذه العقيدة ، وقد انتشرت منها نسخ عديدة في مصر والعراق ، ومنها قوله : " الإيمان بالله وبما وصف به نفسه ووصفه رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف . (انظر : ابن تيمية : الفتاوى ج ٣ ص ١٦٠ ، عزيز العظمة : مناظرات ابن تيمية ص ٦٢) .

(٢) الفسائي : المسجد ج ٢ ق ٤٦ المقيزي : السلوك ج ٢ ق ١ ص ١٨ .

(٣) ابن شاكر الكتبي : عيون التواريخ حوادث (٧٠٧هـ) ، المقيزي : السلوك ج ٢ ق ١ ص ٤٠ .

(٤) ابن شاكر الكتبي : عيون التواريخ حوادث (٧٠٧هـ) ، ابن كثير : البداية ج ١٨ ص ٧٣ .

وبعد أن نجح ابن تيمية فى إثبات صحة فتواه فى مسألة العقيدة الواسطية، لم يكتف بذلك بل أثار قضية أخرى وهى مسألة الحلف بالطلاق^(١) وكان قد بدأ فى الفتيا بها فى عام (٧١٨هـ/١٣١٨م)، ونصحه بعض العلماء مثل القاضى " شمس الدين بن مسلم " بترك الإفتاء فى هذه المسألة، حتى لا تقوم فتنة بسببها، فاستجاب له، وعندما علمت السلطة بالقاهرة بهذه المسألة أرسل السلطان رسالة تتضمن منع ابن تيمية من الإفتاء بهذه المسألة^(٢)، غير أنه أفتى بها بعد فترة فى عام (٧١٩هـ/١٣١٩م) فأرسل السلطان رسالة أخرى تحتوى على عتاب لابن تيمية لمعاودته الإفتاء فى هذه المسألة بعد أن منع منها، فعقد نائب السلطنة مجلساً بالقضاة والعلماء واتفق المجلس على تأكيد المنع من هذه الفتيا^(٣)، ويبدو أنه لم يمتنع عن ذلك، فعقد له مجلس بدمشق فى رجب عام (٧٢٠هـ/١٣٢٠م) منع من الإفتاء فى هذه المسألة، وقرر هذا المجلس اعتقاله بالقلعة حتى لا يفتى بها، واستمر معتقلاً حتى عام (٧٢١هـ/١٣٢١م)، بعدما شفع فيه نائب دمشق^(٤). ولم يذكر أحد من المؤرخين سبب تصميم كلا الجانبين على رأيه، ابن تيمية فى الإفتاء والسلطة بمساندة الهيئة التشريعية متمثلة فى السلطة القضائية على المنع، ويبدو أن كلا منهما لم يقتنع برأى الآخر.

وأثار ابن تيمية قضية أخرى تعرض بسببها للسجن فى عام (٧٢٦هـ/١٣٢٦م)، فقد أفتى بمنع زيارة قبور الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، والصالحين^(٥)، وكان غرضه من ذلك منع المفاسد التى تترتب على زيارة هذه المقابر، وعندما علمت السلطة المملوكية بالقاهرة بذلك، عقد السلطان الناصر محمد مجلساً بالقضاة والعلماء، وعرض عليهم تقريراً عن ابن تيمية ورد إليه من دمشق يتضمن فتاويه والمجالس التى عقدت له هناك،

(١) سئل ابن تيمية عن حلف بالطلاق على أمر من الأمور، ثم حنث فى يمينه، هل يقع الطلاق أم لا ؟، فأجاب بأن هناك خلافاً فى هذه المسألة بين السلف والخلف على ثلاثة أقوال : الأول : أنه يقع الطلاق إذا حنث فى يمينه، الثانى : أنه لا يقع الطلاق ولا يلزمه الكفارة، الثالث : - وهو أصح الأقوال عند ابن تيمية - أن هذه يمين من أيمان المسلمين فيجرى فيها ما يجرى فى أيمانهم وهو الكفارة عند الحنث، إلا أن يختار الحالف أن يقع الطلاق فله أن يوقعه ولا كفارة. (انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ج ٣٣ ص ١٢٣ : ص ١٢٧، ج ٣٧ ص ٣٠٨).

(٢) ابن كثير : البداية ج ١٨ ص ١٧٧ .

(٣) ابن حبيب : درة الأسلاك ج ٢ ق ٢٢٠، الصفدى : أعيان العصر ج ١ ص ٢٣٦، ابن كثير : البداية ج ١٨ ص ١٩٢ .

(٤) المقريزى : السلوك ج ٢ ق ١ ص ٢١٢، ابن حجر : إنباء ج ١ ص ١٥٩، الشوكانى : البدر الطالع ج ١ ص ٨٤ .

(٥) حث الرسول ﷺ على زيارة المقابر من أجل العظة والعبرة فقال ﷺ : " زوروا القبور فإنها تذكركم الآخرة "، وكان رأى ابن تيمية أن تكون الزيارة خالية من شد الرحال إليها، ولم يتعرض للزيارة من هذا الوجه، وإنما منع شد الرحال إلى الزيارة، أى السفر خصيصاً لذلك خاصة قبور الصالحين (ابن كثير : البداية : ص ٢٧٠، سليم الهلالى : ابن تيمية المفترى عليه ص ٢٢).

فاتفق القضاة على منعه من الفتوى، واعتقاله، فأرسل السلطان مرسوماً بذلك إلى دمشق، وتم اعتقال ابن تيمية في قلعتها^(١)، ولم يكتفوا بذلك، بل قاموا بإخراج ما عنده من الكتب والأوراق وأدوات الكتابة؛ حتى يحرموه من التصنيف أيضاً^(٢). وظل في هذا الاعتقال حتى توفى في ذي القعدة عام (٧٣٨هـ / ١٣٣٨م)^(٣)، ونتعجب عندما نعلم أن نائب السلطنة أرسل إليه أحد القضاة وهو " جمال الدين يوسف بن إبراهيم بن جملة "^(٤) لينظره في المعتقل، وأعتقد أن ابن تيمية خاف من تحريف كلامه فقام بتسجيل رأيه بكتابته بخطه على أوراق، ومع ذلك تم تحريف جوابه بالتعليق عليه بما يريد أعداؤه^(٥). وأعتقد أن تصميم السلطة على منع ابن تيمية من فتوى زيارة قبور الصالحين، بسبب انتشار الطرق الصوفية في هذا العصر، التي لها اعتقاد في هؤلاء الصالحين سواء كانوا أحياء أو أمواتاً، وكان لهذه الطرق ثقل على السلطة السياسية، وكذلك بعض كبار القضاة والفقهاء الذين دانوا بالتصوف ودافعوا عنه^(٦)، بالإضافة إلى اعتقاد عدد كبير من السلاطين المماليك في هؤلاء الصالحين، وأيضاً من عامة الشعب.

وهناك مجالس مناظرات أخرى عقدت في هذا العصر، ولم تعقد من أجل المناقشة حول موضوع ديني فيه اختلاف، وإنما كان الغرض منها كشف ادعاء البعض بتبهرمهم في العلوم الدينية، وكان المؤيد شيخ مغرمًا بعقد هذه المجالس وكان يحضرها بنفسه، ففي ربيع الآخر عام (٨١٨هـ / ١٤١٥م) أمر بعقد مجلس مناظرة، وأمر القضاة والفقهاء بالحضور، وأحضر " الهروي "، الذي كان يزعم أنه يحفظ اثني عشر ألف حديث، ويحفظ صحيح مسلم بأسانيد، ويحفظ متون البخاري، فاستعظم الناس ذلك، فوجهت إليه بعض الأسئلة في الحديث الشريف بواسطة ابن حجر - الذي روى هذا المجلس بالتفصيل^(٧) -

(١) الفيومي : نثر الجمان ج٣ ق٢١١، ابن كثير : البداية ج١٨ ص٢٦٨، الجزري : تاريخ حوادث الزمان ج٢ ص١١٢ .
(٢) من المعلوم أن ابن تيمية قد نقض كتاب ابن عربي : " فصوص الحكم " وصنف مؤلفاً في بيان الأخطاء التي وقع فيها ابن عربي، ونخالف العقيدة الصحيحة في كتاب وسمه بـ " النصوص على الفصوص "، ولذلك منعوا عنه أدوات الكتابة حتى لا يصنف كتباً أخرى، في مهاجمة الطرق الصوفية .

(٣) الفيومي : نثر الجمان ج٣ ق٢٣٦، ابن كثير : البداية ج١٨ ص٢٩٣، ابن حجر : الدرر ج١ ص١٥٩ .
(٤) توفى في ذي الحجة عام (٧٣٨هـ / ١٣٣٨م). (انظر : ابن كثير : البداية ج١٨ ص٤٠٤، المقرئ : السلوك ج٢ ق٢ ص ٤٥٧) .

(٥) ابن كثير : البداية ج١٨ ص٢٧٠ .

(٦) أحمد صبحي منصور : العقائد الدينية في مصر المملوكية ص٣٨ .

(٧) ابن حجر : إنباء ج٣ ص ٥٧ : ص ٦٣ .

فظهر بطلان زعمه فى حفظ هذا العدد الهائل من الأحاديث، وبيان قصوره، وظهر قلة علمه ؛ فعزل من مناصبه ^(١) .

وواضح أن الهدف من عقد هذا المجلس الذى سعت مجموعة من العلماء عند السلطان لعقده - إظهار تواضع الناحية العلمية عند الهروى، وكان دافعهم إلى ذلك، الغيرة العلمية، عندما رأوا الهروى يحظى بمكانة كبيرة عند المؤيد، وولاه العديد من الوظائف، مع حداثة هجرته إلى القاهرة، وأدركوا أن سبب ذلك اعتقاد السلطان فى غزارة علمه، فأرادوا إظهار حقيقته أمام السلطان، وبالفعل نجحوا فيما سعوا إليه.

وكان هناك بعض العلماء يرفضون عقد مجالس مناظرة لهم، مع تقديم حججهم فى ذلك، فنجد عالم العصر الإمام " جلال الدين السيوطى " عندما ادعى أنه مجتهد، وأخذ فى ذم كل من عارضه فى دعوى الاجتهاد، فغضب العلماء من ذلك، وسعوا عام (٨٨٩هـ/ ١٤٨٤م) عند السلطان، لعقد مجلس لمناظرته، ولكنه رفض ذلك معللاً رفضه بقوله : " العلماء قد نصوا على أنه لا يسوغ للمجتهد أن يناظر المقلد، فمناظرتى تحتاج لوجود مجتهدين، مجتهد يناظرنى، ومجتهد يكون حكماً بينى وبين من يناظرنى " ^(٢) .

وأعتقد أن السيوطى استطاع الهرب من هذا المجلس بذكاء ؛ لأنه كان يعلم بكثرة أعدائه من العلماء ؛ بسبب تكبره على علماء عصره وذهمه لهم دائماً وعلاقته غير الطيبة بهم، وأنهم سوف ينتهزون هذه الفرصة، ويحاولون الإساءة إليه بشتى الطرق، ولن يجد من يدافع عنه من العلماء ؛ نظراً لكثرة خصوماته معهم ^(٣) .

ونستخلص من هذه الحادثة أن مجالس المناظرات كانت اختيارية أى غير ملزمة للمتناظرين، وكان السلطان هو صاحب الحق فى إعطاء الأمر بإقامتها.

(١) ابن حجر : المجموع المؤسس للمعجم المفهرس ج ٣ ص ١٢٥ ، السخاوى : جيز الكلام ج ٢ ص ٤٣٧ .

(٢) السيوطى : التحدث بنعمة الله ص ٢٠٣ ، كشف الصلصلة ص ٤٧ ، مصطفى الشكعة : جلال الدين السيوطى ص ١١٨

(٣) للمزيد من التفاصيل عن هذه الخصومات انظر (مصطفى الشكعة : جلال الدين السيوطى ص ٨١ ، عبد الفتاح فتحى : المعارضة بين السخاوى والسيوطى ص ٤٠٧) .

٠ مجالس تعيين مدرسى المدارس الدينية :

تعد المدرسة إحدى أهم مؤسسات الحضارة الإسلامية، وهى دون جدال من أهم وسائلها التعليمية، والمدرسة هى التطور المنطقى لوظيفة المسجد، وهى نتاج ثلاث مراحل تطورت خلالها المؤسسات التعليمية فى الإسلام : فى القرون الأولى للإسلام كان "المسجد الجامع" هو المرحلة الأولى فى تطور المؤسسة التعليمية حيث كانت تعقد به حلقات العلم ومجالسه . والمرحلة الثانية: هى مرحلة "مجموعة المسجد " الذى انتشر فى شرق العالم الإسلامى وعرف هناك بـ " الخان" الذى كان يخصص لإقامة الطلبة الغرباء عن المدينة فى القرن الرابع الهجرى / العاشر الميلادى^(١) . والمرحلة الثالثة : هى مرحلة المدرسة .

وقد ازدهرت الحركة العلمية فى مصر فى القرن الأول الهجرى، بعد أن نزح إليها عدد كبير من الصحابة بلغ عددهم أكثر من مائة وأربعين صحابياً كانوا أساس مدرسة مصر الدينية، وهى المدرسة التى كان مركزها جامع عمرو بن العاص^(٢)، وبهذا ارتبطت الحركة العلمية بمصر بالعلوم الدينية من ناحية وبالمساجد من ناحية أخرى، وزاد من ازدهار هذه الحركة العلمية استقلال البلاد فى عهد الطولونيين والإخشيديين^(٣) .

وزاد من ازدهار الحركة العلمية فى مصر قيام الدولة الفاطمية التى بذلت جهوداً كبيرة فى نشر المذهب الشيعى، والدعوة له والإقناع به، وهو المجال الذى قام فيه الأزهر بدور كبير^(٤)، وكان على القوى السنية أن تنهض لمواجهة هذا المد الشيعى ووقع عبء هذه المهمة على دولة السلاجقة التى عملت على تقوية المذاهب السنية، والقضاء على الحركات الشيعية، وكان من وسائلها فى ذلك إنشاء المدارس ؛ حيث قام الوزير السلجوقى "نظام الملك" بحركة واسعة لإنشائها فى أهم مدن العراق وفارس وبلاد الجزيرة وديار بكر، بدأها بإنشاء المدرسة النظامية فى بغداد عام (٤٥٧هـ/١٠٦٥م)^(٥)، ثم انتقلت فكرة إنشاء المدارس السنية من العراق إلى الشام ومصر فى أواخر العصر

(١) أمين فؤاد سيد : المدارس فى مصر قبل العصر الأيوبي ص ٨٩ .

(٢) السيوطى : حسن المحاضرة ج ١ ص ٧٨، محمد محمد أمين : الأوقاف والحياة الاجتماعية ص ٢٣٣ .

(٣) محمد محمد أمين : السابق نفس الصفحة .

(٤) سيدة كاشف : الجامع الأزهر ودوره فى نشر الثقافة العربية الإسلامية ص ٤٨ .

(٥) المقرئى : الخطط ج ٤ ص ١٩٢، محمد محمد أمين : الأوقاف ص ٢٣٣ .

الفاطمي، إلا أنه لم يقدر لها الانتشار إلا في العصر الأيوبي^(١)، حيث بلغ عدد المدارس بها - المعروفة حتى الآن - التي شيدت في هذا العصر نحو ست وعشرين مدرسة، منها ثلاث وعشرون بالقاهرة، ومدرستان بالفيوم، ومدرسة بالإسكندرية^(٢).

أما في العصر المملوكي فقد انتشرت المدارس في مصر انتشاراً كبيراً؛ نتيجة ازدهار النشاط العلمي فيها في هذا العصر وأصبحت محوراً للنشاط العلمي، وكانت هناك عدة أسباب أدت إلى ذلك من أهمها: سقوط بغداد على أيدي المغول عام (٦٥٦هـ/١٢٥٧م) وهجومهم على بلاد الشام، وما حدث من كوارث للمسلمين في الأندلس على أيدي النصارى؛ ولذا تحول كثير من علماء تلك الأقطار إلى مصر واختاروها محلاً لإقامتهم ونشاطهم العلمي، وأيضاً إحياء الخلافة العباسية بمصر على أيدي المماليك عام (٦٥٩هـ/١٢٦٠م)؛ مما هيأ للقاهرة أن تترث بغداد وتصبح مركز النشاط العلمي والديني في العالم الإسلامي، وأيضاً تقدير السلاطين المماليك للعلماء وتشجيعهم، وإكثارهم من إنشاء المدارس رغبة في فعل الخير والتقرب إلى الله سبحانه وتعالى، وتخليد ذكراهم على مر الزمن، وكذلك لتعرض السلاطين والأمراء إلى غدر غيرهم من المماليك المتوثبين إلى السلطة وتعرضهم للمصادرة والسجن، فكانوا يلجأون لنظام الوقف^(٣) على المدارس عند بنائها؛ للمحافظة على ثرواتهم وبذلك يضمنون لأنفسهم ولأولادهم مورداً ثابتاً من ريعها مهما تقلبت بهم الأيام، بالإضافة إلى تدعيم المذهب السني في مصر لمقاومة أي تيارات شيعية^(٤).

وقد ذكر المقرئ أن عدد المدارس في القاهرة فقط كان خمساً وسبعين مدرسة^(٥)، هذا بخلاف المدارس التي انتشرت في الأقاليم المصرية الأخرى، وكذلك المدارس التي أقيمت

(١) القلقشندي: صبح الأعشى ج ٣ ص ٣٦٦.

(٢) محمد حمزة إسماعيل: العلاقة بين النص التأسيسي والوظيفة والتخطيط المعماري للمدرسة في العصر المملوكي ص ٢٧١.

(٣) كان يلجأ البعض إلى نظام الوقف في العصر المملوكي حتى يحافظوا على ثرواتهم، لأن الوقف كان لا يستطيع الحكام مصادره أو الاستيلاء عليه، وكان لا يفرض عليه ضرائب، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، كان الواقف يحدد جهات صرف ريع الوقف، ثم ينص على أن الزيادة منه تعود على الواقف وذريته من بعده. (محمد محمد أمين: الأوقاف ص ٧٣).

(٤) سعيد عاشور: المجتمع المصري ص ١٤١، حسن ذكرى: أبرز مظاهر الحياة الثقافية ص ٢٦٢، محمد محمد أمين: الأوقاف ص ٧٢، مصطفى عبد الله شبيحة: دراسة مقارنة بين المدرسة المصرية والمدرسة البيئية ص ٤٢٨.

(٥) المقرئ: الخطط ج ٤ ص ١٩٢، محمد محمد أمين: الأوقاف ص ٢٣٥.

بعد المقرئى، ويصف القلقشندى كثرة هذه المدارس التى أنشأها السلاطين المماليك وأمرأؤهم وغيرهم قائلاً "ما ملأ الأخطاط وشحنها"^(١)، ويقول ابن بطوطة عن هذه الكثرة: "وأما المدارس بمصر فلا يحيط أحد بمصرها لكثرتها"^(٢).

وبالطبع تبع إنشاء المدارس تعيين موظفين فيها للقيام بأمرها، وعلى رأسهم المدرسون، وكانت وظيفة التدريس من أجل الوظائف، فيخلع السلطان على صاحبها ويكتب له توقيعاً من ديوان الإنشاء، خاصة إذا كان تعيينه فى إحدى المدارس الكبيرة، وكان يشتمل هذا التقليد على العديد من النصائح للمدرس المعين^(٣)، وهذا التقليد يصدر من ديوان الإنشاء، ويختلف باختلاف المادة التى يدرسها المدرس، وفيه يقدم السلطان النصيح للمدرس مثل نسخة التوقيع التى أوردها القلقشندى^(٤)، ومن النصائح التى وردت فيه للمدرس "أن يكون طلق الوجه منشرح الصدر، وأن يحث طلبته على الاشتغال بالعلم، وأن يربيهم كما يربى الوالد ولده"؛ وذلك يدل على اهتمام السلطة بهذه الوظيفة لأنها عماد المدارس والعملية التعليمية فيها، ومن هنا عقدت الكثير من المجالس؛ لتعيين هؤلاء المدرسين، أو للاطمئنان على مؤهلاتهم العلمية، وبخاصة عندما يطعن فيها أحد العلماء المنافسين، ولم تكن هذه المجالس نظاماً ثابتاً التزم به السلاطين أو الأمراء عند تعيين المدرسين، وإنما قام به البعض وأهمله آخرون؛ ولهذا أدرجناها تحت المجالس الخاصة لسببين: الأول: لأنها خاصة بطائفة معينة هم المدرسون. والثانى: عدم التزام السلاطين بها، أى أنها كانت اختيارية من أجل الاسترشاد بنتائجها فقط، ولم تكن قراراتها ملزمة لهم.

ففى بعض الأحيان كان يتولى هذا الوظيفة بعض المدرسين الذين لا يستحقونها لعدم أهليتهم لذلك، وكان القضية والعلماء لا يوافقون على هذا الوضع الخاطئ، فكانوا يحاولون تصحيحه من خلال السلطة الحاكمة، التى كانت تستعين بالعلماء والقضاة ويأمرون بعقد المجالس لمناقشة هذا الموضوع، ورفع تقرير بما انتهى إليه المجلس وعلى ضوءه يتخذون قرارهم، ففى عام (٧٣٨هـ/١٣٣٧م) قرر الأمير "سنجر بن عبد الله

(١) القلقشندى: صبح الأعشى ج ٣ ص ٣٦٨.

(٢) محمد بن عبد الله ابن بطوطة: رحلته المسماة: تحفة النظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار ص ٥٦.

(٣) القلقشندى: صبح الأعشى ج ٣ ص ٢٢٧، سعيد عاشور: المجتمع المصرى ص ١٤٤.

(٤) القلقشندى: السابق ج ١١ ص ٢٤٧.

الجاولى" ^(١)، تعيين مدرس للحديث الشريف بـ "القبة المنصورية" ^(٢)، وتم اختيار "شهاب الدين أحمد بن محمد العسجلى" ^(٣) لهذه الوظيفة، وعندما علم بذلك جماعة من القضاة ومشايخ العلم طعنوا فى أهليته لتولى هذه الوظيفة، وحرصوا عددًا من طلبة المدرسة بتقديم شكوى بذلك للسلطان عند عقده مجلس المظالم، فنفذوا ذلك، وعندما قرأها السلطان الناصر محمد؛ سأل القضاة عنه فقدم فيه القاضى "ابن جماعة"، وقام القاضى "الجاولى" بمعارضته والثناء عليه، فلما وجد السلطان هذا التناقض أمر بعقد مجلس لتحديد أهليته من عدمها فعقد المجلس وحدث به خلاف بين القضاة، ولم يستقروا على رأى، وعندما علم السلطان بذلك، ورأى ميل كفة العلماء الذين يطعنون فى أهليته قرر عزله من هذا المنصب ^(٤).

ويتضح من خلال هذه الحادثة عدم صمت العلماء على تولى من لا يصلح لوظيفة التدريس، ومحاولة عزله بالطرق الشرعية، بقرار رسمى من السلطة العليا المتمثلة فى السلطان، وكانوا يحاولون تقوية جانبهم بأخذ رأى طلاب المدرسة فى هذا المدرس، وحضهم على الشكوى منه، تعضيدًا لموقفهم أمام السلطة، ووجدنا كذلك اختلاف العلماء والقضاة حول تقييمهم لهذا المدرس، فقد ساند البعض؛ وقد يرجع ذلك إلى علاقة شخصية بينه وبينهم، ولاحظنا حياد السلطة الحاكمة وميلها مع الأغلبية، خاصة بعد استطلاع آراء الطلاب، وميل معظم العلماء إلى منعه من التدريس.

وتكرر ما يشبه المجلس السابق فى جمادى الآخرة عام (٧٨١هـ/١٣٧٩م) عندما تولى "عز الدين الرازى" تدريس مادة الحديث الشريف فى المدرسة المنصورية، وعندما علم بهذا الشيخ "برهان الدين إبراهيم بن حسن الأبناسى" ^(٥)، والشيخ "زين الدين عبد

(١) توفى بالقاهرة فى رمضان عام (٧٤٥هـ / ١٣٤٥م). (انظر: الصفدى : الوافى ج ١٥ ص ٤٨٢ ابن حجر : الدرر ج ٢ ص ١٧٠).

(٢) القبة المنصورية هذه القبة تجاه المدرسة المنصورية وهما جميعا داخل باب المارستان المنصورى بشارع بين القصرين بالقاهرة، وما زالت هذه المدرسة والبيمارستان والقبة قائمة حتى اليوم فى شارع المعز لدين الله الفاطمى فى مواجهة شارع بيت القاضى. (المقريزى : الخطط ج ٤ ق ٢ ص ٥١٣ ت أمين فؤاد).

(٣) توفى عام (٧٥٨هـ / ١٣٥٧م). (انظر : المقريزى : المقفى ج ١ ص ٥٩٥، ابن حجر : الدرر ج ١ ص ٢٨٧).

(٤) الحريرى : تاريخه ج ٢ ق ٥٢، المقريزى : السلوك ج ٢ ق ٢ ص ٤٤٩، المقفى ج ١ ص ٥٩٦، ابن حجر : الدرر ج ١ ص ٢٨٨.

(٥) توفى فى المحرم عام (٨٠٢هـ / ١٣٩٩م). (انظر : ابن تفرى بردى : المنهل ج ١ ص ١٧٨، السخاوى : الضوء ج ١ ص ١٧٢).

الرحيم العراقي^(١) وغيرهما من العلماء اعترضوا على ذلك، وقالوا : " إن هذا لا يعرف شيئاً من الحديث " . فأمر بعقد مجلس للتحقيق في هذا الاتهام ومدى صحته، وفي هذا المجلس تم اختبار " عز الدين الرازي " أمام العلماء فظهرت صحة ما ادعاه العلماء، وتم عزله من وظيفة التدريس^(٢)، ويتضح من خلال المجلس السابق غيرة العلماء العلمية، وحرصهم على تولى وظيفة التدريس من يستحقها، وكذلك السلطة الحاكمة التي أمرت بعقد مجلس مكون من خيرة العلماء لاختباره، وإعطائها تقريراً عن مستوى المدرس العلمي، والإسراع في عزله عندما تتأكد من تواضع مستواه.

وقد تتدخل الأهواء الشخصية عند بعض العلماء، فيقومون بدعاء تواضع مستوى أحد المدرسين ؛ لغرض في نفوسهم، مثلما حدث في شعبان عام (٨٥٢هـ / ١٤٤٤م)، عندما ادعى " السراج الحمصي " بأن " جمل الدين بن جماعة " شيخ المدرسة " الصلاحية "^(٣) بالقدس ليس أهلاً للتدريس، وأنه أخطأ في عدة فتاوى، وطلب إحضاره لاختباره وإثبات صحة دعواه، فأمر السلطان الظاهر " جقمق " بإحضاره من القدس، وعقد مجلساً له بالقاهرة، وحدد موعد هذا المجلس وتم عقده، وحضر قاضي قضية الشافعية، وبعض علماء الشافعية، ولم يحضر الحمصي الذي رفع الدعوى ؛ فغضب السلطان من تأخره، وأمر ألا يُمكن من الصعود إلى القلعة، وقرر استمرار " جمل الدين بن جماعة " في وظيفته^(٤)، ولكن ما سبب تخلف الحمصي عن حضور المجلس؟ وهو الذي طلب عقده !! أعتقد أنه كان يطمع في تولى الوظيفة بدلاً من " جمل الدين "، وهذا ما ذكره السخاوي^(٥)، ولهذا تخلف عن حضور المجلس، عندما شعر بأن أمره سوف يكشف ؛ لحضور عدد من العلماء المتخصصين في المذهب الشافعي هذا المجلس، وبالطبع سيوجهون أسئلة اختبارية للطرفين، قد يتعثر فيها، وأيضاً لتيقنه من عدم صحة دعواه، وتمكن جمل الدين من

(١) توفي في (شعبان عام ٨٠٦هـ / ١٤٠٤م). (انظر : ابن تفرى بردى : المنهل ج ٧ ص ٢٤٥ ، السخاوي : الضوء ج ٤ ص ١٧١).

(٢) الحسيني : ذيل العبر ج ٢ ص ٤٨٤ ، ابن حجر : إنباء ج ١ ص ١٩٦ .

(٣) الصلاحية : هي مدرسة أنشأها السلطان صلاح الدين الأيوبي بالقدس عام (٥٨٨هـ / ١١٩٢م) ؛ لتدريس مذهب الشافعية (محمد كرد علي : خطط الشام ج ٦ ص ١٢٢).

(٤) ابن تفرى بردى : حوادث الدهور ص ١٣٤ ، السخاوي : التبرج ج ٢ ص ٩٢ .

(٥) السخاوي : السابق نفس الصفحة .

المذهب الشافعى، ولهذا تهرب من حضور المجلس، ولم يتأخر فقط، حيث لم يذكر أحد من المؤرخين أنه حضر بعد انعقاد المجلس، أو قدم اعتذاراً مقبولاً للسلطان .

وقد يحاول أحد من العلماء عزل أحد المدرسين مدعياً عدم إلمامه بالمنهج العلمى المقرر لهذه المدرسة، ففي عام (٨٤٠هـ/ ١٤٣٦م) عقد السلطان "الأشرف برسباى" مجلساً لمناقشة شرط واقف مدرسة "الشيخونية" ^(١) الذى اشترط تدريس بعض الكتب فيها، وهى: "الكشاف" ^(٢)، و"المفتاح" ^(٣)، و"الهداية" ^(٤)، وعرض السلطان رأى أحد الفقهاء، أنه لا يوجد أحد من العلماء يستطيع تدريس هذه الكتب الآن، فرفض القضية والعلماء ذلك وقالوا: "من ادعى ذلك فليحضر حتى نسمع كلامه ونرد عليه" ^(٥) . فأعجب السلطان بهذا الرد، وانتظر من قاضى القضية الحنفى أن يقوم بالتحدث فى ذلك، ولكنه وجده يلتزم الصمت، فظهر للسلطان أنه تحدث فى هذا الأمر، حتى يعزل المدرس الحنفى ويتولى مكانه، وأن ما أخبره به غير حقيقى؛ فقرر استمرار المدرس فى مكانه ^(٦)، وهكذا يظهر لنا أن كل مدرسة كان لها منهجها الخاص بها، وتفنى المتطلعون لتولى وظيفة التدريس فى إيجاد أسباب تحقق غرضهم، ويظهر لنا أيضاً حسن تصرف السلطان مع هذا الموقف، وعدم تسرعه فى اتخاذ القرار، وعقد مجلس لمناقشته، وهذا ساعده على معرفة الحقيقة.

وكذلك عقدت بعض المجالس لمناقشة النزاعات على تولى مشيخة بعض المدارس، وكان السلطان يأمر بعقد مجلس لمناقشة هذا النزاع وتولية من يستحق، ومن ذلك ما حدث فى نى القعلة عام (٩٠٧هـ/ ١٥٠٢م) من نزاع بين الشيخ "بدر الدين الديرى" والشيخ "محيى الدين بن الدهانة" على مشيخة المدرسة المؤيدية، فعقد مجلس فى بيت الأمير "أزدمر الدوادار" لمناقشة ذلك، فاحتج الديرى بإقرار "الزنى ابن مزهر" له

(١) هى الخانقاه الشيخونية بالقاهرة أمام جامع شيخو، وسميت بذلك لأن الذى بناها الأمير سيف الدين شيخو عام (٧٥٦هـ/ ١٣٥٥م) ورتب بها دروساً للمذاهب الأربعة، ودرسا للحديث النبوى، ودرسا لإقراء القرآن بالروايات السبع، وكان من شروط على الطلبة حضور الدروس وحضور وظيفة التصوف (المقريزى: الخطط ج٤ ص ٢٨٣)

(٢) كتاب فى تفسير القرآن الكريم "للزحشرى" .

(٣) كتاب فى البلاغة "للسكاكى" .

(٤) كتاب فى الفقه الحنفى "للمرغنيانى" .

(٥) ابن حجر : إنباء ج٤ ص ٥٠، محمد محمد أمين : الأوقاف ص ٢٤٤ .

(٦) ابن حجر : السابق نفس الصفحة .

بتعيينه فى هذه الوظيفة قبل ابن الدهانة، واستطاع إحضار بعض الشهود على صحة ذلك، فقرر قاضى القضاة الشافعى أحقية الديرى بهذه الوظيفة، وحينئذ قرر الأمير أزدمر، استمرار الديرى فى منصبه^(١). وهكذا قرر المجلس استمرار من يستحق فى منصبه، بعد أن قدم الأدلة على أحقيته بهذا المنصب، ونلاحظ عدم تعرض المجلس للمستوى العلمى لكلا المتنازعين؛ وأظن أن ذلك لعدم إثارة أحد المتنازعين له، وأيضاً لتقاربهما فيه.

وقد يقرر المجلس تعيين أحد المدرسين فى إحدى المدارس، ولكنه يرفض، ففى عام (٨٥٣هـ/١٤٤٩م) قرر المجلس الذى حضره السلطان "الظاهر جقمق" تعيين الشيخ "علاء الدين على بن أحمد القلقشنلى"^(٢) مدرساً بالمدرسة الخشابية^(٣)، فقبل ذلك فى المجلس، ولكنه بعد انتهاء المجلس طلب إعفائه منها^(٤)؛ ويقول ابن تغرى بردى^(٥) عن سبب اعتذاره عن هذه الوظيفة: "لعلمه أن هذه الوظيفة لها مع البلاقنة^(٦) نحو ستين سنة"، أى أنه رأى أن أحد البلاقنة أحق بتولى هذه الوظيفة، ولكننا نستبعد هذا التعليل؛ لأن وظيفة التدريس لم تكن وظيفة وراثية، ولم يراع الحكام ذلك، بل اهتموا بالمستوى العلمى للمدرس أولاً، وإن ورثها أحد من الأبناء بعد آبائهم؛ فلأنهم يستحقونها من الناحية العلمية، ولو كان هذا هو السبب الحقيقى لاعتذاره لتقدم به فى أثناء انعقاد المجلس، وأعتقد أن سبب طلب استعفائه بعد انتهاء المجلس، أنه رأى أن أحد

(١) الحمصى: حوادث الزمان ج ٢ ص ١٥١.

(٢) توفى عام (٨٥٦هـ/١٤٥٢م) ابن تغرى بردى: المنهل ٨/٤٥، ابن إياس: بدائع ج ٢ ص ٢٩٣، السخاوى: الضوء ج ٥ ص ١٦١.

(٣) الخشابية: كانت ملحقة بالمسجد العمري بمصر، وتنسب للمجد عيسى بن الخشاب؛ لطول فترة توليه التدريس بها (ابن تغرى بردى: النجوم ج ١٣ ص ٣٠).

(٤) ابن تغرى بردى: حوادث الدهور ص ١٦٤، السخاوى: الضوء ج ٥ ص ١٦٢.

(٥) ابن تغرى بردى: حوادث ص ١٦٤.

(٦) يقصد بالبلاقنة أسرة "البلقينى" وهى أسرة علمية قضائية، مؤسسها صالح البلقينى - نسبة لقرية بلقين التابعة حالياً لمركز المحلة الكبرى بمحافظة الغربية - وهو أول من سكن هذه القرية، ويعد حفيده عمر ابن رسلان المؤسس العلمى لهذه الأسرة، حيث انتقل للقاهرة، وتعلم بها، واشتهر علمه، وخلفه أولاده وأحفاده فى هذه الشهرة منهم عبد الرحمن، وصالح، ومحمد، وابنه محمد. (انظر: ابن حجر: إنباء ج ٢ ص ٢٤٥، ج ٣ ص ٢٥٩، ابن تغرى بردى: المنهل ج ٨ ص ٢٨٥، ج ٧ ص ١٩٧، ج ٦ ص ٣٢٧، ج ١١ ص ٤٤، السخاوى: الضوء ج ٦ ص ٨٥، ج ٣ ص ٣١٢، ج ٤ ص ١٠٤).

البلاغة الموجودين أفضل منه في الناحية العلمية، أو أنه شعر أن مستواه العلمي لن يرقى إلى مستوى المدرس الذي سبقه وهو "علم الدين صالح البلقيني"، وبالطبع سوف يقارن الطلاب بينهما، ولهذا أثر ألا يدخل في مشكلات علمية قد يعزل بسببها من هذه الوظيفة .

ـ مجالس مناقشة أحوال أهل الذمة :

ضمت الدولة الإسلامية أعداداً من غير المسلمين من أهالى البلاد المفتوحة الذين ظلوا على دينهم وعرفوا فى أول الأمر باسم (الرعية، أو الأعاجم) بمعنى أن العرب رعاتهم، لكنهم عُرِفوا من خلال كتب الفقه الإسلامى بصطلح " أهل الذمة " والذمة تعنى العهد والأمان والضمان^(١)، أما أهل الذمة كمصطلح فيُقصد به "المواطنون من غير المسلمين فى المجتمع الإسلامى ؛ وإنما سموا بذلك لأن لهم عهد الله ورسوله ﷺ، وعهد جماعة المسلمين أن يعيشوا فى حماية الإسلام آمنين مطمئنين، فهذه الذمة تعطى أهلها من غير المسلمين الجنسية السياسية، فيكتسبون بذلك حقوق المواطنين ويلتزمون بواجباتهم"^(٢).

وقد صاغ الفقهاء المسلمون واجبات أهل الذمة التى اشتقوها من الشروط العمرية^(٣) - التى ينكر وجودها بعض الباحثين المعاصرين^(٤) - وقد قسم الفقهاء هذه الشروط إلى قسمين الأول : شروط مستحقة وهى : ألا يذكروا كتاب الله بطعن فيه ولا تحريف، وألا يذكروا رسول الله ﷺ بتكذيب له ولا ازدراء، وألا يذكروا دين الإسلام بدم ولا قدح فيه، وأن لا يصيبوا مسلمة بزنا ولا باسم نكاح، وألا يُعينوا أهل الحرب - أعداء المسلمين - ولا يودوا أغنياءهم، وألا يُفتنوا مسلماً عن دينه أو يتعرضوا لماله أو دمه . وهذه الشروط ملزمة فإذا نقضوها انتقض عهدهم^(٥).

(١) سيدة كاشف : مصر الإسلامية وأهل الذمة ص ٩ ، نريمان عبد الكريم أحمد : معاملة غير المسلمين ص ١٥ .

(٢) انظر : حسن علي حسن أهل الذمة فى المجتمع الإسلامى ص ١٥ .

(٣) الشروط العمرية، وتعرف أيضاً بالمهلة العمرية، وهو العهد المعروف بعهد عمر بن الخطاب ؓ الذى يشتمل على الامتيازات المختلفة التى منحها لأهل الذمة، ولهذا العهد صور عدة متباينة، ويشتمل هذا العهد على جميع الشروط التى يجب على الذمى الالتزام بها إذا أراد الحماية من الدولة الإسلامية . (انظر : القلقشندي : صبح الأعشى ج ١٣ ص ٣٧٨، ترتون : أهل الذمة فى الإسلام ص ١، ص ١١).

(٤) يذهب الدكتور "حسين مؤنس" إلى عدم وجود هذه الوثيقة وأنها موضوعة على عمر بن الخطاب ؓ، وأنها لا تمثل الوضع فى صدر الإسلام ولا فى العصور التى كتبت فيها، وإنما كانت تمثل أمانى مؤلفيها، أى ينكر وجودها، أما الأستاذة الدكتورة "سيدة كاشف" فإنها ترى " أن الشروط العمرية نمت ونشأت بعد وفاة عمر بن الخطاب بخمسة قرون "، ونعتقد أن هذه الشروط ترجع إلى عهد عمر بن الخطاب فعلاً، ويبدو أنها ظلت مجهولة لفترة طويلة، ولم تظهر إلا فى أواخر القرن الثانى الهجرى، ولم تصغ بواسطة الفقهاء المسلمين إلا فى فترة متأخرة . (انظر : حسين مؤنس : فجر الأندلس ص ٤٤٣، ٤٣٩، سيدة كاشف : مصر الإسلامية وأهل الذمة ص ٤٤، قاسم عبده قاسم : أهل الذمة فى مصر ص ٢٧، نريمان عبد الكريم : معاملة غير المسلمين ص ٦٠).

(٥) الماوردى : الأحكام ص ١٨٤، على الخربوطلى : العرب والحضارة ص ١٠٤، نريمان عبد الكريم : معاملة غير المسلمين

أما القسم الثانى : فهى شروط مستحبة : وهى لبس الغيار^(١)، وشد الزنار^(٢)، وألا تعلق أصوات نواقيسهم وتلاوة كتبهم، وألا تعلق أبنيتهم فوق أبنية المسلمين، وألا يجاهروا بشرب الخمر ولا بإظهار الصلبان والخنازير، وأن يخفوا دفن موتاهم ولا يجاهروا بنذب عليهم ولا نياحة، وأن يُمنعوا من ركوب الخيل، ولا يُمنعوا من ركوب البغال والحمير . وهذه الشروط المستحبة لا تلزم بعقد الذمة ولا يكون ارتكابها نقضاً للعهد، ولكن يؤدبون عليها زجراً^(٣).

وعلى الرغم من هذه الشروط فقد اعترف الكثير من المستشرقين بحسن معاملة أهل الذمة تحت الحكم الإسلامى، ومنهم " ترتون " الذى ذكر فى كتابه " أهل الذمة " بأن سلوك الحكام المسلمين - فى الغالب - أحسن من القانون المفروض تنفيذه على الذميين وليس أدل على ذلك من كثرة استحداث الكنائس، وكان يتولى العمال النصارى واليهود أرفع المناصب وأخطرهما، وتكاثر لديهم الأموال الطائلة كما اعتاد المسلمون المساهمة فى الأعياد المسيحية، وبأن النصارى فى بعض الأحيان كانوا يؤثرون العيش فى ظل الحكم الإسلامى على العيش فى ظل إخوانهم المسيحيين^(٤).

وقد تمتع أهل الذمة بمعاملة طيبة فى أيام الرسول ﷺ فكان يرفق بهم ويعاملهم معاملة كريمة، بدليل استقباله وتكريمه لنصارى نجران وكتابته عهداً لهم يمثل قمة التسامح وحسن المعاملة^(٥)، ولم يهاجم اليهود فى خيبر إلا بعد أن وثق من تجمعهم وتأهبهم للإغارة على المدينة للقضاء على الإسلام والمسلمين . وهذا موقف يتفق وتعاليم القرآن الكريم التى التزم بها الرسول ﷺ وحرص على تنفيذها من بعده الخلفاء والحكام المسلمون^(٦).

(١) الغيار : معناه البدال، وهو البدل من كل شىء، وعلامة أهل الذمة، وهو ثوب مرقع . (انظر : مجمع اللغة العربية ج ٢ ص ٦٩٢ ، مادة (غَيْرٌ) ، ترتون : أهل الذمة ص ١٣٣)

(٢) الزنار : عبارة عن حزام يشده كل ذمى على وسطه . (انظر : المعجم الوسيط ج ١ ص ٤١٧ ، مادة (زَنَرَ) ، ترتون : أهل الذمة فى الإسلام ص ١٣٠ ، فاطمة مصطفى عمر : تاريخ أهل الذمة فى مصر الإسلامية ج ١ ص ٣٢٤) .

(٣) الماوردى : الأحكام ص ١٨٥ ، على الخربوطلى : العرب والحضارة ص ١٠٤ ، نريمان عبد الكريم : معاملة غير المسلمين ص ٦٠ .

(٤) ترتون : أهل الذمة ص ١٧٦ ، على حسن الخربوطلى : العرب والحضارة ص ١٠٧ .

(٥) حسن على حسن : أهل الذمة فى المجتمع الإسلامى ص ٣٦ .

(٦) سعيد عاشور : الإسلام والمسيحية على أرض مصر ص ١٦ ، بحث ضمن كتاب الدور الوطنى للكنيسة عبر العصور .

وعندما فتح العرب مصر أخذوا يتحبسون إلى الأقباط^(١) بوصفهم أهل البلاد وقد خيروهم بين الإسلام أو البقاء على دينهم ، فمن أسلم منهم صار له ما للمسلمين من الحقوق وعليه ما عليهم من واجبات، ومن بقى منهم على دينه فرضت عليه الجزية - وكان مقدارها دينار على الفقير، ودينارين على المتوسط، وأربعة دنانير على الغنى وكانت تحصل كل عام ممن بلغ الحلم منهم، مع استثناء النساء والشيوخ والأطفال، والفقراء، والرهبان^(٢)، وكانت هذه الضريبة مقابل إسقاط الخدمة العسكرية عن أهل الذمة، وتُعد مساهمة منهم فى الدفاع عن الدولة بأموالهم، أما المسلم فيدافع بشخصه^(٣) وقد لقى الأقباط من حسن المعاملة على أيدي الفاتحين المسلمين ما لم يلقوه من الروم (البيزنطيين) وهم مسيحيون مثلهم ؛ إذ أنزل الروم بالقبط شتى ضروب الاضطهاد لاختلافهم معهم فى المذهب^(٤)، وإن اتفقوا معهم فى الديانة^(٥).

وقد جلب الفتح الإسلامى إلى القبط حياة تقوم على الحرية الدينية التى لم ينعموا بها قبل ذلك بقرن من الزمان، فقد تركهم "عمرو بن العاص" أحراراً وكفل لهم الحرية فى إقامة شعائرهم الدينية، وبذلك خلصهم من التدخل المستمر الذى عانوا منه فى ظل الحكم الرومانى، ولم يستول عمرو على شئ من ممتلكات الكنائس، ولم يرتكب عملاً من أعمال السلب والنهب^(٦). ولا نعجب إذ رحب المصريون بالعرب واعتبروهم منقذين لهم من حكم الروم، بل ساعدوهم على دخول مصر^(٧).

(١) كلمة قبط أو أقباط كانت لا تعنى وقت الفتح العربى مذهباً دينياً ولا ترادف كلمة مسيحي مصر، وإنما تعنى أهل مصر، وإن كانت بمرور الزمن وإلى الآن أصبحت تعنى المصريين المسيحيين . (سيدة كاشف : أهل الذمة ص ٢٨) .

(٢) أبو يوسف : الخراج ص ١٣٢، جرجى زيدان : تاريخ التمدن الإسلامى ج ١ ص ٢٢٩، سعيد عاشور : الإسلام والمسيحية ص ١٧

(٣) سيدة كاشف : مصر الإسلامية وأهل الذمة ص ٦٠ حسن على حسن : أهل الذمة فى المجتمع الإسلامى ص ٢٨ .

(٤) كان أهل مصر يتبعون مذهب الطبيعة الواحدة، أو المذهب المونوفيزيتى، أو الذين سميتهم بعض المراجع اليعاقبة ؛ نسبة "إلى يعقوب البرادعى" أسقف مدينة الرها، والذين سمو أنفسهم أصحاب الأمانة المستقيمة، أو الأقباط الأرثوذكس (أى أتباع الديانة الصحيحة)، وذلك منذ مجمع خلقدونية الذى عقد عام (٤٥٢م)، أما الروم فكانوا يعتنقون المذهب الملكانى (نسبة إلى الإمبراطور "مرقيانوس" الذى دعا إلى عقد مجمع خلقدونية الرابع) الذى يؤمن بوجود طبيعتين للمسيح . (انظر : القلقشندي : صبح الأعشى ج ١٣ ص ٢٧٥، المقرئى : الخطط ج ٤ ص ٣٩٣، سيدة كاشف : مصر الإسلامية

وأهل الذمة ص ٥١، نريمان عبد الكريم : معاملة غير المسلمين فى الدولة الإسلامية ص ٨٢) .

(٥) سيدة كاشف : مصر الإسلامية وأهل الذمة ص ٣٠، المسلمون والأقباط ص ١١٦، سعيد عاشور : الإسلام والمسيحية ص ١٨ .

(٦) سعيد عاشور : الإسلام والمسيحية ص ١٩ .

(٧) المقرئى : الخطط ج ٤ ص ٣٩٣، فاطمة مصطفى عامر : تاريخ أهل الذمة فى مصر الإسلامية ج ١ ص ٧٨ .

واستمرت هذه الحيلة الكريمة لأهل الذمة فى مصر خلال عصر الخلفاء الراشدين، وقام أهل الذمة بدور فى الحيلة السياسية فى عصر ولاة الخلفاء الراشدين، وولاة الدولتين الأموية والعباسية، فقد ترك العرب مقاليد الأمور فى أيدي أهل مصر من القبط، أى أن أهل مصر من القبط صاروا يتمتعون بحريتهم الدينية إلى جانب قيامهم بنصيب كبير فى إدارة البلاد^(١).

ونعم أهل الذمة فى عصر الدولة الطولونية والإخشيدية بالهدوء والاستقرار؛ فباشروا طقوسهم الدينية فى حرية تامة، وكان أحمد بن طولون لا يتوانى فى الدفاع عن حقوقهم والاقتصاص لهم من عماله وقواده^(٢)، إذا تعرضوا لهم بظلم، بالإضافة إلى قيامهم بنفس الدور الذى كانوا يقومون به فى عصر الولاة وهو المشاركة فى إدارة البلاد عن طريق توليهم بعض الوظائف، فكان منهم عمل الخراج وكتاب الدواوين، فنجد فى بعض أوراق البردى العربية أسماء بعض الجهابذة^(٣) من الأقباط^(٤)، ولم يكتفوا بهذه الوظائف فقط بل شاركوا فى أعمال الشرطة والمحافظة على الأمن، والنظام، ومنهم من تولى الوزارة فى العصر الإخشيدى^(٥).

أما فى العصر الفاطمى فقد نعم فيه أهل الذمة؛ بالهدوء والاستقرار، وشغلوا أعلى المناصب الإدارية والمالية فى معظم عهود الخلفاء الفاطميين حتى فى عهد الخليفة "الحاكم بأمر الله" الذى - غالباً - ما يصفه المؤرخون بالتعسف ضد أهل الذمة والتضييق عليهم^(٦).

وتميز هذا العصر بالتوسع فى استخدام الموظفين الذميين؛ حيث نجد منهم الوزراء، والكتاب، وعمل الدواوين، وجبة الخراج؛ وكان ذلك نتيجة لاختلاف مذهب الفاطميين الشيعى عن مذهب المصريين السنى، ومن ثم لم يعتمد الفاطميون فى شئون الإدارة

(١) ترنون : أهل الذمة فى الإسلام ص ١٤، ص ١٥ سعيد عاشور : الإسلام والمسيحية ص ١٨ .

(٢) البلوى : سيرة ابن طولون ص ١٨٢ ، فاطمة مصطفى عامر : تاريخ أهل الذمة فى مصر الإسلامية ج ١ ص ١٥٧ .

(٣) الجهبذ : هو الذى يقوم بجباية الخراج ، ويضطلع بتسليم وتحرير إيصالات دفع الخراج أو الإعفاء منه ، كما يشرف على الضرائب الأخرى . (انظر : أدولف جروهمان : أوراق البردى العربية بدار الكتب المصرية ج ٣ ص ١٥٤ ، ١٥٥ ، فاطمة مصطفى عامر : تاريخ أهل الذمة فى مصر الإسلامية ج ١ ص ١٥٧) .

(٤) جروهمان : أوراق البردى العربية بدار الكتب المصرية ج ٣ ص ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ترنون : أهل الذمة ص ٢٤ ، ٢٣ ، فاطمة مصطفى عامر : تاريخ أهل الذمة فى مصر الإسلامية ج ١ ص ١٥٧ .

(٥) فاطمة مصطفى عامر : تاريخ أهل الذمة فى مصر الإسلامية ج ١ ص ١٥٧ ، ص ١٧٠ .

(٦) سيدة كاشف : المسلمون والأقباط ص ١٣٣ ، فاطمة مصطفى عامر : تاريخ أهل الذمة ج ١ ص ١٥٧ ، ص ١٧٣ .

وأعمل الحكومة على المصريين، ورأوا أن من الأفضل استخدام النمين والاعتماد عليهم فى إدارة البلاد وجباية خراجها ؛ لأنهم بعيدون عن التعصب لهذا المذهب أو ذاك بالإضافة إلى مهارتهم فى تلك الوظائف^(١).

أما فى عهد صلاح الدين الأيوبي (٥٦٤ : ٥٨٩ هـ - ١١٦٩ : ١١٩٣ م)، الذى يمثل ذروة الصدام بين المسيحيين والمسلمين فى فترة "الحروب الصليبية" فإنه على الرغم من ذلك فقد تمتع أهل النمة من المسيحيين بالهدوء والأمان، والسعادة - كما يذكر أحد المستشرقين وهو سير توماس أرنولد - نتيجة التسامح الدينى لصلاح الدين مع المسيحيين فقد خفف عنهم الضرائب التى كانت قد فرضت عليهم، وأزال بعضها، وملاوا الوظائف العامة، وفى عهد خلفائه نعموا بمثل هذا التسامح والرعاية قرابة قرن من الزمان^(٢).

واستمر أهل النمة على هذه الحال فى معظم فترات العصر المملوكى، وبلغوا مبلغاً كبيراً من الثروة والنفوذ والسلطان، ويتضح ذلك من وصف ابن الأخوة المتوفى عام (٧٢٩ هـ / ١٣٢٨ م) لحل أهل النمة فيذكر^(٣) : "أن دورهم صارت تعلو على دور المسلمين ومساجدهم، وأصبحوا يُدعون بالنعوت التى كانت للخلفاء ويكونون بكناهم، ومن نعوتهم: الرشيد، وأبو الحسن، وأبو الفضل، كما ركبوا مركوب المسلمين ولبسوا أحسن ملبوسهم". ونجد شهادة أخرى لأحد الزائرين لمصر عام (٧٠٠ هـ / ١٣٠١ م) وهو: وزير "مراكش" المغربى الذى مر بمصر فى طريقه للحج، وأعلن أنه لم يستطع أن يميز بين المسلمين والأقباط فى مصر، وتعجب من النعمة التى يرفلون فيها؛ إذ كانوا يلبسون أفخر الملابس ويركبون الخيل والبغل ويتولون أرفع المناصب^(٤).

وقد حدث - فى بعض الأوقات - ما عكس صفو هذه العلاقة الطيبة بين المصريين مسلمين ومسيحيين نتيجة بعض الحوادث التى ارتكبها السفهاء من الجانبين، مثلما حدث عام (٧٢١ هـ / ١٣٢١ م) فى القاهرة من اعتداء بعض العامة من المسلمين على بعض كنائس المسيحيين، فرد بعض المسيحيين على ذلك بأن قاموا بحرق بعض المساجد والمنازل

(١) سلام شافعى محمود : أهل النمة فى مصر فى العصر الفاطمى الأول ص ٢٧ .

(٢) سير توماس أرنولد : الدعوة إلى الإسلام ص ١٢٨ ، سيدة كاشف : المسلمون والأقباط ص ١٣٣ .

(٣) ابن الأخوة : معالم القرية فى أحكام الحسبة ص ٤٢ ، سيدة كاشف : المسلمون والأقباط ص ١٣٥ .

(٤) النويرى : نهاية الأرب ج ٣١ ص ٤١٦ ، المقرئى : الخطط ج ٤ ص ٤٠٤ ، السلوك ج ١ ق ٣ ص ٩٠٩ ، ص ٩١٠ .

بالقاهرة، وعندما استدعى الناصر " محمد بن قلاوون " بطيرك النصارى، وأخبره بالقبض على بعض النصارى أثناء قيامهم بإشعل الحرائق، واعترفوا بما فعلوه ؛ فبكى وقال: " هؤلاء سفهاء قد فعلوا كما فعل سفهاؤكم والحكم للسلطان " ^(١)، وكانت هذه حادثة شنيعة أطلق عليها بعض المؤرخين المحدثين اسم " الفتنة فى القاهرة المملوكية " ^(٢)، ولم تتكرر مثل هذه الحادثة فى مصر المملوكية بهذا الحجم .

وكانت الإدارة المملوكية تعقد المجالس لمناقشة أحوال أهل الذمة، وكان يحضر هذه المجالس - أحياناً - رؤساء طوائف أهل الذمة بمصر ؛ ليتم مناقشتهم فى الموضوعات الخاصة بهم، ليلزموا أتباعهم بتطبيقها، وقد تنوعت الموضوعات التى ناقشتها هذه المجالس .

فقد عقدت بعض المجالس لمناقشة خروج بعض طوائف أهل الذمة عن شروط العهدة العمرية، خاصة شرط الالتزام بالزى الخاص بهم، وكان هذا لا يحدث إلا بعد تطاول بعض الموظفين من اليهود أو النصارى على عامة الشعب والتعالى عليهم، وإذلالهم، مستغلين فى ذلك مناصبهم، ففى شهر رجب عام (٧٠٠هـ/١٣٠١م) لاحظ وزير ملك المغرب ^(٣) - الذى زار مصر فى طريقه لأداء فريضة الحج - أحد الموظفين النصارى وهو يركب حصاناً، وحوله مجموعة من المسلمين من عامة الشعب، يمشون خلفه ويتضرعون له، ووصلت درجة إذلاله لهم أنهم كانوا يقبلون قدميه، وهو معرض عنهم، وينهرهم، ويأمر غلمانهم بطردهم - ويبدو أنه كان عليهم ضرائب للدولة، ويرجون منه أن يهملهم فترة، أو إعفاءهم منها - وعندما علم ذلك الوزير أن هذا الراكب نصرانى ؛ شق عليه ذلك، وتحدث فى هذا الأمر مع الأميرين بيبرس وسلاار وحدثهما بما رأى وبكى، فتأثرا بذلك، وصدر الأمر بعقد مجلس حضره الأمراء والقضاة والفقهاء، وطلب بطرك ^(٤)

(١) المقرئى : السلوك ج ٢ ق ١ ص ٢٢٤، الخطط ج ٤ ص ٤٠٥ .

(٢) ترتون : أهل الذمة فى الإسلام ص ٦٥، وقد ذكر " ترتون " هذه الحادثة بالتفصيل ثم ختمها بثبت بأسماء الكنائس التى تم الاعتداء عليها، ولم يورد - للأسف - ثبناً آخر بالمساجد والمنازل التى تم حرقها .

(٣) كان سلطان المغرب فى هذا الوقت " الناصر لدين الله أبو يعقوب يوسف بن يعقوب المربنى " . (النويرى : نهاية الأرب ج ٣١ ص ٤١٦، مؤلف مجهول : تاريخ سلاطين الممالك ص ٩٧، ت : زيرشتين)

(٤) المقصود بالنصارى هنا طائفة القبط من المصريين، والبطرك هو رئيسهم، وكان فى تلك السنة حنا الثامن . (المقرئى : السلوك ج ١ ق ٣ ص ٩١٠، هامش ٢) .

النصارى، وديان اليهود (رئيسهم)، وناظر القضية النصارى واليهود حول الشروط العمرية، وقرر هذا المجلس إلزام النصارى بالزى الخاص بهم، وهو لبس العمائم الزرقاء، واليهود بلبس العمائم الصفراء، ومنعوا جميعاً من ركوب الخيل والبغال، وألزموا بما شرط عليهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه فالتزموا بذلك^(١).

وواضح أن هذا المجلس قد عُقدَ كرد فعل على تجبر هذا الموظف النصرانى ومعاملته القاسية لبعض العامة من المصريين المسلمين، ولو أنه عاملهم معاملة طيبة، أو تحدث معهم بتواضع؛ ما عقد هذا المجلس، الذى كان من نتيجته عزل معظم الموظفين النصارى من وظائفهم، وإلزامهم بلبس العمائم الزرقاء وكانوا يأنفون من لبسها^(٢).

ومن تداعيات هذا المجلس قيام بعض العامة بالاعتداء على بعض معابد اليهود وبعض كنائس النصارى، فما كان من الأمراء إلا أن استدعوا القضية والفقهاء لمناقشة أمر هذه الكنائس التى تم الاعتداء عليها، وعندما اجتمعوا تناقشوا فى هذا الأمر فأفتى أحد الفقهاء وهو "أحمد بن محمد بن الرفعة"^(٣) بوجوب هدمها، ولكن تصدى لهذه الفتوى قاضى القضية الشافعى "ابن دقيق العيد" ورفضها كلية، وأعلن رأيه، وهو "بأنه إذا قامت البيئة بأنها أحدثت فى الإسلام تُهدم، وإلا فلا يُعرض لها" ووافقه باقى القضية والعلماء على هذه الفتوى^(٤)، وبذلك يتضح لنا دور المجلس فى إخماد هذه الفتنة، ومناقشة الأمر بهدوء وإقرار المجلس الرأى السليم دون تعصب، ودون الانسياق وراء العامة، بل كان هذا المجلس ملجأً لتصرفات بعض العامة التى تتصرف عن هوى لا عن علم ودراية.

وهذه القرارات التى كانت تصدر من السلطة الحاكمة بعد إقرارها من المجالس، كانت تنفذ فترة من الزمن ثم يعود الوضع كما كان، وينسى المصريون المسلمون والمسيحيون هذه القرارات، ويعودون إلى وظائفهم ويرتدون ما يشتهون من الملابس، وتسير الحياة فى القاهرة المملوكية سيراً عادياً حتى يخرج أحد الموظفين من النصارى عن

(١) القلقشندي : صبح الأعشى ج ١٣ ص ٣٧٧، المقرئى : الخطط ج ٤ ص ٤٠٤، السلوك ج ١ ق ٣ ص ٩٠٩، ص ٩١٠.

(٢) النويرى : نهاية الأرب ج ٣١ ص ٤١٧، المقرئى : السلوك ج ١ ص ٩١١، ص ٩١٢، ابن تغرى بردى : النجوم ج ٨ ص ١٣٣.

(٣) توفى فى رجب عام (٧١٠هـ / ١٣١٠م). (انظر : السبكي : طبقات الشافعية ج ٩ ص ٢٤، ابن تغرى بردى : المنهل ج ٢ ص ٨٢).

(٤) ابن شاكر الكتبي : عيون التواريخ حوادث عام ٧٠٠هـ، المقرئى : السلوك ج ١ ق ٣ ص ٩١٢، المقفى ج ٦ ص ٣٣٦.

المألوف ويتعرض بالأذى للعلامة من المسلمين مستغلاً منصبه ؛ حينئذ تثور العامة، وتطلب من السلطة الحاكمة إلزام أهل النعمة بشروط العهدة العمرية التي تخلوا عنها مثلما حدث عام (٧٥٥هـ/١٣٥٤م)، ففي هذا العام تعاظم أمر النصارى، وتباهوا بالملابس الفاخرة، وزادت ثرواتهم، وشغل معظمهم الوظائف سواء في دواوين السلطان أو الأمراء كما يقول القلقشندي، والمقريزي^(١). كل هذا والحيلة تسير سيراً طبيعياً في القاهرة، حتى خرج أحد الموظفين من النصارى عن الحد في التعاضم والتعالى، والتباهى وكأنه يغيظ العامة من المسلمين بما وصل إليه من عز ورفعة وثروة، ومر من أمام الجامع الأزهر وهو راكب على فرسه مرتدياً أبهى الملابس، ويسير أمامه الحرس الخاص به، يبعدون الناس من أمامه، ويفسحون له الطريق، ومن خلفه يسير عبيده، وهم يرتدون أزهى الملابس ؛ فشق هذا المنظر على بعض العامة فوثبوا عليه وأنزلوه من على فرسه، وحاولوا قتله، ومن حسن حظه أن كثيراً من المصريين المسلمين الذين شهدوا هذه الواقعة، لم يوافقوا على قتله، وقاموا بتخليصه من أيديهم^(٢).

ولم تنته المسألة عند هذا الحد، فقد ذكرت هذه الحادثة شعب مصر بالشروط التي أعلن أهل النعمة التزامهم بها من قبل، ثم تركوها ؛ مما أدى إلى قيام مجموعة من الشعب واتخذوا الطرق السليمة لإعلاء أهل النعمة إلى الالتزام بالشروط العمرية، فقدموا شكوى للأمير " طاز " الذي قام بدوره بعرضها على السلطان الذي أمر بعقد مجلس للنظر في أحوال أهل النعمة، وليحملهم على الالتزام بالشروط العمرية، وبالفعل تم عقد المجلس الذي حضره الأمراء والقضاة وتم استدعاء بطرك النصارى، ورئيس اليهود وقام كاتب السر " على بن يحيى بن فضل الله " ^(٣) بقراءة العهد الذي أخذ عليهم، وتم تسجيله في رجب عام (٧٠٠هـ/١٣٠١م) في أيام الناصر محمد بن قلاوون، وبعد الانتهاء من قراءته التزم بطرك النصارى ورئيس اليهود بما فيه، ثم قرر المجلس منع أهل النعمة من العمل في دواوين السلطان أو الأمراء وكتب مراسيم^(٤) بذلك أرسلت إلى الولاة في الأقاليم^(٥)،

(١) القلقشندي : صبح الأعشى ج ١٣ ص ٣٧٨، المقريزي : السابق ج ٢ ق ٣ ص ٩٢٢ .

(٢) المقريزي : السابق نفس الجزء والصفحة، ترتون : أهل النعمة ص ٣١ .

(٣) توفى في رمضان عام (٧٦٩هـ/١٣٦٧م) . (انظر : الصفدي : الوافي ج ٢٢، ص ٣٢٢، ابن حجر : الدرر ج ٣ ص ١٣٨) .

(٤) انظر لنص هذه المراسيم في (صبح الأعشى ج ١٣ ص ٣٧٨، ٣٧٩) .

(٥) المقريزي : السلوك ج ٢ ق ٣ ص ٩٢٤، ترتون : أهل النعمة ص ٣٢، محاسن محمد الوقاد : اليهود في مصر المملوكية ص ٩٢ .

ونلاحظ أن السلطان كان يستطيع إصدار الأوامر مباشرة بإلزام أهل النعمة بهذه الشروط دون عقد مجلس شورى، ولكنه أمر بعقد المجلس ليكون القرار سليماً من الناحية الشرعية وملزماً للجميع، وتم استدعاء رؤساء طوائف أهل النعمة، حتى يتناقشوا مع القضاة إذا كانت لديهم أية اعتراضات أو استفسارات، وبالفعل اقتنع الرؤساء بهذه القرارات والتزموا بها وتعهدوا بالتزام أتباعهم بها.

غير أن أهل النعمة لم يذعنوا دائماً لهذه الشروط التي تفرض عليهم بين الحين والآخر، فكانوا أحياناً يعلنون رفضهم لها، ويطلبون من السلطات التخفيف منها ففي المحرم عام (٨٣٠هـ / ١٤٢٦م)، أُصْدِرَ نداءً بالقاهرة بإلزام أهل النعمة بالشروط الخاصة بهم، التي تركوها، وكان المحتسب الأمير "إينل بن عبد الله الششمانى"^(١) هو الذي أمر بإصدار هذا النداء، ولكن أهل النعمة ضجوا من ذلك، ورفعوا تظلماً للسلطان من هذه القيود فما كان من السلطان برسبى إلا أن أمر بعقد مجلس بالقضاة الأربعة، وعرض عليهم هذا التظلم، وبعد المناقشات بينهم، اتفقوا على التخفيف من تلك القيود^(٢).

ولا بد أن نسأل بعد هذه الحادثة علة أسئلة، وهى: لماذا تظلم أهل النعمة فى هذه المرة؟ ولماذا قبل تظلمهم وتم تخفيف بعض الشروط عنهم؟ ولماذا لم يتظلموا فى المرات السابقة؟ كل هذه الأسئلة لها إجابة واحدة وهى أن المحتسب عندما أمر بإصدار هذا النداء، لم يكن رد فعل لخروج أحد الموظفين النصارى عن الحد أو ظلمه لبعض العامة، أو قيامة بإثارة نفوس العامة ضده وظهوره بمظهر المتعاضم، أو المتعالى عليهم، ولهذا تعجب أهل النعمة من هذا القرار الذى لا مبرر له؛ ولهذا تقدموا بشكواهم من هذا القرار إلى السلطان، وعندما اجتمع المجلس قرر التخفيف من هذه الشروط طالما أن أهل النعمة لم يخرجوا عنها كلية أو لم يؤذوا المسلمين.

وما لبثت هذه الشروط المخففة أن تلاشت أيضاً وتركها أهل النعمة، بل "زادوا عن الحد"^(٣) فى صفر عام (٨٥٤هـ / ١٤٥٠م) مما دفع السلطان الظاهر "جقمق" إلى إعادة النداء مرة أخرى بضرورة إلزام أهل النعمة بالشروط الخاصة بزيهم^(٤). أى أن الدافع

(١) توفي فى ربيع الآخر سنة (٨٥١هـ / ١٤٤٧م). (انظر: السخاوى: الضوء ج ٢ ص ٣٢٧، التبر المسبوك ج ٢ ص ٤٢).

(٢) ابن حجر: إنباء ج ٣ ص ٣٨٢، محاسن محمد الوقاد: اليهود فى مصر المملوكية ص ٩٢.

(٣) ابن تغرى بردى: النجوم ج ١٥ ص ٤٠٧.

(٤) ابن تغرى بردى: السابق نفس الجزء والصفحة، ابن إياس: بدائع ج ٢ ص ٢٧٨، محاسن محمد الوقاد: اليهود فى مصر ص ٩٢.

لإصدار هذا النداء وتجديد الالتزام بالشروط العمرية هو تجاوز أهل الذمة الحد كما ذكر ابن تغرى بردى، ولم يستدع السلطان أعضاء المجلس لمناقشتهم، حول إعادة هذه الشروط، وأعتقد أنه لم يتم عقد المجلس، لأنه رأى أن الأمر لا يحتاج إلى ذلك استناداً لإقرار المجالس السابقة هذه الشروط .

وقد يحدث أن يصدر السلطان أمراً بأن يلتزم أهل الذمة بأحد الشروط العمرية، ثم يقوم بعقد المجلس بعد ذلك، وقد حدث ذلك فى المحرم عام (٨٦٨هـ/١٤٦٣م) حين أصدر الظاهر خشقدم أمراً بمنع استخدام أحد من كتاب أهل الذمة فى الدواوين، وتم إعلان هذا الأمر فى شوارع القاهرة، وكتبت المراسيم إلى سائر الأقطار بذلك، ثم عقد السلطان مجلساً بالقضلة الأربعة، وحضره جماعة من الأعيان، للمناقشة حول هذا الشرط فتم قراءة العهود التى أخذت على أهل الذمة قديماً فوجدوا فيها هذا الشرط، فحكم القضية بإلزام أهل الذمة به^(١). ولكن ما سبب دعوة السلطان لعقد المجلس بعد إصداره الأمر؟ أعتقد أنه أراد أن يتأكد من صحته، وأنه لا يخالف الحكم الشرعى، أو أنه رأى أنه من الأفضل إشراك القضاة والعلماء فى هذا القرار حتى يلتزم به الأمراء والأعيان ولا يستخدمون فى دواوينهم أحداً من كتاب أهل الذمة، أو بمعنى آخر أراد إضفاء الشرعية على هذا القرار .

وكانت هذه الشروط لا تطبق سوى فترة قصيرة لا تتجاوز السنة، ثم يعود الوضع كما كان، وقد يعلم السلطان بذلك، ولا يتخذ أى إجراء لإلزام أهل الذمة بالشروط السابقة^(٢)، وأعتقد أنه طالما لم يخرج أهل الذمة عن الحد ولم تصدر أى تجاوزات منهم، فكانت السلطة لا تفكر فى تجديد إلزامهم بهذه الشروط .

ومع ذلك فإن أهل الذمة عندما تفرض عليهم هذه الشروط لاسيما الشرط الخاص بالزى، كانوا يسعون لإبطاله حتى لو كلفهم ذلك مبالغ طائلة، فقد حدث فى عام (٧١٩هـ/١٣١٩م) أن تعهد أهل الذمة بدفع مبلغ سبعمائة ألف دينار فى كل سنة زيادة على الجالية^(٣) مقابل أن يتخلوا عن الزى الخاص بهم، ويلبسوا مثل زى المسلمين، وعقد

(١) ابن تغرى بردى : النجوم ج١٦ ص ٢٨١، السخاوى : وجيز الكلام ج٢ ص ٧٥٩، ابن إياس : بدائع ج٢ ص ٤١٢ .

(٢) ابن تغرى بردى : النجوم ج١٦ ص ٢٨١ .

(٣) الجالية جمعها الجوالى، وهى ما يؤخذ من أهل الذمة من الجزية المقررة عليهم فى كل سنة، وقد أنشئ فى العصر العباسى ديوان خاصا بها سعى بديوان الجوالى، ولكن أموال هذا الديوان كانت فى تناقص مستمر بسبب استمرار الكثير من أهل

الناصر محمد بن قلاوون مجلساً لأخذ موافقة القضاة على هذا الأمر، وكان يحضر هذا المجلس قضاة مصر والشام وأكابر العلماء، وعندما عرض الأمر عليهم، لم يتكلم أحد منهم، حينئذ قام الشيخ " تقي الدين بن تيمية " وأعلن رفضه لهذا الأمر، وتحدث مع السلطان بأسلوب شديد^(١)، ونلاحظ أن القضاة في هذا المجلس لم يوضحوا رأيهم سواء بالقبول أو بالرفض، وأعتقد أن ذلك لشعورهم برغبة السلطان في الموافقة، فلم يشأ أحد منهم إعلان رأيه بالرفض حتى لا يغضب السلطان عليه، وفي الوقت نفسه لم يعلنوا الموافقة؛ لأن ذلك مخالف للعهد العمرية، ولهذا آثروا الصمت، خاصة أنهم كانوا متيقنين من أن الشيخ ابن تيمية لن يوافق على ذلك، فأرادوا أن يكون هو الذي يواجه السلطان بالرفض، لجرأته وشجاعته، وعدم خوفه من السلاطين .

ولكن علينا أن نتساءل ما سبب كل هذه التضحيات المالية من أهل الذمة، مقابل تركهم الزى الخاص بهم؟ وقد تكررت مثل هذه المحاولة أكثر من مرة^(٢)، فقد وضع بعض المؤرخين المعاصرين أنهم كانوا يأنفون من لبسه^(٣)، وأعتقد أن كراهيتهم لهذا الزى ترجع لأسباب معنوية، وأسباب مادية : أما الأسباب المعنوية فهو شعورهم بالتفرقة بينهم وبين المسلمين، وأيضاً إحساسهم عندما يرتدون هذا الزى بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية، وأن هذا الزى يعزلهم نفسياً عن باقي أفراد الشعب، بالإضافة إلى أنهم قد يتعرضون للمضايقات من بعض السفهاء، أما الأسباب المادية، فإنهم بهذا الزى قد يفقدون وظائفهم، وبعض أعمالهم، وقد يتعرضون للخسارة في تجارتهم .

ولم تقتصر المجالس التي عقدت لأهل الذمة على مناقشة الزى الخاص بهم، أو منعهم من تولي الوظائف الديوانية فقط، بل تناولت موضوعات أخرى منها مناقشة أحوال معابدهم التي كانت العهد العمرية قد اشترطت ألا تعلو أبنيتهم فوق أبنية المسلمين،

الذمة في الدخول في الإسلام، ولهذا تلاشى في العصر المملوكي، وأصبحت أموال الجوالى تورد في ديوان الخاص السلطاني حتى سنة (٧١٥هـ / ١٣١٥م)، ثم فرقت بعد ذلك في إقطاعات الأمراء . (انظر : القلقشندي : صبح الأعشى ج٣ ص ٤٦٢ ، سعيد عاشور : العصر المماليكي ص ٤٢٥ ، سيدة كاشف : أهل الذمة ص ٧٥) .

(١) ابن كثير : البداية والنهاية ج ١٨ ص ٩٣ ، صالح سعيد سالم باحاج : التجديد في الفكر السياسي عند ابن تيمية ص ٢٨

(٢) تكررت هذه المحاولة عام (٧٠٠هـ / ١٣٠٠م)، وعام (٨٢٢هـ / ١٤١٩م) . (انظر : المقرئزي : السلوك ج ٤ ق ١ ص ٤٩٥ ، ابن حجر : إنباء ج ٣ ص ١٩٥ ، ابن تغري بردي : النجوم ج ٨ ص ١٢٣) .

(٣) المقرئزي : السلوك ج ١ ق ٣ ص ٩١١ .

ولكنهم لم يلتزموا بهذا الشرط فى بعض الأحيان، فكان السلاطين يعقدون المجالس لمناقشة ذلك .

ففى عام (٨٤٩هـ/١٤٤٥م) أصدر السلطان " الظاهر جقمق " أمراً بهدم الكنائس الموجودة بجبل الطور^(١) بسبب ارتفاعها على الجامع القديم بها، ويبدو أن الذى شجعه على ذلك ما علمه من أحد موظفيه أن سقوف هذه الكنائس مطلية بطبقة الرصاص الذى يبلغ زنته ما يقارب ألفى قنطار^(٢)، يبلغ ثمنهما عشرة آلاف دينار تقريباً، فأمر بعقد مجلس بالقضلة الأربعة وعرض عليهم رغبته فى إنقاص أطوال هذه الكنائس لتتساوى بالجامع، ويبدو أن القضية قد أدركوا غرض السلطان فى الاستيلاء على ما يزال من طبقة الرصاص، ولهذا لم يفتوه بشىء، وحدث خلاف بينهم ولم يتفقوا على شىء، فأمر السلطان بعقد مجلس آخر لمناقشة الموضوع نفسه، ولكنه لم يمنح الفتوى بالهدم للسلطان، وعندما وجد السلطان أن المجلس لن يمنحه الفتوى التى يريد، تحايل على ذلك بإقامة دعوى على رهبان هذه الكنائس بأنها محدثة، واعترف بعض الرهبان بعد تأكدهم إذا كانت هذه الكنائس محدثة فى الإسلام أم لا، فحكم القاضى الحنفى "سعد الدين الديرى" بهدم قدر ذراع من هذه الكنائس لتتقص عن ارتفاع الجامع، وأن ما يتم إزالته من طبقة الرصاص يكون لصالح خزانة الدولة^(٣).

ويتضح لنا أن المجلس لم يوافق على الهدم لعدم تأكده من أن هذه الكنائس محدثة أم لا، غير أن السلطان لم يعدم الوسيلة التى استطاع بها الاستيلاء على هذه الأموال المتمثلة فى طبقة الرصاص، وتعد هذه هى المرة الوحيدة فى ذلك العصر - حسب ظنى - التى استطاع فيها الحاكم تنفيذ ما يريده دون موافقة مجلس الشورى، وإن اكتسب شرعية عمله بطريقة أخرى وهى عن طريق القضاء.

وتعد الحادثة السابقة فريدة من نوعها فى هذا العصر، وكثيراً ما حدث نقيضها، فعندما يتيقن القضية من أن معابد أهل الذمة التى تم تجديد بعضها غير محدثة، ومعهم الحجج

(١) طور سيناء : دير طور سيناء، ويقال كنيسة الطور، والطور هو الجبل الذى تجلى فيه النور لموسى عليه السلام وهو فى أعلى الجبل، بنى بججر أسود عرض حصنه سبعة أذرع، وله ثلاثة أبواب حديد (انظر ياقوت : معجم البلدان ج ٢ ص ٥٢٠)

(٢) اختلفت أوزان القنطار فى ذلك العصر حسب ما يوزن به فكان القنطار الذى يوزن به البهارات يساوى ٤٥ كج، أما القنطار الذى يوزن به المواد الثقيلة فكانت يتراوح ما بين ٩٥ و ٨٠ كج إلى ١٢٠ كج، وبما أن الرصاص من المواد الثقيلة فإننا نرجح أن القنطار منه كان يزن ١٢٠ كج . (انظر : هتس : الموازين والمكاييل ص ٤٠، ٤١، ٤٢) .

(٣) العبنى : عقد الجمان ص ٦٤٤، ت القرموط، الصيرفى : نزهة ج ٤ ص ٣٢٦، السخاوى، التبر المسبوك ج ١ ص ٢٦٤ .

الخاصة بتجديدها، فإن القضية كانوا يصرحون بالترميم والتجديد، وقد حدث مثل ذلك فى عام (٨٤٥هـ/١٤٤١م) عندما تقدم أحد المواطنين وهو "أحمد بن حسن النعمانى"^(١) بشكوى تفيد قيام بعض أهل الذمة بتجديد بعض معابدهم، قام القاضى " أمين الدين الأقصرائى " بالتفتيش على معابدهم، وقام بحتم (أى ما يوازى التشميع فى العصر الحديث) علة كنائس إلى أن يتضح أمرها، ومن هذه الكنائس كنيسة للملكيين (الكاثوليك)، وجد بها آثار بناء حديث، فقام رهبانها بإحضار محضر مسجل من عام (٧٠٣هـ/١٣٠٣م) عليه توقيع القاضى جلال الدين القزوينى، مسطر فيه بأن هذه الكنيسة قد احترقت فى هذا العام، وأنه قد أذن بترميمها؛ حينئذٍ أزال القاضى الأقصرائى خاتمه من على الكنيسة وأمر بفتحها^(٢).

وقد يستنكر البعض ما كانت تقوم به السلطة القضائية من التفتيش المفاجئ على معابد أهل الذمة، ولكن سرعان ما يزول هذا الاستنكار إذا علمنا أن بعض أهل الذمة قد حدثت منهم تجاوزات فى بعض الأوقات، وقاموا بمخالفة الشروط العمرية، وأيضاً الروح الدينية، وأساءوا إلى الدين الإسلامى، وقد ظهر ذلك فى ذى الحجة عام (٨٤٥هـ/١٤٤١م) عندما قامت بعثة قضائية، مكونة من القاضى الشافعى والحنفى، وبمرافقة المحتسب، بالتفتيش على معبد لليهود فوجدوا فيه منبراً له ثلاث عشرة درجة، يبدو عليه أنه صنع حديثاً، وبينما هم يفحصون حالته، اكتشف القاضى الشافعى نقشاً ما زالت آثاره باقية على الدرجة التى يقف عليها الخطيب بقدمه، فطالب القاضى الشافعى بفحص هذه الكتابة، فإذا بها اسمان: محمد وأحمد، ولا شك أن قصدهم بذلك الإساءة إلى الرسول ﷺ وعند مواجهة مسئولى المعبد بهذا الفعل الشنيع؛ أنكروا ذلك، ولم يعترفوا بمن قام بنقشها.

وعندما علم السلطان بذلك أمر بعقد مجلس بالقضاة، الذين تشاوروا فى ذلك فحكموا بهدم المنبر، وإزالة ما عليه من نقوش، واختلفوا فى عقاب من فعل ذلك، واستطاع القاضى الحنفى بعد التحقيق مع مسئولى المعبد، أن يحصل على اعترافهم بمن فعل ذلك وتم عقابهم^(٣).

(١) كان من المتصوفين، من أتباع الفرقة النعمانية، كان متبعاً لمعظم تجديدات أهل الذمة لمعابدهم، ويخبر السلطات بها، توفى فى ذى الحجة عام (٨٥٢هـ/١٤٤٨م) (السخاوى : الضوء ج ١ ص ٢٧٥، ص ٢٧٦).

(٢) ابن حجر : إنباء ج ٤ ص ١٨٦، السخاوى : التبرج ص ٦٩، محاسن الوقاد : اليهود فى مصر ص ١٤١.

(٣) ابن حجر : إنباء ج ٤ ص ١٨٦، السخاوى : التبرج ص ٦٨، ٦٩، ١٠١، محاسن الوقاد : اليهود فى مصر ص ١٤٠.

وعلى الجانب الآخر نجد السلطة الحاكمة كانت تهتم بمعابد أهل الذمة وعدم التعرض لها بالهدم، ففي عام (٨٧٩هـ/١٤٧٤م) هُدم جزءٌ من كنيسة لليهود بالقدس، واختلف العلماء هناك حول إعادتها، وعندما وصل خبرها إلى السلطان بالقاهرة أمر بعقد مجلس موسع بالقضاة والعلماء؛ لمناقشة هذا الأمر، فاختلف القضاة في هدمها أو إعادتها، ولم يقرر المجلس شيئاً، فأمر السلطان بعقد مجلس آخر وكان السلطان يميل إلى عدم هدمها، وإعادتها، وانتهى المجلس الثانى وحكم بإعادتها على ما كانت عليه، وكان ذلك سبباً في وقوع الخلاف بين القضاة والعلماء وهجا بعضهم بعضاً^(١).

ومن خلال المجلس السابق يتضح لنا أن أمور أهل الذمة في الولايات التابعة للدولة المملوكية كانت تتم مناقشتها في بعض الأوقات في القاهرة عندما يختلف العلماء حولها، وكان القرار النهائي يخرج من عاصمة السلطنة بعد إقراره من مجلس الشورى الذى يضيفى الشرعية عليه، وأيضاً نلاحظ حرص السلطة على عدم هدم معابد أهل الذمة ومحاولتها أخذ رأى العلماء على ذلك، وكذلك التمهّل في اتخاذ القرار، وظهر أيضاً إيجابية الأعضاء في المناقشة والرد وإن ترك ذلك أثراً سلبياً على العلاقة بينهم بعد ذلك. وقد لاحظنا في المجلس السابق أن السلطان لم ينفرد بإصدار القرار، وحاول أكثر من مرة الحصول على موافقة المجلس على ما يريد، حتى نجح في ذلك، وحصل على شرعية القرار من المجلس، ولهذا لم يعترض أحد من عامة الشعب على هذا القرار، وتم إعادة الكنيسة، وبهذا يظهر لنا آلية اتخاذ القرار، وضرورة إقراره من المجلس، ولو تصرف أحد الحكام تصرفاً فردياً دون موافقة القضاة، فقد يتعرض لثورة الشعب عليه، وقد يخسر موقعه بسبب ذلك، فقد حدث ذلك في عام (٧٥٤هـ/١٣٥٣م) عندما حكم قاضى مدينة "النحريرية" - التابعة لإقليم المحلة في ذلك الوقت ولخافضة الغربية حالياً - بإسلام أحد النصارى؛ لأنه ثبت أن جده كان مسلماً، وبالتالي أمر بحبسه حتى يسلم؛ فما كان من النصارى بهذه المدينة إلا أن قاموا بثورة ضد هذا الحكم، ويبدو أن والى المدينة حاول تهدئتهم فقام بإخراج النصرائى من السجن دون موافقة القاضى؛ فقام المسلمون بهذه المدينة بثورة عارمة ضد والى الذى فشل في القضاء على هذه الثورة بالقوة، ولكن ازدادت الثورة اشتعالاً، واستطاعوا هزيمة والى وإخراجه من المدينة، وعندما وصلت هذه الأنباء إلى القاهرة تم استدعاء القاضى والوالى، وعقد لهما مجلساً لمناقشة هذه القضية،

(١) مؤلف مجهول : كتاب فى التاريخ ق ١٤٥ ، ق ١٤٦ ، ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ١٠٢ .

وبعد مناقشات وحوارات بين الأعضاء، اختلفوا في القرار النهائي، فاستعانوا بتقرير والى " المحلة " - باعتبار هذه المدينة تابعة له - الذى ذكر: أن كلا منهما أساء التدبير، فقرر المجلس عزلهما^(١).

ومن الحادثة السابقة يتضح لنا أن الحكام المماليك لم يكن من حقهم التدخل فى تغيير أحكام القضاء، أو عدم تنفيذها، وإذا أقدم أحدهم على ذلك فإن العامة لا ترحمه، وأيضاً الإدارة المركزية بالقاهرة التى حولت هذه القضية لمجلس شورى مكون من القضاة وبعض الأمراء، وكانت له الكلمة العليا فى حسم هذه القضية، ونلاحظ أيضاً اعتراض بعض أهل الذمة على حكم القاضى، وأنهم لم يتخذوا الطرق السلمية لتغيير الحكم، وقاموا بثورة، ويبدو أن عددهم فى هذه المدينة لم يكن قليلاً مما أثر على قوة الوالى، فحاول تهدئتهم بطريقة غير صحيحة .

وقد تقوم السلطة المملوكية بالقاهرة بعقد مجلس واستدعاء بطرك^(٢) إحدى طوائف أهل الذمة ومناقشته فى أمر يخص المسلمين بإحدى الدول الخارجية التابعة له من الناحية الدينية^(٣)، ويطلب منه التدخل لإنهاءه، وفى جمادى الأولى عام (٨٢٢هـ/١٤١٩م) تم عقد مجلس بأمر من السلطان " المؤيد شيخ " وحضره القضاة الأربعة وبعض الفقهاء وأمر باستدعاء بطرك النصارى، وسأله عن أسباب ما يقع فى " الحبشة " من إهانة المسلمين بها، فأنكر ذلك، فقرر المجلس تطبيق الشروط العمرية عليهم^(٤).

(١) المقرئى : السلوك ج٢ ق٣ ص ٩٠٠، السخاوى : وجيز الكلام ج١ ص ٧٠.

(٢) البطرک : هو لقب على القائم بأمر دين النصارى البعقوية بالديار المصرية وكان مقره قديماً الإسكندرية، أما مقره زمن القلقشندي فكان بالكنيسة المعلقة بالقسطاط (القلقشندي : صبح الأعشى ج٥ ص ٤٧٣) .

(٣) من المعلوم أن الكنيسة الحبشية كانت تابعة للكنيسة المصرية منذ القرن الرابع الميلادى ؛ بناءً على قرار المجمع الدينى الذى عقد فى نيقيا، وقد قام بتأسيسها الأسقف المصرى " فرومتيوس " وهو أول أسقف للحبشة، ومنذ ذلك العهد ارتبطت الكنيسة الحبشية بالكنيسة المصرية، وكان مطران الحبشة لابد أن يولى عن طريق بطرك النصارى البعاقبة بمصر، فكان ملك الحبشة يرسل رسالة وهدايا للسلطان المملوكى، ويطلب منه ذلك، فيأمر السلطان البطرك بتنفيذ هذا الطلب (انظر : القلقشندي : صبح الأعشى ج٥ ص ٣٢٢، المقرئى : السلوك ج١ ق٢ ص ٦١٥، إبراهيم طرخان : الإسلام والممالك الإسلامية بالحبشة ص ١٤، مصر فى عصر المماليك ١٥١) .

(٤) المقرئى : السلوك ج٤ ق١ ص ٤٩٣، ابن حجر : إنباء ج٣ ص ١٩، العيني : عقد الجمان ص ٣٦١، ابن تغرى بردى : النجوم ج١٤ ص ٨١ .

وقد يتعجب البعض من تحميل البطرك هذه المسئولية، ولكن هذا التعجب يزول عندما نعلم أن الجالية المسلمة بالحبشة كانت كبيرة، وكانت الكنيسة المصرية مكلفة بمهمة الإشراف عليها ورعاية مصالحها عن طريق المبعوثين الدينيين للكنيسة المصرية إلى الحبشة، وكانت بداية هذا التكليف منذ عام (٤٧٣هـ / ١٠٨٠م) في عهد الدولة الفاطمية^(١).

واعتقد أن السلطة المملوكية أرادت عقاب بطرك النصارى لإهماله في واجباته تجاه المسلمين في الحبشة بفرض الشروط العمرية عليه وعلى طائفته، حتى لا يتكرر ذلك مرة أخرى، ولم تكن السلطة المملوكية تكتف بذلك، بل كانت تمتنع عن إرسال أسقف من مصر للحبشة عندما يشتد ملك الحبشة في اضطهاده للمسلمين المقيمين ببلادهم^(٢).

(١) إبراهيم طرخان : مصر في عصر المماليك ص ١٥٢ .

(٢) إبراهيم طرخان : السابق نفس الصفحة .

الخلاصة :

عُقدت بعض المجالس لمناقشة أمور خاصة بالسلطين، منها مناقشة حالتهم الصحية عند إصابتهم بالمرض، أو مناقشة علمية دينية من أجل الاستفادة الشخصية لهم.

وكانت تعقد مجالس المناظرات فى العصر المملوكى، بصورة غير رسمية، وكانت المجالس الرسمية منها قليلة إذا ما قورنت بالأخرى، وكانت تعقد لأشخاص معدودين، أشهرهم ابن تيمية، الذى نل الجانب الأكبر من هذه المناظرات ؛ نظراً لكثرة آرائه الاجتهادية، وشجاعته فى عرضها والدفاع عنها والتصميم عليها، وقد اقتنع علماء عصره ببعض اجتهاداته مثل العقيدة الواسطية، بعد تعدد المجالس التى عقدت لمناقشتها، ولكنه لم يستطع إقناعهم بمسألة الحلف بالطلاق التى أفتى بها، وأيضاً مسألة المنع من زيارة المقابر، التى أثارت الطرق الصوفية عليه، واعتقل بسببها.

وعقدت مجالس أخرى لبعض العلماء الذين ادعوا غزارة العلم، وكان الذى يسعى لإقامتها بعض العلماء الذين كانت لديهم الغيرة العلمية، وكان هدفهم من ذلك إظهار كذب هذه الادعاءات، أمام السلطين ؛ مما كان يؤدى إلى عزل المدعين للعلم عن وظائفهم، وبالطبع يستفيد باقى العلماء من ذلك فى التعيين فيها بدلاً منهم .

ومع أن هذه المجالس كانت اختيارية وليست إلزامية، فإن العلماء الذين كانوا يدعون إليها لا يستطيعون التخلف عنها إلا فى حالات قليلة، وكان دور السلطين فى هذه المجالس هو إعطاء الأمر بعقدتها ومتابعة نتائجها من خلال حضورها، أو من خلال موظفيهم، ولم تكن لهم مشاركة علمية فيها، نظراً لضعف بعضهم فى هذا الجانب.

وعقدت بعض المجالس لمناقشة المؤهلات العلمية لبعض مدرسى المدارس الدينية، ولم يكن هذا نظاماً ثابتاً طوال العصر بل كان يتم عقد المجلس إذا ثارت الشبهات حول المستوى العلمى للمدرس، فكان السلطان يأمر بعقد مجلس يحضره العلماء والقضاة للتأكد من هذا الاتهام، ويختبرون المدرس، ثم يقدمون تقريراً للسلطان بعد الانتهاء من المجلس، وعندما يثبت صحة ذلك كان يتم عزل المدرس وتعيين آخر مكانه، وقد تكون هذه شكوى كيدية، يريد بها من قدمها عزل أحد المدرسين من وظيفته ليتولى مكانه، فإذا اتضح ذلك يتم استمرار المدرس فى وظيفته.

وقد تمتع أهل الذمة فى مصر بالأمن والرخاء فى معظم فترات العصر المملوكى، وكانوا يتولون بعض المناصب المهمة فى الدولة، وعقدت بعض المجالس لمناقشة

أوضاعهم وإلزامهم بالشروط العمرية، عندما يصدر من أحدهم ما يسيء للمسلمين، أو يعاملهم معاملة سيئة مستغلاً منصبه، فيثور الشعب بسبب ذلك فيضطر الحكام إلى عزلهم عن هذه الوظائف وإلزامهم بالزى الخاص بهم ؛ امتصاصاً لغضب الشعب، وبعد أن تهدأ الأمور يعود أهل الذمة إلى وظائفهم مرة أخرى، ويتركون ما ألزموا به من ملابس، وهكذا استمر الوضع على هذا المنوال طوال العصر المملوكى . وقد يشدد الحكام على أهل الذمة فى مصر عندما يسيء ملك الحبشة للجالية الإسلامية فى بلاده، كوسيلة ضغط عليه حتى يمنح المسلمين الحرية هناك .

* * * *

الفصل السادس

دراسة نقدية لمجالس الشورى فى العصر المملوكى

- المجالس الصورية (الشكلية) والحقيقية.
- قرارات المجالس ومدى إلزامها للحكام.
- طرق تحكم الحكام فى قرارات المجالس .
- موقف الحكام من أعضاء المجالس بعد عقدها.
- إيجابية أعضاء المجالس أو سلبيتهم.
- هروب الأعضاء من حضور المجالس أو التأخر عن حضورها.
- أسلوب الحوار بين الأعضاء .

المجالس الصورية (الشكلية) والحقيقية :

لا شك أنه كانت هناك بعض المجالس الشكلية التي عقدت بشكل صوري، بمعنى أن نتيجتها كانت معروفة مقدماً، وكانت هذه المجالس توافق على ما يريده السلطان أو الأمراء دون نقاش أو معارضة من باقى الأعضاء مثل الخليفة العباسى والقضاة الأربعة، وكان الغرض من عقدها أخذ شرعية القرار من المجلس، وقد يتبادر إلى الذهن أن كل المجالس كانت صورية، وذلك بعيد عن الصواب، ولكن نستطيع من خلال التدقيق فى أنواع المجالس السابقة أن نقرر أن المجالس التى يصح أن نطلق عليها هذه الصفة هى بعض أنواع المجالس السياسية، وتحديدًا مجالس عزل السلاطين وتولييتهم، ومجالس تولية العهد، ففي هذه المجالس كانت الكلمة العليا فيها للأمراء المماليك، حيث كانوا يختارون السلطان الجديد حسب رغبتهم، وكان على باقى أعضاء المجلس من الخليفة والقضاة الموافقة على هذا السلطان دون مناقشة أو حتى إبداء رأيهم، وذلك خضوعاً منهم لمبدأ إمارة التغلب بالاستيلاء على السلطة والاستحواذ عليها باستخدام وسائل القوة المتاحة، أى توفر شرط القدرة والتمكن والاستيلاء الفعلى على السلطة^(١). وكان أمراء المماليك هم الذين يملكون وسائل القوة؛ ولذا كانت لهم الكلمة العليا فى اختيار السلطان الجديد، وكان الخلفاء لا يبدون رأيهم فى السلطان المرشح، بل كان الخليفة يولى السلطان الذى وافق الأمراء عليه، ويتضح ذلك عندما خلا منصب السلطنة بعد هروب الأشرف شعبان أثناء الثورة التى قام بها بعض الأمراء لخلعه، ففي ذى القعدة عام (٧٨٨هـ/١٣٧٧م) عرض الأمير "طشتمر" على الخليفة المتوكل أن يتولى السلطنة، فرفض الخليفة ذلك وقل له: "بل اختاروا من شئتم وأنا أوليه"^(٢). فهذه العبارة تدل على سلبية الخلفاء، وعدم مشاركتهم فى اختيار السلطان، فكانوا يتركون الاختيار للأمراء المماليك ثم يصدقون عليه دون مناقشة منهم أو اعتراض على شخص السلطان الذى اختاروه، حتى لو كان لا يصلح لهذا المنصب.

وكذلك كان القضاة لا يملكون إلا الموافقة على السلطان الذى اختاره الأمراء، دون

(١) محمد المبارك : الدولة ونظام الحسبة عند ابن تيمية ص ٤٣ ، عبد اللطيف المتدين : إمارة التغلب ص ١٢٤ .

(٢) ابن حجر : إنباء ج ٢ ص ٣٤٤ ، القرىزى : السلوك ج ٣ ص ٢٧٩ ، ١٨٠ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١١ ص ٧٢ ، ٧١ ، ٧٣

نقاش أو حتى إظهار عدم الرضا عن ذلك مما كان يوقعهم فى بعض الأحيان فى تناقض، فمثلاً فى عام (٧٨٣هـ/١٣٨١م) بعد أن استطاع الأمير برقوق تهيئة الأمور^(١) ليتولى السلطنة قام هو وأتباعه من الأمراء المؤيدين له بدعوة المجلس للانعقاد وحضر الخليفة "المتوكل على الله" وقضاة القضاة وشيخ الإسلام "البلقينى" ووافق المجلس على خلع أمير حاج وتعيين برقوق مكانه^(٢).

وهذا المجلس نفسه هو الذى عزل "برقوق" عام (٧٩١هـ/١٣٨٩م) عندما خرج للقضاء على الفتنة التى نشبت فى بلاد الشام، وقام الأمير الكبير "منطاش" أتابك العسكر - منتهزاً هذه الفرصة - وعقد المجلس الذى قرر خلع برقوق وعودة الملك المنصور إلى السلطة^(٣)، مع أن هذا المجلس هو الذى عزل المنصور من قبل وعين برقوقاً، وهو الذى أقسم لبرقوق على عدم خيانتة قبل خروجه للشام^(٤)، وهو الذى أقر عودة برقوق للسلطة مرة أخرى بعد نجاحه فى السيطرة على الأمور، وعزل المنصور للمرة الثانية، وهكذا نجد أعضاء المجلس من الخليفة والقضاة يقررون ما يريد الأمراء، دون مناقشة، حتى لو كانت هذه القرارات متناقضة، أى كانت موافقتهم أمراً صورياً.

ومما يؤكد صورية مجالس تولية السلاطين، وإقرار القضاة على ما يتفق عليه الأمراء دون مناقشة أو مشاركة منهم، ما كان القضاة - فى بعض المجالس - يفعلونه من تعمد التأخير عن حضورها حتى يتفق الأمراء على اختيار السلطان الجديد، ففى عام (٩٠٦هـ/١٥٠١م) أثناء انعقاد مجلس الشورى لاختيار سلطان جديد بعد اختفاء السلطان العادل "طومان بلای"؛ اختلف الأمراء المماليك - فيما بينهم - على اختيار السلطان الجديد؛ فتعمد قاضيان من أعضاء المجلس التأخير عن موعد حضوره وهما: قاضى القضاة الشافعى "زين الدين زكريا الأنصارى"، و"برهان الدين بن الكركى" الحنفى، حتى

(١) من الأمور التى قام بها برقوق أنه تخلص من الأمراء المناوئين له، وقام باسترضاء بعض الأمراء الكبار، وجذبهم إلى جانبه، وقام بعزل قاضى القضاة الشافعى البرهان ابن جماعة من منصبه، وهو من أعضاء المجلس بحكم منصبه، لشكه فى معارضيته لتولى برقوق السلطنة، وعين مكانه أحد الفقهاء وهو ابن أبى البقاء، ليضمن عدم معارضة أحد من القضاة. (انظر: ابن تغرى بردى: النجوم ج ١١ ص ٢١٥، السخاوى: الضوء ج ١ ص ١٧٣).

(٢) ابن تغرى بردى: النجوم ج ١١ ص ٢١٥.

(٣) ابن تغرى بردى: النجوم ١١/ ٣٦٠، الصيرفى: نزهة ج ١، ص ٢٦٢، عادل عبد الحافظ: نيابة حلب ج ٢ ص ١١٦.

(٤) المقرئى: السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٦٠٢، ابن تغرى بردى: النجوم ج ١١، ص ٢٦٨.

يجتمع رأى الأمراء على أحدهم لتولى السلطنة ^(١) . وهكذا نرى أن هذين القاضيين فضلاً عن عدم الحضور إلا بعد اتفاق الأمراء، وهذا يوضح أن حضورهم للمجلس كان للتصديق على اختيار الأمراء فحسب ؛ وذلك لتيقنهم أن رأيهم لن يؤخذ به، ولن يؤثر فى الأمراء عند اختيارهم للسلطان الجديد .

وهكذا يتضح لنا أن وجود الخليفة والقضاة، كأعضاء فى مجالس تولية السلاطين أو عزلهم، أو تولية العهد، وأخذ موافقتهم على ما اتفق عليه الأمراء، " كان أمراً صورياً لا يقدم ولا يؤخر فى توطيد عرش السلطان أو زعزعته " كما ذكر الدكتور على إبراهيم حسن ^(٢)، وإن كان لابد من إقرارهم على هذه القرارات.

أما باقى المجالس بأنواعها المختلفة فتخرج عن هذا الحكم، ولذلك نستطيع الحكم على معظمها بأنها كانت مجالس حقيقية يتم فيها الحوار والنقاش بين الأعضاء، وخاصة المجالس الدينية، والاقتصادية، فكانت الكلمة العليا فيها لأعضائها من القضاة والعلماء، فمثلاً عندما حاول السلطان الأشرف " برسبى " عام (١٤٣٩هـ/١٤٣٥م) الاستيلاء على بعض الأوقاف ومصادرة بعض الأغنياء ؛ لإعداد الجيش لمواجهة " شله رخ بن تيمورلنك "؛ عقد مجلساً ليأخذ موافقة القضاة على ذلك، وكثر الحوار والمناقشة فى هذا المجلس، وانتهى برفض القضاة طلب " برسبى " ^(٣) فلم يخالف رأى القضاة والعلماء، والتزم بقرار المجلس .

ومن ذلك أيضاً ما قام به السلطان " قايتباى " عندما أمر بعقد مجلس فى (ذى القعدة عام ٨٧٢هـ = مايو ١٤٦٨م) ؛ للموافقة على استيلاء الدولة على بعض أموال الأوقاف الزائدة عن مصروفاتها، ومصادرة بعض الأغنياء ؛ مبيناً الظروف التى اضطرت له لذلك، وهى تجهيز الجيش لمحاربة شله سوار الذى بدأ يهاجم أطراف البلاد، وعجزت خزانة الدولة عن توفير تلك النفقة، ولكن المجلس رفض اقتراح " قايتباى "، وتشدد فى ذلك الشيخ " أمين الدين الأقصرائى "، الذى لفت نظر " قايتباى " وأمرائه، إلى ما بأيديهم من أموال، وحلى نسائهم، وأنه من الأولى أخذها أولاً فإن لم تف بحاجة الجيش،

(١) ابن إياس - بدائع ج ٤ ، ص ٤ ، على أحمد فريد : السلطان قانصوه الغورى وعصره ص ٤٦ .

(٢) على إبراهيم حسن : مصر فى العصور الوسطى ص ٣٤٥ ، آراء فى تاريخ دولة المماليك البحرية ص ٧٨ .

(٣) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ٢ ص ٩٦٢ ، ابن حجر : إنباء ج ٤ ص ١٤ ، الصيرفى : نزهة ج ٣ ص ٣٣٥ ، ابن إياس : بدائع ج ٢ ص ١٦٦ .

فمن الممكن عندئذ أن ينظر في هذا الأمر^(١)، ولم يستطع السلطان والأمراء الرد على حجج الشيخ وبرايمه القوية التي أفحمتهم، ولم يستطع الحكام تنفيذ ما أرادوه ؛ لأنهم لم يأخذوا الفتوى بها .

وقد تكرر مثل هذا الموقف مع قايتباي في (ربيع الآخر عام ٨٧٥هـ / سبتمبر ١٤٧٠م)، وفي (ربيع الآخر عام ٨٧٦هـ / سبتمبر ١٤٧١م) وفي (رجب عام ٨٧٦هـ / ديسمبر ١٤٧١م)، وفي (شوال عام ٨٧٦هـ / مارس ١٤٧٢م) وفي (رجب عام ٨٧٧هـ / ديسمبر ١٤٧٢م)، وفي (رجب عام ٨٨٦هـ / أغسطس ١٤٨١م)، وفي (المحرم عام ٩٠٠هـ / يناير ١٤٩٤م)^(٢).

وإذا أردنا أن نحدد المجالس الصورية فإنها تتمثل في مجالس عزل وتولية السلاطين وتولية العهد وبعض المجالس الإدارية، أما باقي المجالس السياسية والاقتصادية والدينية فإنها مجالس حقيقية تتسم بالإيجابية والحوار والمناقشة، وتشبه إلى حد كبير المجالس النيابية في العصر الحديث، وإذا أردنا أن نتحدث بلغة الأرقام فنستطيع أن نذكر أن نسبة المجالس الصورية لا تتعدى ٢٥٪ تقريباً، وتحتل المجالس الحقيقية باقى النسبة وهى ٧٥٪ تقريباً.

(١) الصيرفى : إنباء الهصر ص ٣٤، السخاوى : الضوء ج ١٠ ص ٢٤٢، ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ١٤ .

(٢) ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ٥٣، ص ٨١، عبد الرحمن محمود عبد التواب : قايتباي ص ٤٨ .

-قرارات المجالس ومدى إلزامها للحكام :

يرى الدكتور سعيد عاشور^(١) - وتبعه في ذلك بعض الباحثين -^(٢): أن قرارات مجالس الشورى لم تكن ملزمة للسلطين، وأن رأى المجلس كان استشارياً للسلطان، بمعنى أنه قد يأخذ به وقد يعارضه، ولكننا من خلال الدراسة السابقة تبين لنا أن هذا الحكم على إطلاقه ليس صحيحاً، وأعتقد أن السبب الذى حدا بهم إلى هذا أنهم بنوا حكمهم على نوع واحد من المجالس، وبالتحديد على بعض المجالس الإدارية فقط .

ونستطيع القول بأن معظم المجالس كانت ملزمة للحكام الماليك خاصة المجالس الاقتصادية والدينية، وهناك أدلة تؤكد ذلك وهي :

أولاً: حرص أمراء الممالك في المجالس الاقتصادية على أخذ موافقة المجلس على ما يريدونه من فرض الضرائب أو الاستيلاء على الأوقاف، وعندما يتم رفض هذا الطلب من قبل الأعضاء خاصة القضاة والعلماء، فإنهم كانوا يلتزمون ذلك، ولم يخالفوا المجلس بفرضها مثلما حدث في جمادى الآخرة عام (٨٢٧هـ = ١٤٢٤م) عندما عقد السلطان "برسبای" مجلساً أراد فيه أخذ موافقة القضاة على جمع أموال الزكاة من التجار، ولكن القضاة رفضوا الإقرار على رغبة "برسبای"، ولم يفتوه بذلك، وأجمعوا على عدم جوازه^(٣)، وبالفعل التزم السلطان بهذا الإجماع، ولم يحاول فرض رغبته دون موافقة المجلس.

ونجد أيضاً بعض السلاطين عندما فشلوا فى أخذ الموافقة من المجلس على ما يريدون من فرض ضرائب، فإنهم لم يقدموا على تنفيذه ، على الرغم من صعوبة الظروف التى يواجهونها، وكانوا يحاولون إقناع الأعضاء بها ، مثلما حدث عام (٧٨٩هـ / ١٣٨٧م) عندما دعا السلطان برقوق المجلس للاجتماع وحضر القضية الأربعة والأمراء، ودار النقاش حول كيفية تدبير المال اللازم لمواجهة خطر تيمورلنك، لهجومه على البلاد واقترح السلطان الاستيلاء على بعض الأوقاف وإعادةتها للدولة وفك وقفها، ولكن المجلس لم يوافق على ذلك، وبعد أن عُرِضَ خطر عدم تجهيز الجيش على البلاد ؛ وافق المجلس على أن يأخذ

(١) سعيد عاشور : الأيوبيون والمماليك في مصر والشام ص ٣٢٩.

(٢) البيومي إسماعيل : مصادرة الأملاك ج ١ ص ١٢٥ ،

(٣) المقریزی : السلوك ج ٤ ص ٦٦٣ ، ابن حجر : إنباء ج ٣ ص ٣٢٧ ، حسن حبشی : الاحتکار المملوکی ص ١٣٦ .

محصول الأراضي الخراجية لمدة عام فقط^(١)؛ فالتزم برقوق بالرأى ولم يقترب من أصول الأوقاف، وأعتقد أن هذا يدل على التزام السلاطين بتنفيذ قرارات المجلس، وعدم مخالفتها.

ونلاحظ أيضاً التزام السلاطين بقرار المجلس حتى لو اعترض عليه بعض طوائف الشعب، ففي (صفر عام ٨٢٥هـ = يناير ١٤٢٢م) عُقد مجلس حضره القضاة وكبار الصيارفة، لمناقشة كيفية مواجهة تزيف الدراهم المؤيدية، حيث قام بعض الأفراد بهرش (أى برد الدرهم حتى يخف وزنه) الجيد منها؛ فتصير قيمته نحو ربع درهم^(٢) فقرر هذا المجلس أن يتعامل بها بالوزن لا بالعد؛ لإيقاف هذا التزيف، وقد أضر هذا القرار بعض الناس، وشكوا إلى الأمير " برسبلى " ذلك ولكنه لم يعبأ بشكواهم، بل هدد من يمتنع عن تنفيذ هذا القرار بالعقاب^(٣)، ونتساءل ما الذى دعا برسبلى إلى عدم الاستجابة للعامة وإلغاء قرار المجلس؟ أعتقد أن الإجابة على ذلك أنه وجد أن ذلك ليس من سلطته، وأنه لا يستطيع ذلك إلا بإعادة الأمر على المجلس ليصدر قراراً بالإلغاء، وهذا دليل آخر على التزام الحكام بقرارات المجالس وتنفيذها.

ثانياً: إذا كانت قرارات المجالس غير ملزمة فما الذى كان يدعو بعض الحكام لبذل عدة محاولات قبل انعقاد المجلس حتى يضمنوا موافقته، وعدم اعتراض أحد على ما يريدون، وكان هذا الأمر واضحاً حتى قبل انعقاد بعض المجالس السياسية الصورية، فمثلاً عندما أراد المنصور قلاوون أن يتولى السلطنة قام بتمهيد الأمور ليتمكن من ذلك فتخلص أولاً من السلطان " السعيد بركة خان "؛ فساعد فى دعوة المجلس للانعقاد وبعد عدة مناقشات اتفق الأمراء على خلعه وتولية أخيه العادل " بدر الدين سلامش "، وكان " المنصور قلاوون " صاحب هذا الرأى^(٤)، وكانت هذه أول خطوة ليتولى المنصور قلاوون السلطنة؛ وكان هدفه من ذلك استغلال صغر سن العادل فى إعادة ترتيب الساحة السياسية، وأتبعها بخطوة أخرى وهى التخلص من أعدائه الفعلين والمحتملين

(١) ابن الفرات : تاريخه ج ٩ ص ١٠، المقرئى : السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٥٦٣، ابن حجر : إنباء ج ١ ص ٣٣٥ .

(٢) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ٢ ص ٦٠٣، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٤ ص ٢٢٦، حسين مصطفى حسين : طوائف الحرفين ص ١٦٧ .

(٣) المقرئى : السلوك ج ٤ ق ٢ ص ٦٠٣، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٤ ص ٢٢٦ .

(٤) ابن أليك : كنز الدرر ج ٨، ص ٢٨٨، درر التيجان ق ٤٧٧، ابن عبد الظاهر : تشرىف الأيام والعصور ص ٥٦ .

بسجنهم ؛ حتى يضمن عدم معارضة أحد له فى تولي السلطة، وتولية الأمراء المؤيدين له نوابا للولايات، وبعد أن اطمأن لعدم وجود من يعارضه، دعا المجلس للانعقاد وقرر، خلع " سلامش " وتولية المنصور قلاوون الألفى^(١) وهذا ما كان يصبر إليه ونجح فيه بعد أن قام بتهيئة الأمور، وأعتقد أن حرصه على موافقة المجلس هو الذى دفعه إلى الصبر واتخاذ كل هذه الخطوات، ولو كانت موافقة المجلس أو رفضه غير ملزمة له لقام بعرض طلبه على المجلس دون اتخاذ كل هذه الضمانات، لأنه سيتولى السلطة سواء وافق المجلس أو رفض، وهذا ما لم يحدث .

وحدث ما يشبه ذلك عندما أراد الأمير " برقوق " تولي السلطة عام (٧٨٤هـ/١٣٨٢م) وكان أمير حاج سلطاناً، وكان برقوق هو الذى يدبر أمور السلطنة، وأخذ يمهّد لنفسه الأمور ؛ ليتولى السلطة، وكان يشعر أن قاضى القضية الشافعى " البرهان ابن جماعة " سوف يعارضه فى ذلك فقام قبل أن يقدم على دعوة المجلس للانعقاد بعزله وتولية شخصية أخرى يضمن عدم معارضتها له فى المجلس وهو " محمد ابن أبى البقاء "^(٢)، ثم عقد مجلساً اتفق فيه على عزل أمير حاج وتعيين برقوق مكانه^(٣).

وبنل السلاطين مثل هذه المحاولات قبل انعقاد المجالس خوفاً من رفض المجلس ما يريدونه، دليل على أن قراراتها كانت ملزمة، وإن كانت قرارات المجالس غير ملزمة لهم، فكان من الأسر لهم عرض الموضوع على المجلس وتنفيذ ما يريدون حتى لو لم يوافق المجلس عليها، وما بذلوا هذه المحاولات ؛ لضمان موافقة المجلس على ما يريدون .

(١) ابن أليك : درر التيجان ق ٤٣٧ ، المقرئى : السلوك ج ١ ، ص ٦٥٨ ، ابن بهادر : فتوح النصر ج ١ ، ق ١٤١ .
(٢) المقرئى : درر العقود الفريدة ج ١ ص ١٥٦ : ص ١٦٠ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١ ص ٢١٥ ، السخاوى : الضوء ج ١ ص ١٧٣ .

(٣) الذهى : العبر ص ٥٦٤ ، المقرئى : السلوك ج ٣ ، ق ٢ ، ص ٤٧٤ ، الصيرفى : نزهة ج ١ ، ص ٣٦ .

تحكم الحكام فى قرارات بعض المجالس :

بعد أن رأينا أن قرارات مجالس الشورى كانت ملزمة للحكام وجدت بعض المجالس - وإن كانت نادرة - كان الحكام يسيطرون على قراراتها بطريقة أو بأخرى، أو بمعنى آخر كانوا يفرضون رأيهم على هذه المجالس .

وكان أوضح مجلس ظهر فيه هذا الأمر المجلس الذى عقده "الناصر محمد" بعد موت الخليفة "المستكفى بالله أبى الربيع سليمان" فى جمادى الأولى عام (٧٤٠هـ/١٣٤٠م)، وكان قد عهد بالخلافة من بعده لولده "أحمد" - فأنخبر الناصر الأعضاء برغبته وهى : أنه لا يريد تولية "أحمد بن المستكفى" فى الخلافة مكان أبيه، وإنما يريد أن يعين "إبراهيم بن محمد بن أحمد" الملقب بالواثق بالله العباسى، فرفض القضية ذلك ؛ لسوء سيرته وعدم أهليته للخلافة ولوجود عهد المستكفى لولده أحمد وأصر الناصر على موقفه، واستمر هذا الخلاف أربعة أشهر، ثم عُقدَ مجلس آخر فى رمضان عام (٧٤١هـ/١٣٤١م) فرض فيه الناصر رأيه، وتعلل بأن إبراهيم قد تاب عن ذنوبه، وبالفعل تولى "إبراهيم بن محمد بن المستكفى" الخلافة، وكان سبب تصميم الناصر على ذلك مناصرة المستكفى لبيرس الجاشنكير، وموافقته على توليه السلطنة^(١)، أى أنه أراد الانتقام منه فى عدم تولية ولده الخلافة، كما نفاه قبل موته إلى مدينة "قوص" بصعيد مصر، ويتضح لنا أن الناصر استطاع فرض رأيه على أعضاء المجلس، ووضعهم أمام الأمر الواقع قائلاً لهم : " لقد وليته فاشهدوا عليّ بولايته "^(٢) . ولم يستطع القضية فرض رأيهم، لأن الناصر كان يتسم بقوة الشخصية فى فترة سلطنته الثالثة، ولأنه حصر رأيهم فى مجرد الشهادة فقط، وكذلك فعل مع الأمراء، فعلى الرغم من عدم موافقتهم، إلا أنهم لم يعلنوا ذلك أمامه، وقاموا بتصحيح الأوضاع بعد وفاته، حيث عقدوا مجلساً فى ذى الحجة عام (٧٤١هـ/١٣٤١م)، لمناقشة من يستحق الخلافة، وبعد عدة مناقشات انتهوا إلى أن أحمد بن المستكفى هو أحق بالخلافة من غيره لعهد أبيه له، وخلعوا الواثق إبراهيم، وبايعوا الحاكم بأمر الله أحمد بن المستكفى^(٣) بالخلافة، وبذلك عاد الحق لأصحابه، ولكن بعد وفاة الناصر.

(١) الحريرى : تاريخه ق ٦٦ ، القلقشندي : مآثر الإنافة ج ٢ ص ١٤٥ ، السلوك ج ٢ ص ٥٠٢ ، ص ٥٠٣ .

(٢) المقرئى : السلوك ج ٢ ق ٢ ص ٥٠٣ .

(٣) مجهول : رسالة فى تاريخ سلاطين المالك ص ٢٢٥ ، القلقشندي : مآثر الإنافة ج ٢ ص ١٤٥ ، السيوطى : تاريخ الخلفاء ص ٤٩٠ .

وحدث ما يشبه ذلك عام (٨٥٩هـ/١٤٥٥م) إذ قام السلطان " إينل " بعقد مجلس بالقضلة وعرض عليهم رغبته فى خلع الخليفة "القائم بأمر الله حمزة " من الخلافة ؛ وذلك لمشاركته فى ثورة ضده، وفى المجلس لم يحضر سوى القضية الأربعة الذين اقتصر دورهم على الشهادة فقط، وتم مبايعة أخيه "المستنجد بالله يوسف ابن الخليفة المتوكل"^(١)، ونفذ إينل ما أراد وفرض رأيه على المجلس.

وكان السلاطين يقومون أحياناً بالالتفاف حول قرار المجلس، محاولين اتخاذ طرق ملتوية لإقرار ما يريدون بعد فشلهم فى موافقة المجلس عليه، فمثلاً عندما أراد السلطان الظاهر "جقمق" فى عام (٨٤٩هـ/١٤٤٥م) نقض سقوف بعض الكنائس الموجودة بجبل الطور بحجة ارتفاعها على الجامع القديم بها، ويبدو أن الذى شجعه على ذلك ما علمه من أن سقوف هذه الكنائس مطلية بطبقة الرصاص، فلما علم بذلك أمر بعقد مجلس بالقضلة الأربعة، وعرض عليهم رغبته، ويبدو أن القضية قد أدركوا غرض السلطان فى الاستيلاء على ما يزال من طبقة الرصاص، ولهذا لم يفتوه بشيء، وحدث خلاف بينهم دون الاتفاق على شيء، فأمر السلطان بعقد مجلس آخر لمناقشة الموضوع نفسه، ولكنه لم يمنح الفتوى بالهدم، وعندما وجد السلطان أن المجلس لن يمنحه الفتوى التى يريد، تحايل على ذلك بإقامة دعوى لتحقيق ما يريد، واستدعى القاضى الحنفى "سعد الدين الديرى" وأمره بالحكم ؛ فنفذ رغبته، وحكم بهدم قدر ذراع من هذه الكنائس^(٢)، وبهذا التحايل استطاع جقمق أخذ الحكم بما يريد عن طريق إقامة دعوى، بعد فشله فى أخذ الموافقة على ما يريد من المجلس .

وقد يقوم السلطان بالاتفاق على ما يريد مع بعض الأعضاء قبل عقد المجلس حتى إذا عُقدَ المجلس تتم الموافقة على رغبة السلطان، فمثلاً فى عام (٨٥٥هـ/١٤٥١م) عُقد مجلس بسبب شكوى بعض الناس فى دمشق من القاضى "يوسف بن أحمد الباعونى"^(٣)، فقرر المجلس عزله وإرسال القاضى "سراج الدين الحمصى" ليتولى مكانه والتحقيق مع الباعونى فى هذه الشكوى، وبعد وصول الحمصى إلى دمشق بيومين تم

(١) ابن تغرى بردى : حوادث الدهور ج ١ ص ٤٥٧ ، ٤٥٩ ، النجوم ج ١٦ ص ٩٠ ، ابن إياس بدائع ج ٢ ص ٣٢٨ .

(٢) العيني : عقد الجمان ص ٦٤٤ ، الصيرفى : نزهة ج ٤ ص ٣٢٦ ، السخاوى ، التبر المسبوك فى ذيل السلوك ج ١ ص ٢٦٤

(٣) توفى فى ربيع الآخر عام (٨٨٠هـ/١٤٧٥م) (البقاعى : عنوان العنوان ص ٣٥٩ ، السخاوى : الضوء ج ١ ص ٢٩٨) .

عقد مجلس آخر للقضية نفسها، وفي أول الجلسة قرر المجلس عزل الحمصى، وإعادة الباعونى إلى منصبه^(١)، ويعلق ابن تغرى بردى على ذلك القرار قائلاً : " وأظنها كانت مبيتة مع السلطان"^(٢)، وواضح أن السلطان تحاور مع بعض الأعضاء فى هذا الأمر، واتفق معه على ذلك خاصة وأن الباعونى معروف بالأخلاق الدمثة ؛ ولذلك قرر المجلس هذا القرار فى أول انعقاده دون مناقشة .

وهكذا يتضح لنا تحكم بعض السلاطين فى قرارات بعض المجالس ومحاولتهم فرض رأيهم، أو محاولتهم نيل الشرعية بطرق أخرى بعد فشلهم فى الحصول عليها من المجلس، غير أن هذه المجالس كانت قليلة.

ولم يقتصر تحكم السلاطين فقط فى قرارات المجالس، بل شارك بعض الأمراء فى التحكم فيها، فقد يتدخل أحد الأمراء، ويحاول تغيير السلطان القائم بعزله وتعيين غيره، فمثلاً فى عام (٧٥٥هـ/١٣٥٤م) أراد الأمير " صرغتمش بن عبد الله "^(٣) خلع السلطان "صالح بن الناصر" (٧٥٢: ٧٥٥هـ/١٣٥٤: ١٣٦٠م) من السلطنة وإعادة " الناصر حسن" إلى منصبه مرة أخرى، فعرض رغبته على الأمير "شيخون" - الذى كان بيده مقاليد الأمور فى البلاد حينئذٍ - ولكنه رفض ذلك فى بداية الأمر، فلم يوافق صرغتمش وأتباعه، وألزموه بعقد مجلس عزل فيه صالح وتم تعيين الناصر حسن^(٤) كما أراد صرغتمش ومن تبعه .

وتكرر مثل هذا فى عام (٨٤٢هـ/١٤٣٨م)، حيث أخذ الأمير " قرقماس " يلح على "جقمق" بعزل السلطان " يوسف بن برسبلى" ويتولى هو مكانه، ولكن جقمق كان يؤجل ذلك، ولكن "قرقماس" صعد إليه فى ربيع الآخر من العام نفسه، وألزمه باستدعاء الخليفة والقضاة وسائر أمراء الدولة، وبعد حضور الأعضاء الذين لم يعرفوا سبب انعقاد المجلس إلا بعد اجتماعهم، فعرض الأمير " قرقماس " بأن السلطان

(١) السخاوى : التبرص ٣٥٢

(٢) ابن تغرى بردى : حوادث ص ٢٨٣ .

(٣) توفى فى ذى الحجة عام (٧٥٩هـ/١٣٨٥م) . (انظر : ابن حبيب : تذكرة النبى ج ٣ ص ٢١٣ ، ابن تغرى بردى : المنهل ج ٦ ص ٣٤٢) .

(٤) ابن سباط : صدق الأخبار ج ٢ ص ٧١١ ، المقرئى : السلوك ج ٢ ص ٩٣٠ ، ج ٣ ص ١ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١٠ ص ٢٨٧ .

" العزيز يوسف بن برسبلى " صغير السن، ولا يصلح لتدبير الأمور، ولا يصلح لهذا الأمر سوى الأمير جقمق، فوافق الجميع على هذا ^(١) واستطاع قرقماس فرض ما يريد، ويبدو أنه كان يريد ذلك حتى يكون له الفضل على جقمق فى توليه السلطنة، كما كان يرغب فى تولي منصب أتابك العسكر مكان جقمق .

ومن خلال الحادثتين السابقتين يتضح لنا أن بعض الأمراء كانوا يتحكمون - أحياناً - فى قرارات المجالس، ويفرضون رأيهم عليه، ولكن ذلك كان يحدث عندما يرون أن الظروف مهيأة لتحقيق ما يريدون، واستمالة مراكز القوى المتمثلة فى أكبر عدد من الأمراء إلى جانبهم .

(١) المقرئى : السلوك ٤ ق ٣ ص ١٠٨٨ ، العيى : عقد الجمان ص ٥١١ ، ابن تفرى بردى : النجوم ج ١٥ ص ٢٥٦ .

• موقف الحكام من أعضاء المجالس بعد عقدها :

كانت للحكام مواقف مختلفة تجاه أعضاء المجالس بعد أن اتخذت قراراتها، فمن الحكام من كافأ هؤلاء الأعضاء وبعضهم غضب عليهم، وكان لهم رد فعل غير طيب تجاههم، بسبب حكمهم بما لا يوافق رغباتهم .

فقد قام بعض الحكام بتوبيخ الأعضاء الذين شاركوا في إصدار قرارات ضدهم، فمثلاً بعد أن استطاع الناصر " محمد بن قلاوون " العودة إلى السلطنة للمرة الثالثة عام (٧٠٩هـ/١٣٠٩م)، وصعد إليه القضاة والخليفة لتهنئته بذلك أخذ يوبخ الخليفة والقضاة ؛ لأنهم هم الذين وافقوا على عزله وتولية " بيبرس الجاشنكير " وكان القاضي " علاء الدين علي بن فتح بن عبد الظاهر " ^(١) هو الذي نكأ أكبر قدر من التوبيخ ؛ حيث كان هو الذي كتب العهد بتولية بيبرس، والقاضي " بدر الدين محمد بن جماعة " ؛ لأنه أفتى بقتاله، والشيخ " صدر الدين محمد بن عمر بن المرحل " ^(٢) ؛ لأنه ألف قصيدة مدح فيها المظفر بيبرس وعرض فيها بالناصر قائلاً ^(٣) :

ما للصبي وما للملك يكفله شأن الصبي بغير الملك مألوف

ولا شك أن الناصر كان شديد الغضب منهم، ولكن أعتقد أنه قد أفرط في ذلك ؛ لأن الأمر لم يكن بأيديهم على وجه الحقيقة، لعدم استطاعتهم الاعتراض على ما يريده الأمراء، حيث كانت هذه المجالس صورية يتحكم فيها الأمراء بقوتهم.

وكان بعض الحكام يظهرون غضبهم على الأعضاء، وبخاصة القضاة والعلماء عندما يصدرن قراراتاً لا يعجبهم، مثلما حدث في صفر عام (٨٣٨هـ/١٤٣٤م) عندما طلب " شاه رخ بن تيمورلنك " من السلطان " الأشرف برسبلي " أن يكسو الكعبة المشرفة، فعقد الأشرف مجلساً وأمر بحضور القضاة والفقهاء، وعرض عليهم الأمر، فدار الكلام بينهم، وانتهى رأيهم برفض طلب شاه رخ، وكان تبريرهم للرفض هو " خشية أن يتطرق إلى ذلك غيره من الملوك "، وبعد انتهاء المجلس أظهر السلطان غضبه على القضاة ؛ لعدم مبالغتهم في الرد على طلب " شاه رخ " ^(٤)، أي أنه كان يريد ردًا أقوى مما اتفقوا عليه

(١) توفي في رمضان عام (٧١٧هـ/١٣١٧م). (انظر : ابن تغري بردي : المنهل ج ٨ ص ١٧٣).

(٢) توفي عام (٧١٦هـ/١٣١٦م). (انظر : الصفدي : الوافي : ج ٤ ص ٢٦٤ ، السبكي : طبقات الشافعية ج ٩ ص ٢٥٣).

(٣) المقرئزي : السلوك ج ٢ ق ١ ص ٤٨ ، ابن تغري بردي : النجوم ج ٩ ص ٨ .

(٤) ابن حجر : إنباء ج ٣ ص ٥٣٥ ، المعينى : عقد الجمان ص ٤٥٤ ، الصيرفي : نزهة ج ٣ ص ٣٠٢ ، ابن إياس : بدائع ج ٢

حتى لا يحاول " شاه رخ " إعادة طلبه مرة أخرى . ومن المفارقات أنه عندما انتشر خبر غضب السلطان من القضية سعى بعض العلماء ليتولوا مكانهم، لأنهم توقعوا عزلهم، ولكن لم يتم ذلك^(١).

وقد يصل الغضب ببعض السلاطين على الأعضاء إلى حد نفيهم خارج البلاد مثلما فعل " الظاهر بيبرس " فى عام (٦٧٥هـ/١٢٧٦م) عندما عقد مجلساً بالقضية والعلماء بدمشق، ودعا الشيخ "محيى الدين النووى" وعرض عليهم رغبته فى مصادرة بعض أموال الشعب ليستعين بها على التصلى للتتار، ولكن الشيخ "محيى الدين" رفض ذلك وامتنع من التوقيع على الفتوى بجواز ذلك، وقل لبيرس : "حتى يتجرد ممالكك من ذهبهم " . فما كان من الظاهر إلا أن أصدر قراراً بنفيه من دمشق إلى بلده " نوى"، ولكن العلماء وقفوا بجانبه وأخبروا الظاهر بمكانة الشيخ العلمية وتقواه وصلاحه وأنه قدوة لهم، وعندما رأى بيبرس هذا الحب من العلماء للشيخ غير قراره وأمر بعودته إلى دمشق، ولكن الشيخ رفض ذلك، وقل : " لا أدخلها والظاهر على قيد الحياة " ^(٢).

وقد ترتفع حلة الغضب عند بعض السلاطين أو الأمراء إلى حد عزل الأعضاء من مناصبهم لعدم رضاهم عن مواقفهم فى المجلس، ففى عام (٧٨٣هـ/١٣٨١م) أثناء انعقاد المجلس لمناقشة منازعة حول وقف، لم يرض الأمير " برقوق " عن موقف القاضى المالكى "علم الدين سليمان بن خالد البساطى"^(٣) عندما اختلف مع القاضى " برهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن بن جماعة "^(٤) ووصل حد هذا الاختلاف إلى وقوع التشاجر بينهما ؛ فعزله برقوق أثناء انعقاد المجلس ^(٥).

وتكرر مثل ذلك فى (المحرم عام ٨٠٣هـ - أغسطس ١٤٠٠م)، عندما أمر الأمير " يلبغا السالمى " بعقد مجلس، فى عهد " فرج بن برقوق"، وحضره الخليفة والقضية والأمراء وطلب من المجلس أن يفتيه بأخذ بعض الأموال من التجار ؛ للاستعانة بها على النفقة على الجنود فرفض القضية الإفتاء بذلك، فحاول محاولة أخرى واقترح إعادة بعض

(١) ابن حجر : إنباء ج ٣ ص ٥٣٦ .

(٢) السيوطى : حسن المحاضرة ج ٢ ص ٧١، ابن إياس بدائع ج ١ ق ١ ص ٣٣٦، البيومى إسماعيل الشربىنى : مصادرة الأملاك ص ٣١٦ .

(٣) توفى فى صفر عام (٧٨٦هـ/ ١٣٨٤م) . (انظر : ابن حجر : الدرر ج ٢ ص ٢٤٣ ، ابن تغرى بردى : المنهل ج ٦ ص ٢٦) .

(٤) توفى فى شعبان عام (٧٩٠هـ/ ١٣٨٨م) . (انظر : ابن تغرى بردى : المنهل ج ١ ص ٩٧ ، الصيرفى : نزهة ج ١ ص ١٧٩) .

(٥) ابن تغرى بردى : المنهل ج ٦ ص ٢٨ ، ابن إياس : بدائع ج ١ ق ٢ ص ٢٨٨ .

الأوقاف للدولة حتى تقطعها للأجناد البطالين (المتقاعدين) لينضموا إلى الجيش، لمحاربة تيمورلنك، ولكن المجلس رفض هذا الاقتراح^(١)، وكان على رأس المعارضين القاضي الحنفى " جمال الدين المالطى " الذى استطاع إقناعهم بعدم قدرة الجنود البطالين على القتل وسيكونون من نقاط ضعف الجيش، فغضب يلغا من القاضي المالكى " نور الدين على بن الجلال "، فعزله وولى مكانه القاضي والمؤرخ المعروف " عبد الرحمن ابن خلدون " ^(٢). وتتعجب من هذا العزل لأن يلغا لم يستطع النيل من زعيم المعارضة الذى عارض رغبته فى المجلس، وقام بعزل أحد المعارضين الذين اتبعوا " المالطى " فى معارضته، وأظن أن ذلك قد يرجع لسببين الأول : أنه كان ينتظر من القاضي المالكى مساندته فى هذا المجلس، ولكن خاب أمله فيه . والثانى : تمتع القاضي " المالطى " بمكانة كبيرة لدى العلماء والشعب .

وقد يتصاعد الغضب من السلطان على أحد أعضاء المجلس ويحاول أن يجد له خطأ حتى يتخلص منه بالعزل أو بالسجن، ففى جمادى الآخرة عام (٨٧٧هـ/١٤٧٣م) وأثناء انعقاد مجلس لمناقشة نزاع بين شخصين، انتهز قايتباى فرصة اختلاف القضية فى الفتوى فى هذه القضية، فقام بتوبيخ قاضى قضية الحنفية " الأمشاطى " وتوعدله، بعد أن اتهمه بأنه حكم فى هذه القضية حسب هواه، وقام بعزله، وبعد انتهاء المجلس أمر بسجنه بحجة محاسبته على الأوقاف، وأمر بإحضار ولده " عبد البر " معه، فعلم الجميع أن هذا الأمر معد من قبل، وتعجبوا من ذلك لأنه عُزل وسجن دون سبب^(٣).

وقد يتصاعد غضب السلطان من القضية الأربعة، ومعظم العلماء من أعضاء المجلس عندما يعارضونه جميعاً فى أحد المجالس، وهذا لم يحدث سوى مرة واحدة فى عهد الغورى، ففى شوال عام (٩١٩هـ/١٥١٣م) وقعت حادثة زنا^(٤)، وعندما علم " الغورى " بهذا أمر بعقد مجلس بالقضية الأربعة، وحكموا برجم الزانيين، وانتهى المجلس على ذلك، ولكن تراجع الزانى عن اعترافه فحكم القضية بصحة الرجوع بعد الإقرار فغضب " الغورى " من ذلك، وأمر بعزل القضية الأربعة مرة واحدة، وظلت مناصبهم خالية لمدة خمسة أيام،

(١) العيني : عقد الجمان ق ٤٣ ، ابن حجر : إنباء ج ٢ ص ١٣٤ ، ص ١٩٧ ، عبد الخالق حسين : النظم القضائية ص ٣٦٧ .

(٢) توفى فى رمضان عام (٨٠٨هـ/١٤٠٦م) . (انظر : ابن تغرى بردى : المنهل ج ٧ ص ٢٠٥ ، السخاوى : الضوء ج ٤ ص ١٤٥) .

(٣) مؤلف مجهول : كتاب فى التاريخ ق ١١٠ .

(٤) انظر هذه الحادثة بالتفصيل فى الفصل الثالث .

وكانت هذه واقعة نادرة تعجب الناس منها وعزل الشيخ " ابن أبي شريف " وكان أحد أعضاء المجلس من مشيخة مدرسته ^(١)، وأعتقد أن هذه الحادثة تدل على شدة غضب الغورى من الأعضاء، وهو غضب غير مبرر كما سبق أن أوضحنا.

وقد يحدث عكس ما سبق، فقد يغضب السلطان من أحد القضاة، ولكنه لا يظهر هذا الغضب، ولا يستطيع اتخاذ أى موقف ضد هذا القاضى، ففي رجب عام (٨٧٧هـ / ١٤٧٣م) عقد مجلس وعرض السلطان قايتباى على القضاة حاجة خزانة الدولة للأموال للاستعداد لمحاربة "حسن الطويل " فرد عليه الشيخ أمين الدين الأقسرائى ردًا قاطعًا بالرفض التام، كما كان موقفه فى المجلس الذى عقد عام (٨٧٣هـ / ١٤٦٧م) ^(٢) فتأثر السلطان قايتباى من الشيخ وغضب منه، ولكنه لم يستطع إظهار ذلك ^(٣)، ولم يتخذ أى إجراء ضده مع تكرار موقفه ذلك أكثر من مرة، وأزعم أن قايتباى لم يستطع إظهار غضبه على الشيخ، أو معاقبته بأية طريقة ؛ لتمتع الشيخ بشعبية كبيرة بين العلماء و عامة الشعب، وهذه الشعبية أكسبته حصانة يمكن أن نطلق عليها " الحصانة الشعبية " وهى تماثل الحصانة البرلمانية فى العصر الحديث، بل ربما كانت أقوى منها .

ولم يكن غضب السلاطين من الأعضاء مقتصرًا على القضاة والعلماء فقط، بل امتد إلى الأمراء أيضًا، ففي المجلس الحربى الذى عقده الأشرف خليل عام (٦٩١هـ / ١٢٩٢م) أثناء حصاره لقلعة الروم، وعندما أعلن الأمير " بيدرا " نائب السلطنة رأيه، واقترح فك الحصار والعودة إليها فى العام القدام ؛ غضب الأشرف منه، وأسر ذلك فى نفسه، حتى تأتى الفرصة ويعاقبه، وأيضًا غضب من الأمير " سنقر الأشقر " عندما رد على بيدرا قائلاً : " الحرب هو لعب صغار " . فأثرت هذه العبارة فى الأشرف ولكنه لم يظهر ذلك، وأخذ يتحين الفرصة حتى يقبض عليه عقابًا له وبالفعل تم له ما أراد ^(٤)، وأظن أن الأشرف اعتقد أنهم يسخرون منه لصغر سنه، واستخفافهم به، ولهذا صمم على إزاحتهم من طريقه.

(١) ابن إياس : بدائع ج ٤ ص ٣٤٣، الحمصى : حوادث الزمان ج ٢ ص ٢٥٢، محمود رزق سليم : الأشرف قانصوه الغورى ص ١٨٨ .

(٢) الصيرفى : إنباء الهصر ص ٣٣، ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ٨١، السخاوى : الضوء ج ١٠ ص ٢٤٢، وجيز الكلام ج ٣ ص ١٠٨٤ .

(٣) ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ٢٤ .

(٤) العيني : عقد الجمان ج ٢ ص ١١١، ص ١٣١ .

وعلى النقيض مما سبق فقد يكافئ السلطان أحد الأعضاء من القضاة على الرغم من معارضته له أثناء انعقاد المجلس، فمثلاً حاول الظاهر " بيبرس " مصادرة بساتين وأملاك دمشق، وعقد مجلساً بدار العدل بدمشق عام (٦٦٦هـ/١٢٦٧م) بحضور القضاة الأربعة، وطلب منهم إجازة ذلك، فظهر ميل بعض القضاة لموافقته، ولكن القاضي " شمس الدين الأذرعى " عارض ذلك ؛ وكانت حجته أن هذه الأملاك بأيدي أصحابها، ولا يحل لمسلم التعرض لها ^(١)، فغضب الظاهر من كلام القاضي، وبعد أن هدأ تبين له أنه على صواب، وبعد أن رأى قوة موقفه وعدم خوفه من السلطان عظمت مكانته لديه ؛ لصلايته في الدين، وقل: " اثبتوا كتبنا عند هذا القاضي " ^(٢) ؛ تعظيماً له ومكافأة على صلابته في الحق .

وقد يكافئ السلطان أحد الأعضاء لأنه وقف معه في أحد قرارات المجلس فعندما استطاع برقوق العودة إلى سلطته في صفر عام (٧٩٢هـ/١٣٩٠م) قام بتعيين الشيخ " شمس الدين محمد الركراكي " ^(٣) في قضاء المالكية، وكان ذلك مكافأة له ؛ لأنه امتنع من التوقيع على الفتوى التي أراد يلغا إصدارها ضد برقوق حتى يتمكن من عزله من السلطنة ^(٤) .

وحدث مثل ذلك عام (٨١٥هـ/١٤١٢م) عندما استقر الخليفة العباسي " المستعين بالله " في السلطنة بعد عزل " الناصر فرج " قام بتعيين " أحمد بن ناصر الباعوني " ^(٥) في منصب قاضي القضاة الشافعية بمصر مكافأة له ؛ لأنه ممن وافق على خلع " الناصر فرج " من السلطنة في المجلس الذي عقد لذلك ^(٦)، وبالطبع فتحت هذه الموافقة الطريق لتولي المستعين السلطنة .

(١) النويري : نهاية الأرب ج ٣٠ ص ١٥٢ ، المقرئ : سلوك ج ١ ص ٦٤٠ ، سعيد عاشور : الظاهر بيبرس ص ١٨٦ .

(٢) البيهقي : ذيل مرآة الزمان ج ٣ ص ٩٥ .

(٣) توفي في عام (٧٩٤هـ / ١٣٩٢م) ، (انظر : المقرئ : السلوك ج ٣ ص ٧٧٩ ، ابن تغري بردي : النجوم ج ١٢ ص ١٣٤) .

(٤) ابن حجر : إنباء ج ١ ص ٣٩٦ ، الصيرفي : نزهة ج ١ ص ٢٩٩ .

(٥) توفي في المحرم عام (٨١٦هـ / ١٤١٣م) . (السخاوي : الضوء ج ٢ ص ٢٣١) .

(٦) السخاوي : الضوء ج ٢ ص ٢٣٢ .

١. أعضاء المجالس بين الإيجابية والسلبية :

اختلف موقف أعضاء المجالس من قراراتها، فمنهم من كان إيجابياً ولم يوافق على ما يريده السلاطين أو الأمراء ؛ إذا كان ذلك فى غير مصلحة الشعب، ومنهم من كان سلبياً يوافق على ما يريده الحكام ؛ حتى لو كان فى غير مصلحة الشعب .

أما عن الأعضاء الذين اتسموا بالإيجابية فمعظمهم من القضاة وعلماء الدين، الذين كانوا حائطاً صلباً منيعاً أمام رغبة السلاطين فى فرض بعض القرارات ومحاولتهم أخذ الموافقة عليها من المجالس، وكانت معظم هذه القرارات التى تصدى لها هؤلاء الأعضاء ومنعوا صدورها، هى فرض ضرائب استثنائية، أو الاستيلاء على بعض الأوقاف، أو أموالها.

وظهر فى هذا العصر بعض الشخصيات الدينية التى تمتعت باحترام الجميع ومحبتهم وتقديرهم لها نظراً لصلابتها فى الدين وزهداها فى الدنيا، بالإضافة إلى عدم خوفها من الحكام، ولحرصها على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وبسبب كل هذه الصفات اكتسبت تلك الشخصيات ما نستطيع تسميته بـ " الحصانة الشعبية " وهى الحصانة التى كانت تمنع الحكام من التعرض لهم بأى نوع من أنواع الأذى سواء بالسجن أو النفى، أو العزل من وظائفهم إذا كانت بأيديهم وظيفة، وذلك لتوقعهم ثورة الشعب عليهم ؛ إذا حاولوا ذلك، وهذه الحصانة تشبه إلى حد كبير الحصانة البرلمانية التى تمنح لأعضاء المجالس النيابية فى العصر الحديث، غير أنها تتميز عليها - كما أرى - بأنها مكتسبة من الشعب أى أن الشعب هو الذى يمنحها لهؤلاء الأشخاص ولا يستطيع أى حاكم رفعها عنه، أو حتى المجلس نفسه، أى أنها حصانة أبدية طالما استمر هذا الشخص ملتزماً بهذه الصفات، ولم يكن اكتساب هؤلاء العلماء لهذه الحصانة مرتبطاً بفترة عضويتهم بالمجلس، بل كانوا يحصلون عليها قبل دخولهم المجلس، ولقد لُقبَت هذه الشخصيات بلقب " شيخ الإسلام ".

ونستطيع أن نطلق لقب " زعماء المعارضة " على مثل هذه الشخصيات، وهو لقب ظهر فى العصر الحديث، حيث كان هؤلاء العلماء يمارسون هذا الدور فى العصر المملوكى، وذلك أنهم كانوا يجاهرون برأيهم للحكام بشجاعة مطلقة، وكان رأيهم هو الذى يؤخذ به - غالباً - كما رأينا فى أحداث عام (٦٥٨هـ / ١٢٦٠م) عندما عقد " قطز " مجلساً جمع فيه القضاة والفقهاء لأخذ رأيهم فى فرض ضريبة استثنائية على الشعب

لإعداد الجيش لحرب المغول ؛ وكان حاضراً ذلك المجلس شيخ الإسلام "عز الدين بن عبد السلام" وتوجهت أنظار جميع الأعضاء إليه، ولم يتحدث أحد من القضاة قبله انتظاراً لما سيقوله، وعندما تحدث وافق ولكن بعد أن اشترط عليهم شرطاً يجب تنفيذه أولاً، وهو "أن لا يبقى فى بيت الملك شئ من الأموال، وتبيعوا (يقصد الأمراء المماليك) ما لكم من الحوائص المذهبة، والآلات النفيسة، ويقتصر كل من الجند على مركوبه وسلاحه ويتساووا فى ذلك مع العامة، وأما أخذ أموال العامة مع بقاء ما فى أيدي الجند من الأموال والآلات الفخرة فلا" ^(١). وبالفعل نفذ المماليك ذلك الشرط، ونلاحظ أن الشيخ هو العضو الوحيد الذى تحدث ووافق باقى الأعضاء من القضاة على ما قاله .

وقد يُعرض الموضوع على الأعضاء أثناء انعقاد المجلس فيصمت الأعضاء حتى إذا ما أعلن زعيم المعارضة رأيه ساند به باقى الأعضاء من القضاة وأيدوه، مثلما حدث فى (المحرم عام ٨٠٣هـ - أغسطس ١٤٠٠م)، عندما أمر الأمير "يلبغا السالمى" بعقد مجلس فى عهد "فرج ابن برقوق"، وحضره الخليفة والقضاة والأمراء ؛ واقترح إعادة بعض الأوقاف للدولة حتى تقطعها للأجناد البطالين لينضموا إلى الجيش المملوكى، لمحاربة تيمورلنك، فلم يتكلم أحد من القضاة، وعندما أعلن قاضى القضاة الحنفى "جمال الدين المالطى" رأيه بالمنع وتمسك بذلك ساند به باقى القضاة والعلماء فى رأيه ^(٢). وواضح أنه لم يتجرأ أحد من القضاة بإعلان رأيه قبل القاضى المالطى الذى كان يمثل زعامة المعارضة فى ذلك الوقت نظراً لتمتعه بالحصانة الشعبية .

وقد يغير حضور زعيم المعارضة - كما أطلقنا عليه - من قرار المجلس عندما يطلب منه الموافقة على ما قرره المجلس، فمثلاً عندما عقد "بيبرس" مجلساً بالقضاة والعلماء بدمشق عام (٦٧٥هـ/١٢٧٧م)، وعرض عليهم رغبته فى فرض ضريبة استثنائية للاستعانة بها لمواجهة هجوم التتار، أفتره بجواز ذلك، وأخذ منهم الموافقة فعلاً وقام بتسجيل توقيعهم عليها، وبعد ذلك سأهم قائلاً : "هل بقى من أعيان العلماء أحد، فقالوا : نعم بقى الشيخ محبى الدين النووى". فاستدعاه وطلب منه التوقيع على الفتوى مثل باقى العلماء فامتنع، وقل له : "حتى يتجرد ممالكك من ذهبهم". ولم يستطع "بيبرس"

(١) ابن واصل : تاريخ الواصلين ج٢ ق٣٩٢، الذهبى : تاريخ الإسلام ج٤٨ ص٤٥، ابن تغرى بردى : النجوم ج٧

ص٧٣، حنفى محمود خطاب : الحركات الداخلية ص١٢٨، فايد عاشور : العلاقات السياسية ص١٨ .

(٢) العينى : عقد الجمان ق٤٣، المقرئى : السلوك ج٣ ق٣ ص١٠٢٨، ابن حجر : إنباء ج٢ ص١٣٤، ص١٩٧ .

تنفيذ ما أراه ؛ خوفاً من ثورة العامة^(١) عليه، وبخاصة بعد فشله فى أخذ فتوى من كبير علماء الشافعية " شيخ الإسلام " على ذلك.

وحدث ما يشبه ذلك واستطاع زعيم المعارضة تغيير قرار أعضاء المجلس قبل إعلانه، فعندما أمر السلطان " قايتباى " بعقد مجلس فى (نى القعدة عام ٨٧٢هـ = مايو ١٤٦٨م) ؛ للموافقة على استيلاء الدولة على بعض أموال الأوقاف الزائدة عن مصروفاتها، ومصادرة بعض الأغنياء ؛ لتجهيز الجيش لمحاربة " شه سوار " الذى بدأ فى مهاجمة البلاد، وعجزت خزانة الدولة عن توفير ما يحتاجه الجيش، فمل الخليفة والقضاة إلى الموافقة، وقبل تصريحهم بها حضر شيخ الإسلام " أمين الدين الأقصرائى "، فأعادوا طرح الموضوع عليه ؛ فظهر غضبه من ذلك وقل : " لا يحل للسلطان أخذ مل أحد من الناس إلا بوجه وطريق شرعى، ولم ينفذ جميع ما فى بيت الملك... " . ولفت نظر " قايتباى " وأمرائه، إلى ما بأيديهم من أموال، وحلى نسائهم، وأنه من الأولى أخذها أولاً فإن لم تف بمحاجة الجيش، فمن الممكن عندئذ أن يُنظر فى هذا الأمر^(٢)، وهكذا نجد أن زعيم المعارضة نجح فى إيقاف ظلم كان سيقع على الناس، وغير من قرار المجلس الذى كاد أن يوافق قبل حضوره، ولم يستطع الأمراء الرد عليه نظراً لقوة حجته، ولهذا تبعه باقى القضاة فى رأيه، ويلخص السخاوى ذلك بقوله: " وما نهض غيره لمشاركته فى ذلك "^(٣).

ويتضح لنا مما سبق أنه فى بعض المجالس كان معظم القضاة والعلماء لا يعلنون رأيهم صراحةً فى قرار يخالف رغبة السلطان، وعندما يعلنه " شيخ الإسلام "، أو زعيم المعارضة كما أطلقنا عليه، كان يتبعه بقية الأعضاء فى معارضة رغبة السلطان، أو بمعنى آخر كانوا يتخفون وراءه، وقد يغير من قرار المجلس بعد الموافقة، أو قرب الموافقة على ما يريده السلطان، ويوقف صدوره والموافقة عليه .

ولم يكن هذا الوضع هو القاعدة فى المجالس التى عقدت فى هذا العصر، بل كانت القاعدة هو اتفاق الأعضاء على عدم إقرار ما يضر بمصالح الشعب، أو ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية، فمثلاً فى عام (٧٨٠هـ / ١٣٧٨م) عُقد مجلس برئاسة الأمير برقوق،

(١) السيوطى : حسن المحاضرة ج ٢ ص ٧١، ابن إياس : بدائع ج ١ ق ١ ص ٣٣٦، البيومى إسماعيل الشربىنى : مصادرة الأملاك ص ٣١٦ .

(٢) عبد الباسط الحنفى : الروض الباسم ج ٤ ق ١٨٣، الصيرفى : إنباء ص ٣٤، ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ١٤ .

(٣) السخاوى : الضوء ج ١٠ ص ٢٤٢ .

وحضره القضاة والعلماء وأراد برقوق إعادة بعض الأوقاف إلى خزانة الدولة مرة أخرى، ليستعان بها على تقوية الجيش، وبعد مناقشات اتفق الأعضاء على رفض ذلك وحكموا بصحة هذه الأوقاف ولا يجوز نقضها^(١).

وتكرر مثل هذا المجلس في عهد السلطان الغورى في المحرم عام (٩٠٧هـ - أغسطس ١٥٠١م) فقد عقد المجلس ليقر الأعضاء على ما يريده، وهو الاستيلاء على الأموال الزائدة من أوقاف الجوامع والمدارس، ولكن الأعضاء جميعاً اتفقوا على رفض هذا الطلب^(٢). فتعد هذه إيجابية من جميع الأعضاء بعدم الموافقة، وكانت هذه هي القاعدة التي سارت عليها معظم المجالس في هذا العصر.

أما عن سلبية الأعضاء فقد تمثلت معظمها في عزل السلاطين وتولييتهم، إذ كان دورهم سلبياً في غالبية هذه المجالس، وكانوا يوافقون على ما يريده الأمراء والسلاطين من عزل سلطان وتولية آخر مكانه، حتى لو كان هذا السلطان لا يصلح لمنصب السلطنة سواء بسبب صغر سنه أو سوء أخلاقه أو عدم أهليته لها كما سبق أن أوضحنا ذلك^(٣).

وتمثلت سلبية بعض الأعضاء أيضاً في قليل من المجالس الاقتصادية، ففي المجلس الذي عقده السلطان "الأشرف إينل" في ربيع الأول عام (٨٥٩هـ/١٤٥٥م) تكلم معهم في رغبته في خفض سعر النقود الذهبية (الدينار) فكانت إجابة الأعضاء من القضاة في قمة السلبية حيث قالوا: "الأمر للسلطان"^(٤) ولم يتناقشوا معه أو حاول أحد منهم إظهار أضرار ذلك القرار على عامة الشعب، فأصدر السلطان مرسوماً بخفض سعر الدينار وأن سعره الرسمي ثلاثمائة درهم، وكان قد بلغ سعره ثلاثمائة وسبعين درهماً، فأضر ذلك بغالبية الشعب وبخاصة الفقراء منهم.

وحدث ما يشبه ذلك في مستهل ذي القعدة عام (٨٧٥هـ/١٤٧١م)، عندما صعد القضاة للسلطان "قايتباي" لتنهئته بالشهر كالعلة، فأراد أحد القضاة وهو "الحب بن الشحنة" أن يخبره بارتفاع سعر القمح، ويطلب منه فتح بعض شونه ليتم تخفيض سعره رافة بعامة الشعب، ولم يكن السلطان مصغياً إلى كلامه، وعندما أصغى إليه، أشار

(١) ابن قاضي شهبه : تاريخه ج ٣ ص ٤١٢ ، الحسيني : ذيل العبر ج ٢ ص ٤٧٥ ، ابن تغرى بردى : النجوم ج ١١ ص ١٦٦

(٢) الجزرى : حوادث الزمان ج ٢ ص ١٣١ ، ابن إياس : بدائع ج ٤ ص ١٤ ، ولهم موير : تاريخ دولة المماليك ص ١٨٢ .

(٣) انظر الفصل الثانى .

(٤) ابن تغرى بردى : حوادث ج ١ ص ٤٤٧ .

"يشبك الدويدار" الصغير إلى القضية بأن يسرعوا بالقيام، عندئذ قام أحد القضاة فقطع كلام ابن الشحنة بقراءة الفتحة؛ فسكت ابن الشحنة عن حديثه^(١)، ونزل القضية دون عرض مشكلة الشعب والمناقشة مع السلطان في حلها، وتعد هذه سلبية من القضية لأنهم لم يصروا على الحديث مع السلطان في هذه المشكلة، بل ساعد أحدهم على إسكات ابن الشحنة عند التعرض للقضية.

وقد نجد بعض السلبيات من الأعضاء في مجالس الفتاوى الدينية، وإن كانت نادرة إلا أنها كانت موجودة، ففي رجب عقد مجلس عند الأمير: "يلبغا الناصري" عام (٧٩١هـ/ ١٣٨٩م) لمحاكمة شخص يدعى "ابن سبع"^(٢) بحيث صدر منه أشياء تخالف الشريعة الإسلامية، وحضر القضية والأمراء وكثر الكلام والاختلاف في الحكم عليه، وفي النهاية قل قاضى القضية المالكية "ابن خلدون" ليلبغا: "يا أمير، أنت صاحب الشوكة وحكمك نافذ"^(٣). فحكم ببراءته والإفراج عنه من سجنه، ويكفى أن نذكر تعليق المقرئى على ذلك حيث قل: ولم يعهد قط أن أحدًا من أمراء الترك ولا ملوكهم حكم بشيء من الأمور التى من عادة القضية الحكم فيها"^(٤).

ومن خلال تعليق المقرئى نستطيع أن نستنبط أن هذه هى المرة الأولى التى تم فيها ذلك، وإن كانت تدل على سلبية بعض القضية فى الحكم، وقبولهم بتدخل أحد رجل السلطة التنفيذية فى عملهم، فهى استثناء يؤكد القاعدة، بأن القضية كان لهم الحكم فى اختصاصاتهم - غالبًا - ولا يتدخل أحد من الحكام فيها.

(١) مؤلف مجهول : كتاب فى التاريخ ق ٥٧.

(٢) أمير العرب بالغربية .

(٣) ابن حجر : إنباء ج ١ ص ٣٧٠ .

(٤) المقرئى : السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٦٣٧ .

• هروب الأعضاء من حضور المجالس أو التأخر عن حضورها :

اختلفت أسباب تأخر بعض أعضاء المجالس وهروبهم من حضور بعض المجالس، وتختلف أسباب هذا التأخر أو الهروب من عالم إلى آخر، فكان بعضهم يتخلف بعلّة المرض فعلاً، فلم يحضروا تلك المجالس لشدة مرضهم، كما حدث فى المجلس الذى عقد عام (٧٣٢هـ/ ١٣٣١م) بدمشق لمناقشة بعض فتاوى ابن تيمية ؛ إذ لم يحضر قاضى قضية المالكية ؛ لأنه كان مريضاً^(١) .

وأيضاً فى جمادى الأولى عام (٩٠٥هـ/ ١٤٩٩م) فى الاجتماع المعتاد لانهقاد المجلس تخلف قاضى القضية الشافعية عن الحضور، وذلك بسبب إصابته بمرض فى عينه^(٢)، وأعتقد أنه كان صادقاً فى ذلك، وليس مدعياً للمرض ليهرب من حضور المجلس ؛ لأن المجلس لم تكن به موضوعات ساخنة للنقاش فيها .

وهناك بعض الأعضاء الذين ادعوا المرض، وثار الشكوك حول ادعائهم المرض، ففى عام (٧٠٧هـ/ ١٣٠٧م) أمر السلطان الناصر بعقد مجلس من الفقهاء والعلماء والقضاة لمناظرة ابن تيمية فى فتاويه، فحضر الجميع إلا القضية الأربعة، وتم استدعاؤهم فاعتذر بعضهم عن الحضور بسبب المرض والبعض الآخر قدم أعذاراً أخرى^(٣)، ولكنى أعتقد أنهم خافوا من مواجهة ابن تيمية ؛ لتيقنهم من قوة حجته وأنهم لن يستطيعوا مجابته فى الناحية العلمية، ولهذا فضلوا عدم الحضور، وهذه الأعذار التى قدموها غير حقيقية . وتكرر مثل ذلك مرة أخرى فى ذى الحجة عام (٨٥٥هـ/ ١٤٥١م)، عندما عقد السلطان مجلساً حضره القضية الثلاثة لمناقشة قضية الخلاف التى حدثت بين "يوسف بن أحمد الباعونى"^(٤)، و" الحمصى "، وتخلف عن حضور المجلس قاضى القضية الحنبلى؛ ويقل: إن سبب تخلفه إصابته بكسر فى قدمه، بينما أشيع أنه قد ادعى ذلك حتى يهرب من حضور هذا المجلس؛ لأنه وجد بعض الأمراء مع الباعونى، والبعض الآخر مع الحمصى^(٥)،

(١) ابن الحمصى : تاريخ حوادث الزمان ج ٢ ص ١١٢ .

(٢) الجزرى : حوادث الزمان ج ٢ ص ٨٢ .

(٣) ابن كثير : البداية والنهاية ج ١٨ ص ٧٣، المقرئى : المقفى ج ١ ص ٤٦٥ .

(٤) توفى فى جمادى الأولى عام (٨٨٠هـ/ ١٤٧٥م) . (انظر : البقاعى : المعجم الصغير ص ٣٥٩، السخاوى : الضوء ج ١٠ ص ٢٩٨)

(٥) البقاعى : إظهار المعصر ج ١ ص ١٢٩، ابن تغرى بردى : حوادث ص ١٢١ .

وواضح أنه أراد أن يخرج من هذا الموقف الحرج، وحتى لا يتعرض للغضب من أحد الطرفين .

وقد يتخلف بعض الأعضاء عن حضور المجلس دون تقديم مبررات لعدم حضورهم، ففي المجلس الذي عقد في شوال عام (٨٦٧هـ/١٤٦٤م) للمناقشة حول بعض الفتاوى في قضايا وقف، فتخلف الشيخ أمين الدين الأقصرائي عن الحضور^(١)، ولم يتضح سبب تخلفه، وأعتقد أنه وجد أن الأمر لا يستدعي حضوره .

وهذا هو نفسه الذي حدث في المجلس الذي عقد في ذي الحجة عام (٩٠٦هـ/١٥٠١م) لمناقشة رغبة الغوري في الاستيلاء على الأموال الزائدة من أوقاف الجوامع والمدارس، فحضر القضية وتخلف قاضي الحنفية عبد البر ابن الشحنة، ويقل : إن سبب ذلك موافقته للسلطان على ما يريد في الباطن^(٢) وأنه خاف من مواجهة زملائه في المجلس بهذه الموافقة غير المعلنة منه، ولهذا فضل عدم الحضور ولم يقدم اعتذارا عن ذلك .

وقد يتأخر بعض الأعضاء عن حضور المجلس بعض الوقت، ويحضرون بعد انعقاده فكان السلطان لا يسمح لهم بالدخول عليه، ففي المجلس الذي عقد في رمضان عام (٨٤٣هـ/١٤٤٠م)، لمناقشة ثورة العامة على نائب دمشق، لارتفاع سعر اللحوم، تأخر عن الحضور القاضي "ابن حجر العسقلاني"، والقاضي "محب الدين أحمد الحنبلي" ؛ فغضب السلطان من عدم حضورهما، وعندما حضرا بعد انتهاء المجلس مباشرة، واستأذنا للدخول إلى السلطان رفض السماح لهما بذلك^(٣)، وأظن أن هذا كان عقاباً من السلطان لهما، ويبدو أنهما قد تأخرا لظروف خارجة عن إرادتهما، أو لعدم معرفتهما بالموعد الدقيق لعقد المجلس.

وقد يعرض أحد الأعضاء من القضية قضية على السلطان الذي يأمر بعقد مجلس لمناقشتها، ويتأخر هذا العضو عن الحضور، وحدث ذلك عندما قدم الشيخ "السراج الحمصي" طلباً للسلطان بعقد مجلس له مع "جمال الدين بن جماعة" شيخ الصلاحية بالقدس ؛ لينظره في بعض الفتاوى التي كتبها، وقد أخطأ فيها، فأمر السلطان بعقد مجلس لذلك في شعبان عام (٨٥٢هـ/١٤٤٨م) فلما اجتمعوا تأخر الحمصي عن الحضور،

(١) البقاعي : إظهار العصر حوادث شوال (٨٦٨هـ) .

(٢) محمود رزق سليم : الأشرف قانصوه الغوري ص ٧١ .

(٣) المقرئ : السلوك ج ٤ ق ٣ ص ١١٨٢ ، الصيرفي : نزہت ج ٤ ص ١٦٩ .

فغضب السلطان، وأمر أن لا يمكن من الدخول للمجلس إذا جاء، وأمر باستمرار ابن جماعة فى منصبه^(١)، وأظن أن السلطان قد أدرك عدم صحة ما ادعاه الحمصى عندما تأخر عن موعد انعقاد المجلس، وفهم غرضه بأنه يريد عزل ابن جماعة ليتولى مكانه، فعاقبه السلطان باستمرار ابن جماعة فى منصبه .

وقد يتأخر بعض الأعضاء عن حضور المجلس متعمدين ذلك حتى يتخذ القرار قبل حضورهم فى بعض المجالس، ففى عام (٩٠٦هـ - ١٥٠١م) أثناء انعقاد مجلس الشورى لاختيار سلطان جديد بعد اختفاء السلطان العادل طومان باى ؛ اختلف الأمراء المماليك - فيما بينهم - على اختيار السلطان الجديد ؛ فتعمد قاضيان من أعضاء المجلس التأخر عن موعد حضوره وهما : قاضى القضاة الشافعى " زكريا الأنصارى "، و " برهان الدين ابن الكركى " الحنفى حتى يتفق رأى الأمراء على أحدهم ليولوه السلطنة^(٢)، وأعتقد أنهما لم يرغبوا حضور المجلس أثناء المناقشات التى توقعا حدوثها بين الأمراء .

ومما سبق يتضح أن بعض الأعضاء كانوا يتخلفون عن حضور المجلس، ومنهم من كان يتخلف بعذر حقيقى وهو المرض، ومنهم من كان يدعى المرض ليتهرب من حضور المجلس، ومنهم من كان يتخلف ولا يقدم عذراً لذلك، وبعض الأعضاء كانوا يتأخرون عن موعد انعقاد المجلس ؛ فيغضب السلطان من ذلك ويأمر بعدم تمكينهم من حضور المجلس .

(١) ابن تغرى بردى : حوادث ص ١٣٤ ، السخاوى : التبر ص ٢١٦ ، مكتبة الكليات الأزهرية .

(٢) ابن إياس - بدائع ج ٤ ، ص ٤ ، عدل أحمد فريد : السلطان قانصوه الغورى وعصره ص ٤٦ .

٢٩٨- أسلوب الحوار بين الأعضاء :

اتسمت طريقة الحوار والمناقشة في معظم المجالس التي عقدت في العصر المملوكي بالهدوء والحيلة والموضوعية، فكان كل عضو يعرض رأيه ويناقشه فيه باقى الأعضاء بكل أدب واحترام، ثم يخرج الأعضاء بعد المناقشة متفقين على رأى لتنفيذه، وكان هذا ديدن المجالس خاصة في العصر المملوكي البحري، ومعظم المجالس التي عقدت في العصر الجركسى، وكانت هذه هى القاعدة، أما الاستثناء : فهو حدوث مشادات كلامية وخلافات بين بعض الأعضاء أثناء انعقاد المجلس، وكان هذا قليل الحدوث، ولم نجد مثل هذه الحالات - فيما أعلم - إلا في العصر المملوكي الجركسى.

ومن أمثلة هذه المجالس ما حدث في المجلس الذى عقد عام (٧٨٣هـ/١٣٨١م) وكان يرأسه الأتابك برقوق لمناقشة قضية وقف، وأثناء المناقشة اختلف قاضى القضية الشافعى "برهان الدين إبراهيم بن جماعة" وقاضى القضية المالكى "علم الدين سليمان البساطى"، ويبدو أن المناقشة قد اشتعلت بينهما ووصلت إلى حد التشابك بالأيدى؛ فغضب برقوق من القاضى المالكى وعزله فى المجلس^(١).

وحدث ما يشبه ذلك فى المجلس الذى عُقدَ فى الحرم عام (٨٢٢هـ/١٤١٩م) وكان يرأسه السلطان المؤيد شيخ، حيث عرض على القضية قضية عمارة ما تهدم من أروقة المسجد الحرام وتشقق الكعبة، وكيفية توفير تكاليف هذه الترميمات، وأثناء المناقشة وقع خلاف بين القضية، وعندما تحدث القاضى "الهروى"، خطئه القضية فى كلامه، وأخذ بعضهم يوجه إليه أسئلة حتى يظهروا ضعفه العلمى أمام السلطان، ووصفوه بالجهل؛ لكثرة أخطائه فى فتاويه^(٢)، وانتهى المجلس باتفاق القضية على منع الهروى من الفتوى، وانحطت مكانته منذ ذلك المجلس.

وقد تحدث مشادة بين عضوين فى المجلس، ويقوم رئيس المجلس بلحتوائها، والقضاء عليها، والصلح بينهما، ومثل ذلك ما حدث فى صفر عام (٩١٢هـ/١٥٠٦م) فى المجلس الذى عقد برئاسة الأمير "أزمر الدوادار" لمناقشة موضوع مكتبة المدرسة الحمودية، ف وقعت مشادة كلامية بين القاضى الحنفى "عبد البر بن الشحنة"، والقاضى الشافعى

(١) ابن إياس : بدائع ج ١ ق ٢ ص ٢٨٨ .

(٢) العيني : عقد الجمان ق ١٦٢ ، المقرئى : السلوك ج ٤ ق ١ ص ٤٧٩ ، الصيرفى : نزهة ج ٢ ص ٤٤٤ .

” محيى الدين عبد القادر بن النقيب ”، واحتدم النقاش بينهما حتى خرجا عن الحد ؛ فحينئذ تدخل رئيس المجلس وهذا بينهما^(١) ونجح فى إعادة الهدوء إلى المجلس، وبعد انتهاء المجلس قدم للسلطان تقريراً بما حدث ؛ وفى المجلس الذى عقد بعده مباشرة فى بداية ربيع الأول، أصلح السلطان بينهما، وقدم لهما هدايا بهذه المناسبة.

وكانت تحدث خلافات بين الأعضاء أثناء انعقاد المجلس، ولكنها لم تصل إلى حد التشاجر بالأيدى أو المشادة الكلامية، ولكنها تترك أثراً سيئاً على العلاقات بين الأعضاء بعد انتهاء المجلس، ففى المجلس الذى عقد فى ذى القعدة عام (٨٣٥هـ/١٤٣٢م) لمناقشة موضوع هدم دار ابن النقاش^(٢)، وانتهى المجلس ببقاء الدار على حالها، وكان من نتيجة المناقشات التى حدثت فى هذا المجلس، أنها زرعت البغضاء والكراهية بين الأعضاء^(٣)، واستمرت بينهم ولم يقم أحد من الحكام بإزالتها، أو الصلح بينهما .

وقد لا تقتصر الخلافات التى تحدث فى المجلس على الكراهية فقط، بل قد تصل إلى حد التشابك بالأيدى بعد خروج الأعضاء من المجلس مباشرة، وقد حدث ذلك فى رجب عام (٨٥٧هـ/١٤٥٣م) فى المجلس الذى عقد لنقض حكم فى قضية حكم فيها القاضى الحمصى، وحدثت مشادة كلامية بين الحمصى والقاضى الحنبلى، وتم الاتفاق على نقض هذا الحكم، وظهر صواب حكم القاضى الحنبلى، وبعد انتهاء المجلس، وخروج الأعضاء من عند السلطان، اعتدى الحمصى بالضرب على الحنبلى، فتدخل باقى الأعضاء وفضوا هذه المشاجرة^(٤)، أى أن التشاجر قد حدث بعد انتهاء المجلس، وتعد هذه الحادثة من النوادر التى وقعت فى هذا العصر.

(١) ابن إياس : بدائع ج ٤ ص ٩٥ .

(٢) سبق أن وضعنا هذه القضية .

(٣) ابن حجر : إنباء ج ٣ ص ٤٧٤ .

(٤) البقاعى : إظهار المصر ج ٢ ص ٣٨٠ .

الخلاصة :

وجدت بعض المجالس الصورية فى العصر المملوكى، ولكنها كانت قليلة بالنسبة للمجالس الحقيقية، وإذا أردنا أن نحدد المجالس الصورية فإنها تتمثل فى مجالس عزل وتولية السلاطين وتولية العهد، وبعض المجالس الإدارية، أما باقى المجالس السياسية والاقتصادية والدينية فإنها مجالس حقيقية تتسم بالإيجابية والحوار والمناقشة، وإذا أردنا أن نتحدث بلغة الأرقام فنستطيع أن نذكر أن نسبة المجالس الصورية لا تتعدى ٢٥٪، وتحتل المجالس الحقيقية باقى النسبة وهى ٧٥٪ تقريباً.

وقد اتضح أن قرارات المجالس كانت ملزمة للحكام، ولهذا لم يستطع الحكام مخالفة معظمها، وتنفيذ عكس ما تقرر، وكان الحكام يحاولون بذل عدة محاولات ليضمنوا موافقة المجلس على ما يريدون.

وقد ظهر أن بعض السلاطين والأمراء كانوا يتحكمون - أحياناً - فى قرارات المجالس، ويفرضون رأيهم عليه، ولكن ذلك كان يحدث عندما يرون أن الظروف مهيأة لتحقيق ما يريدون، واستمالة مراكز القوى المتمثلة فى أكبر عدد من الأمراء إلى جانبهم . أما عن موقف الحكام من أعضاء المجالس فقد تباينت مواقفهم تجاه الأعضاء بعد الانتهاء من المجالس، فإذا كان القرار ليس فى مصلحة الحاكم، فإنه كان يغضب من الأعضاء الذين شاركوا فى إصدار القرار، وكان يظهر هذا الغضب فى معاتبته لهم، وإذا كان غضبه شديداً فإنه كان يعزلهم من مناصبهم، وقد يحاول إلصاق بعض التهم بهم وسجنهم ومصادرة أموالهم، أو يقوم بنفيهم خارج البلاد أما إذا كان القرار فى صالح الحاكم فإنه كان يكافئ الأعضاء الذين شاركوا فى اتخاذ القرار لصالحه، وكان يكافؤهم بتوليتهم إحدى الوظائف .

وقد وجد فى مجالس الشورى فى العصر المملوكى ما يسمى اليوم بزعيم المعارضة، وكان من أحد العلماء الذين تميزوا بالمتانة فى الدين، والزهد فى منصب الدولة، وعدم خوفهم من الحكام والسلاطين، بالإضافة إلى غزارة علمهم، وحرصهم على تطبيق تعاليم الشريعة الإسلامية، ورفع الظلم عن الرعية، وغالباً ما كان يلقب بلقب شيخ الإسلام، وقد يكون متولياً منصب قاضى القضاة لأحد المذاهب الأربعة وغالباً الشافعى، وكان له دور بارز فى المجالس إذ كانت له الكلمة العليا فى بعض المجالس خاصة الدينية والاقتصادية، بل كان يغير من قراراتها فى بعض الأحيان، ولم يستطع السلطان مخالفة رأيه

- غالبًا - نظرًا لشعبيته الكبيرة لدى عامة الشعب، مما أكسبه حصانة شعبية منعت الحكام من التعرض له بالأذى .

وقد يحدث أن يتخلف بعض الأعضاء عن حضور بعض المجالس، وكانت لهم أعذار بذلك كالمرض، والبعض الآخر قد يتخلف عنها متعمدًا ويعتذر عن حضورها بحجة المرض، والحقيقة غير ذلك، وهناك بعض الأعضاء تأخروا عن موعد بدء المجلس لظروف خارجة عن إرادتهم ؛ فيغضب السلطان منهم ويأمر بعدم السماح لهم بدخول المجلس أو حتى مقابلته بعد الانتهاء منه .

وقد اتسم الحوار والمناقشة في معظم المجالس التي عقدت في العصر المملوكي بالهدوء والحوار الراقى بين الأعضاء، فكان كل عضو يعرض رأيه ويناقشه فيه باقى الأعضاء بكل أدب واحترام، ثم يخرج الأعضاء بعد المناقشة متفقين على رأى لتنفيذه، وكان هذا ديدن المجالس، خاصة في العصر المملوكي البحري، ومعظم المجالس التي عقدت في العصر الجركسى، وكانت هذه هي القاعدة، أما الاستثناء: فهو حدوث مشادات كلامية وخلافات بين بعض الأعضاء أثناء انعقاد المجلس، وكان هذا قليل الحدوث، ولم نجد مثل هذه الحالات - فيما أعلم - إلا في العصر المملوكي الجركسى.

الملاحق

الملحق الأول : جدول مجالس الشورى السياسية .

الملحق الثانى : جدول مجالس الشورى الإدارية والاقتصادية .

الملحق الثالث : جدول مجالس الشورى الدينية .

ملحق (١)

جدول مجالس الشورى السياسية

م	عام	شهر	نوع المجلس	السلطان	رئيس المجلس	المصدر
١	١٢٥٠هـ / ٦٤٨هـ	ربيع الآخر	حرب	شجر الدر	الأمراء البحرية	ابن أيبك : كنز الدرر ج ٨ ص ١٥ ، الذهبي تاريخ الإسلام ج ٤٧ ص ٦٢ ، المقريزي سلوك ج ١ ق ٢ ص ٣٧٢ .
٢	١٢٥٠م / ٦٤٨هـ	محرم	تولية	بعد مقتل توران شاه	أمراء الماليك البحرية	ابن بهادر : فتوح النصر ق ٧٢ ، ابن دقماق نزهة الأنام ق ٨٢ ، ابن أيبك : كنز الدرر ج ٨ ص ١٣ .
٣	١٢٥٠م / ٦٤٨هـ	ربيع الآخر	عزل وتولية	شجر الدر	الأمراء الماليك البحرية	ابن إياس : نزهة الأمم ق ١٩٢ ، ابن أيبك : كنز الدرر ج ٨ ص ١٣ ، ابن سباط : صدق الأخبار ج ١ ص ٣٥٥ .
٤	١٢٥٠م / ٦٤٨هـ	جمادى الأولى	عزل وتولية	المعز أيبك	الأمراء البحرية	ابن بهادر : فتوح النصر : ج ١ ق ٧٤ ، الذهبي : تاريخ الإسلام ج ٤٧ ص ٥٨ .
٥	١٢٥٧م / ٦٥٥هـ	ربيع الآخر	تولية سلطان	بعد قتل المعز أيبك	قطز	المقريزي : السلوك ج ١ ص ٤٠٥ ، ابن بهاذر : فتوح النصر ق ٨٦ ، النويري : نهاية الأرب ج ٢٩ ص ٤٥٩ .
٦	١٢٥٩م / ٦٥٧هـ	ذى القعدة	عزل وتولية	المنصور على ابن المعز أيبك	قطز	ابن أيبك : درر التيجان ق ٤٣٧ ، المقريزي : السلوك ج ١ ص ٣٦٩ .
٧	١٢٦٠م / ٦٥٨هـ	ربيع الأول	حرب	قطز	قطز	ابن دقماق : الجوهر ص ٢٥٧ ، المقريزي : السلوك ج ١ ق ٢ ص ٤٢٩ .
٨	١٢٦٠م / ٦٥٨هـ	شعبان	حرب	المنصور على	قطز	الذهبي : تاريخ الإسلام ج ٤٧ ص ٦٢ .
٩	١٢٦٠م / ٦٥٨هـ	رمضان	حرب	قطز	قطز	النويري : نهاية الأرب ج ٢٩ ص ٤٧٤ ، ابن دقماق : الجوهر ص ٢٦ .
١٠	١٢٦١م / ٦٥٩هـ	رجب	تولية خليفة	بيبرس	بيبرس	أبو القداء : المختصر فى أخبار البشر ج ٣ ص ٢١٣ .

١١	٦٦١هـ / ١٢٦٢م	محرم	تولية خليفة	بيبرس	بيبرس	ابن حبيب : تذكرة ج ١ ص ٢٤٠ ، ابن أيك : كنز الدرر ج ٨ ص ٣٠٦ ،
١٢	٦٧٦هـ / ١٢٧٧م	محرم	حرب	بيبرس	بيبرس	اليونيني : ذيل مرآة الزمان ج ٣ ص ٢٣٣ أبو المحاسن : النجوم ج ٧ ص ١٧٤ .
١٣	٦٧٨هـ / ١٢٧٩م		هزل وتولية	السعيد بركة خان	النصور قلاوون	ابن أيك : كنز الدرر ج ٨ ص ٢٢٨ ، درر التيجان ق ٤٣٧ .
١٤	٦٧٨هـ / ١٢٧٩م	رجب	هزل وتولية	بلر الدين سلامش	قلاوون	ابن بهادر : فتوح النصر ج ١ ق ١٤١ ، المقريزي : سلوك ج ١ ص ٦٥٨
١٥	٦٧٩هـ / ١٢٨٠م	جمادى الآخرة	تولية العهد	النصور قلاوون	النصور قلاوون	بيبرس المنصوري : زبدة ج ٩ ص ١٨٥ ابن حبيب : تذكرة النيه ج ١ ص ٥٩ .
١٦	٦٧٩هـ / ١٢٨٠م	ذى الحجة	حرب	قلاوون	قلاوون	السلامي : مختصر التواريخ ق ٦٨ .
١٧	٦٨٠هـ / ١٢٨١م	محرم	صلح	قلاوون	قلاوون	بيبرس المنصوري : النحلة المملوكية ص ١٠٦ ، العيني : عقد الجمان ج ٢ ص ٢٦٢ .
١٨	٦٩٠هـ / ١٢٩١م		حرب	قلاوون	قلاوون	شافع بن علي : حسن المناقب ص ٢٨٥ ، ٢٨٦ .
١٩	٦٩٢هـ / ١٢٩٣م	جمادى الآخرة	صلح	الأشرف خليل	الأشرف خليل	ابن الجزري : تاريخ حوادث الزمان ج ١ ص ١٤٩ .
٢٠	٦٩٣هـ / ١٢٩٤م		تولية	النصور قلاوون	النصور قلاوون	الحالدي : المقصد الرفيع ق ٦٦ ، السلامي : مختصر التواريخ ق ٧٠
٢١	٦٩٤هـ / ١٢٩٤م	محرم	هزل وتولية	الناصر محمد الأولى	العادل كتبغا	النويري : نهاية الأرب ج ٣١ ص ٢٨٢ ، المقريزي : سلوك ج ١ ص ٨٠٦ .
٢٢	٦٩٥هـ / ١٢٩٦م	محرم	هزل وتولية	العادل كتبغا	لاجين	العيني : عقد الجمان ج ٣ ص ٣١٢ الذهبي : تاريخ الإسلام ج ٥٢ ص ٤٩
٢٣	٦٩٨هـ / ١٢٩٨م	ربيع الآخر	تولية سلطان	بعد قتل لاجين	الأمراء المماليك	النويري : نهاية الأرب ج ٣١ ص ٣٧١ ، ابن دقماق : الجوهر ص ٣٢٨ .
٢٤	٦٩٠هـ / ١٢٩١م	جمادى الأولى	حرب	الأشرف خليل	الأشرف خليل	ابن أيك : درر التيجان ق ٤٥١ .
٢٥	٧٠١هـ / ١٣٠٢م	جمادى الأولى	تولية خليفة	الناصر محمد	الناصر محمد	النويري : نهاية الأرب ج ٣٢ ص ١٨ ، ابن أيبك : كنز الدرر ج ٨ ص ٣٠٦ ، العيني : عقد الجمان ج ٤ ص ١٩٠ .

٢٦	٧٠٨هـ / ١٣٠٨م	شوال	تولية	الناصر محمد	الأمراء المماليك	بيبرس المنصوري : زبدة الفكرة ص ٤٠٦ ، أبو المحاسن : النجوم ج ٨ ص ١٨٠ .
٢٧	٧٠٩هـ / ١٣٠٨م		حرب	بيبرس الجامشكير	بيبرس الجامشكير	المقريزي : السلوك ج ١ ق ٢ ص ٤٨ .
٢٨	٧٤٠هـ / ١٣٤٠م	ذو القعدة	تولية عهد	الناصر محمد	الناصر محمد	المقريزي : سلوك ج ٢ ق ٢ ص ٤٩٩ .
٢٩	٧٤١هـ / ١٣٤١م	رمضان	تولية خليفة	الناصر محمد	الناصر محمد	الحريزي : تاريخه ق ٦٦ ، القلقشندي : مآثر الإنافة ج ٢ ص ١٤٥ .
٣٠	٧٤١هـ / ١٣٤١م		تصدى للفتن	الناصر محمد	الأمراء	المقريزي : سلوك ج ٢ ص ٥٢٣ ، أبو للمحاسن : النجوم ج ٩ ص ١٦٣ .
٣١	٧٤١هـ / ١٣٤١م	ذى الحجة	تولية خليفة	المنصور أبو بكر بن الناصر محمد	الأمراء	مؤلف مجهول : رسالة فى تاريخ سلاطين المماليك ص ٢٢٥
٣٢	٧٤٢هـ / ١٣٤١م	صفر	عزل وتولية	المنصور أبو بكر	الأمراء	ابن سباط : صدق الأخبار ج ١ ص ٣٥١ ، الفسائي : المعجد حوادث ٧٤٢هـ
٣٣	٧٤٢هـ / ١٣٤١م		تصدى للفتن	الأشرف كجك		السلامي : مختصر التواريخ ق ٧٥ .
٣٤	٧٤٣هـ / ١٣٤٢م	محرم	عزل وتولية سلطان	الناصر أحمد بن الناصر محمد	الأمراء المماليك	ابن حبيب : درة الأسلاك ج ٢ ق ٣٣٠ ، ابن كثير : البداية والنهاية ج ١٨ ، ص ٤٤٩ ، الخالدي : المقصد الرفيع ق ٧٤ .
٣٥	٧٤٦هـ / ١٣٤٥م	ربيع الأول	ولاية عهد	الصالح إسماعيل	الأمير أرغون العلائي	ابن حجر : الدرر ج ٢ ص ٣٤٢ ، ابن تقري بردي : النجوم ج ١٠ ص ٩٤ ، ص ١١٧ .
٣٦	٧٤٧هـ / ١٣٤٦م	جمادى الأولى	عزل وتولية	الكامل شعبان بن الناصر محمد	الأمراء المماليك	الحسيني : ذيل العبر ص ٢٣١ ، ابن حبيب : تذكرة النبيه ج ٣ ص ٣٩ .
٣٧	٧٤٨هـ / ١٣٤٧م	رمضان	عزل وتولية	المظفر حاجي	الأمراء المماليك	ابن حبيب : تذكرة النبيه ج ٣ ص ١٠٤ ، المقريزي : الخطوط ج ٣ ص ٣٩٠ .
٣٨	٧٥٢هـ / ١٣٥١م	جمادى الآخرة	تولية سلطان	الناصر حسن	الأمراء	النجوم : ج ١ ص ٢٢٠ ، ٢٥٤ .
٣٩	٧٥٣هـ / ١٣٥٢م	شعبان	تصدى للفتن	الصالح صالح	الأمراء	المقريزي : سلوك ج ٢ ق ٣ ص ٨٦٩ .

٤٠	٧٥٤هـ / ١٣٥٣م	محرم	تولية خليفة	الصالح صالح	الأمراء	القلقشندي : مآثر الإنافة ج ٢ ص ١٥٤ ، ابن تفسري بردي : النجوم ج ١٠ ص ٢٩١ .
٤١	٧٥٥هـ / ١٣٥٤م	شوال	عزل وتولية	الصالح صلاح الدين ابن الناصر	الأمير شينخو	ابن سباط : صدق الأخبار ج ٢ ص ٧١١ المقريزي : السلوك ج ٣ ق ١ ص ٤ ، .
٤٢	٧٦٣هـ / ١٣٦٢م	جمادى الآخرة	تولية خليفة	المنصور محمد بن حاجي	المنصور محمد بن حاجي	القلقشندي : مآثر الإنافة ج ٢ ص ١٦٣ ، المقريزي : السلوك ج ٣ ق ١ ص ٧٦ .
٤٣	٧٦٤هـ / ١٣٦٣م	شعبان	عزل وتولية	محمد بن المظفر حاجي	الأمراء	المقريزي : سلوك ج ٣ ق ١ ص ٨٣
٤٤	٧٧٧هـ / ١٣٧٥م		تصدى للفتن	الأشرف شعبان	الأشرف شعبان	الذهبي : العبرج ٥ ص ٥٤٤ .
٤٥	٧٧٨هـ / ١٣٧٦م	ذى القعدة	تولية سلطان	الأشرف شعبان	الأمراء الماليك	ولي الدين : ذيل العبرج ٢ ص ٤٣٠ ، السخاوي : وجيز الكلام ج ١ ص ٢٢٤
٤٦	٧٨٣هـ / ١٣٨١م	صفر	تولية	بعد وفاة المنصور على	الأتاك برقوق	الذهبي : العبرج ٥ ص ٥٦١ ، أبو الحسن : النجوم ج ١١ ص ٢٠٧ .
٤٧	٧٨٤هـ / ١٣٨٢م	رمضان	عزل وتولية	أمير حاج	الأمير برقوق	الذهبي : العبرج ٥ ص ٥٦٤ ، المقريزي : سلوك ج ٣ ق ٢ ص ٤٧٤ .
٤٨	٧٨٥هـ / ١٣٨٣م	رجب	تولية خليفة	برقوق	برقوق	المقريزي : السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٤٩٤ ، ابن حجر : إنباء ج ١ ص ٢٧٥ .
٤٩	٧٨٩هـ / ١٣٨٧م	جمادى الآخرة	حرب	برقوق	برقوق	المقريزي : السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٥٦٣ ، ابن تفسري بردي : النجوم ج ١١ ص ٢٤٧ .
٥٠	٧٩١هـ / ١٣٨٩م	ربيع الأول	تولية خليفة	برقوق	برقوق	المقريزي : السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٥٥٢ ، ٥٩٥ ، ابن حجر : إنباء ج ١ ص ٣٦٦ .
٥١	٧٩١هـ / ١٣٨٩م	ذى القعدة	التصدى للفتن	برقوق	الأمراء	الصيرفي : نزهة ج ١ ص ٢٦٦ ، ٢٦٢ ، أبو الحسن : النجوم ج ١١ ص ٣٦٠ .
٥٢	٧٩١هـ / ١٣٨٩م	جمادى الآخرة	عزل وتولية	برقوق	يلبغا الناصري	ابن حجر : إنباء ج ١ ص ٣٦٨ .
٥٣	٧٩٢هـ / ١٣٩٠م	محرم	عزل وتولية	المنصور حاجي	برقوق	المقريزي : سلوك ج ٣ ق ٢ ص ٦٩٥ .
٥٤	٨٠١هـ / ١٣٩٩م	شوال	ولاية عهد	برقوق	برقوق	المقريزي : سلوك ج ٣ ص ٩٣٦ ،

٥٥	٨٠٢هـ / ١٣٩٩م	ربيع أول	ترشيد	فرج	فرج	ابن إياس : جواهر ٩٦٥ .
٥٦	٨٠٢هـ / ١٣٩٩م	جمادى الأولى	تصدى الفتن	الناصر فرج	الناصر فرج	المقرئزى : سلوك ج ٣ ق ٣ ص ٩٩٩ .
٥٧	٨٠٤هـ / ١٤٠٢م	شوال	تصدى للفتن	الناصر فرج	الناصر فرج	العينى : عقد الجمان ق ٦٠ .
٥٨	٨٠٥هـ / ١٤٠٢م	جمادى الآخرة	صلح	الناصر فرج	الناصر فرج	المقرئزى : السلوك ج ٣ ق ٣ ص ١٠٩٩ ، الصيرفى : نزهة ج ٢ ص ١٥٩ .
٥٩	٨٠٨هـ / ١٤٠٥م	ربيع الأول	تولية سلطان	الناصر فرج	الأمراء	ابن حجر : إنباء ج ٢ ص ٣١٩ ، الصيرفى : نزهة ج ٢ ص ٢١٢ .
٦٠	٨٠٨هـ / ١٤٠٧م	شعبان	تولية خليفة	الناصر فرج	الناصر فرج	القلقشندى : مآثر الإنافة ج ٢ ص ١٦٣ ، المقرئزى : السلوك ج ٣ ق ١ ص ٧٦ .
٦١	٨١٥هـ / ١٤١٢م	شعبان	هزل وتولية	الخليفة المستعين	الأمير المؤيد شيخ	المقرئزى : سلوك ج ٤ ق ١ ص ٢١٦ ، الصيرفى : نزهة ج ٢ .
٦٢	٨١٥هـ / ١٤١٢م	محرم	هزل وتولية	الناصر فرج	الأمراء	المقرئزى : السلوك ج ٤ ق ١ ص ٢١٤ ، أبو المحاسن : النجوم ج ١٣ ص ١٤٦ .
٦٣	٨١٦هـ / ١٤١٣م	ذى الحجة	تولية خليفة	المؤيد شيخ	المؤيد شيخ	ابن حجر : إنباء ج ٣ ص ١٥ ، العينى : عقد الجمان ص ١٨١ ،
٦٤	٨٢١هـ / ١٤١٨م	شعبان	حرب	المؤيد شيخ	المؤيد شيخ	العينى : عقد الجمان ص ٣١٩ .
٦٥	٨٢٣هـ / ١٤٢٠م	شوال	ولاية عهد	المؤيد شيخ	المؤيد شيخ	المقرئزى : سلوك ج ٤ ق ١ ص ٥٣٩ ، الصيرفى : نزهة ج ٢ ص ٤٧٨ .
٦٦	٨٢٤هـ / شعبان	صفر - شعبان	هزل وتولية	المظفر ابن المؤيد	الأمير ططر	أبو المحاسن : النجوم ج ١٤ ص ١٩٨ ، ابن إياس : بدائع ج ٢ ص ٦٦-٧٠ .
٦٧	٨٢٤هـ / ١٤٢١م	ذى الحجة	ولاية عهد	ططر	ططر	العينى : عقد الجمان ص ١٥٨ ق ١٧٦ ، الصيرفى : نزهة ج ٢ ص ٥٠٩ .
٦٨	٨٢٥هـ / ١٤٢٢م	ربيع الآخر	عزل وتولية	محمد ابن الظاهر ططر	برسبای	أبو المحاسن : النجوم ج ١٤ ص ٢٣٢ ، المنهل ص ٢٦٢ .
٦٩	٨٣٢هـ / ١٤٢٩م		تصدى للفتن	برسبای	برسبای	أبو المحاسن : النجوم ج ١٤ ص ٣٢٩ .
٧٠	٨٣٦هـ / ١٤٣٣م	ذو القعدة	صلح	برسبای	برسبای	ابن تفرى بردى : النجوم ج ١٥ ص ٢٦ ، الصيرفى : نزهة ج ٣ ص ٢٦٢ .

٧١	٨٤٠هـ / ١٤٣٦م	ربيع الآخر	حرب	برسبای	برسبای	ابن حجر : إنباء ج ٤ ص ٤٨ ، المقریزی : سلوك ج ٤ ق ٢ ص ٩٦٢ .
٧٢	٨٤١هـ / ١٤٣٨م	نوالقمة	ولاية عهد	برسبای	برسبای	المقریزی : سلوك ج ٤ ق ٣ ص ١٠٥٣ .
٧٣	٨٤١هـ / ١٤٣٨م		تصدى للفتن	يوسف ابن برسبای	جقمق	أبو المحاسن : النجوم ج ١٥ ص ٢٤٠ .
٧٤	٨٤٢هـ / ١٤٣٨م	ربيع الأول	عزل وتولية	يوسف ابن برسبای	جقمق	أبو المحاسن : النجوم ج ١٥ ص ٢٥٦ ، المنهل ج ٤ ص ٢٨٣ ، العيني : عقد الجمان ق ٢٢٥ .
٧٥	٨٤٢هـ / ١٤٣٨م	رمضان	تصدى للفتن	جقمق	جقمق	المقریزی : السلوك ج ٤ ق ٣ ص ١١٤٠ ، أبو المحاسن : النجوم ج ١٥ ص ٢٨٦ .
٧٦	٨٤٢هـ / ١٤٣٨م	رمضان	تصدى للفتن	جقمق	جقمق	الصيرفي : نزهة ج ٤ ص ٦٨ ، ابن إياس : بدائع ج ٢ ص ٢٠٨ .
٧٧	٨٤٣هـ / ١٤٣٩م	رمضان	تصدى للفتن	جقمق	جقمق	المقریزی : السلوك ج ٤ ق ٣ ص ١١٨٢ ، ابن حجر إنباء ج ٤ ص ١٤٣ ، ص ١٤٤ ،
٧٨	٨٤٥هـ / ١٤٤١م	ربيع الأول	تولية خليفة	الظاهر جقمق	الظاهر جقمق	ابن حجر : إنباء ج ٤ ص ١٨٩ ، ابن تغري بردي : النجوم ج ١٥ ص ٣٤٩ ، المنهل ج ٦ ص ٥٢ ،
٧٩	٨٥٥هـ / ١٤٥١م	محرم	تولية خليفة	الظاهر جقمق	الظاهر جقمق	ابن تغري بردي : حوادث الدهور ج ١ ص ٢٥٩ ، النجوم ج ١٦ ص ٢٥ .
٨٠	٨٥٧هـ / ١٤٥٣م	محرم	تولية عهد	جقمق	جقمق	أبو المحاسن : النجوم ج ١٥ ص ٤٥٢ ، حوادث الدهور ج ١ ص ٣٥١ .
٨١	٨٥٧هـ / ١٤٥٣م	محرم	تصدى للفتن	عثمان بن جقمق	عثمان بن جقمق	ابن تغري بردي : حوادث ج ١ ، ص ٣٣٧ ، ابن إياس : بدائع ج ٢ ص ٣٠٢ .
٨٢	٨٥٧هـ / ١٤٥٣م	ربيع أول	عزل وتولية	عثمان بن جقمق	إينال	أبو المحاسن : النجوم ج ١٦ ص ٤٥ ، ٤٦ .
٨٣	٨٥٩هـ / ١٤٥٥م	رجب	تولية خليفة	إينال	إينال	ابن تغري بردي : حوادث الدهور ج ١ ص ٤٥٧ ، ٤٥٩ .
٨٤	٨٦٥هـ / ١٤٦١م	جمادى الأولى	تولية عهد	الأشرف إينال	الأشرف إينال	أبو المحاسن : النجوم ج ١٦ ص ٢١٨ ، ابن إياس : بدائع ج ٢ ص ٣٦٧ .

٨٥	٨٦٥هـ / ١٤٦١م	حرب	الأشرف إينال	الأشرف إينال	البقاعي : إظهار العصر قسم ٣ ص ٣٧٥
٨٦	٨٦٥هـ / ١٤٦١م	رمضان هزل وتولية	أحمد بن إينال	خشقدم	أبو المحاسن : النجوم ج ١٦ ص ٢٤٠ ، ابن إياس : بدائع ج ٢ ص ٣٧٨ .
٨٧	٨٦٥هـ / ١٤٦١م	رمضان تصدى للفتن	خشقدم	خشقدم	ابن إياس : بدائع ج ٢ ص ٣٨٢ .
٨٨	٨٧٢هـ / ١٤٦٧م	ربيع أول تولية سلطان	خشقدم	الأمير خايريك	ابن تغري بردى : النجوم ج ١٦ ، ابن إياس : بدائع ج ٢ ص ٤٥٩ .
٨٩	٨٧٢هـ / ١٤٦٧م	جمادى الأولى هزل وتولية	يلباى	الأمراء الماليك	ابن تغري بردى : النجوم ج ١٦ ص ٣٧٣ ، القرمانى : أخبار الدول ج ٢ ص ٣١٨ .
٩٠	٨٧٢هـ / ١٤٦٧م	هزل وتولية	يلباى	تمريفا	الحنبلى : شلرات الذهب ج ٧ ص ٣١٥
٩١	٨٧٢هـ / ١٤٦٨م	رجب هزل وتولية	الظاهر تمريفا	قايتباى	ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ٤ ، القرمانى : أخبار الدول ج ٢ ص ٣١٨ .
٩٢	٨٧٢	ذو القعدة حرب	قايتباى	قايتباى	ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ١٣ .
٩٣	٩٠١هـ / ١٤٩٦م	ذو القعدة هزل وتولية	قايتباى	الأمراء	ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ٣٢٤ .
٩٤	٩٠١هـ / ١٤٩٦م	ذو القعدة هزل وتولية	قايتباى	الأمراء	ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ٣٢٤
٩٥	٩٠٢هـ / ١٤٩٦م	ربيع الأول تصدى للفتن	الناصر محمد بن قايتباى	الأمراء الماليك	ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ٣٤١ ، ابن طولون : مفاكهة الخلان ق ١ ص ١٨٦ .
٩٦	٩٠٢هـ / ١٤٩٧م	ذو القعدة هزل وتولية	الناصر محمد ابن قايتباى	قانسوه خسمائة	ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ٣٤٢
٩٧	٩٠٢هـ / ١٤٩٧م	جمادى الأولى هزل وتولية سلطان	قانسوه	الناصر محمد ابن قايتباى	ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ٣٤٤
٩٨	٩٠٣هـ / ١٤٩٧م	محرم تولية خليفة	الناصر محمد بن قايتباى	الأمراء الماليك	السيوطى : تاريخ الخلفاء ص ٥١٦ ، ابن إياس : بدائع ج ٥ ص ١٠٤ .
٩٩	٩٠٤هـ / ١٤٩٨م	ربيع أول تولية سلطان	بعد مقتل محمد بن قايتباى	الأتاك أزيك بن ططخ	الحمصى : حوادث الزمان ج ٢ ص ٣٣ ، ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ٤٠٤ .

١٠٠	٩٠٥هـ /	ذو القعدة	عزل وتولية	قانسوه خسمائة	الأمير جان بلاط	الحمصى : حوادث الزمان ج ٢ ص ٩٩ ، ابن إياس بدائع ج ٣ ص ٤٣٩ .
١٠١	٩٠٦هـ /	جادى الأولى	عزل وتولية	جان بلاط	العادل طومان باى	ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ٤٥٣ ، ٤٦٥ .
١٠٢	٩٠٦هـ /	شوال	عزل وتولية	العادل طومان باى	الأميران : قيت الرجبى ، ومصر باى	ابن إياس : بدائع ج ٤ ص ٤ ، الحمصى : حوادث الزمان ج ٢ ص ١٢٢ ، الخنبلى : شذرات الذهب ج ٨ ص ١١٣ .
١٠٣	٩٠٦هـ /	محرم	تصدى للفتن	الغورى	الغورى	ابن إياس : بدائع ج ٤ ص ١٤
١٠٤	٩١٤هـ /	شعبان	تولية خليفة	الغورى	الغورى	السيوطى : تاريخ الخلفاء ص ٥١٦ ، ابن إياس : بدائع ج ٤ ص ١٤٠ ، ١٣٩ .
١٠٥	٩٢٢هـ /	رمضان	تولية	بعد مقتل قانسوه الغورى	طومان باى	ابن إياس : بدائع ج ٥ ص ٨٥ ، ١٠٣ ، الحمصى : حوادث الزمان ج ٢ ص ٢٩١ .

ملحق (٢)

جداول مجالس الشورى الإدارية والاقتصادية

م	عام	شهر	نوع المجلس	السلطان	رئيس المجلس	المصدر
١	١٢٦٠م / ٦٥٨هـ		فرض ضريبة	قطز	قطز	الذهبي : تاريخ الإسلام ج ٤٨ ص ٤٥ ، ابن تغري بردى : النجوم ج ٧ ص ٧٣
٢	١٢٦٧م / ٦٦٦هـ		مصادرة	بيبرس	بيبرس	النويرى : نهاية الأرب ج ٣٠ ص ١٥٢ ، الكتنى : فوات الوفيات ج ١ ص ٢٤٦
٣	١٢٧٦م / ٦٧٥هـ		مصادرة	بيبرس	بيبرس	السيوطى : حسن المحاضرة ج ٢ ص ٧١ ، ابن لياس : بدائع ج ١ ص ٣٣٦
٤	١٢٩٤م / ٦٩٣هـ	صفر	تعيين وزير	الناصر محمد	الأمراء الماليك	النويرى : نهاية الأرب ج ٣١ ص ٢٧٧ ،
٥	١٢٩٨م / ٦٩٨هـ	جمادى الأولى	تولية نائب للسلطة	الناصر محمد	الناصر محمد	بيبرس المنصورى : التحفة المملوكية ص ١٥٥ ، زبدة الفكرة ج ٩ ص ٣٢٦ .
٦	١٣٠٠م / ٦٩٩هـ		فرض ضريبة	الناصر محمد بن قلاوون	الأمراء الماليك	العينى : عقد الجمان ج ٤ ص ٧٢
٧	١٣٠٥م / ٧٠٤هـ	رمضان	تعيين وزير	الناصر محمد	الأمراء الماليك	النويرى : نهاية الأرب ج ٣٢ ص ٩٠ ،
٨	١٣٢٥م / ٧٢٥هـ		مشروع اقتصادى	الناصر محمد بن قلاوون	الأمير " أرغون " نائب السلطنة	النويرى : نهاية الأرب ج ٣٣ ص ١٨٢
٩	١٣٢٨م / ٧٢٨هـ		مشروع اقتصادى	الناصر محمد بن قلاوون	الناصر محمد بن قلاوون	المقريزى : السلوك ج ٢ ص ٣٠٢ .
١٠	١٣٢٧م / ٧٢٨هـ	جمادى الآخرة	اختيار قاضى قضاة	الناصر محمد	الناصر محمد	النويرى : نهاية الأرب ج ٣٣ ص ٢٦١
١١	١٣٣٧م / ٧٣٨هـ		اختيار قاضى قضاة	الناصر محمد	الناصر محمد	الحريزى : تاريخه ج ٢ ص ٥٠

١٢	٧٣٨هـ / ١٣٣٧م	مشروع اقتصادي	الناصر محمد بن قلاوون	الناصر محمد بن قلاوون	المقريزي : السلوك ج٢ ق٢ ص ٤٤٩ ، ابن تغري بردى : النجوم ج٩ ص ١٢٥
١٣	٧٣٩هـ / ١٣٣٩م	مشروع اقتصادي	الناصر محمد بن قلاوون	الناصر محمد بن قلاوون	الحريري : تاريخه ج٢ ق٢ ص ٥٧ ، الشجاعى : تاريخ الملك الناصر ص ٤٧ .
١٤	٧٤٠هـ / ١٣٣٩م	محاسبة الموظفين	الناصر محمد بن قلاوون	الناصر محمد بن قلاوون	الشجاعى : تاريخ الملك الناصر ص ٦٠
١٥	٧٤٢هـ / ١٣٤١م	تولية نائب للسلطنة	الأشرف علاء الدين كجك	الأمرء الممالك	ابن تغري بردى : النجوم ج١٠ ص ٢١
١٦	٧٤٤هـ / ١٣٤٣م	تولية نيابة ولاية	" الصالح إسماعيل	الأمرء الممالك	المقريزي : السلوك ج٢ ق٢ ص ٦٤٥ ، ج ٤ ق٢ ص ١١٧٢ ،
١٧	٧٤٦هـ / ١٣٤٥م	مشروع اقتصادي	الكامل " شعبان "	الكامل " شعبان "	المقريزي : السلوك ج٢ ق٢ ص ٧٠٤ ،
١٨	٧٥٠هـ / ١٣٤٩م	اختيار قاضى قضاة	صالح بن الناصر محمد	الأمرء الممالك	لمقريزي : السلوك ج٢ ق٢ ص ٧٩٧ ،
١٩	٧٥٥هـ / ١٣٥٤م	تعيين وزير	صالح بن الناصر محمد	الأمرء الممالك	المقريزي : السلوك ج٢ ق٢ ص ٩١٩
٢٠	٧٨٠هـ / ١٣٧٩م	الاستيلاء على الأوقاف	ذى القعدة	الأنابك " برقوق "	ولى الدين الحسينى : ذيل المبرج ٢ ص ٤٧٥ .
٢١	٧٨٢هـ / ١٣٨٠م	اختيار قاضى قضاة	المنصور على بن شعبان	الأمير " برقوق "	ابن قاضى شهبة : تاريخه ج١ ص ٣٥ ، المقريزي : السلوك ج٢ ق٢ ص ٣٩٩ .
٢٢	٧٨٩هـ / ١٣٨٧م	الإستيلاء على الأوقاف	برقوق	برقوق	ابن الفرات : تاريخه ج٩ ص ١٠ ، المقريزي : السلوك ج٢ ص ٥٦٣
٢٣	٨٠٣هـ / ١٤٠٠م	فرض ضريبة أو الاستيلاء على الأوقاف	فرج بن برقوق	يلبغا السالى	العينى : عقد الجمان ق٤٣ .
٢٤	٨١٤هـ / ١٤١٢م	تحديد سعر العملة	الناصر " فرج "	الناصر " فرج "	ابن حجر : إنباء ج٢ ص ٤٨٧ .
٢٥	٨١٨هـ / ١٤١٥م	تحديد سعر العملة	المؤيد " شيخ "	المؤيد " شيخ "	المقريزي : السلوك ج٤ ق٢ ص ٣٠٧ .

٢٦	٨٢٥هـ / ١٤٢٢م	صفر	تحديد سعر العملة		الأمير " برسباي	المقريزي : السلوك ج٤ ق٢ ص ٦٠٣ ،
٢٧	٨٢٦هـ / ١٤٢٣م	صفر	تحديد سعر العملة	برسباي	برسباي	المقريزي : السلوك ج٤ ق٢ ص ٦٣١ ، ابن حجر : إنباء ج٣ ص ٢٩٩ .
٢٨	٨٢٦هـ / ١٤٢٣م	رمضان	تحديد سعر العملة	برسباي	برسباي	المقريزي : السلوك ج٤ ق٢ ص ٦٤١ .
٢٩	٨٢٧هـ / ١٤٢٤م	جمادى الآخرة	فرض ضريبة	" برسباي	" برسباي	المقريزي : السلوك ج٤ ق٢ ص ٦٦٣ .
٣٠	٨٢٩هـ / ١٤٢٥م	صفر	تحديد سعر العملة	برسباي	برسباي	المقريزي : السلوك ج٤ ق٢ ص ٧٠٩ .
٣١	٨٣٧هـ / ١٤٣٤م	رجب	تولية نيابة ولاية	الأشرف برسباي	الأشرف برسباي	ابن تغري بردى : النجوم ج١٥ ص ٤٠
٣٢	٨٣٩هـ / ١٤٣٥م		مصادرة والاستيلاء على الأوقاف	" برسباي	" برسباي	المقريزي : السلوك ج٤ ق٢ ص ٩٦٢ .
٣٣	٨٤٢هـ / ١٤٣٨م		تولية نيابة ولاية	" جقمق		المقريزي : السلوك ج٤ ق٣ ص ١١٤٠
٣٤	٨٤٢هـ / ١٤٣٨م		تولية نيابة ولاية	" جقمق		المقريزي : السلوك ج٤ ق٣ ص ١١١٢ ،
٣٥	٨٥٣هـ / ١٤٤٩م		اختيار قاضي قضاة	" جقمق	" جقمق	ابن تغري بردى : حوادث ص ١٦٤ .
٣٦	٨٥٧هـ / ١٤٥٣م	محرم	محاسبة الموظفين			ابن تغري بردى : النجوم ج١٦ ص ٢٨ ، حوادث ص ٣٣٨
٣٧	٨٥٩هـ / ١٤٥٥م	ربيع الآخر	تحديد سعر العملة	الأشرف " إينال	الأشرف " إينال	ابن تغري بردى : حوادث الدهور ص ٤٤٧ ، ابن إياس : بدائع ج٢ ص ٣٢٢ .
٣٨	٨٦١هـ / ١٤٥٦م	صفر	تحديد سعر العملة	" إينال	" إينال	ابن تغري بردى : حوادث الدهور ص ٤٤٧
٣٩	٨٧٢هـ / ١٤٦٨م	ذي القعدة	مصادرة والاستيلاء على الأوقاف	قايبتاي	قايبتاي	الصيرفي : إنباء الهصر ص ٣٤ ،

٤٠	٨٧٣هـ / ١٤٦٧م	الاستيلاء على الأوقاف	قايتباي	قايتباي	الصيرفي : إنباء الهصر ص ٣٣ .
٤١	٨٧٧هـ / ١٤٧٣م	الاستيلاء على الأوقاف	قايتباي	قايتباي	السخاوي : الضوء ج ٦ ص ٣٠٣ ، ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ٨٥
٤٢	٨٨١هـ / ١٤٧٧م	م شروع اقتصادى	قايتباي *	قايتباي *	ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ١٢٤
٤٣	٨٨٥هـ / ١٤٨٠م	اختيار قاضى قضاة	قايتباي	قايتباي	الصيرفي : إنباء الهصر ص ٤٩١ .
٤٤	٨٩٤هـ / ١٤٨٩م	فرض ضريبة	قايتباي *	قايتباي *	ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ٢٦١
٤٥	٨٩٤هـ / ١٤٨٩م	فرض ضريبة	قايتباي	قايتباي	السخاوي : الضوء ج ٢ ص ١٠ .
٤٦	٨٩٦هـ / ١٤٩١م	الاستيلاء على موارد الأوقاف	قايتباي	قايتباي	ابن إياس : بدائع ج ٣ ص ٢٧٨
٤٧	٩٠٧هـ / ١٥٠١م	الاستيلاء على الأوقاف	الفورى *	الفورى *	ابن إياس : بدائع ج ٤ ص ١٤

ملحق (٣)

جدول مجالس الشورى الدينية

م	عام	شهر	نوع المجلس	السلطان	رئيس المجلس	المصدر
١	١٢٥٠هـ / ١٢٤٨هـ	شوال	النظر في المظالم	عز الدين أيبك	علاء الدين البندقدارى	المقريزى : السلوك ج ١ ق ٢ ص ٣٧٣
٢	١٢٦١هـ / ١٢٥٩هـ		النظر في المظالم	الظاهر بيبرس	الظاهر بيبرس	ابن عبد الظاهر : الروض الزاهر ص ٨٤، ص ٨٥، شافع بن على : حسن المناقب السرية ص ٧٤.
٣	١٢٦٤هـ / ١٢٦٢هـ	رجب	النظر في المظالم	الظاهر بيبرس	الظاهر بيبرس	السنوبرى : نهاية الأرب ج ٣ ص ٩٨، المقريزى : السلوك ج ١ ق ٢ ص ٥١٢
٤	١٢٦٥هـ / ١٢٦٣هـ	ذو القعدة	النظر في المظالم	الظاهر بيبرس	الظاهر بيبرس	السنوبرى : نهاية الأرب ج ٣ ص ١١٨، المقريزى : السلوك ج ١ ق ٢ ص ٥٣٩.
٥	١٣٠١هـ / ٧٠١هـ	محرم	فتوى دينية	"الناصر محمد"	القاصى المالكي زيس الدين بن مخلوف	السنوبرى : نهاية الأرب ج ٣ ص ١٤، المقريزى : كتاب المفتى الكبير ج ١ ص ٦٤١،
٦	١٣١٨هـ / ٧١٨هـ		فتوى	الناصر محمد	الناصر محمد	الميموسى : شر الحمان ج ٣ ق ١٧١
٧	١٣٣٩هـ / ٧٤٠هـ		النظر في المظالم	محمد بن قلاوون	محمد بن قلاوون	الميموسى : شر الحمان ج ٣ ق ٣٣٦
٨	١٣٧٢هـ / ٧٧٤هـ	رجب	فتوى دينية	الأشرف شمان بن حسين	الأشرف شمان بن يوسف	ابن قاضى شهاب : تاريخه ج ٣ ص ٤١٢، المقريزى : السلوك ج ٣ ق ١ ص ١٩٥
٩	١٣٧٣هـ / ٧٧٥هـ	صفر	فتوى دينية	الأشرف شمان بن حسين	الأشرف شمان بن حسين	المقريزى : السلوك ج ٣ ق ١ ص ٢١٧، ابن حجر : إنباء ج ١ ص ٥٨.
١٠	١٣٨٢هـ / ٧٨٤هـ	ذو القعدة	الدعاوى	الظاهر برقوقي	الظاهر برقوقي	المقريزى : السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٤٨١، ابن حجر : إنباء ج ١ ص ٢٦٢، ابن إيس : بدائع ج ١ ق ٢ ص ٣٢٤.
١١	١٣٨٧هـ / ٧٨٩هـ		لمظالم	الظاهر برقوقي	الظاهر برقوقي	ابن حجر : إنباء ج ١ ص ٣٣١.
١٢	١٣٩٥هـ / ٧٩٧هـ	ربيع الأول	دعوى	الظاهر برقوقي	الظاهر برقوقي	المقريزى : السلوك ج ٣ ق ٢ ص ٨٢٨، ابن حجر : إنباء ج ١ ص ٤٨٨، الصيرى : نزعة ج ١ ص ٤٠١.

١٣	٨٠١هـ / ١٣٩٩م	دو القمعة	فتوى دبية	الناصر فرج	الأمر أيتمش	ابن قاضي شهبة : تاريخه ج٤ ص٢٥٥، المقريزي : السلوك ج٣ ص٩٦٩، ابن حجر : إنباء ج٢ ص٥٣.
١٤	٨١٧هـ / ١٤١٤م	شوال	نظر في المظالم	المؤيد شيخ	المؤيد شيخ	المقريزي : السلوك ج٤ ص٢٨٨
١٥	٨١٩هـ / ١٤١٦م	رمضان	فتوى دينية	المؤيد شيخ	المؤيد شيخ	ابن حجر : إنباء ج٣ ص٩٩.
١٦	٨٢١هـ / ١٤١٨م	صفر	استئناف حكم	المؤيد شيخ	المؤيد شيخ	ابن حجر : إنباء ج٣ ص١٥٧، العيني : عقد الجمان ص٣٣٠.
١٧	٨٢٢هـ / ١٤١٩م	محرم	فتوى دينية	المؤيد شيخ	المؤيد شيخ	المقريزي : السلوك ج٤ ص٤٧٩، ابن حجر : إنباء ج٣ ص١٩٠.
١٨	٨٢٧هـ / ١٤٢٤م	جمادى الآخرة	فتوى دينية	الأشرف برساي	الأشرف برساي	ابن حجر : إنباء ج٣ ص٣٢٧، المقريزي : السلوك ج٤ ص٦٦٣.
١٩	٨٣٣هـ / ١٤٣٠م	جمادى الآخرة	فتوى دينية	" برساي	" برساي	ابن حجر : إنباء ج٣ ص٤٣٨، ابن إيلس : بدائع ج٢ ص١٣١.
٢٠	٨٣٨هـ / ١٤٣٤م	صفر	فتوى دينية	الأشرف برساي	الأشرف برساي	ابن حجر : إنباء ج٣ ص٥٣٥، العيني : عقد الجمان ص٤٥٤.
٢١	٨٣٨هـ / ١٤٣٥م	شوال	فتوى دينية	برساي	برساي	ابن حجر : إنباء ج٣ ص٥٤٨
٢٢	٨٤٠هـ / ١٤٣٧م	رمضان	استئناف حكم	برساي	برساي	ابن حجر : إنباء ج٤ ص٤٩.
٢٣	٨٤٠هـ / ١٤٣٦م		مجلس المظالم	برساي	برساي	الفيومي : نثر الجمان ج٣ ص٣٥٦
٢٤	٨٤٠هـ / ١٤٣٦م	جمادى الأولى	المظالم	برساي	برساي	المقريزي : السلوك ج٤ ص١٠٠٢، الصبولي : نزعة ج٣ ص٣٧٧
٢٥	٨٤١هـ / ١٤٣٧م	رمضان	فتوى دينية	برساي	برساي	ابن حجر : إنباء ج٣ ص٤٣٨، ابن إيلس : بدائع ج٢ ص١٣١.
٢٦	٨٤٢هـ / ١٤٣٨م	رجب	دعوى	الظاهر حقمق	الظاهر حقمق	المقريزي : السلوك ج٤ ص١١٠٤، ابن حجر : إنباء ج٤ ص١٠٣.
٢٨	٨٤٤هـ / ١٤٤٠م	جمادى الأولى	دعوى	الظاهر حقمق	الظاهر حقمق	العيني : عقد الجمان ق٢٣٢، ابن حجر : إنباء ج٤ ص١٥٩، الصبوي : نزعة ج٤ ص٢٠٣

٢٩	٨٤٤هـ / ١٤٤٠م	ربيع الأول	دعوى	الظاهر حقمق	الظاهر حقمق	ابن حجر : إنباء ج ٤ ص ١٥٤
٣٠	٨٤٥هـ / ١٤٤٢م	ذى القعدة	دعوى	الظاهر حقمق	الظاهر حقمق	ابن حجر : إنباء ج ٤ ص ١٨٤ ، السخاوى : التبر ح ١ ص ٦٥ .
٣١	٨٥٢هـ / ١٤٤٨م	ربيع الأول	دعوى	الظاهر حقمق	الظاهر حقمق	ابن تيمى ردى : حوادث الدهور ص ١٢٣ ، المحوم ج ١٥ ص ٣٨٢ .
٣٢	٨٥٣هـ / ١٤٤٩م	ربيع الآخر	فتوى دينية	"الظاهر حقمق"	"الظاهر حقمق"	ابن تيمى ردى : حوادث ص ١٥٨ ، المحوم ج ١٥ ص ٣٩٣ ، السخاوى : التبر ح ٢ ص ١٦٣
٣٣	٨٥٧هـ / ١٤٥٣م	رجب	استئناف حكم	الأشرف لينال	الأشرف لينال	البقاعى : إظهار العصر ح ٢ ص ٣٨٠ .
٣٤	٨٦٠هـ / ١٤٥٦م		استئناف حكم	الأشرف لينال	الأشرف لينال	البقاعى : إظهار العصر ح ٢ ص ١٦١ .
٣٥	٨٦٩هـ / ١٤٦٤م	ربيع الأول	دعوى	"حشقدم"	حشقدم	البقاعى : إظهار العصر ، حوادث عام ٨٦٩هـ
٣٦	٨٧٤هـ / ١٤٦٩م		دعوى	قايتباى	قايتباى	الصيرى : إنباء العصر ص ٣٨٠ ، ٣٨٦ .
٣٧	٨٧٧هـ / ١٤٧٢م	محرم	دعوى	قايتباى	قايتباى	الصيرى : إنباء ص ٤٧١ .
٣٨	٨٩٨هـ / ١٤٩٣م	جمادى الأولى	استئناف حكم	قايتباى	قايتباى	السخاوى : الذيل التام على دول الإسلام ج ٣ ص ٥٠ .
٣٩	٩٠٢هـ / ١٤٩٧م	رمضان	فتوى دينية	الناصر محمد بن قايتباى	الناصر محمد بن قايتباى	ابن إيس : بدائع ج ٣ ص ٣٦٠
٤٠	٩١٣هـ / ١٥٠٧م	جمادى الأولى	استئناف حكم	العورى	العورى	ابن إيس : بدائع ج ٤ ص ١٢١ .
٤١	٩١٩هـ / ١٥١٣م	صفر	دعوى	العورى	العورى	ابن إيس : بدائع ج ٤ ص ٣٠٠
٤٢	٩١٩هـ / ١٥١٣م	شوال	فتوى دينية	العورى	العورى	ابن إيس : بدائع ج ٤ ص ٣٤١ : ص ٣٤٩ .

الخاتمة

من خلال الدراسة السابقة يمكن أن نستخلص النتائج التالية :

- طبق الحكام المماليك مبدأ الشورى خلال فترة حكمهم فى مصر والشام والتي ناهزت ثلاثة قرون، وكانت هناك مجموعة من العوامل ساعدت على تكوين مجلس الشورى فى بداية نشأة الدولة، وأسهمت فى نموه، ووضوح نظمه وترسيخ أركانه. وهذا عكس ما زعمه بعض الباحثين من عدم تطبيق نظام الشورى فى الدولة المملوكية.
- تكون مجلس الشورى فى الدولة المملوكية، وكانت له نظمه ورسومه، فكان له هيئة خاصة يعقد بها، ومواعيد لانعقاده، وأعضاء محليين، وبرنامج للمناقشة، وكان يتم تسجيل قراراته وإعلانها على عامة الشعب.
- تعددت أنواع مجالس الشورى حسب الموضوع المطروح للمناقشة، فكانت هناك مجالس سياسية، وإدارية، واقتصادية، ودينية.
- كانت تتم بعض أنواع المجالس السياسية بشكل صورى وهى: مجالس تولية السلاطين وعزلهم، ومجالس ولاية العهد، وكان أعضاء المجالس من الأمراء يتحكمون فى قراراتها، ولكن كان لابد من أخذ موافقة الخليفة والقضاة عليها، أما باقى أنواع المجالس السياسية فكانت مجالس حقيقية اتسمت بالإيجابية، وكانت تتخذ القرارات التى تتفق ومصلحة البلاد.
- لم يلتزم الحكام المماليك بعقد المجالس الإدارية، ولم تكن قراراتها ملزمة لهم، وهذا النوع هو الذى عمم بعض الباحثين حكمهم من خلاله على باقى أنواع المجالس، وزعموا أن مجالس الشورى لم تكن ملزمة للحكام فى هذا العصر.
- التزم السلاطين بقرارات المجالس الاقتصادية فكانوا لا يستطيعون فرض ضرائب جديدة أو الاستيلاء على الأوقاف أو مواردها أو سك عملة جديدة أو التغيير فى أسعارها إلا إذا وافق القضاة على ذلك.
- كان الحكام المماليك لا يستطيعون إصدار أى قرار فى الموضوعات الدينية إلا بعد عقد المجلس الدينى الذى كان يحضره القضاة والعلماء، وبعد المناقشات يتفقون على القرار السليم، فيلتزم السلاطين بتنفيذه ولا يستطيعون مخالفته، ولم يخرق هذه القاعدة من السلاطين المماليك سوى السلطان قانصوه الغورى فى أواخر الدولة المملوكية .

- كان هناك أعضاء يؤثرون فى قرارات المجالس الاقتصادية التى كان السلاطين يريدون فيها فرض ضرائب على الشعب أو الاستيلاء على الأوقاف، وهؤلاء الأعضاء هم قضاة القضاة الأربع والعلماء، وكان على رأسهم شيخ الإسلام الذى كان يتمتع بحصانة شعبية ؛ تمنع الحكام من محاولة إيدائه، أو نفيه، وكانت له الكلمة العليا فى هذه المجالس، وكان السلاطين ينفذون رأيه ولا يستطيعون مخالفته .
- حاول السلاطين التحكم فى قرارات بعض المجالس، عن طريق فرض رأيهم عليه، أو عزل بعض الأعضاء - الذين يتوقعون منهم عدم الموافقة على ما يريدون - من وظائفهم قبل انعقاد المجلس ليضمنوا عدم معارضة أحد لهم.
- اختلف موقف الحكام من أعضاء المجلس بعد الانتهاء من عقده، فبعضهم قام بمكافأة بعض الأعضاء ؛ لأنهم وافقوا على أحد القرارات التى كانت فى صالحهم، والبعض الآخر عاقب الأعضاء لأنهم وافقوا على قرار أضرهم .
- اتسم أسلوب الحوار والمناقشة بين الأعضاء - أثناء انعقاد المجلس - بالهدوء والاحترام المتبادل بينهم، وحدث فى بعض المجالس عكس ذلك، فقد ترتفع أصواتهم ويتبادلون الاتهامات فيما بينهم، وقد يصل حد الخلاف إلى التشابك بالأيدي.
- التزام الأعضاء بحضور المجالس فى مواعييدها، إلا أنه حدث فى بعض المجالس أن تأخر بعض الأعضاء عن الحضور فى الموعد المحدد، وقد يكون هذا لعذر، وقد يكون متعمدا ؛ حتى لا يحضروا مناقشة الموضوع المطروح على المجلس، وقد يهرب بعض الأعضاء من حضور بعض المجالس، حتى لا يغضب منه الحكام أو العلماء إذا كان رأيه مخالفاً لرغبة أحدهما.
- المجالس الحقيقية تصل نسبتها إلى ٧٥٪ تقريبا، أما المجالس الصورية فلا تتعدى نسبتها ٢٥٪ تقريبا .

المصادر والمراجع

أولا : المخطوطات

- * ابن أبى السرور البكرى (محمد بن محمد): عيون الأخبار ونزهة الأبصار، دار الكتب المصرية، رقم ٣٧٢٨٩ ح.
- * ابن إياس (محمد بن أحمد بن إياس): جواهر السلوك مخطوطة بمعهد المخطوطات العربية، رقم ٨٥٠ تاريخ .
- * ابن أيبك الدوادارى (أبو بكر بن عبد الله): درر التيجان وغرر تواريخ الأزمان، مخطوطة بمعهد المخطوطات العربية رقم ٦٥٤ تاريخ.
- * البقاعى (إبراهيم بن عمر) : إظهار العصر لأسرار أهل العصر، المعروف بتاريخ البقاعى، مكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة، رقم ٨٩ تاريخ .
- * ابن بهادر المؤمنى (محمد بن محمد): فتوح النصر فى تاريخ ملوك مصر، مخطوط بجامعة القاهرة رقم ٢٦١٦٦
- * ابن حبيب (حسن بن عمر بن الحسن): درة الأسلاك فى دولة الأتراك مخطوطة بجامعة القاهرة، رقم ٢٢٩٦١.
- * الحريرى (أحمد بن على) : تاريخ الحريرى، مخطوطة بدار الكتب المصرية، رقم ٢٤٠٥ تاريخ تيمور.
- * الحنفى (عبد الباسط بن خليل): الروض الباسم فى حوادث العمر والتراجم، معهد المخطوطات العربية رقم ٢٢٨٢، ٢٢٨٣ تاريخ.
- * الخالدى: المقصد الرفيع المنشأ الحاوى لصناعة الإنشاء، مخطوط بجامعة القاهرة رقم ٢٤٠٤٥
- * الخزرجى (محمد بن إبراهيم): تاريخ دولة الأكراد والأتراك، مخطوطة بدار الكتب المصرية رقم ٢٢٨١.
- * ابن دقملق (إبراهيم بن محمد): ترجمان الزمان فى تراجم الأعيان، معهد المخطوطات العربية رقم ١٦٦.
- نزهة الأنام فى تاريخ الإسلام، دار الكتب المصرية، رقم ١٧٤٠.
- * ابن دكين (محمد بن أبى بكر): روضة الأعيان فى أخبار مشاهير الزمان، معهد المخطوطات العربية رقم ٦٨٦ تاريخ.
- * السلامى (شهاب الدين أحمد): مختصر التواريخ، دار الكتب المصرية، رقم ١٤٣٥.

- * ابن شاهين (خليل ابن شاهين الظاهري): زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك،
معهد المخطوطات العربية رقم ٢٧٧ تاريخ .
- * ابن طولون (محمد بن على) ذخائر القصر فى تراجم نبلاء العصر، معهد
المخطوطات العربية رقم ١٠٤٩ تاريخ
- * العينى (محمود بن أحمد): عقد الجمان حوادث ٧٩٩هـ: ٨٥٠هـ، معهد المخطوطات العربية
رقم ١٩/٣٣٤.
- * الغسانى (إسماعيل بن العباس): العسجد المسبوك، معهد المخطوطات العربية، رقم
١١٣٦ تاريخ.
- * الفيومى (على بن محمد): نثر الجمان فى تراجم الأعيان، معهد المخطوطات العربية،
رقم ٥٣٩ تاريخ.
- * الكتبى (محمد بن شاكرا): عيون التواريخ، معهد المخطوطات العربية، رقم ١٢/٣٤٥.
- * مؤلف مجهول (كان معاصرا لخشقدم وقايتباى): كتاب فى التاريخ، دار الكتب المصرية،
رقم ٥٦٣١ تاريخ .
- * مؤلف مجهول (كان معاصرا لقانصوه الغورى): تذكرة الملوك إلى أحسن السلوك،
معهد المخطوطات العربية، رقم ١٦٢ تاريخ.
- * مؤلف مجهول (كان معاصرا لقايتباى): تاريخ الملك الأشرف قايتباى مخطوطة بمعهد
المخطوطات العربية.
- * ابن واصل (محمد بن سالم): تاريخ الواصلين فى أخبار الخلفاء والملوك والسلطين
مخطوطة بمعهد المخطوطات العربية.
- * اليافعى (حسن بن إبراهيم بن محمد): جامع التواريخ المصرية فى ذكر الملوك والخلفاء
والسلطين الإسلامية، معهد المخطوطات العربية، رقم ١٠١٦.

ثانيًا : المصادر المطبوعة

- * ابن الاثير (على بن أبى الكرم) : الكامل فى التاريخ، دار صادر، بيروت، ١٩٦٥م .
- * ابن أجا (محمد بن محمود الحلبي) : رحلة الأمير يشبك بن مهدي الدوادار، تحقيق : محمد أحمد الدهان، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٦م.
- * الأدفوى (جعفر بن ثعلب) : الطالع السعيد الجامع لأسماء نجباء الصعيد، تحقيق : سعد محمد حسن، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٦م.
- * الأسلى (محمد بن محمد) : التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار فيما يجب من حسن التدبير والتصرف والاختيار، تحقيق : عبد القادر أحمد طليمات، دار الفكر العربى، ١٩٦٨م.
- * الألوسى (شهاب الدين السيد محمود) : روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم، تحقيق : على عبد البارى عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤م.
- * ابن إياس (محمد بن أحمد بن إياس الحنفى) : بدائع الزهور فى وقائع الدهور، تحقيق : محمد مصطفى زيادة، النشرات الإسلامية، القاهرة فيسبلان ١٩٦١، ١٩٧٥م.
- * ابن أبيك الدوادارى (عبد الله بن أبيك) : كنز الدرر وجامع الغرر، تحقيق بيرند راتكه وآخرين، المعهد الألماني للآثار، القاهرة، ١٩٦٠م، ١٩٩٤م.
- * بدر الدين العيني (محمود بن أحمد) : الروض الزاهر فى سيرة الملك الظاهر (ططر)، تحقيق : هانس أرنست، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٦٢م.
- السيف المهند فى سيرة الملك المؤيد - تحقيق : فهم محمد شلتوت، الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة النخائر عدد (٩٢)، القاهرة .
- عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان، عصر سلاطين المماليك حوادث من ٦٤٨ : ٧٠٧هـ تحقيق : محمد محمد أمين، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧، ١٩٩٢م.
- عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان، عصر سلاطين المماليك حوادث من ٨١٥هـ : ٨٢٤هـ تحقيق : عبد الرازق القرموط، مطبعة علاء، القاهرة، ١٩٨٥م.
- عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان، عصر سلاطين المماليك حوادث من ٨٢٤ : ٨٥٠هـ تحقيق : عبد الرازق القرموط، الزهراء للإعلام العربى، القاهرة ١٩٨٩م.
- عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان، العصر الأيوبي، تحقيق ودراسة : محمود رزق محمود دار الكتب المصرية، القاهرة، ٢٠٠٣م.

* البصروي (على بن يوسف): تاريخ البصروي، تحقيق : أكرم حسن العُلبى، دار المأمون للتراث، بيروت، ١٩٨٨م.

* ابن بطوطة (محمد بن عبد الله): تحفة النظار فى غرائب الأمصار، بيروت، بدون تاريخ
* البقاعى (إبراهيم بن حسن بن عمر): إظهار العصر لأسرار أهل العصر، تحقيق : محمد بن سالم بن شديد العوفى، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٢م
- عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران، تحقيق : حسن حبشى، دار الكتب المصرية، ٢٠٠١م.

* البكرى الأندلسى (عبد الله بن عبد العزيز): معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، تحقيق : مصطفى السقا، عالم الكتب، ١٩٨٣م.
* البورينى (الحسن بن محمد) : تراجم الأعيان من أبناء الزمان، تحقيق : صلاح الدين المنجد، دمشق ١٩٦٣م.

* بيمرس المنصورى المتوفى ٧٢٥هـ: التحفة المملوكية فى الدولة التركية، تحقيق : عبد الحميد صالح حمدان، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٨٧م.
- زبدة الفكرة فى تاريخ الهجرة، تحقيق : دونالد س. ريتشاردز، جمعية المستشرقين الألمانية بيروت، النشرات الإسلامية عدد (٤٢)، ١٩٩٨م.

- مختار الأخبار، تحقيق عبد الحميد صالح حمدان، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٣م.
* ابن تغرى بردى (يوسف بن تغرى بردى): حوادث الدهور، تحقيق : فهم محمد شلتوت، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٠م.
- الدليل الشافى على المنهل الصافى، تحقيق : فهم محمد شلتوت، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٨٠م.

- المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى الأجزاء من ١، ٧، تحقيق : محمد محمد أمين، ونيل عبد العزيز، مركز تحقيق التراث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤: ١٩٩٣م، والأجزاء من ٨، ١١، تحقيق : محمد محمد أمين، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٩٩م : ٢٠٠٥م.

- النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة، (١-١٢) بتعليقات محمد رمزى بك، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٢٩ : ١٩٥٦م، والأجزاء (١٣-١٦) بتحقيق : فهم محمد شلتوت وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٠ : ١٩٧٢م.

- * التهانوى (محمد على) : كشف اصطلاحات الفنون، تحقيق : على دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ١٩٩٦م.
- * ابن تيمية (أحمد بن عبد الحلیم، المتوفى سنة ٧٢٨هـ) : منهاج السنة النبوية، تحقيق : محمد رشاد سالم، ١٤٠٦هـ - مجموع الفتاوى، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم،
- * ابن الجزرى (محمد بن إبراهيم) : تاريخ حوادث الزمان وأنبائه ووفيات الأكابر والأعيان من أبنائه، تحقيق : عمر عبد السلام تدمرى - المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٩٨م.
- * الجهشيارى (أبو عبدالله محمد بن عبدوس) : كتاب الوزراء والكتاب، تحقيق : مصطفى السقا وآخرين، الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة الذخائر عدد (١٢٦)، ٢٠٠٤م.
- * ابن حبيب (حسن بن زين الدين) : تذكرة النبیه فى أيام المنصور وبنیه، تحقيق : محمد محمد أمين، مركز تحقيق التراث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦ : ١٩٨٦م.
- * ابن حجر العسقلانى (أحمد بن على) : إنباء الغمر بأبناء العمر، تحقيق : حسن حبشى، مطبوعات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤ : ١٩٩٨م.
- الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة، طبعة مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الهند، ١٣٤٩ : ١٣٥٠هـ
- رفع الإصر عن قضة مصر، تحقيق : حامد عبد المجيد وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٦١م.
- المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، تحقيق يوسف عبد الرحمن المرعشلى، دار المعرفة بيروت، ١٩٩٤م.
- فتح البارى شرح صحيح البخارى، تحقيق : عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٩م.
- ذيل الدرر الكامنة، تحقيق : عدنان درويش، معهد المخطوطات العربية، القاهرة ١٩٩٢م.
- * الحمصى (أحمد بن محمد بن عمر) : حوادث الزمان ووفيات الشيوخ والأقران، تحقيق : عمر عبد السلام تدمرى، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ١٩٩٩م.
- * ابن خلدون (عبد الرحمن بن خلدون) : كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٢م.
- * ابن خلكان (أحمد بن محمد) : وفیات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق : إحسان عباس، دار الثقافة ، بيروت، ١٩٦٨ : ١٩٧٢م.

- * ابن دقملق (إبراهيم بن محمد بن أيدمر): الجواهر الثمين فى سير الخلفاء والملوك والسلطين، تحقيق: سعيد عبد الفتاح عاشور، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٢م.
- نزهة الأنام فى تاريخ الإسلام، دراسة وتحقيق: سمير طيارة، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٩٩م.
- * الذهبى (محمد بن أحمد): سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، ٢٦ جزءاً، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة التاسعة، ١٩٩٣م.
- العبر فى خبر من غبر، تحقيق: صلاح الدين المنجد وفؤاد السيد، الكويت، ١٩٦٠: ١٩٦٦م.
- دول الإسلام، تحقيق: حسن إسماعيل مروه، دار صادر، بيروت، ١٩٩٩م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبد السلام تدمرى، دار الكتاب العربى، بيروت، ١٩٩٨م.
- من ذيل العبر، تحقيق محمد رشاد عبد المطلب، وزارة الإرشاد والإنباء، الكويت .
- * ابن سباط (حمزة بن أحمد): صلق الأخبار، تحقيق: عمر عبد السلام تدمرى، جروس برس، طرابلس، لبنان، ١٩٩٣م.
- * الزبيلدى (محمد مرتضى الحسينى): تاج العروس، تحقيق مصطفى حجازى، الكويت ١٩٧٣م.
- * سبط عبد الظاهر (شافع بن على العسقلانى): الفضل المأثور من سيرة السلطان المنصور، تحقيق: عمر عبد السلام تدمرى، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٩٨م.
- حسن المناقب السرية المنتزعة من السيرة الظاهرية، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله الخويطر، مطبعة سفير، الرياض، ١٩٨٩م.
- * السبكى (عبد الوهاب بن على): طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود محمد الطناحى، عبد الفتاح محمد الحلوى، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٢م.
- * السخاوى (محمد بن عبد الرحمن): التبر المسبوك فى ذيل السلوك، تحقيق: نجوى مصطفى كامل وليبية إبراهيم مصطفى، دار الكتب المصرية، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- الذيل على رفع الإصر، أو بغية العلماء والرواه، تحقيق: جوده هلال ومحمد محمود صبح، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، بدون تاريخ.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٢م.

- وجيز الكلام فى الذيل على دول الإسلام، تحقيق : بشار عواد معروف وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٥م، ونسخة أخرى بعنوان الذيل التام على دول الإسلام، تحقيق : حسن إسماعيل مروة، دار العروبة، الكويت، ١٩٩٨م.
- الجواهر والدرر فى ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر العسقلانى، تحقيق : حامد عبد المجيد وآخرين، مطبوعات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٩٨٦م.
- * ابن سعيد المغربى (على بن سعيد): المغرب فى حلى المغرب - القسم الخاص بالفسطاط، تحقيق : زكى محمد حسن وآخرين، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، سلسلة الذخائر عدد (٨٩)، وهى طبعة مصورة عن طبعة جامعة فؤاد الأول، ١٩٥٣م.
- النجوم الزاهرة فى حلى حضرة القاهرة، تحقيق : حسين نصار، دار الكتب المصرية، القاهرة - ٢٠٠٠م.
- * السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر): - حسن المحاضرة فى تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٦٧م.
- تاريخ الخلفاء، تحقيق : محمد محى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٧م.
- نظم العقيان فى أعيان الأعيان، تحقيق : فيليب حتى، المطبعة السورية الأمريكية فى نيويورك، ١٩٢٧م.
- كشف الصلصلة عن وصف الزلزلة، دراسة وتحقيق : محمد كمال الدين عز الدين على، عالم الكتب بيروت، ١٩٨٧م.
- التحدث بنعمة الله، تحقيق : مارى سارتين، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، سلسلة الذخائر، ٢٠٠٣م.
- * ابن شاکر الکتبى (محمد بن شاکر): - فوات الوفیات، تحقيق : إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٣: ١٩٧٤م.
- عیون التواریخ، ج ٢١، تحقيق : فیصل السامر ونبيلة عبد المنعم، العراق، ١٩٨٤م، ج ٢٣ تحقيق : نبيلة عبد المنعم، مطبعة أسعد، بغداد ١٩٩١م.
- * أبو شامة (عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسى): كتاب الروضتين فى أخبار الدولتين النورية والصلاحية، تحقيق : محمد حلمى محمد، دار الكتب المصرية، ١٩٩٨م.
- * ابن شاهين الظاهرى (غرس الدين خليل): كتاب زبلة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، تحقيق : بولس راويس، طبع باريس.

- * الشجاعى (شمس الدين الشجاعى): - تاريخ الملك الناصر محمد بن قلاوون الصالحى وأولاده، تحقيق: برباره شيفر، المعهد الألمانى للآثار بالقاهرة، ١٩٧٨م.
- * ابن الشحنة (حسين بن محمد): البدر الزاهر فى نصرة الملك الناصر محمد بن قايتباى، تحقيق: عمر عبد السلام تدمرى، دار الكتاب العربى، بيروت، ١٩٨٣م.
- * ابن شداد (عز الدين محمد بن على): تاريخ الملك الظاهر، تحقيق أحمد حطيط، المعهد الألمانى للأبحاث الشرقية، بيروت، ١٩٨٣م.
- * ابن شداد (بهاء الدين يوسف بن رافع): النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية، تحقيق: جمال الدين الشيلى، الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة الذخائر عدد (٨٢)، القاهرة.
- * الشوكانى (محمد بن على): البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، تحقيق: حسين بن عبد الله العمرى، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٨م.
- * الشيزرى (عبد الرحمن بن عبد الله، تحقيق): على عبد الله موسى، مكتبة المنار، الأردن، ١٩٨٧م.
- المنهج السلوكى فى سياسة الملوك، تحقيق: على عبد الله موسى، مكتبة المنار الأردن، ط الأولى ١٩٨٧م.
- * ابن صَصرى (محمد بن محمد): الدرة المضيئة فى الدولة الظاهرية برقوق، تحقيق: وليم بريز، جامعة كاليفورنيا، بركللى، ١٩٦٣م.
- * الصفدى (خليل بن أيبك): الوافى بالوفيات، تحقيق: مجموعة من العلماء، جمعية المستشرقين الألمانية، بيروت، ١٩٤٩-١٩٨٣م.
- أعيان العصر وأعوان النصر، تحقيق: على أبو زيد وآخرين، دار الفكر دمشق، ١٩٩٨م.
- * ابن الصيرفى (على بن داود الصيرفى): - إنباء الهصر فى أبناء العصر، تحقيق: حسن حبشى، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٧٠م.
- نزهة النفوس والأبدان فى تواريخ الزمان، تحقيق: حسن حبشى، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٧٠م.
- * الطبرى (محمد بن جرير): تاريخ الأمم والملوك دار الكتب العلمية - بيروت، ١٩٨٨م.
- * الطرسوسى (نجم الدين): كتاب تحفة الترك، تحقيق: محمد منصرى، المعهد الفرنسى للدراسات العربية بدمشق، ١٩٩٧م.

* الطرطوشى (محمد بن الوليد): سراج الملوك تحقيق محمد فتحى أبو بكر، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٤م.

* ابن الطقطقى (محمد بن على بن طباطبا): الفخرى فى الآداب السلطانية والدول الإسلامية، تحقيق: محمد عوض إبراهيم، على الجارم، دار المعارف، مصر، بدون تاريخ.

* ابن طوق (شهاب الدين أحمد): التعليق، مذكرات كتبت بدمشق فى أواخر العصر المملوكى، تحقيق: جعفر المهاجر، المعهد الفرنسى للدراسات العربية، دمشق، ٢٠٠٠م.

* ابن طولون (شمس الدين محمد): مفاكهة الخلان فى حوادث الزمان، تحقيق: محمد مصطفى، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٦٢م.

- قضية دمشق، أو الثغر البسام فى ذكر من ولى قضاء الشام، تحقيق: صلاح الدين المنجد، دمشق ١٩٥٦م.

* العباسى (الحسن بن عبد الله): آثار الأول فى ترتيب الدول، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل بيروت، ١٩٨٩م.

* ابن عبد الظاهر (محمى الدين عبد الله بن رشيد الدين): تشرىف الأيام والعصور فى سيرة الملك المنصور، تحقيق: مراد كامل، القاهرة، ١٩٦١م.

- الروض الزاهر فى سيرة الملك الظاهر، تحقيق: عبد العزيز الخويطر، الرياض السعودية، ١٩٧٦م.

* ابن العديم (عمر بن أحمد): بغية الطلب فى تاريخ حلب، تحقيق: سهيل زكار، دمشق، ١٩٨٨م.

* ابن العراقى (أحمد بن عبد الرحيم): الذيل على العبر فى خبر من غبر، تحقيق: صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.

* ابن العربى (محمد بن عبد الله): أحكام القرآن، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.

* ابن العربى (القاضى أبو بكر بن العربى المالكى): العواصم من القواصم، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار الكتب السلفية، القاهرة، ١٤٠٥هـ.

* ابن عساكر (على بن الحسن): تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: عمر بن غرامة العمروى، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م.

* العماد الأصفهانى (محمد بن صفى الدين): الفتح القسى فى الفتح القدسى، تحقيق: محمد محمود صبح، الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة الذخائر عدد (٩٠)، القاهرة ٢٠٠٣م.

- * ابن العماد الحنبلى (عبد الحى بن أحمد): شذرات الذهب فى أخبار من ذهب، دار الكتب العلمية، بيروت بدون تاريخ.
- * الغزى (عبد القادر التميمى الدارى) - الطبقات السنية فى تراجم الحنفية، تحقيق : عبد الفتاح الحلوى، دار الرفاعى، القاهرة، ١٩٨٣م.
- * ابن فارس (أحمد بن زكريا): مقاييس اللغة، تحقيق : عبد السلام هارون، دار الجليل بيروت، ١٩٩١م.
- * الفخر الرازى (محمد بن عمر): التفسير الكبير، أو مفاتيح الغيب، دار الكتب العلمية، طهران، الطبعة الثانية .
- * أبو الفداء (المؤيد إسماعيل بن على صاحب حملة): المختصر فى أخبار البشر، طبعة مصورة عن طبعة مصر سنة ١٣٣٢هـ مكتبة المتنبى، القاهرة، بدون تاريخ.
- * الفراء (محمد بن الحسين): الأحكام السلطانية، تحقيق محمد حامد الفقى، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٣م.
- * ابن الفرات (محمد بن عبد الرحيم): تاريخ الدول والملوك، تحقيق : قسطنطين زريق ونجلاء عز الدين، الجامعة الأمريكية، بيروت، ١٩٣٦: ١٩٤٦م.
- * ابن فضل الله العمرى (أحمد بن يحيى): مسالك الأبصار فى ممالك الأمصار، تحقيق : دوروتيا كرافولسكى، المركز الإسلامى للبحوث، بيروت، ١٩٨٦م.
- * الفيروزابادى (محمد بن يعقوب): القاموس المحيط، نسخة مصورة عن المطبعة الأميرية سنة ١٣٠١هـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨م.
- * ابن قاضى شهاب (أبو بكر بن أحمد): تاريخ ابن قاضى شهاب، تحقيق : عدنان درويش، مطبوعات المعهد العلمى الفرنسى للدراسات العربية، دمشق، ١٩٩٤م.
- * القدسى (محمد بن خليل الشافعى): دول الإسلام الشريفة البهية وذكر ما ظهر لى من حكم الله الخفية فى جلب طائفة الأتراك إلى الديار المصرية، تحقيق : صبحى ليب، أولريس هارمان، الشركة المتحدة للتوزيع، بيروت، ١٩٩٧م.
- * القرطبى (محمد بن أحمد): الجامع لأحكام القرآن، تحقيق : محمود حامد عثمان، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٦م.
- * القرمانى (أحمد بن يوسف): أخبار الدول وآثار الأول فى التاريخ، تحقيق : أحمد حطيط، وفهمى سعد، عالم الكتب بيروت، ١٩٩٢م.

- * القلقشندي (أحمد بن علي): صبح الأعشى فى صناعة الإنشاء، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩١٢: ١٩٣٨م.
- مآثر الإنافة فى معالم الخلافة، تحقيق: عبد الستار فراج، الكويت، ١٩٨٥م.
- * ابن كثير (إسماعيل بن عمر): البداية والنهاية، تحقيق عبد الله عبد المحسن التركى، هجر للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٩٧م، ونسخة أخرى مكتبة المعارف، بيروت.
- * ابن كنان (محمد بن عيسى): حداثق الياسمين فى ذكر قوانين الخلفاء والسلاطين، تحقيق: عباس باغ، دار النفائس، بيروت، ١٩٩١م.
- * الماوردى (على بن محمد): الأحكام السلطانية والولايات الدينية، بغداد ١٩٨٩م.
- * مجير الدين الحنبلى: الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، المطبعة الحيدرية بالنجف، ١٩٦٨م.
- * المسعودى (على بن الحسين): مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة بيروت، بدون تاريخ.
- * المقرئى (أحمد بن على): إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق: محمد مصطفى زيادة وجمال الدين الشيل، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٧م.
- درر العقود الفريدة فى تراجم الأعيان المفيدة، تحقيق: محمد كمال الدين عز الدين على، عالم الكتب بيروت، ١٩٩٢م.
- السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق: محمد مصطفى زيادة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٤: ١٩٥٨م، وحقق المجلدين الثالث والرابع سعيد عبد الفتاح عاشور، مركز تحقيق التراث، القاهرة، ١٩٧٠: ١٩٧٣م.
- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، مكتبة الآداب، القاهرة، بدون تاريخ، وطبعة أخرى بتحقيق، أيمن فؤاد سيد مؤسسة الفرقان، ٢٠٠٢م.
- مسوؤة كتاب المواعظ والاعتبار فى ذكر الخطط والآثار، تحقيق: أيمن فؤاد السيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامى، لندن، ١٩٩٥م.
- المقفى الكبير، تحقيق محمد اليعلاوى، دار الغرب الإسلامى، بيروت، ١٩٩١م.
- * ابن الملقن (عمر بن على): نزهة النظر فى قصة الأمصار، تحقيق: مديحة الشرقاوى، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٩٦م.
- * ابن منكلى بنغا (محمد بن منكلى): الأدلة الرسمية فى التعابى الحربية، تحقيق: محمود شيت خطاب، مطبوعات الجمع العلمى العراقى ١٩٨٨م.

* ابن منظور (محمد بن مكرم): لسان العرب، ترتيب يوسف خياط، دار الجليل بيروت ١٩٨٨م.

* مؤلف مجهول: رسالة في تاريخ سلاطين المماليك، نشر زيتشتين، ليدن ١٩١٩م.

* مؤلف مجهول: حوليات دمشق، تحقيق: حسن حبشي، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٨م.

* نجم الدين الغزي (محمد بن محمد): الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، تحقيق: جبرائيل سليمان جبور، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٩م.

* النويري (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب): نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيق: عدد من العلماء، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٢٣: ١٩٩٧م.

* ابن هشام (أبو محمد عبد الملك): السيرة النبوية، تحقيق محمد محيي الدين، دار التراث، بدون تاريخ.

* الهروي (علي بن سلطان): الرد على القائلين بوحدة الوجود، تحقيق: علي رضا بن عبد الله، ١٩٩٥م.

* الواقدي (محمد بن عمر): المغازي، تحقيق مارسدن جونس، طبعة جامعة أكسفورد.

* ابن الوردي (زين الدين عمر بن مظفر): تاريخ ابن الوردي، المطبعة الحيدرية، النجف ١٩٦٩م.

* اليافعي (عبد الله بن أسعد): مرآة الجنان وعبرة اليقظان، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٣م.

* ياقوت الحموي (ياقوت بن عبد الله الرومي) معجم البلدان، دار الفكر، بيروت.

* اليوسفي (موسى بن محمد): نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر، تحقيق: أحمد حطيط، عالم الكتب بيروت، ١٩٨٦م.

* اليونيني (موسى بن محمد) ذيل مرآة الزمان، نسخة مصورة عن الطبعة الهندية، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

ثالثا : المراجع العربية والمترجمة

- * الأشقر (محمد عبد الغنى) دكتور : نائب السلطنة فى مصر المملوكية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، تاريخ المصريين .
- * أمين (محمد محمد) دكتور : الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر دراسة تاريخية وثائقية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط ١، ١٩٨٠م .
- * الباشا (حسن) دكتور : الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون تاريخ .
- * ترتون : أهل النمة فى الإسلام ترجمة دكتور :حسن حبشى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤م .
- * جروهمان (أدولف) : أوراق البردى العربية بدار الكتب المصرية، ترجمة : حسن إبراهيم حسن، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ١، ١٩٩٤م .
- * الجميلى (سيد):مناظرات ابن تيمية مع فقهاء عصره، دار الكتاب العربى، بيروت، ١٩٨٥م .
- * الحجى (حياة ناصر) دكتورة: أحوال العامة فى حكم المماليك دراسة فى الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الطبعة الثانية، دار القلم، الكويت، ١٩٩٤م .
- أنماط من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى سلطنة المماليك فى القرنين الثامن والتاسع الهجريين، الكويت، ١٩٩٥م .
- السلطة والمجتمع فى سلطنة المماليك البحرية (٦٦١، ٧٨٤ هـ)، جامعة الكويت، ١٩٩٧م .
- * الحداد (محمد حمزة إسماعيل) دكتور : السلطان المنصور قلاوون، كلية الآثار، جامعة القاهرة، مكتبة مذبولى، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م .
- * حسن (حسن إبراهيم) دكتور :النظم الإسلامية، مكتبة النهضة المصرية، بدون تاريخ .
- تاريخ الإسلام السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الرابعة عشرة، ١٩٩٦م .
- * حسن (على إبراهيم) دكتور : مصر فى العصور الوسطى من الفتح العربى إلى الفتح العثمانى، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٧م .
- * حسن (على حسن) دكتور :أهل النمة فى المجتمع الإسلامى، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ٢٠٠٥م .

- * حمزة (عادل عبد الحافظ) دكتور : نيابة حلب فى عصر سلاطين المماليك، الهيئة المصرية العامة للكتاب، تاريخ المصريين، ٢٠٠٠م.
- * الحيارى (مصطفى) دكتور :صلاح الدين القائد وعصره، دار الغرب الإسلامى، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
- * الخربوطلى (على حسن) دكتور : العرب والحضارة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٦م.
- * دُبُور (محمد على) دكتور: فقه النظام السياسى فى الإسلام، دار الهانى للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- * دهمان (محمد أحمد) دكتور :معجم الألفاظ التاريخية فى العصر المملوكى. ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٠م.
- * الدورى (عبد العزيز) دكتور :النظم الإسلامية - بيت الحكمة، بغداد، ١٩٨٨م.
- * رزق (علاء طه) دكتور :السجون والعقوبات فى مصر عصر سلاطين المماليك، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.
- * رمضان (عبد العظيم) دكتور :حكومة مصر عبر العصور أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، تاريخ المصريين، ٢٠٠٣م.
- * زقلمة، (أنور):المماليك فى مصر. ط١ مكتبة مدبولي، القاهرة ١٤١٥هـ (١٩٩٥م).
- * أبو زيد (سهام مصطفى) دكتورة :الحسبة فى مصر الإسلامية من الفتح العربى إلى نهاية العصر المملوكى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.
- * زيدان (جرجى) :تاريخ التمدن الإسلامى، دار الهلال، ١٩٦٨م.
- * سرور (محمد جمال الدين) دكتور :دولة بنى قلاوون فى مصر، الحالة السياسية والاقتصادية فى عهدها بوجه خاص، دار الفكر العربى، بدون تاريخ .
- دولة الظاهر بيبرس فى مصر، دار الفكر العربى، ١٩٩٣م.
- * سليم (محمود رزق) دكتور :الأشرف قانصوه الغورى، الدار المصرية للتأليف والترجمة، سلسلة أعلام العرب، عدد ٥٢
- * سليمان (عبد الحميد أحمد) :الحكومة والقضاء فى الإسلام، مكتبة التراث الإسلامى، بدون تاريخ .
- * سليمان (نعمان الطيب) : منهج صلاح الدين فى الحكم والقيادة، مطبعة الحسين الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.
- * سيد قطب :فى ظلال القرآن، الطبعة السابعة عشر، ١٩٩٠م.

- * شبارو (عصام محمد) : السلاطين فى المشرق العربى معالم دورهم السياسى والحضارى، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩٤ م
- * الشربينى (البيومى إسماعيل) :مصادر الأملاك فى الدولة الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، تاريخ المصريين، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م .
- النظم المالية فى مصر والشام زمن سلاطين المماليك، الهيئة المصرية العامة للكتاب، تاريخ المصريين، ١٩٩٨م .
- * شرف (محمد جلال)، وعلى عبد المعطى :الفكر السياسى فى الإسلام شخصيات ومذاهب، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٧٨م.
- * الشكعة (مصطفى) :دكتور :جلال الدين السيوطى مسيرته العلمية ومباحثه اللغوية، مطبعة الحلبي، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- * الشيل (جمال الدين) :دكتور : تاريخ مصر الإسلامية، دار المعارف، ٢٠٠٠م .
- * صليبا (جميل) : المعجم الفلسفى، دار الكتاب اللبنانى، بيروت، ١٩٧٨م .
- * الطراونة (طه ثلجى) : مملكة صفد فى عهد المماليك، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، منشورات دار الأفق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م .
- * طرخان (إبراهيم على) :دكتور : مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة، مكتبة النهضة المصرية، سلسلة الألف كتاب، ١٩٦٠ م .
- * عاشور (سعيد عبد الفتاح) :دكتور : الظاهر بيبرس، سلسلة أعلام العرب، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة، عدد ١٤.
- العصر المماليكى فى مصر والشام. ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٦.
- مصر والشام فى عصر الأيوبيين والمماليك، دار النهضة العربية، بيروت .
- مصر فى عصر الأيوبيين والمماليك ضمن موسوعة تاريخ مصر عبر العصور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، تاريخ المصريين، عدد ٦٣، ١٩٩٣م .
- المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٢م .
- * عاشور (فايد حماد) :دكتور :- العلاقات السياسية بين المماليك والمغول فى الدولة المملوكية الأولى، دار المعارف، ١٩٧٥م .
- الجهاد الإسلامى ضد الصليبيين والمغول فى العصر المملوكى، جروس برس، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م .

- * عامر (فاطمة مصطفى) دكتورة: - تاريخ أهل النمة فى مصر الإسلامية من الفتح العربى إلى نهاية العصر الفاطمى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠م .
- * العبادى (أحمد مختار) دكتور : قيام دولة المماليك الأولى فى مصر والشام، مؤسسة شباب الجامعة .
- * عبد التواب (عبد الرحمن محمود) : قايتبى المحمودى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة الأعلام، ١٩٧٨م .
- * عبد الكريم (نريمان) دكتورة : معاملة غير المسلمين فى الدولة الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، تاريخ المصريين، عدد ٩٠، ١٩٩٦م .
- * العدوي (إبراهيم) دكتور: مصر والشرق العربى درع الإسلام. مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ١٩٨٥.
- * العرينى (السيد الباز) دكتور : الفروسية فى مصر فى عصر سلاطين المماليك، دار النهضة العربية، بيروت .
- * عزام (عبد الوهاب) دكتور: مجالس السلطان الغورى، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤١م.
- * عطا (عثمان على محمد) دكتور: الأزمات الاقتصادية فى مصر فى العصر المملوكى وأثرها السياسى والاقتصادى والاجتماعى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢م.
- * عطا (السيد محمد أحمد) دكتور : إقليم الغربية فى عصر الأيوبيين والمماليك، الهيئة المصرية العامة للكتاب، تاريخ المصريين، ٢٠٠٢م .
- * عطوان (حسين) دكتور : الشورى فى العصر الأموى، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م .
- * العظمة (عزيز): ابن تيمية، مكتبة ضياء الرئيس، ط الأولى ٢٠٠٠م.
- * العلبى (أكرم حسن) دكتور : دمشق بين عصر المماليك والعثمانيين، الشركة المتحدة للتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٢م .
- * على (محمد كرد) : خطط الشام، مطبعة الترقى بدمشق، ج ٤ ١٩٢٦ م، ج ٥ ١٩٢٧ م .
- * العوا (محمد سليم) دكتور : فى النظام السياسى للدولة الإسلامية، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م .
- * فهمى (عبد الرحمن) دكتور : النقود العربية ماضيها وحاضرها، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة، ١٩٦٤م .

- * قاسم (قاسم عبده) دكتور : دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى عصر سلاطين المماليك - دار المعارف - الطبعة الثانية - ١٩٨٣م .
- أهل النعمة فى مصر العصور الوسطى دراسة وثائقية، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م .
- عصر سلاطين المماليك التاريخ السياسى والاجتماعى، عين للدراسات والبحوث، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م .
- النيل والمجتمع المصرى عصر سلاطين المماليك، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٨م .
- * قويسى (حامد عبد المجد) دكتور : الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية، دار الطباعة والنشر الإسلامية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م
- * كاشف (سيلة إسماعيل) دكتورة : مصر الإسلامية وأهل النعمة، تاريخ المصريين، عدد ٥٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣م .
- * لاغا (على محمد) : الشورى والديمقراطية بحث مقارن فى الأسس والمنطلقات النظرية، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م .
- * لابدوس (إيرا) : مدن إسلامية فى عهد المماليك، ترجمة : على ماضى، المكتبة الأهلية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م
- * لينبول (ستانلى) : سيرة القاهرة، ترجمة د : حسن إبراهيم حسن، د : على إبراهيم حسن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ١٩٩٧م .
- * ماجد (عبد المنعم) دكتور : نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم فى مصر، دراسة شاملة للنظم السياسية، مكتبة الأنجلو - الطبعة الثانية، ١٩٧٩م .
- طومان باى آخر سلاطين المماليك فى مصر، دراسة للأسباب التى أنهت حكم المماليك فى مصر، مكتبة الأنجلو، ١٩٧٨م .
- * متولى (عبد الحميد) : مبلىء نظام الحكم فى الإسلام مع المقارنة بالمبلىء الدستورية الحديثة، دار المعارف، الطبعة الأولى .
- * مجمع اللغة العربية : المعجم الوسيط، الطبعة الثالثة .
- * محمود (سلام شافعى) دكتور : أهل النعمة فى مصر فى العصر الفاطمى الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥م .

- * مصطفى (شاكِر) دكتور :موسوعة دول العالم الإسلامى ورجالها، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م .
- * مرزوق (محمد عبد العزيز) دكتور : الناصر محمد بن قلاوون، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة، سلسلة أعلام العرب، عدد ٢٨
- * مشرفة (عطية مصطفى) دكتور : نظم الحكم بمصر فى عصر الفاطميين، دار الفكر العربى، الطبعة الأولى، ١٩٤٨م .
- * المعزاوى (رابح عبد الله) : قضية بيعة الصبى بين الفقه والتاريخ وكتاب أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلال من ملوك الإسلام، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الرسالة ٢٠٠، الحولية ٢٣، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣م .
- * منصور (أحمد صبحى) دكتور : العقائد الدينية فى مصر المملوكية بين الإسلام والتصوف، الهيئة المصرية العامة للكتاب تاريخ المصريين، ١٨٦
- * موسى (محمد يوسف) دكتور : نظام الحكم فى الإسلام، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر بالقاهرة، بدون تاريخ .
- * موير (وليم) : تاريخ دولة المماليك، ترجمة : محمود عابدين وسليم حسن، مكتبة مدبولى، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م .
- * النبراوى (رأفت محمد) دكتور : النقود الإسلامية فى مصر عصر دولة المماليك الجراكسة، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، ١٩٩٣م .
- * الهلالى (سليم) ابن تيمية المفترى عليه، المكتبة الإسلامية، عمان، الأردن، ١٩٨٤م).
- * هنتس (فالتر) :المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادها فى النظام المترى، ترجمة كامل العسلى، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٧٠م .
- * الوقاد (محاسن محمد) دكتورة : اليهود فى مصر المملوكية فى ضوء وثائق الجنيزة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، تاريخ المصريين، ١٩٩٩م
- الطبقات الشعبية فى القاهرة المملوكية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، تاريخ المصريين، عدد ١٥٢، ١٩٩٩م .

رابعاً : الدوريات

- * إسماعيل (ليلى عبد الجواد) دكتوراة: نائب السلطنة فى القاهرة المملوكية، مجلة المؤرخ المصرى، يناير ١٩٨٨م.
- * إسماعيل (محمد حمزة) دكتوراة: العلاقة بين النص التأسيسى والوظيفة والتخطيط المعماري للمدرسة فى العصر المملوكى، بحث ضمن كتاب تاريخ المدارس فى مصر الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢م.
- * بدوى (عبد المجيد أبو الفتوح) دكتوراة: الدور السياسى لجماعة الشورى (أهل الحل والعقد) فى عصر النبوة والخلافة الراشدة، دورية كلية الآداب، جامعة المنصورة، العدد العاشر، مايو ١٩٩٠م.
- ٤- الخلفاء العباسيون فى ظل دولة المماليك، حولية كلية دار العلوم، العدد الثامن، ١٩٧٧م، ١٩٧٨م.
- * البوطى (محمد سعيد رمضان) دكتور :الشورى فى الإسلام ليست ملزمة دائماً، مجلة العربى، سبتمبر ١٩٨٠م.
- * حبشى (حسن) دكتوراة: الاحتكار المملوكى وعلاقته بالحالة الصحية، مجلة كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٦٤م.
- * الحجى (حيلة ناصر) دكتوراة: البيمارستان المنصورى منذ تأسيسه وحتى نهاية القرن الثامن الهجرى، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت العدد ٢٩، المجلد ٨، ١٩٨٨م.
- الجماعة والطاعون وأثرها على سلطنة المماليك فى الفترة ما بين عامى ٦٩٤: ٦٩٥م / ١٢٩٤: ١٢٩٥م، كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر عدد (٧)، ١٩٨٤م.
- * حسن (على إبراهيم) دكتوراة: آراء فى تاريخ دولة المماليك البحرية، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مجلد ٧، ١٩٤٤م.
- * حمزة (عادل عبد الحافظ) دكتوراة: دور خاير بك المملوكى فى موقعة مرج دابق ٩٢٢هـ/ ١٥١٦م رؤية جديدة، المجلة التاريخية المصرية، مج ٣٦، ١٩٨٩م.
- * ذكرى (حسن) دكتوراة: أبرز مظاهر الحيلة الثقافية والأدبية فى العصر المملوكى، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر عدد (٧)، ١٩٨٩م.
- * زيادة (محمد مصطفى) دكتوراة: نهاية السلاطين المماليك فى مصر، المجلة التاريخية المصرية مجلد (٤) عدد (٢).

- * زيدان (يسرى أحمد) دكتور: رؤى الهلال ومشاكلها فى مصر والشام والحجاز عصر سلاطين المماليك، مجلة المؤرخ العربى، العدد (١٣)، ٢٠٠٥م.
- * أبو السعود (محمود) دكتور: نقد كتاب فى النظام السياسى للدولة الإسلامية، مجلة المسلم المعاصر، العدد (١٠)، ١٩٧٧م.
- * سيد (أيمن فؤاد) دكتور: المدارس فى مصر قبل العصر الأيوبى، بحث ضمن تاريخ المدارس فى مصر الإسلامية، أبحاث ندوة لجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢م.
- * عاشور (سعيد عبد الفتاح) دكتور: التدهور الاقتصادى فى ضوء كتابات ابن إياس، مجموعة أبحاث عن ابن إياس، الجمعية التاريخية المصرية، ١٩٧٧م.
- ١٧- العلم بين المسجد والمدرسة، بحث ضمن تاريخ المدارس فى مصر الإسلامية، أبحاث ندوة لجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢م.
- * العبادى (أحمد مختار) دكتور: البحرية المصرية زمن الأيوبيين والمماليك، بحث ضمن مجلد تاريخ البحرية المصرية، جامعة الإسكندرية، بالاشتراك مع القوات البحرية المصرية، ١٩٧٣م.
- * عثمان (محمد فتحى) دكتور: أهل الحل والعقد من هم ... وما وظيفتهم، مجلة العربى، يوليو ١٩٨٠م.
- * أبو فارس (محمد) :ارتباط الشورى بالفتوى وقضايا الاجتهاد الجماعى، بحث ضمن كتاب الشورى فى الإسلام، المجمع الملكى لبحوث الحضارة الإسلامية، عمان ١٩٨٩م.
- * فتحى (عبد الفتاح) دكتور: المعارضة بين السيوطى والسخاوى، ندوة التاريخ الإسلامى، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، عدد (١٦)، ٢٠٠٢م.
- * كاشف (سيدة إسماعيل) دكتور: الجامع الأزهر ودوره فى نشر الثقافة العربية الإسلامية، بحث ضمن تاريخ المدارس فى مصر الإسلامية، أبحاث ندوة لجنة التاريخ بالمجلس الأعلى للثقافة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢م.
- * ماجد (عبد المنعم) دكتور: موقف المصريين من حكم المماليك فى العصور الوسطى، مجلة كلية الآداب، جامعة عين شمس، مجلد (١٢) ١٩٦٩م.
- * أبو المجد (أحمد كمال) دكتور: الشورى والديمقراطية ورؤية الإسلام السياسية، مجلة العربى، أبريل ١٩٨٠م.
- ٢٥- قضية الشورى بحاجة كلها إلى رؤية جديدة، مجلة العربى، سبتمبر ١٩٨٠م.

* محمود (فهمى عبد الجليل) دكتور: تقويم موضوعى للنزاع بين على وأهل الشام، ندوة التاريخ الإسلامى، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، عدد (٦)، ١٩٨٧م.

* مؤنس (حسين) دكتور: سفارة بدروما تيرد أيجلاريا، سفير الملكين الكاثولكيين إلى الغورى ١٥٠١ك١٥٠٢م، أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة، ١٩٩٦م.

خامسا :الرسائل الجامعية

- * جاد رسلان (أحمد عبد الفتاح) :الشورى فى الإسلام والفكر السياسى المعاصر، رسالة دكتوراه كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، ١٩٨٣م.
- * حسن (عمار على) :دور الطرق الصوفية فى التنشئة السياسية فى مصر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦م.
- * حسين (حسين مصطفى) :طوائف الحرفيين ودورهم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى فى مصر الإسلامية، رسالة دكتوراه، كلية الآثار، جامعة القاهرة، ١٩٨٧م.
- * حسين (عبد الخالق) :النظم القضائية بمصر فى عصر سلاطين المماليك، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٨١م.
- * حمدان (مسعد عواد) :ولاية المظالم فى الشريعة الإسلامية وتطبيقاتها المعاصرة فى المملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، ١٩٨٨م.
- * خطاب (حنفى محمود) : الحركات الداخلية فى الدولة المملوكية الأولى، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة ١٩٤٩م.
- * خليل (فوزى على) :دور أهل الحل والعقد فى النموذج الإسلامى لنظام الحكم، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩١م.
- * سالم (صالح سعيد) :التجديد فى الفكر السياسى لابن تيمية، ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧م.
- * عامر (محمد محمد) :المماليك المصريون الذين لمعوا فى ميدان الفكر (٦٤٨ :٩٣٣م)، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٧٩م.
- * عبد الجليل (حسن أحمد) : المعمون ودورهم فى مصر عصر سلاطين المماليك، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة ١٩٩٥م.
- * عبد السميع (أحمد عبد الحفيظ) :الشورى كيفيتها ومدى إلزامها، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، ١٩٨٨م.
- * عبد الرحمن (منى إبراهيم) :السفارات الأجنبية فى مصر عصر سلاطين المماليك، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة ١٩٧٥م.
- * عمر (على محمد) :دولة الظاهر برقوق وأسرته فى مصر، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٧٧م.

- * العلبى (أكرم حسن) : نيابة دمشق فى نهاية عصر المماليك، رسالة مجلسيتير، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨م.
- * على (نجيت على محمد): الدعاوى وما يتعلق بها، رسالة مجلسيتير، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، ١٩٨٨م.
- * فريد (عدلى أحمد): الأشرف قانصوه الغورى وعصره، ٩٠٦ : ٩٢٢هـ رسالة مجلسيتير، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٧٠م.
- * المتدين (عبد اللطيف) : إمارة التغلب فى الفكر السياسى الإسلامى، رسالة مجلسيتير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩م.
- * مصطفى (ليبة إبراهيم) : الفتن والقلال الداخلية فى دولة سلاطين المماليك، وآثارها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة ٢٠٠٠م.
- * ميخائيل (جرجس فام): السلطان جقمق وحالة مصر فى عصره، رسالة مجلسيتير، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
- * هابى (عبد الروبى) : الشورى ونظامها واختصاصاتها فى الشريعة الإسلامية، ، رسالة مجلسيتير، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، ١٩٧٨م.

سادسا : المراجع الأجنبية

A.S.E Hrenkrutr: Contributions to the Knowledge of the of the Fixed Administration of Egyptian the Middle-Ages- London ١٩٥٤.

Bershem, (Max Van): materiauo pour un Corpus, instiptionum ,arabicarum, l'Egypt, MIFAO, t. ١٩, Le Caire, ١٩٨٤-١٩٥٣.

David Ayalon: Studies of the structure of the Mamluk Army, B. S. O. A - I, VOL. ١٥, London ١٩٥٣.

David Ayalon: Studies of The structure of the Mamluk Army, B. S. O. A - II, VOL. ١٦, London ١٩٥٣.

محتويات الكتاب

صفحة	الموضوع
٥	المقدمة
١٣	التمهيد
١٤	الشورى لغة واصطلاحًا
١٧	مبدأ الشورى في الإسلام
٢٥	الشورى قبيل العصر المملوكي
٢٩	الفصل الأول (الهيكل التنظيمي لمجالس الشورى)
٣٠	نشأة مجالس الشورى
٣٧	أوامر انعقاد المجالس ورؤساؤها
٤٨	مواعيد انعقاد المجالس
٥٣	أماكن انعقاد المجالس
٧٠	أعضاء المجالس (وظائفهم وأعدادهم)
٨٠	هيئة المجالس
٨٣	برنامج المجالس وطرق عرض الموضوعات وإعلام قراراتها
٨٩	الخلاصة
٩١	الفصل الثاني (مجالس الشورى السياسية)
٩٢	مجالس تولية الخلفاء
١٠٣	مجالس تولية السلاطين
١١٠	مجالس عزل السلاطين وتولية آخرين
١٢١	مجالس تولية العهد
١٢٤	مجالس الحرب والصلح
١٣٢	مجالس التصدي للفتن والاضطرابات الداخلية
١٣٨	تأثير المجتمع المصري والجنود المماليك في قرارات المجالس السياسية
١٤١	الخلاصة

تابع محتويات الكتاب

صفحة	الموضوع
١٤٣	الفصل الثالث (مجالس الشورى الإدارية والاقتصادية)
١٤٤	مجالس اختيار الولاة والموظفين
١٥٤	مجالس تعيين قاضي القضاة
١٦٢	مجالس محاسبة الموظفين
١٦٥	مجالس المشروعات الاقتصادية والمنشآت
١٧٢	مجالس تحديد أسعار العملة
١٧٨	موقف مجالس الشورى من فرض ضرائب والاستيلاء على الأوقاف والمصادرات
١٨٦	أثر قرارات المجالس الإدارية والاقتصادية على المجتمع المصري
١٩١	الخلاصة
١٩٥	الفصل الرابع (مجالس الشورى الدينية)
١٩٦	مجالس الدعاوى والمنازعات
٢٠٧	مجالس الفتاوى الدينية
٢١٨	مجالس استئناف أحكام القضاة
٢٢٣	مجالس النظر في المظالم
٢٣٣	الخلاصة
٢٣٥	الفصل الخامس (مجالس الشورى الخاصة)
٢٣٦	مجالس خاصة بالسلطين
٢٤٠	مجالس المناظرات الدينية
٢٤٧	مجالس تعيين مدرسي المدارس الدينية
٢٥٥	مجالس مناقشة أحوال أهل الذمة
٢٧١	الخلاصة

تابع محتويات الكتاب

صفحة	الموضوع
٢٧٣	الفصل السادس (دراسة نقدية لمجالس الشورى)
٢٧٤	المجالس الصورية والحقيقية
٢٧٨	قرارات المجالس ومدى إلزامها للحكام
٢٨١	تحكم الحكام في قرارات المجالس
٢٨٥	موقف الحكام من أعضاء المجالس بعد عقدها
٢٩٠	أعضاء المجالس بين الإيجابية والسلبية
٢٩٥	هروب الأعضاء من حضور المجلس أو التأخر عن حضورها
٢٩٨	أسلوب الحوار بين الأعضاء
٣٠١	الخلاصة
٣٠٣	الملاحق
٣٠٥	الملحق الأول (جدول بمجالس الشورى السياسية)
٣١٣	الملحق الثاني (جدول مجالس الشورى الإدارية والاقتصادية)
٣١٧	الملحق الثالث (جدول مجالس الشورى الدينية)
٣٢١	الخاتمة
٣٢٣	المصادر والمراجع
٣٢٣	أولاً: المخطوطات
٣٢٥	ثانياً: المصادر المطبوعة
٣٣٥	ثالثاً: المراجع العربية والمترجمة
٣٤١	رابعاً: الدوريات
٣٤٥	خامساً: الرسائل الجامعية
٣٤٧	سادساً: المراجع الأجنبية

مَجَالِسُ الشُّورى عصر لاطين الممالك

اشتهرت الدولة المملوكية التي حكمت مصر ما يزيد على مائتين وخمسين سنة (١٢٥٠-١٥١٧م) - بين المؤرخين - بأنها دولة استبدادية عسكرية فرضت على الشعب المصري العيش في خضوع و استكانة تحت ظلال الاستبداد والقهر . ولم يهتم الباحثون في التاريخ المملوكي بدراسة وجود مجالس شورى في هذا العصر والتحقق من هذا الزعم .

إن وجود مجالس شورى تعين الحاكم في إدارة شئون الدولة وتؤسس لمشاركة شعبية في اتخاذ القرارات المهمة . ، يدحض دعاوى الاستبداد المملوكي في حكم الشعب المصري . ، وهذا ما قام به الدكتور عثمان على عطا في هذا الكتاب والذي تحدث فيه عن الهيكل التنظيمي لمجالس الشورى مع تحليل لمجالس الشورى السياسية والإدارية والاقتصادية ومجالس الشورى الدينية والخاصة واختتم بحثه بدراسة نقدية لتلك المجالس في ذلك العصر وعلى عدد من المصادر والمخطوطات النادرة .

ونحن بدورنا نأمل في الاستفادة من هذا الكتاب وإلقاء الضوء من التاريخ الإنساني . ، مما يؤكد أن للعالم العربي تجارب ومحاولات أساليب الحكم الديمقراطي .

الناشر

Bibliotheca Alexandrina



0666332

ISBN 977-339-253-8



7 8 9 7 7 3 3 9 2 5 3 6